الجزء الثالث من حاشية العلامة الصبان
على شرح العلامة الاشموني على
ألفية الامام ابن مالك في
النحو نفعنا الله بهم
والمسلمين
آمين

﴿وبهامشه بعض تقريرات للعلامة الشيخ أحمد الرفاعي المالكي حفظه الله﴾

﴿الطبعة الاولى﴾
(بالمطبعة الخيرية المنشأة بجوار حطى بجمالية)
(مصر المحمية سنة ١٣٠٥)
﴿هجرية﴾

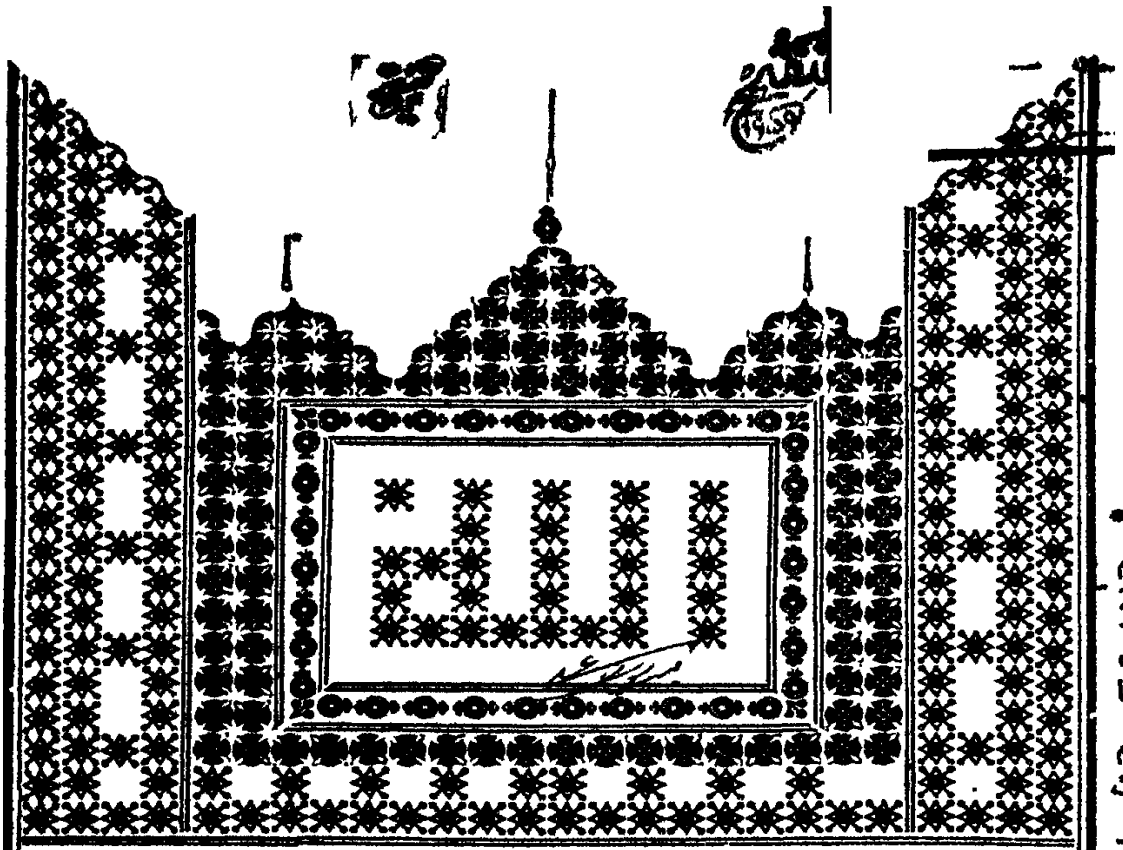

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الصفة المشبهة باسم الفاعل﴾

أى المتعدى لواحد كما يعلم مما يأتى (قوله صفة استحسن الخ) تعريف بالخاصة فهو رسم وأورد عليه صورا امتناع الجر الآتية فى قوله ولا تجرر بها الخ وصور ضعفه فان الصفة المشبهة فى جميع هذه الصور لا يستحسن جر الفاعل بها وأجيب بأن المراد استحسان الجر بنوعها وان لم يكن بشخصها وأجيب أيضا عن الثانى بأن المراد بالاستحسان خلاف الاستقباح ولا استقباح فى الضعيف وان قوبل بالحسن بناء على أن المراد بالحسن خلاف القبيح والضعيف وأما قسم القبيح فلا جر فيه ولو سلم فقد علم جوابه اه سم وقوله ولو سلم أى أن من القبيح ما هو جر ففى التوضيح أن كاتب الاب بالجر قبيح وهو مبنى على جواز الاضافة فى المثال كما يأتى (قوله معنى) أى فى المعنى أو من جهة المعنى لا اللفظ لما يأتى فى الشرح (قوله المشبهة اسم الفاعل) بنصب اسم على المفعولية وجره بالاضافة (قوله عن اسم الفاعل) اعترض بأن المقصود بالتعريف تمييز الصفة المشبهة عما عداها من اسم الفاعل وغيره كما هو شأن سائر التعاريف وأجيب بأن تخصيصه بالذكر لشدة اشتباهها به لاشتراكهما فى كثير من الصيغ والاحوال (قوله وقصد ثبوت معناه) فان لم يقصد باللازم الثبوت بل الحدوث فليس صفة مشبهة سم (قوله صار منها) قال سم ظاهره أنه حينئذ يستحسن جر فاعله ويرد عليه أن صاحب التوضيح صرح بقبح الاضافة فى قولك زيد كاتب الاب والمخلص من ذلك أن يراد بالاستحسان مطلق الجواز والصحة اه وعندى فى الايراد والجواب نظر بل كلاهما سهو مما فرض الشارح الكلام فيه وهو اسم فاعل اللازم لان كتب متعد وبفرض عدم هذا الفرض فما تقدم من أن المراد استحسان الجر بنوعها يخلص من ذلك أيضا فتنبه (قوله وان كان متعديا) أى لواحد لما سبق من أن المتعدى لاكثر تمتنع اضافته الى الفاعل اجماعا (قوله أن الجمهور على منع ذلك فيه) أى وان قصد ثبوته ومن القليل من أجاز بشرط قصد الثبوت وأمن اللبس بالاضافة الى

﴿الصفة المشبهة باسم الفاعل﴾ (صفة استحسن جر فاعله معنى بها المشبهة اسم الفاعل) أى تميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها باضافتها اليه فان اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك لانه ان كان لازما وقصد ثبوت معناه صار منها وانطلق عليه اسمها وان كان متعديا فقد سبق أن الجمهور على منع ذلك فيه فلا استحسان ﴿تنبيهان﴾ الاول انما قيد الفاعل بالمعنى

(قوله وأجيب) أو يقال انه على مذهب الاقدمين من المناطقة ولا يرد ان الرسم لا يشمل اسم المفعول اذا كان صفة مشبهة لما مر من ان مرفوعه فاعل على ما فيه أو تسامح فى قوله فاعل بأن أراد به ما يشمل النائب

المفعول كالمصنف ومنهم من أجاز بشرط قصد الثبوت وحذف المفعول اقتضارا وعلى الجواز فهو أيضا من الصفة المشبهة على ما ذكره شيخنا والبعض وفيه أنه لا يلزم من التجويز الاستحسان وحينئذ لا يدخل في تعريف الصفة الا اذا قالوا بالاستحسان اللهم الا أن يراد بالاستحسان مطلق الجواز أو الاستحسان في الجملة واسم الفاعل يستحسن حرفاعله به في الجملة أي في بعض الصور وذلك اذا كان لازما (قوله لانه لاتضاف الخ) قضية هذا التوجيه أن التقييد لبيان الواقع سم (قوله تدل على حدث) أي معنى متعلق بالغير (قوله وأنها تؤنث) أي بالتاء أي غالبا وقوله وتجمع أي جمع سلامة لمذكر أي غالبا وانما قلنا ذلك لانه لا يقال في نحو أبيض أبيضة ولا أبيضون ولا في نحو غضبان غضبانون كما يقال ضاربة وضاربون مع عمل أفعل فعلاء وفعلان فعلى عمل سائر الصفات المشبهة (قوله وعاب الشارح التعريف الخ) يعني أنه عابه بلزوم الدور وتقريره أن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها الى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة لجاء الدور ودفعه الشارح بما حاصله منع توقف الاستحسان على العلم بل انما يتوقف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول اسنادها عنه الى ضمير الموصوف لا يكون فيه لبس ولا قبح فحسن حينئذ الاضافة (قوله ماصيغ لغير تفضيل الخ) قال يس نقلا عن ابن هشام فيه نظر لاقتضائه ان نحو زيد حسن صفة مشبهة والنحاة لا يسمونها مشبهة الا اذا خفضت أو نصبت وهذا وارد على حد الناظم أيضا اه وفيه نظر لعدهم من أحوال الصفة المشبهة رفعها معمولها نحو زيد حسن وجهه وهذا يقتضي تسميتها صفة مشبهة في هذه الحالة (قوله من فعل لازم) أي من مصدره والتقييد باللزوم مبني على مذهب الجمهور من منع اجراء اسم فاعل المتعدي لواحد عند قصد ثبوته مجرى حسن الوجه كما مر (قوله دون افادة معنى الحدوث) أفاد شيخنا السيد عن التسهيل وشرحه للدماميني أنه اذا قصد حدوث الصفة المشبهة في الماضي أو الاستقبال حولت الى فاعل فتقول في عفيف وشريف وحسن عاف وشارف وحاسن أمس أو غدا اه والظاهر أن الامر كذلك اذا قصد حدوثها في الحال كما يدل عليه اطلاق قول المصرح مانصه اذا أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن واذا أردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره اه ثم راجعت الدماميني فرأيته صرح بما استظهرته (قوله أو ان قوله الخ) بكسر ان لانه معطوف على مقول القول واعترض بان الاعراب على الاول كذلك فلا يخلص بمجرده من الاشكال وأجاب البعض بان مراده أن كلام الناظم من حيز الاخبار والحكم لا التعريف قال ولا ينافيه قوله بعد ذلك عطف عليه لتمام التعريف لانه بالنسبة الى الاول لا الى الثاني (قوله وقوله وصوغها الخ) المتبادر من عبارته أن هذا من تتمة الجواب الثاني والظاهر أنه لا يتوقف عليه وأن العطف أولي فقط وأن الاستئناف جائز (قوله من لازم) أي من مصدر فعل لازم أصالة أو عروضا كما في رحمن ورحيم وعليم فانها لازمة بالتنزيل أو النقل الى فعل بالضم أفاده سم فقول الشارح وأما رحيم وعليم ونحوهما مقصور على السماع لا يتم الا اذا أريد اللزوم أصالة فقط (قوله بخلافه) أي اسم الفاعل (قوله الدائم) فيه اشارة الى أن المراد بالحاضر في عبارة المصنف الدائم لا الحال فقط لان الصفة المشبهة للدوام فلا يعترض على المصنف بأنه ترك قيد الدوام أو يقال هو مأخوذ من قوله كظاهر القلب بجعله قيدا لقوله لحاضر والمراد بالدوام الثبوت في الازمنة الثلاثة قال يس نقلا عن غيره ودلالة الصفة المشبهة على الدوام عقلية لا وضعية لانها لما لم تدل على التجدد ثبت لها الدوام بمقتضى العقل اذ الاصل في كل ثابت دوامه اه ويوافقه قول الدماميني نقلا عن الرضي كما أن الصفة المشبهة ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للثبوت في جميع الازمنة فليس معنى حسن في الوضع الاذو حسن سواء كان في بعض الازمنة أو جميعها ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين لكن لما أطلق ذلك

لانه لا تضاف الصفة اليه الا بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا الا من جهة المعنى * الثاني وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل أنها تدل على حدث ومن قام به وانها تؤنث وتثنى وتجمع ولذلك جلت عليه في العمل وعاب الشارح التعريف المذكور بأن استحسان الاضافة الى الفاعل لا يصلح لتعريفها وتمييزها عما عداها لان العلم به موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة وعرفها بقوله ماصيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث الى الموصوف به دون افادة معنى الحدوث وقد يقال ان العلم باستحسان الاضافة موقوف على المعنى لا على العلم بكونها صفة مشبهة فلا دور أو ان قوله المشبهة اسم الفاعل مبتدأ وقوله صفة استحسن الى آخره خبره وقوله (وصوغها من لازم الخ) الى آخره عطف عليه لتتميم التعريف أي ومما تتميز به الصفة المشبهة أيضا عن اسم الفاعل أنها لا تصاغ قياسا الا من فعل لازم كطاهر من طهر وجميل من جمل وحسن من حسن وأما رحيم وعليم ونحوهما فمقصور على السماع بخلافه فانه يصاغ من اللازم كقائم ومن المتعدي كضارب وأنها لا تكون الا لمعنى الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل

ولم يكن بعض الازمنة أولى من بعض كان اللفظ ظاهرا فى الاتصاف بالحسن فى جميع الازمنة الا أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها نحو كان زيد حسنا فقيها أو سيصير حسنا أو هو الآن فقط حسن نظهوره فى الاستمرار ليس وضعيا اه ومنه يؤخذ ما قول الشارح وانها لا تكون الا للمعنى الخ على حالة الاطلاق هذا وعبارة الشارح فى شرح قول الناظم وعمل اسم فاعل المعدى الخ تقتضى أنها وضعية فتدبر (قوله بخلافه) أى اسم الفاعل فانه يكون للماضى المنقطع وللحال وللمستقبل كهذا ضارب أمس أو الآن أو غدا وقوله كما عرفت أى فى باب اعمال اسم الفاعل عند قول المصنف ان كان عن مضيه بمعزل (قوله وهو الغالب) وأما قول بعضهم لا تكون الا غير جارية فمبنى على أن المراد بالجريان افادة التجدد والحدوث كذا فى شرح الجامع لكن الذى فى الهمع أن الزمخشرى وابن الحاجب منعا موازنتها المضارع وأن نحو ضامر الكشح ومطمئن القلب وموتدل القامة أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة لا أنها صفات مشبهة (قوله فى المبنية من الثلاثى) خرج المبنية من غيره فانها لازمة الجرى على المضارع كما فى التسهيل (قوله لكن الوجه الخ) راجع لقوله وقد لا تكون فهو تمثيل لغير الجارية على المضارع أو لقوله فى المبنية من الثلاثى فهو تمثيل لها (قوله وأسود الشعر) التمثيل به غير صحيح لان فعله سود يسود كعلم يعلم فأسود جار على المضارع وأما اسود الخ فما سمى فالوصف منه مسود لا أسود حتى يصح تصحيح البعض التمثيل بانه تمثيل لغير الجارية على مضارعها أى وان كانت مبنية من غير الثلاثى مع أنه يرده ما مر قريبا عن التسهيل ونقله هو أيضا وأقره فلا تكن من الغافلين (قوله وعمل اسم فاعل المعدى لها الخ) قال ابن هشام المراد بالعمل عمل النصب على طريقة المفعول به وأما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل هكذا قال فى النهاية الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه والمشبه بالمفعول به وذكر فى موضع آخر انها لا تعمل فى المفعول المطلق اه يس والمتجه الاول (قوله ثابت لها) أى صورة فلا يرد أن منصوب اسم الفاعل مفعول به حقيقة ومنصوب الصفة المشبهة شبيه بالمفعول به (قوله على الحد) أى كائنا على الحد فهو حال من ضمير عمل المنتقل الى الظرف بعد حذف الاستقرار مم (قوله من وجوب الاعتماد على ماذكر) ولو قرنت بأل بناء على الاصح من أنها مع الصفة المشبهة حرف تعريف وترك اشتراط الحال أو الاستقبال لانه لا يتصف فيهما مع كونها للدوام المتضمن للحال والاستقبال وبقى من الشروط أن لا تصغر فلو صغرت لم تعمل ذكره شيخنا وأن لا توصف (قوله لان ذلك من ضرورة وضعها) أى فهو لا يفارقها وانما يفارق شرطا ما قد يفارق (قوله أجود الخ) أى لان قوله على الحد الذى قد حدا يمكن تأويله بأن يراد فى الجملة بخلاف عبارته فى الكافية (قوله وسبق ما تعمل فيه) أى بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريقة المفعول به لانه الذى تفارق فيه الصفة اسم الفاعل أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان فيهما لان المرفوع فاعل والمجرور مضاف اليه والفاعل والمضاف اليه لا يتقدمان قاله يس (قوله بخلاف اسم الفاعل) أى فانه يتقدم منصوبه قال فى الارتشاف الا اذا كان بأل أو مجرورا باضافة أو حرف جر غير زائد نحو هذا غلام قاتل زيدا ومررت بضارب زيد ان جر بحرف جر زائد نحو ليس زيد بضارب عمرا جاز التقديم فتقول ليس زيد عمرا بضارب ومنع ذلك المبرد قاله يس (قوله ومن ثم الخ) مراده كما تنادى به عبارته بيان شئ يترتب على تخالف الصفة واسم الفاعل فيما ذكر أى ومن أجل هذا التخالف صح النصب فى نحو زيد أنا ضاربه لصحة عمل ضارب المذكور فى زيد الوتفرغ من الضمير لجواز تقدم منصوب اسم الفاعل عليه واذا صح عمله فى زيد الوتفرغ له صح أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أنه يا يعمل يفسر العامل وامتنع فى نحو وجه الاب زيد حسنه لعدم صحة عمل حسن فى وجه لو تفرغ من الضمير لعدم جواز

بخلافه كما عرف وأنها لا تلزم الجرى على المضارع بخلافه بل قد تكون جارية عليه (كطاهر القلب) وضامر البطن ومستقيم الحال ومعتدل القامة وقد لا تكون وهو الغالب فى المبنية من الثلاثى لكن الوجه و (جميل الظاهر) وسبط العظام وأسود الشعر (وعمل اسم فاعل المعدى) لواحد (لها) أى ثابت لها (على الحد الذى قد حدا) له فى بابه من وجوب الاعتماد على ماذكر ﴿تنبيه﴾ ليس كونها بمعنى الحال شرطا فى عملها الان ذلك من ضرورة وضعها لكونها وضعت للدلالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال فعبارته هنا أجود من قوله فى الكافية والاعتماد واقتضاء الحال شرطان فى تصحيح ذا الاعمال اه (وسبق ما تعمل فيه مجتنب) بخلاف اسم الفاعل أيضا ومن ثم صح النصب فى نحو زيدا أنا ضاربه وامتنع فى نحو وجه الاب زيد حسنه

تقدم منصوب الصفة عليها واذا لم يصح عمله فى وجه لو تفرغ له لم يصح أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا وليس مراد الشارح بيان تقدم منصوب اسم الفاعل دون الصفة كما توهمه البعض فقال كان الاولى حذف الضمير المتصل بالوصف ليكون أصرح فى الدلالة (قوله وكونه ذا سببية وجب) أى وكون ما تعمل فيه بحق الشبه باسم الفاعل فلا يرد أحسن الزيدان واما قبيح العمران لان عملها فى هذين بما فيها من معنى الفعل وبقى مما يتضا الفان فيه أنه يعمل محذوفا ولهذا أجازوا أنا ضارب زيد وعمرا بخفض زيد ونصب عمرو باضمار فعل أو وصف منون وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من اشترط وجود المحرز ومنعوا مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل وأنه لا تقبح اضافته الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت برجل قاتل أبيه ويقبح مررت برجل حسن وجهه وأنه يفصل منه مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب فى الدار أبوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن فى الحرب وجهه رفعت أو نصبت وأنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة لان معمولها لما كان سببيا مرتبطا بمتقدم أشبه الضمير وهو لا ينعت فكذا ما أشبهه قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة ورد عليهم بما فى الحديث فى صفة الدجال أعور عينه اليمنى وأجيب بأن اليمنى خبر لمحذوف أو مفعول لمحذوف وأنه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط وجود المحرز ويحتمل أن يكون منه وجاعل الليل سكنا والشمس ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن خلافا للفراء وأنه اذا حلى هو ومعموله بأل فنصب المعمول أكثر نحو جاء الضارب الرجل واذا حليت الصفة ومعمولها بأل فجر المعمول أكثر نحو جاء الحسن الوجه كذا فى المغنى والدمامينى عليه (قوله فى معمولها) أى المنصوب كما عرفت فوجهه والوجه فى مثالى الشارح منصوبان (قوله أى متصلا) أى هو أو مكمله كالصلة والوصف ليكون شاملا لانواع السببى الآتية وان لم يشمل المعمول الذى هو ضمير بارز منفصل كما يأتى عن التسهيل (قوله ولا يجب ذلك فى معمول اسم الفاعل) نحو زيد ضارب عمرا (قوله ما عملها فيه بحق الشبه) أى وهو المنصوب على طريق المفعول به كما تقدم لا المرفوع ولا المنصوب على وجه آخر (قوله ونحوه) أى من الفضلات التى ينصبها القاصر والمتعدى كالحال والتمييز تصريح (قوله من معنى الفعل) هو الحدث (قوله ضميرا بارزا متصلا) أى ليس منفصلا مستقلا بنفسه أعم من أن يتصل بالصفة نحو زيد حسن الوجه جميله أو ينفصل عنها بضمير آخر نحو قريش خير الناس ذريه وكرامهموها فان قلت كما أن معمول الصفة يكون ضميرا بارزا يكون ضميرا مستترا نحو زيد حسن فما الوجه الداعى الى تخصيص الضمير بالبارز قلت وجهه أن المقصود ذكر ما تعمل فيه الصفة من حيث هى صفة مشبهة وعملها فى المستكن من حيث هى صفة لا بقيد كونها مشبهة اه دمامينى (قوله طلقه) هذا هو محل الشاهد لانه أعمل طلق فى الهاء وأما أنت فمبتدأ مؤخر وحسن الوجه طلقه خبران مقدمان أما جعل البعض أنت فاعل الوصف فلا يقتضى على الصحيح من اشتراط اعتماد المبتدأ المكتفى بمرفوعه عن الخبر على نفى أو استفهام وأما جعل العينى الشاهد فى عمل طلق فى أنت فرد بأن المعمول الواجب كونه سببيا ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريق المفعول به كما مر وأنت ليس كذلك بخلاف الهاء لان ما أضيفت اليه الصفة أصله بعد تحويل اسنادها عنه النصب كما مر فى اعمال اسم الفاعل وبأن أنت منفصل لا متصل وطلق الوجه ضد عبوسه والسلم بالكسر ويفتح الصلح والكالح من الكلوح وهو التكشر فى عبوس والمكفهر من اكفهر الرجل اذا عبس فهو تأكيد وقوله فى السلم حال من أنت أو من الضمير المستتر فى الوصف (قوله يتنوع السببى) يظهر لى أخذا من الشواهد الآتية أن مراده بالسببى المنصوب السابق حقيقة أو حكما بان كان مرفوعا صالحا للنصب تشبيها بالمفعول به كما فى الشاهد الثانى أو مجرورا صالحا لذلك كما فى

(وكونه ذا سببية وجب) أى ويجب فى معمولها أن يكون سببيا أى متصلا بضمير الموصوف لفظا نحو حسن وجهه أو معنى نحو حسن الوجه أى منه وقيل آل خلف عن المضاف اليه ولا يجب ذلك فى معمول اسم الفاعل كما عرفت ﴿ تنبيهات ﴾ الاول قول الشارح ان جواز نحو زيد بك فرح مبطل لعموم قوله ان المعمول لا يكون الا سببيا مؤخرا مردود لان المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه وعملها فى الظرف ونحوه انما هو لما فيها من معنى الفعل • الثانى ذكر فى التسهيل أن معمول الصفة المشبهة يكون ضميرا بارزا متصلا كقوله • حسن الوجه طلقه انت فى السلم وفى الحرب كالح مكفهر • فعلم ان مراده بالسببى ما عدا الاجنبى فانها لا تعمل فيه • الثالث يتنوع السببى الى اثنى عشر نوعا فيكون موصولا كقوله

الاول والثالث فاعرفه (قوله أسيلات أبدان) أي طويلات أبدان والوثيرات جمع وثيرة بفتح الواو وكسر المثلثة وهي السمينة كما في القاموس أي سمينات الارداف والاعجاز فهي المراد بما التفت عليه المآزر وقول العيني أي وطيئات الارداف والاعجاز لا يناسب المقام وانما كان ما التفت الخ سببيا لان الاصل المآزر منهن أو مآزرهن بالضمير العائد الى الموصوف وعائد الموصول الضمير المجرور بعلى وبحث في الاستشهاد بالبيت بأنه يحتمل أن تكون ما موصوفة بمعنى شيء فيكون من النوع الثاني (قوله يشبهه) أي الموصول في كون سفته جملة كصلة الموصول (قوله جا) أي كثيرا نوال أي عطاء فاعله وجملة أعده صفة نوال والضمير البارز فيها للنوال والمستتر لامرأ ولم يبرز لامن اللبس وأمه بمعنى قصده ومستكفيا حال من فاعل أم والازمة بفتح الهمزة وسكون الزاي الشدة ومافي العيني مما يخالف ماقلنا غير ظاهر (قوله فجمتها) أي الناقة من جمت البعير أعوجه عوجا ومعاجا أي عطفت رأسه بالزمام قبل الاخبار أي جهتهم منزلة تمييز الثالث بفوقية بعد اللام ثم مثلثة أي اختلطت والتفت والازر بضمتين جمع ازار وهذا كناية عن عفتهن وضمير الموصوف محذوف أي الازر لهن أو ال خلف عنه نظير ما تقدم وقد يبحث في الشاهد باحتمال أن ما نكرة موصوفة لا موصولة (قوله الى ضمير مضاف) باضافة ضمير الى مضاف أي ضمير عائد الى مضاف الخ (قوله جيلة أنفه) بجير جيلة صفة ثانية لامرأة ورفع أنفه فاعلا لجيلة ونصبه على التشبيه بالمفعول به وجره باضافة جيلة اليه وضمير الموصوف مذكور ضمنا لان المعنى جيلة أنف وجه جاريتها فعلم مافي كلام البعض وغيره (قوله ومضافا الى ضمير معمول صفة أخرى) فيه أن المثال الذي قبله كذلك فهلا اكتفى به الا أن يخص هذا بكون معمول الصفة الاخرى غير مضاف (قوله البضة) بفتح الموحدة وتشديد الضاد المعجمة رقيقة الجلد ممتلئته والمتجرد بكسر الراء البدن اذا تجرد عن ثيابه وقول العيني بفتح الراء غير ظاهر وضمير كشحه للمتجرد والكشح مابين الخاصرة والضلع الخلف (قوله فارفع بها) اعلم أن الصفة المشبهة الرافعة سببي المنعوت ان صلحت للمذكر والمؤنث لفظا ومعنى بان لا يكون وزنها أو معناها مختصا باحدهما جاز تبعيتها المثلها في التذكير والتأنيث نحو مررت برجل حسن وجهه وبامرأة حسنة عينها ولما يخالفها فيهما نحو مررت برجل حسنة عينه وبامرأة حسن وجهها لانتفاء القبح اللفظي والمعنوي والا بان اختصت باحدهما لفظا ومعنى كمكرور نقاء أو لفظا فقط كالي أي كبير الالية وعجزاء أي كبيرة العجيزة أو معنى فقط كحصي وحائض لم تتبع الاعجاز مثلها على الصحيح فلا تقول مررت بامرأة أكر ابنها ولا برجل رتقاء بنته وقس لوجود القبح في اللفظ والمعنى أو في أحدهما وأجاز الاخفش تبعيتها في الاقسام الثلاثة لما يخالفها أيضا هذا ملخص مافي التسهيل وشرحه للدماميني (قوله وانصب وجر) أي بها فحذف معموله لدلالة الاول وانما جاز في النصب والجر اسناد الصفة المشبهة الى ضمير صاحبها مع كونها مسندة في المعنى الى سببيه لكون تلك الصفة في اللفظ جارية على صاحبها خبرا له أو حالا أو نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في ذاته سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه متصف بالحسن لحسن وجهه أو كانت غيرها نحو زيد أبيض اللبة أي شيخ وكثير الاخوان أي متفوق بهم فيحسن حينئذ أن تجعل صفة سببيه كصفة نفسه فيستتر ضميره في صفة سببيه نحو زيد حسن وجها كما يستتر في صفة نفسه نحو زيد حسن فيخرج السببي عن ظاهر الفاعلية الى النصب أو الجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك مرفوعا على أن يكون بدلا من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فان لم تجر في اللفظ على صاحب السبب نحو زيد وجهه حسن أو جرت عليه لكنها لم تدل على صفة في ذاته نحو زيد أحمر نوره لم يجز استتار ضمير ذي السبب فيها فلا يقال زيد أسود فرس غلام الاخ وزيد أحمر النور لانه لا معنى لذلك الا أنه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور ولم تدل صفة

سببيه

اسيلات ابدان دقاق خصورها
وثيرات ما التفت عليه المآزر
وموصوفا يشبهه كقوله
ازور امرأ جا نوال أعده
لمن أمه مستكفيا أزمة الدهر
والشاهد في جا نوال ومضافا الى احدهما كقوله
فجمتها قبل الاخبار منزلة
والطيبي كل ما التاث به الازر
ونحو رأيت رجلا دقيقا سنان رمح بطعن به ومقرونا بال نحو حسن الوجه ومجردا نحو حسن وجه ومضافا الى احدهما نحو حسن وجه الاب وحسن وجه اب ومضافا الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه ومضافا الى مضاف الى ضميره نحو حسن وجه أبيه ومضافا الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جيلة أنفه ذكره في التسهيل ومضافا الى ضمير معمول صفة أخرى نحو مررت برجل حسن الوجه جميل خالها ذكره في شرح التسهيل وجعل منه قوله
سبتني الفتاة البضة المتجرد اللطيفة كشحه وملخلت أن أسبي (فارفع بها) أي بالصفة المشبهة (وانصب وجر

سببيه على صفة فى ذاته فكيف يضمر فى صفة سببيه صفة نفسه فان قيل أليس الصفة فى نحو زيد أحمر نوره تدل على صفة فى ذاته وهى كونه صاحب نور قلنا كونه صاحبه مفهوم من كون النور سببيا لزيد لا من صفة السبب قاله الرضى وصرح بمثله فيما أجرى مجرى الصفة المشبهة من اسمى الفاعل والمفعول اللازمين ومنه أخذ السعد قوله فى حاشية الكشاف عند قوله تعالى بديع السموات والارض أن الصفة المشبهة لا تضاف لمرفوعها الا عند صحة تحملها لضمير صاحبها (قوله مع أل) حال من الضمير المجرور ومصوب تنازعه الثلاثة فاعمل الاخير وأضمر فيما قبله وحذف الضمير لكونه فضلة وهو اشارة الى أحد أنواع السببى الاثنى عشر المتقدمة ودخل تحت قوله وما اتصل بها مضافا ثمانية وهى ما عدا هذا وما عدا الموصول والموصوف والمجرد سواهما كحسن وجه والحسن وجه فان هذه الثلاثة دخلت تحت قوله أو مجردا أى من أل والاضافة (قوله ولا تجرد بها الخ) استثناء لصور الامتناع (قوله سما) بتثليث السين وهو منصوب بفتحة مقدرة على أنه كفتى وظاهره على أنه كيد (قوله ومن اضافة لتاليها) أى لتالى أل ولو بواسطة الاضافة لضميره فيشمل الاضافة لضمير تاليها كما فى سم (قوله ومالم يخل) أى من أل والاضافة لتاليها فهو بالجواز أى جواز الجر وسما أى علم وذلك ثلاث صور تضم الى صور الرفع والنصب مع تعريف الصفة بال أو تنكيرها وصور الجر مع تنكير الصفة فيحصل ثلاث وستون صورة مفهومة من قوله فارفع بها الى قوله ومن اضافة لتاليها وأما قوله ومالم يخل الخ فتأكيد لما قبله لعلمه منه (قوله الرفع على الفاعلية) قد يتعين كما فى مررت بامرأة حسن الوجه لان الصفة لو تحملت الضمير لوجب تأنيث الوصف بالتاء وقد يتعين عدمه كما فى مررت بامرأة حسنة الوجه لان الوجه لو كان فاعلا لوجب تذكير الوصف وقد يجوز الامران كما فى نحو مررت برجل حسن الوجه (قوله أو على الابدال من ضمير الصفة) أى ابدال بعض من كل يعنى حيث أمكن الابدال لا مطلقا فلا يرد عليه ما حكى من قولهم مررت بامرأة حسن الوجه ومررت بامرأة قويم الانف لوجود المانع من الابدال فيما ذكر وهو عدم تأنيث الوصف مع وجوبه عند تحمل الوصف الضمير فان قيل على القول بان العامل فى البدل مقدر يلزم عمل الصفة المشبهة محذوفة وهو ممنوع أجيب بأنه قد يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع قاله سم (قوله على التشبيه بالمفعول به) أى بمفعول اسم الفاعل لشبه الصفة به فيما تقدم وخصوا التشبيه بالمفعول به دون غيره من المفاعيل لانه الذى يشتبه بالفاعل بخلاف بقية المفاعيل وكما يسمى هذا مشبها بالمفعول به ينمى المنصوب على التوسع بحذف الجار مشبها بالمفعول به أفاده شارح الجامع (قوله وعلى التمييز) كان الاولى وعليه أو على التمييز ان كان نكرة لجواز الوجهين فيه حينئذ (قوله بالاضافة) أى بسببها لما مر (قوله أو معرفة) أى لاقترانها بال (قوله فى أحوال السببى المذكورة) أى الاثنى عشر (قوله فتلك اثنان وسبعون صورة) صوابه اثنتان لما سيأتى فى العدد ويضم اليها ثلاث صور سيذكرها الشارح قبيل الخاتمة الاولى أن يكون معمول الصفة ضميرا مجرورا باشرته الصفة المجردة من أل كمررت برجل حسن الوجه جميله الثانية أن تفصل الصفة من الضمير وهى مجردة من أل نحو قريش لجباء الناس ذربة وكراما مهموها الثالثة أن تتصل به ولكن تكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميله فصارت الصور خمسا وسبعين والصفة اما مفردة أو مثناة أو مجموعة جمع سلامة أو تكسير مذكرة أو مؤنثة فاذا ضربت الثمانى فى خمس وسبعين صارت ستمائة والصفة أيضا اما مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة فاذا ضربت الستمائة فى ثلاث صارت ألفا وثمانمائة ومعمول الصفة اما مفرد أو مثنى أو مجموع جمع سلامة أو تكسير مذكر أو مؤنث فاذا ضربت الثمانى فى الالف وثمانمائة صارت أربعة عشر ألفا وأربعمائة يسقط منها مائة وأربعة وأربعون من صور المعمول الضمير لانه وان انقسم الى ضمير افراد وتثنية وجمع لا يكون مجموعا جمع سلامة ولا جمع تكسير فالباقى أربعة

مع أل، ودون أل مصوب أل وما اتصل، بها) أى بالصفة المشبهة (مضافا أو مجردا ولا، تجردها مع أل سما) أى اسما (من أل خلا، ومن اضافة لتاليها وما، لم يخل فهو بالجواز وسما) أى لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات الرفع على الفاعلية قال الفارسى أو على الابدال من ضمير مستتر فى الصفة والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة والخفض بالاضافة والصفة مع كل من الثلاثة اما نكرة أو معرفة وهذه الستة فى أحوال السببى المذكورة فى التنبيه الثالث فتلك اثنان وسبعون صورة الممتنع منها

قول المحشى من ضمير الصفة كذا فى نسخ الحواشى ولكن عبارة الشرح من ضمير مستتر فى الصفة اه

واحد) كالحسن وجهه بالرفع أحسن مما فيه ضميران كالحسن وجهه بالنصب وان فيه مع الهاء ضمير أمستتر اهر واصل الحسن ووجه الاحسنية السلامة من زيادة ضمير غير محتاج اليه (قوله ذلك) أي المذكور من صورة صفة المشبهة (قوله وأحكامه) أي من امتناع وأفضلية ورفع ونصب وجر وأحسنية (قوله باشارة هندية) أي فوق حكم ذلك النص وفوق الدليل كالاشارة بصورة الشاهد الخ وقوله بهما الخ وفوق أقبح الذي هو حكم رفع حسن وجهه وحسن وجهه أب الى أن قوله بهما الخ شاهد الرفع في الصور الثلاثة كما مر في الشرح وكان المواضع المناسب في الشرح أيضا أن يشير الى شاهد كل صورة عند ذكر تلك الصورة وهو قوله أعني بهما الخ والى شاهد صورة الجر الصحيفة سوى أخيرها وهو قوله كأنما ضربت الخ اعلم أن الشارح أشار على ما في كثير من النسخ الصحيحة الى عشرة شواهد كل شاهد لحكم صورتين الا الشاهد في الاشارة السابعة فلحكم صورة واحدة والعاشر مذكور صورة واحدة لكن الاصح ضمة لامه في الرسوم المشار بها * الاشارة الاولى فوق حسن حكم حسن وجه حسن وجهه أب ان شاهد جرهما وهو قوله لاحق بطن بقرى سمين * لاحطل الرفع الا الخ * ولم أر من تكلم على هذا البيت ومن تكلم عليه عما يسر وسهل معنى لاحق بطن هر بطن قال في القاموس لحق كسمع ضمر وهو مع الفرس فيما يظهر وفيه الشاهد وقوله بقرى بضم الباء وكسر القاف أي بطهر والباء معنى مع وقوله لاحطل الرمح بضم الحاء المهملة وكسر الراء وفتح الراء وسكون الميم أي لا مضطرب الخطوط له وهو وصف أحرز للفرس لما مدح وأحمد من الخفاف الراكض والذاهب في الحروب سريعا أو تقع حوافر رجليه موقع يديه ولا حوافر كان بالجر على الاشكال وان كان بالرفع صح الى قراءة سمين بالرفع على أنه نعت مقطوع عن التبعية على الشذوذ في الجر كذا في الحركة وفي صح الاستشهاد أيضا قوله * ولا سيري ادما نالسوا * الى حاجة ولما شبه لا الشاهد في سيري والري بكسر الراء الهيئة وقوله الى حاجة أي لا حمل حاجة وشدة تعبه صوت لسواد صم لم يرفع الحاء المعجمة وشدد التحتية مفتوحة وسين مهملة آخره دال مهملة في الاصل لكن لما لم يقدم عليه أعرب حالا والاصل بضم الموحدة وسكون الراء جمع بازل هو ما استكمل ثمانية أعوام كما مر أول الشرح * الاشارة الثانية فوق ضعيف حكم نصب حسن الوجه حسن وجه الاب ان شاهد نصبهما وهو قوله أحب الظهر الخ على رواية نصب الظهر وقد تقدم هذا الوجه في الشرح مع الاشارة فيه على جعله دليلا على نصبهما وأما جعله شاهدا لهما في الاحوال الثلاثة كما فعل الصبان هنا وسيأتي في آخر طرة يقف معرفة الجدل وجد في عدة نسخ من رسم صورة ضعيف وهو أحسن حكم حسن الوجه حسن وجه الاب وصورة جعله فوق ضعيف حكم نصب حسن وجه الاب الخ صورة أربعة بل ضعيف حكم بعض صور الثلاثة فوق أحب الظهر الخ وهو باطل على أن شاهدا في حكم آخر أيضا لما لا فائدة في ذلك ولا داعي لسلوك الشارح سابقا الاشارة الثالثة فوق أحسن حكم نصب حسن وجهها حسن وجه أب الى شاهد نصبهما وهو قوله

هما خطتا اما سوداء داثرة * كخطوطة حدات شداه أيبابا

أي هيفاء ضامرة كما مر نعت لمعطوفة حال من الضمير في هما وقول العيني والحال محذوف أي اذا كانت معطلة كما يأتي لا حاجة اليه والعراء كعنبة الصحراء ومدثرة حال من الضمير في شداه معطوفة أو موشومة بالخط كمسجد الميم وسكون الخاء المعجمة وهو ما يوشم به وحدات بضم الحاء وكسر الدال المهملة أي أحدثت من قولهم حدا بالابل اذا حثها والشاهد في شداه

أيبابا

واحد أحسن مما فيه ضميران وقد وصف بالمفرد ولا يعرف منه أمثلة وحكاه على التفصيل المذكور سيبويه مشيرا الى ما فعلها من دليل باشا وهندية وان كان ابن مالك أشار الى كثرته

أنيابا من الشنب وهو رقة الاسنان وصفاؤها * الاشارة الرابعة فوق أقبح حكم رفع حسن وجه حسن وجه أب الى شاهد رفعهما وهو قوله ببهمة الخ وقد تقدم * الاشارة الخامسة فوق أحسن حكم رفع حسن وجهه حسن وجه أبيه الى شاهد رفعهما وهو قوله * نعير بأنا قليل عدادنا * فقلت لها ان الكرام قليل * الاشارة السادسة فوق أحسن حكم رفع حسن نوال عده حسن سنان رمح يطعن به الى شاهد رفعهما وهو قوله أزور امرأ الخ وقد تقدم * الاشارة السابعة فوق ضعيف حكم جر الحسن الوجنة الجميل خالها الى شاهد جره وهو قوله سبتني الضاة الخ وقد تقدم * الاشارة الثامنة فوق أحسن حكم نصب الحسن الوجه الحسن وجه الاب الى شاهد نصبهما وهو قوله

فما قومي بثعلبة بن سعد * ولا بفزارة الشعر الرقابا وثعلبة وفزارة قبيلتان والشعر بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة جمع أشعر وهو كثير الشعر وفي نسخ الاستشهاد أيضا بقوله

* لقد علم الايقاظ أخفية الكرى * والشاهد في نصب أخفية بالايقاظ على التشبيه بالمفعول به والايقاظ جمع يقظ أي متيقظ والاخفية جمع خفي بمعجمة فخاء فتحتية جمع خفي وأراد بها أجفان العيون والكرى النوم * الاشارة التاسعة فوق أحسن حكم نصب الحسن وجها الحسن وجه أب الى شاهد نصبهما وهو * الحزن بابا والعفور كلبا * والحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي ند السهل وهو ذم لشخص بأن بابه مغلق دون الاضياف وكلبه عقور * الاشارة العاشرة فوق أحسن حكم رفع الحسن ما تحت نقابه الحسن كل ما تحت نقابه الى شاهد رفعهما وهو * فاقصد بزيد العير من قصده ورد عليه أن من يحتمل غير الرفع الا أن يقال الظاهر حمل الكلام على الاولى حيث لا مانع منه فاعرف ذلك وقد أهمل أرباب الحواشي ضبط اشارات الجدول وشرح شواهده وقع فيه خبط كثير (قوله بكاف عربية) أي مجرورة لا معلنه والنسخ مختلفة في مواضع هذه الكاف اختلافا لا وثوق معه (قوله جامعا في ذلك) أي في الدليل بين كل متناسبين أي قسمين متناسبين كحسن الوجه وحسن وجه الاب ولا يرد عليه افراده الحسن الوجه الجميل حالها بالاشارة الى دليل يخصه لان افراده بذلك لعدم ذكره قسما يناسبه كما مر فتدبر (قوله طريقة معرفة الخ) الظاهر أن هذا ليس من كلام الشارح بل لبعض الطلبة وأن الشارح رسم الجدول عقب قوله وهو هذا برمته سلم وجود هذه الزيادة في بعض النسخ وقوله في آخرها وقوله جامعا الخ (قوله مما يليان) أي بحيث تكون تحت أبيات الصفة المنكرة (قوله ثم ترفع بصرك الى أبيات الصفة المنكرة) أن تكون ماريا على عادة القراءة في الورق مثلا من البداءة بالاعلى (قوله في رأس أبيات المربعين) أي أبيات كل من النوعين الصفة المنكرة والصفة المعرفة بأل والا فالمعمول في رأس أبيات تحو عشرة مابيوت عشرة لاخمسة (قوله باثني عشر مربعا) هذا على ما في نسخ وفي أخرى بقليل المربعات المقابلة للمجرور والمنصوب والمرفوع في النوعين بحسب اجتماع بعض سور كل من الثلاثة في حكم كاجتماع حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه وحسن وجه أب في أحسنية الجر فوضع لحكمهما مربعا واحدا وقس على ذلك وهو وضع حسن أيضا وأحسن منه تقليلها بحسب الاجتماع في الشاهد ان كان وفي الحكم ان لم يكن والمربع سطح أحاط به أربع خطوط ولذلك سمي مربعا ويحتمل أن تسميته بذلك لاحتوائه على زوايا أربع فانه ان استقامت الخطوط الاربعة تساوى الزوايا حينئذ والزوايا المتساوية قوائم وعلى زوايا أربع بعضها وهو ما صغر حاد وبعضها وهو ما كبر منفرج ان لم يستقم جميعها وقول البعض لاحتوائه على زوايا أربع منفرجة ان استقامت الخطوط خطأ فاحش كما لا يخفى على من له أدنى المام بفن الهندسة (قوله بالاخيرين) أي البيتين الاخيرين المكتوب في أحدهما لفظ السببي وفي الاخر لفظ الصفة والضمير في منها يرجع الى قوله خمس بيوت (قوله حكم المعمول السببي) أي حكم جره وقوله الذي في مربعاته صفة للمعمول السببي والضمير يرجع اليه (قوله فما قابله منها) الضمير في

تكاف عربية جامعا في ذلك بين كل متناسبين باشارة واحدة وهو هذا طريقة معرفة هذا الجدول أن تضع الورقة التي هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون أبيات الصفة المعرفة بأل مما يليك ثم ترفع بصرك الى أبيات الصفة المنكرة فاذا فرغت منها انظر الى أبيات الصفة المعرفة بأل وقد جعل في رأس أبيات الموضعين خمس بيوت مكتوب في أول بيت منها الجر وفي الثاني النصب وفي الثالث الرفع وفي الرابع السببي وفي الخامس الصفة وول كل بيت من هذه الابيات باثني عشر مربعا فالمربعات الموصولة بالاخيرين منها الصفة ومعمولها السببي المقسم الى اثني عشر قسما كما تقدم والمربعات الموصولة ببيت الجر مكتوب فيها حكم المعمول السببي الذي في مربعاته كلها وكذلك في بيت النصب وبيت الرفع فما قابله منها ممتنع فهو ممتنع وما قابله حسن فهو حسن وهكذا

ثم ما يحرس هذه الاحكام اشارة هندية فانظر فى الشواهد المكتوبة حول الجدول فما وجدت عليه تلك الاشارة فهو شاهد ذلك الحكم * وقوله جامعا بين كل متناسبين الخ أى كما جمع بين حسن الوجه وحسن وجه الاب بصورة سنة فى الجر وخمسة فى النصب وأربعة فى الرفع

منها الاحكام السببى أى احكام اعرابه المطلوب والجار والمجرور حال من ممتنع والمعنى أن السببى الذى قابله من أحكام اعراب السببى المطلوب من جر أو نصب أو رفع ممتنع فهو ممتنع الخ (قوله ثم ما يحرس الخ) أتى به مع عمله من قوله مشيرا الخ توطئة لما بعده وقوله هذه الاحكام أى بعضها (قوله بصورة ستة فى الجر وخمسة فى النصب وأربعة فى الرفع) هذا على ما فى عدة نسخ وهو لا يناسب ما مر فى الشارح كما تقدم

الصفة	السببى	الرفع	النصب	الجر
زيد الحسن	الوجه	نعم	(٧)	
زيد الحسن	وجه الاب			
زيد الحسن	وجها			
زيد الحسن	وجه أب			
زيد الحسن	وجهه			
زيد الحسن	وجه أبيه			
زيد الحسن	ما لخن نقاه			
زيد الحسن	كل ما لخن نقاه			
زيد الحسن	نوال أعده			
زيد الحسن	سنان رمح يطعن به			
الحسن وجه جار نباها الجبل	أنفه			
الحسن الوجه جبل	خالها			

الصفة	السببى	الرفع	النصب	الجر
حسن	الوجه	نعم	ضعيف (٢)	
حسن	وجه الاب			
حسن	وجها			
حسن	وجه أب			
حسن	وجهه			
حسن	وجه أبيه			
حسن	ما لخن نقاه			
حسن	كل ما لخن نقاه			
حسن	نوال أعده			
حسن	سنان رمح يطعن به			
حسن الوجه جار نباها الجبل	أنفه			
حسن الوجه جبل	خالها			

(١) لاحق بطن بقرى سمين لاحطل الرجع ولا قروى

(٢) أجب الظهر ليس له سنام

(٣) هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة ممكورة جدلت شنباء أنيابا

(٤) ببهمة منيت شهم قلب

(٥) تعيرنا أنا قليل عدادنا فقلت لها ان الكرام قليل

(٦) أزور امرأ جانوال أعده

(٧) سبتى القناة البضة المتجرد اللطيفة كشحه

(٨) فما قومى بثعلبة بن سعد ولا بفزارة الشعر الرقابا

(٩) الحزن بابا والعقور كلبا

(١٠) فاقصد يزيد العزيز من قصده

(قد وضعنا فى جدولنا بدل الستة واحدا وبدل الخمسة اثنين وجعلنا موضع الاربعة فوق قبيح خاليا وجعلنا الاربعة فوق أقبح الذى كان عليه صورة ثمانية فى بعض النسخ وذلك لموافقة تعداد الاشارات فى الهامش اه مصححه) (قوله

﴿تنبيهان﴾ الاول تقدم ان معمول الصفة يكون ضميرا وعملها فيه جر بالاضافة ان باشرته وخلت من أل نحو مررت برجل حسن الوجه جميله ونصب ان فصلت أو قرنت بال فالاول نحوهم أحسن وجوها وأنضر هموها والثانى نحو الحسن الوجه الجميله * الثانى انما تأتى مسائل امتناع الاضافة مع الصفة المفردة كما رأيت فان كانت الصفة مثناة أو مجموعة على حد المثنى جازت اضافتها مطلقا كما سبق فى باب الاضافة اه ﴿خاتمة﴾ قال فى الكافيه * وضمن الجامد معنى الوصف * واستعمل استعماله بضعف * كانت غربال الاهاب وكذا * فراشة الحلم فراع المأخذا أى من تضمين الجامد معنى المشتق واعطائه حكم الصفة المشبهة قوله * فراشة الحلم فرعون العذاب وان * تطلب نداه فكلاب دونه كلب وقوله * فلولا الله والمهر المفدى * لابت وأنت غربال الاهاب * ضمن فراشة الحلم معنى طائش وفرعون معنى اليم وغربال معنى مثقب فاجريت مجراها فى الاضافة الى ماهو فاعل فى المعنى ولو رفع بها أو نصب جاز والله أعلم

﴿التعجب﴾

(بافعل انطق بعد ما تعجبا * أو جئ بافعل قبل مجرور ببا) أى يدل على التعجب . وهو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية بالفاظ كثيرة نحو كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فاحياكم

(قوله وعملها فيه جر بالاضافة ان باشرته وخلت من أل) جوز فى التسهيل وفاقا للكسائى مع المباشرة والخلو من أل أن تعمل الصفة فى الضمير النصب على التشبيه بالمفعول به فعلى هذا الجر غالب لا لازم كما قاله الدمامينى قال و يظهر الفرق بين قصد الاضافة وعدم قصدها فى مثل مررت برجل أحمر الوجه لا أصفره بكسر الراء عند قصد الاضافة وفتحها عند عدم قصدها (قوله وأنضر هموها) من النضرة وهى الوضاءة والبهجة وفيه أن ماذكر صيغة تفضيل لا صفة مشبهة فكان ينبغى أن يقول كغيره قريش نجباء الناس ذرية وكراما مهموها (قوله الجميلة) كون الضمير فى محل نصب مذهب سيبويه ومذهب الفراء أنه فى محل جر قاله السيوطى أى لانه يجوز اضافة الصفة المحلاة بأل الى كل معرفة (قوله مطلقا) أى سواء كانت الصفة بأل أولا وسواء كان المضاف اليه خاليا من أل ومن الاضافة لتاليها ولضمير تاليها أولا وذلك لحصول فائدة الاضافة من التخفيف بحذف النون (قوله فراشة الحلم) بفتح الفاء (قوله أى من تضمين الجامد الخ) بيان لقوله كانت غربال الخ (قوله واعطائه حكم الصفة المشبهة) أى من رفع السببى ونصبه وجره وجعله أبو حيان سماعيا (قوله والمهر المفدى) بفتح الفاء والدال المهملة المشددة أى القوى الجرى لا بت أى رجعت وأنت غربال الاهاب أى مثقب الجلد من وقع الاسنة

﴿التعجب﴾

اعلم أنه لا يتعجب من صفاته تعالى قياسا فلا يقال ما أعلم الله لانها لا تقبل الزيادة وشذ قول العرب ما أعظم الله وما أقدره وما أجله نقله الشيخ يحيى عن ابن عقيل والسيوطى عن أبى حيان ثم قال السيوطى والمختار وفاقا للسبكى وجماعة كابن السراج وابن الانبارى والصيمرى جوازه ومعنى ما أعظم الله أنه تعالى فى غاية العظمة وان عظمته مما تحار فيه العقول والقصد الثناء عليه بذلك اه باختصار وسيأتى عن الرضى ما يؤيد الجواز ثم رأيت ابن حجر الهيتمى بعد أن نقل فى كتابه الاعلام افتاء السبكى بالجواز ساق كلام ابن الانبارى وملخصه اعترض الكوفيون على البصريين فى قولهم ان ما أفعله فعل بأنه يلزمهم ان يكون معنى ما أعظم الله شئ أعظمه والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل فأجابوا بأن معنى ما أعظم الله شئ وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيما والشئ امامن يعظمه من عباده أو مايدل على عظمته من مصنوعاته أو ذاته تعالى أى أنه أعظم لذاته لا لشئ جعله عظيما وقيل هو اخبار بأنه فى غاية العظمة اه ثم ذكر ابن حجر أنه على القول الاول باوجهه الثلاثة باق على حقيقته من التعجب وعلى الثانى مجاز فى الاخبار اه ويكفى فى وجود شرط قبول الزيادة هنا أن مطلق العلم ومطلق القدرة ومطلق العظمة مثلا مما يقبل الزيادة وان لم يقبلها خصوص علمه تعالى وقدرته وعظمته فتأمل ولا يجوز على الله تعالى لانه انما يكون عند خفاء السبب وهو تعالى لا يخفى عليه خافية وأما التعجب الوارد فى القرآن من جهته تعالى فعلى لسان خلقه نحو فما أصبرهم على النار أفاده الدمامينى وغيره (قوله تعجبا) أى لاجل التعجب أو متعجبا أو فى وقت التعجب (قوله أى يدل على التعجب الخ) لم يحمل المتن جميع ذلك حتى يكون تفسيرا له فكان الظاهر أى يتعجب بصيغتين مبوب لهما فى كتب النحاة وقد يتعجب بغيرهما نحو كيف تكفرون الخ (قوله وهو استعظام) وعرفه الدمامينى بانه انفعال يحدث فى النفس عند الشعور بامر يجهل سببه ومن ثم قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب (قوله فعل فاعل) يعنى صفة موصوف وان لم يكن له فيه اختيار فدخل نحو ما أحسن زيدا فاندفع اعتراض البعض كغيره (قوله ظاهر المزية) أى بسبب زيادة فيه خفى سببها فلا يتعجب مما لا زيادة فيه ولا مما ظهر سببه (قوله نحو كيف تكفرون بالله) أى أتعجب من كفركم بالله فاستعملت كيف فى التعجب مجازا مما وضعت له من الاستفهام عن الاحوال وكذا استعمال سبحان الله ولله دره فارسا والله أنت وما أنت جارة فى التعجب فانه مجاز عن الاخبار بالتنزه ويكون دره منسوبا لله ويكون المخاطب منسوبا لله وعن الاستفهام عن جوارها ان كانت ما استفهامية وعن

نفي جوارها ان كانت نافية أي لست جارة بل أعظم منها (قوله سبحان الله الخ) قال البعض انظر هل المتعجب منه مضمون الجملة بعده أو حال المخاطب اه والاظهر أنه حال المخاطب المتوهم نجاسة المؤمن اذ عدم نجاسته غير خفي السبب ثم رأيت في شروح البخاري التصريح به (قوله لله أنت) أي في جميع الكمالات كما يدل عليه حذف جهة التعجب فهو أبلغ من نحو لله درك فارسا (قوله ياجارتا ما أنت جاره) شطر بيت من مجزوء الكامل المرفل فجاره بالوقف على هاء التأنيث وان كان منصوبا على التمييز أو الحال ان كانت ما استفهامية أو الخبرية ان كانت نافية حجازية ومرفوعا ان كانت نافية تميمية وجارتا منصوب لانه مضاف الى الالف المنقلبة عن ياء المتكلم (قوله واها) اسم فعل بمعنى أتعجب (قوله لاطرادهما) أي كثرة استعمالها لهما فيه لوضعهما له بخلاف ما مر كذا قالوا وأورد عليه البعض أنه غير ظاهر في واها ولك رده بان وضع واها للفظ الفعل الدال على التعجب لا للتعجب بناء على الراجح من أن مسميات أسماء الافعال ألفاظ الافعال (قوله ضميرا يعود عليها) أي والضمير لا يعود الا على الاسماء (قوله على أنها مبتدأ) أي واجب التقديم لانها في كلام جرى مجرى المثل فلزم طريقة واحدة دماميني (قوله نكرة تامة) أي غير موصوفة بالجملة بعدها وذلك لان التعجب انما يكون فيما خفي سببه فيناسبه التنكير (قوله لتضمنها معنى التعجب) أي المناسب له قصد الابهام لاقتضاء التعجب خفاء السبب والابهام يناسب الخفاء والمراد بتضمنها معنى التعجب أن لها دخلا في افادته فلا ينافي أن الموضوع للتعجب الجملة بتمامها وقيل المسوغ تقدير التخصيص والمعنى شئ عظيم (قوله ومابعدها خبر) لكن ليس المقصود بالتركيب في هذه الحالة الاخبار بل انشاء التعجب وكذا يقال فيما يأتي قال الرضي معنى ما أحسن زيدا في الاصل شئ من الاشياء جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب من شئ يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما أقدر الله وما أعلمه (قوله هي استفهامية) أي بشوبة بتعجب كما ذكره المصنف في شرح التسهيل وقال الدماميني استفهامية أي في الاصل ثم نقلت الى انشاء التعجب قال وهذا القول أقوى من جهة المعنى لان شأن المجهول كسبب الحسن أن يستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو مالي لا أرى الهدهد اه ومابعدها هو الخبر (قوله عن الكوفيين) قال في التصريح وهو موافق لقولهم باسمية أفعل بفتح العين فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما أصحاب اليمين (قوله هي معرفة ناقصة) لاحتياجها في افهام المراد الى الصلة (قوله أي شئ عظيم) ليس ذكر شئ ضروريا (قوله للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية) قال الدماميني نقلا عن المصنف لا يرد على ذلك عليكني وروديدني لانه يقال عليك بي وروديد بي فلا يلزمان نون الوقاية بخلاف ما أفقرني اه قال البعض وقد يقال هو ظاهر في الثاني لا الاول لان عليكني بمعنى الزمني وعليك بي بمعنى استمسك بي كما ذكروه فهو تركيب آخر اه ولك دفعه بأن مراد المجيب أن عليك له حالة يستغني فيها مع ياء المتكلم عن النون بخلاف فعل التعجب فانه ليس له حالة يستغني فيها مع ياء المتكلم عن النون مع أن المعروف أن عليك مطلقا بمعنى الزم الا انه قد يضمن معنى استمسك فيتعدى بالباء (قوله ومابعده مفعول به) لهذا الفعول أحكام خالف فيها أصل المفاعيل منها أنه لا يحذف الا بدليل ولا يتقدم على عامله ولا يحال بينهما الا بالظرف على الصحيح ولا يكون الا معرفة أو نكرة مختصة كما سيذكر الشارح هذا الحكم والمصنف البقية (قوله لجهينة مصغرا) أجاب البصريون بانه شاذ (قوله شدن) من شدن الظبي بالشين المعجمة والدال المهملة أي قوي وطلع قرناه واستغنى عن أمه ولناصفة ثانية لغزلانا وغام البيت

ومن هؤلا ئكن الضال والسمر والضال بضاد معجمة فألف فلام مخففة شجر السدر البرى الواحدة ضالة والسمر بفتح السين المهملة وضم الميم شجر الطلح بحاء مهملة كما في كتب اللغة لا بالعين كما حرفه البعض الواحدة سمرة ويجمع أيضا على سمرات (قوله ففتحته اعراب) نقل عن بعض الكوفيين أن

سبحان الله المؤمن لا ينجس
لله دره فارسا لله أنت
ياجارتا ما أنت جاره وقوله
واها لسلمى ثم واها واها ه
والمبوب له في كتب العربية
صيغتان ما أفعله وأفعل
به لاطرادهما فيه فاما
الصيغة الاولى فما فيها اسم
اجماعا لان في أفعل ضميرا
يعود عليها وأجمعوا على
أنها مبتدأ لانها مجردة
للاسناد اليها ثم اختلفوا
فقال سيبويه هي نكرة
تامة بمعنى شئ وابتدئ
بها لتضمنها معنى التعجب
ومابعدها خبر فوضعه رفع
وقال الفراء وابن درستويه
هي استفهامية ونقله في
شرح التسهيل عن
الكوفيين وقال الاخفش
هي معرفة ناقصة بمعنى
الذي ومابعدها صلة فلا
موضع له أو نكرة ناقصة
ومابعدها صفة فمحله رفع
وعلى هذين فالخبر محذوف
وجوبا أي شئ عظيم
واختلفوا في أفعل فقال
البصريون والكسائي
فعل للزومه مع ياء المتكلم
نون الوقاية نحو ما أفقرني
الى رحمة الله ففتحته بناء
كالفتحة في زيد ضرب عمرا
ومابعده مفعول به وقال
بقية الكوفيين اسم لجهينة
مصغرا في قوله
ياما أميلح غزلانا شدن لنا
ففتحته اعراب كالفتحة في
زيد عندك

وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدا تقتضي عندهم نصبه وأحسن انما هو في المعنى وصف لزيد لا للضمير ما وزيد عندهم مشبه بالمفعول به * وأما الصيغة الثانية فأجمعوا على فعلية أفعل ثم اختلفوا فقال البصريون لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر وهو في الاصل ماض على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا كأغد البعير اذا صار ذا غدة ثم غيرت الصيغة فقبح اسناد صيغة الامر الى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به كامرر بزيد ولذلك التزمت بخلافها في نحو كفى بالله شهيدا فيجوز تركها كقوله * كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا * وانما تحذف مع أن وأن كقوله وأحبب الينا أن تكون المقدما ولاطراد حذف الجار معهما كما عرف وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابنا كيسان وخروف لفظه ومعناه الامر وفيه ضمير والباء للتعدية ثم قال ابن كيسان الضمير للحسن وقال غيره للمخاطب وانما التزم افراده لانه كلام جرى مجرى المثل (ولو أفعل انصبنه) أي حتما لما عرفت (كما أوفى خليلنا وأصدق بهما) ﴿تنبيه﴾ شرط المنصوب بعد أفعل والمجرور بعد أفعل أن يكون مختصا لتحصل به الفائدة كما أرشد اليه تمثيله فلا يجوز ما أحسن رجلا ولا أحسن برجل انتهى (وحذف مامنه تجيت استبح) منصوبا كان أو مجرورا (ان كان عند الحذف

فتحته بنائية لتضمنه التعجب الذي هو معنى حقه أن يؤدى بالحرف ورد بأن المؤدى لمعنى التعجب الجملة بتمامها لا أفعل وحينئذ فقول الشارح بقية الكوفيين أي غالب بقيتهم (قوله وذلك) أي كون فتحته فتحة اعراب مع كونه خبرا (قوله تقتضي عندهم نصبه) فعامل النصب عندهم المخالفة (قوله وأحسن انما هو الخ) بيان للمخالفة هنا وفيه تنبيه على أن مخالفة الخبر للمبتدا كونه ليس وصفا للمبتدا في المعنى كما في زيد عندك وما أحسن زيدا ومقتضاه النصب عندهم في نحو زيد أفضل أبا وضمرها في التصريح بأن يكون الخبر بحيث لا يحمل على المبتدا الا حقيقة ولا حكما (قوله وصف لزيد لا للضمير ما) فيه اشارة الى أن معنى أحسن عندهم فائق في الحسن لا صير زيدا حسنا كما هو على مذهب البصريين اذ التصيير صفة لضمير ما لا لزيد فتأمل (قوله مشبه بالمفعول به) لوقوعه بعد ما يشبه الفعل في الصورة (قوله على فعلية أفعل) أي فيها لحصل الربط وانما أجمعوا على فعلية أفعل لان صيغته لا تكون الا للفعل وأما اصبع فنادر قاله المصرح (قوله لفظه لفظ الامر) على هذا هو مبني على السكون أو حذف حرف العلة كالامر نظرا لصورته أو على فتحة مقدرة منع من ظهورها مجيئه على صورة الامر نظرا للمعنى (قوله ومعناه الخبر) أي في الاصل والا فالجملة بتمامها نقلت الى انشاء التعجب أو مرادة بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الانشاء غير الطلب (قوله وهو في الاصل ماض الخ) فأصل أحسن بزيد أحسن زيد أي صار ذا حسن فهمزته للصيرورة (قوله ثم غيرت الصيغة) أي عند نقلها الى انشاء التعجب ليوافق اللفظ في التغيير تغيير المعنى من الاخبار الى الانشاء هذا ما ظهر لي (قوله انما تحذف مع أن وأن) الذي في التصريح نقلا عن الموضح في الحواشي أنها انما تحذف مع أن المخففة وأن حذفها مع أن المشددة ممتنع لعدم السماع ثم قال فهذا حكم اختصت به ان عن أن ونظيره عسى أن يقوم زيد فلا يقال عسى أنه يقوم (قوله والباء للتعدية) أي فموضع مجرورها نصب على المفعولية قال المصنف ولو انتظر شاعر الى حذفها مع غير أن بعد أفعل لزمه ان يرفع على قول البصريين وأن ينصب على قول الفراء وبهذا ظهرت ثمرة الخلاف اه دماميني هذا وفي الهمع أن الهمزة على قول الفراء ومن وافقه للنقل كهي في ما أفعل والباء زائدة وكذا قال الدماميني الهمزة على هذا القول للتعدية والباء زائدة ثم قال ويحتمل أن تكون الهمزة عليه للصيرورة والباء للتعدية لا زائدة وأصل أكرم بريدا أكرم زيد أي صار ذا كرم ثم غير الماضي بالامر وجيء بالباء المعدية التي تصير الفاعل مفعولا وقيل أكرم بريد فصار المعنى اجعل زيدا صاحب كرم اه ملخصا وبه يعلم تقصير الشارح وصريح كلام الدماميني أن المراد بالتعدية التعدية الخاصة التي تعاقب فيها الباء الهمزة ومقتضى قول المغني فالباء معدية مثلها في امرر بزيد أن المراد بالتعدية التعدية العامة وأن الباء للالصاق (قوله الضمير للحسن) أي المفهوم من أحسن والتقدير أحسن يا حسن بزيد أي دم به والزمه اه تصريح ولذا لزم الضمير صورة واحدة ويرده أنه يقال أحسن بزيد يا عمرو اذ لا يخاطب شيآن في حالة واحدة اه دماميني (قوله للمخاطب) فمعنى أحسن بزيد اجعل يا مخاطب زيدا حسنا أي صفه بالحسن كيف شئت اه دماميني (قوله وانما التزم الخ) جواب سؤال وارد على من قال الضمير للمخاطب (قوله لما عرفت) أي من أنه مفعول به أو مشبه بالمفعول به (قوله كما أوفى الخ) تمثيل لقوله بأفعل انطق الخ على اللف والنشر المرتب (قوله لتحصل به الفائدة) أي المطلوبة وهي التعجب من حال شخص مخصوص بخلاف نحو ضربت رجلا فان المقصود الاخبار بوقوع الضرب على شخص ما (قوله وحذف مامنه) أي من حاله والسين والتاء في استبح زائدتان أو للصيرورة وشرط في التصريح لحذف المتعجب منه منصوبا كان أو مجرورا ولا وجه لاقتصار البعض في نقل هذا الشرط عن التصريح على المجرور وأن يكون ضميرا قال البعض فلا يجوز الحذف في نحو أحسن بزيد لعدم الدليل عند الحذف ولا في نحو زيد أحسن بزيد لان الاظهار في موضع الضمير في نحو

معناه يضح) أي يتضح فالاول كقوله جزى الله عنا والجزاء بفضله ٭ ربيعة خيرا ما أعف وأكرما أي ما أعفهم وأكرمهم والثاني وشرطه أن يكون أفعل معطوفا

على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف ذكره في شرح الكافية نحو اسمع بهم وأبصر أي بهم وأما قوله فذلك ان يلق المنية يلقها ٭ حميدا وان يستغن يوما فأجدر ٭ أي به فشاذ ﴿تنبيه﴾ انما جاز حذف المجرور بعد أفعل مع كونه فاعلا لان لزومه للجر كساه صورة الفضلة فجاز فيه ما يجوز فيها وذهب قوم منهم الفارسي الى أنه لم يحذف وأنه استتر في الفعل حين حذفت الباء ورد بوجهين أحدهما لزوم ابرازه حينئذ في التثنية والجمع والآخر أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كأن أكرم بنا (وفي كلا الفعلين) المذكورين (قد مالزماه منع تصرف بحكم حتما) ليكون مجيئه على طريقة واحدة أدل على ما يراد به فالاول في الماضي كتبارك وعسى والثاني في الامر كتعلم بمعنى اعلم وقيل ان علة جمودهما تضمنهما معنى الحرف الذي كان حقه أن يوضع للتعجب فلم يوضع (وصغهما من ذي ثلاث صرفا) قابل فضل ثم تغير ذي انتفاء وغير ذي وصف يضاهي أشهلا ٭ وغير سالك سبيل فعلا) أي لا يبنى هذان الفعلان الا بما استكمل ثمانية شروط ٭ الاول أن يكون فعلا فلا يبنيان من الجلف والحمار فلا يقال ما أجلفه وما أحمره وشذ ما أذرعها أي ما أخف يدها في الغزل بنوه من قولهم امرأة ذراع هذا نعم ادعى ابن القطاع أنه سمع ذرعت المرأة خفت يدها في الغزل وعلى هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المفعول ٭ الثاني أن يكون ثلاثيا فلا يبنيان من دحرج وضارب واستخرج الا أفعل فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز ان كانت الهمزة

ذلك لنكتة تفوت بالحذف اه وعلى قياس ذلك لا يجوز الحذف في نحو ما أحسن زيدا وزيد ما أحسن زيدا لا يقال المتجه أخذا من التعليل جواز الحذف في نحو ما أحسن زيدا وأحسن بزيد اذا كان ثم دليل كما لو قيل ذلك في مقام الثناء على زيد لانا نمنع كون المحذوف في ذلك اسما ظاهرا ونحكم بأنه ضمير يرجع الى المثنى عليه في المقام فتفطن (قوله معناه يضح) أورد عليه سم أنه قد يفيد أنه لا يكفي مطلق الفهم بل لا بد من الوضوح الذي هو قدر زائد على مجرد الفهم مع أن الظاهر الذي يدل عليه كلام التوضيح الاكتفاء بمطلق الفهم وفي تعبيره بقد اشارة الى الجواب بحمل الوضوح على الانفهام (قوله فشاذ) الاوجه عندي أنه ليس بشاذ وأنه لا يشترط هذا الشرط بل المدار على وجود دليل المحذوف (قوله لان لزومه للجر الخ) ولما لم يلزم الفاعل في نحو كفى بزيد الجر امتنع حذفه وان كان في حكم الفضلة بالنسبة للتأنيث اذ لا يقال كفت بهند (قوله لزوم ابرازه حينئذ) أي حين استتر في الفعل وأجيب بأن عدم ابرازه لالحاقه بضمير أفعل في نحو ما أحسن زيدا فكأنه لم يجمع الضمير في أحسن لم يجمع في أحسن به بجامع اتفاق الفعلين في المعنى أو لكونه في تركيب جرى مجرى المثل الذي لا يغير (قوله كأكرم بنا) قد يقال لا مانع من أن يلتزم الفارسي امتناع الاستتار في نحو هذا ويخص الاستتار بغيره مما يصح استتاره أفاده سم (قوله وفي كلا الفعلين) متعلق بلزم وكذا قد ما لانه نصب على الظرفية أي في الزمن القديم وكذا بحكم والباء في بحكم سببية وأراد بالحكم كون المجيء على طريقة واحدة أدل على المراد فقوله ليكون الخ بدل أو بيان من قوله بحكم حتما أو تضمنهما معنى التعجب كما قاله سم (قوله منع تصرف) اعلم أن عدم تصرف الفعل اما بحر وجه عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس أو بالاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان دل على ما ذكر كيدع ويذر فانه استغنى عن ماضيهما بما ماضي ترك وعدم تصرف فعل التعجب لكلا الامرين (قوله ليكون مجيئه) أي كلا الفعلين وأفرد الضمير نظرا للفظ كلا (قوله أدل على ما يراد به) أي من التعجب وانما كان مجيئه على طريقة واحدة أدل لان التصرف فيه ونقله من حالة الى حالة ربما يشعر بزوال المعنى الاول (قوله من ذي ثلاث) أي من مصدر فعل ذي ثلاث (قوله صرفا) أي تصرفا تاما لانه المتبادر عند الاطلاق فخرج ما لا تصرف له أصلا كنعم وبئس وعسى وليس وما له تصرف ناقص كيدع ويذر (قوله قابل فضل) أي زيادة وقوله تم أي يكتفى بمرفوعه (قوله يضاهي أشهلا) أي في الوزن وكون مؤنثه على فعلاء (قوله أي لا يبنى الخ) أخذ الحصر من قيد الاحتراز أعني قوله من ذي ثلاث الخ (قوله أن يكون فعلا) أخذه من كون الاوصاف المذكورة لموصوف مقدر وهو الفعل لان مجموعها لا يكون الا له (قوله فلا يبنيان من الجلف) بكسر الجيم الرجل الجافي (قوله فلا يقال ما أجلفه) أي لبنائه من غير فعل لكن في القاموس جلف كفرح جلفا وجلافة فأثبت له فعلا وحينئذ يبنى من فعله ما أجلفه (قوله ما أذرعها) بالذال المعجمة والعين المهملة (قوله ذراع) كسحاب وقد يكسر كذا في القاموس (قوله نعم ادعى ابن القطاع الخ) استدراك على ما قبله المقتضى انه لم يسمع له فعل وفي بعض النسخ ابن القطان بالنون والاول هو الظاهر لانه الذي من أئمة اللغة (قوله فلا يبنيان من دحرج الخ) أي لما يلزم عليه من حذف بعض الاصول في الرباعي المجرد وحذف الزيادة الدالة على معنى مقصود في غيره كالمشاركة والمطاوعة والطلب في ضارب وانطلق واستخرج قاله المصرح (قوله الا أفعل) استثناء من مفهوم قوله أن يكون ثلاثيا فكأنه قال فلا يبنيان من غيره الا أفعل أو من معطوف محذوف والتقدير من دحرج وضارب واستخرج ونحوها الا أفعل (قوله فقيل يجوز مطلقا)

لغير النقل نحو ما أظلم هذا الليل وما أقفر هذا المكان وشذ على هذين القولين ما أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف وعلى الثلاثة ما انتفاه وما أملاه القربة لانهما من اتقى وامتلأت وما أخصره لانه من اختصر وفيه شذوذ آخر سيأتي • الثالث أن يكون متصرفا فلا يبنيان من نعم وبئس وشذ ما أعساه وأعس به • الرابع أن يكون معناه قابلا للتفاضل فلا يبنيان من فنى ومات • الخامس أن يكون تاما فلا يبنيان من نحو كان وظل وبات وصار وكاد وأما قولهم ما أصبح أبردها وما أمسى ادفأها فان التعجب فيه داخل على أبرد وادفأ وأصبح وأمسى زائدتان • السادس أن يكون مثبتا فلا يبنيان من منفى سواء كان ملازما للنفى نحو ما عاج بالدواء أى ما انتفع به أم غير ملازم كما قام • السابع أن لا يكون اسم فاعله على أفعل فعلاء فلا يبنيان من عرج وشهل وخضر الزرع • الثامن أن لا يكون مبنيا للمفعول فلا يبنيان من نحو ضرب وشذ ما أخصره من وجهين وبعضهم يستثنى ما كان ملازما لصيغة فعل نحو عنيت بحاجتك وزهى علينا فبحيز ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا قال فى التسهيل وقد يبنيان من فعل المفعول ان أمن اللبس ﴿تنبيهان﴾ الاول بقى شرط تاسع لم يذكره هنا وهو أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما أقيله استغناء بما أكثر قائلته قال فى التسهيل وقد يغنى فى التعجب فعل

هذا رأى سيبويه واختاره المصنف فى التسهيل وشرحه (قوله لغير النقل) أى لغير نقل الفعل من اللزوم الى التعدى أو من التعدى لواحد الى التعدى لاثنين أو من التعدى لاثنين الى التعدى لثلاثة بأن وضع الفعل على الهمزة (قوله نحو ما أظلم هذا الليل) فان فعل التعجب المذكور وان كانت همزته للنقل والتعدية كما سيذكره الشارح فى الخاتمة مبنى من أفعل الذى همزته لغير النقل وكذا يقال فى المثال الثانى (قوله وشذ على هذين القولين الخ) أما الشذوذ على أول القولين فظاهر وأما على ثانيهما فلان الهمزة فى المثالين للنقل من التعدى لواحد الى التعدى لاثنين فان الاصل عطا زيد الدراهم أى تناولها وولى المعروف أى تناوله (قوله وما أملاه القربة) كذا فى نسخ وفى نسخ وما أملأه للقربة وكلاهما فاسد أما الاول فمن وجهين الاول ان فعل التعجب لا ينصب لفظا الا مفعولا واحدا الثانى ان ما أملأه مصوغ من ملأ الثلاثى لا من امتلأ الخماسى والذى سيصرح به الشارح أنه من امتلأ الخماسى وأما الثانى فمن الوجه الثانى فدعوى البعض ظهور ما أملأه للقربة غفلة عن كلام الشارح والذى بخط الشارح ما أملأه القربة وهى الصواب (قوله لانهما من اتقى وامتلأت) لم يأخذوهما من تقى بمعنى خاف وملأ بمعنى امتلأ فلا يكونان شاذين لندورهما أفاده فى التصريح (قوله وشذ ما أعساه وأعس به) تبع فى ذلك المصنف حيث قال فى شرح التسهيل وشذ ما أعساه وأعس به بمعنى ما أحقه وأحق به فبنوه من فعل غير متصرف اه وغلطه الدمامينى بأن الفعل الجامد عسى التى هى من أفعال الرجاء وليس قولهم ما أعساه وأعس به من عسى المذكورة كما ينادى عليه قوله بمعنى ما أحقه وأحق به (قوله أن يكون تاما) أى لانه لو قيل ما أكون زيدا قائما لزم نصب أفعل لشيئين ولا يجوز حذف قائما لامتناع حذف خبر كان ولا جره باللام لامتناع جر الخبر باللام أفاده الشاطبى قال فى التصريح وحكى ابن السراج والزجاج عن الكوفيين ما أكون زيدا قائما بناء على أصلهم من ان المنصوب بعد كان حال (قوله فلا يبنيان من منفى) أى لاشتباهه بالمثبت (قوله نحو ما عاج بالدواء) مضارعه يعيج واعترض بانه قد جاء فى الاثبات كما فى نوادر القالى ويجاب بأن ذلك نادر وأما عاج يعوج بمعنى مال يميل فيستعمل فى الاثبات (قوله أن لا يكون اسم فاعله على أفعل) أى لمنعهم بناء أفعل التفضيل منه لانه لو بنى منه أفعل التفضيل لالتبس بالوصف وفعل التعجب كأفعل التفضيل فى أمور كثيرة فمنعوا بناءه منه كما منعوا بناء أفعل التفضيل منه كذا علل فى شرح التسهيل (قوله أن لا يكون مبنيا للمفعول) أى دفعا للبس المبنى من فعل المفعول بالمبنى من فعل الفاعل (قوله من وجهين) هما كونه من غير ثلاثى وكونه من المبنى للمفعول (قوله عنيت بحاجتك) كذا فى نسخ باسقاط ما وهى الصواب وفى أخرى ما عنيت بزيادة ما وهى خطأ كما لا يخفى (قوله فبحيز ما أعناه الخ) أى لامن اللبس (قوله ان أمن اللبس) أى بأن كان انفعل ملازما للبناء للمجهول أو غير ملازم وقامت قرينة على أنه مبنى من فعل المفعول فهو أعم من مذهب البعض المتقدم وقصر البعض أمن اللبس على كون الفعل ملازما للبناء للمجهول فيكون مساويا لمذهب بعضهم لا دليل عليه ولا داعى اليه (قوله لم يذكره هنا) أى وأشار اليه فى التسهيل كما نبه عليه الشارح بقوله قال فى التسهيل الخ ولم يذكره هنا لان الخارج به ألفاظ قليلة جدا (قوله سكر الخ) أى فالمسموع ما أكثر سكره لا ما أسكره وكذا ما بعده (قوله وقعد الخ) اعترضه الشاطبى وأقره البعض بأن منع بناء فعل التعجب من القيام والقعود والجلوس لفقد شرط قبول الفضل وعندى فيه نظر لانها تقبل الفضل من حيث

عن فعل مستوف للشروط كما يغنى فى غيره أى نحو ترك فانه أغنى عن ودع وعدّ فى شرحه من ذلك سكر وقعد وجلس ضدى قام وقال من القائلة وزاد غيره قام وغضب ونام وممن ذكر السبعة ابن عصفور وعد نام فيها غير صحيح لان سيبويه حكى ما أنومه • الثانى عد بعضهم من الشروط أن يكون على فعل بالضم أصلا أو نحو بلا

طول زمنها (قوله أى يقدر ردّه الى ذلك) بيان للتحويل (قوله لانه فعل غريزة فيصير لازما) المتبادر منه ان الغرض من هذا التحويل صيرورته لازما وقضيته عدم التحويل اذا كان فعل بالفتح أو بالكسر لازما وهو خلاف اطلاق هذا القول مع أنه يرد عليه أيضا أن التحويل لا يتعين طريقا لصيرورة الفعل لازما لحصوله بتنزيله منزلة اللازم بقطع النظر عن مفعوله فاعرفه (قوله واقعا) أى غير مستقبل (قوله والصحيح عدم اشتراط ذلك) أى المذكور من كونه على فعل أصلا أو تحويلا وكونه واقعا وكونه دائما أما الاول فلما مر ولان فعل بالفتح وفعل بالكسر يشاركان فعل بالضم فى قبول همزة النقل فتقدير ردّهما عند بناء فعل التعجب منهما الى فعل لا حاجة اليه ولان من الافعال أنواعا رفضت العرب صوغها على فعل بالضم وهى المضاعف والمعتل العين والمعتل اللام فاذا تعجبت من شئ منها لم تقدر ردّ الصيغة الى فعل للرفض المذكور قال الدمامينى ولصاحب المذهب الاول أن يقول لو كانت الهمزة للنقل من غير ردّ الى فعل بالضم للزم فى مثل ما أعلم زيدا نقص مفعول لانه كان يتعدى الى مفعولين وبعد التعجب يتعدى الى مفعول واحد ولك أن تقول المفعول الثانى مقدر مجرور بالباء على القاعدة الآتية قبيل الخاتمة أى ما أعلم زيدا بكذا أو أن ما أعلم زيدا مصوغ من علم المنزل منزلة اللازم فتفطن وأما الثانى فلجواز ما أحسن ما يكون هذا الطفل وليس بواقع وأما الثالث فلجواز ما أشد لمع البرق وليس بدائم (قوله وأشدد او أشدّ الخ) المتبادر منه أن أشدد وأشد مصوغان من فعل مستكمل للشروط لان القصد من الاتيان بنحو أشدد وأشد التخلص من صوغ فعل التعجب من فعل لم يستكمل الشروط مع أن أشدد وأشد مصوغان من غير ثلاثى وهو اشتد الخامسى على الظاهر اذ لا يعلم ورود أشد الرباعى فضلا الا فيما قال صاحب الصحاح والقاموس أشد الرجل اذا كانت معه دابة شديدة والصوغ من هذا فى أشد استخراج بعيد ثم رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه قوله واشدد او أشد الخ فعلهما المصوغان منه شدد ثلاثيا كما ذكره الناظم فى شرح العمدة وبهذا يندفع اعتراض ابن عاشر بأنهما من غير ثلاثى مجرد فلم يستكملا الشروط فى أنفسهما فكيف يتوصل بهما الى غيرهما اه (قوله أو شبههما) أى كاكثر وأكبر وأعظم (قوله يخلف ما بعض الشروط عدما) أى يخلف فعلى التعجب المأخوذين مما ذكر قال فى التصريح ولا يختص التوصل بأشد ونحوه بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط نحو ما أشد ضرب زيد لعمرو اه ولا يرد هذا على الناظم لان مراده يخلف وجوبا (قوله نحو ما أكثر أن لا يقوم) اعترضه سم فقال هلا جاز المصدر الصريح مضافا اليه العدم أو الانتفاء واعترضه زكريا فقال لا يخفى أن المقصود التعجب من عدم قيامه مثلا فى الزمن الماضى فكيف يقال ذلك وأن للاستقبال قال سم وقد يجاب بأن الصيغة صارت لانشاء وانسلخ عنها معنى الزمان وفيه أن هذا فى صيغة فعل التعجب والاعتراض بغيرها ويظهر أنه يصح أن يتعجب من عدم قيامه فى المستقبل ومن عدم قيامه فى الماضى وأنه يقال فى الثانى ما أكثر أن لم يقم لان أن مع لم ليست للاستقبال فتأمل (قوله فان قلنا له مصدر) أى بناء على أن الفعل الناقص يدل على الحدث وقوله والا أى بناء على أنه لا يدل عليه والراجح الاول كما مر فى محله (قوله فلا يتعجب منهما) قال البعض بقى ما لا فعل له والظاهر انه لا يتعجب منه أيضا لانه لا مصدر له حتى يؤتى به بعد أشد منصوبا او مجرورا اه والمتجه عندى انه يتعجب منه بزيادة ياء المصدرية او ما فى معناها فيقال ما اشد حماريته أو ما أشد كونه حمارا فاحفظه (قوله وبالندور الخ) اعترض بأنه لا حاجة اليه بعد تقريره الشروط ولئن سلم الاحتياج الى قوله وبالندور الخ فهو يغنى عن قوله ولا تقس الخ اذ معلوم أن النادر لا يقاس عليه والجواب أنه أتى بالشطر الاول اشارة الى أن الشروط سمع نادرا تخلفها الدفع توهم أنها لم تتخلف ثم لما كان النادر قد يطلق على القليل الذى يقاس عليه فتكون تلك الشروط شروطا للكثرة قال ولا تقس الخ ذكره الشاطبى (قوله أثر) أى نقل (قوله يقاس عليه لندوره من ذلك قولهم ما أخصره وهو خماسى مبنى للمفعول وقولهم

أى يقدر ردّه الى ذلك
لانه فعل غريزة فيصير لازما
المتبادر منه ان الغرض من هذا التحويل صيرورته لازما وقضيته عدم التحويل اذا كان فعل بالفتح أو بالكسر لازما وهو خلاف اطلاق هذا القول مع أنه يرد عليه أيضا أن التحويل لا يتعين طريقا لصيرورة الفعل لازما لحصوله بتنزيله منزلة اللازم بقطع النظر عن مفعوله فاعرفه
أى غير مستقبل
أى المذكور من كونه على فعل أصلا أو تحويلا وكونه واقعا وكونه دائما أما الاول فلما مر ولان فعل بالفتح وفعل بالكسر يشاركان فعل بالضم فى قبول همزة النقل فتقدير ردّهما عند بناء فعل التعجب منهما الى فعل لا حاجة اليه ولان من الافعال أنواعا رفضت العرب صوغها على فعل بالضم وهى المضاعف والمعتل العين والمعتل اللام فاذا تعجبت من شئ منها لم تقدر ردّ الصيغة الى فعل للرفض المذكور قال الدمامينى ولصاحب المذهب الاول أن يقول لو كانت الهمزة للنقل من غير ردّ الى فعل بالضم للزم فى مثل ما أعلم زيدا نقص مفعول لانه كان يتعدى الى مفعولين وبعد التعجب يتعدى الى مفعول واحد ولك أن تقول المفعول الثانى مقدر مجرور بالباء على القاعدة الآتية قبيل الخاتمة أى ما أعلم زيدا بكذا أو أن ما أعلم زيدا مصوغ من علم المنزل منزلة اللازم فتفطن وأما الثانى فلجواز ما أحسن ما يكون هذا الطفل وليس بواقع وأما الثالث فلجواز ما أشد لمع البرق وليس بدائم
المتبادر منه أن أشدد وأشد مصوغان من فعل مستكمل للشروط لان القصد من الاتيان بنحو أشدد وأشد التخلص من صوغ فعل التعجب من فعل لم يستكمل الشروط مع أن أشدد وأشد مصوغان من غير ثلاثى وهو اشتد الخامسى على الظاهر اذ لا يعلم ورود أشد الرباعى فضلا الا فيما قال صاحب الصحاح والقاموس أشد الرجل اذا كانت معه دابة شديدة والصوغ من هذا فى أشد استخراج بعيد ثم رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه قوله واشدد او أشد الخ فعلهما المصوغان منه شدد ثلاثيا كما ذكره الناظم فى شرح العمدة وبهذا يندفع اعتراض ابن عاشر بأنهما من غير ثلاثى مجرد فلم يستكملا الشروط فى أنفسهما فكيف يتوصل بهما الى غيرهما اه
أى كاكثر وأكبر وأعظم
أى يخلف فعلى التعجب المأخوذين مما ذكر قال فى التصريح ولا يختص التوصل بأشد ونحوه بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط نحو ما أشد ضرب زيد لعمرو اه ولا يرد هذا على الناظم لان مراده يخلف وجوبا
اعترضه سم فقال هلا جاز المصدر الصريح مضافا اليه العدم أو الانتفاء واعترضه زكريا فقال لا يخفى أن المقصود التعجب من عدم قيامه مثلا فى الزمن الماضى فكيف يقال ذلك وأن للاستقبال قال سم وقد يجاب بأن الصيغة صارت لانشاء وانسلخ عنها معنى الزمان وفيه أن هذا فى صيغة فعل التعجب والاعتراض بغيرها ويظهر أنه يصح أن يتعجب من عدم قيامه فى المستقبل ومن عدم قيامه فى الماضى وأنه يقال فى الثانى ما أكثر أن لم يقم لان أن مع لم ليست للاستقبال فتأمل
أى بناء على أن الفعل الناقص يدل على الحدث وقوله والا أى بناء على أنه لا يدل عليه والراجح الاول كما مر فى محله
قال البعض بقى ما لا فعل له والظاهر انه لا يتعجب منه أيضا لانه لا مصدر له حتى يؤتى به بعد أشد منصوبا او مجرورا اه والمتجه عندى انه يتعجب منه بزيادة ياء المصدرية او ما فى معناها فيقال ما اشد حماريته أو ما أشد كونه حمارا فاحفظه
اعترض بأنه لا حاجة اليه بعد تقريره الشروط ولئن سلم الاحتياج الى قوله وبالندور الخ فهو يغنى عن قوله ولا تقس الخ اذ معلوم أن النادر لا يقاس عليه والجواب أنه أتى بالشطر الاول اشارة الى أن الشروط سمع نادرا تخلفها الدفع توهم أنها لم تتخلف ثم لما كان النادر قد يطلق على القليل الذى يقاس عليه فتكون تلك الشروط شروطا للكثرة قال ولا تقس الخ ذكره الشاطبى
أى نقل
يقاس عليه لندوره من ذلك قولهم ما أخصره وهو خماسى مبنى للمفعول وقولهم

مما اهوجه

ما أهوجه وما أحمقه وما أرعنه وهي من فعل فهو أفعل كانهم حملوها على ما أجهله وقولهم ما أعساه وأعس به وقولهم أقن به أي أحقق به بنوه من قولهم هو قن بكذا أي حقيق به ولا فعل له وقالوا ما أجنه وما أولعه من جن وولع وهما مبنيان للمفعول وغير ذلك (وفعل هذا الباب لن يقدما معموله) عليه (ووصله به الزما وفصله) منه (بظرف او بحرف جر) متعلقين بفعل التعجب (مستعمل والخلف في ذاك استقر) فلا تقول ما زيدا أحسن ولا بزيد أحسن وان قيل ان بزيد مفعول به وكذلك لا تقول ما أحسن يا عبد الله زيدا ولا أحسن لولا بخله بزيد واختلفوا في الفصل بالظرف والمجرور المتعلقين بالفعل والصحيح الجواز كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب وقوله خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى صبورا ولكن (١٩) لا سبيل الى الصبر وقوله وأحرا ذا حالت بان أتحولا فان كان الظرف والمجرور غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بهما قال في شرح التسهيل بلا خلاف فلا يجوز ما أحسن بعمرو آمرا ولا ما أحسن عندك جالسا ولا أحسن في الدار عندك بجالس ﴿تنبيهات﴾ الاول قال في شرح الكافية لا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور وتبعه الشارح في نفي أصل الخلاف عن غير الظرف والمجرور قال كالحال والمنادى لكن قد أجاز الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال نحو ما أحسن مجردة هندا وقد ورد في الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالنداء وذلك كقول علي كرم الله وجهه أعزز علي أبا اليقظان ان أراك صريعا مجدلا قال في شرح التسهيل وهذا صحيح للفصل بالنداء وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو ما أحسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومعمولها نحو ما أحسن لولا بخله زيدا ولا حجة له على ذلك ● الثاني قد سبق في باب كان أنها تزاد كثيرا بين ما وفعل التعجب نحو ما كان أحسن زيدا ومنه قوله ما كان أسعد من أجابك آخذا بهداك مجتنبا هوى وعنادا ونظيره في الكثرة ووقوع ما كان بعد فعل التعجب نحو ما أحسن ما كان زيد فاما مصدرية وكان تامة رافعة ما بعدها بالفاعلية فان قصد الاستقبال جيء بيكون ● الثالث يجر ما تعلق بفعلي التعجب من غير ما ذكر بالى ان كان فاعلا نحو ما أحب زيدا الى عمرو والا فبالباء ان كانا من مفهم علما أو جهلا نحو ما أعرف زيدا بعمرو وما أجهل خالدا ببكر وباللام ان كانا من متعد غيره نحو ما أضرب زيدا لعمرو وان كانا من متعد بحرف جر فما كان يتعدى به نحو ما أغضبني على زيد ويقال في التعجب

(ما أهوجه) في القاموس الهوج محركة طول في حمق وطيش وتسرع والهوجاء الناقة المسرعة كأن بها هوجا وفيه أيضا حمق ككرم حمقا بالضم وبضمتين وحماقة وانحمق واستحمق فهو أحمق قليل العقل وفيه أيضا الارعن الاهوج في منطقه والاحمق المسترخي وقدر عن مثلثة رعونة ورعنا محركة وذكر صاحب ضياء الحلوم الاهوج في فعل بفتح العين يفعل بكسرها فعليه وعلى ما تقدم يتعذر النطق بقول المؤلف وهي من فعل فهو أفعل اه عبد القادر على ابن الناظم (قوله كانهم حملوها على ما أجهله) أي لمناسبتها له في المعنى وهو بيان للمسوغ في الجملة (قوله أقن به) قال جماعة مثله ما أجدره بكذا ورد بان ابن القطاع ذكر لا جدر فعلا فقال يقال جدر جدارة صار جديرا أي حقيقا (قوله لن يقدما معموله عليه) أي لعدم تصرفه (قوله أو بحرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع فيجوز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور وهذا ما يقتضيه القياس على ما سبق في غير موضع وان خالفه كلام الدماميني الذي اقتصر عليه شيخنا والبعض (قوله فلا تقول ما زيدا أحسن) ولا زيدا ما أحسن كما فهم بالاولى (قوله وان قيل ان بزيد مفعول به) أي كما هو رأي الفراء ومن وافقه (قوله واختلفوا في الفصل بالظرف الخ) محل الخلاف ما اذا لم يكن في المعمول ضمير يعود على المجرور والا تعين الفصل نقله السيوطي عن أبي حيان وبهذا يعلم ما في غالب أمثلة الشارح لمحل الخلاف من المؤاخذة قاله سم (قوله وأحرا الخ) صدره ● أقيم بدار الحرب ما دام حربها والشاهد في اذا حالت فانه ظرف لا حرف فاصل بينه وبين معموله (قوله ولا أحسن في الدار عندك) كذا في نسخ وهو يدل على ما قلناه من جواز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور وفي نسخ ولا أحسن في الدار أو عندك (قوله عن غير الظرف والمجرور) أي عن الفصل بغير الظرف والمجرور (قوله كقول علي الخ) أي في حق عمار بن ياسر حين رآه مقتولا وهو نثر لا نظم وقوله مجدلا أي مرميا على الجدالة بالفتح وهي الارض (قوله لمنعهم أن يكون له) أي لفعل التعجب مصدر لكونه لانشاء التعجب فأشبه ما لا مصدر له كنعم وبئس اه دماميني (قوله فما مصدرية الخ) أي وهي ومدخولها في محل نصب مفعول فعل التعجب وأجاز بعضهم جعل ما اسما موصولا وكان ناقصة ونصب زيد على أنه خبرها وضعفه في المغني (قوله فان قصد الاستقبال جيء بيكون) هذا مبني على الصحيح المتقدم من عدم اشتراط كونه واقعا (قوله ما تعلق بفعلي التعجب) أي ما عمل فيه فعل التعجب وقوله من غير ما ذكر أراد بما ذكر ما تعجب من وصفه منصوبا أو مجرورا ويحتمل أنه أراد به الظرف والمجرور المفصول بهما بين الفعل ومعموله المتعجب من وصفه ولا مانع من ارادتهما معا (قوله بالى ان كان فاعلا) وانما يكون ذلك بعد مفهم حب أو بغض اه دماميني (قوله ان كانا من متعد غيره) أي بنفسه بدليل ما بعد (قوله نحو ما أضرب زيد العمرو) مثله ما أحب

زيدا العمرو فزيد فاعل الحب وعمرو مفعوله بعكس ما أحب زيدا الى عمرو (قوله بدلول عليه بأفعل) أى بفعل مقدر مدلول عليه بأفعل لا بأفعل لما علمت من أنه لا ينصب الا مفعولا واحدا تقديره فى الاول يكسوهم وفى الثانى يظنه (قوله ما عدم التعدى) أى ما عدم أصله الذى صيغ منه التعدى (قوله فى الاصل) أى قبل التعجب وقوله أو الحال أى فى حال التعجب وهو مبنى على أن من شروط التعجب أن يكون الفعل على زنة فعل أصلا أو تحويلا وتقدم ما فيه فالهمزة على الصحيح من عدم اشتراط ذلك لتعدية الفعل الى مفعول كان قبلها فاعلا (قوله وهمزة أفعل للصيرورة) أى لصيرورة المتعجب من وصفه ذا كذا كاغد البعير والباء زائدة هذا على الصحيح من أنه ماض فى المعنى وأما عند من جعله أمرا لفظا ومعنى فقد أسلفناه (قوله ويجب تصحيح عينهما) أى دون لامهما حملا على اسم التفضيل حيث قالوا أقول وأبيع وأدعى وأرمى (قوله ويجب فك أفعل الخ) أى كما سيأتى فى قوله * وفك أفعل فى التعجب التزم * (قوله وشذ تصغير أفعل) أى بفتح العين وقد تبع الشارح الناظم فى جعل تصغير أفعل شاذا وعزوا طرده الى ابن كيسان فقط والذى فى المغنى أن الصويين أجازوا تصغيره بقياس لشبهه بأفعل التفضيل وزنا وأصلا وافادة للمبالغة وأراد بالاصل الفعل المصوغ منه ثم قال ولم يحك ابن مالك اختيار قياسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك قال أبو بكر بن الانبارى ولا يقال الا لمن صغر سنه اه قال الدمامينى قال أبو حيان ما حكاه ابن مالك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين أما الكوفيون فانهم اعتقدوا اسمية أفعل فهو عندهم مقيس فيه وأما البصريون فنصوا على ذلك فى كتبهم وان كان خارجا عن القياس (قوله مقصورا على السماع) مستغنى عنه بقوله وشذ ولم يسمع الا فى أحسن وأملح كما قاله الدمامينى ونقله فى المغنى عن الجوهرى

﴿نعم وبئس وما جرى مجراهما﴾

أى فى المدح والذم كبذا وساء واعلم أن لنعم وبئس استعمالين أحدهما أن يستعملا متصرفين كسائر الافعال فيكون لهما مضارع وأمر واسم فاعل وغيرها وهما اذذاك للاخبار بالنعمة والبؤس تقول نعم زيد بكذا ينعم به فهو ناعم وبئس يبأس فهو بائس * الثانى أن يستعملا لانشاء المدح والذم وهما فى هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن الاصل فى الافعال من الدلالة على الحدث والزمان فاشبها الحرف والكلام عليهما هنا باعتبار هذا الاستعمال وتجرى فيهما على كلا الاستعمالين اللغات الآتية فى الشرح أفاده الشاطبى (قوله فعلان) خبر مقدم لنعم وبئس (قوله بدليل قبها ونعمت) أى لان تاء التأنيث الساكنة من خصائص الافعال وبدليل ما حكاه الكسائى من قولهم نعمار جلين ونعموا رجالا لان ضمائر الرفع البارزة المتصلة أيضا من خصائص الافعال (قوله واسمان عند الكوفيين) أى مبنيان على الفتح لتضمنهما معنى الانشاء وهو من معانى الحروف وأورد عليه أن المفيد للانشاء الجملة بتمامها لا نعم وبئس فقط ويجاب بأنهما العمدة فى افادة الانشاء وفى الدمامينى نقلا عن البسيط من قال باسميتهما فما بعدهما مما هو فاعل عندنا ينبغى أن يكون تابعا عندهم لنعم بدلا أو عطف بيان والمعنى الممدوح الرجل زيد اه قال سم ويبقى الكلام فى نحو نعم رجلا زيد ويحتمل أن يقال ان رجلا تمييز عن النسبة التى تضمنها نعم بمعنى الممدوح أى الممدوح من جهة الرجولية زيد ويحتمل أنه حال ثم قياس ما ذكر فى نعم الرجل جر الولد فيما استدلوا به من قوله ماهى بنعم الولد أى ماهى بالممدوح الولد ولعلهم يروونه بالجر فان فرض أنهم يروونه بالرفع فلعله مقطوع عما قبله وكذا يقال فى العير من قوله على بئس العير اه وفى الفارضى من قال باسمية نعم وبئس أعربهما مبتدأ وما بعدهما خبرو يجوز العكس حكاه أبو حيان فى شرح هذا الكتاب (قوله باكر) أى سريع (قوله هو مثل قوله الخ) ضمير هو يرجع الى المذكور من الشواهد أى الى مجموعها لانه لا يأتى فى البيت لانه يمنع منه فيه جر طير باضافة نعم اليه بل تأويله أنه نزل نعم منزلة خير أى بخير

طير

من كساز يد الفقراء الثياب وظن عمرو بشرا صديقا ما أكسى زيدا للفقراء الثياب وما أظن عمرا البشر صديقا وانتصاب الآخر بمدلول عليه بافعل لا به خلافا للكوفيين

﴿خاتمة﴾ همزة أفعل فى التعجب لتعدية ما عدم التعدى فى الاصل نحو ما أظرف زيدا أو الحال نحو ما أضرب زيدا وهمزة أفعل للصيرورة ويجب تصحيح عينهما ان كانا معتلين نحو ما أطول زيدا وأطول به ويجب فك أفعل المضعف نحو أشدد بحمرة زيد وشذ تصغير أفعل مقصورا على السماع كقوله * يا ما أميلح غزلانا شدن لنا * من هؤليائكن الضال والسمر وطرده ابن كيسان وقاس عليه افعل نحو أحيسن بزيد والله أعلم

﴿نعم وبئس وما جرى مجراهما﴾

(فعلان غير متصرفين * نعم وبئس) عند البصريين والكسائى بدليل قبها ونعمت واسمان عند الكوفيين بدليل ما هى بنعم الولد ونعم السير على بئس العير وقوله صبحك الله بخير باكر بنعم طير وشباب فاخر وقال الاولون هو مثل قوله عمرك ما ليلى بنام صاحبه وسبب عدم

طير فجعل نعم اسما للخير وأضافها الطير وقصه على الحكاية للفظها قبل عروض الاسمية قاله بعضهم وهو أولى مما ذكره شيخنا والبعض والمثلية فى حذف الصفة والموصوف واقامة المعمول مقامهما هكذا قال شيخنا والبعض وفيه أنه لا حاجة فى بنام صاحبه الى تقدير الصفة والاصل بدليل مقول فيه نام صاحبه بل المحتاج اليه تقدير الموصوف فقط لصحة جعل نام صاحبه نفس الصفة فلا تكن أسير التقليد (قوله لزومهما انشاء المدح والذم) أى والانشاء من معانى الحروف ولا تصرف فى الحروف والمراد لزومهما فى أحد الاستعمالين فلا ينافى أن لهما استعمالا آخر فارقا فيه الانشاء قال الدمامينى وانما كانا لانشاء المدح أو الذم لانك اذا قلت نعم الرجل زيد و بئس الرجل عمرو فانما تنشئ المدح أو الذم وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح أو الذم بموجود خارجا فى أحد الازمنة مقصود مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل الموجود خارجا جودة الشخص أو رداءته والمقصود بهذا الكلام مدحه أو ذمه بالجودة أو الرداءة فقول الاعرابى لمن بشره بمولود وقال نعم الولد هى والله ما هى بنعم الولد ليس تكذيبا له فى المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه وانما هو اخبار بأن الجودة التى حكمت بحصولها خارجا ليست بحاصلة فهو تكذيب لما تضمنه الانشاء من الاخبار بحصول الجودة فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان على ما تضمنه ذلك الانشاء من الخبر لا عليه نفسه وكذا الانشاء التعجبى والانشاء الذى فى كم الخبرية وفى رب هذا معنى كلام ابن الحاجب قال الرضى وفيه نظر اذ هذا الذى قرره يطرد فى جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد أفضل من عمرو فلا ريب فى كونه خبرا ولا يمكن أن تكذب فى التفضيل و يقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بأفضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم هو خبر بلا شك ولا يمكن أن تكذب من حيث الاخبار لانك أوجدته بهذا اللفظ قطعا بل من حيث القيام فكذا قوله والله ما هى بنعم الولد بيان لكون النعمية أى الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست بثابتة وكذا فى التعجب وفى كم ورب اه ببعض اختصار (قوله على سبيل المبالغة) أى لعموم المدح والذم فيهما وعدم تخصيصهما بخصلة معينة عند الاطلاق وعدم التقييد بمخصص نحو نعم الرجل زيد بخلاف نعم زيد عالما وكان الاولى أن يقول و يفيد أن ذلك على سبيل المبالغة اذ لا دخل لقوله على سبيل المبالغة فى تعليل عدم التصرف كما علم (قوله وأصلهما فعل) أى بفتح الفاء وكسر العين وقوله وقد يردان كذلك الخ يفيد ان الاوجه الاربعة فيهما اذا استعملا لانشاء المدح والذم و بعضهم خصها بحالة تصرفهما وأفصحها كما فى الدمامينى الكسر فالسكون ثم كسر الفاء والعين ثم الفتح فالسكون ثم الفتح فالكسر (قوله وكسرها) الوجه اسقاطه لعلمه من قوله وأصلهما فعل لرجوع الضمير الى نعم و بئس بكسر فسكون (قوله حلقية) أى مخرجها الحلق وقوله من فعل أى موازن فعل بفتح فكسر والمراد لفظه فيجوز صرفه بتأويل اللفظ ومنع صرفه بتأويل الكلمة (قوله وقد يقال فى بئس بيس) أى بموحدة مفتوحة فتحتية ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس كذا فى الهمع ثم ان كان الابدال فى حال الكسر فهو قياسى أو بعد الفتح فهو غير قياسى (قوله رافعان) أعربه الفارضى خبر مبتدا محذوف أى وهما رافعان وهو أولى من اعرابه نعت فعلان لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبى وهو المبتدأ كما قاله الشيخ خالد (قوله على الفاعلية) أى على القول بفعليتهما وأما على القول باسميتهما فقد أسلفناه (قوله مقارنى أل) أى المعرفة لانها المنصرف اليها اللفظ عند الاطلاق فلا يدخل لفظ الجلالة والذى (قوله غير مكذب) حال من الفاعل والمخصوص بالمدح زهير فى تمام البيت (قوله وانما لم ينبه على هذا الثالث) يمكن دخوله فى كلامه بأن يراد بما قارنها ولو بواسطة (قوله هو الغالب) لا يلتئم مع قوله والصحيح الخ فكان الاولى أن يقول بدله هو الراجح أو نحوه ووجد فى بعض النسخ الضرب من أول التنبيه الى الواو من قوله وأجاز وهو مناسب (قوله ونعم شبابها) كذا بخط الشارح وفى بعض النسخ شهابها بالهاء بدل الموحدة الاولى (قوله

لزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وأصلهما فعل وقد يردان كذلك أو بسكون العين وفتح الفاء وكسرها أو بكسرهما وكذلك كل ذى عين حلقية من فعل فعلا كان كشهد أو اسما كفخذ وقد يقال فى بئس بيس (رافعان اسمين) على الفاعلية (مقارنى أل) نحو نعم العبد وبئس الشراب (أو مضافين لما * قارنها كنعم عقبى الكرما) ولنعم دار المتقين و بئس مثوى المتكبرين أو مضافين لمضاف لما قارنها كقوله

فنعم ابن أخت القوم غير مكذب

وانما لم ينبه على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثانى وقد نبه عليه فى التسهيل ﴿تنبيهات﴾ الاول اشتراط كون الظاهر معرفا بال أو مضافا الى المعرف بها أو الى المضاف الى المعرف بها هو الغالب وأجاز بعضهم أن يكون مضافا الى ضمير ما فيه أل كقوله

فنعم أخو الهيجا ونعم شبابها

والصحيح أنه لا يقاس عليه لقلته وأجاز الفراء أن يكون مضافا الى نكرة كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم * وصاحب الركب عثمان ابن عفانا ونقل اجازته عن الكوفيين وابن السراج وخصه عامة الناس بالضرورة وزعم صاحب البسيط انه لم يرد نكرة غير مضافة وليس كذلك بل ورد لكنه أقل من المضاف نحو نعم غلام أنت ونعم تيم وقد جاء ماظاهره أن الفاعل علم أو مضاف الى علم كقول بعض العبادلة بئس عبد الله أنا ان كان كذا وقوله عليه الصلاة والسلام نعم عبد الله هذا وكقوله بئس قوم الله قوم طرقوا فقروا جارهم لحما وحر وكان الذى سهل ذلك كونه مضافا فى اللفظ الى مافيه أل وان لم تكن معرفة وأجاز المبرد والفارسى اسناد نعم وبئس الى الذى نحو نعم الذى أمن زيد كما يسندان الى مافيه أل الجنسية ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين وهو القياس لان كل ما كان فاعلا لنعم وبئس وكان فيه أل كان مفسرا للضمير المستتر فيهما اذا نزعت منه والذى ليس كذلك قال فى شرح التسهيل ولا ينبغى أن يمنع لان الذى جعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطرد الوصف به * الثانى ذهب الاكثرون الى أن أل فى فاعل نعم وبئس جنسية ثم اختلفوا فقيل حقيقة فاذا قلت نعم الرجل زيد فالجنس كله ممدوح وزيد مندرج تحت الجنس لانه فرد من أفراده ولهؤلاء فى تقريره قولان * أحدهما أنه لما كان الغرض المبالغة فى اثبات المدح للممدوح جعل المدح للجنس الذى هو منهم اذا البليغ فى اثبات الشئ جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئا على المخصوص * والثانى أنه لما قصدوا بعد المبالغة عدوا المدح الى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غير مدح زيد فكأنه قيل ممدوح جنسه لاجله وقيل مجازا فاذا قلت نعم الرجل زيد جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ولم تقصد غير مدح زيد وذهب قوم الى أنها عهدية ثم اختلفوا فقيل المعهود ذهنى كما اذا قيل اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم وأراد بذلك أن يقع ابهام ثم يأتى بالتفسير بعده تفخيما للامر

والصحيح الخ) وفرق بين هذا وبين ما أجازوه فى باب الاضافة من نحو
* الواهب المائة الهجان وعبدها * بأن عبدها تابع لما فيه أل وقد يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع كذا قال البعض ولا يخفى أنه لا ينفع فى نحو * الود أنت المستحقة صفوه * فالاولى أن يقال باب نعم وبئس لعدم تصرفهما أضيق من باب الاضافة (قوله فنعم صاحب قوم الخ) كان الذى سهل ذلك عند الجمهور عطف المضاف الى المحلى بأل عليه وعثمان هو المخصوص بالمدح (قوله ماظاهره) أى تركيب ظاهره وانما قال ماظاهره لامكان تأويله بجعل الفاعل ضميرا مستترا حذف تفسيره بناء على جواز حذف التمييز فى مثل ذلك والعلم مخصوص بالمدح أو الذم وما بعده بدل أو عطف بيان (قوله طرقوا) من الطروق وهو الاتيان ليلا فقروا جارهم أى فاطعموا ضيفهم لحما وحر بفتح الواو وكسر الحاء المهملة أى دبت عليه الوحرة بفتحات وهى نوع من الوزع ووقف بالسكون على لغة ربيعة (قوله وان لم تكن معرفه) أى لانها زائدة لازمة وتعريفه بالعلمية (قوله كما يسندان الخ) أى بجامع ارادة الجنس فى كل (قوله كان مفسرا) أى تمييزا (قوله والذى ليس كذلك) أى لانه لا تنزع منه أل حتى يصلح لكونه مفسرا للضمير (قوله قال فى شرح التسهيل الخ) باقى عبارة شرح التسهيل على مافى الهمع ومقتضى النظر الصحيح أنه لا يجوز مطلقا ولا يمنع مطلقا بل اذا قصد به الجنس جاز واذا قصد به العهد منع اه وهو انما يتجه على أن أل فى نعم الرجل جنسية لا عهدية (قوله ولا ينبغى أن يمنع) أى والكلية السابقة غير مسلمة (قوله لان الذى) أى مع صلته جعل بمنزلة الفاعل أى بمنزلة اسم الفاعل المحلى بال واسم الفاعل المحلى بأل يقع فاعلا لنعم وبئس فكذا ما هو بمنزلته والمراد بكونه بمنزلته أنه مؤول به (قوله جنسيه) أى للجنس فى ضمن جميع الافراد حقيقة أو مجازا كما يدل عليه تقريره الآتى وأل الجنسية بهذا المعنى هى الاستغراقية حقيقة أو مجازا وبها عبر بعضهم (قوله فقيل حقيقة) أى انه أريد بعد خولها جميع أفراد الجنس قصدا أو تبعا للممدوح كما يدل عليه ما بعده وقوله فالجنس كله ممدوح أى قصدا أو تبعا وقوله وزيد مندرج تحت الجنس أى ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام واعترض بأن العموم يؤدى الى التناقض فى نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وأجيب بأن الشئ قد يمدح ويذم من جهتين مختلفتين ولا تناقض عند اختلاف الجهة (قوله فى تقريره) أى تقرير كونها للجنس حقيقة وقوله انه أى الحال والشان (قوله جعل المدح للجنس) أى قصدا لجميع أفراده ممدوحة قصدا على هذا القول (قوله حتى لا يتوهم) أى فلا يتوهم كونه أى المدح طارئا على المخصوص وأن جنسه لا يستحق المدح لنقصه فحتى تعريلية (قوله عدوا المدح الى الجنس) اى جعلوه متجاوزا المخصوص الى الجنس لا قصدا بل تبعا للمخصوص مبالغة فى مدحه (قوله وقيل مجازا) أى جنسية مجازا ووجهه أن المراد بعد خولها الفرد المعين مدعى أنه جميع الجنس لجمعه ما تفرق فى غيره من الكمالات فالمدح لذلك الفرد لا لغيره من الجنس لا قصدا ولا تبعا (قوله فقيل المعهود ذهنى) أى حقيقة معينة فى الذهن باعتبار وجودها فى ضمن فرد مبهم كما هو شأن مدخول لام العهد الذهنى ثم فسر ذلك الفرد المبهم بزيد مثلا (قوله ولا معهودا تقدم) أى فى الذكر صريحا أو كناية أو فى العلم كما هو شأن مدخول لام العهد الخارجى (قوله تفخيما للامر) أى مدح ذلك الفرد لان التفسير

وقيل المعهود هو الشخص الممدوح فاذا قلت زيد نعم الرجل فكأنك قلت زيد نعم هو واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ولو كان

بعد الابهام أمكن في ذهن المخاطب وأوقع في نفسه (قوله وقيل المعهود هو الشخص الممدوح) أي فتكون أل للعهد الخارجي (قوله فكأنك قلت زيد نعم هو) أي فيكون الرجل من وضع الظاهر موضع الضمير وأل للعهد الخارجي الذكري وهذا ظاهر اذا قدم المخصوص كما في مثال الشارح فاذا أخر كما في نعم الرجل زيد فالظاهر أن الامر كذلك على القول بان المخصوص مبتدأ خبره الجملة قبله لتقدم المرجع في الرتبة وان تأخر لفظا بخلافه على القول بانه مبتدأ حذف خبره أو خبر مبتدا محذوف فعليهما الاظهار في مقام الاضمار بل ولا تكون أل للعهد الذكري حيث اشترط تقدم ذكر مدخولها كما هو قضية كلامهم وانظر أل حينئذ لاى أقسام العهد الخارجي (قوله واستدل هؤلاء) أي القائلون بان أل للعهد مطلقا ذهنيا أو خارجيا كما يرشد اليه تعليله (قوله لم يسغ فيه ذلك) أي لان الجنس شئ واحد وان أريد في ضمن جميع افراده كما هو مراد القائل بانها للجنس كما مر (قوله للاستغراق) أي للجنس في ضمن جميع الافراد حقيقة بتقريريه السابقين (قوله ان هذا المخصوص) أي المثنى أو المجموع يفضل أي يفوق افراد هذا الجنس أي جنس فاعل نعم المثنى أو المجموع وأخذ الفضل من كونه المخصوص بالمدح (قوله اذا ميزوا) أي فصلوا وقسموا رجلين رجلين أو رجالا رجالا أي حالة كونهم أي أولئك الافراد رجلين رجلين في المثنى أو رجالا رجالا في المجموع وحاصله أن القائل نعم الرجلان أو الرجال ثنى أو جمع أولا ثم عرف بال الجنسية فهي لجنس الاثنين في ضمن جميع افراده التي هي مثنيات ولجنس الجمع التي في ضمن جميع افراده التي هي جموع وأما قول البعض وما ذكره لا يظهر الا على القول بان افراد المثنى والجمع مثنيات وجموع وأما على القول بان افرادهما آحاد فلا اه فغفلة لان محل الخلاف اذا لم تكن أل في المثنى لجنس الاثنين وفي المجموع لجنس الجمع والا كانت افراد المثنى مثنيات وافراد المجموع جموعا بلا خلاف للقطع بوجوب صدق المفهوم على افراده ومفهوم الاثنين والجمع لا يصدق على الواحد فلا يكون فردا لهما فافهم بنوا جدلك على هذا التحقيق (قوله بتوكيد معنوى) أي فلا يقال نعم الرجل كلهم أو أنفسهم زيد ولا كلاه أو نفسه زيد لان الاول منافر للفظ والثاني منافر للمعنى ولا يقاس الاول على قولهم الدينار الصفر والدرهم البيض لشذوذه وأيضا ليس المقام مقام تحقيق الاحاطة بالجنس فلا يشذ منه أحد حتى يؤتى بكل ولا رفع احتمال ارادة جنس آخر ملابس للجنس المذكور حتى يؤتى بالنفس كذا قال الدماميني قال سم وهو لا يتأتى في المثنى والجمع اه قال في الهمع قال أبو حيان ومن يرى أن أل عهدية شخصية لا يبعد أن يجيز نعم الرجل نفسه زيد (قوله فلا يمتنع) لان اعادة اللفظ خشية نحو سهو السامع عنه لا محذور فيه (قوله فمنعه الجمهور) أي لانه ان أفرد خولف المعنى وان جمع خولف اللفظ قاله الدماميني وقال الفارضي لان النعت يخصصه ويقلل شياعه فينافي المقصود منه وهو الجنس في ضمن جميع الافراد حقيقة أو مجازا كما هو المشهور فيه (قوله لذلك القصد) أي قصد الجنس على الوجه المتقدم (قوله وأما اذا تؤول) أي الفاعل بالجامع لاكمل الفضائل أي بان أريد الاستغراق مجازا ومثل ذلك ما اذا أريد الجنس حقيقة ولم يقصد بالنعت التخصيص بل الكشف والايضاح كما استفيد من مفهوم قوله سابقا اذا قصد به التخصيص ومثله أيضا ما اذا أريد العهد (قوله لا مكان ان يراد بالنعت الخ) بان يراد بالنعت الجامع لكمالات جنس هذا النعت (قوله المرى) بضم الميم وتشديد الراء نسبة الى مرة أحد أجداده وتمام البيت • حضر والدى الجمرات نار الموقد • والجمرات جمع جمرة بفتحتين وهى شدة الشتاء (قوله الا ما تباشره نعم) أي ما يصلح لمباشرتها وهو المعرف بال والمضاف الى المعرف بها ولو بواسطة وقد جزم بالجواز بهذا القيد السيوطي قال البعض تبعا لشيخنا وقد يقال الذي ينبغي الجواز مطلقا ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع اه وأنت اذا تذكرت ما أسلفناه عن بعض المحققين من أن اغتفارهم في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ليس أصلا مطردا في كل موضع ولذلك

عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك وقد أجيب عن ذلك على القول بأنها للاستغراق بان المعنى ان هذا المخصوص يفضل أفراد هذا الجنس اذا ميزوا رجلين رجلين أو رجالا رجالا وعلى القول بانها للجنس مجازا بأن كل واحد من الشخصين كأنه على حدته جنس فاجتمع جنسان فثنيا • الثالث لا يجوز اتباع فاعل نعم وبئس بتوكيد معنوى قال في شرح التسهيل باتفاق وأما التوكيد اللفظي فلا يمتنع وأما النعت فمنعه الجمهور وأجازه أبو الفتح في قوله لعمرى وما عمرى على بهين • لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم • قال في شرح التسهيل وأما النعت فلا ينبغي أن يمنع على الاطلاق بل يمتنع اذا قصد به التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد وأما اذا تؤول بالجامع لاكمل الفضائل فلا مانع من نعته حينئذ لامكان ان يراد بالنعت ما أريد بالمنعوت وعلى هذا يحمل قول الشاعر نعم الفتى المرى أنت اذا هم وحمل أبو على وابن السراج مثل هذا على البدل وأبيا النعت ولا حجة لهما اه وأما البدل والعطف فظاهر سكونه

في شرح التسهيل عنهما جوازهما وينبغي أن لا يجوز منهما الا ما تباشره نعم (ويرفعان) أيضا على الفاعلية

(مضمرا) مبهما (يفسره مميز كنعم قوما معشره) وقوله نعم امرأ هرم لم تعرنا ئبة الا وكان لمرتاع بها وزرا وقوله لنعم موئلا المولى اذا حذرت بأساء ذى البغى واستيلاء ذى الاحن وقوله نعم امرأ ابن حاتم وكعب كلاهما غيث وسيف عضب ونحو بئس للظالمين بدلا وقوله تقول عرسى وهى لى فى عومرة (٢٤) بئس امرأة وانى بئس المرء فى كل من نعم وبئس ضمير هو الفاعل ولهذا الضمير أحكام الاول أنه لا يبرز فى تثنية ولا جمع استغناء بتثنية تمييزه وجمعه وأجاز ذلك قوم من الكوفيين وحكاه الكسائى عن العرب ومنه قول بعضهم مررت بقوم نعموا قوما وهذا نادر الثانى أنه لا يتبع وأما نحو نعم هم قوما أنتم فشاذ الثالث أنه اذا فسر بمؤنث لحقته تاء التأنيث نحو نعمت امرأة هند هكذا مثله فى شرح التسهيل وقال ابن أبى الربيع لا تلحق وانما يقال نعم امرأة هند استغناء بتأنيث المفسر ونص خطاب على جواز الامرين ويؤيد الاول قوله فيها ونعمت الرابع ذهب القائلون بان فاعل نعم الظاهر يراد به الشخص الى أن المضمر كذلك وأما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنس فذهب أكثرهم الى أن المضمر كذلك وذهب بعضهم الى أن المضمر للشخص قال لان المضمر على التفسير لا يكون فى كلام العرب الا شخصا ولمفسر هذا الضمير شروط الاول أن يكون مؤخرا عنه فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس الثانى أن يتقدم على المخصوص فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع البصريين وأما قولهم نعم زيد رجلا فنادر الثالث أن يكون مطابقا للمخصوص فى الافراد وضديه والتذكير وضده الرابع أن يكون قابلا الا لال فلا يفسر بمثل وغير وأى وأفعل التفضيل لانه خلف من فاعل مقرون بأل فاشترط صلاحيته لها الخامس أن يكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمسا هذه الشمس لم يجز لان الشمس مفرد فى الوجود فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم

يقولون قد يغتفر الخ هان على هذا البحث (قوله مضمرا مبهما) تقدم أن هذا من المواضع السبعة التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال الفارضى وندر جره بالباء أى الزائدة نحو نعم بهم قوما (قوله يفسره مميز) فاذا قلت زيد نعم رجلا لم يعد الضمير على زيد بل على رجلا دما مينى (قوله مميز) يجوز وصف هذا المميز نحو نعم رجلا صالحا زيد وكذا فصله خلافا لابن أبى الربيع نحو بئس للظالمين بدلا هم (قوله كنعم قوما معشره) ينبغى اذا جرينا على أن معشره مبتدأ خبره الجملة قبله أن يكون الرابط عموم الضمير للمبتدا على أن المراد بالضمير الجنس أو اعادة المبتدا بمعناه على أن المراد به الشخص فعلم مافى كلام البعض تبعا لسم من الخفاء والقصور (قوله نعم امرأ هرم) بفتح الهاء وكسر الراء لم تعره مضارع عراه يعروه بمعنى عرض والوزر الملجأ (قوله لنعم موئلا) أى ملجأ وقوله حذرت بالبناء للمجهول أى خيفت والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهى الحقد (قوله كلاهما غيث وسيف عضب) أى قاطع وفيه اف ونشر مرتب (قوله تقول عرسى الخ) عرس الرجل بالكسر امرأته ولى بمعنى معى والعومرة الصخب واختلاط الاصوات (قوله أنه لا يبرز) بل هو واجب الاستتار فى الاحوال كلها كما أرشد الى ذلك تمثيله وندر ابرازه مجرورا بالباء كما مر عن الفارضى (قوله أنه لا يتبع) أى بشئ من التوابع لقوة شبهه بالحرف بتوقف انفهامه لفظا ومعنى على التمييز بعده بخلاف الضمير العائد على ما قبله قاله يس (قوله نعم هم) الشاهد فى هم فانه توكيد للضمير المستتر وأما أنتم فالمخصوص (قوله لحقته تاء التأنيث) أى لحقت فعله وجوبا بقرينة مقابلته بالقول الثالث (قوله لا تلحق) أى يمتنع ذلك بقرينة مقابلته بالقول الثالث (قوله ويؤيد الاول) أى القول بوجوب اللحوق واعترض بان التمييز غير مذكور كما هو محل الخلاف ولك أن تقول المقدر كالمذكور وبانه انما يؤيد الاول بالنسبة الى الثانى لا الثالث (قوله يراد به الشخص) أى المعهود خارجا وقوله الى أن الضمير كذلك أى يراد به الشخص بان يجعل راجعا الى التمييز المراد به الشخص (قوله فذهب أكثرهم الى أن المضمر كذلك) أى يراد به الجنس فى ضمن جميع الافراد بان يجعل راجعا الى التمييز المراد به الجنس لكونه على نية أل الجنسية اذ الاصل نعم الرجل فاندفع الاعتراض بأن مرجع الضمير التمييز وهو نكرة فى سياق الاثبات فلا يعم والضمير كرجعه فمن أين العموم وسكت عن الضمير على القول بان الظاهر يراد به المعهود الذهنى وفى سم على المختصر أنه كالظاهر حينئذ أيضا (قوله وذهب بعضهم الى أن المضمر للشخص) هذا مقابل قوله فذهب أكثرهم فضمير بعضهم راجع الى القائلين بأن الظاهر يراد به الجنس وبهذا يعرف مافى كلام البعض من الخلل (قوله على التفسير) أى مع التفسير (قوله لا يكون فى كلام العرب الا شخصا) قد يمنع بأن الضمير كفسره شخصا وغيره فتدبر (قوله ولمفسر هذا الضمير) خرج مفسر الظاهر فلا يعتبر فيه جميع هذه الشروط اذ يجوز تأخيره عن المخصوص كقوله بئس الفعل فعلهم فعلا (قوله أن يكون قابلا الا لال) أى أو حالا محل ما يقبلها فلا يرد فنعما هى على القول بأنها تمييز لانها وان لم تقبل أل حالة محل ما يقبلها أفاده زكريا (قوله وأفعل التفضيل) لعل مراده المضاف والمقرون بمن لان غيرهما يقبل أل فيجوز نعم أحسن زيد (قوله نكرة عامة) أى متكثرة الافراد كما يفيده كلامه فلا يرد أن النكرة فى سياق الاثبات لا تعم وتقدم جواب آخر (قوله فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم

بطلان) أي لانه لما ثبت تعدد الشمس بتعدد الايام كان شمس في كلامك نكرة عامة لكل شمس يوجد (قوله وفيه نظر) وجه النظر بان علة المنع موجودة في هذه الصورة أيضا وهو مدفوع باعتبار التعدد بتعدد الايام وبهذا يستغني عما اطال به البعض (قوله وصحح بعضهم الخ) تقوية لما قبله (قوله وان فهم المعنى) أي كما في الحديث وقوله استظهارا بمعنى استعادا وقوله فيها ونعمت أي بالطريقة الحمدية من الوضوء أحسن ونعمت طريقه الوضوء هذا هو الصواب وقول البعض في تقرير الحديث ونعمت الطريقة الوضوء غير مناسب لما فيه بل غير صحيح لانه يلزم عليه حذف الفاعل فتنبه (قوله وذهب الكسائي الخ) الظاهر أنه على مذهب الكسائي والفراء أعني الفاعل من المحسوس كما سيأتي نظيره في شرح قول المصنف وما ميز وقبل فاعل الخ (قوله وتحول عنده أن تتأخر) أي لان الاصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها قوله منقولا) أي محولا عن الفاعل كما يدل عليه ما بعده وقوله ثم نقل الفعل أي حول اسناده عنه الى الاسم الممدوح ونصب غيرا (قوله لوجهين) زيد ثالث وهو قولهم اشوقا نعم رجالا والفاعل لا يتقدم وفيه نظر وان اقره البعض وغيره لان الكسائي والفراء من الكوفيين وهم يجوزون تقديم الفاعل فلا يرد هذا لوجه صاحبها (قوله لاتصاله بالفعل) أي بارز في المثال الاول ومستتر فيه في المثال الثاني فاطلاق البعض استتاره ليس في محله (قوله فاعملوا فيه الناصح) أي والناصح لا يدخل على الفاعل لان على المبتدا (قوله طلقا) أي بطيء بدل أرباعاء (قوله والتعليبون) بضم التاء وفتح الفوقية وسكون العين المهملة وكسر اللام لكن اللام في المنسوب مفتوحة لاستثقال كسرتين مع ياء النسب وقد تكسر تقله شيخ الاسلام عن الجوهري والتعلبون قوم من نصارى العرب يقرب الروم منهم الاسطل وأراد بالفعل الاب والرا بفتح الراء وتشديد اللام المرأة اللاصقة الكثيرة اللحم الغليظة الالية والمنطيق بضم الميم وسكون النون وفتح الطاء المهملة وكسر الياء المثناة التحتية وسكون الواو وفتح القاف وآخره مثناة تحتية ساكنة فمثناة تحتية مفتوحة فقاف مشددة المرأة التي تستوي مع الرجل في العظم يقال امرأة منطيق ورجل منطيق وهذا هو المذكور في القاموس وشراحه وعبارة القاموس المنطيق البليغ والمرأة المتأررة تشبه بعظام الرجال بجسيمها اه وكأن الثاني مأخوذ من الطاق وهو ثقله تلبسها المرأة وتشد وسطها فترسل الاعلى على الاسفل الى الارض والاسفل على الارض (قوله ومن السرماكي) في بعض النسخ استظاما وليس بصواب (قوله وقد جاء التمييز الخ) جواب عما يقال التمييز رفع الابهام ولا ابهام مع الفاعل الظاهر (قوله وتأولا ما سمع) أي بجعل فتاة وخلا وزادا وقتيلا أحوالا مؤكدة أو زاد مفعولا به لتزود أول البيت (قوله ان أفاد معنى زائدا) أي بعد كالمثال الثاني أو بتابعه كالمثال الاول والثالث (قوله كقوله فنعم المرء الخ) مثال لما أفاد معنى زائدا وهو كونه تمييزا فكان الاولى للشارح أن يؤخر قوله والا فلا عن الامثلة وتهامي نسبة الى تهامة بكسر الفوقية وهي ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي النسبة اليها الكسر مع تشديد الياء والفتح مع تخفيفها كيمان كما يقال في باب التمييز (قوله من متفت) قال سم قد يقال هو بعد الذي ليس بعالم فيه بل هو سبب للفاعل اه وتعقبه البعض بقال هذا يقتضي المباينة في كل ما أفاد معنى زائدا كما لا يخفى ولا يخفى ما فيه اه وهو فاسد لانه لا يأتي فيما أفاد معنى زائدا

(* ب سبات تلت) وقوله لحلم الفراء زاد أبو نزار ذا * ومن السرماكي من كلامهم نعم القتيل قتيلا أصلح بين بكر وتغلب وقد جاء التمييز حيث لا إبهام قبله للتوكيد كقوله وقد علمت بالدين محمد * من خير أديان البرية دينا ومنعه سيبويه والمبرد في مطلقا تأولا ما سمع وقيل ان أفاد معنى زائدا جاز والا فلا كقوله * فنعم المرء من رجل تهامي * وقوله وقائلة نعم الفتى أنت من فتى أي من متفت أقف كريم وفي الآخر نعم المرء من رجل تهامي فراشا ولم ينقش ذا

(قوله ولا أنهم زلا منطيق) أي لا أنهم زلا منطيق

كنفا مسدأ ثانا ومحمه ابن عصفور (وما) في موضع نصب (مميز وقيل فاعل) فهي في موضع رفع وقيل انها المخصوص وقيل كافة
(في نحو نعم ما يقول الفاضل) بئسما اشتروا به أنفسهم وأما القائلون بانها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال
الاول أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاجي والفارسي في أحد قوليه والزمخشري
وكثير من المتأخرين * والثاني أنها نكرة (٣٦) غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف أي شيء * والثالث أنها تمييز
والمخصوص ما أخرى موصولة محذوفة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ونقل عن الكسائي وأما
القائلون بانها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال
* الاول انها اسم معرفة تام أي غير مفتقر الى صلة
والفعل صفة لمخصوص
محذوف والتقدير نعم الشيء
شيء فعلت وقال به قوم منهم
ابن خروف ونقله في التسهيل
عن سيبويه والكسائي
* والثاني أنها موصولة
والفعل صلتها والمخصوص
محذوف ونقل عن الفارسي
* والثالث أنها موصولة
والفعل صلتها وهي فاعل
يكتفى بها وبصلتها عن
المخصوص ونقله في شرح
التسهيل عن الفراء
والكسائي * والرابع انها
مصدرية ولا حذف
والتقدير نعم فعلك وان كان
لا يحسن في الكلام نعم فعلك
حتى يقال نعم الفعل فعلك
كما تقول أظن أن تقوم ولا
تقول أظن قيامك
* والخامس انها نكرة
موصوفة في موضع رفع
والمخصوص محذوف وأما
القائلون بانها المخصوص فقالوا انها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة هي التمييز والاصل نعم ما سمعت كثر تركيب
والتقدير نعم شيأ الذي سمعته هذا قول الفراء وأما القائلون بانها كافة فقالوا انها كفت نعم كما كفت قل وطال فتصير تدخل على
الجملة الفعلية (تنبيهات) الاول في ما اذا وليها اسم نحو فبها هي ثلاثة أقوال * أحدها أنها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز
او الفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص * وثانيها انها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر مذهب سيبويه ونقل عن المبرد
وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء * وثالثها ان ما مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الاعراب

بتابعه فاعرفه (قوله كنفا) أي سترا (قوله وما مميزا الخ) أو رد عليه بناء على القولين الاخيرين من
أقوال كون ما تمييزا أن ما مساوية للضمير في الابهام فكيف تكون مميزة له وأجيب بان المراد منها
شيء له عظمة أو حقارة أو نحوهما بحسب المقام فتكون أخص منه مع أن التمييز قد يكون للتأكيد
والفاعل على أنها مميز الضمير المستتر في نعم وبئس وسكت عن من وهي مثل ما الا أنها لا تكون معرفة
تامة بل هي اما موصولة أو نكرة تامة أو موصوفة كقوله * ونعم من هو في سر وإعلان *
وتقدم الكلام على ذلك في الموصول (قوله في نحو نعم ما يقول الفاضل) أي من كل تركيب وقع فيه
بعد نعم أو بئس ما محمولة بعلية (قوله أنها تمييز) فيه أنه مشترك بين الاقوال الثلاثة فكان الظاهر
أن يقول والثالث كما سيأتي الا أن المخصوص ما أخرى اه (قوله لما الموصولة المحذوفة) أظهر في
محل الاضمار للايضاح (قوله والفعل صفة لمخصوص محذوف) أو رد عليه وعلى ثاني أقوال كون
ما تمييزا لزوم حذف الموصوف بالجملة مع أنه ليس بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في وسيأتي أنه
ضرورة (قوله والتقدير نعم الشيء شيء فعلت) يوصف المخصوص بجملة فعلت تخصص عن الفاعل
المراد به الجنس فقد وجد شرط كون المخصوص أخص من الفاعل لا أعم ولا مساويا كما في الهمع
لكنه لا يأتي على القول بأن أل للعهد الخارجي لمساواة المخصوص للفاعل على هذا القول ولكن
لا ضرر حينئذ لان اشتراط ما ذكر انما هو على القول بأن أل للجنس فيما يظهر فتأمل (قوله أنها
مصدرية) فيه أن الفاعل على هذا مجموع ما فعلت لا ما فقط مع أن الكلام في أقوال القائلين بان
الفاعل ما وللك دفعه بان معنى قول الشارح سابقا وأما القائلون بانها الفاعل أي ما فقط أو مع ما
بعدها واقتصاره هنا على ايراد الاعتراض مدعيا أن الفاعل على هذا القول هو المصدر المنسبك
وفيه ما علم من تقريرنا (قوله ولا حذف) فيكون هذا المؤول سد مسد الفاعل والمخصوص (قوله
وان كان لا يحسن الخ) أي لعدم وجود شرط فاعل نعم (قوله فقالوا انها موصولة) أي والفعل صلتها
(قوله وأما القائلون بأنها كافة) بهذا صارت الاقوال تفصيلا في ما المتلوة بجملة فعلية عشرة (قوله
كفت نعم) لان نعم وبئس لعدم تصرفهما أشبها الحرف فجاز أن يكفا بما كما يكف الحرف بما نحو
ربما (قوله في ما اذا وليها الخ) قد يقال هذا مندرج في كلام المصنف بأن يراد بنحو نعم ما يقول
الفاضل كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم متلوة بشيء اسما كان أو جملة فعلية فان لم يلها اسم ولا غيره
نحو دققته دقا نعما فقبل ما معرفة تامة فاعل وقيل نكرة تامة تمييز والفاعل مستتر وعليهما
فالمخصوص محذوف ويمكن دخول هذا أيضا في كلام المصنف بأن يراد بنحو المثال كل تركيب وقعت
فيه ما بعد نعم مطلقا (قوله وهي الفاعل) أي والاسم المرفوع بعدها هو المخصوص وسكت عنه لعلمه
مما قبله والتقدير في الآية فنعم الشيء هي أي الصدقات أي ابداؤها الان الكلام فيه بحذف
المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانفصل وارتفع (قوله وابن السراج والفارسي) نقل في التسهيل
عنهما أنها موصولة والتقدير فنعم التي هي مفعولة لكم أي الفعلة التي فعلتموها من ابداء الصدقات
فلهما قولان في المسألة ومن هذا يعلم أن الاقوال أربعة لا ثلاثة (قوله أن ما مركبة مع الفعل) أي

والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم وأجازه الفراء * الثاني الظاهر أنه انما أراد الاول من الثلاثة والاول من الخمسة لاقتصاره
عليهما في شرح الكافية * الثالث ظاهر عبارته هنا يشير الى ترجيح القول الذي بدأ به وهو ان ما ميز وكذا عبارته في

كفر كبئس مع ذا على القول به كما سيأتي (قوله والمرفوع بعدها هو الفاعل) سكت عن المخصوص فيحتمل أنه محذوف أو أغنى عنه الفاعل على قياس ما سبق (قوله من الثلاثة) أي أقوال التمييز وقوله من الخمسة أي أقوال الفاعلية (قوله وذهب في التسهيل الى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل) هذا عين الاول من الخمسة فلو قال الى أول الخمسة لكان أخصر وقوله ونقله عن سيبويه والكسائي مكرر مع قوله سابقا ونقله في التسهيل عن سيبويه والكسائي (قوله ويذكر المخصوص) هو المخصوص بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس وسمي مخصوصا لانه ذكر جنسه ثم خص شخصه بس (قوله بعد) أي وجوبا على ظاهر عبارته هنا وفي الكافية وغالبا على ما ذكره في التسهيل وجرى عليه في التوضيح وهو المتجه الذي ينبغي أن تحمل عليه عبارته هنا وفي الكافية عملا بما قرروه من حمل الظاهر على الصريح (قوله حينئذ) أي حين اذ ذكر بعد (قوله والجملة قبله خبر) والرابط عموم الفاعل أو اعادة المبتدا بمعناه كما مر (قوله أو خبر اسم الخ) والتقدير الممدوح زيد وقوله أو مبتدأ الخ والتقدير زيد الممدوح (قوله والاول هو الصحيح) أي لسلامته من التقدير ومما أورد على قول الاخفش وقول البعض لسلامته من مخالفة الاصل يرد عليه أن تقديم الخبر على المبتدا خلاف الاصل أيضا قال الدماميني ورجح ابن الحاجب في شرح المفصل الوجه الثاني بأنه ليس فيه مما هو خلاف الاصل الا حذف المبتدا وهو كثير شائع وأما الوجه الاول فان فيه تقديم الخبر الذي هو جملة على المبتدا وخلو الخبر المذكور من عائد الى المبتدا ووقوع الظاهر موقع المضمر وبأن الابهام والتفسير على الوجه الثاني تحقيقي وعلى الاول تقديري اه (قوله قال ابن الباذش) هذا تأييد لقوله ومذهب سيبويه فقوله الا مبتدأ أي خبره الجملة قبله بقرينة أن الكلام في القول الاول وأن قول ابن الباذش تأييد لكون القول الاول مذهب سيبويه فقول البعض أو محذوف الخبر وجوبا غير ملائم للسياق (قوله وهو غير صحيح) من هذا يمتنع أن يجعل قوله مبتدأ آتيا ملالكونه غير صحيح عنده ولذلك زاده الشارح بعد ولم يجعله من مصدرق كلام المصنف (قوله شيء يسد مسده) أي كفاعل وجواب قسم وغير ذلك مما تقدم في باب المبتدا وهنا لم يشتغل المحل شيء يسد مسد الخبر (قوله بدل من الفاعل) قال البعض أي بدل اشتمال لانه خاص والرجل عام كما في الهمع اه وهو انما يظهر على جعل أل جنسية لا عهدية والا كان بدل كل من كل (قوله وليس البدل بلازم) قال يس وقد يقال لا مانع من كونه لازما لكونه مقصودا وكونه تابعا لا ينافي القدح في اللزوم كتابع مجرور رب (قوله ولانه لا يصلح لمباشرة نعم) أي قد لا يصلح ولا ينافي أنه قد يصلح نحو نعم الرجل علام الامير قال يس وأقره شيخنا والبعض يمكن أن يقال قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع قال في الارتشاف قد يجوز في الاسم اذا وقع بدلا ما لا يجوز فيه اذا ولي العامل فاهم حملوا انك أنت قائم على البدل وان كان لا يجوز ان أنت اه والتعبير بقد يفيد الجواب (قوله وان يقدم مشعر به) أي لفظ مشعر بمعنى المخصوص أي دال عليه سواء صلح لان يكون المخصوص نفسه لو أخر كما في مثال المتن أو لا نحو انا وجدناه صابرا هذا هو المناسب لصنيع الشارح وقوله كفى أي عن ذكر المخصوص ولم يكن مخصوصا وان صلح لكونه مخصوصا لو أخر هذا ظاهر عبارته الذي جاراه الشارح وسيأتي فيها وجه آخر (قوله فالعلم مبتدأ قولا واحدا) المقصود به الخلاف المتقدم الذي في المخصوص المؤخر بعنوان كونه مخصوصا مؤخرا فلا ينافي جواز نصبه على المفعولية لمحذوف أي الزم العلم ورفعه خبرا لمحذوف جوازا أي الممدوح العلم أو مبتدأ خبره محذوف جوازا أي العلم ممدوح ففهم أن ما أسلفناه من كون مثال المصنف من تقديم ما يصلح لان يكون مخصوصا لو أخر ليس على جميع الاوجه في

الكافية وذهب في التسهيل الى أنها معرفة تامة وانها الفاعل ونقله عن سيبويه والكسائي (ويذكر المخصوص) بالمدح أو الذم (بعد) أي بعد فاعل نعم وبئس نحو نعم الرجل أبو بكر وبئس الرجل أبو لهب وفي اعرابه حينئذ ثلاثة أوجه أن يكون (مبتدا) والجملة قبله خبر (أو) يكون (خبر اسم) مبتدا محذوف (ليس ببدو أبدا) أو مبتدأ خبره محذوف وجوبا والاول هو الصحيح ومذهب سيبويه قال ابن الباذش لا يجيز سيبويه أن يكون المختص بالمدح أو الذم الا مبتدأ وأجاز الثاني جماعة منهم السيرافي وأبو علي والصيمري وذكر في شرح التسهيل ان سيبويه أجازه وأجاز الثالث قوم منهم ابن عصفور وقال في شرح التسهيل وهو غير صحيح لان هذا الحذف لازم ولم نجد خبرا يلزم حذفه الا ومحله مشغول بشيء يسد مسده وذهب ابن كيسان الى أن المخصوص بدل من الفاعل ورد بأنه لازم وليس البدل بلازم ولانه لا يصلح لمباشرة نعم (وان يقدم مشعر به) أي بالمخصوص (كفى) عن ذكره (كالعلم نعم المقتفى) فالعلم مبتدأ قولا واحدا والجملة بعده خبره ويجوز دخول الناسخ عليه نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد وقوله * ان ابن عبد الله نعم أخو الندى وابن المشيرة * وقوله

العلم وكلام البعض فى هذه المقولة والتى قبلها لا يخلو عن شئ كما يعلم من تقريرنا وكان الاحسن تأخير قوله والجملة بعده خبره عن قوله قولا واحدا يرجع اليهما (قوله عند تعذر حاجه) بين مهملة فذال معجمة كما يخط الشارح أى تعذرها أمارس فيها أى أتحيل فى قضائها (قوله توهم عبارته) أى حيث قال ويذكر المخصوص بعد ثم قال وان يقدم مشعر به كفى ثم مثل بمثال يصلح المقدم فيه لأن يكون مخصوصا اذا أخر وانما قال توهم لاحتمال أن المراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أى غالبا وبقوله وان يقدم مشعر به كفى وان يقدم لفظ مشعر بمعنى المخصوص كفى عن ذكر المخصوص مؤخرا مع كون المقدم مخصوصا ان صلح لان يكون مخصوصا اذا أخر وغير مخصوص ان لم يصلح وقد جرى على هذا التفصيل صاحب التوشيح وظاهر عبارته هنا وفى الكافية أن المقدم مشعر بالمخصوص لا نفسه مطلقا كما مر وظاهر التسهيل أن المتقدم نفس المخصوص مطلقا قاله شيخنا (قوله وهو خلاف ما صرح به فى التسهيل) أى من أن المخصوص قد يذكر قبل نعم وبئس (قوله أن يكون مختصا) أى بأن يقع معرفة أو نكرة موصوفة أو مضافة لان شرطه أن يكون أخص من الفاعل كما مر مع ما فيه فتنبه (قوله للاخبار به عن الفاعل) ومفسر الفاعل كالفاعل فيتناول ما ذكر من الضابط نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو سم (قوله موصوفا) حال من قوله الفاعل وذلك كقولك فى نعم الرجل زيد الرجل الممدوح زيد وفى بئس الولد العاق أباه الولد المذموم العاق أباه وقول البعض حال من فاعل يصلح سم وكما يدل عليه بقية كلامه واعلم أنه اذا كان المخصوص مؤنثا جاز تذكيرا لفعل وتأنيثه وان كان الفاعل مذكرا تقول نعم الثواب الجنة ونعمت والتذكير أجود كذا فى التسهيل وشرحه للدماميني (قوله فان باينه) أى فى المعنى أول أى بتقدير مضاف فى الثانى كما يؤخذ من الشرح (قوله معنى وحكما) أى فى أصل المعنى وهو الذم فلا يرد أنه انفيد مع ذلك معنى التعجب وفى الاحكام الثابتة لبئس قيل المناسب حذف المعنى لان مماثلتها لها فى المعنى لا تحتاج الى الجعل ورد بان المراد بالمعنى انشاء الذم العام وهو بالجعل لا معناها الاصلى قبل الجعل (قوله وساءت مرتفقا) أى مكانا أى نار مرتفق ليوجد شرط التمييز من كونه عين المميز (قوله واجعل فعلا) يدخل فيه كما قاله سم حب مع غير ذا فيثبت له جميع ما ثبت لنعم من الاحكام ومنه الجمع بين الظاهر والتمييز على القول بجوازه وهو الصحيح والاسناد الى الضمير وغيره (قوله من ذى ثلاثة) أى حالة كون فعل كائنا من فعل ذى ثلاثة أحرف وليس المراد محولا من ذى ثلاثة حتى يرد اعتراض ابن هشام بان عبارة المصنف ظاهرة فى المحول عن فعل بالفتح أو الكسر (قوله كنعم) أى كباب نعم فيدخل بئس فهو من حذف المضاف أو من باب الاكتفاء سم (قوله مسجلا) اما صفة مفعول مطلق لاجعل أى جعلا مطلقا أى فى جميع الاحكام وعلى هذا حمل الشارح وهو أقرب واما حال من فعل أى حاله كونه مطلقا عن التقييد بضم العين أصالة وما فى كلام البعض مما يخالف ذلك غير ظاهر (قوله من عدم التصرف الخ) ومن اجراء الخلاف فى الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر وأن مافى نحو ساء ما يحكمون مميز أو فاعل وجواز كون المخصوص مبتدأ أو خبرا وأنه يكفى عن ذكره تقدم ما يشعر به ذكريا (قوله وافادة المدح أو الذم) أى افادة انشائهما كما مر وما يفيده فعل غير ساء من مدح أو ذم ليس عاما كما تعرفه فقول البعض وافادة المدح أو الذم أى العام فاسد وقد صرح بعد ذلك بما قلنا فتنبه وقوله واقتضاء فاعل أى ومخصوص (قوله أو مضافا الى مصاحبها) أى ولو بواسطة فدخل المضاف الى المضاف الى مصاحبها (قوله ما هو على فعل أصالة) قد يقال ان التحويل جار فيما ذكر تقديرا كما قالوه فى نحو قال وهاب فتكون حركته غير حركته الاصلية اه دنوشرى وقد يدفع بأن الاصل عدم التقدير (قوله وما محول اليه) ثم ان كان معتل العين بقى فيها ألفا نحو قال الرجل زيد وباع الرجل زيد أو اللام ظهرت الواو وقلبت الياء واوا نحو غزو ورمو وقيل يقر على حاله فيقال غزاو رمى هـ ع (قوله ثم ضمن)

اذا أرسلوني عند تعذر حاجة * أمارس فيها كنت نعم الممارس ﴿تنبيهات﴾ الاول توهم عبارته هنا وفى الكافية أنه لا يجوز تقديم المخصوص وان المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به وهو خلاف ما صرح به فى التسهيل من أن الثانى حق المخصوص أمر ان أن يكون مختصا وأن يصلح للاخبار به عن الفاعل موصوفا بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس فان باينه أول نحو بئس مثل القوم الذين كذبوا أى مثل الذين كذبوا اه (واجعل كبئس) معنى وحكما (ساء) تقول ساء الرجل أبو جهل وساء حطب النار أبو لهب وفى التنزيل وساءت مرتفقا وساء ما يحكمون (واجعل فعلا) بضم العين (من ذى ثلاثة كنعم) وبئس (مسجلا) أى مطلقا يقال أسجلت الشئ اذا أمكنت من الانتفاع به مطلقا أى يكون له مالهما من عدم التصرف وافادة المدح أو الذم واقتضاء فاعل كفاعلهما فيكون ظاهرا مصاحبا لال أو مضافا الى مصاحبها أو ضميرا مفسرا بتمييز وسواء فى ذلك ما هو على فعل أصالة نحو ظرف الرجل زيد وخبث غلام القوم عمرو وما حول اليه نحو مرب رجلا زيد وفهم رجلا خالد ﴿تنبيهات﴾ الاول من هذا النوع ساء فان أصله سوأ بالفتح فحول الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا قاصرا محكوما له

بما ذكرنا وانما أفرده بالذكر لخفاء التحويل فيه * الثاني انما يصاغ فعل من الثلاثي لقصد المدح أو الذم بشرط أن يكون صالحا للتعجب منه مضمنا معناه نص على ذلك ابن عصفور وحكاه عن الاخفش (٢٩) * الثالث يجوز في فاعل فعل المذكور الجر بالباء

أي بعد تحويله وصيرورته قاصرا معنى بئس أي انشاء الذم العام فكان الاولى أن يقول فصار جامدا ويحذف قوله قاصرا فرارا من التكرار ودفعه بان اعادة قاصرا لدفع توهم تعديه بعد التضمين ردبان هذا لا يتوهم مع التحويل الى فعل بالضم لانها لازمة للزوم (قوله بما ذكرنا) أي من كونه كبئس في أحكامه (قوله لخفاء التحويل فيه) أي بسبب الاعلال وأورد عليه أنه يقتضي ذكر نحو زان وشان لوجود العلة المذكورة فالاولى أن يقال انما أفرده لانه للذم العام فهو أشبه ببئس بخلاف نحو جهل فان الذم فيه خاص ولكثرة استعماله بخلاف غيره قاله الدماميني (قوله صالحا للتعجب) بان يستوفي شروطه المارة (قوله يجوز في فاعل فعل الخ) يؤخذ من هذا أن قوله سابقا واقتضاه فاعل كفاعلهما الخ ليس على سبيل الوجوب بل الاولوية ثم رأيت شيخنا السيد كتب على قوله واقتضاه فاعل كفاعلهما ما نصه هذا لا ينافي ما بعد لان ما بعد على الصحيح وهذا على غيره مجاراة لظاهر النظم اه ويؤخذ أيضا كما قاله سم من تعبيره بالجواز كغيره جواز اضمار فاعل فعل المذكور مفردا مذكرا دائما كفاعل نعم نحو كرم رجلا زيد أو رجلين الزيدان أو رجالا الزيدون وكلامه في غير سا وان كانت على وزن فعل لانها ملازمة لاحكام بئس لافارقها كما استظهره الدماميني قال وهذا ان تحقق كان وجها آخر لافرادها بالذكر (قوله حب بالزور الخ) أصل حب حبب نقلت حركة الباء الى الحاء بعد سلب حركتها وأدغم والزور بالفتح الزائر يستوي فيه المفرد وغيره وصفة كل شئ جانبه واللمام بكسر اللام جمع لمة بكسرها أيضا الشعر المجاوز شحمة الاذن فاذا بلغ المنكب سمي جمة بضم الجيم واذا لم يبلغ شحمة الاذن سمي وفرة (قوله نظرا لما فيه من معنى التعجب) راجع لكل من الثلاثة فيجوز الجر بالباء حملا على أحسن بزيد وجاز الاستغناء عن أل حملا على ما أحسن زيد او جاز اضماره على وفق ما قبله حملا على قولك الزيدان ما أكرمهما والزيدون ما أكرمهم (قوله وذكر ابن عصفور الخ) في كلام السيوطي ان الذي شذ في هذه الثلاثة بعض العرب لا جميعهم وأن منهم من يحولها وحينئذ يكون التمثيل بعلم الرجل صحيحا فاعرفه (قوله في المعنى) أي انشاء المدح العام أي وفي الفعلية على الاصح والمضي والنقل الى الانشاء والجمود وتفارقها في أنها لا يجوز في لفظها الا هيئة واحدة وفي جواز دخول لا عليها ودخول ما عليها من غير شذوذ بخلاف نعم وان احتيج الى التأويل في المثلين اه يس (قوله حب من حبذا) أشار به الى ان في عبارة المصنف مسامحة لان المماثل لنعم حب فقط لا حبذا وانما ارتكبها اتكالا على وضوح الحال بقوله الفاعل ذا واما قول البعض تبعا للشيخ انما ارتكبها اشارة الى أن مماثلتها نعم اذا اتصلت بذا فيرده أنها تماثل نعم في نحو حب رجلا زيد مما قصد به انشاء المدح والتعجب وان لم تتصل ذا بحب كما مر فتدبر (قوله وقريب من النفس) مفاده استفادة القرب من حب لاستلزام المحبة له وهذا لا ينافي استفادته من ذا أيضا حتى يعارض ما سيقله عن شرح التسهيل (قوله على الحضور) أي حضور معناه لكونه محبوبا (قوله الفاعل ذا) هو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه فاذا وقع بعده اسم فهو مخصوص لا تابع لاسم الاشارة سم (قوله وزيد مبتدأ) أي لانه المخصوص كما مر والرابط ذا أو العموم ان أريد به الجنس سم (قوله هذا) أي ما ذكر من ان حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ خبره حبذا (قوله وأخطأ عليه) عداه بعلى لتضمنه معنى كذب هكذا قال البعض وفيه من اساءة الادب مع ابن عصفور ما لا يخفى فالذي ينبغي أنه ضمنه معنى جار مثلا وقول من زعم هو ابن عصفور كما سيأتي في الشرح (قوله فصارا الجميع فعلا) ضعف بأنه يلزم عليه تغليب أضعف الجزأين وبان تركيب فعل من فعل واسم لا نظير له (قوله فصار الجميع اسما) أي بمنزلة قولك الحبوب اه دماميني وضعف بان حبذا لو كان اسما لوجب تكرارها ان

والاستغناء عن أل واضماره على وفق ما قبله نحو حب بالزور الذي لا يرى منه الا صفحة أو لمام وفهم زيد والزيدون كرموا رجالا نظرا لما فيه من معنى التعجب * الرابع مثل في شرح الكافية وشرح التسهيل وتبعه ولده في شرحه بعلم الرجل وذكر ابن عصفور أن العرب شذت في ثلاثة ألفاظ فلم تحولها الى فعل بل استعملتها استعمال نعم وبئس من غير تحويل وهي علم وجهل وسمع انتهى (ومثل نعم) في المعنى حب من (حبذا) وتزيد عليها بأنها تشعر بان الممدوح محبوب وقريب من النفس قال في شرح التسهيل والصحيح أن حب فعل يقصد به المحبة والمدح وجعل فاعله ذا يدل على الحضور في القلب وقد أشار الى ذلك بقوله (الفاعل ذا) أي فاعل حب هو لفظ ذا على المختار وظاهر مذهب سيبويه قال ابن عروف بعد أن مثل بحبذا زيد حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ وخبره حبذا هذا قول سيبويه وأخطأ عليه من زعم غير ذلك ﴿تنبيه﴾ في قوله الفاعل ذا تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا ولهم فيه مذهبان قيل غلبت الفعلية لتقدم الفعل فصارا الجميع فعلا وما بعده فاعل وقيل غلبت الاسمية لشرف الاسم فصارا الجميع اسما مبتدأ وما بعده خبر وهو مذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور ونسبه الى سيبويه

وأجاز بعضهم كون حبذا خبرا مقدما (وان تردفها فقل لا حبذا) زيد فهي بمعنى بئس ومنه قوله ٭ الا حبذا أهل الملا غير أنه ٭ اذا ذكرت مي فلا حبذا هيا ٭ (وأول ذا المخصوص) أي اجعل المخصوص بالمدح أو الذم تابعا لذا لا يتقدم بحال قال في شرح التسهيل أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب قال ابن بابشاذ وسبب ذلك توهم كون المراد من زيد حبذا زيد حب هذا قال (٣٠) في شرح التسهيل وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله بل المنع من

أجل اجراء حبذا مجرى المثل ويجب في ذا أن يكون بلفظ الافراد والتذكير (أيا كان) المخصوص أي أي شئ كان مذكرا أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو مجموعا (لا تعدل بذا) عن الافراد والتذكير (فهو يضاهي المثلا) والامثال لا تغير فتقول حبذا زيد وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات ولا يجوز حب ذان الزيدان ولا حب أولاء الزيدون ولا حبذى هند ولا حب تان الهندان ولا حب أولاء الهندات قال ابن كيسان انما لم يختلف ذا لانه اشارة أبدا الى مذكر محذوف والتقدير في حبذا هند حبذا حسن هند وكذا باقي الامثلة ورد بأنه دعوى بلا بينة ﴿تنبيهات﴾ الاول انما يحتاج الى الاعتذار عن عدم المطابقة على قول من جعل ذا فاعلا وأما على القول بالتركيب فلا ٭ الثاني لم يذكر هنا اعراب المخصوص بعد حبذا وأجاز في التسهيل أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره وان يكون خبر مبتدا واجب الحذف وانما لم يذكر ذلك هنا اكتفاء بتقديم الوجهين في

اهملت لا نحو لا حبذا زيد ولا عمرو وعمل لا في معرفة ان اهملت عمل ان أو ليس وبقي وجه آخر وهو كون حب فعلا والاسم الظاهر فاعله وذا ملغاة (قوله وأجاز بعضهم) أي بعض القائلين بأن حبذا اسم (قوله فقل لا حبذا) أورد عليه أن حبذا على الصحيح فعل جامد ولا تدخل على فعل متصرف وأجيب بأن الجمود نشأ بعد دخول لا فهي لم تدخل الا على فعل متصرف وبأن النفي صار غير مقصود بل المقصود بلا حبذا اثبات الذم وبالثاني يجاب عن الاعتراض على الاول بان لا اذا دخلت على فعل متصرف غير دعائي وجب تكرارها ويجاب أيضا عنه بأنها نقل الى الانشاء أشبه الفعل الدعائي (قوله وأول ذا المخصوص) ذا مفعول ثان مقدم والمخصوص مفعول أول مؤخر أي اجعل المخصوص واليا ذا وما في اعراب الشيخ خالد من عكس ذلك غير ظاهر (قوله لا تعدل بذا) أي لا على ذا ولا على حب (قوله وسبب ذلك) أي امتناع التقديم (قوله توهم كون المراد الخ) أي فيكون في حب ضمير هو الفاعل عائد على زيد وذا مفعول فيكون مدلول اسم الاشارة غير زيد مع أنه ليس بمراد (قوله وتوهم هذا بعيد) وأيضا هو موجود مع التأخير أيضا وان كان أقوى مع التقديم قيل وانما كان هذا التوهم بعيدا لاشتهار التركيب في غير هذا المعنى وفيه أن التركيب المشتهر حبذا زيد لا زيد حبذا (قوله أيا كان) أيا اسم شرط نصب بشرطه وهو كان على حد أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى لا تعدل بذا جواب الشرط على حذف فاء الجزاء وقوله فهو الخ تعليل للنهي عن العدول وعلل مع أن التعليل ليس من وظائف المتون اشارة الى رد توجيه ابن كيسان الآتي في الشرح أو هو جواب الشرط وجملة لا تعدل بذا معترضة والباء في بذا ما على بابها وعليه جرى الشارح حيث قال عن الافراد والتذكير أو بمعنى عن أي لا تعدل عن لفظ ذا الى غيره وضمير فهو يرجع الى ذا بتقدير مضاف أي تركيبه أي التركيب المشتمل عليه (قوله يضاهي المثلا) اي في كثرة الاستعمال وقوله والامثال لا تغير اي فكذا ما شابهها (قوله لانه اشارة الخ) وقال الفارسي لان المراد منه الجنس هم (قوله الى مذكر محذوف) اي مضاف الى المخصوص (قوله ورد) اي هذا التوجيه بانه دعوى بلا بينة اي دليل لعدم ظهور هذا المقدر في شئ من كلام العرب فالصحيح ما مر من انه انما لم يختلف لشبهه بالامثال (قوله واما على القول بالتركيب فلا) اي لان المجموع فعل او اسم مبتدأ وذا ليس اشارة الى شئ حتى يعتبر فيه المطابقة نعم يرد ان المطابقة واجبة بين المبتدا والخبر وهما حبذا والزيدان مثلا ولم نر من احتاج الى الاعتذار عن عدم المطابقة بينهما على القول بتركيب حبذا وجعل المجموع اسما بانه مراعاة لمعنى كل من الزيدين مثلا فتأمل (قوله خبر مبتدا واجب الحذف) أي أو مبتدا محذوف الخبر وجوبا على قياس ما تقدم وذهب بعض الى أنه بدل وبعض آخر الى أنه عطف بيان ورد هما أنه يلزم عليهما وجوب ذكر التابع ورد البدل أنه لا يحل محل الاول ورد البيان وروده نكرة اه دماميني وفي رد البدل ما تقدم (قوله لولا الحياء) جواب لولا محذوف أي لولا الحياء بمعنى لذكرتهن وقوله منحت أي أعطيت الهوى اي هواي ما ليس بالمتقارب اي القريب اي ما لا طمع فيه (قوله او بخبر بالباء) اي على قلة بخلاف فاعل نعم فان جره بالباء ممتنع وفاعل فعل فان جره بالباء كثير والفاء زائدة لا عاطفة حتى يستشكل بدخول عاطف على عاطف (قوله نحو حبذا زيد رجلا

مخصوص نعم هذا على القول بأن ذا فاعل وأما على القول بالتركيب فقد تقدم اعرابه الثالث يحذف المخصوص في هذا الباب للعلم به كما في باب نعم كقوله ٭ الا حبذا لولا الحياء وربما ٭ منحت الهوى ما ليس بالمتقارب ٭ أي الا حبذا ذكر هذه النساء لولا الحياء وسأذكر ما يفارق فيه مخصوص حبذا مخصوص نعم آنفا اه (وما سوى ذا ارفع بحب او بجر بالبا) نحو حب بزيد

رجلا) قال البعض تبعا لسم هذا صريح فى ان فاعل حب يكون علما وليس كذلك بل يجب ان يكون اسم جنس محلى بأل او مضافا الى المحلى بها او ضميرا مفسرا بتمييز او لفظ ما او من كما صرح به الشاطبي كفاعل نعم اه وما نقله عن تصريح الشاطبي وان تبادر من عموم قول المصنف واجعل فعلا من ذى ثلاثة كنعم مسجلا مخالف لقول الشارح سابقا يجوز فى فاعل فعل المذكور الجر بالباء والاستغناء عن ال واضماره على وفق ما قبله ثم مثل للاستغناء عن ال بنحو فهم زيد ثم قال نظرا لما فيه من معنى التعجب اه فتمثيل الشارح بنحو حب زيد رجلا موافق لما اسلفه سابقا (قوله ودون ذا) حال من محذوف للعلم به اى انضمام الحاء من حب حالة كونها دون ذا كثر وقوله بالنقل اى يسير متعلق بانضمام وقوله من حركة العين المناسب حذف من حركة وهذا صريح فى ان اصل حب حبب بضم العين اى صار حبيبا وبه صرح غيره ايضا (قوله وحب بها الخ) صدره

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها ... وحبب بها مقتولة حين تقتل

اى ممزوجة منصوب على الحال أو التمييز (قوله فيجب فتح الحاء) اى ان جعلتا كالكلمة الواحدة كما فى التوضيح قال المصرح فان جعلتا باقيتين على اصلهما جاز الوجهان (قوله وهذا التحويل) أى نقل حركة العين الى الفاء (قوله فى كل فعل مقصود به المدح) ظاهره سواء كان حلق الفاء كحسن أولا كضرب وبه صرح فى الارتشاف وان نظر الى كلامه فى التسهيل قيد بحلق الفاء (قوله مدح أو تعجب) لا معنى لتخصيص المصنف المدح بالذكر لمساواة الذم له فى الحكم ثم الصواب أن لو اكتفى بقوله تعجب عن ذكر المدح والذم لانه نص فيما مضى على أن فعل الجارى مجرى نعم وبئس مضمن معنى التعجب وانما ترك المصنف النص على جواز التنكير من غير نقل لان هذا الحكم ثابت لفعل بضم العين مطلقا تضمن تعجبا أو لم يتضمنه بل فعلا كان أو اسما دماميني (قوله لا يدل على انه أكثر من الفتح) قال سم قد يقال بل يدل لان المراد كثرا بالنسبة الى الفتح فيفيد أنه أكثر منه (قوله فحبذا زيد بالوجهين) من كلامه صلى الله عليه وسلم حين نزل فى الخندق والشاهد فى حب دينا (قوله وقد سبق بيانه) أى بكون المصنف صرح بتقديمه فى التسهيل وان كانت عبارته هنا وفى الكافية توهم منع تقديم مخصوص نعم (قوله أنه لا تعمل فيه النواسخ) بخلاف مخصوص نعم فانها تعمل فيه نحو نعم رجلا كان زيد (قوله نشأ من دخول نواسخ الابتداء) أى لانها لا تدخل الا على المبتدا (قوله يجوز ذكر التمييز الخ) مثل التمييز الحال كما فى التسهيل نحو حبذا مبذولا المال وحبذا المال مبذولا اذا قصد الحال دون التمييز (قوله الا ان تقديم التمييز أولى) أى لكثرته بقوله وأكثر عطف علة على معلول ولعدم الفصل بين التمييز وميزه ومن هنا يعلم أن المراد بايلاء المخصوص لذا ايقاعه بعده وان لم يتصل به فالمقصود نفى تقدمه على حبذا لا نفى الفصل بينه وبين ذا والفرق بين هذا وباب نعم أن الضمير أحوج للتمييز من الاشارة فجعل تاليا للضمير ذكره سم وقوله نادر أى شاذ

﴿أفعل التفضيل﴾

قيل أولى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل خيرا وشرا لانهما ايضا على زنة أفعل وأولى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو أجهل وأبخل مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل ويدفع الاول بان قوله أفعل أى لفظا أو تقديرا وخير وشر من الثانى ويدفع الثانى بان المراد بالفضل الزيادة مطلقا فى كمال أو نقص (قوله لازوم الوصفية ووزن الفعل) اعترضه البعض بانه كان الاولى حذف لزوم لان المقتضى لمنع الصرف الوصفية ووزن الفعل ولا دخل للزوم فى اقتضاء منع الصرف ولك دفعه بان اضافة لزوم الى الوصفية من اضافة الصفة الى الموصوف أى للوصفية اللازمة أى الاصلية لان الوصفية العارضة لا تمنع الصرف كما يأتى فى قول المصنف وألغين عارض الوصفيه الخ فاعرفه (قوله ولا

نادر كما سبق والله أعلم ﴿أفعل التفضيل﴾ وهو اسم لدخول علامات الاسماء عليه وهو ممتنع من الصرف لازوم الوصفية ووزن الفعل ولا

كما قدمناه فى باب نائب الفاعل ومثل ذلك يقال فى نحو قوله فى باب التصغير وما يلحق به فى الجمع وصل الخ وكمن على نصبه (قوله به الى التفضيل صل) قال الدماميني ههنا بحث وهو أن فعل التفضيل يقتضى اشتراك المفضل والمفضل عليه فى أصل الحدث وزيادة المفضل على المفضل عليه فيه فيلزم فى كل صورة توصل فيها بأشد أن يكون اشتراكهما موجودا فى الطرفين وزائدة فى طرف المفضل وهذا قد يمنع باعتبار القصد فانك تقصد اشتراك زيد وعمرو فى الاستراح مثلا فى شدته أى استراح زيد شديدا منسوبا الى استراح عمرو لا أشد منه فيأتى التوصل فى مثل ذلك أيضا مع دلالته على خلاف المقصود اه (قوله لكن أشد الخ) دفع بالاستدراك توهم تساوى المصوبين بعد أشد هنا وفى التعجب وان لم يتوهم عبارة المصنف (قوله وينصب هنا الخ) أخذه من قول المصنف وباب التمييز والفاعل المعنى انصبن بمعلا الخ وبهذا يندفع ما يقال الاحالة على باب التعجب توهم جواز نصب المصدر اذ وجره بالباء وان نصبه على المفعول به وكلاهما غير صحيح قاله الشاطبى (قوله وأجمع موتا) وجه ان هذا المثال ليس مما نحن فيه لان المقصود الاخبار بأن زيدا فى الجمع لا فى الموت وهو على الاول (قوله مطلقا أبدا) أى اذا أتى على أصله من افادة لزيادة على معنى وان عرى عنها لم يحتج وصله عن لا سطا ولا تقديرا كما سيعرفه (قوله تقديرا) أى أن يحذف مع مجرورها للعلم به ولو لم يعلم لم يجز الحذف قديد كرمع العلم بحو قول ما عبد الله خيرا منه الا هو قاله الدماميني (قوله فيجمع وصلها بمن) أى الى الكلام وهى الجارة للمفصول وحده الاصل فى الوصل فى المجرد اذا وجب لعلم المفصول وجمع الاسماء المذكورة صار نحو هو أل فى حكم المذكور لان أل اشارة الى معين تقدم ذكره لفظا أو حكما ويعبر به يشعر بالمفصول ومعنى هذا الكلام أن أل فى أفعل التفضيل الالتعويض لا يعرى عن ذكر المفصول فاذا شارح الجامع اذا له الخ (قوله فى معنى من هذه) أى على ثلاثة أقوال قول المبرد وقول سيبويه وقول المصنف فى شرح التسهيل (قوله لابتداء الغاية) أى المسافة فى ارتفاع نحو خير منه أو انحط نحو شر منه (قوله واليه ذهب سيبويه) الصحيح رجوع الى انها الابتداء الغاية لا تعيد كونه فقط كما يقول المبرد لدليل ما بعد (قوله معنى التبعيض) يرد على قول سيبويه فى هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم أن المراد بالبعض ما من كون مجرورها بعضا لا التبعيض المتقدم فى حروف الجر وحينئذ لا يلزم الوجه الاول من وجهى ابطال التبعيض الآتيين (قوله الى انها بمعنى المجاوزة) أى مجاوزة الفاضل المفضول بمعنى زيادته عليه فى الوصف والمراد أنها تفيد ذلك مع بقيه التركيب فسقط الاعتراض بأن الوكاب للمجاوزة لصح أن تقع موقعها عن على أن صحة وقوع المرادف موقع مرادفه انما هو اذا لم يمنع مانع وهو امتناع وقوعها موقع من لان اسم التفضيل لا ينصاب من حروف الجر الا من وهذا الجواب الثانى ذكره المصرح والشمنى وهو أولى لان التزام كون المفيد للمجاوزة جملة التركيب مع كونه قليلا للمميز يؤدى الى عدم حسن تقابل الاقوال الثلاثة فالاولى أن المفيد لها من وبقيه التركيب قرينة على ارادة المجاوزة من من فتفيد (قوله كون المجرور بها عاما) أى انه قد يكون عاما (قوله من كل عظيم) أوضح منه فى العموم من كل شئ (قوله والظاهر ما ذهب اليه المبرد) أى من كونها لابتداء الغاية فقط ووجه ظهوره أن من لا تحمل على غير الابتداء الا اذا منع منه مانع لانه أشهر معانيها وهنا لا مانع منه فلا حاجة الى اخراجها عنه (قوله ليس بلازم) أى فى جميع مواقع استعمال من الابتدائية (قوله لان الانتهاء قد يترك الخ) منه يعلم أن المراد بكون المجرور بها هو المفصل عليه أنه الذى قصد بيان التفضيل عليه والا فالمفضل عليه فى الواقع قد يكون أكثر من ذلك وكذا يقال فى معنى كون المضاف اليه هو المفضل عليه أفاده سم (قوله ويكون ذلك) أى ترك الاخبار بالانتهاء سواء كان تركه لعدم علمه أو لعدم قصد الاخبار به وقول البعض ان قوله ويكون ذلك الخ راجع للثانى فقط كما هو الظاهر غير

اصل المتوصل اليه تيسيرا فتقول زيد أشد استخراجا من عمرو وأقوى بياضا وأجمع موتا (وأفعل لتفضيل صله أبدا تقديرا أو لفظا عن اجرد) من أل والاضافة خارة للمفصول وقد اجتمعا فى أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أى منك أما المضاف والمقرون بأل فيمتنع وصلهما بمن ﴿ تنبيهات ﴾ الاول اختلف فى معنى من هذه وذهب المبرد وموافقه الى أنها لابتداء الغاية واليه ذهب سيبويه لكن أشار الى أنها بعد مع ذلك معنى التبعيض فقال فى هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم وذهب فى شرح التسهيل الى انها بمعنى المجاوزة وكأن القائل زيد أفضل من عمرو قال جاوز زيد عمرا فى الفضل قال ولو كان الابتداء مقصودا لجاز أن يقع بعدها الى قال وبطل كونها للتبعيض أمران أحدهما عدم صلاحية بعض موضعها والآخر كون المجرور بها عاما نحو الله أعظم من كل عظيم والساهر كما قاله المرادى ما ذهب اليه المبرد ومارد به الساطم ليس بلازم لان الانتهاء قد يترك الاخبار به لكونه لا يعلم أو لكونه لا يقصد الاخبار به

 ويكون ذلك أنفع فى التفضيل اذ لا يصح ادخال مع على محل الانتهاء الثانى أكثر مما يحذف من مجروره اذا

كان أفعل خبرا كالآية ويقل اذا كان حالا كقوله دنوت وقد خلت لك كالبدر أجلا أى دنوت أجل من البدر أو صفة كقوله

ترو حى أجدر أن تقيلى غدا بجنبى بارد ظليل

أى تروحى وأتى مكانا أجدر من غيره بأن تقيلى فيه الثالث قوله صله يقتضى انه لا يفصل بين أفعل وبين من وليس على اطلاقه بل يجوز الفصل بينهما بمعمول أفعل وقد فصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله

ولفوك أطيب لو بدلت لنا مرماء موهبة على خمر

ولا يجوز بغير ذلك * الرابع اذا بنى أفعل التفضيل مما يتعدى بمن جاز الجمع بينها وبين من الداخلة على المفضول مقدمة أو مؤخرة نحو زيد أقرب من عمرو ومن كل خير وأقرب من كل خير من عمرو * الخامس قد تقدم ان المضاف والمقرون بأل يمتنع اقترانهما بمن المذكورة فأما قوله نحن بغرس الودى أعلمنا منا بركض الجياد فى الدلدف وقوله

واست بالاكثر منهم حصى وذوولان (وان لمذكور يضف) أفعل التفضيل (أو مجردا) من ال والاضافة (ألزم تذكيرا وأن يوحدا) فتقول زيد أفضل رجل وأفضل من عمرو وهند أفضل امرأة وأفضل من دعد والزيدان أفضل رجلين وأفضل من بكر والزيدون أفضل رجال وأفضل من خالد والهندان أفضل امرأتين وأفضل من دعد والهندات أفضل نسوة وأفضل من دعد ولا تجوز المطابقة ومن ثم قيل فى أخر انه معدول عن آخر وفى قول ابن

ظاهر (قوله كالآية) هى قوله تعالى أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا ومحل التمثيل من الآية قوله تعالى وأعز نفرا (قوله أى تروحى وأتى مكانا الخ) هذا التقدير انما يناسب ملقاله بعضهم من أن الخطاب للناقة وتروحى بمعنى سيرى فى الرواح أى العشى ولا يناسب ماقاله آخرون وسويه العينى من أن الخطاب لصغار النخيل وتروحى من تروح البيت اذا طال وأجدر على تقدير وخذى مكانا أجدر وقوله بأن تقيلى فيه أى تمكثى فيه وقت الظهيرة وعلى أن الخطاب لصغار النخيل تكون القيلولة كناية عن نموها ورهرتها كما فى العينى بجنبى بارد ظليل أى فى مكان بارد ذى ظل (قوله وليس على اطلاقه) أى بل فى مفهومه تفصيل ولا يعترض (قوله بمعمول أفعل) كقوله تعالى النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم (قوله بلو وما اتصل بها) مثل ذلك الفصل بالنداء ومن صرح بجوازه الدمامينى والسيوطى (قوله لو بدلت لنا) لو للتمنى أو شرطية حذف جوابها أى لاحسنت الينا مثلا والموهبة نقرة يستنقع فيها الماء ليبرد وقوله على خمر دفنه ماء أى حصل على خمر (قوله ولا يجوز بغير ذلك) يرد عليه النداء لما عرفت (قوله وأقرب من كل خير من عمرو) لا يقال هذا من صور الفصل بمعمول أفعل فى كلامه تكرارا لانا نقول ذكره هنا ليس من حيث الفصل بل من حيث تقديم من المعدية على من الجارة للمفضول ولا تكرار (قوله بمن المذكورة) أى الداخلة على المفضل عليه أما غيرها فلا يمتنع الجمع بينها وبين أل أو الاضافة كقوله

فهم الاقربون من كل خير * وهم الابعدون من كل ذم

وكقولك زيد أقرب الناس منى (قوله الودى) بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد الياء جمع ودية وهى النخلة الصغيرة والجياد جمع جواد وهو الذكر أو الانثى من الخيل والسدف بفتح السين والدال المهملتين وبالفاء الصحيح (قوله واست) بتاء الخطاب كما فى العينى وحصى تمييز أى عددا وتمام البيت * وانما العزة للكاثر * أى للغالب فى الكثرة من كثره بالتصحيف اذا غلبه فى الكثرة فقول البعض تبعا للعينى أى الكثير فيه مساهلة (قوله فوقولان) مما أول به الاول الغاء المضاف اليه أو جعل منا تعلقا بمحذوف بدل من أعلمنا أى أعلم منا ومنع ابن جنى الاضافة وجعل نامر فوعا مؤكدا للضمير فى أعلم وأتباعه نحن ومما أول به الثانى جعل أل زائدة أو جعل منهم متعلقا بمحذوف (قوله ألزم تذكيرا وأن يوحدا) لان المجرد أشبه بأفعل فى التعجب وهو لا يتصل به علامة تثنية ولا جمع ولا تأنيث والمضاف للنكرة بمنزلة المجرد فى التذكير (قوله زيد أفضل رجل) أصله زيد أفضل من كل رجل فحذف من كل اختصارا وأضيف أفعل الى رجل وجاز كونه مفردا مع كون أفعل بعض ما يضاف اليه فالاصل أن يكون جمعا لفهم المعنى وعدم التباس المراد ووجب تنكيره لان القاعدة أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون الا نكرة فان جئت بأل رجعت الى الجمع وان جمعت أدخلت أل فان عطفت على المضاف الى النكرة مضافا الى ضميرها قلت هذا أفضل رجل وأعقله وهذه أكرم امرأة وأعقله بتذكير الضمير وافراده فى المفرد وتثنيه والمذكر وضده على التوهم كما تقدم فى أول الكلام فان أضفت أفعل الى معرفة ثنيت وجمعت وأنثت وهو القياس وأجاز سيبويه الافراد تمسكا بقوله

ومية أحسن الثقلين جيدا * وساقا وأحسنه قذالا

أى أحسن من ذكر نقله شيخنا عن يس وأقره هو والبعض وظاهره وجوب تذكير الضمير وافراده فى نحو هذه أكرم امرأة وأعقله وهذان أكرم رجلين وأعقله وهكذا والوجه عندى جواز المطابقة ان لم تكن واجبة أو أولى فتأمل (قوله ومن ثم) أى من أجل لزوم المجرد التذكير والافراد قيل فى آخر جمع أخرى مؤنث آخر أنه معدول عن آخر الذى هو المستعمل لانه يستعمل لانه على وزن أفعل التفضيل ومعناه فى الاصل لان معناه الاولى أشد تأخرا وان صار بمعنى مغاير (قوله وفى قول ابن

هانئ كان صغرى وكبرى من فقاقعها انه لحن ﴿تنبيه﴾ يجب في هذا النوع مطابقة المضاف اليه الموصوف كما رأيت وأما ولا تكونوا أول كافر به فتقديره أول فريق كافر به (ر تلو آل طبق) لما قبله (٣٥) من مبتدأ أو موصوف نحو زيد

هانئ) هو أبو نواس الحسن بن هانئ (قوله من فقاقعها) هي النفاخات التي تعلو الماء أو الخمرة قال يس والمحفوظ في البيت من فواقعها بالواو (قوله انه لحن) أي حيث أنث صغرى وكبرى والواجب التذكير وسيأتي تصحيحه في كلام الشارح (قوله يجب في هذا النوع) قال البعض أورد عليه قوله تعالى ثم رددناه أسفل سافلين اه أقول في البيضاوي وحاشيته للشيخ زاده ما ملخصه ان أسفل اما صفة أمكنة محذوفة أي الى أمكنة أسفل سافلين وهي النار أو أزمنة محذوفة أي الى أزمنة أسفل سافلين وهي أرذل العمر أو حال أي رددناه أي صرفناه عن أحسن الصور حال كونه أسفل سافلين وهم أصحاب النار وعلى الوجه الثاني يكون الاستثناء بعده منقطعا وعلى الاول والاخير متصلا والمستثنى منه الضمير المنصوب في قوله ثم رددناه لانه في معنى الجمع لرجوعه الى الانسان المراد منه الجنس اه أي والجمع بالياء والنون على الاولين لتغليب العاقل اذا علمت ذلك علمت أن الايراد مدفوع وان الاقتصار عليه قصور وتقصير على أن المنقول عن الشاطبي أنه ذكر أن محل وجوب مطابقة المضاف اليه للموصوف اذا كان المضاف اليه جامدا أما اذا كان مشتقا كما في الآية فلا والله أعلم ويجب أيضا كونه من جنسه فلا يقال زيد افضل امرأة لان أفعل بعض ما يضاف اليه (قوله الموصوف) أراد به هنا ما يشمل الموصوف معنى فقط كالمبتدا فهو أعم من الموصوف في قوله بعد من مبتدا أو موصوف (قوله فتقديره أول فريق كافر به) أي وفريق جمع في المعنى فحصلت المطابقة باعتبار المعنى وأفرد كافر باعتبار افراد فريق في اللفظ (قوله طبق) أي مطابق لان اقترانه بأل أضعف شبهه بأفعل في التعجب (قوله والزيدون الافضلون) أي أو الافاضل ولو زاده كما فعل في نظيره لكان أحسن (قوله ذو وجهين) فالمطابقة لمشابهته المحلى بأل في الخلو عن لفظ من وعدم المطابقة لمشابهته المجرد لفيه معنى من (قوله هذا اذا نويت الخ) ظاهر صنيعه أن قصد التفضيل على المضاف اليه وحده تارة وعلى كل ما سواه تارة أخرى وعدم قصد التفضيل رأسا تارة أخرى يختص بالمضاف الى معرفة والذي سينقله الشارح في التنبيه الآتي عن المصنف في شرح التسهيل صريح في أن المجرد بدون من قد يعرى عن معنى التفضيل رأسا وأن فيه حينئذ وجهين لزوم الافراد والتذكير وهو المشهور والمطابقة ولا يبعد أن يقاس على ذلك ما اذا عرى المضاف الى النكرة عن معنى التفضيل أو قصد به التفضيل على المضاف اليه وغيره نحو الاشج والناقص أعدلا بني مروان ونحو محمد صلى الله عليه وسلم أفضل قرشي (٣) فتدبر (قوله معنى من) أي المعنى الحاصل معها لان التفضيل ليس نفس معناها وانما هو مستفاد من أفعل كما علم مما قدمه الشارح (قوله ومنه) أي من القول الجاري على المطابقة قوله تعالى وكذلك جعلنا الخ قال البعض فأكابر مفعول أول لجعلنا مضاف الى مجرميها وفي كل قرية المفعول الثاني اه ولا يخفى ما يلزم عليه من ضعف المعنى والاولى عندي على الاضافة تفسير الجعل بالتمكين كما في البيضاوي ويحتمل أن في كل قرية ظرف لغو متعلق بجعلنا وأكابر مفعول ثان ومجرميها مفعول أول أو في كل قرية الثاني ومجرميها بدل وعلى هذين الوجهين جعلنا بمعنى صيرنا ولا اضافة ولا يرد ما سيذكره الشارح من أنه يلزم عليه المطابقة في المجرد وهي ممتنعة لان الاضافة منوية أي أكابرها فتأمل (قوله ومنه) أي من القول الجاري على عدم المطابقة قوله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس على حياة فأحرص مفعول ثان لتجدن ولو طابق لقال أحرصى (قوله وهذا) أي عدم المطابقة (قوله فان قدر) أي ابن السراج دفعا لما يقال كيف يوجب عدم المطابقة وقد وردت في أكابر مجرميها (قوله المطابقة في المجرد) أي وهي ممتنعة كما مر في النظم فان قال الاضافة منوية كما مر وقع فيما فر منه (قوله وقد اجتمع الاستعمالان في قوله الخ)

الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون والهندان الفضليان والهندات الفضليات او الفضل وكذلك مررت بزيد الافضل وبهند الفضلى الى آخره ولا يؤتى معه بمن كما سبق (وما لمعرفه اضيف ذو وجهين) منقولين (عن ذي معرفه) هما المطابقة وعدمها (هذا اذا نويت) بافعل (معنى من) اي التفضيل على ما اضيف اليه وحده فتقول على المطابقة الزيدان افضلا القوم والزيدون افضلو القوم وأفاضل القوم وهند فضلى النساء والهندان فضليا النساء والهندات فضل النساء وفضليات النساء ومنه وكذلك جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها وعلى عدم المطابقة الزيدان أفضل القوم والزيدون افضل القوم وهكذا الى آخره ومنه ولتجدنهم أحرص الناس وهذا هو الغالب وابن السراج يوجبه فان قدر أكابر مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا أول لزمه المطابقة في المجرد وقد اجتمع الاستعمالان في قوله صلى الله عليه وسلم الا أخبركم باحبكم الي وأقربكم مني منازل يوم القيامة احاسنكم اخلاقا (وان لم تنو) بافعل معنى من بان لم تنو به المفاضلة أصلا

٣ قوله افضل قرشي كذا بالاصل والموافق لما ياتي في الشرح افضل قريش اه

أى حيث أفرد أحب وأقرب وجمع أحسن وجعل الزمخشرى أحسن من قسم ما قصد فيه الزيادة المطلقة فلذا جمع بخلاف أحب وأقرب فانهما من قسم ما قصد فيه التفضيل على المضاف اليه وحده فلذا أفرد وقوله أحاسنكم أخلاقا استئناف بيانى (قوله أو تنويها) بالنصب عطفا على لم تنو وفى بعض النسخ أو تنوها بحذف الياء ولا وجه له (قوله فهو طبق ما به قرن) من مبتدأ وموصوف تشبيها بالمحلى بأل فى الخلو من لفظ من ومعناها (قوله وجها واحدا) لا يقال هذا ينافيه ما سينقله الشارح عن شرح التسهيل من أن المشهور فى أفعل انعارى عن معنى التفضيل التزام الافراد والتذكير لما ستعرفه من أن مافى شرح التسهيل فى المجرد من أل والاضافة دون من (قوله كقولهم الخ) فيه مع ماقبله لف ونشر مرتب (قوله الناقص والاشج أعدلا بنى مروان) أى عادلا هم لانه لم يشاركهما أحد من بنى مروان فى العدل والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان سمى بذلك لنقصه أرزاق الجند والاشج عمر بن عبد العزيز بن مروان سمى بذلك لشجه أصابته بضرب الدابة (قوله من بين قريش) أى حال كونه من بينهم أى من وسطهم وخيارهم (قوله لمجرد التخصيص) أى تخصيص الموصوف بأنه من القوم الذى هو مدلول من لا لاثبات المفضل عليه سم (قوله الى ما) أى مضاف اليه ليس هو أى أفعل بعضه أى المضاف اليه الواقع عليه ما ولجريان الصفة على غير ما هى له أبرز الضمير (قوله الا بعض ما أضيف اليه) أى مشمولا لما أضيف اليه بحسب المعنى الوضعى وان كان غير مشمول له بحسب المراد منه فى المقام اذ المراد من المضاف اليه غير الموصوف مما يشاركه فى المعنى الوضعى فلا يلزم تفضيل الشئ على نفسه قاله سم وفى كلام الدمامينى أن الحصر الذى ذكره الشارح مذهب البصريين دون الكوفيين (قوله ولذلك) أى لكون المنوى فيه معنى من لا يكون الا بعض ما أضيف اليه ومالم ينو فيه معنى من لعدم نية المفاضلة صلا أو نيتها الا على المضاف اليه وحده بل على كل ماسواه لم يجب فيه ذلك (قوله ان قصد الاحسن من بينهم أو قصد حسنهم) لان أفعل على هذين الوجهين ليس على معنى من فلا يجب كونه بعض ما أضيف اليه وقوله ويمتنع ان قصد أحسن منهم) أى لكون المنوى فيه معنى من يجب أن يكون بعض ما أضيف اليه وأفعل هنا ليس بعض ما أضيف اليه والا لزم اضافة الشئ الى نفسه فى أخوته فلو قيل يوسف أحسن الاخوة صح لتحقق الشرط لان يوسف أحد الاخوة (قوله يرد أفعل التفضيل الخ) أعاده مع علمه مما قدمه توطئة لذكر الخلاف فيه وذكر أمثلة له غير ما تقدم وعبارة التسهيل واستعماله أى استعمال أفعل التفضيل عاريا من الاضافة والالف واللام دون من مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل نحو هو أعلم بكم أى عالم أو صفة مشبهة نحو وهو أهون عليه أى هين مطرد عند أبى العباس المبرد لكثرة الوارد منه والاصح قصره على السماع ولزومه الافراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة اه مع ايضاح من الدمامينى ومنها يؤخذ أن محل الخلاف وجواز المطابقة وتركها هو المجرد من أل والاضافة فلا ينافى مامر وحينئذ كان المناسب للشارح ترك التمثيل بقوله فشر كما الخ لانه مضاف وأن محل وروده كذلك اذا لم يقترن بمن فالمقترن بمن لا يصح تجريده عن معنى التفضيل أصلا لا قياسا ولا سماعا لان من هذه هى الجارة للمفضول قاله الدمامينى ولا يرد عليه قولهم فى التهكم أنت أعلم من الحمار ولا قولهم العسل أحلى من الخل لحصول المشاركة لتقديرية وصرح فى التسهيل بأن محل عدم تجرد أفعل المقرون بمن فى غير التهكم وأن المفضل عليه فى التهكم يرد بدون مشاركة المفضل تحقيقا وتقديرا نحو أنت أعلم من الحمار والاوجه ماقدمناه من تقدير المشاركة فى التهكم أيضا وقال الدمامينى أيضا وههنا تنبيهان الاول قال فى الكشاف من وجيز كلامهم الصيف أحر من الشتاء أى الصيف أبلغ فى حره من الشتاء فى برده هذا نصه وعلى هذا يؤول قولهم العسل أحلى من الخل ونحوه وتحرير هذا الموضع أن يقال لافعل أربع حالات احداها وهى

أو تنويها لا على المضاف اليه وحده بل عليه وعلى كل ماسواه (فهو طبق ما به قرن) وجها واحدا كقولهم الناقص والاشج أعدلا بنى مروان أى عادلا هم ونحو محمد صلى الله عليه وسلم أفضل قريش اى افضل الناس من بين قريش واضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ولذلك جازت اضافة افعل فيهما الى ما ليس هو بعضه بخلاف المنوى فيه معنى من فانه لا يكون الا بعض ما اضيف اليه فلذلك يجوز يوسف احسن اخوته ان قصد الاحسن من بينهم او قصد حسنهم ويمتنع ان قصد أحسن منهم ﴿تنبيه﴾ يرد أفعل التفضيل عاريا عن معنى التفضيل

(قوله أى مشمولا) وعما يشمل أحسن اخوته لانا نقول الاخوة المعان ليس شاملا (قوله أعاده) فيه نظر ظاهر (قوله والاوجه) أى لطرده الباب (قوله المشاركة) المتبادر فى مدلول افعل فيكون ما يأتى وجها آخر

الحالة الاصلية أن يدل على ثلاثة أمور أحدها اتصاف من هو له بالحدث الذى اشتق منه وبهذا الامر كان وصفا والثانى مشاركة محبوبه له فى تلك الصفة والثالث تمييز موصوفه على محبوبه فيها وبكل من هذين الامرين فارق غيره من الصفات الحالة الثانية أن يخلع عنه ما امتاز به عن الصفات ويتجرد للمعنى الوصفى الحالة الثالثة أن تبقى عليه أموره الثلاثة ولكن يخلع عنه قيد الامر الثانى ويخلفه قيد آخر وذلك أن الامر الثانى وهو الاشتراك كان مقيدا بتلك الصفة فصار مقيدا بالزيادة ألا ترى أن المعنى فى المثال أن للعسل حلاوة وأن تلك الحلاوة زائدة وأن زيادتها أكثر من زيادة حموضة الخل الحالة الرابعة أن يخلع عنه الامر الثانى وقيد الامر الثالث وهو كون الزيادة على محبوبه فتكون دلالته على الاتصاف بالحدث وزيادة مطلقة كما فى يوسف أحسن اخوته اه وقد تمنع دعواه خلع الامر الثانى عنه فى الحالة الرابعة ثم قال التنبيه الثانى من كلامهم المشهور زيد أعقل من أن يكذب وظاهره مشكل اذ قضيته تفضيل زيد فى العقل على الكذب ولا معنى له وقد وجهه فى المغنى بتوجيهين * أحدهما أن يكون الكلام على تأويل أن والفعل بالمصدر وتأويل المصدر بالوصف كما قيل فى قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى ان التقدير ما كان افتراء بمعنى ما كان مفترى وفى قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان التقدير يعودون للقول بمعنى يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار كما هو الموافق لقول جمهور العلماء ان العود الموجب للكفارة هو العود الى المرأة لا العود الى القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر لكن يضعف هذا الوجه أن التفضيل على الناقص لا فصل فيه * الثانى ان أفعل ضمن معنى أبعد فمعنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله على غيره فمن هذه ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بأفعل لتضمنه معنى أبعد والمفضول متروك أبدا فى مثل ذلك لقصد التعميم وهذا الثانى وان أقره فيه أيضا نظر من جهة أن الفعل الذى بسبك هو وما بعده فى المثال بالمصدر مسند الى ضمير المفضل فينبغى عند السبك أن يضاف المصدر الى هذا الضمير كما تقول فى أعجبنى ما صنعت المعنى أعجبنى صنعك وذا فعل ذلك فى المثال صار معناه زيد أبعد الناس من كذبه فيلزم مشاركة الناس له فى البعد من كذب نفسه وزيادته عليهم فى ذلك البعد وهذا عن منظان التوجيه بمعزل وقال الرضى ليس المقصود فى نحو قولهم أنا أكبر من الشعر وأنت أعظم من أن تقول كذا تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وأفعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول فمن فى مثله ليست تفضيلية بل هى مثلها فى قولك أنا بعيد منه تعلقت بأفعل التفضيل بمعنى متباعد بلا تفضيل اه باختصار وحاصل كلام الرضى أن أفعل التفضيل فيما ذكر مستعمل فى بعض مدلوله دون بعض ويرد عليه أيضا أن فيه نسبة نحو قول كذا والكذب الى المخاطب وقد يدفع هذا وتنظير الدمامينى فى الثانى بأن نسبة ذلك اليه لتوهمه فيه لا لتلبسه به فافهم (قوله نحو ربكم أعلم بكم الخ) انما أول فى هذين الموضعين بما ذكر لانه لا مشارك لله سبحانه وتعالى فى علمه ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة الى قدرته اه دمامينى (قوله وان مدت الايدى الخ) الشاهد فى بأعجلهم وأعجل فانهما بمعنى العجل لا فى أجشع لانه كاعور وأجهر كما يؤخذ من قول العينى الاجشع الحريص على الاكل لكن قول القاموس الجشع محركة أشد الحرص وقد جشع كفرح فهو جشع صريح فى ان الوصف منه جشع بفتح فكسر فيكون أجشع أفعل تفضيل (قوله سمك السماء) أى رفعها فهو متعد ومصدره سمك ويستعمل لازما بمعنى ارتفع ومصدره سموك والمراد بالبيت الكعبة وسيأتى وجه آخر والدعائم جمع دعامة بالكسر وهى الاسطوانة (قوله فشركما لخيركما الخ) قبله * أتهجوه ولست له بكفء * قاله حسان يخاطب به من هجا النبى صلى الله عليه وسلم (قوله وحكى ابن الانبارى الخ) اشارة الى قول ثالث ان أفعل التفضيل لا يجرد عن معنى التفضيل لا سماعا ولا قياسا (قوله وتأولوا ما استدل به) أما ربكم أعلم بكم فلا مانع من جعله للتفضيل باعتبار بعض الوجوه

نحو ربكم أعلم بكم وهو أهون عليه وقوله * وان مدت الايدى الى الزاد لم أكن * بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل * وقوله ان الذى سمك السماء بنى لنا * بيتا دعائمه أعز وأطول وقوله * فشركما لخيركما الفداء * وقاسه المبرد قال فى التسهيل والاصح قصره على السماع وحكى ابن الانبارى عن أبى عبيد القول بورود أفعل التفضيل مؤولا بما لا تفضيل فيه قال ولم يسلم له النحويون هذا الاختيار وقالوا لا يحاد أفعل التفضيل من التفضيل وتأولوا ما استدل به قال فى شرح التسهيل والذى سمع منه فالمشهور فيه التزام الافراد والتذكير وقد يجمع اذا كان ماهو له جمعا كقوله

(قوله ويرد) لاورود له لما قالوه فى الفرق بين المصدر الصريح وان والفعل من أن الاول يفيد الحصول بالفعل دون الثانى على أنه لا يلزم من كون الشئ فى قوة شئ أن يعطى حكمه من كل وجه

أى اعلم بكم من غيره العالم ببعض أحوالكم فالمشاركة فى مطلق علم وأما وهو أهون عليه فيجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد أو باعتبار عادة الحوادث لا نفس الامر وأما باعتبارهم وأنخيل فلا مانع من جعلهما للتفضيل وأما أعز وأطول فقال السعد المراد بالبيت بيت المجد والشرف وقوله أعز وأطول أى من دعائم كل بيت وعلى هذا هما للتفضيل وأما شر كالخير كما الفداء فشر وخير فيه ليسا أفعل تفضيل بل اسمان كالسهل والصعب لانهما يراد ان كذلك هذا ما ظهر لجعل البعض تأويل ما استدل به بجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد لا نفس الامر انما يصح فى بعض ما استدل به لا فى كله فتدبر (قوله اذا غاب) أى عدم وأسواد العين اسم جبل ومعنى البيت أنتم لئام أبد الآن هذا الجبل لا يغيب (قوله وان تكن بتلو من الخ) بقى ما اذا كان الاستفهام بالهمزة ويتجه أن يقال ان أريد الاستفهام عن المفضل عليه وجب التقديم فتقول أمن زيد أنت أفضل فقد ذكر فى علم المعانى أن المسؤل عنه بالهمزة هو ما يليها فيجب التقديم ليكون المسؤل عنه قد وليها وان أريد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير فتقول أأنت أفضل من زيد ليليها المسؤل عنه وفاء بالقاعدة المذكورة سم (قوله لا على جملة الكلام الخ) وانما فعل الشارح مثل ما فعله المصنف مجاراة لمثال المصنف لا يقال اذا لم يقدم على الجملة خرج الاستفهام عن الصدارة لانا نقول صدارته الواجبة له انما هى بالنسبة لما عمل فيه فقط وهو أفعل (قوله الفصل بين العامل ومعموله باجنبى) لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر وقد يقال المختار جواز تقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ والخبر فى السعة اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا فليكن ما فعله المصنف مثله الا أن يفرق بقوة الخبر الفعلى بخلاف الخبر الذى هو أفعل تفضيل فتأمل (قوله التقديم نزرا وجدا) وفى التوضيح أنه ضرورة عند الجمهور (قوله أهلا وسهلا) أى أتيتم أهلا ومكانا سهلا وقوله جنى النحل أى شيء يدل على ما بعده والاستشهاد بالبيت مبنى على أن منه متعلق بطيب قال زكريا ويجوز تعلقه بزودت وحينئذ لا شاهد فيه (قوله ولا عيب فيها) أى فى النساء المذكورة فيما قبله وقوله غير أن الخ من تأكيد المدح بما يشبه الذم والقطوف بفتح القاف وفى آخره فاء المتقارب الخطا (قوله ظعينة) هى فى الاصل الهودج كانت فيه امرأة أو لم تكن ثم سميت المرأة مادامت فى الهودج ظعينة وأملح من الملاحة وهى الحسن (قوله ورفعه الظاهر) المراد به المصرح به فيشمل الضمير البارز المنفصل ولهذا أدرجه الشارح فى حيز تفسير كلام المصنف وان أفرده فيه بالذكر (قوله برفع الضمير المستتر) أى لان العمل فيه ضعيف لا يظهر أثره لفظا فلا يحتاج الى قوة العامل سم (قوله الا قليلا) أى شاذا (قوله لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل) أى مع عدم ما يجبر الضعف من صحة وقوع فعل بمعناه موقعه فلا يرد أن الضعف موجود حتى فى مسئلة الكحل (قوله فى حال تجريده) مثلها حال اضافته الى نكرة وخص حالة التجريد بالذكر لانها الاصل فيه كما سيأتى يعنى فلما ضعف بعدم قبول العلامات فى بعض أحواله انحطت رتبته فى جميعها فلم يعمل فى الاسم الظاهر الا بالشروط الآتية (قوله لا يؤنث الخ) بهذا فارق الصفة المشبهة فانها تؤنث وتثنى وتجمع فلهذا عملت فى الظاهر كثيرا وان لم يكن لها فعل بمعناها وهو الثبوت (قوله اذا لم يعاقب فعلا) جارى فيه الناظم والا فالاحسن اسناد المعاقبة الى الفعل كما يشير اليه قول الشارح أى لم يحسن الخ فعلم أن قوله أى لم يحسن الخ تفسير باللازم فتفطن (قوله اذا سبقه نفى الخ) زاد غيره قيدا وهو أن يكون أفعل صفة لاسم جنس ليكون معتمدا عليه ولم يكف النفى كما فى اسم الفاعل لانه لم يقو قوته ولهذا لا ينصب المفعول به بخلاف اسم الفاعل وانما اشترط سبق النفى ليكون أفعل التفضيل بمعنى الفعل فيعمل عمله وذلك لان النفى اذا دخل على أفعل توجه الى قيده وهو الزيادة فيزيلها فيبقى أصل حسن كل عين رجل منقيا الى حسن كحل عين زيد اما بان يساويه أو يكون دونه ومقام المدح يأبى

أن يؤنث فيكون قول ابن هانئ * كأن صغرى وكبرى من فقاقعها اه (وان تكن بتلوهن) الجارة (مستفهما * فلهما) أى لمن ومجرورها المستفهم به (كن أبدا مقدما) على أفعل التفضيل لا على جملة الكلام كما فعل المصنف اذ يلزم على تمثيله الفصل بين العامل ومعموله باجنبى ولا قائل به (كمثل ممن أنت خير) ومن أيهم أنت أفضل ومن كم درهما لك أكثر ومن غلام أيهم أنت أفضل لان الاستفهام له الصدر (ولدى * اخبار) أى وعند عدم الاستفهام (التقديم نزرا وجدا) كقوله فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت جنى النحل بل ما زودت منه أطيب * وقوله ولا عيب فيها غير أن سريعها قطوف وأن لا شئ منهن أكسل * وقوله اذا سايرت أسماء يوما ظعينة * فاسماء من تلك الظعينة أملح * (ورفعه الظاهر نزر) أى أفعل التفضيل يرفع الضمير المستتر فى كل لغة ولا يرفع اسما ظاهرا ولا ضميرا بارزا الا قليلا حكى سيبويه مررت برجل أكرم منه أبوه وذلك لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل من قبل أنه فى حال تجريده لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع وهذا اذا لم يعاقب فعلا أى لم يحسن أن يقع موقعه فعل بمعناه (ومتى * عاقب فعلا فكثيرا) رفعه الظاهر (ثبتا) وذلك اذا سبقه نفى المساواة

المساواة فيرجع المعنى الى أن حسن الكحل فى عين رجل دون حسنه فى عين زيد أفاده الجامى وأورد عليه أنه لو كان زوال الزيادة بالنفى مجوزا لعمل اسم التفضيل فى ظاهر لجاز العمل فى نحو مارأيت رجلا أحسن منه أبوه وأجيب بالفرق بينه وبين مثال الكحل بان اسم التفضيل فى مثال الكحل خالف الاصل وهو تغاير المفضل والمفضل عليه ذاتا لاتحادهما فيه ذاتا فخصل فى معناه التفضيلى ضعف يقتضى أنه اذا زال بالنفى لم يبق لافعل قوة اقتضاء حكمه وهو امتناع عمله فى الظاهر بخلاف نحو مارأيت رجلا أحسن منه أبوه فانه لاضعف فى معناه التفضيلى لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا فله قوة اقتضاء حكمه وقيل انما اشترط تقدم النفى ليقوى طلب الموصوف الصفة المقتضى ذلك لقوتها فى العمل وذلك لان طلب النكرة للمخصص فى الاثبات دون طلبها له فى النفى لانه فى الاثبات لزيادة الفائدة وفى النفى لصون الكلام عن كونه كذبا فانك اذا قلت مارأيت رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص الرجل بامر يمكن أنه لم يحصل لمن رأيته من الرجال بخلاف رأيت رجلا وفى هذا أيضا ما تقدم ايرادا وجوابا (قوله وكان مرفوعه أجنبيا) أى غيره ليس لضمير الموصوف بخلاف نحو مارأيت رجلا أحسن منه أبوه فالمراد نفى كونه سببيا بهذا المعنى فلا ينافى اشتراط ابن الحاجب كونه سببيا بمعنى أن للموصوف به تعلقا ما كما فى المثال قاله سم واعترض البعض على الشارح بأن هذا القيد مستغنى عنه بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين لما علمت من أن المفضل والمفضل عليه فى نحو مارأيت رجلا أحسن منه أبوه مختلفان بالذات وفيه أن الاعتراض باغناء المتأخر عن المتقدم غير ناهض (قوله مفضلا على نفسه باعتبارين) كان ينبغى أن يقول باعتبار آخر لان التفضيل أى الزيادة انما هو باعتبار واحد لا باعتبارين كما لا يخفى الا أن يجعل فيه اكتفاء والاصل ومفضولا لمعنى المثال أن الكحل باعتبار كونه فى عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه فى عين غيره من الرجال وخرج به نحو مارأيت رجلا أحسن كحل عينه من كحل عين زيد لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا لانه اعتبر فيه فردان من افراد الكحل وأوقع التفاضل بينهما بخلاف المثال المشهور فانه اعتبر فيه ماهية الكحل مقيدة بقيد تارة ومقيدة بآخر تارة أخرى والظاهر الذى يرمز اليه صنيع الشارح أن هذه الشروط شروط لعمل افعل التفضيل مطلقا فى الظاهر لا لعمل أفعل من فقط كما بينه البعض فانظره (قوله فى عينه) حال من الكحل مقدم عليه أو ظرف لغو متعلق باحسن وفى عين زيد حال من الضمير المجرور بمن (قوله فانه يجوز أن يقال الخ) تعليل لمحذوف أى وانما كان هذا المثال مما يعاقب فيه أفعل الفعل لانه يجوز الخ (قوله لان أفعل التفضيل الخ) علة لقول المصنف ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا (قوله لانه ليس له فعل بمعناه) أى فى الزيادة ليعمل عمله ولا يرد عليه أن أفعال الغلبة بمعناه نحو كاثرنى فكثرته أى غلبته فى الكثرة وزدت عليه فيها لعدم اطراد الغلبة فى كل ماده كما قاله سم نعم يرد عليه أن الصفة المشبهة ليس لها فعل بمعناها فى الثبوت مع عملها فى الظاهر وأن أفعل التفضيل المجرد عن معنى التفضيل بمعنى الفعل لعدم دلالته على الزيادة مع أنه لا يعمل فى الظاهر على ما يقتضيه اطلاقهم وتعليلهم بما قدمه الشارح فى قوله وذلك لانه ضعيف الشبه الخ فلا يتم المطلوب بمجرد هذا التعليل بل مع ضميمة التعليل الذى قدمه الشارح فتنبه (قوله يصح أن يقع الخ) أى بعونة المقام (قوله لوجب كونه مبتدأ) أى مخبرا عنه باسم التفضيل (قوله فيلزم الفصل) أى ولو تقديرا كما فى مارأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل فان تقديره مارأيت عينا كعين زيد أحسن فيها الكحل منه فى غيرها فلو لم يجعل الكحل فاعلا بل جعل مبتدأ لزم الفصل بأجنبى تقديرا فلا يقال لزوم الفصل بأجنبى غير مطرد لعدمه فى نحو هذا المثال أفاده سم والاجنبى هنا المبتدأ والمراد بالاجنبى هنا ما ليس من معمولات ذلك العامل لا ما لا تعلق له به بوجه فما لو لم يجعل الكحل مبتدأ مؤخرا عن من فلا يلزم الفصل بأجنبى بأن يقال مارأيت رجلا أحسن فى عينه منه فى عين

وكان مرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو مارأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فانه يجوز أن يقال مارأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد لان أفعل التفضيل انما قصر عن رفع الظاهر لانه ليس له فعل بمعناه وفى هذا المثال يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه كما رأيت وأيضا فلو لم يجعل المرفوع فاعلا لوجب كونه مبتدأ فيلزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبى والاصل ان يقع هذا الظاهر بين ضميرين أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما رأيت وقد يحذف الضمير الثانى وتدخل من اما على الاسم الظاهر أو على محله أو على ذى المحل فتقول

(قوله وأورد) الايراد وجوابه فى الجامى أيضا وهو فى الحقيقة على قوله وكان الخ وحاصل الجواب ان قوله وكان الخ لابد منه لانكسار صولته الاصلية فيرفع الظاهر حينئذ فليتأمل فانه من مزال الاقدام

من كل عين زيد أو من عين زيد او من زيد فحذف مضافا أو مضافين وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشئ نحو ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل وقالوا ما أحد أحسن به (٤٠) الجميل من زيد والاصل ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد ثم

زيد الكحل فرارا من التزام مخالفة الاصل وهو تقديم مرجع الضمير عليه بلا ضرورة ولا مقدما على الوصف بأن يقال ما رأيت رجلا الكحل أحسن فى عينه منه فى عين زيد فرارا من التزام تقديم غير الاهم وهو الوصف بلا ضرورة والتزام مخالفة الاصل وهو النعت بالمفرد بلا ضرورة (قوله فتقول من كل عين زيد) قد يقال اذا قيل ذلك لم يكن المرفوع مفضلا على نفسه بل على غيره بالذات أما على أن أل فى الكحل عوض عن ضمير الرجل فالتغاير بالذات ظاهر وأما على أنها للجنس فلأن الماهية الكلية مغايرة بالذات لفردها الجزئى الا أن يختار الثانى ويقال لما كان الفرد مندرجا تحت الماهية الكلية كان كأنها نفسه والتغاير اعتبارى فافهم (قوله فتحذف مضافا) أى اذا دخلت من على المحل وهو العين أو مضافين أى اذا دخلت من على ذى المحل وهو زيد (قوله وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشئ) أى اختصارا وذلك اذا تقدم محل المفضل على أفعل كما فى مثال الشارح وكذا اذا تقدم صاحب محل المفضل على أفعل فيما يظهر كما فى ما رأيت كزيد أحسن فى عينه الكحل فاقتصار البعض على الاول قصور ورأى بصرية على الظاهر والكاف اسمية وأحسن حال من مجرور الكاف على ما قاله البعض ويلزم عليه مجئ الحال من المضاف اليه بدون شرطه أو كعين وأحسن صفتان لعينا محذوفة ويصح غير ذلك (قوله وقالوا الخ) أى فأدخلوا من فى اللفظ على غير المفضل عليه وهو ملابسه كما بينه الشارح فهو كقولك ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل من عين زيد لكن مدخول من فى هذا التركيب محل المفضل عليه حقيقة وفى ما أحد أحسن به الجميل من زيد ملابس المفضل عليه لا محله حقيقة ولهذا ذكره الشارح هنا ولم يكتف بقوله سابقا وقد يحذف الضمير الثانى الخ فافهم (قوله من حسن الجميل بزيد) كان عليه اسقاط حسن لان المفاضلة بين الجميل ونفسه باعتبارين لا يقال الداعى الى ذكره تعلق بزيد به لانا نقول على حذفه يكون بزيد حالا من مجرور من كما فى نظائره ولا حاجة الى ما نقله شيخنا والبعض عن اللقانى وأقراه من التكلف ومثل ذلك يقال فى الحديث ومثال الناظم الآتى (قوله ما من أيام أحب الخ) أفعل التفضيل فيه مصوغ من فعل المفعول ففيه شذوذ من هذه الجهة الا على قول من يجعل الصوغ منه مقيسا عند أمن اللبس وكذا من جهة صوغه من زائد على الثلاثى ان كان من أحب الرباعى فان كان من حب الثلاثى فلا شذوذ فيه الا من الجهة الاولى وبهذا يعلم ما فى كلام البعض من المؤاخذة (قوله أولى) فيه شذوذ من جهة أنه لا فعل له لانه بمعنى أحق ولم يستعمل من هذه المادة فعل بهذا المعنى لان الفعل المستعمل منها ولى بمعنى تولى أو تبع وبهذا يعلم حسن قوله ومتى عاقب فعلا ولم يقل فعله ولا الفعل لئلا يخرج مثل هذا أفاده شيخنا نقلا عن يس قال البعض وينازعه قول الشارح الآتى لان المعتبر فى اطراد الخ اه أى حيث قيد الفعل بالذى بنى منه أفعل ويندفع بأن القيد مبنى على الغالب فتدبر (قوله امتنع نحو الخ) المانع فى المثال الاول عدم سبق النفى وفى الثانى عدم كون المرفوع أجنبيا (قوله مفيدا فائدته) أى فائدة أفعل من الدلالة على التفضيل وعلى الغريزة كما يؤخذ مما بعده (قوله ألا ترى أنك لو قلت الخ) هذا متعلق بالمثال الاول بقوله وكذا القول الخ متعلق بالمثال الثانى (قوله كلا) مفعول يحسن لتضمنه معنى يفوق (قوله وعلى الغريزة فى الثانى) لان يحسن فيه مضارع حسنه اذا فاقه فى الحسن فهو متعد وأفعال الغرائز لازمة (قوله حيث تفوت الدلالة على التفضيل) أورد عليه سم أن المثال المشهور يصدق لغة بصورتين نقص حسن كل عين الرجل عن حسن كل عين زيد وتساويهما والمراد بحسب المقام الاولى لا الثانية كما تقدم ومثله ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه لصدقه بنقص

أضيف الجميل الى زيد لملابسته اياه ثم حذف المضاف الاول ثم الثانى ومثله قوله عليه الصلاة والسلام ما من أيام أحب الى الله فيها الصوم من أيام العشر والاصل من محبة الصوم فى أيام العشر ثم من محبة صوم أيام العشر ثم من صوم أيام العشر ثم من أيام العشر وقول الناظم (كل ترى فى الناس من رفيق ... أولى به الفضل من الصديق) والاصل من ولاية الفضل بالصديق ففعل به ما ذكر

﴿تنبيهات﴾ الاول انما امتنع نحو رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ونحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه وان كان افعل فيهما يصح وقوع الفعل موقعه لان المعتبر فى اطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذى بنى منه مفيدا فائدته وهو فى هذين المثالين ليس كذلك ألا ترى أنك لو قلت رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد أو يحسن فى عينه الكحل كلا فى عين زيد بمعنى يفوقه فى الحسن فاتت الدلالة على التفضيل فى الاول وعلى الغريزة فى الثانى وكذا القول فى ما رأيت رجلا يحسن أبوه كحسنه اذا أتيت فى موضع أحسن حسن بمضارع حسن حيث تفوت الدلالة على التفضيل أو قلت ما رأيت رجلا يحسنه أبوه فأتيت موضع أحسن بمضارع حسنه اذا فاقه فى الحسن حيث تغير الفعل الذى بنى منه أحسن ففاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل ولو رمت ان توقع الفعل موقع

لما قام بالذات كالعلم والسواد (قوله في الاعراب) يرد عليه نحو قام قام زيد ولا لا وعطف النسق اذا لم يكن للمعطوف عليه اعراب كالجملة المستأنفة والجواب أن المراد في الاعراب وجودا أو عدما فيدخل ماذكر ويرد أيضا يازيد الفاضل و ياسعيد كرز بضم الفاضل وكرز اتباعا لضمة زيد وسعيد فان تبعية الفاضل وكرز لزيد وسعيد في الضم ليست تبعية في الاعراب والجواب أن المراد الاعراب ومايشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب مع أنهما تابعان لزيد وسعيد في اعراب غير ظاهر بل هو محلي في المتبوع وتقديري في التابع منع من ظهوره حركة الاتباع واعلم أن ضمة التابع ليست ضمة اعراب لعدم الرافع ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه هذا هو التحقيق ثم المراد الاعراب لفظا أو تقديرا أو محلا فيدخل نحو جحر ضب خرب نخرب تابع لجحر ورفعه مقدر ونحو رحم الله سيبويه الذي كان ماهرا في العربية فسيبويه والذي متوافقان في الاعراب محلا ﴿فائدة﴾ الجوار يختص بالجر وبالنعت قليلا والتوكيد نادرا على مافي التسهيل والمغني وقال الناظم في العمدة يجوز في العطف لكن بالواو خاصة وجعل منه وأرجلكم في قراءة الجر وضعفه في المعني بان العاطف يمنع التجاور وعلى منع عطف الجوار يكون جر الارجل للعطف على الرؤس لا للمسح بل لينبه بعطفها على الممسوح على طلب الاقتصاد في غسلها الذي هو مظنة الاسراف لكونها من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها وجيء بالغاية دفعا لتوهم أنها تمسح لان المسح لم تضرب له غاية في الشرع كذا في الكشاف ويلزم عليه اما استعمال المسح في حقيقته بالنسبة الى الرؤس وفي مجازه وهو الغسل الشبيه بالمسح في قلة الماء بالنسبة الى الارجل وصاحب الكشاف ممن يمنعه وأما جعل العطف من عطف الجمل بتقدير وامسحوا بأرجلكم فتكون الارجل معطوفة على الرؤس على هذا باعتبار صورة اللفظ وفي هذا حذف الجار وابقاء عمله وهو ضعيف الا أن يقال قوة الدلالة عليه بسبق مثله تدفع الضعف قال شيخنا السيد قال بعضهم الجر بالجوار مقيس عند سيبويه سماعي عند الفراء اه وفي الدماميني أن ابن جني أنكره وجعل خرب صفة ضب بتقدير مضاف أي ضب خرب جحره وأن حركة الجوار حركة مناسبة لا حركة اعرابية وأن الحركة الاعرابية مقدرة بحسب مايقتضيه عامل المتبوع وعبارة المغني أنكر ابن جني الجر على الجوار وجعل خرب صفة لضب والاصل ضب خرب جحره ثم أنيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمه استتار الضمير مع جريان الصفة على غير ماهي له وهو لا يجوز عند البصريين وان أمن اللبس (قوله وعطف) أي بيان أو نسق (قوله الحاصل) أي في هذا التركيب والمتجدد أي في تركيب آخر (قوله غير خبر) حال من ضمير المشارك (قوله نخرج بالحاصل والمتجدد) أي مجموعهما ولو قال نخرج بقولنا والمتجدد لكان أحسن لانه المخرج لخبر المبتدا وقوله خبر المبتدا أي غير الثاني من الخبر المتعدد كما يدل عليه مابعده (قوله حامض الخ) مقتضاه أن حامض حبر بعد خبر وهو الموافق لما سبق أن نحو الرمان حلو حامض مما تعدد فيه الخبر لفظا ولا ينافيه قول بعضهم انه جزء خبر لانه ناظر الى المعنى (قوله أن التوكيد) أي اللفظي اما المعنوي فمختص بالاسماء كالنعت وعطف البيان ولذلك كانت الاسماء أصلا في ذلك (قوله لكونها الاصل في ذلك) فيكون تقديمها على الفاعل في عبارته للاهتمام لا للحصر (قوله الى منع تقديم التابع الخ) مثل التابع معموله فلا يجوز هذا طعامك رجل يأكل قال البعض لان المعمول لا يحل الا حيث يحل عامله اه وهو منقوض بنحو زيدا لم أضرب وجوز الكوفيون تقديم المعمول ووافقهم الزمخشري في قوله تعالى وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا فجعل في أنفسهم متعلقا ببليغا ﴿فائدة﴾ يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بغير أجنبي محض كمعمول الوصف نحو ذلك حشر علينا يسير ومعمول الموصوف نحو يعجبني ضربك زيدا الشديد وعامله نحو زيدا ضربت القائم ومفسر عامله نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد ومعمول عامل الموصوف نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب والمبتدأ الذي خبره فيه

(يتبع في الاعراب الاسماء الاول ٥ نعت وتوكيد وعطف وبدل) وتسمى لاجل ذلك التوابع فالتابع هو المشارك لما قبله في اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدا والمفعول الثاني وحال المنصوب ونحو خبر حامض من قولك هذا حلو حامض ﴿تنبيهات﴾ الاول سيأتي أن التوكيد والبدل وعطف النسق تتبع غير الاسم وانما خص الاسماء بالذكر لكونها الاصل في ذلك ٥ الثاني في قوله الاول اشارة الى منع تقديم التابع على متبوعه وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف

(قوله يرد) أي بناء على أن قوله الاسماء لامفهوم له وايراد هذا على تعريف التابع أحسن (قوله لم تضرب) لعله باعتبار مذهبه أو الاصلي فتكون الغاية قرينة على المراد (قوله اما استعمال الخ) وعبارته لا يمكن حملها على عموم المجاز وان أمكن في الآية تأمل

للموصوف نحو أفى الله شك فاطر السموات والارض والخبر نحو زيد قائم العاقل والقسم نحو زيد والله العاقل قائم وجواب القسم نحو بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم والاستثناء نحو ما جاءنى أحد الا زيد اخير مسلم ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد ولا يحزنك قولهم انا نعلم انه ليحزنك قولهم بضم الياء من أحزن ومن الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه وامسحوا برؤسكم وأرجلكم فصل به بين الايدى والارجل على قراءة نصب الارجل وبين البدل والمبدل منه قم الليل الا قليلا نصفه بخلاف الاجنبى بالكلية من التابع والمتبوع فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل أبيض وكذا لا يجوز فصل نعت المبهم ونحوه مما لا يستغنى عن الصفة من معوته فلا يقال ضربت هذا زيدا الرجل ولا الشعرى طلعت العبور كذا فى الهمع واعترض الاخير باستغناء الشعرى فى قوله تعالى وأنه هو رب الشعرى وما ذكره من أن نصفه بدل من الليل هو أحد أوجه ذكرها البيضاوى وغيره والاستثناء عليه من نصفه والضمير فى منه وعليه للاقل من النصف كالثلث فيكون التخيير بين الاقل منه كالربع والاكثر منه كالنصف ومنها أن الاستثناء من الليل ونصفه بدل من قليلا فيكون التخيير بين النصف والزائد عليه كالثلثين والناقص عنه كالثلث واعترضه الشهاب القرافى بانه يقتضى تسمية النصف قليلا وهى غير معروفة فى استعمال اللغة واختار أن نصفه بدل من الليل الا قليلا وأن المراد بالليل الليالى بناء على استغراقية أل وبالقليل منها الليالى الاعذار كالمرض والسفر فأبدل نصفه من الليالى التى لا عذر فيها والمعنى قم الليالى التى لا عذر فيها نصفها أى نصف كل منها لكن ذكر الضمير المضاف اليه نصف لكون الليل مفردا مذكرا فى اللفظ وأن المراد بالقليل فى قوله أو انقص منه قليلا أو زد عليه أى قليلا هو السدس فخير صلى الله عليه وسلم بين قيام نصف الليل وثلثه وثلثيه (قوله اذا كان) أى الصفة والتذكير باعتبار المذكور أو النعت وفى بعض النسخ اذا كانت وهى ظاهرة (قوله ظلامه) قال البعض منصوب بنزع الخافض أى بظلامة اه ولا حاجة اليه بل الظاهر أنه مفعول به حقيقة أى ولست مبقيا ظلامة لاحد بل أزيلها قال العينى وتبعه غيره كشيخنا والبعض وذلك اشارة الى المذكور من الظلامة اه والاحسن ارجاع الاشارة الى اقرار الظلامة المفهوم من مقرا وفتح ياء المتكلم جائزا اختيارا اجماعا قول العينى حركت الياء للضرورة غير صحيح (قوله بشروط تذكر فى موضعها) أى عند قوله وحذف متبوع الخ (قوله اختلف فى العامل فى التابع) أى غير البدل بقرينة قوله فذهب الخ لان مذهب الجمهور فى البدل كما فى الهمع أن عامله محذوف بدليل ظهوره جوازا مع الظاهر ووجوبا مع الضمير نحو مررت بزيد به فاعادة عامل الجر فى نحوه واجبة وبهذا يعلم ما فى كلام الاسقاطى من الخلل وزيف الدمامينى الدليل بجعل الجار والمجرور الثانى بدلا من الجار والمجرور الاول والعامل ما قبل الجار الاول وهو غير معاد وأما مذهب غيرهم فهو أن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه (قوله فذهب الجمهور) وقيل العامل فى النعت والبيان والتوكيد التبعية وقيل مقدر وفى النسق مقدر وقيل حرف العطف نيابة كذا فى الدمامينى والهمع قال الدمامينى فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه هو الاول اه ويظهر أن الامر كذلك على القول بأن العامل التبعية تأمل (قوله ثم بعطف البيان) أى ثم يبدأ به بدأ أعرفيا أى بالنسبة لما بعده وكذا يقال فيما بعده الا قوله ثم بالنسق فلا يتأتى فيه البدء العرفى فيقدر له عامل يناسبه أى ثم يؤتى بالنسق ولك تقديره فى الكل (قوله لان التوكيد بمعنى الاول) أى فهو كالجزء من النعت لدلالة النعت على الاول وزيادة والجزء مقدم على الكل وكون التوكيد بمعنى الاول ظاهر فى التوكيد اللفظى وفى المعنوى بالنفس والعين وأما بكل وأجمع فغيبه تطرز بادته لافادة الشمول فتأمل (قوله وحالا من أحواله) هذا فى النعت الحقيقى واقتصر عليه لكونه الاصل (قوله نظر المسابق الخ) أى من كونه يبدأ به عند اجتماع التوابع

اذا كان لاثنين أو جماعة وقد تقدم أحد الموصوفين فتقول قام زيد العاقلان وعمرو ومنه قوله ولست مقر للرجال ظلامة ۞ أبى ذا النعمى الاكرمان وخالیا ۞ وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تذكر فى موضعها ۞ الثالث اختلف فى العامل فى التابع فذهب الجمهور الى أن العامل فيه هو العامل فى المتبوع واختاره الناظم وهو ظاهر مذهب سيبويه ۞ الرابع لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع قال فى التسهيل ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق أى فيقال جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك زيد ۞ الخامس قدم فى التسهيل باب التوكيد على باب النعت وكذا فعل ابن السراج وأبو على والزمخشرى وهو حسن لان التوكيد بمعنى الاول والنعت على خلاف معناه لانه يتضمن حقيقة الاول وحالا من أحواله والتوكيد يتضمن حقيقة الاول فقط وقدم فى الكافية النعت كما هنا وكذا فعل أبو الفتح والزجاجى والجزولى نظرا لما سبق فى التنبيه الرابع (فالنعت) فى عرف النحاة (تابع)

منم ماسبق) أي مكمل المتبوع (بوسمه) أي بوسم المتبوع أي علامته (أو ومنم مابه اعتلق) فالتابع جنس يشمل جميع التوابع المذكورة ومتم ماسبق مخرج للبدل والنسق وبوسمه أو وسم مابه اعتلق مخرج لعطف البيان والتوكيد لانهما شاركا النعت في اتمام ماسبق لان الثلاثة تكمل دلالته وترفع اشتراكه واحتماله الا ان النعت يوصل الى ذلك بدلالته على معنى في المنعوت أو في متعلقه والتوكيد والبيان ليسا (٤٤) كذلك والمراد بالمتم المفيد مايطلبه المتبوع بحسب المقام من توضيح نحو جاءني زيد التاجر أو التاجر أبوه أو تخصيص نحو جاءني رجل تاجر أو تاجر أبوه أو تعميم نحو يرزق الله عباده الطائعين والعاصين الساعية أقدامهم والساكنة أجسامهم أو مدح نحو الحمد لله رب العالمين الجبار جل عطاؤه أو ذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها أو ترحم نحو اللهم أنا عبدك المسكين المسكين قلبه او توكيد نحو مس الدار المنقضي أمده لا يعود أو ابهام نحو تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة نافع نوالها أو شائع احتمالها أو تفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي كريم أبواهما لئيم أحدهما ويسمى الاول من هذه الامثلة نعتا حقيقيا والثاني سببيا (وليط) النعت مطلقا (في التعريف والتنكير ما) أي الذي (لما تلا) وهو المنعوت (كامرر بقوم كرما) وبقوم كرماء آباؤهم وبالقوم الكرماء آباؤهم ﴿تنبيهات﴾ الاول ماذكره من وجوب التبعية في التعريف والتنكير هو مذهب الجمهور وأجاز الاخفش نعت النكرة اذا خصصت بالمعرفة ومعرفتهما وجعل الاوليان صفة لا خبران في قوله تعالى فاخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقوله أبيت كأني ساورتني ضئيلة • من الرقش في أنيابها السم ناقع والصحيح مذهب الجمهور وما أوهم خلاف ذلك مؤول • الثاني استثنى الشارح من المعارف

(قوله منم ماسبق) أي المقصود منه اصالة اتمام متبوعه أي ايضاحه أو تخصيصه كما سيأتي فلا يرد النعت لغير الايضاح والتخصيص كالمدح والذم والتأكيد لان هذا أمر عارض ومنه النعت الكاشف اذا خوطب به العالم بحقيقة المنعوت وسيدفع الشارح الايراد بوجه آخر وبحث في التعريف بأنه غير مانع لشموله لقولهم ياهذا ذا الجة مع أنه عطف بيان عند سيبويه كما سيأتي والمراد ماسبق ولو تقديرا ليشمل المنعوت المحذوف (قوله بوسمه) الباء سببية والوسم يطلق بمعنى العلامة وجرى على هذا الشارح وعليه يقدر مضاف أي بأبهام وسمه ويطلق بالمعنى المصدري وهو الوسم بالسمة وهي العلامة ولا تقدير على هذا ومعنى العبارة تابع مكمل لمتبوعه بسبب دلالته على معنى في متبوعه أو في سببي متبوعه والمراد الدلالة التضمنية فلا يرد عليه من قولنا بمعنى زيد عليه لان دلالة لفظ علم على المعنى الذي في زيد مطابقية لا تضمنية (قوله مخرج للبدل والنسق) لانهما لا يتمان متبوعهما لا بايضاح ولا تخصيص أي لم يقصد بهما ذلك أصالة ولا بناء على روس الايضاح للبدل بل وعطف النسق في بعض الصور (قوله أو في متعلقه) بكسر اللام أي ما تعلق به وهو السببي (قوله ليسا كذلك) لان البيان عين الاول وكذا التوكيد اللفظي والمعنوي بالنفس والعين وأما كل وأجمع ففيه ما يقدم (قوله من توسيع) المراد به رفع الاشتراك اللفظي في المعارف وبالتخصيص تقليل الاشتراك المعنوي في النكرات فالنعت في الاول حار مجرى بيان المجمل وفي الثاني جار مجرى تقييد المطلق أفاده في التصريح (قوله أو تعميم) مجيء النعت للتعميم ومابعده مجاز لان أصل وسمه للتوضيح أو التخصيص كذا في التصريح (قوله رجيم) أي الراجم للناس بالوسوسة أو المرجوم بالشهب أو للعبه وكون هذا النعت للذم لا ينافيه كونه تأكيدا لما فهم من لفظ الشيطان (قوله أو ابهام) يذهبي أن يزاد أو شك ويمثل له بمثال الابهام اذا لم يعرف المتكلم حقيقة الامر وكان شاكا فيه عليه الدماميني ثم نقل عن ابن الخباز أن النعت يجيء للاعلام المخاطب بان المتكلم عالم بحال المنعوت كقولك لقاضي بلدك الكريم الفقيه اذا كان المخاطب يعلم القاضي بذلك ولم تقصد مجرد المدح بل قد قصدت اعلام مخاطبك بذلك عالم بحال الموصوف وعن بعضهم أنه قد يكون النعت لافادة رتبة معناه نحو يحكم بها النبيون الذين أسلموا أجري هذا الوصف على النبيين لافادة عظم قدر الاسلام (قوله في التعريف والتنكير) في بمعنى من البيانية لما الاولى وقول شيخنا ما في لما تلا سهو والواو بمعنى أو لان الاثبات للمتلو أحدهما وقوله تلا صلة أو صفة جرت على غير ماهي له ولم يبرز جريا على المذهب الكوفي (قوله بالمعرفة) متعلق بنعت (قوله وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة) أي مطلقا بقرينة مقابلته عما بعده (قوله ساورتني) أي واثبتني بمعنى وثبت على فالمفاعلة على غير بابها ضئيلة بفتح الضاد المعجمة وكسر الهمزة وهي الحية الدقيقة التي أتى عليها سنون كثيرة فقل لحمها واشتد سمها والرقش بضم الراء وسكون القاف آخره شين معجمة جمع رقشاء وهي الحية التي لها نقط سود وبيض ومن تبعيضية وقول البعض للبيان غير ظاهر وناقع بالنون والقاف أي بالغ في الاهلاك وفيه الشاهد حيث وصف به السم وهو معرفة لانه لا يوصف به غير السم ولا يرد قولهم دم نافع لانه بمعنى طري (قوله مؤول) أي بجعل التابع بدلا فالاوليان أي الاحقان بالشهادة لغربتهما

المعرف بلام الجنس قال فانه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة ولذلك سمع النحويين يقولون في قوله
ولقد أمر على اللئيم يسبني * فاعف ثم أقول لا يعنيني ان يسبني صفة لا حال (٤٥) لان المعنى ولقد أمر على لئيم من اللئام ومنه

ومعرفتهما بدل من آخران وناقع بدل من السم ويصح جعل الاولیان خبر محذوف أي هما الاولیان أو خبر آخران لتخصيصه بالصفة أو مبتدأ خبره آخران أو بدل من الضمير في يقومان وجعل ناقع خبرا ثانيا للسم (قوله المعرف بلام الجنس) أي لام الحقيقة في ضمن فرد غير معين وتسميها أهل المعاني لام العهد الذهني لعهد الحقيقة في الذهن (قوله لقرب مسافته من النكرة) أي لعدم تعين شئ من الافراد فيهما (قوله بالنكرة المخصوصة) أي باضافة أو عمل كما يؤخذ من التمثيل بقولهم ما يدهي للرجل الخ وقول البعض أي بوصف أو اضافة كما يؤخذ من الامثلة سهو ومنشؤه توهم أن مثل سمة نحير وهو باطل بل هو ظرف لغو متعلق بحير والمراد النكرة المخصوصة وما في حكمها وهو الجملة كما يؤخذ من التمثيل بالبيت والآية وقد يستفاد من تعبيره بالجواز أن الاحسن النعت بالمعرفة نظرا للفظ وهو كذلك (قوله لا حال) خوفا مما يتبادر من ظاهر الصورة التعريف ومارد به من أنه ليس المعنى أنه مر عليه في حال السب بل المراد أن ذلك دأبه مردود بأنا لا نسلم أنه ليس المعنى ما ذكر بل المراد أن ذلك دأبه لم لا يجوز أن يكون المعنى ما ذكر وان سلم فجعل الحال لازمة يفيد أن ذلك دأبه (قوله وآية لهم الليل) أي حقيقة الليل في ضمن فرد ما من الليالي فلا يناسبه أن الواقع سلخ النهار من أفراد الليل فلا اعتراض (قوله بالاخص) أي الاقل شيوعا (قوله يافع) بالتحتية ثم الفاء أي مراهق (قوله فلا يكون النعت أخص) أي أعرف كما في سم فنحو بالرجل أخيك التابع بدل لا نعت لئلا يفضل التابع على المتبوع وقد أشار له في باب النكرة والمعرفة (قوله أو أعم) أي أقل تعريفا (قوله ينعت الاعم بالاخص) قال البعض أي فقط والا ساوى ما بعده اه ونرجاه شيخنا وفيه نظر اذ بعد كل البعد أن الفراء والشلوبين يوجبان وصف الاعم بالاخص مع عدم غيرهما اياه ولا يجيزان الوصف بالاعم أو المساوي مع ايجابهما اياه وأي ضرر في كون ما بعده مما يأباه فيكون سوقه لتأييده ثم رأيت ما يؤيد ما قلته بخط بعض الافاضل (قوله توصف كل معرفة بكل معرفة) أي الاسم الاشارة فانه لا يوصف الا بدي آل اجماعا وانما وصفوه باسم الجنس المعرف بأل لان فيه بقية الذات المشار اليها اذ لا دلالة لاسم الاشارة على حقيقتها وأطلق به الموصول لانه مع صلته بمعنى ذي اللام ولان الموصول الذي يقع صفة دو لام وان كانت زائدة وكما يجوز في تابع اسم الاشارة كونه نعتا من حيث دلالته على معنى في متبوعه يجوز كونه عطف بيان من حيث أن صاحبه له دلالة ما مبنية على ما عليه جمع محققون أنه لا يشترط كون النعت مشتقا أو مؤولا به والثاني مبني على أنه لا يشترط في البيان أن يكون أعرف من المبين، هو الصحيح (قوله لدى التوحيد الخ) أي عند ملاحظة التوحيد الخ (قوله الواقع موقعه) أي الذي يقع في محل النعت على خلاف الاصل (قوله وطابقته في الافراد الخ) أورد عليه نحو نطفة أمشاج ورمة أعشار وثوب أخلاق وأجيب بأن الطعم لما كانت مركبة من أشياء كل منها مشيج والرمة من أعشار هي قطعها والثوب من قطع كل منها خلق كان كل من الثلاثة مجموع أجزاء فجاز وصفه بالجمع وقيل أفعال في مثل ذلك واحد لا جمع كذا في الدماميني (قوله على ما هو الخ) أي على منعوت هو أي النعت أي معناه ثابت لشئ من سببيه أي هو سببيه أو بعض أفراد سببيه (قوله كان) أي النعت بحسبه أي السببي وقوله في التذكير والتأنيث أي وأما في الافراد وضديه فسيأتي في التنبيه الاول والثالث وقوله كما هو في الفعل أي كحال هو أي الحال في الفعل اذا وقع نعتا مثلا (قوله يجوز في الوصف الخ) أي على اللغة الفصحى فظهر وجه اقتصاره على الافراد والتكسير وذلك لان التصحيح انما يجوز على لغة أكلوني البراغيث وسيصرح بهذا في

قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقولهم ما يسني للرجل مثلك او خير منك ان يفعل كذا * الثالث لا يمتنع النعت في النكرات بالاخص نحو رجل فصيح وغلام يافع واما في المعارف فلا يكون النعت اخص عند البصريين بل مساويا او اعم وقال الشلوبين والفراء يمتنع الاعم بالاخص قال المصنف وهو الصحيح وقال بعض المتأخرين توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة اه (وهو لدى التوحيد والتذكير أو سواهما) وهو التثنية والجمع والتأنيث (كالفعل فاقف مقصوا) أي يجري النعت في مطابقة المنعوت وعدمها مجرى الفعل الواقع موقعه وان كان جاريا على الذي هو له ورفع ضمير المنعوت وطابقه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث تقول مررت برجلين حسنين وامرأة حسنة كما تقول مررت برجلين حسنا وامرأة حسنت وان كان جاريا على ما هو لشئ من سببيه فان لم يرفع السببي فهو كالجاري على ما هو له في مطابقته للمنعوت لانه مثله في رفعه ضمير المنعوت نحو مررت بامرأة حسنة الوجه أو حسنة وجها وبرجلين كريمي الاب أو كريمين أبا وبرجال حسان الوجوه أو حسان وجوها وان رفع السببي كان بحسبه في التذكير والتأنيث كما هو في الفعل فيقال مررت برجال حسنة وجوههم وبامرأة حسن وجهها كما يقال حسنت وجوههم وحسن وجهها * تنبيهات * الاول يجوز في الوصف المسند الى السببي

المجموع الافراد والتكسير فيقال مررت برجل كريم آباؤه وكرام آباؤه • الثانى قد يعامل الوصف الرافع ضمير المنعوت معاملة رافع السببى اذا كان معناه له فيقال مررت (٤٦) برجل حسنة العين كما يقال حسنت عينه حكى ذلك الفراء وهو ضعيف وذهب كثير منهم الجرمى الى منعه • الثالث أفهم قوله كالفعل جواز تثنية الوصف الرافع للسببى وجمعه الجمع المذكر السالم على لغة أكلونى البراغيث فيقال مررت برجل كريمين أبواه وجاءنى رجل حسنون غلمانه • الرابع ما ذكره من مطابقة النعت للمنعوت مشروط بان لا يمنع منها مانع كما فى صبور وجريح وافعل من اه (وانعت بمشتق) والمراد به ما دل على حدث وصاحبه وذلك اسم الفاعل كضارب وقائم واسم المفعول كمضروب ومهان والصفة المشبهة (كصعب وذرب) وأفعل التفضيل كاقوى وأكرم ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة لانها ليست مشتقة بالمعنى المذكور وهو اصطلاح (وشبهه) أى شبه المشتق والمراد به ما أقيم مقام المشتق فى المعنى من الجوامد (كذا) وفروعه من أسماء الاشارة غير المكانية (وذى) بمعنى صاحب والموصولة وفروعهما (والمنتسب) تقول مررت بزيد هذا وذى المال وذو قام والقرشى فمعناها الحاضر وصاحب المال والقائم والمنسوب الى قريش (ونعتوا بجملة) بثلاثة شروط شرط فى المنعوت وهو أن يكون (منكرا) اما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله أو معنى لا لفظا وهو المعرف بال الجنسية كقوله • ولقد أمر على اللئيم يسبنى • وشرطان فى الجملة أحدهما أن تكون مشتملة بجملة

التثنية الثالث ولم يتنبه البعض لهذا التحقيق فقال ما قال واختلف فى الافصح من الافراد والتكسير فالتكسير أفصح عند سيبويه والمبرد قال فى المغنى وهو الاصح وعكس الشلوبين وطائفة وفصل آخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع فالتكسير أفصح وان كان لمفرد أو مثنى فالافراد أفصح كذا فى التصريح قال الدماميني واغا لم يضعف نحو مررت برجل كرام آباؤه مع ضعف كريمين آباؤه لان اسم الفاعل المشابه للفعل اذا كسر خرج عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر بخلافه اذا صحح اه ووجه أفصحية التكسير اذا تبع جمعا المشاكلة (قوله المجموع) فان كان السببى مثنى تعين الافراد على اللغة الفصحى ﴿فائدة﴾ يجوز مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين وان لزم استتار الضمير فى قاعدين مع جريان الصفة على غير من هى له لانه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل ويمتنع قائمين لا قاعد أبواه على اعمال الثانى للزوم ما ذكر فى الاوائل أفاده فى المغنى (قوله قد يعامل الخ) فيه اشارة الى أنه قليل والكثير المطابقة كما مر (قوله اذا كان معناه) أى الوصف له أى للسببى (قوله أفهم قوله كالفعل الخ) وأفهم أيضا جواز نحو برجل قائم اليوم أمه للفصل ونحو بامرأة حسن عمتها المجازية التأنيث وبه صرح بعضهم سم (قوله بان لا يمنع منها مانع) ككون الوصف يستوى فيه المذكر والمفرد وأحد ادهما أو كونه أفعل تفضيل مجردا أو مضافا لمنكور (قوله وانعت بمشتق الخ) المتبادر منه أنه يشترط فى النعت كونه مشتقا أو مؤولا به وهو رأى الاكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب الى عدم الاشتراط وأن الضابط دلالته على معنى فى متبوعه كالرجل الدال على الرجولية قاله الدماميني (قوله وذلك اسم الفاعل) أراد به ما يشمل أمثلة المبالغة (قوله ومهان) كان عليه أن يأتى بالمزيد فى اسم الفاعل كما أتى به فى اسم المفعول وأن يأتى باللازم فى اسم المفعول كما أتى به فى اسم الفاعل ويمكن أن يجعل فى كلامه احتباك (قوله وذرب) بالذال المعجمة الحاد من كل شئ وبالمهملة المعتاد للاشياء الخبير بها (قوله ليست مشتقة بالمعنى المذكور) لانها لا تدل على صاحب الحدث أى فاعله أو مفعوله بل هى مشتقة بالمعنى الاعم وهو ما أخذ من المصدر للدلالة على شئ منسوب للمصدر فمفتاح مثلا مأخوذ من الفتح للدلالة على آلة منسوبة للفتح ومرمى مأخوذ من الرمى للدلالة على مكان أو زمان منسوب للرمى (قوله وهو) أى المشتق بالمعنى المذكور اصطلاح أى لهم فى مثل هذا المقام ولا يرد كونها مشتقة باصطلاح آخر (قوله فى المعنى) أى من جهة دلالته على معناه (قوله غير المكانية) أما هى كمررت برجل هنا أو هنالك أو ثم فتعلقه بمحذوف صفة لرجل فهى ظروف لا صفات بل الصفات متعلقاتها (قوله والموصولة) انما يكون قول الناظم وذى شاملا للموصولة على لغة اعرابها أما على لغة البناء فلا لانها بالواو ولزوما على هذه اللغة لا بالياء ومثلها فى الوصف بها سائر الموصولات المبدوءة بهمزة الوصل بخلاف نحو من وما (قوله وذى المال) هل يجوز أن يقال برجل ذى مال أبوه على أن ذى رافع للاب نقل ابن جنى عن الاكثرين المنع وعللوه بثلاثة أوجه ذكرها شيخنا فراجعه (قوله وذو قام) كذا فى نسخ بالواو على لغة بناء ذو الموصولة لكنه لا يناسب ما جرى عليه الشارح من شمول ذى فى كلام المصنف للموصولة لان شموله للموصولة انما يجىء على لغة الاعراب لانها فى كلامه بالياء وفى نسخ وذى قام بالياء وهى المناسبة للشمول المذكور (قوله شرط فى المنعوت الخ) فيه شرط آخر وهو أن يكون مذكورا ان لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن أو فى كما سيأتى اه تصريح وأما أنا ابن جلا فضرورة (قوله أن يكون منكرا) أى لتأول الجملة بالنكرة فنحو جاء رجل قام أبوه أو أبوه قائم من كل وصف بجملة المجهول فيها انصاف المسند اليه بالمسند فى تأويل جاء رجل قائم أبوه ونحو جاء رجل أبوه القائم أو أبوه زيد من كل وصف

على ضمير يربطها بالموصوف اما ملفوظ كما تقدم أو مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما (٤٧) لا تجزى نفس عن نفس شيأ أى لا تجزى فيه أو بدل منه كقوله كان حيف السبل من فوق عجسها * عوازب شحل أحطأ العار مطعف أى أخطأ عاره فبدل من الضمير والى هذا الشرط الاشارة بقوله (فما ت ما أعطيته خبرا) والثانى أن يكون خبريه أى محتملة للصدق والكذب وإليه الاشارة بقوله (وامنع هنا ايقاع ذات الطلب) فلا يجوز مررت برجل اضربه أولا نهه ولا عد بعتكه واعدا انشاء البيع (وان أتت) الجملة الطلبية فى كلامهم (فالقول أضمر نصب) كقوله * حاذا عدق هل رأيت الذئب قط * أى حاذا اسلم محلوط بالماء معمول فيه عدوق ثم هذا الكلام ﴿تنبيهان﴾ الاول ذكر فى البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية * الثانى يفهم من قوله فما أعطيت ما أعطيته خبرا أنها لا تقترن بالواو بخلاف الحالية فلذلك لم يقل ما أعطيته حالا (ونعتوا مصدرا كثيرا) وكان حقه أن لا ينعت به لجموده ولكنهم عاملوا ذلك قصدا للمبالغة أو توسعا بحذف مضاف (فانثروا الافراد والتذكيرا) تنبيها على ذلك فقالوا رجل عدل ورضا وزور وامرأة عدل ورضا وزور ورجلان عدل ورضا وزور وكذا فى الجمع أى هو بمعنى العدل أو ذو عدل وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق أى عادل ومرضى وزائر ﴿تنبيهان﴾ الاول وقوع المصدر نعتا وان كان كثيرا

بجملة المجهول فيها اتحاد ذاتيهما فى تأويل جاء رجل كائن ذات أبيه ذات القائم أو ذات زيد كذا فى الدمامينى عن ابن الحاجب والرضى لا تكون الجمل نكرات وان جرى على ألسنتهم ووجهه بعضهم بما رده الرضى ثم قال والحق أن الجملة ليست معرفة ولا نكرة لان التعريف والتنكير من عوارض مدلول الاسم والجملة من حيث هى جملة ليست اسما وانما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة لتأولها بالنكرة كما مر (قوله على ضمير ربطها بالموصوف) اقتصر على الضمير لان الرابط هنا لا يكون الا الضمير بخلاف الخبر والفرق أن المنعوت لا يستلزم النعت بسماعة فضعف طلبه له فاحتيج لدليل قوى يدل على ارتباط الجملة به وأنها نعت له بخلاف المبتدا فانه يستلزم الخبر فقوى طلبه له فاكتفى بأى دليل يدل على ارتباط الجملة به وأنها خبر عنه أفاده سم ورأيت ط بعض الفضلاء أن الصحيح عدم تقييد الرابط هنا أيضا بالضمير (قوله أى لا تجزى فيه) وعلى حذف الجار والمجرور معا أو الجار وحده وانتصب الضمير وأتصل بالفعل ثم حذف منصوبا فقولان الاول لسيبويه والثانى عن الاخفش تصريح (قوله أو بدل منه) معطوف على ضمير (قوله كان حيف السبل) بالحاء المهملة أى دوى ذهاب السهام ومن فوق حال من السبل وضمير عجسها للقوس والعجس بمثلثات العين المهملة فجيم فسين مهملة مقبض القوس واعوازب بعين مهملة وبعد الالف زاى جمع عازبة من عزب الابل اذا بعدت فى المرعى ومطعف بضم الميم وكسر الدال فاعل أحطأ والمطعف الذى يعلو الطعف بكسر الطاء وهو رأس الجبل وأعلاه وكان المعنى أحطأ عاره مطعفها أى العالى منها رأس الجبل الذى هو أى ذلك المطعف كذلك لبلها الذى تتبعه فى السير وقيد بقوله أحطأ الخ لان الفعل اذا تأخر عن محله عظم دوبه (قوله فما أعطيت ما أعطيته خبرا) أى من أصل الربط وان كان فى النعت بالضمير فقط وفى الخبر به وعدمه على ما تقدم (قوله أن تكون خبرية) أى لان النعت يوضح المنعوت أو يخصصه والجملة لا تصلح لذلك الا اذا كان مضمونها معلوما للسامع قبل ومضمون الجملة الانشائية غير معلوم قبل (قوله وامنع هنا) أى لان الخبر على المختار وكالنعت الحال فى المفهوم تفصيل (قوله حاذا عدق الخ) قيل حتى ادغمت اللام واختلط موصوفه بوصفه فوما أصاموه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن محلوط بالماء حتى صار لونه فى العشية يشبه لون الذئب فى قلة البياض والمدق بضم الميم وسكون الدال المهملة مصدر مدقت اللبن اذا خلطته بالماء والمراد به هنا الممدوق (قوله أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى) أى لاشتمالها على الفعل المناسب للوصف فى الاشتقاق وأما الاسمية فقد تخلو عن المشتق بالكلية نحو جاءنى رجل أبوه زيد هكذا يأتى تقرير التوجيه ونقل شيخنا عن الدمامينى أن الماضى أكثر من المضارع (قوله لا تقترن بالواو) خلافا للزمخشرى كما فى الدمامينى (قوله تنبيها على ذلك) أى ما ذكر من قصد المبالغة والتوسع ولان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وانما كان منها على قصد المبالغة لان معنى قصد المبالغة جعل الموصوف نفس المعنى مجازا لكثرة وقوعه منه والمعنى شئ واحد مذكر وعلى حذف المضاف لان المصدر يكون كذلك أى مفردا مذكرا والوصف بالاصاف نحو هذا ذات عدل والزيدان ذوا عدل وهكذا (قوله وهو عند الكوفيين الخ) قد خالف كل من الفريقين مذهبه فى باب الحال فى أتيته ركضا فقال البصريون ان ركضا بمعنى راكضا والكوفيون انه على تقدير مضاف وقد يقال ان كلا ذكر فى كل من الموضعين ما هو بعض الجائز عنده (قوله على التأويل بالمشتق) أى الذى بمعنى الفاعل كثيرا كما فى عدل ورضا وزور وبمعنى المفعول قليلا كما فى رضا قاله الدمامينى ﴿فائدة﴾ قيل من النعت بالمصدر على التأويل باسم المفعول أو تقدير المضاف قولهم مررت برجل ماشئت من رجل لان ما مصدرية ومثله قوله تعالى فى أى صورة ما شاء ركبك وارتضى فى المغنى أن ما شرطية حذف جوابها أى فهو كذلك ومجموع الجملتين نعت وأن ما فى الآية أما زائدة فالنعت جملة

شاء وجدها بتقدير الرابط أي شاءها وفي متعلقة بركبك أو باستقرار محذوف حال من مفعوله أو بعدلك أي وشعلك في صورة أي صورة شاءه وما شرطية فالنعت مجموع الجملتين والرابط محذوف أي ماشاءه تركيبك ركبك عليه وفي متعلقة بعدلك لا بركبك لان الجواب لا يعمل فيما قبل أداة الشرط (قوله لا يطرد) أي بل يقتصر على ما سمع منه ولما لم يستفد من هذا التنبيه ان المسموع منه غير معين أتى بالتنبيه الثاني لافاده ذلك ولي في المقام بحث وهو أنهم كيف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع المصدر نعتا أو حالا أو خبرا في الدلالة أو على الجار بالحذف ان قدر المضاف أو على الجار المرسل الذي علاقته العلم ان أول المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول وكل من الثلاثة مطرد كما صرح به علماء المعاني اللهم الا أن يدعى الخلاف مذهبي النحاة وأهل المعاني أو أن المطرد عند أهل المعاني وقوع المصدر على أحد الاوجه الثلاثة اذا كان غير نعت أو حال كأن يكون خبر انحو زيد عدل فتدبر (قوله ونعت غير واحد) بالرفع مبتدأ ولا يجوز نصبه لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملا والمراد بغير الواحد ما دل على متعدد من أوجه أو اسم جمع أو اسم جنس أو اسمين متعاطفين أو أسماء متعاطفة كذا في الدماميني وأورد عليه أن نحو زيد وعمرو اذا اختلف نعته لا يجب فيه التفريق بالعطف بل يجوز فيه ذكر كل نعت بجانب متبوعه نحو جاءني زيد العاقل وعمرو الكريم وما أجيب به من أن المراد بالتفريق ما شمل ايلاء كل نعت متبوعه يرده قوله معاطفا الا أن يقال عاطفا في الجملة وأيضا على ما فسره الدماميني يرد على قوله لا اذا اختلف نحو أعطيت زيدا أباه مما اتفق فيه المنعوتان اخبارا بالاسهب العطف وانه يمتنع جمعهما في وصف واحد بل يفرد كل بوصف أو يجمعان في نعت منطوع لان التابع في حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولا أولا وثانيا نص على ذلك الرضي وقول المصنف لا اذا اختلف أي ولا يفرق بل يجمع محله مالم يمنع مانع أفاده سم وفي هذا الايراد نظر لان النعوت في هذه الصورة ليس من غير الواحد بتفسير الدماميني لعدم العطف فاعرفه ولو أريد بغير الواحد المثنى والمجموع لم يرد شيء من ذلك فتأمل (قوله اذا اختلف) أي لفظا ومعنى كالعاقل والكريم أو معنى لا لفظا كالسابق مع المضروب بالعصا مثلا والضارب من الضرب في الارض أي السير فيها أو لفظا لا معنى كالذاهب والمطلق (قوله معاطفا مفرقه) أي مفرق النعت حال كونك عاطفا بالواو فقط اجماعا اذ لو قيل مررت برجل بن صالح فطالح أو ثم طالح لم يستفد الترتيب في المرور بل في حصول الوصفين للرجلين والترتيب في هذا غير مراد أفاده الدماميني وأما قول ابن الحاجب الادعام أن تأتي بوصفين ساكن فمتحرك يرد بخلاف ما اذا كان المنعوت واحدا فانه يجوز العطف بغير الواو وحكى سيبويه مررت برجل راكب فذاهب وبرجل راكب ثم ذاهب قاله زكريا أي لان قصد الترتيب في حصول الوصفين للرجل سائغ (قوله كريمين) أي بالتثنية ولا يجوز كريم وكريم بالتفريق نعم يجوز مررت برجلين صالح وصالح اذ لم يسقطا الا بالتغليب فالنعت مختلف في الحقيقة فجاز تفريقه نظرا لذلك بجمعه نظرا للاتحاد في اللفظ (قوله ويستثنى من الاول) اعترض بانه لا استثناء لان نعت اسم الاشارة لا يكون مختلفا أصلا فهو خارج بقوله اذا اختلف (قوله فلا يجوز تفريق نعته) أي لوجوب مطابقته له لفظا قال الدماميني اختص نعت اسم الاشارة بامور منها هذا ومنها وجوب كونه داالا ومنها امتناع فصله من موصوفه فلا يجوز مررت بهذا في الدار الفاضل وان جاز مررت بالرجل في الدار الكريم ومنها امتناع قطعه وأما كونه جنسا لا وصفا فغالب لا لازم (قوله فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير) أي على النعتية بقرينة ما يأتي (قوله فيما يندرج الخ) أي لان المراد بغير الواحد كما مر ما دل على متعدد والنظر الذي ذكره الشارح مبني على أن المراد به المثنى والمجموع فقط وقد مر خلافه عن الدماميني وعليه فالنظر غير وارد (قوله والاختيار في مررت برجلين كريم وبخيل القطع) قال شيخنا انظره مع ما سيأتي من وجوب اتباع النكرة بنعت اه ولا وجه

لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالا وان كان أكثر من وقوعه نعتا والثاني أطلق المصدر وهو مقيد بان لا يكون في أوله ميم زائدة كمزار وميروانه لا يؤتى به لا باطراد ولا بغيره (ونعت غير واحد اذا اختلف معاطفا مفرقه لا اذا ائتلف) مثال المختلف مررت برجلين كريم وبخيل ومثال المؤتلف مررت برجلين كريمين أو بخيلين ويستثنى من الاول عدم الاشارة فلا يجوز تفريق نعته فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير نص على ذلك سيبويه وغيره كالزيادي والزجاج والمبرد قال الزيادي وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان

﴿تنبيهات﴾ الاول قيل يندرج في غير الواحد ما هو مفرد لفظا مجموع معنى كقوله * فوافينا هم صفا بجمع * كأسد الغاب مردان وشيب * وفيه نظر * الثاني قال في الارتشاف والاختيار في مررت برجلين كريم وبخيل القطع * الثالث قال في التسهيل يغلب التذكير والعقل

عند الشمول وجوبا وعند التفصيل اختيارا (ونعت معولى) عاملين (وحيدى معنى وعمل أتبع بغير استثنا) أى اتبع مطلقا نحو جاء زيد وأتى عمرو العاقلان وهذا زيد وذاك خالد الكريمان ورايت زيدا وابصرت عمرا الظريفين وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلى فعلين او خبرى مبتدأين فان اختلف العاملان فى المعنى والعمل او فى أحدهما وجب القطع بالرفع على اضمار مبتدا او بالنصب على اضمار فعل نحو جاء زيد ورأيت عمرا الفاضلان او الفاضلين ونحو جاء زيد ومضى بكر الكريمان أو الكريمين ونحو هذا مؤلم زيد وموجع عمرا الظريفان أو الظريفين ولا يجوز الاتباع فى ذلك لان العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقل ﴿تنبيهان﴾ الاول اذا كان عامل المعمولين واحدا ففيه ثلاث صور * الاولى ان يتحد العمل والنسبة نحو قام زيد وعمرو العاقلان وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع فى أماكنه من غير اشكال * الثانية أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل الى المعمولين من جهة المعنى نحو ضرب زيد عمرا الكريمان ويجب فى هذه القطع قطعا (الثالثة) أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى نحو ضاحكا زيد عمرا الكريمان فالقطع فى هذه واجب عند البصريين واجاز الفراء وابن سعدان

للتوقف لان ما يأتى فيما اذا اتحد المنعوت وتعدد نعته (قوله عند الشمول) أى جمع النعوت فى لفظ واحد نحو مر رت برجل وامرأة صالحين ورجل وامرأتين صالحين ورجل وأفراس سابقين ويمتنع صالحتين وصالحات سابقات والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر (قوله وعند التفصيل اختيارا) مراده بالتفصيل التفريق قال الدماميني تقول على التغليب مررت بعبيد وأفراس سابقين وسابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات اه أى أو سابقات وسابقين والظاهر أن مثله فى جواز التغليب وعدمه ما اذا أولين كل منعوت بنعته (قوله وحيدى معنى وعمل) أى متحدين فيهما سواء اتحدا لفظا أم لا فالاول نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان وكثانى أمثلة الشارح والثانى كبقية أمثلته فعلم مافى كلام البعض من المؤاخذة واشترط بعضهم ثالثا وهو اتفاق المنعوتين تعريفا أو تنكيرا فلا يجوز جاء رجل وجاء زيد العاقلان ولا عاقلان لما يلزم من نعت النكرة بالمعرفة والعكس ورابعا وهو أن لا يكون أحد المنعوتين اسم اشارة فلا يجوز جاء هذا وجاء زيد العاقلان لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعته فان أخر اسم الاشارة كجاء زيد وجا هذا العاقلان جاز عند المصنف وزاد الشاطبى شرطا خامسا وهو أن لا يكون أحد المنعوتين فى جملة خبرية والآخر فى جملة انشائية فلا يجوز نحو جاء زيد ومن عمرو العاقلان وفيه أن العاملين فى المثال مختلفان معنى فاتحادهما معنى يغنى عن الشرط الخامس فى منع نحو هذا المثال وقول البعض الا أن يقال فى المثال مانعان لا ينهض وجه الزيادة الشرط الخامس ثم منع الشاطبى الاتباع فى هذا المثال يوهم جواز القطع بل وجوبه وفى الرضى منعه أيضا وعلله بانه لا يجوز ان تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة والذى ينبغى أن يمثل بنحو نعت زيدا الجبة وبعتك الثوب الجديدين مقصودا باحدى الجملتين الاخبار وبالاخرى الانشاء ونحو قام زيد وهل قام عمرو العاقلان (قوله أى أتبع مطلقا) أى سواء كان المتبوعان مرفوعى فعلين أو خبرى مبتدأين أو منصوبين وقد مثل الشارح لذلك أو مخفوضين كسقت النفع الى خالد وسقى لزيد الكاتبين وكررت بزيد وبعمرو الكاتبين قال فى الهمع قال أبو حيان ومقتضى مذهب سيبويه أنه لا يجوز الاتباع لما انجر من جهتين كالحرف والاضافة نحو مررت بزيد وهذا غلام بكر الفاضلين والظريفين المختلفين لفظا ومعنى نحو مررت بزيد ودخلت الى عمرو الظريفين أو معنى فقط نحو مررت بزيد واستعنت بعمرو الفاضلين والاضافتين المختلفتين معنى نحو هذه دار زيد وهذا أخو عمرو الفاضلين (قوله ورأيت زيدا) أى أبصرته ليتحد مع ما بعده معنى (قوله وخصص بعضهم الخ) هذا هو الذى أشار الناظم الى رده بقوله بغير استثناء (قوله وجب القطع) قال سم فيه تأمل فانه يجوز افراد كل بوصفه بجنبه اه وقد يقال مراده بوجوب القطع امتناع الاتباع حالة جمع المعنيين لا مطلقا (قوله على اضمار فعل) أى كامدح وأذم وأعنى وأذكر قال الدماميني قال المصنف فى شرح عمدته اذا كان المنعوت متعينا لم يقدر أعنى بل أذكر اه وللبحث فيه مجال فتأمل (قوله أن يستقل) أى ينفرد عن الآخر بالمعنى أو العمل لاختلافهما معنى أو عملا بخلاف المتحدين معنى وعملا فانهما لاتحادهما ينزلان منزلة العامل الواحد فلا يلزم عمل عاملين فى معمول واحد (قوله والنسبة) أى نسبة العامل اليهما بأن تكون على جهة الفاعلية أو المفعولية مثلا (قوله يجوز فيها الاتباع والقطع) ويجوز أيضا افراد كل بوصفه كجاء زيد الظريف وعمرو الظريف كما قاله الرضى قال الاسقاطى وهل يجوز تفريق المعنيين مع تأخيرهما فى الشاطبى ما يفيد المنع اه ومقتضى القياس على ما يأتى عن الرضى فى الصورة الثانية الآتية فى كلام الشارح الجواز الا أن يفرق بين هذه والصورة الثانية بان فى الصورة الثانية ما يرد كل نعت الى منعوته اذا أخر النعت فيها وفرق وهو اختلاف اعراب النعت بخلاف هذه الصورة لعدم ذلك فيها وقد يقال لا ضرر فيه اذ لا يترتب عليه اختلاف المعنى فتامل (قوله فى أماكنه) أى القطع وهى المواضع التى يتعين فيها المنعوت بدون النعت (قوله ويجب فى هذه القطع قطعا) المراد بوجوب القطع

امتناع الاتباع مع جمع النعتين والا فيجوز افراد كل بنعت كما في الرضي وفيه أيضا أنه يجوز تأخير النعتين مع افرادهما فنقول مررت بزيد عمرا الظريف الظريف لكن على أن الاول للثاني والثاني للاول لان اللازم عليه فصل أحدهما من منعوته وهو غير من فصلهما معا كما سبق مثل ذلك في الحال اه ولا يخفى أن غاية ما يفيده هذا التعليل الاولوية دون الوجوب فان كان مراده الاولوية فذاك ولا منعاه مع أنه قد يقال فصل أحدهما بمنزلة فصلهما لان فصل أحدهما بكلمتين وفصل كل منهما بكلمة فتامل (قوله قيل بدليل أنه لا يجوز الخ) وجه التعريض ان هذا الدليل لا يبطل مذهب الخصم لجواز أن يقال المحذور لما لاحظه المعنى في الاتباع التغليب ولا تغليب هنا وأيضا عدم جواز ضارب الخ غير مجمع عليه ولا يبطل هذا الدليل مذهب الخصم وقد أشار الشارح الى هذا بالاستدراك على الدليل بقوله لكن الخ (قوله قد سالم) من المسالمة وهي المصالحة والاعوان بضم الهمزة والعين المهملة ذكر الحيات والاسي أعمى والشجاع الحية وكذا الشجعم وميت رائدة والشاهد في في الاعوان فانه بادع للحيات لكن نصب بطرا الى كونه مفعولا معنى (قوله اسهل) اى لسلامته من كثرة الحذف (قوله وسالمت اقدام الخ) اى ويكون الاعوان مفعول بعل محذوف للعلم به من التعبير بالمسالمة التي هي مفاعلة من الجانبين (قوله بوهم وجوب الاتباع) قال سم وأقره شيخنا والبعض قد يقال لا عبرة بهذا الايهام مع ذكر مسائل القطع فيما سياتي اه وفيه ان المصنف انما ذكر القطع مع تعدد النعوت وكلامه الآتي غير معروض في التعدد فلا يندفع الايهام هنا بكلامه الآتي (قوله وان نعوت كثرت) مراده بالكثرة ما قابل الوحدة ويشمل النعتين واطلاقه شامل للجمل لكن سياتي أن الواجب في المنعوت النكرة اتباع نعت واحد (قوله مفتقرا لذكرهن) قال سم هل يشكل ما أفاده هذا من أن النعت قد يفتقر اليه وقد يستغني عنه على ما أفاده التعريض من أنه ابدا متم للمنعوت وذلك يتضمن الافتقار اليه ابدا الا ان ما يتم بغيره يفتقر اليه فليتامل اه ويظهر انه لا اشكال لان المراد باتمامه المنعوت ان شانه والمقصود الاصلي منه الاتمام فلا يضر عروض عدم ذلك فتامل (قوله اتبعت كلها) اى وجوبا وأورد عليه ان القطع لا يزيد على ترك النعت بالكلية وهو جائز واجيب بان قطعه بعد الذكر يفوت الغرض من ذكره فبينهما تنافٍ بخلاف الترك وقد يقال العرض من الذكر كالتوضيح والتخصيص حاصل بعد القطع لان تلك النعوت المقطوعة في المعنى متعلقة بالمنعوت والتركيب يوهم ذلك فالاولى في الجواب ان يقال لما كان القطع مشعرا بالاستغناء عنه عند الحاجة لما فيه من انتفاء اذا العرض الاحتياج وهو يدل على عدم الاحتياج (قوله واقطع الجميع الخ) لم يتعرض للقطع عند عدم تعدد النعت والصحيح جوازه خلافا للزجاج المشترط في جواز القطع تعدد النعت واعلم أنه اذا قطع خرج عن كون نعتا كما ذكره ابن هشام (قوله أو اقطع البعض وأتبع البعض) قد يشملها كلام المصنف بان يراد واقطع الجميع أو البعض لان حذف المعمول يؤذن بالعموم فاله سم (قوله لا يبعدن قومي الخ) دعاء لقومها خرج مخرج النهي ويبعد مضارع بعد من باب فرح أي لا يهلكن والعداة بضم العين جمع عاد والازر بضمتين جمع ازار ومعاقدها مواضع عقدها وكني بالطيبين معاقد الازر عن طهارتهم عن الفاحشة (قوله فيصرن رفع النازلين الخ) سكت عن النعت الاول وهو الموصول لظنا اعرابه فيتبع ان أتبعت الجميع وكذا ان أتبعت البعض وقطعت البعض بناء على الصحيح من ان القطع في البعض والاتباع في البعض مشروط بتقدم المتبع كما يذكره الشارح ويقطع ان قطعت الجميع (قوله على ما ذكرنا) راجع

الاتباع والبعض من الفراء أنه اذا أتبع غلب المرفوع فتقول خاصم زيد عمرا الكريمان ونص ابن سعدان على جواز اتباع أحد شئت لان كلا منهما خاصم وخاصم والصحيح مذهب البصريين قيل بدليل أنه لا يجوز ضارب زيد عمرا الخ

برفع العاقلة نعتا لهند لكن ذكر الناظم في باب أبنيه الفعل من شرح التسهيل أن الاسمين من نحو ضارب زيدا عمرا ليس أحدهما أولى من الاخر بالرفع ولا بالنصب قال ولو أتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز ومنه قول الراجز

قد سالم الحيات منه القدما ... الافعوان والشجاع الشجعما

فنصب الافعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا لان كلا شيئين تسالما فهما فاعلان معمولان وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدم وسالمت القدم الافعوان • الثاني قوله أتبع بوهم وجوب الاتباع وليس كذلك لان القطع في ذلك منصوص على جوازه (وان نعوت كثرت وقد تلت) أي تبعت منعوتا (مفتقرا لذكرهن) بأن كان لا يعرف الا بذكر جميعها (أتبعت) كلها لتعريلها منه حينئذ منزلة الشئ الواحد وذلك كقولك مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة أحدهم تاجر كاتب والاخر تاجر فقيه والاخر فقيه كاتب (واقطع) الجميع (أو اتبع) الجميع أو اقطع البعض وأتبع البعض (ان يكن) المنعوت (معينا بدونها) أي بغير كلها كما في قول نفر ق • لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر • النازلون بكل معترك • والطيبون معاقد الازر فيصح رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومي أو على القطع باضمارهم ونصبهما باضمار أمدح أو اذكر ورفع الاول ونصب الثاني

على ماذكر نا وعكسه على القطع فيهما (أو بعضها فقطع معلما) أى اذا كان المنعوت منقرا الى بعض النعوت دون بعض وجب اتباع المنقرا اليه وجاز فيما سواه القطع والاتباع هكذا فى شرح الكافية

لرفع الاول وبسبب الثانى أى على الاتباع أو القطع باضمارهم فى الرفع وعلى القطع باضمار أمدح أو أذكر فى النصب (قوله على القطع فيهما) أى فى الرفع والنصب ولم يقل على ماذكر كما فعله لان مما ذكر فيما قبله الرفع على الاتباع وهو لا يأتى فى هذا بناء على الصحيح من امتناع الاتباع بعد القطع (قوله أو بعضها فقطع معلما) مقتضى حمل الشارح أن بعضها بالجر عطفا على الضمير فى لذكرهن او فى بدونها بناء على مذهب المصنف من جواز العطف على ضمير الخفض بغير اعادة الخافض او على دومها ومفعول اقطع محذوف اى وان يكن المنعوت منقرا لذكر بعضها او معيبا بدون بعضها او معيبا ببعضها فاقطع ماسواه على الاول والاخير او فاقطعه دون ماسواه على الثانى وعلى هذا يكون المتن مشتملا على مسئلتين مسئلة استغناء المنعوت عن جميع النعوت، مسئلة استغنائه عن بعضها وافتقاره الى بعضها الآخر وجعل الشيخ خالد بعضها بالنصب مفعولا مقدما بالاقطع على أن تقدير البيت واقطع جميع النعوت أو أتبع جميعها أو اقطع بعضها وأتبع بعضها ان يكن المنعوت معيبا بدونها وعلى هذا فالمسئلة الثانية مسكوت عنها فى النظم مفهومه بالمقايسة (قوله قدم المنع) هذا هو الراجح كما يشير اليه تقديمه (قوله وفيه) أى فى العكس المستفاد من يعكس (قوله ولو رق الخ) وجهه انه فى حالة الاستغناء عن الجميع يكون الاتباع كلا اتباع بخلاف حالة الافتقار (قوله اذا كان المنعوت نكرة الخ) هل يجرى هذا فى المعرف بال الجنسية نظرا الى انه فى المعنى نكرة فيه نظر مم (قوله تعين فى الاول الخ) ولو كان نعت النكرة واحدا نحو جاءنى رجل كريم لم يجز قطعه الا فى الشعر كما فى الهمع ورأيت بخط بعض الفضلاء أن منع قطعه هو المشهور وأن سيبويه يجوزه (قوله وجاز فى الباقى القطع) أى وان لم يتعين مما هى النكرة الا بالجميع لان المقصود من نعتها التخصيص وقد حصل بتثنية الاول (قوله ويأوى) الضمير للصائد يعيب فى صيده الوحش عن بنائه ثم يأتى الهن فيصدهن فى أسوء حال وعطل بضم العين وتشديد الطاء جمع عاطلة (١) وهى المرأة التى خلا جيدها من القلائد وشعثا منصوب بفعل محذوف على الاختصاص أى وأخص شعثا ليبين أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالا من الضرب الاول الذى هو العطل وهو جمع شعثاء وهى المغبرة الرأس أى التى لم تسرح شعر رأسها ولم تدهنه ولم تغسله والمراصيع جمع مرصع والياء للاشباع أو جمع مرصاع والياء لغة والسعالى جمع سعلاة بكسر السين كما فى القاموس وهى أخبث الغيلان (قوله والملتزم) أى الذى التزمت العرب نعته بنحو الشعرى العبور والمراد أنه اذا وقع بعدها وصف كان نعتا لا أنه يلزم بعدها نعت فلا يرد قوله تعالى وأنه هو رب الشعرى بقوله شعثا السيد عبد الدمامينى وهو أحسن مما قاله البعض وسميت العبور لعبورها المجرة (قوله لن يطهرا) ألفه للتثنية كما عليه حمل الشارح لان أو تنويعية وهى كالواو كما مر غير مرة فعلم مما فى كلام البعض وانما التزم حذف العامل ليكون حذفه الملتزم أمارة على قصد انشاء المدح أو الذم أو الترحم (قوله ونحو وامرأته حمالة الخ) كأن علمه أن يريد ونحو اللهم الطف بعبدك المسكين بالرفع والنصب لاستيفاء التمثيل وقوله بالنصب أى فى الحالة (قوله أما اذا كان للتوضيح أو للتخصيص) أى أو للتعميم أو الابهام أو التفصيل كما يدل عليه قول الموضح وان كان لغير ذلك أى لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره أى العامل (قوله فانه يجوز اظهارهما) أى لعدم قصد الانشاء حينئذ (قوله فتقول مررت بزيد التاجر) مثال للنعت الموضح (قوله وأعنى التاجر) قال البعض أى ان كان المنعوت غير متعين والا فقد ذكراه ونقله شيخنا عن الدمامينى وفيه نظر لان مقتضاه جواز القطع مع عدم تعين المنعوت مع ان محل القطع اذا تعين المنعوت بدون النعت ولئن صرح به هذا البعض عند قول الشارح سابقا وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع فى أماكنه فتدبر

بعض قدم المنع على المقطوع ولا يعكس وفيه خلاف قال ابن أبى الربيع الصحيح المنع وقال صاحب البسيط الصحيح الجواز ولو رق بين الحالة الثانية وهى الاستغناء عن الجميع فيجوز والحالة الثالثة وهى الافتقار الى الجميع دون البعض فلا يجوز لكان مذهبا ثالثا اذا كان المنعوت نكرة تعين فى الاول من نعوته الاتباع وجاز فى الباقى القطع كقوله ويأوى الى نسوة عطل وشعثا مراصيع مثل السعالى الثالث يستثنى من اطلاقه النعت المؤكد نحو الهين اللين والملتزم نحو الشعرى العبور والجارى على مشاربه نحو هذا العالم فلا يجوز القطع فى هذه (وارفع أو انصب ان قطعت) النعت عن التبعية (مضمرا مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا) أى لا يجوز اظهارهما وهذا اذا كان النعت لمجرد مدح أو ذم أو ترحم نحو الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو ونحو وامرأته حمالة الحطب بالنصب باضمار أمدح أما اذا كان للتوضيح أو للتخصيص فانه يجوز اظهارهما فتقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة ولك أن تقول هو التاجر وأعنى التاجر (ومامن المنعوت

(١) قوله جمع عاطلة الصواب عاطل بلا تاء كما فى الصحاح والقاموس اه

والنعت حقل) أى علم (يجوز حذفه) ويكثر ذلك فى المنعوت (وفى النعت يقل) فالاول شرطه اما كون النعت صالحا لمباشرة العامل نحو أن اعمل سابغات أى دروعا سابغات أو كون المنعوت بعض اسم مخفوض بمن أو فى كقولهم مناظعن ومنا أقام أى منا فريق ظعن ومنا فريق أقام وكقوله لوقلت ما فى قومها لم تأثم فحذف الموصوف وهو أحد وكسر حرف المضارعة من تأثم وابدل الهمزة ياء وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور والمبتدأ المؤخر وهو أحد المحذوف فان لم يصلح ولم يكن المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أو فى امتنع ذلك أى اقامة الجملة وشبهها مقامه الا فى الضرورة كقوله * لكم قبصة من بين أثرى وأقترا * وقوله ترمى بكفى كان من أرمى البشر * وقوله كأنك من جمال بنى أقيش * يقعقع بين رجليه بشن * والثانى كقوله تعالى يأخذ كل سفينة غصبا أى كل سفينة صالحة وقوله فلم أعط شيأ ولم أمنع * أى شيأ طائلا وقوله ورب أسيلة الخدين بكر * مهفهفة لها فرع وجيد أى فرع فاحم وجيد طويل (تنبيهات) * الاول قد يلى النعت لا أو اما فيجب تكررهما

(قوله ومامن المنعوت والنعت الخ) يشمل حذفهما معا نحو لا يموت فيها ولا يحيى أى حياة ناعمة اذ لا واسطة بين مطلق الحياة والموت (قوله علم) فما لم يعلم منهما لا يجوز حذفه الا عند قصد الابهام على السامع نحو رأيت طويلا أى شيأ طويلا نقله شيخنا عن الدمامينى (قوله صالحا لمباشرة العامل) أى بأن يكون مفردا ان كان منعوتا فاعلا أو مفعولا مثلا وجملة مشتملة على الرابط ان كان المنعوت خبرا مثلا نحو أنت يضرب زيدا بالياء التحتية أى أنت رجل يضرب زيدا (قوله أى دروعا) بدليل وألنا له الحديد (قوله طعن) أى سافر (قوله لوقلت الخ) فيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير كما أشار اليه الشارح بقوله أصله الخ ومتعلق تئيم محذوف أى فى مقالتك والحسب ما بعده * لانسان من مفاخر آبائه والميسم بكسر الميم وفتح السينين المهملة الجمال وأصله موسم قلبت الواو ياء لوقوعها اثر كسرة كميزان (قوله وكسر حرف المضارعة) أى على غير لغة الحجازيين تصريح (قوله والمبتدأ المؤخر) قال الشيخ خالد انما قدر مؤخرا لان النكرة المخبر عنها بظرف مخصص يجب تقديم خبرها عليها اه ووجه وجوب تقديم الخبر دفع توهم كونه صفة للنكرة لما قالوه من أن النكرة أحوج الى الصفة منها الى الخبر فاندفع اعتراض سم وأقره شيخنا والبعض عما حاصله أن النفى يكفى مسوغا للابتداء بالنكرة (قوله الا فى الضرورة) أى والا فى قليل من النثر كما فى قوله تعالى واقسد جاءك من نبا المرسلين أى بناء على أن من لا تزاد فى الايجاب ولا داخلة على معرفة قاله فى التصريح ولا يلزم حذف الفاعل فى غير الواضح المستشاة لان حذفه الممنوع اذ لم يقم شئ مقامه فى اللفظ ونحن هنا قائم مقامه فى اللفظ وان لم يصلح للفاعلية بنفسه قاله سم (قوله لكم قبصة الخ) الخطاب لبنى أمية يمدحهم والقبضة بكسر القاف وسكون الموحدة وبالصاد المهملة العدد الكثير من الناس والشاهد فى قوله من بين أثرى اى من أثرى اى كثر ماله واقترى اى افتقر فحذف النكرة الموصوفة واقام الصفة مقامها بدون الشرط للتقدم للضرورة (قوله ترمى) بالتاء الفوقية لرجوع ضميره الى مؤنث وهى الكبداء فى قوله قبل

مالك عندى غير سهم وحجر * وغير كبداء شديدة الوتر

والكبداء بفتح الكاف وسكون الموحدة بعدها دال مهملة القوس الواسعة المقبض قاله الدمامينى والشمنى وغيرهما وقوله بكفى كان أى بكفى رجل كان (قوله كأنك من جمال الخ) أى كأنك من جمال من جمال وقيش بضم الهمزة وفتح القاف وسكون التحتية آخره شين معجمة ويقعقع بالبناء للمفعول أى يصوت نعت ثان للمنعوت المحذوف واليه يرجع الضمير فى رجليه وهو الهوج لتقدير المنعوت والشن بفتح الشين المعجمة وتشديد النون القربة لياسة وهو أشد لنفور الابل ووجه الشبه سرعة الغضب وشدة النفور والبيت يشهد لاقامة الجملة واقامة شبهها (قوله والثانى) أى حذف النعت (قوله أى كل سفينة صالحة) بدليل أنه قرئ كذلك وأن تعيينها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ اه مغنى (قوله فلم أعط شيأ ولم أمنع) بناء الفعلين للمجهول وسدره * وقد كنت فى الحرب ذا تدرا * بضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء آخره همزة أى عدة وقوة قال العينى والشاهد فى شيأ اذ أصله شيأ طائلا فحذف الصفة ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله ولم أمنع سبقه الى ذلك صاحب المغنى وناقشه الدمامينى بان عدم الاعطاء لا ينافض عدم المنع فتقدير الصفة تحرى الصدق قال الشمنى وقد يقال هو وان لم يناقضه عقلا يناقضه عرفا والاظهر فى تمثيل تقدير النعت لدفع التناقض قوله تعالى وما ترديهم من آية الا هى أكبر من أختها أى السابقة ووجه التناقض المدفوع بتقدير السابقة أن أفعل التفضيل يقتضى زيادة المفضل على المفضل عليه فلا يصح الزيدان كل منهما أفضل من الآخر لاقتضائه اثبات الزيادة لكل ونفيها عنه وقوله تعالى وما ترديهم من آية الا هى أكبر من أختها شامل لجميع الآيات المرئية لهم فيلزم أن يكون كل منها أكبر من غيرها فيكون أكبر وغير أكبر فافهم (قوله لها فرع وجيد) الفرع الشعر التام والجيد العنق (قوله أى فرع فاحم)

مقرونين بالواو نحو مررت برجل لا كريم ولا شجاع ونحو ائتني برجل اما كريم واما شجاع وما سوى ذلك يجوز عطف بعض

أي أسود وجيد طويل الدليل على هذا الحذف أن البيت للمدح وهو لا يحصل باثبات الفرع والجيد مطلقين بل باثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين (قوله مقرونين بالواو) أي في المرة الثانية كما هو ظاهر (قوله عطف بعض النعوت الخ) أي بجميع حروف العطف الا أم وحتى كما سيوضح في الحواشي والاحسن في الجمل العطف وفي المفردات تركه كما قاله أبو حيان (قوله المختلفة المعاني) أما متفقتها فلا لئلا يلزم عطف الشئ على نفسه وقال في الهمع وانما يحسن العطف عند تباعد المعاني نحو هو الاول والآخر والظاهر والباطن بخلاف ما اذا تقاربت نحو هو الله الخالق البارئ المصور (قوله بدلا منه المنعوت) قال البعض أي ان كان المنعوت معرفة أما اذا كان نكرة فينصب نعته المتقدم عليه حالا نحو لمية موحشا طلل اه وأنت خبير بأن هذا ليس على اطلاقه فان من المنعوت النكرة ما هو كالمنعوت المعرفة في اعراب نعته بحسب العوامل واعرابه هو بدلا أو عطف بيان نحو مررت بقائم رجل وقصدت بلد كريم رجل ثم رأيت في الدماميني ما يؤيده حيث ذكر أن نصب نعت النكرة المتقدم عليها حالا غالب لا واجب على الاصح وأن محل نصبه حالا اذا قبل الحالية يخرج النعت في نحو جاءني رجل أحمر ونحوه من الصفات الثابتة واذا لم يمنع مانع من نصبه حالا يخرج الوصف في نحو المثالين المتقدمين (قوله أنزلناه مبارك) قال ابن عصفور الاحسن جعل مبارك خبرا ثانيا (قوله محبوب أل خاصة) شامل للموصول ذي أل كالذي والتي وان كانت أل فيه زائدة وانما خصوا نعته بمحبوب أل لانه مبهم وابهامه لا يرفع عنه لانه أيضا مبهم ولا بالمضاف الى معرفة لان تعريفه مكتسب من المضاف اليه فهو كالعارية كذا علله وأورد عليه الموصول غير ذي أل كمن وما فان ذا لم ينعت به اسم الاشارة (قوله كالمضمر) أما انه لا ينعت فلان ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف فلا حاجة لهما الى التوسيع وحمل عليهما ضمير الغائب وحمل على الوصف الموضح الوصف المادح أو الذام أو غيرهما طردا للباب وأورد عليه الشنواني أن اسم الله تعالى أعرف المعارف وهو علم وهو ينعت ويوصف به وأجيب بانه نعت نظرا لاصله وهو الاله الذي هو اسم جنس أو الحاقا له بالاعم الاغلب اذ الاصل في الاسم الظاهر أن ينعت وأما أنه لا ينعت به فلانه ليس في الضمير معنى الوصفية لانه لا يدل الا على الذات لا على قيام معنى بها كذا قالوا ويرد على تعليل عدم النعت به ما اذا كان الضمير يرجع الى مشتق لدلالته حينئذ على قيام معنى بذات لما قالوه من أن الضمير كمرجعه دلالة اللهم الا أن يقال طردوا الباب فتأمل قال في الهمع وكالضمير في أنه لا ينعت ولا ينعت به أسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية والآن وقبل وبعد (قوله وغيره يجعله بدلا) أي بناء على أن البدل لا يشترط فيه الجمود (قوله كالعلم) انما نعت لازالة الاشتراك اللفظي ولم ينعت به لانه ليس بمشتق ولا في حكمه اذ هو موضوع لمجرد الذات نعم العلم المشتهر مسماه بصفة كحاتم يصح أن يؤول بوصف وينعت به ﴿فائدة﴾ يجوز نعت النعت عند سيبويه ومنعه يزيد الطويل ذو الجمة ومنعه جماعة منهم ابن جني قاله في الارتشاف ﴿فائدة ثانية﴾ النعت بعد المركب الاضافي للمضاف لانه المقصود بالحكم وانما جيء بالمضاف اليه لغرض التخصيص فلا يكون له الا بدليل مالم يكن المضاف لفظ كل فالنعت للمضاف اليه لانه لان المضاف انما جيء به لقصد التعميم ولذلك ضعف قوله

وكل أخ مفارقه أخوه ● لعمر أبيك الا الفرقدان

أفاده في المغني

﴿التوكيد﴾

(قوله ويسمى به الخ) الانسب بمقام النقل أن يقول ثم سمي به الخ (قوله وهو بالواو أكثر) وهي الاصل والهمزة بدل (قوله الرافع احتمال الخ) اما أن يكون المراد بالرفع الابعاد واما أن يراد بالاحتمال الاحتمال القوي فوافق كلامه قول ابن هشام الظاهر أنه يبعد ارادة المجاز ولا يرفعها

وهو على نوعين لفظي وسيأتي ومعنوي وهو التابع الرافع احتمال غير الظاهر وله ألفاظ أشار اليها بقوله

العلم والشجاع والكريم ● الثالث اذا سلم النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلا منه المنعوت نحو لي صراط العزيز الحميد الله ● الرابع اذا نعت بمفرد وطرف وجملة قدم المفرد وأخرت الجملة غالبا نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه وقد تقدم الجملة نحو وهذا كتاب أنزلناه مبارك مصدق يأتي الله بقوم الآية اه ﴿خاتمة﴾ من الاسماء ما ينعت وينعت به كاسم الاشارة نحو مررت بزيد هذا وبهذا العالم ونعته محبوب أل خاصة فان كان جامدا محضا نحو بهذا الرجل فهو عطف بيان على الاصح ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به كالمضمر مطلقا خلافا للكسائي في نعت ذي الغيبة غلطا بما سمع من نحو صلى الله عليه الرؤف الرحيم وغيره يجعله بدلا ومنها ما ينعت ولا ينعت به كالعلم ومنها ما ينعت به ولا ينعت كأي نحو مررت بفارس أي فارس ولا يقال جاءني أي فارس والله أعلم

(بالنفس أو بالعين الاسم أكدا مع ضمير طابق المؤكدا) أي في الافراد والتذكير وفروعهما فتقول جاء زيد نفسه أو عينه أو نفسه عينه فتجمع بينهما والمراد حقيقته وتقول جاءت هند نفسها أو عينها وهكذا ويجوز جرهما بباء زائدة فتقول جاء زيد بنفسه وهند بعينها (واجمعهما) أي النفس والعين (بأفعل ان تبعا ما ليس واحدا تكن متبعا) فتقول قام الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما وقام الزيدون أنفسهم أو أعينهم والهندات أنفسهن أو أعينهن ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوس وعيون ولا على أعيان وعبارته هنا أحسن من قوله في التسهيل جمع قلة وان عينا فجمع جمع قلة على أعيان لا يؤكد به ﴿ تنبيه ﴾ ما أفهمه كلامه من منع مجيء النفس والعين مؤكدا بهما غير الواحد وهو المثنى والمجموع غير مجموعين على أفعل هو كذلك في المجموع وأما المثنى فقال الشارح بعد ذكره أن الجمع فيه هو المختار ويجوز فيه أيضا الافراد والتثنية قال أبو حيان وهم في ذلك أدلم ينقل أحد من النحويين به وبما قاله أبو حيان نظر فقد قال ابن الناظم في شرح الفصول ولو قلت نفساهما جاز فصرح بجواز التثنية وقد صرح الصحاة بأن كل مثنى في المعنى مضاف الى متضمه يجوز فيه الجمع والافراد والتثنية والمختار الجمع نحو قد صغت قلوبكما ويترجح الافراد على التثنية عند الناظم وعند غيره بالعكس وكلاهما مسموع كقوله حمامه بطن الواديين ترنمي وكقوله ومهمهين قذفين مرتين كان

بالكلية لان رفعها بالكلية يأتي الاتيان بالالفاظ متعددة ولو صار بالاول نصا لم يؤكد ثانيا وانما اقتصر الشارح على رفع الاحتمال المذكور لان رفع توهم السهو والغلط انما يكون بالتأكيد للمعطى كما نقله سم عن السعد والسيد وخرج بقوله الرافع الخ ما عدا التوكيد حتى البدل فانه وان رفع الاحتمال في نحو مررت بقومك كبيرهم وصغيرهم أولهم وآخرهم الا أن ذلك عارض نشأ من خصوص المادة قاله شيخنا (قوله بالنفس أو بالعين) أي مباشرين المادتين بقطع النظر عن افرادهما وغيره وليس المراد بالنفس أو بالعين مفردين حتى يفيد أن النفس أو العين يتعينان على افرادهما وان أكدهما مثنى أو مجموع مع أنه ليس كذلك كما يصرح به قوله واجمعهما الخ فاندفع ما أطال به الدمنهوتي واعلم أن في البيت اجمالا بينه البيت بعده على أنه يمكن قطع النظر عن قول الشارح أي في الافراد والتذكير وفروعهما أن يحمل الاسم في النظم على المفرد ولا يصيغ على هذا قوله مع ضمير طابق المؤكدا وان زعمه البعض لان المراد بالمطابقة على هذا المطابقة في التذكير والتأنيث فقط فاعرفه وأوفى النظم لمع الخلو (قوله فتجمع بهما) أي بلا عطف كما سيأتي والظاهر أن تقديم النفس على العين لازم وقيل حسن كذا في المرادي (قوله ما زائدة) ومحل المجرور اعراب المتبوع (قوله واجمعهما) الامر مستعمل في الوجوب بالنسبة الى الجمع وفي الاولوية بالنسبة للمثنى (قوله بأفعل) أي جمعا ملابسا لافعل أو على أفعل (قوله ولا على أعيان) لو قال ولا بالعين مجموعا على أعيان لكان مستقيما (قوله ولا يؤكد به) أي على المختار والا ففي الدماميني عن شرح العمدة للمصنف والمفصل للزمخشري والكفاية لابن الخباز جواز التوكيد بأعيان (قوله وقد صرح النحاة الخ) لما لم يكن كلام ابن اياز رادا على أبي حيان بالنظر الى الافراد أتى بهذا الرد الثاني لانه يرد عليه بالنظر الى الافراد والتثنية ولأبي حيان أن يقول ما صرح به النحاة لا يظهر الرد به لان النفس والعين لم يضافا الى المتضمن بل الى ما هو بمعناهما لان المراد بهما الذات (قوله الى متضمه) صيغة اسم الفاعل أي ما اشتمل على المضاف (قوله والمختار الجمع) أما على التثنية فلان المضافين كالشئ الواحد فكرهوا الجمع بين تثنيتهما وأما على الافراد فلان الاثنين جمع في المعنى (قوله حمامه الخ) تمامه * سقاك من الغر الغوادي مطيرها * والغر جمع غراء وهي البيضاء وهو صفة لمحذوف أي من السحب الغر الخ والغوادي جمع غادية وهي السحابة الممطرة صباحا والمطير بفتح الميم كثير المطر (قوله ومهمهين الخ) المهمه المكان القفر والقذف بفتح القاف والذال المعجمة آخره فاء البعيد والمرت بفتح الميم وسكون الراء آخره فوقية المكان الذي لا نبات فيه وظهراهما مبتدأ ومثل خبر والجملة صفة ثالثة قاله العيني والمراد بظهريهما ما ارتفع منهما وقوله مثل ظهور الترسين أي في الصلابة (قوله وكلا أذكر الخ) اعلم أن كلا وشبهها في افادة شمول كل فرد ان كانت داخلة في حيز النفي بأن أخرت عن أداته لفظا نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه وما جاءني كل القوم وما جاءني القوم كلهم ولم آخذ كل الدراهم ولم آخذ الدراهم كلها أو رتبة نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ توجه النفي الى الشمول خاصة وأفاد سلب العموم والا بان قدمت على أداته لفظا ورتبة توجه النفي الى كل فرد وأفاد عموم السلب كقوله عليه الصلاة والسلام كل ذلك لم يكن وكالنفي النهي قال التفتازاني والحق أن الشق الاول أكثري لا كلي بدليل والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار أثيم ولا تطع كل حلاف مهين (قوله يصح وقوع بعضها موقعه) أي في نسبة الحكم اليه سواء

كان

* ظهراهما مثل ظهور الترسين اه (وكلا أذكرن في) التوكيد المسوق لقصد (الشمول) والاحاطة بأبعاض المتبوع (وكلتا) و (كلتا) و (جميعا) فلا يؤكد بهن الا ما له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه لرفع احتمال

تقدير بعض مضاف الى مشبوههن فجوجاء الجيش كله أو جميعه والقبيلة كلها أو جميعها والرجال كلهم أو جميعهم والهندات كلهن أو جميعهن والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما الجواز أن يكون الاصل جاء بعض الجيش أو القبيلة أو الرجال أو الهندات أو أحد الزيدين أو احدى الهندين ولا يجوز جاءني زيد كله ولا جميعه وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما ولا الهندان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور وأشار بقوله (بالضمير موصلا) الى أنه لابد من اتصال ضمير المتبوع (٥٥) بهذه الالفاظ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما رأيت ولا يجوز حذف الضمير استعمالا لنية الاضافة خلافا للفراء والزمخشري ولا حجة في خلق لكم ما في الارض جميعا ولا قراءة بعضهم انا كل فيها على ان المعنى جميعه وكلا بل جميعا حال وكلا بدل من اسم ان أو حال من الضمير المرفوع في فيها وذكر في التسهيل انه قد يستغنى عن الاضافة الى الضمير بالاضافة الى مثل الظاهر المؤكد كل وجعل منه قول كثير يا أشبه الناس كل الناس بالقمر (واستعملوا أيضا كلكل) في الدلالة على الشمول اسما وإربا (فاعلم من عم في التوكيد) فقالوا جاء الجيش عامته والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم والهندات عامتهن وعد هذا اللفظ (مثل الكامله) أي الزائد على ما ذكره الصبويون في هذا الباب فان أكثرهم أغفله لكن ذكره سيبويه وهو من أجلهم فلا يكون حينئذ ناقلة على ما ذكروه فاعلم

كان على وجه زيادة البعض من لفظ الكل مجازا مرسلا أو اسناديا للبعض الى الكل مجازا عقليا أو تقدير المضاف فقوله لرفع احتمال تقدير بعض الخ فيه قصور ولعله انما اقتصر عليه لانه أقرب الاحتمالات الثلاثة فاذا اندفع هو اندفع أخواه بالاولى ودخل في قول الشارح الا ماله أجزاء الخ نحو زيد كله حسن وعين البقرة الوحشية كلها سواد لان المؤكد وان كان غير متعدد له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه (قوله تقدير بعض) أي أو ما في معناه كاحد واحدى بدليل قوله بعد أو أحد الزيدين الخ (قوله والزيدان كلاهما الخ) فائدة لا يتعدد توكيد متعاطفين مالم يتعدد عاملهما معنى فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما وان اتحدا معنى جاروان اختلفا لفظا حمله الناظم تبعا للاخفش نحو انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما قال أبو حيان ويحتاج ذلك الى سماع سبيله على سم (قوله لجواز أن يكون الاصل الخ) فيه ما في التعليل الاول ولو قال لجواز أن يكون المعنى الخ لوفى بالاحتمالات الثلاثة (قوله وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما الخ) هذا مذهب الاخفش والفراء وهشام وأبي علي وذهب الجمهور الى الجواز كما قاله الدماميني وواقق الناظم في تسهيله الجمهور (قوله لامتناع التقدير المذكور) أي فلا فائدة في التأكيد حينئذ (قوله بالضمير موصلا) حال من الالفاظ المتقدمة بتأويلها بالمذكور وبالضمير متعلق به (قوله ولا يجوز حذف الضمير) والكلام مفروض فيما اذا جرت على المؤكد فلا يرد توكل في ذلك يسحون (قوله على أن المعنى الخ) راجع للمتن بالميم (قوله بل جميعا حال) يعني مجموعا ان قيل الحالية تقتضي وقوع الخلق على ما في الارض حالة الاجتماع وليس كذلك أجيب بان خلق بمعنى قدر خلق ذلك في علمه (قوله وكلا بدل من اسم ان) وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا أفاد لاحاطة نحو هتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير (قوله أو حال من الضمير الخ) قال في المغني فيه ضعفان تقدمه على عامله الظرفي وتنكير كل بقطعه عن الاضافة لفظا ومعنى لان الحال واجبة التنكير (قوله بالاضافة الى مثل الظاهر) أي لحصول الربط به كما تقدم في الموصول (قوله وجعل منه الخ) جعل أبو حيان كل الناس عنا أي الكاملين في الحس والفضل هم (قوله واستعملوا أيضا) أي كما استعملوا عير عامة وقوله من عم أي مشتقا من صدره وقوله في التوكيد متعلق باستعملوا ويعني عنه قوله كلكل (قوله فاعلم من عم) لم يقل عامة مع أنه أنحصر لات فيه اجتماع ساكنين وهو لا يجوز في النظم (قوله مثل الكامله) حال من فاعله وقول الشارح وعد هذا اللفظ مثل الكاملة حل معنى ولم يجعله زائدا بل مثل لزائد نظرا لكون البعض قد ذكره وحينئذ لا يرد الاستدراك الذي ذكره الشارح لانه لم يجعله كاملة بل مثلها أفاده سم (قوله ويعقوب ناقلة) حال من يعقوب أي حالة كونه ناقلة على ما طلبه ابراهيم من ولده اسحق وهو اسحق حيث قال رب هب لي من الصالحين فوهب له اسحق وولد لاسحق يعقوب (قوله بمعنى أكثرهم) أي فتكون بدل بعض من كل (قوله المذكورات) دفع به ما توهمه تعبير المصنف بالظاهر في موضع الضمير من مغايرة الالفاظ المذكورة في البيت الثاني للالفاظ المذكورة في البيت الاول (قوله بالنسبة لما سبق) أي من وقوع المذكورات بعد كل أما بالنسبة لنفسه فكثير (قوله ولا يجوز أن

انما أراد ان الناقلة مثلها في الكاملة أي تصلح مع المؤنث والمذكر فتقول اشتريت العبد عامته كما قال تعالى ويعقوب ناقلة ﴿تنبيه﴾ خالف في عامة المبرد وقال انما هي بمعنى أكثرهم (وبعد كل أكدوا بأجمع جمعاء أجمعين ثم جمعا) فقالوا جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والزيدون كلهم أجمعون والهندات كلهن جمع (ودون كل قد يجيء اجمع جمعاء أجمعون ثم جمع) المذكورات نحو لاغوينهم أجمعين لموعدهم أجمعين وهو قليل بالنسبة لما سبق وقد يتبع أجمع وأخواته بأكتع وكتعاء وأكتعين وكتع وقد يتبع

أكتع واخوانه بأبصع وبصعاء وابصعين وبصع فيقال جاء الجيش كله أجمع اكتع أبصع والقبيلة كلها جماء كتعاء بصعاء والقوم كلهم أجمعون اكتعون أبصعون والهندات كلهن جمع كتع بصع وزاد الكوفيون بعد أبصع واخوانه أبتع وبتعاء وابتعين وبتع قال الشارح ولا يجوز ان يتعدى هذا الترتيب وشذ قول بعضهم اجمع انصع وأشذ منه قول الاخر جمع بتع وربما أكدوا كتع واكتعين غير مسبوقين بأجمع وأجمعين (٥٦) ومنه قول الراجز باليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا

أكتعا اذا كملت قلتي أربعا اذا ظللت الدهر أبكي أجمعا وفي هذا الرجز أمور افراد اكتع عن أجمع وتوكيد النكرة المحدودة والتوكيد بأجمع غير مسبوق بكل والفصل بين المؤكد والمؤكد ومثله في التنزيل ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن ﴿تنبيهات﴾ الاول زعم الفراء ان أجمعين يفيد اتحاد الوقت والصحيح أنها ككل في افادة العموم مطلقا بدليل قوله تعالى لاغوينهم أجمعين • الثاني اذا تكررت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع وليس الثاني تأكيدا للتأكيد • الثالث لا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع الى الرفع ولا الى النصب • الرابع لا يجوز عطف بعضها على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم وأجمعون وأجازه بعضهم وهو قول ابن الطراوة • الخامس قال في التسهيل وأجرى في التوكيد مجرى كل ما أفاد معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل واليد والرجل والبطن والظهر يشير الى قولهم مطرنا الضرع والزرع ومطرنا السهل والجبل وضربت زيد اليد والرجل وضربته البطن والظهر • السادس ألفاظ التوكيد معارف أعاما أضيف الى الضمير فظاهر وأما أجمع وتوابعه ففي تعريفه قولان أحدهما أنه بنية الاضافة ونسب لسيبويه والآخر بالعلمية علق على معنى الاحاطة (وان يفد توكيد منكور) بواسطة كونه محدودا وكون التوكيد من ألفاظ الاحاطة (قيل) وفاقا للكوفيين والاخفش تقول اعتكفت شهرا كله ومنه قوله باليت عدة حول كله

يتعدى هذا الترتيب) أي بتقديم وتأخير أو بحذف بعض ما في الاثناء قال الفارضي قدمت كل على الجميع لعراقتها وكونها أنص في الاحاطة وليها أجمع لانه صريح في الجمعية لاشتقاقه من الجمع وليه أكتع لاحتياطه عنه في الدلالة على الجمع لانه من تكتع الجلد اذا انقبض ففيه معنى الجمع وليه أبصع من تبصع العرق اذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع وأخر أبتع لانه أبعد من أبصع لانه طويل العنق أو شديد المفاصل لكن لا يخلو من دلالته على اجتماع اه ببعض تقبض واذا اجتمع النفس والعين وكل قدما على كل ولم يتعرضوا لما اذا اجتمع كل وعامة والظاهر تقديم كل على عامة (قوله وأشذ منه الخ) أي لان في الاول حذف واسطة واحدة وهي أكتع وفي الثاني حذف واسطتين وهما كتع وبصع (قوله بأكتع وأكتعين) لم يستشهد للثاني وقد استشهد له في الهمع (قوله افرادا أكتع عن أجمع) أي وهو قليل (قوله وتوكيد النكرة المحدودة) أي الموضوعة لمدة لها ابتداء وانتهاء أي وهو ممنوع عند البصريين كما سيأتي (قوله والتوكيد بأجمع الخ) أي وهو قليل بالنسبة للتأكيد بها مسبوقة بكل (قوله والفصل الخ) أي وهو خلاف الاصل (قوله افادة العموم مطلقا) أي لا بقيد اتحاد الوقت (قوله لا يجوز في ألفاظ الخ) أي على المختار لمنافاة القطع مقصود التوكيد (قوله فلا يقال الخ) علله باتحاد معنى النفس والعين واتحاد معنى كل وأجمع وهذا يقتضي جواز نحو جاء القوم أنفسهم وكلهم لعدم الاتحاد ولم أر من ذكره بل اطلاقهم يخالفه فافهم (قوله الضرع) بفتح الصاد المهملة والزرع أي جيعنا وكذا يقال فيما بعده (قوله وضربت زيدا الخ) أي اذا أريد باليد والرجل والبطن والظهر الجملة أما اذا أريد العضو فقط فبدل بعض (قوله معارف) ومن ثم لم تنصب حالا على الاصح كما في السيوطي أي مع اضافتها فلا ينافي ما قدمه الشارح في خلق الله ما في الارض جميعا انا كلا منها (قوله بنية الاضافة) قيل هذا ينافي ما قدمه من امتناع حذف الضمير استغناء بنية الاضافة والحق أنه لا منافاة لان ما تقدم في غير أجمع وتوابعه كما نبه عليه مم قال في المغني يجب تجريد نحو أجمع المؤكد به من ضمير المؤكد وأما قولهم جاؤا بأجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها فهو جمع لجمع كأفلس وفلس أي بجماعاتهم اه لكن نقل الرضي والبرماوي في شرح ألفية الاصول فتح الميم أيضا (قوله بالعلمية) أي الجنسية وعليه فهي ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل الاجمع وتوابعه فللعلمية والعدل وعلى الاول يكون منعها من الصرف للوصفية ووزن الفعل الاجمع وتوابعه فللوصفية والعدل كأخر كذا قال البعض وظاهره أن جماء وتوابعه كأجمع وتوابعه وبيطله أنها ليست بوزن الفعل ولو جعل مانع صرفها ألف التأنيث الممدودة لم يبعد بل يتعين ثم الذي قاله الدماميني أن منع الصرف على الاول لشبه العلمية ووزن الفعل ووجه الشبه كون كل من سوى الاضافة والعلم معرفة بغير معرف لفظي (قوله علق على معنى الاحاطة) أي وضع على معنى هو الاحاطة ولا يخفى أن جعل مدلوله الاحاطة يورث اختلال الكلام اذ يكون حينئذ معنى جاء القوم أجمع جاء القوم الاحاطة فتأمل في العبارة حذف مضاف أي ذي الاحاطة على أن الاحاطة مصدر المبني للمفعول فافهم (قوله وفاقا للكوفيين والاخفش) فلا يشترط عندهم تطابق التوكيد والمؤكد

رجب * وقوله * تجملي الذلفاء حولا أكتعا وقوله * فصرت البكرة يوما أجمعا (وعن نحاة البصرة المنع شمل) أي عم المفيد وغيره المفيد ولا يجوز صمت رمضان كله ولا شهرا بعينه (واعن تكلتا في متى وكلا عن) تثنيه (وزن معلا ووزن أفعلا) كما استعنى تثنيه متى عن تثنيه سواء ولا يجوز جاء الزيدان أجمعان ولا الهندان جمعاوان وأجاز ذلك الكوفيون والاخفش قياسا معترفين بعدم السماع * (تنبيهان) * الاول المشهور أن كلا للمذكر وكلتا للمؤنث قال في التسهيل وقد يستعنى بكل منهما عن كلتيهما وأشار بذلك الى قوله

* عمت تقرب الزبير كلاهما *

وقال ابن عصفور وهو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة كأنه قال يعرفي شخصين * الثاني ذكر في التسهيل أنه قد يستغنى عن كليهما وكلتيهما كلاهما فيقال على هذا جاء الزيدان كلاهما والهندان كلاهما (وان تؤكد الضمير المتصل) مستترا كان أو بارزا (بالنفس والعين وبعد) الضمير (المنفصل) حتما (نحو) المتصل (ذا الرجع) نحو قم أنت نفسك أو عينك وقوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم ولا يجوز قم نفسك ولا قوموا أعينكم بخلاف قام الزيدون أنفسهم فيتبع الضمير

والمؤكد تعريفا وتنكيرا (قوله رجب) هو كصبور ان أريد به معين فهو معرفة للعلمية والعدل عن المحلى بأل والا فهو صرف لعلة الدوشري عن السعد وغيره ونقل شيخنا عن شرح المواهب لشيخه الزرقاني أن رجب من أسماء الشهور وهو معروف وان أريد به معين كما في المصباح (قوله الذلفاء) بالذال المعجمة ثم لام ثم فاء اسم امرأة (قوله فصرت) بتشديد الراء أي صوتت البكرة أي كررت الأنين كما في العيني وشرح الاسلامبولي وقصيرا بعض لها لما فيه من طرو هي بسكون الكاف وجوز بعضهم فتحها (قوله ولا يجوز صمت رمضان الخ) أي باجراء السر يقين لان النكرة في الاول غير محدودة والتوكيد في الثاني ليس من أسماء الاحاطة وفي سخ ولا يجوز بالفاء وهي أولى (قوله وعن تكلتا الخ) قال في النسك ظاهره أن ما سمع دال على كل وعامه وجميع يستعمل في المثنى والمجموع لا ركلا منهما تعم كل منهم خصوصا أنه ذكر في التسهيل سواء لاستعمالها بكل عن كلا وكلتا وردة توحيان وقال ابن مالك يحتاج الى نقل وسماع من العرب (قوله في متى) أي فيدل على اثنين وان لم يتم في الاصطلاح متى ليدخل نحو حار يد وعمرو وكلاهما وهند وعدكلتاهما (قوله عن تثنيه ووزن الخ) ورد عليه بأن نحو سواء ومعلا لا تصلح للمتى حتى يستغنى عنه بهما (قوله ولا يجوز جاء الزيدان أجمعان ولا الهندان جمعاوان) لو قال ولا يجوز جاء الخبران اجمعان ولا الصباحان جمعاوان لكان أولى لان ما مثل به لا يجوز وان فالجواز تثنيه أجمع وجمعاء لا لتوكيد أجمع وجمعاء الا مجردين أو أحدهما مجردة وأحدهما ذات أبعاض وهو بين حتى يتعين أحدهما للتوكيد وأحدهما للتثنية والجمع وفيه مجردة (قوله وأجاز ذلك الكوفيون الخ) وهل يجري خلافهم في توابع أجمع وجمعاء وهو أبصع وكتعاء الخ في كلام بعضهم ما يشعر به والقياس يقتضيه بعلة شيخنا (قوله عت) بضم الميم وشاهد للصفة أي عمت أو بمعنى يتوسل بالقرينة وعليه يحتاج لي تجريد من كونه بالدوائر للاكبر (قوله وان تؤكد الضمير المتصل الخ) قال الفارضي واعلم ان ذلك لوقوع الاسم في بعض المواضع كالوقف هند ذهبت نفسها وعينها أي حرجت عينها الا يحتمل أن تكون نفسها ذهبت وعينها حرجت فاذا قيل ذهبت هي نفسها وعينها لم يكن ليس ولم يفرقوا بين هذين المثالين وغيرهما لطرد الباب اه وأنت اعلم وحينئذ لان المرفوع المتصل عمدة الجملة فكرهوا أن يؤكدوه أولا بمستقل من غير جنسه وأكدوه أولا بمستقل من جنسه وهو الضمير المنفصل المرفوع ليكون تمهيدا للتأكيد بالمستقل من غير جنسه وهو النفس والعين اللذان هما من الاسماء الظاهرة أما اذا كان المؤكد اسما ظاهرا أو ضميرا مرفوعا منفصلا أو ضميرا نصبا مطلقا فلا يشترط هذا الشرط لفقد العلة لمقتضيه له اذ للظاهر مستقل والمتصل ليس كالمنفصل لاستقلاله بنفسه والمنصوب ليس كالمرفوع في شدة الاتصال (قوله بالنفس والعين) انما خص هذا الحكم بهما لقوة استقلالهما بما يتعملان في غيرا التوكيد كثيرا نحو علمت ما في نفسك وعين زيد حسنة بخلاف بقية الالفاظ فلم يكن لها من قوة الاستقلال ما للنفس والعين فلم يكرهوا توكيد المرفوع المتصل بها (قوله نحو قم أنت نفسك الخ) وشذ قاسم أنفسها وقاموا هم أنفسهم (قوله فيتبع الضمير) لان الظاهر لا يؤكد بالمضمر لكونه دون المضمر تعريفا فلا يكون تكملة له (قوله ما اقتضاه كلامه هنا الخ) وجه اقتضاء كلامه هنا وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صرح به في شرح الكافية ونص عليه غيره وعبارة التسهيل

(٨ - صبان ثالث) وبخلاف صرتهم أنفسهم ومررت بهم أعينهم فالضمير جائز لا واجب * (تنبيه) * ما اقتضاه كلامه هنا من

(وأكدوا بما سواهما) أي بما سوى النفس والعين (والقيد) المذكور (لن يلتزما) فقالوا

الواقع خبرا بمعنى الامر فكأنه قال وأكده بعد المفصل والامر للوجوب وانما قدرنا كالمذكور دون تأكيده لافأكده كما فعل الشاطبي لان حذف المبتدا هو المعهود في جواب الشرط نحو ان جاءني زيد فبؤس فنوط (قوله يقتضي عدم الوجوب) أي عدم وجوب الفصل بالضمير المنفصل فيكفي الفصل بغير الضمير فما شرطه مطلق الفصل وعلى هذا اقتصر السيوطي حيث قال لا يشترط في الفاصل كونه ضميرا اه بل في الفارضي ما نصه يجوز على ضعف جاؤا أعينهم وقاموا أنفسهم ويجعل منه بعضهم القراءة الشاذة عليكم أنفسكم بالرفع على أنه توكيد للضمير المستتر في عليكم وقال ابن هشام الصواب ان أنفسكم مبتدأ على حذف مضاف وعليكم خبره أي عليكم شأن أنفسكم اه (قوله يجي) حذفت لامه للضرورة أو على لغة قالها الشاطبي (قوله مكررا) أي الى ثلاث مرات فقط لاتفاق الادباء على أنه لم يقع في لسان العرب أزيد منها كما نقله الدماميني عن العز بن عبد السلام قال وأما كرر ويل يومئذ للمكذبين في سورة المرسلات فليس بتأكيد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد المكذبون بما قرن بهذا القول فلم يتعدد على معنى واحد وكذا قولك أي الاعور بكما تكذبان في سورة الرحمن اه (قوله وهو) أي الجار والمجرور متعلق الخ (قوله اذ هو) أي الخبر وهو انفسكم وهذا تعليل لاستتار الضمير فيه (قوله هو اعادة اللفظ) قال السيوطي ولا يضر نوع اختلاف نحو فمهل الكافرين أمهلهم (قوله أو تقويته بموافقه) يوهم أن اعادة لفظه لا تقويه فيها وليس كذلك مع أن التقوية فائدة التوكيد فلا تذكر في حده الا أن يقال هو رسم ولو قال أو ذكر موافقه معنى لكان أولى واعلم أن كلام المانن صادق بالصورتين لان قوله مكررا أي لفظا ومعنى أو معنى فقط (قوله بموافقه) ظاهر في ارادة المرادف ويرد عليه نحو عطشان نطشان فانه توكيد لفظي مع انه ليس المرادف اذ لا يطرد والمرادف يفرد قاله الدماميني وقال أن تقول ان نحو عطشان مرادف وعدم افراده نادر في الاستعمال فلا يمنع المرادفة فاعرفه (قوله يكون في الاسم) استثنى من ذلك الاسم المحذر اذ العامل فانه لا يجوز أن يكرر توكيدا لئلا يجتمع العوض والمعوض منه لما سيأتي من أنهم جعلوا تكرارها نائبا عن الفعل وعندي أنه يجوز تكراره توكيدا ولا يلزم الاجتماع المذكور لان جعلهم تكرارها عوضا عن الفعل في حالة حذف الفعل لا حالة ذكره فاعرفه فانه متين (قوله ونكاحها باطل باطل باطل) أي من قوله صلى الله عليه وسلم أيما امرأة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها الخ (قوله المراء) هو الجدال ودعاء بتشديد العين مثال مبالغة (قوله ونحو نعم نعم) بفتح النون والعين وبكون الميم (قوله العناء) بفتح العين المهملة والمد التعب (قوله لك الله لك الله) تقريب من الفرج (قوله والثاني) أي تقويه اللفظ بموافقه معنى ويكون أيضا في الاسم والفعل والحرف والجملة كما في التصريح وان أوهم بتتبع الشارح خلافه (قوله وقلن الخ) الضمير للنسوة وعلى الفردوس حال من الضمير والفردوس البستان وأول مشرب مبتدأ خبره محذوف أي لنا وان للشرط وجوابه محذوف لتقدم دليله أو بالفتح مصدر به بتقدير لام التعليل أي لان كانت الخ والدعاثر بالعين المهملة ثم المثلثة جمع دعثور كعصفور وهو الحوض والضمير فيه للفردوس كذا قال العيني وقضيته قول الشمني المعنى أول مشرب نشربه يكون على الفردوس أن على الفردوس خبر مقدم وأول مشرب مبتدأ مؤخر (قوله صمى) بفتح الصاد المهملة وتشديد الميم أمر من صمم من باب علم أصله اصمى بوزن اعلى نقلت فتحة الميم الاولى الى الصاد وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وأدغمت الميم في الميم والخطاب للاذن وصمام أصله اسم فعل وهو توكيد لفظي وقال كثير الخطاب للداهية وصمام منادى حذف منه حرف النداء ذكر العيني القولين ويؤيد هذا القول قول القاموس بعد أن ذكر أن صمام كقطام اسم للداهية منصبه وصمى صمام أي زيدي ياداهية

تقتضي عدم الوجوب اه قوموا كلكم وجاؤا كلهم من غير فصل بالضمير المنفصل ولو قلت قوموا أنتم كلكم وجاؤا هم كلهم لكان حسنا (ومامن التوكيد لفظي يجي مكررا) ما مبتدأ موصول واعطى خبر مبتدا محذوف هو العائد والمبتدأ مع خبره صلة ما وجار حذف صدر الصلة وهو العائد للطول بالجار والمجرور وهو متعلق باستقرار على أنه حال من الضمير المستتر في الخبر اذ هو في تأويل المشتق ومكررا حال من فاعل يجي المستتر وجملة يجي خبر الموصول أي النوع الثاني من نوعي التوكيد وهو التوكيد اللفظي هو اعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى كذا عرفه في التسهيل فالاول يكون في الاسم والفعل والحرف والمركب غير الجملة والجملة نحو جاء زيد زيد ونكاحها باطل باطل باطل وقوله فايا لك ايا لك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب ونحو قام قام زيد ونحو نعم نعم وكقوله

فختام حنام العناء المطول

والجملة (كقولك ادرجي ادرجي) وقوله

لك الله لك الله

والثاني كقوله

أنت بالخير حقيق قمن

وقوله وقلن على الفردوس أول مشرب * أجل جيران كانت أبيحت دعثره وقوله * صمى لما فعلت وصمام يهود صمام * ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل ﴿تنبيه﴾ الاكثر في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل وكثيرا ما يقترن

وصمام صمام تصاموا في السكوت اهـ لكن الاستشهاد بالبيت مبني على أنه من الأول كما لا يخفى
وبما قررناه تعلم ما في كلام البعض من الخلل والله الموفق (قوله بعاطف) أي بثم خاصة كما في
التصريح وجعل الرضي الفاء كثم ويؤيده أولى لك فأولى والمراد بعاطف صورة لأن بين الجملتين كمال
الاتصال فلا تعطف الثانية على الأولى حقيقة كما صرح به علماء المعاني ولأن العاطف لو كان عاطفا
حقيقيا كانت الجملة الثانية غير ما بعده لما له بالعطف لا التأكيد (قوله ونحو أولى لك فأولى) والذي في الموضح
الآية قال صاحب التصريح أي ثم أولى لك فأولى وأرشد بقوله الآية إلى أن المؤكد ما بعد ثم
والشارح مثل بأولى لك فأولى ولم يرد جعل المؤكد الجملة المقرونة بالفاء على ما قاله الرضي من أن الفاء
كثم وكل صحيح خلافا لمن اعترض على الشارح لأن أولى الثانية مؤكدة بحذف ... أولى لك أولى فعل
فيه ضمير مستتر على ما يأتي وعلى كل ففي ذلك تأكيد جملة ... وقوله ثم أولى لك فأولى تأكيد
للعاملين قال الشارح على الموضح ومعنى أولى لك التهديد والوعيد وهو من الولي وهو القرب أي أدناه
أولاه الله ما يكرهه واللام مزيدة كما في ردف لكم أو أولى له الهلاك فهو فعل ماض ... بعد اتفاق
وقيل أفعل من آل يؤول بمعنى قبلها الدار اهـ (قوله إلا مع اللفظ الذي به وصل) سواء كان اسما
أو فعلا أو حرفا (قوله ونحو عجبت منك منك) وزيد مررت به به ولا فرق بين ضمير الغائب والمتكلم والمخاطب وإذا أنت
(قوله كنعم وكبلى) نعم حرف تصديق للمخبر وإعلام للمستخبر ووعد للطالب وتقع بعد الخبر والاستفهام
وإي كما في المغني وأما بلى فلا تقع إلا بعد النفي مجردا أو مقرونا باستفهام ... والأول نحو زعم الذين كفروا
قل بلى أو مقرونا باستفهام حقيقي كأن تقال أليس زيد قائما فتقول بلى أو توبيخي نحو أم
يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى أو تقريري نحو ألست بربكم والواقع أجروا النفي مع التقرير
مجرى النفي المجرد في رده ببلى رعيا للفظه ولهذا قال ... هو الأكثر وجوز عند أمن اللبس أن يجاب
بنعم رعيا للمعنى الهمزة في النفي الذي هو إيجاب ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحد ولا الاستثناء
المفرغ فلا يقال أليس أحد في الدار ولا أليس في الدار إلا زيد ولهذا نازع جماعة فالسهيلي فيما حكي
عن ابن عباس في الآية أنهم لو قالوا نعم كفروا وأنهم لو أجابوا ألست بربكم بنعم لم يكف في الإقرار
لاحتماله غير المراد ولهذا لا يدخل في الإسلام بلا إله إلا الله برفع إله لاحتماله نفي الوحدة كذا في المغني
وإنما كان التقرير مع النفي إيجابا لأن الهمزة للإنكار ونفي النفي إيجاب ولأن غرض المتكلم تقرير
المخاطب بالإيجاب وحاصل المقام أنه إذا قيل قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه لا ويمتنع بلى لعدم النفي وإذا قيل ما قام
زيد فتصديقه نعم وتكذيبه بلى ويمتنع لا لأنها لنفي الإثبات لا لنفي النفي وإذا قيل أقام زيد كان مثل قام زيد في
الحكم قلت نعم وإن نفيته قلت لا ويمتنع بلى وإذا قيل ألم يقم زيد فإن أثبت القيام قلت بلى
ويمتنع لا وإن نفيته قلت نعم لكن إن كان الاستفهام تقريريا وأمن اللبس جاز أن تثبت بنعم
كما مر فعلم أن بلى لا تأتي إلا بعد نفي وأن لا لا تأتي إلا بعد إيجاب وأن نعم تأتي بعدهما فإنه في الهمع
(قوله لكونهما) أي الحروف غير حروف الجواب (قوله ويعاد هو) أي ما اتصل بالمؤكد مع الكاف
وكذا الضميران في قوله أو ضميره إن كان ظاهرا (قوله وهو الأولى) لأنه الأصل وأما الأول ففيه وضع
الظاهر موضع المضمر قيل من الثاني ففي رحمة الله هم فيها خالدون فهي الثانية توكيد للأولى وأعيد
مع الثانية ضمير رحمة ولعله مبني على أن هم مبتدأ ثان وخالدون خبره وفي رحمة الله متعلق بخالدون أما
على أن في رحمة الله خبر عما قبله وهم فيها خالدون جملة مستأنفة فليست الآية مما نحن فيه قال في
المغني ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لأن الضمير لا يؤكد الظاهر لأن الظاهر
أقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور بإعادة الجار لأن العرب لم تبدل مضمرا من مظهر اهـ
لكن ذكر في محل آخر أن النحويين أجازوا إبدال المضمر من المظهر (قوله ولا بد من الفصل بين
الطرفين) هذا يقوم مقام إعادة ما اتصل به وعبارة السيوطي أو حرف غير جوابي لم يعد اختيارا

بعاطف نحو كلا سيعلمون
الآية ونحو أولى لك
فأولى ونحو وما أدراك ما
يوم الدين الآية ويأتي
بدونه نحو قوله عليه
الصلاة والسلام والله
لأغزون قريشا ثلاث
مرات ويجب الترك عند
إيهام تعدد نحو ضربت
زيدا ضربت زيدا ولو قيل
ثم ضربت زيدا لتوهم أن
الضرب تكرر منك مرتين
تراخت إحداهما عن
الأخرى والغرض أنه لم يقع
منك إلا مرة واحدة
(ولا تعد لفظ ضمير متصل
إلا مع اللفظ الذي به
وصل) فتقول قمت قمت
وعجبت منك منك لأن
إعادته مجردا تخرجه عن
الاتصال (كذا الحروف
غير ما تحصلا به جواب
كنعم وكبلى) وأجل
وجير وإي ولا لكونهما
كالحروف في عدم الاستقلال يعاد
مع المؤكد ما اتصل
بالمؤكد إن كان مضمرا
نحو أيعدكم أنكم إذا متم
وكنتم ترابا وعظاما أنكم
مخرجون ويعاد هو أو
ضميره إن كان ظاهرا نحو
إن زيدا إن زيدا فاضل
أو إن زيدا إنه فاضل وهو
الأولى ولا بد من الفصل
بين الحرفين كما رأيت وشذ
اتصالهما كقوله

ان ان الكريم يحلم مالم • يرين من أجاره قد ضيما وأسهل منه قوله حتى تراها وكأن وكأن • أعناقها مشددات بقرن وقوله • ليت شعري هل ثم هل آتينهم • وقوله • لا يسلك الاسى تأسيا فما • ماس حمام أحد معتصما للفصل في الاولين بالعاطف وفي الثالث بالوقف وأشذ منه قوله (١٠) فلا والله لا يلفى لما بي • ولا للما بهم أبدا دواء لكون الحرف المؤكد وهو اللام موضوعا على حرف واحد وأسهل من هذا قوله • فأصبحن لا يسألنه عن بما به • لأن المؤكد على حرفين ولا حتى في الملفوظ أما الحروف الجوابية فيجوز أن تؤكد بإعادة اللفظ من غير اتصالها بشيء لأنها لعدم الاستغناء بها عن ذكر الجملة بعدها كالمستقل بالدلالة على معناه فتقول نعم نعم وبلى بلى ولا لا ومنه قوله لا لا أبوح بحب بثنة إنها • أخذت على مواثقا وعهود (ومضمر الرفع الذي قد انفصل أكد به كل ضمير اتصل) نحو قمت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت وزيد جاء هو ورأيتني أنا

﴿تنبيه﴾ اذا أكدت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو رأيتك اياك فمذهب البصريين أنه بدل ومذهب الكوفيين أنه توكيد قال المصنف وقولهم عندي أصح لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو فعلت أنت والمرفوع تأكيد باجماع

﴿خاتمة﴾ في مسائل منثورة • الاولى لا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الاصح وأجاز الخليل نحو مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما ثان وتقديره هما صاحباي أنفسهما • الثانية لا يفصل بين المؤكد والمؤكد بإما على الاصح وأجازه الفراء مررت بالقوم اما أجمعين واما بعضهم • الثالثة لا يلي العامل شيء من ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد الا جميعا وعامة مطلقا فتقول القوم قام جميعهم وعامتهم ورأيت جميعهم وعامتهم ومررت بجميعهم وعامتهم والا كلا وكلتا مع الابتداء بكثرة ومع غيره بقلة فالاول نحو القوم كلهم قائم

الاسم مدخل عليه أو منفصلا (قوله يحلم) بضم اللام في المضارع وكذا الماضي (قوله حتى تراها) أي المطي والقوم حبل يقرن به البعير (قوله تأسيا) أي اقتداء من قبلك من الصابرين (قوله للفصل في الاولين بالعاطف) قال شيخنا والبعض فيه نظر بالنسبة لاول الاولين أعني قوله وكأن وكأن لان مجموع وكأن الثانية تأكيد لمجموع وكأن الاولى فالواو من جملة المؤكد فلم يفصل بين المؤكد والمؤكد بعاطف اه ولا يخفى أن ما ذكراه غير متعين لجواز أن يكون المؤكد كأن فقط والواو عاطفة واصلة بينه وبين توكيده كما درج عليه الشارح لكن يرد على هذا أن العاطف الذي يفصل به هو ثم وكذا الفاء وقول الرضي لا الواو الا أن يحمل التقييد بثم والفاء للفصل بالعاطف على الاختيار وهذا من اغتفار (قوله وأشذ منه) أي من قوله ان ان الكريم الخ (قوله لا يلفى) أي لا يوجد (قوله وأسهل من هذا) أي من قوله ولا للما بهم الخ (قوله لان المؤكد) بفتح الكاف على حرفين أي وهو عن في قوله للما بهم وهذا نوع قريب له قوله ان ان الكريم حيث توكيد عن بما لان الباء بمعنى عن قال سل به أي عنه ومنه قول فاسأل به خبيرا فهو توكيد بالمرادف (قوله فيجوز أن تؤكد) الذي نحب قوله من غير اتصالها بشيء كسر كاف تؤكد (قوله بثنة) بفتح الموحدة وسكون المثلثة بعدها نون اسم محبوبته (قوله أكد به كل ضمير اتصل) لكن على وجه استعارة في توكيد ضمير النصب والجر لأن التوكيد في الكل بلفظ الرفع ويمكن المصنف عن توكيد المنفصل لمرفوع أو المنصوب بمنفصل مرفوع ويدعي أن لا يتوقف في جواز الاول ومقتضى منع الثاني أنه لا يجوز أنت أنت أكرمت وما أكرمت الا اياك أنت وفي المغني ان أنت من نحو انت أنت السميع العليم يصح كونه فصلا وتوكيدا أي مبتدأ والاول أرجح فالثاني (قوله والمرفوع تأكيد باجماع) أي يجوز أن يكون توكيدا باجماع كما يجوز أن يكون بدلا فالاجماع على جواز التوكيد (قوله لا يحذف المؤكد) أي لان الغرض من التوكيد التقوية والحذف ينافيه وتقدم مثله (قوله وقدره الخ) ويجوز نصب أنفسهما بتقدير أعنيهما أنفسهما (قوله باما) أما الفصل بغيرها فثابت كقوله تعالى ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن (قوله اما أجمعين واما بعضهم) خلط التمثيل قوله اما أجمعين لانه التوكيد المفصول بينه وبين المؤكد باما لا قوله واما بعضهم ولا يلزم من عطفه على أجمعين أن يكون تأكيدا اذ المراد لم تعن القوم كلهم بل بعضهم أو ولا بعضهم حتى يرد أنه ليس من ألفاظ التوكيد فسقط ما نقله البعض عن الدماميني وأقره من الاشكال (قوله وهو على حاله في التوكيد) أي من افادة التقوية ورفع الاحتمال واحترز بذلك عن نحو طابت نفس زيد وفقأت عين عمرو فان المراد بالنفس الروح وبالعين الباصرة فليسا على حالهما في التوكيد ورد عليه نحو جاء في نفس زيد وعين عمرو أي ذاتهما وفي التسهيل كتب ربكم على نفسه الرحمة أي ذاته (قوله مطلقا) أي مع الابتداء وغيره (قوله جميعهم وعامتهم) الواو بمعنى أو لانه لا يجمع بين لفظي توكيد بعطف لما مر (قوله مع الابتداء بكثرة) لان الابتداء عامل معنوي فلا يعد معموله وهو المبتدأ من ألفاظ التأكيد ولي لفظ التوكيد العامل في هذه الحالة باعتبار أن الابتداء سابق في التقدير على لفظ التوكيد الواقع مبتدأ لان رتبة العامل التقديم على المعمول (قوله فالاول) أي ولي لفظ التوكيد وهو مبتدأ العامل (قوله نحو والقوم كلهم قائم) القوم مبتدأ أول وكلهم مبتدأ

ثبات وقائم خبر المبتدا الثانى وهو وخبره خبرا الاول والمثال يكفى فيه الاحتمال فلا يقال يحتمل أن كلهم تأكيد للقوم لا مبتدأ (قوله عيد) أى يضطرب والضمير فيه وفى عطفه وسنه لماء البئر وفى نسخ عنها فيكون راجعا الى البئر وقوله فيصدر أى يذهب عنه كلها أى كل من الجماعة أصحاب الابل وهو ناهل أى ريان (قوله لا كلنا) أى حملا على الكثير لانه اذا جعل اسم كان ضمير الشان كان كلنا مبتدأ مخبرا عنه بقوله على طاعة الرحمن والجملة خبر كان واذا جعل كل اسما لكان كان اسمها الا الهاء التى ماتت لها بقلة (قوله يلزم تابعية كل) أى ولا يحور قطعها وان كانت كما التى بمعنى كامل تفيد والمتبوع يجوز قطعه وكأن وجه ذلك أن أصلها التوكيد وهو لا يقطع (قوله بمعنى كامل) فيه أنها ان كانت بمعنى كامل لكان معنى قولنا جاء الرجل كل الرجل جاء الرجل كامل الرجل وفيه ما ترى ويدفع تحمل المضاف اليه على الاستغراق (قوله الى مثل متبوعه) أى لفظا ومعنى كما قالوا ومقتضى القياس على الاكثر فى أى الوصفية والحاقه بالاسماء الى مثل الموصوف معنى فقط أو يكون هذا كذلك الا أن يفرق تدبر وقوله مطلقا أى سواء تبع معرفة أو نكرة كما يرشد اليه تمثيله (قوله احد ادا المعنى) أى معنى كل ومعناها حسب ما تضاف اليه فيجب مطابقة الخبر لنكرة المضاف اليها كما (قوله فى نحو كل) قيد بالخبر لان ما فيه الضمير وليس خبرا ان كان من جملة كل لزم اعتبار المعنى وان كان من جملة أخرى لم يلزم اعتبار المعنى ومر هنا يعلم توجيه عدم المطابقة فى قوله تعالى وكل ساعر يأتين شعل أتين استئنافا لا صفة وكذا من كل شيطان مارد لا يسمعون مع أن جعل لا يسمعون صفة أو حالا يفيد معنى أيضا اذ لا معنى للحفظ من شياطين لا يسمعون ووجب ان هشام الجمع فى الكل المجموعى نحو وأعطانى كل رجل فاخذونى اذا كان حصول المعنى من المجموع لا من كل واحد أفاده الدماميني وجمع الامرين قوله تعالى ووفيت كل نفس ما عملت وهو أعلم بما يفعلون وأفرد أولا رجوعا بالدال لا للكل نفس على متعاد فى مفهوم الخبر تفصيل (قوله فرحون) فيه الشاهد لانه الخبر (قوله ولا يلزم مضافا الى معرفة) بل يجوز رعاية لفظ كل فى الافراد والتذكير وما هنا مما روح عليه المصنف فى قوله وذهب ابن هشام الى أنه يجب فى خبرها رعاية لفظها اذا أضيفت الى معرفة نحو وكلهم آتيه كل أو الف كان عبده مؤولا هذا كله اذا ذكر المضاف اليه فان حذف فالذى سوغه ابن هشام أنه ان كان المقدر مفردا نكره وجب الافراد كما لو صرح به وان كان جمعا معرفا وجب الجمع وان كانت المعرفة لو صرح بها لم يجب الجمع تنزيلا على حال المحذوف فيهما فالاول نحو قل كل يعمل على شاكلته أى كل أحد والثانى نحو وكل كانوا ظالمين أى كلهم اه دماميني باختصار

﴿العطف﴾

هو لغة الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه وسمى هذا التابع عطف البيان لان المتكلم رجع الى الاول فأوضحه به (قوله شبه الصفة) أى فى الايضاح والتخصيص وغيرهما وفقد بها للمدح على ما فى الكشاف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا على جهة التوضيح وللتأكيد على ما ذهب اليه بعضهم فى يا نصر نصر نصر الكر فى الهمع عن المصنف أن الاولى جعله توكيدا لفظيا قال لان حق عطف البيان أن يكون للاول بزيادة بيان ومجرد تكرير اللفظ لا يحصل به ذلك (قوله حقيقة القصد الخ) أى الاصل فيه ذلك فلا يرد عطف البيان الذى للمدح ونحوه (قوله لاخراج النعت) اعترضه شيخنا بان النعت كما فى التصريح خرج بقوله شبه الصفة لان شبه الشئ غيره وعلى هذا يكون قوله حقيقة الخ لبيان الفرق بين النعت وعطف البيان لا للاخراج (قوله من حيث انه يكشف الخ) وكذا يفارقه من حيث انه لا يكون الا جامدا والنعت لا يكون الا مشتقا أو مؤولا به على ما مر (قوله فأولينه الخ) تفريع على قوله شبه الصفة وفى نفسى من عبارته شئ لانه ان جعل قوله أولا من وفاق الاول بيانا لما مر فقد ما عليه استغنى عن قوله ثانيا من وفاق الاول وان جعل قوله ثانيا

والرجلان كلاهما قائم
والمرأتان كلتاهما قائمة
والثانى كقوله * عيد اذا والت عليه دلاؤهم *
فيصدر عنه كلها وهو ناهل
* وقولهم كليهما وتمرا أى
أعطانى كليهما واما قوله
فما انتميا الهدى كان كلنا *
على طاعة الرحمن والحق
والتقى *
فاسم كان ضمير الشان
لا كلنا * الرابعة يلزم
تابعيه كل معنى كامل
واضافته الى مثل متبوعه
مطلقا بعد الاتوكيدا نحو
رأيت الرجل كل الرجل
وأكلت شاة كل شاة
* الخامسة يلزم اعتبار المعنى
فى خبر كل مضافا الى نكره
نحو كل نفس ذائقة الموت
كل حزب بما لديهم فرحون
ولا يلزم مضافا الى معرفة
فنقول كلهم ذاهب
وذاهبون والله أعلم

﴿العطف﴾

(العطف اما لبيان أو نسق والغرض الاول بيان ما سبق) وهو عطف البيان (فدو البيان تابع شبه الصفة * حقيقة القصد به بما كشفه) فتابع جنس يشمل جميع التوابع وشبه الصفة مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد وحقيقة القصد الى آخره لاخراج النعت أى انه فارق النعت من حيث انه يكشف المتبوع بعضه لا بمعنى فى المتبوع ولا فى سببه (فأولينه من وفاق الاول) وهو المتبوع (ما من وفاق الاول

النعت ولى) وذلك أربعة من عشرة أوجه الاعراب الثلاثة والافراد والتذكير والتنكير وفروعهن وأما قول الزمخشري ان مقام
ابراهيم عطف بيان على آيات بينات فخالف (٦٢) لاجماعهم وقوله وقول الجرجاني يشترط كونه أوضح من متبوعه فخالف
القول سيبويه في ياهذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف
بيان مع ان الاشارة أوضح
من المضاف الى ذي الاداة
واذا كان له مع متبوعه
ما ليس مع متبوعه (فقد
يكونان منكرين * كما
يكونان معرفتين) لان
النكرة تقبل التخصيص
بالجامد كما تقبل المعرفة
التوسع به ولست ثوبا
جديدا وذهب الكوفيون
والفارسي وابن جني
والزمخشري وابن عصفور
وجوزوا ان يكون منه أو
كفارة طعام مساكين
معينون كفارة ونحوه من
غير تقييد وذهب غيرهؤلاء
الى المنع وأرجعوا فيما
سيبين البدلية ويخصون
عطف البيان بالمعارف
قال ابن عصفور واليه
ذهب أكثر البصريين وزعم
الشلوبين أنه مذهب
البصريين قال الناظم ولم
أجد هذا النقل من غير
جهته وقال الشارح
ليس قول من منع بشئ
وقيل يختص عطف البيان
بالعلم اسما أو كنية أو لقبا
(وسما الحالبدلية ترى * في
غير) ما يمتنع فيه احلاله
محل الاول كما في (نحو يا غلام
بعمرا) وقوله * أبا أخوينا
عبد شمس ونوفلا * (ونحو
بشر تابع البكري) في قوله
(ولبس أن يبدل) منه (بالمرضي) لامتناع أنا الضارب زيد نعم الفراء يجيزه فيجيز الابدال ﴿تنبيه﴾ يتعين أيضا العطف ويمتنع
الابدال في نحو هند ضربت زيدا أخاها ورد جاء الرجل أخوه لان البدل في التقدير

بيا بالما استغنى عن قوله أولا فعلى كل حال في كلامه تكرار (قوله النعت) أي الحقيقي لانه يجب في
البيان أن يكون كالمبين في الافراد والتذكير وفروعهما كالنعت الحقيقي بخلاف النعت السببي
كما مر (قوله فخالف لاجماعهم) أي على وجوب مطابقة البيان والمبين تعريفا وتكيرا وافرادا
وغيره وتذكيرا وغيره ومقام مخالف لآيات من وجوه ثلاثة كما يخفى وسننقل عن الرضي نجويز
مخالفتهما ولا يجوز أن يكون بدلا لتصريحهم بان المبدل منه اذا تعدد وكان البدل غير واف بالعدة
تعين القطع فخرج عن البدلية فالوجه أنه مبتدأ حذف خبره أي منها مقام ابراهيم (قوله أوضح من
متبوعه) أي أعرف وانما أوجبوا أوضحية البيان من المبين ولم يوجب أحد أوضحية النعت من
المنعوت لان قصد الايضاح من عطف البيان أقوى من قصده من النعت لان البيان يوضح المبين
ببيان حقيقته فهو كالتعريف بخلاف النعت (قوله ذا الجمة) بضم الجيم الشعر الواصل الى المنكب
(قوله ان ذا الجمة عطف بيان) لم يجعله نعتا لما مر أن معنى اسم الاشارة لا يكون الا محلى بأل (قوله
واذا كان له الخ) أشار بهذا الى أن قوله وقد يكونان الخ متفرع على قوله وأولينه الخ لا على قوله شبه
الصفة حتى يرد اعتراض ابن هشام بأن الواجب الواو لتعدد هذه المسئلة على ما قبلها المتفرع على
قوله شبه الصفة فتأمل (قوله وقد يكونان الخ) أتى به مع علمه مما قبله ردا على المخالف (قوله فيما
سبق) أي من المثال والآيتين وقوله البدلية أي بدل كل من كل (قوله ويخصون عطف البيان
بالمعارف) احتجوا بأن البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول وردبان بعض
النكرات أخص من بعض والاخص يبين الاعم (قوله وسما الحالبدلية ترى) أشار بتعبيره بالصلاحية
الى ما صرح به في التسهيل من أن عطف البيان أولى من البدل في غير المستثنيات لان الاصل في
المتبوع أن لا يكون في نيه الطرح وأن لا يكون التابع كانه من جملة أخرى ومال الدماميني الى أولوية
الابدال معللا بما لا يهش فاطاره في حاشيته شيخنا وفي قسم لا يؤخذ من كلامه وهو تعين الابدال
نحو يا عبد الله كرز بالضم فالاقسام ثلاثة تعين الابدال وتعين البيان ورجحان أحدهما وهو البيان
عند غير الدماميني والابدال عنده وأما تساويهما فمتخلف وجعل البعض الاقسام أربعة لعله باعتبار
القولين في رجحان أحدهما وفيه من التساهل ما لا يخفى ثم جواز الامرين على مقصدين فان قصدت
بالحكم الاول وجعلت الثاني بيانا له فهو عطف بيان وان قصدت بالحكم الثاني وجعلت الاول كالتوطئة
له فهو بدل (قوله بعمرا) بضم الميم وفتحها علم منقول من المضارع منصوب عطف بيان على محل غلام
(قوله عبد شمس ونوفلا) فيمتنع كون عبد شمس بدلا من أحوينا لانه لو لعدم صحة ذلك في المعطوف
(قوله ونحو بشر تابع البكري) أي من كل تركيب عطف فيه اسم خال من أل على معرف بها مضاف
اليه وصف محلى بها (قوله عليه الطير) برمقدم ومبتدأ مؤخر والجملة حال من البكري وترقبه حال
من المستتر في عليه وقول البعض تبعا للعيني عليه متعلق بوقوعا يلزم عليه تقديم معمول معمول
الخبر الفعلي على المبتدا والذي رجحوا جوازه تقديم معمول الخبر الفعلي لا تقديم معمول معموله
ووقوعا مفعول له محذوف متعلقه أي ترقبه لاجل وقوعها عليه (قوله ولبس أن يبدل بالمرضي) راجع
للصورة الثانية كما يشير اليه تعليل الشارح وصرح به مع علمه مما قبله ردا على الفراء المجوز للابدال
(قوله لامتناع أنا الضارب زيد) لما مر من قوله ووسل أل بذا المضاف الخ (قوله يتعين أيضا
العطف الخ) يعني أن في كلام الناظم قصورا لانه لم يستوف الصور التي لا يصلح فيها البيان للبدلية
(قوله في نحو هند الخ) أي من كل تركيب أورث فيه البدلية الاختلال لكون البدل على تقدير

أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف بيان من البكري عامل

عامل آخر وان صح حلوله محل المبدل منه ومن صور تعين البيان لامتناع حلول الثاني محل الأول نحو يا أيها الرجل غلام زيد وكلا أخويك زيد وعمرو وعبدي ويا زيد الحارث ويا زيد هذا اذ يلزم على البدلية اتباع أي في النداء بغير ذي أل واضافة كلا الى اثنين متفرق وادخال يا على ذي أل واسم الاشارة بدون وصف واستثناء هذه الصور وصورتي المتن مبني على أن البدل لابد أن يصلح لحلوله محل الاول وتطرد ذلك ابن هشام مع جزمه في المعنى بأنهم يغتفرون في الثواني مالا يغتفر في الاوائل وقد جوز وافي المثل أنت تريد أن تركب هذا وكونه بدلا مع أنه لا يحور أن أنت وفي المستوفى أولى مما يقال في نعم الرجل زيد أن زيدا بدل من الرجل ولا يلزم أن يحور نعم زيد وذكر الدماميني من صور تخلف ذلك قتب هذا حسن لها وأكلت الارغفة حرمة لها (قوله من جملة أخرى) أي بناء على الصحيح أن البدل على نية تكرار العامل (قوله يفارق عطف البيان البدل) قال الرضي أنا الى الآن لم أظهر لي فرقا بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل ما أرى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه وسياق كلامه ثم قال والذي يفرق بينهما أن المبدأ هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب أنا لا نسلم أن المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر أبدال الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما ذلك لان الاول في أبدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا فائدة في ذكره سوى الكلام المجازي المعنوي وهي في بدل الكل كون الاول أظهر والثاني مشتملا على صفة نحو يا زيد رجل صالح أو العكس نحو جاء صالح زيد والعالم زيد أو مجردا الابهام ثم التفسير نحو رجل زيد وفي بدل البعض وبدل الاشتمال الاخير فادعاء كون الاول غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في ظاهر الشمال عليه فائدة صح أن ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر فما كان من بدل الكل لا صلاح الاول يسمى عطف البيان وما وراءه بيان البدل على تكرير العامل فان سلم ما ذكر من تكرار العامل فيه ظاهرا لم نسلم في عطف البيان أن يدعى فيما سموه عطف البيان وفرقهم بخروج صفات البدل والمبدل منه بغير يفاوتكرير العامل البيان والمبين بامتناع تقويم التالف في البيان والمبين أصلا اه باختصار (قوله في ثمان مسائل) زيد ثلاث أخرى كون المتبوع في البدل في نية الطرح قبل ذكر البدل وقال الرضي في المفصل مرادهم بكون البدل في نية طرح الاول أنه مستقل بنفسه لا مهتم لذكره كالتأكيد والصفة والبيان لا أنه طرح الاول ألا ترى أنك لو أهدرت الاول في نحو رأيت زيدا غلامه رجلا صالحا لم يستقم كلاما اه خلافا لمن في البيان وكون حذفه في البدل جائزا عند بعضهم وخرج عليه المصنف كالاخفش قوله تعالى ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب بجعل الكذب بدلا من الضمير المحذوف أي تصفه ألسنتكم في البيان وكون البدل يحور قطعه كما سيأتي بخلاف البيان الا على قول (قوله بقاء البعض في المشتق) أي وكما أن الضمير لا نعت ولا يعت به كذلك لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه (قوله بيان للهاء) ومنع هو كونه بدلا من الهاء لان المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد يوردونه في المعنى أنه لا أثر لتقدم عدم العائد مع وجوده حسا فالو لزم اعطاء سوى الطرح حكم المطروح لزم اعطاء سوى التأخير حكم المؤخر فكان يمتنع ضربت زيدا غلامه ويرد ذلك قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه والاجماع اه ويحور كونه بيانا لما أضمر فيه أو بدلا منه بتأويل قلت بأضرب واستصعبه في المعنى ول وعلى هذا فشرطهم في المضمر أن لا يكون في الجملة قبلها حروف القول أي باقيا على حقيقته واستشكل كونها مفسرة بأن الله لا يقول لربي وربكم وأجيب باحتمال أن يكون مقول الله الذي أمر بقوله عيسى اعبدوا الله وما بعده من مقول عيسى

من جملة أخرى فيه فوت الربط من الاولى بخلاف العطف فيفارقه بفارق عطف البيان البدل في ثمان مسائل الاولى ان العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لانه في الحوامد كالمشتق وأما قول الزمخشري ان أبا عبد الله بيان لهاء فيه الا ما أضمرت به

(قوله دعوى الخ) ان سلم ان الثاني في البدل مقصود أيضا فالفرق حينئذ على قولهم دون متبوعه أي ليس مقصودا بالذات وان منع انتفاء عدم المبالاة لكنه خلاف اجماعهم وان حمل الاثنين مقصودين في العطف والبدل منع على ان هذا سهو طرأ على الائمة (قوله لما سمعه) قدح في الاصطلاح

وعن خطابه قومه على هذا يا اهل الكتاب المسيح عيسى بن مريم رسول الله وأن يكون مقول الله اعبدوا الله ربك وربهم فعبر عيسى حين خاطبهم عن نفسه بالتكلم وعنهم بالخطاب (قوله فمردود) أي عما قدم من كونه نعتا لما في المشتق فصل بدلا وحينئذ فالمحذوف وانتصر الدماميني للزمخشري ورجح جواز كونه عطف بيان قال ولا يلزم من كون شيء نعتا آخر أن يعطى سائر أحكامه ألا ترى أن الذي المفرد لا يعين غيره في العاطف ولذلك في والضمير مطلقا لا ينعت على المشهور ومع ذلك لا يمنع نعت الذي عند الجمهور اه مع أن الكسائي نص نعت الضمير (قوله أنه لا يكون جملة) اشكل عليه ما ذكره أهل المعاني في الفصل لوقيل من أن جملة قال يا آدم عطف بيان على فوسوس اليه الشيطان وكاشكل على هذا اشكل على قوله أنه لا يكون تابعا لجملة (قوله شرطه الذي يعرفه في موضعه) هو كون الثاني معه زيادة بيان كقول زاعم يعقوب ورى كل أمة جاثية كل أمة تدعى الى كتابها نصب كل الثاني فانه هذا انفصل عن الأول لكونه الجزء (قوله هكذا قال الفاضل وابنه) أي بعد لأن النظر أولى وأحرى وأيان الشيء لأن بين مسه (قوله وفيه نظر) وجهه أن كلا من البدل وعطف البيان مقصود وان كان المقصود في البدل غير مقصود الذات وتحلية لكونه على تقدير العامل وفي عطف البيان مقصود الذات وهو مقدر ولا مانع من كون عطف البيان لمجرد الموضوع اذا كان معه زيادة كالبدل (قوله ما بنى على هاتين) أي على السابعة امتناع ما فيه نحو تعمر شرفي العلام عمرو أنكار ان البكري بشر وعلى الثامنة امتناع ما فيه نحو أخاها واخوه في هند ضربت أخاها وزيد ضرب الرجل أخوه وهذا يعرف من كلام النص من القصور

﴿عطف النسق﴾

هذا هو معنى العطف أما النسق فقال المكودي اسم مصدر بمعنى اسم المفعول قال صاحب الكلام أنسقه عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين اه لما كان هذا العطف الواقع في الكلام العطف بعضه على بعض وفي المرادي أن النسق بالتحريك تسمية البصريين بالنسق على الطريقة ولا مساواة في ملاحظته أي عطف اللفظ الثاني على الأول وطريقه وهو ثلاثة أقسام أحدها العطف على اللفظ وهو الأصل شرطه امكان توجه العامل فلا يجوز في ماجاءني من امرأة وزيد جرزيد لأن من لا تزاد في الاثبات في معرفة الثاني العطف على المحل وشرطه امكان ظهور المحل في الفصيح فلا يجوز مررت بزيد وعمرا بنصب عمرا خلافا لابن جني وكون المحل بحق الأصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه بالجر وأن يكون العامل الطالب للمحل على خلاف بعدم بيانه فلا يجوز إن زيدا وعمرو قائمان برفع عمرو وتجد بين العطف على اللفظ وعلى المحل معا وما يريد وانما الذي يطل فاعلا في العطف على اللفظ اعمال ما في الموضع وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء في زيد فدخول الاسم والجار زائد وان ارتفع على اضمار مبتدأ الثالث العطف على التوهم وشرطه صحة دخول العامل المتوهم أما شرط دخوله فشرط للحسن ولهذا احسن لست قائما ولا قاعد بالجر ولم يحسن ما كنت قائما ولا قاعد بالجر والفرق بين القسمين الأخيرين أن العامل في العطف على المحل موجود دون أثره والعامل في العطف على التوهم مفقود دون أثره (قوله تال بحرف متبع عطف النسق) قال شيخنا أي معطوف النسق بالمع حرف متبع اه فأشار الى أمور ثلاثة لا تخفى (قوله حرف) ولو قدر الا أن حذف العاطف جائز عند المصنف نظما ونثرا وان لم يكن المقام مقام سرد الأعداد على ما أفاده الهوري (قوله متبع) أي موضوع للاتباع وهو تشريك الثاني مع الأول في عامله عربي (قوله يخرج ما عدا عطف النسق منها) أي وما عدا عطف البيان المسبوق بأي التفسيرية بدليل كلامه بعد وما عدا التوكيد المسبوق بالعاطف نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون لأن هذا أنها لا يخرج بقوله متبع أي محصل للاتباع نعم ان جعلت الباء في قوله بحرف

فمردود * الثامنة أن البدل لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره كالصفة * الثالثة انه لا يكون جملة بخلاف البدل فانه يجوز فيه ذلك كما بين * الرابعة أنه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل * الخامسة أنه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل * السادسة أنه لا يكون لفظ الأول بخلاف البدل فانه يجوز فيه ذلك شرطه الذي نعرفه في موضعه هكذا قال الفاضل وابنه وفيه نظر * السابعة أنه ليس في نية احلاله محل الأول بخلاف البدل * الثامنة انه ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل وقد مر وما بنى على هاتين وسيأتي ان اختص بالبدل في بابه ان شاء الله تعالى والله أعلم

﴿عطف النسق﴾

(تال بحرف متبع عطف النسق) فتال أي تابع جنس يشمل جميع التوابع وبحرف يخرج ما عدا عطف النسق منها ومتبع يخرج نحو مررت بغضنفر أي أسد وان أسدا تابع بحرف وليس معطوفا عطف نسق

بل بيان لان أى ليست بحرف متبع على الصحيح بل حرف تفسير وخلص التعريف للعطف بالحروف الآتى ذكرها (كاخصص بودوثنا من سندق) فشاء تابع لودّ بالواو وهى حرف متبع (فالعطف مطلقا واو) و (ثم) و (فا) و (حتى) و (أم) و (أو) فهذه الستة تشرك بين التابع والمتبوع لعطا ومعنى وهذا معنى قوله مطلقا (كعيك (٦٥) سدق ووفا) وهذا ظاهر فى الاربعة الاول وأما أم وأو فقال المصنف أكثر النحويين على أنهما يشركان فى اللفظ لا فى المعنى والصحيح أنهما يشركان لعطا ومعنى مالم يقتضيا اضرابا لان العاقل أريد فى الدار أم عمرو عالم بان الذى فى الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه والذى بعد أم مساو للذى قبلها فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار واتصافه وحصول المساواة بما هو تام وكذلك أو مشركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء بها لاجله من شك أو غيره اما اذا اقتضيا اضرابا فانهما يشركان فى اللفظ فقط واعلم لم يبه عليه لانه قليل (وأتبعت بعطا خسب) أى فقط بقية حروف العطف وهى (بل ولا) و (لكن كلم يبد امرؤ لكن طلال وقام زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو والطلا الولد من دوات الظلف (تنبيه) اختلف فى ثلاثة أحرف مما ذكره هنا وهى حتى وأم ولكن أما حتى فمذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف وانما يعربون ما بعدها باضمار وأما أم فمذكر النحاس فيها خلافا وأن أبا

سببيه خرج جميع ذلك بقوله بحرف لان تبعية البيان المسبوق بأى النصريحية والتوكيد المسبوق بالعاطف ليست بسبب الحرف لثبوت التبعية لهما مع حذف أى والعاطف لكن الشارح لم يعرج على هذا الوجه (قوله لبيان) أى عطف بيان وليس لما عطف بيان بعد حروف الاهداء (قوله ليست بحرف متبع) لصحة حذفها لعطا وتقدير الواو العاطفة ليس كذلك ورده الدماميني بان العاطف قد يحذف لفظا وتقديرا اذ صح الكلام بدونه كما فى الاخبار المتعاطفة والصفات المتعاطفة وكما فى أشكو اليك وحزنى اذ يصح حذف الواو فى الثانى تو ئيدا (قوله على الصحيح) وقال الكوفيون انها عاطفة (قوله بل حرف تفسير) وقد ترد زائدة بين المبدل والمبدل منه تأكيدا للاتحاد وزيادة فى البيان كما قاله السيد الجرجانى مثال ذلك قول صاحب المعنى وقالوا التقدير فى قوله تعالى أفمن يتقى بوجهه سوء العذاب يوم القيامة أى كمن يأمن فى الجنة اه مراد أى بيوم القيامة العذاب وهو التقدير بمعنى المقدر والخبر وهو كمن يأمن فى الجنة وبكلتا الدلالتين جعلها مشيرا به كما جعل خبر التقدير محذوفا بتقديره ثابت وهذا يدل على أن ثم مقدرا وسره بقوله أى كمن يأمن فى الجنة واحرص على هذه الفائدة تنتفع فى مواطن عديدة (قوله مطلقا) حال من الضمير فى اشار أى اشارة حالة كونه مطلقا عن التقييد باللفظ وفيه تقديم الحال على عاملها المعنوى وهو جائز عند الاخفش والمصنف ويجوز كونه حالا من العطف على مذهب سيبويه (قوله لعطا ومعنى) الحاصل أن حروف العطف المذكورة تسعة وهى ثلاثة أقسام ما يشرك فى اللفظ فقط دائما وهى ثلاثة بل ولكن ولا لاختلاف المعاطفين فيها بالاثبات والنفى ادعا قيل بل ولكن معنى وما بعدهما مثبت ولا بالعكس وما يشرك لعطا ومعنى دائما وهو أربعة الواو والفاء وثم وحتى وما يشرك لعطا فقط تارة ولعطا ومعنى تارة أخرى وهو أم وأو فان قلت الواو فى عطف الحروف تشرك لعطا فقط قلت هى مشركة فى المعنى أيضا وعطفها لان العطف فى مثل وأرجلكم بالخفض انما هو على الوجه ولكن ثبت فى الحركة به وهى صدقة له والاجراء مقدر لاشغال المحل بحركة المناسبة أفاده ابن هشام (قوله كفيك صدق ووفا) لاحاجة اليه بعد قوله كاخصص الخ (قوله والصحيح أنهما تشركان الخ) الخلاف لعطى لان العاقل بعدم تشريكهما فى المعنى أراد بالمعنى معنى العامل لان الاستقرار فى الدار مثلا انما هو ثابت لاحد المعاطفين لا بعينه فقط لانهما معا واقعان بتشريكهما فى المعنى أراد بالمعنى ما يعم ذلك أم من احتمال كل من معاطفيها الثبوت استقراره فى الدار واتصافه عنه وصلاحيته كل منهما له أفاده الشاطبى (قوله مالم يقتضيا اضرابا) أى فانهما حينئذ يشركان فى اللفظ فقط كما سبق (قوله لانه قليل) أى ولان اصلاقه مقيد بما يأتى فى كلامه ولا استراس (قوله والطلا) أى بضم الطاء مقصورا وأما الطلاء بالكسر ممدودا فالخمر وأما المضموم ممدودا فالدم ومقصوره الاعناق أو أصولها جمع طليه أو طلاة كذا فى القاموس (قوله الولد من دوات الظلف) وقيل ولد بقر الوحش فقط (قوله مما ذكرها) قيد به لوقوع الخلاف فى أحرف غير هذه الثلاثة لم يذكرها هنا وهى اما بالكسر وأى والا وأين وكيف وهلا وبلى (قوله ليست بحرف عطف) أى بل حرف ابتداء (قوله وانما يعربون ما بعدها باضمار) أى باضمار عامل هى نحو جاء القوم حتى أولهم ورأيتهم حتى أبيك ومررت بهم حتى أبيك يضمرون جاء ورأيت والباء ويجعلون حتى ابتدائية (قوله فالمعنى أم عمرو قائم) أى فيكون ما بعدها فى مثل هذا التركيب مبتدأ محذوف الخبر وفى الصحاح والخبر يقدر المناسب (قوله وذهب أكثر النحويين الخ) عرض فى المعنى

عبيدة ذهب الى أنها معنى الهمزة فاذا قلت أقائم زيد أم عمرو فالمعنى أم عمرو قائم فنصير على مذهبه استفهامية وأما لكن فذهب أكثر النحويين الى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال أحدها انها لا تكون عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسى وأكثر النحويين والثانى أنها عاطفة

ولا تستعمل الا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور قال وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيبويه والاخفش لانهما قالا انها عاطفة ولما مثلا للعطف بها مثلاه بالواو والثالث ان العطف بها وأنت مخير في الاتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ماقبلها عطف مفرد على مفرد ووافق الناظم هنا الاكثرين ووافق في التسهيل يونس فقال فيه وليس منها لكن وفاقا ليونس اه (فاعطف بواو لاحقا أو سابقا هي الحكم أو مصاحبا موافقا) فالاول نحو ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم والثاني نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك والثالث نحو فانجيناه وأصحاب السفينة وهذا معنى قولهم الواو لمطلق الجمع وذهب بعض الكوفيين الى انها للترتيب وحكي عن قطرب وثعلب والربعي وبذلك يعلم أن ماذكره السيرافي والسهيلي من اجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على ان الواو لا ترتب غير صحيح ﴿تنبيه﴾ قال في التسهيل وتنفرد الواو بكون متبوعها في الحكم محتملا للمعية بر حتان وللتأخر بكثرة وللتقدم بقلة (واخصص بها) أي بالواو (عطف الذي لا يغني متبوعه) أي لا يكتفي المتكلم به (كاعطف هذا وابني) وتحاصم زيد وعمرو وجلست

الخلاف فيما اذا وليها مفرد قال فان وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز أن تستعمل بالواو ونحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها نحو قول زهير ان ابن ورقاء الخ وزعم ابن أبي الربيع أنها حيث اقترنت بالواو عاطفة جملة على جملة وأنه ظاهر قول سيبويه اه والواو على قول ابن أبي الربيع زائدة وعلى الاول عاطفة جملة وهو ظاهر (قوله ولا تستعمل الا بالواو) أي لا تستعمل عاطفة لاطلاقه الشامل لمثل قوله

ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره * لكن وقائعه في الحرب تنتظر

والواو على هذا القول زائدة لازمة وعلى القول الذي بعده زائدة غير لازمة (قوله وذهب يونس) مقابل قوله وقد ذهب أكثر النحويين الى أنها من حروف العطف (قوله عطف مفرد على مفرد) ففي نحو ما كان محمد الا نبي يحمل رسول معطوفا بالواو وعلى أنها عطف مفرد على مفرد لا منصوبا بكان المحذوفة والعطف من عطف الجمل وسيأتي في الشرح رد هذا القول بان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب وسيأتي رد هذا الرد (قوله ووافق في التسهيل يونس) أي في مجرد أن لكن غير عاطفة لكن اختلفا فقال يونس الواو عاطفة مفرد على مفرد كما عرفت وقال المصنف جملة حذف بعضها (قوله فاعطف بواو) وترد الاستئناف نحو لنبين لكم ونقر في الارحام (قوله لمطلق الجمع) هو معنى قول بعضهم للجمع المطلق فذكر المطلق ليس لتقييد بالاطلاق بل لبيان الاطلاق فلا فرق بين العبارتين فاندفع الاعتراض على العبارة الثانية بانها غير سديدة لتقييد الجمع فيها بقيد الاطلاق مع أن الواو للجمع بلا قيد قال الشنواني ومنشأ توهم الفرق بينهما الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء مع الغفلة عن أن ذلك اصطلاح شرعي وما نحن فيه اصطلاح لغوي اه والمراد بالجمع الاجتماع في الحصول في عطف الجمل التي لا محل لها من الاعراب وفي نسبة العامل الى المتعاطفين أو المتعاطفات في غير ذلك لا الاجتماع في زمان أو مكان فان قلت لم يؤت بالواو في نحو قام زيد وقعد عمرو اكان حصول مضمون الجملتين معلوما فما فائدة الواو في عطف الجمل التي لا محل لها قلت قال الدماميني فائدتها في ذلك الحض على حصول المضمونين معا اذ لولاها لكان حصولهما ظاهرا فقط لاحتمال كون الحاصل الثاني فقط بان يكون الاول غلطا والثاني اضرابا عنه اه باختصار وكونها للجمع مطلقا أحد قولين والثاني انها للجمع في المفردات فقط والاول أوجه (قوله وحكي عن قطرب الخ) بل نقله ابن هشام عن الفراء والرضي عن الكسائي وابن درستويه هم (قوله قال في التسهيل الخ) حاصله أنها وان كانت موضوعة لمطلق الجمع الصادق بالامور الثلاثة لكن استعمالها في الامور الصادق بها مطلق الجمع متفاوت فاستعمالها في المعية أكثر وفي تقدم ماقبلها كثير وفي تأخره قليل فتكون عند التجرد عن القرائن للمعية بارجحية ولتقدم ماقبلها بارجحان ولتأخره بمرجوحية فكلام التسهيل كما في التصريح تحقيق للواقع لا قول ثالث (قوله واخصص بها الخ) قال الدماميني يرد عليه أن أم المتصلة تشاركها في ذلك نحو سواء علي أقمت أم قعدت فانها عاطفة على مالا يغني اه قال في التصريح أجيب عنه بان هذا كلام مقطوع فيه الى حالته الاصلية اذ الاصل سواء علي القيام والقعود فالعاطف بطريق الاصالة انما هو الواو فاله الموضح في الحواشي اه واعلم أن الواو تختص باحد وعشرين حكما ذكر الناظم منها ثلاثة عطف مالا يغني متبوعه وعطف السابق على اللاحق وعطف عامل حذف وبقي معموله ذكر هذا في قوله آخر الباب وهي انفردت بعطف عامل مر ال قد بقي معموله * الرابع عطف سببي على أجنبي في الاشتغال ونحوه نحو زيدا ضربت عمرا وأخاه ورأيت مررت بقوم لك وقومه * الخامس عطف الشئ على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا * السادس فصلها من معطوفها بظرف أو عديله نحو ومن خلفهم سدا * السابع جواز تقديمها مع معطوفها في الضرورة نحو * جمعت وفحشا غيبة ونميمة * وقيل لا تختص الواو بذلك بل انما وثم وأو ولا كذلك * الثامن جواز العطف على الحوار في الجر خاصة

نحو

نحو أرجلكم في قراءة من جر * التاسع جواز حذفها ان أمن اللبس كقوله كيف أصبحت كيف أمسيت * العاشر ايلاؤها لا اذا عطفت مفردا بعد نهي نحو ولا الهدي ولا القلائد أو نفي نحو فلا رفث ولا فسوق أو موول بنفي نحو ولا الضالين * الحادي عشر ايلاؤها امام سبوقة بمثلها غالبا اذا عطفت مفردا نحو اما العذاب واما الساعة * الثاني عشر عطف انتعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها نحو مررت برجلين كريم وبخيل * الثالث عشر عطف العقد على الف اذا رفعا ذفعة كاحد وعشرين فان تأخر وقوع العقد جاز أن تقول قبضت ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين * الرابع عشر عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو محمد ومحمد في يوم واحد * الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين أما عطف الخاص على العام لمزية في الخاص فيشاركها فيه حتى نحو واذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح لآية ومات الناس حتى الانبياء ومثل العام والخاص الكل والجزء * السادس عشر العطف التلقيني من المخاطب نحو قال ومن كفر * السابع عشر اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله * الثامن عشر والتاسع عشر العطف في التحذير والاغراء نحو ناقة الله وسقياها ونحو المروة والنجاة * العشرون عطف أي على مثلها نحو * أبي رأيك فارس الاحزاب * الحادي والعشرون صحة حكاية العلم بمن مع اتباعه بعالم آخر معطوف عليه بها نحو مررت بزيد وعمرا فاهم شرطوا في حكاية العلم بمن أن لا يتبع الا اذا كان التابع ابناء تصلا بعلم أو علما معطوفا بالواو وعدّ في التصريح من خصائص الواو عطف ما تصحبه الاول لمزية في المعطوف نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وفيه أن هذا عطف الخاص على العام ويشاركها فيه حتى كما ذكره بعد وعد أيضا من خصائصها امتناع الحكاية بمن اذا اقترنت بها فلا يقال ومن زيدا العصب حكاية لمن قال رأيت زيدا وفيه أنهم أطلقوا العاطف الذي اقترانه بمن يمنع الحكاية ولم يقيدوه بالواو هذا ملخص ما في حاشية شيخنا منه يعلم ما في كلام البعض من الخلل في غير موضع لكن ما تقدم من اختصاصها بعطف السابق على اللاحق يرد عليه أن حتى تشاركها في ذلك على الصحيح نحو مات كل أب لي حتى آدم كما سيأتي وما تقدم من اختصاصها بعطف عامل حذف وبقي معموله يرد عليه ما سيأتي أن الباء تشاركها في ذلك نحو اشتريته بدرهم فصاعدا وما تقدم من اختصاصها بجواز حذفها خلاف ما في التسهيل من أن أو كالواو في ذلك بل مال الدماميني الى أن الباء أيضا كالواو في ذلك كما سيأتي وقولنا فيما تقدم اذا عطفت مفردا بعد نهي الخ قال في المغني ولم تقصد المعية فلا يجوز مر اختصم زيد ولا عمرو لانه للمعية وأما ما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لامن اللبس اه وانما قرنوا الواو بلا في نحو ما قام زيد ولا عمرو ولا تضرب زيدا ولا عمرا لافادة نفي القيام عنهما مجتمعين ومفترقين والنهي عن ضربهما كذلك ودفع توهم تقييد النفي أو النهي بحال الاجتماع وقولنا ما حقه التثنية أو الجمع أي ما الاصل فيه التثنية أو الجمع فلا ينافي ما في التسهيل من أن العطف سائغ مع قصد التكثير أو فصل بين المتعاطفين ظاهرا أو مقدرا مثال الاخير قول الحجاج يوم مات محمد ابنه ومحمد أخوه محمد ومحمد في يوم واحد أي محمدا ابني ومحمد أخي (قوله بين زيد وعمرو) ويقال بين زيد وبين عمرو بزيادة بين الثانية للتأكيد قاله ابن بري وغيره وبه رد منع الحريري لذلك دنوشري (قوله ولا يجوز فيها غير الواو) وانما انفردت الواو بذلك لترجح معنى المصاحبة فيها (قوله بين الدخول فحومل) الدخول بفتح الدال وحومل موضعان (قوله بين أماكن الخ) أي فهو على حذف مضاف وقدره بعضهم بين أهل الدخول الخ ويحتمل أن المراد بالدخول وحومل أجزاؤهما (قوله والفاء للترتيب) أي المعنوي وقد تكون للترتيب الذكري وأكثر ما يكون في عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة والذي انحط عليه كلام سم في الآيات البينات أنه ليس

بين زيد وعمرو ولا يجوز فيها غير الواو وأما قوله بين الدخول فحومل فالتقدير بين اماكن الدخول فاماكن حومل وهو بها اختصم الزيدون فالعمرون (والفاء للترتيب

(قوله فلا ينافي) فيه أنه سبق في بحث المثنى أن الفصل مطلقا مانع من التثنية على أن المنافاة ممكنة في قوله عطف ما الخ وذلك دفعها بان المراد حقه بالنسبة لغير الواو ونحوه

المراد من الترتيب الذكرى مجرد ترتيب الشيئين مثلا فى الذكر لان هذا القدر لازم للذكر مع اسقاط الفاء أيضا بل ترتيب مراتب المذكور فى الذكر أى بيان أن المذكور أولا حقه أن يتقدم فى الذكر لتقدم رتبته على رتبة المتأخر قال ولعل معنى التعقيب حينئذ بيان أن رتبة المتأخر قريبة من رتبة المتقدم غير متراخية عنها كثيرا فليتأمل اه وقد يكون فى غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى وأورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم أجر العاملين فان ذكر ذم الشئ أو مدحه يحسن بعد جرى ذكره وأما الثناء من فاخرجهما من قوله تعالى فأزلهما الشيطان عنها فاخرجهما كما فيه فالترتيب المعنوى ان رجع ضمير عنها الى الشجرة أى أوقعهما فى الزلة بسبب الشجرة وللذكرى ان رجع الى الجنة أى أذهبهما عنها ويرد على هذا أن الذى كان فيه هو الجنة فأى التفصيل الا أن يراد فاخرجهما مما كانا فيه من النعيم والكرامة فيكون تفصيلا بعد الاجمال فافهم الدماميني (قوله باتصال) أى معه وهو فى كل شئ بحسبه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان طالت (قوله أى بلا مهلة) بضم الميم أى تأخر كذا فى المصباح وغيره (قوله نحو أماته فاقبره) لا يقال الاخبار مسبب عن الاماتة فالفاء للتسبب فى هذه الآية أيضا وصحيح الشارح يوهم خلافه لانا نقول المراد بالتسبب أن يكون المعطوف مسببا عن المعطوف عليه بالذات لا بواسطة عادة والآية من الثانى لا الاول (قوله ان كان المعطوف جملة) أى أو صفة نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون الآية وقد نجى فى ذلك لمجرد الترتيب من غير سببية نحو فراغ الى أهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم ونحو فالراحرات وطئا فالتاليات ذكرا وفى المغنى وشرح الدماميني عليه أن للفاء مع الصفة أربعة أحوال أن تدل على ترتيب معانيها فى الوجود أو فى غيره كالشرف والخسة أو على ترتيب موصوفاتها فى الوجود أو فى غيره نحو زيد الصالح فالغانم فالآيب أى الذى أغار على القوم بسبب اجتماعهم فآب أى رجع وجالس الازهد فالاورع وولد لزيد الشاعر فالكاتب ورحم الله المحلقين فالمقصرين اه بتلخيص وايضاح (قوله وأما نحو أهلكناها الخ) ايراد على الترتيب لان مجىء البأس قبل الاهلاك وغسل الاعضاء الاربعة قبل الوضوء كذا قال شيخنا ولا يظهر الثانى اذا كان المراد غسل جملة الاعضاء لان غسل جملتها نفس الوضوء لا قبله ولا بعده وانما يظهر اذا كان المراد غسل كل منها على انفراده لانه الذى قبل الوضوء أى فى الجملة والا فغسل الرجلين تمامهما ليس قبل الوضوء فتفطن (قوله فالمعنى أردنا الخ) أو يقال الفاء فى الآية والحديث للترتيب الذكرى اه تصريح أى لان ما بعد الفاء تفصيل للمجمل قبلها (قوله واما نحو جعله الخ) ايراد على التعقيب لان جعله غثاء لا يتصل باخراجه (قوله فالتقدير فمضت مدة الخ) أى فالمعطوف عليه محذوف قيل هذا لا يدفع الاعتراض لان مضى المدة لا يعقب الاخراج وأجيب بأنه يكفى أن أول أجزاء المضى يعقب الاخرج وان لم يحصل تمامه الا فى زمن طويل ذكره الرضى والسعد وجعلامه فتصبح الارض مخضرة قال و المغنى وقيل الفاء فى هذه الآية بمعنى ثم فتصبح الارض مخضرة للسببية لا للعطف وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة اه قال الدماميني الحق أن الاصل فى الفاء السببية استلزام التعقيب وأن عدمه فى بعض المواضع كالمثال لعدم استكمال السبب اذ السبب التام لدخول الجنة فى المثال مجموع الاسلام واستمرار حكمه لكن اطلاق السبب على جزئه مجازا هابا ختصار (قوله أو أن الفاء نابت عن ثم) أو يقال التعقيب فى كل شئ بحسبه قال فى الهمع قيل ترد الفاء للاستئناف نحو لم نسأل الربع القواء فينطق ٭ أى فهو ينطق اذ لو كانت لمجرد العطف جزم ما بعدها أو للسببية نصب ونحو أن يقول له كن فيكون بالرفع قال ابن هشام والتحقيق أنها فى مثل ذلك عاطفة وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده (قوله وثم) ويقال فم وثمت وثمت قاله فى

باتصال) اى بلا مهلة وهو المعبر عنه بالتعقيب نحو اماته فاقبره وكثيرا ما تقتضى أيضا التسبب ان كان المعطوف جملة نحو فوكزه موسى فقضى عليه واما نحو اهلكناها فجاءها بأسنا ونحو توسأ فغسل وجهه ويديه الحديث فالمعنى أردنا اهلاكها وأراد الوضوء وأما نحو فجعله غثاء أى جاهما شيئا أحوى أى أسود فالتقدير فمضت مدة فجعله غثاء أو أن الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه وسيأتى (وثم للترتيب باتصال) أى بمهلة وتراخ نحو فأقبره ثم اذا شاء أنشره وقد توضع موضع الفاء كقوله

كهز الرديني تحت العاج جرى فى الانابيب ثم اضطرب

(قوله الاربعة) فيه نظر (قوله اذا كان الخ) فيه أنه يمنعه قوله ومسح الخ تدبر (قوله وأجيب) يرجع لقولهم التعقيب الخ (قوله الحق) بل الحق خلافه لاخراج مثاله

التسهيل (قوله كقوله كهر الخ) قال الهرمتي جرى في أبابيب الريح أعقبه الاسطراب ولم يتراح عنه قاله في المغني واعترضه فريد فقال الظاهر أنه ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد فتكون ثم بمعنى الواو وجوابه أن الترتيب يحصل في لحظات لطيفة والردي صفة للريح نسبة الى امرأة اسمها ردينة كانت تقوم الرياح والحجاج العبار والاناييب جمع أبيوبة وهي ما بين كل عقدتين كذا في التصريح والاعتراس أقوى من الجواب وهو مصدر بمعنى اهتزاز كما في العيني مضاف الى فاعله والمشبه اهتزاز فرس كانت تحت الماوح (قوله وأما نحو الخ) وجه الايراد في الآية الاولى ان خلق حواء قبل خلق الذرية وفي الثانية ان ابتداء موسى الكتاب قبل توصية هذه الامة بالمشار اليه وفي البيت واضح دماميني (قوله هو الذي خلقكم الخ) التلاوة هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل الخ أو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل الخ والثاني هو الموافق لتكون الكلام في ثم مكان عليه حذف هو الذي وأراد بالنفس الواحدة آدم وزوجها حواء (قوله وقيل غير ذلك) فما قيل في الآية الاولى أن العطف على محذوف أي من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها أو على واحدة لتأويلها بالفعل أي من نفس توحدت أي انفردت ثم جعل الخ أو أن الذرية أخرجت من ظهر آدم كالذر ثم خلقت حواء وهذه الاجوبة أنفع من جواب الشارح لانها تصحح الترتيب والمهلة وجوابه يصحح الترتيب فقط ادلا راحي بين الاخبارين نعم جوابه أعم اذ يصح أن يجاب به عن الآية الثانية والبيت كما فعله كذا والمعنى قال الدماميني ووجه الترتيب الاخبار في البيت أن سيادة الابن نفسه أخص به من سيادة أبيه وكذا سيادة الاب بالنسبة الى سيادة الجد (قوله وأجاب ابن عصفور عن البيت الخ) حاصل جوابه ان السيادة لما انتقلت من الابن الى الاب ومن الاب الى الجد كانت سيادة الابن متقدمة رتبة ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد فثم في البيت للترتيب الرتبي لا الخارجي ولا ينافيه قوله قبل ذلك على رواية من قال ثم قد ساد قبل ذلك جده لامكان أن يجعل ساد في قوله ثم قد ساد قبل ذلك جده مستعملا في السيادة الرتبية والخارجية ويكون الاتيان بثم نظرا الى السيادة الرتبية وقوله قبل ذلك نظرا الى السيادة الخارجية لان سيادة الجد الخارجية قبل سيادة الابن وسيادة الاب الخارجيتين وبهذا اندفق يندفع الاعتراض بأن هذا الجواب انما يظهر على روايته بعد ذلك لا على روايه قبل ذلك وأجاب بعضهم بأن اسم الاشارة راجع الى وقت التكلم ولا يخفى أن جوابا آدق فاعرفه (قوله أتاه السودد) قال في القاموس السود والسودد والسؤدد بالهمز كقنفذ السيادة اه ولسين مضمومة في الاولين أيضا كما ضبطت به في النسخ الصحيحة من القاموس سمعه العلامة أبي العز المحمي ويصح ضم السين في الثانية والثالثة قول الصحاح الدال في سودد زائدة لالحاق بنائه بجندب وبرقع اه لان أول جندب ورقع مضموم وثالث جندب مفتوح كاللغة الثانية وثالث برقع مضموم كاللغة الثالثة (قوله ان ثم تقع زائدة) وتقع الفاء أيضا زائدة كالفاء الثانية في قوله * فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي * والفاء في قوله تعالى فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به عند من جعل كفروا به جواب لما الاولى والثانية تأكيد والفاء زائدة وكذا الواو عند الاخفش كما في الدماميني وعراه في الهمع للكوفيين أيضا ومثل بالآية حتى اذا جاؤها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها وآية فلما أسلما وتله للجبين وناديناه فاحدى الواوين فيهما زائدة وغير الاخفش والكوفيين جعلوا الجواب محذوفا والواو حالية بتقدير قد والمعنى في الآية الاولى جاؤها حال فتح أبوابها اكراما لهم عن أن يقفوا حتى تفتح (قوله ما رحبت) أي مع سعتها وضاقت عليهم أنفسهم أي من فرط الوحشة والهم وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه أي وعلموا أن لا ملجأ من سخط الله الا الى استغفاره (قوله اذا أصبحت الخ) الهوى بالقصر العشق وارادة النفس وكأن الثاني هو المراد في البيت يقول أصبح مريد الشيء وأمسى تاركه يقال غدا فلان هذا

وأما نحو هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ذلكم وساكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب تماما وقوله ان من ساد ثم ساد أبوه * ثم قد ساد قبل ذلك جده * فقيل ثم فيه للترتيب الاخباري لا الترتيب الحكمي وأنه يقال لمن صنعت ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب أي ثم أنشرك أن الذي صنعته أمس أعجب وقيل ان ثم بمعنى الواو وقيل غير ذلك وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السودد من قبل الاب والاب من قبل الابن ﴿تنبيه﴾ زعم الاخفش والكوفيون أن ثم تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة وحملوا على ذلك قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ليتوبوا واجعلوا تاب عليهم هو الجواب وثم زائدة وقول زهير

أراني اذا أصبحت أصبحت ذا هوى
فثم اذا أمسيت أمسيت عاديا

وحرجت الآية

على تقدير الجواب والبيت على زيادة الفاء (والخصص بفاء عطف مالیس) صالحا لجعله (صلة) خلوه من العائد (على الذى

الامر اذا تجاوزه وتركه اه دماميني قال الشمني وهذا يدل على أن عاديا بالعين المهملة وهو مضبوط في بعض نسخ المغني وفي غيره بالمعجمة وقد أنشد ابن مالك هذا البيت في شرح الكافية

أراني اذا ما بت بت على هوى * فثم اذا أصبحت أصبحت غاديا

قال ابن القطاع غدا الى كذا أصبح اليه اه كلام الشمني وكما أنشده ابن مالك أنشده السيرافي وقال كذا رواية أبي بكر ثم قال يقول ان لي حاجة لا تمضي أبدا اه (قوله على تقدير الجواب) أي فرج الله عنهم أولجوا الى الله ثم تاب الخ فثم عاطفة على هذا المحذوف وتوبة الله تعالى على عبده تكون بمعنى توفيقه للتوبة كما في ثم تاب الله عليهم ليتوبوا وبمعنى قبول توبته قال الشمني وقيل اذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت ولا تحتاج الى جواب بل يكون غاية لما قبلها أي خلفوا الى هذا الوقت ثم تاب عليهم (قوله على زيادة الفاء) لانه عهد زيادتها ولم يعهد زيادة ثم وزيد ثم للاستئناف كما في قوله تعالى ألم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده مستأنفة لان اعادة الخلق لم تقع فيقرروا برؤيتها ويؤيد كونها مستأنفة قوله تعالى عقب ذلك قل سيروا في الارض وانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة كذا في المغني (قوله والخصص ذا الخ) وفي التسهيل أنها ترد أيضا بعطف مفصل على مجمل متحدين معنى نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلي والترتيب في مثل هذا ذكري لا معنوي لاتحاد المتعاطفين معنى (قوله وعكسه) بالنصب عطفا على عطف في كلام الناظم (قوله بمعصب هو زيد) يحتمل أن هو فاعل يغضب وسكنة الابراد دفع توهم كون زيد فاعلا ليغضب فيحتمل التركيب لعدم الضمير حينئذ في كل من الجملتين لا كون الفعل جرى على غير من هو له كما قيل لانه ممنوع بل هو جار على من هو له ويحتمل أن الفاعل ضمير مستتر في يغضب وهو تأكيد له وهذا ظاهر كلام الدنوشري وما قبله ظاهر كلام التصريح ويحتمل أنه ضمير منفصل مبتدأ خبره زيد والجملة خبر الموصول ويحتمل أنه ضمير فصل لا محل له من الاعراب والاقتصار على الاول تقصير وفاعل يعصب على الاخيرين ضمير مستتر فيه يعود على الذى (قوله فكان الاولى الخ) لو عبر بالواو لكان أولى لوجهين * الاول أن أولوية التعبير بعبارة تشمل مسئلتي الصفة والخبر لا تتفرع على جريان الحكم في عكس صورة المتن أيضا ولا يظهر التفريع بالنسبة اليهما * الثاني أن ما قبل واو التفريع علة لما بعدها ولا يحسن التعليل بعد شمول مسئلتي كل من الصفة والخبر فتأمل (قوله يحسر الماء) بحاء وسين مهملتين من بابي ضرب وقتل كما في المصباح أي يرتفع وينزاح وقوله بجم بضم الجيم وكسرها أي يكثر (قوله ويشمل أيضا الخ) الضمير يرجع الى اختصاص الفاء ويشمل بالرفع على الاستئناف وليس الضمير راجعا الى أن يقول كما في التسهيل ويشمل بالنصب عطفا على مدخول اللام في قوله سابقا ليشمل الخ لعدم شمول ذلك القول مسئلتي الحال كما قال ولم يذكره أي في التسهيل اللهم الا أن يراد بالصفة ما يشمل الحال لاتصافه في المعنى ويراد بقوله ولم يذكره أي نصا وفيه ما لا يخفى من التكلف وبما قررناه اندفع تنظير شيخنا (قوله أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه) بان يكون جزأه أو فرد أو نوعا وقوله أو كبعضه أي في شدة الاتصال (قوله فعلى تأويل ألقى ما يثقله) أي تأويل ألقى الصحيفة والزاد بألقى ما يثقله ونعله بعض ما يثقله فالمعطوف بعض تأويلا وقد روى نعله بالاوجه الثلاثة كما سيذكره الشارح (قوله والثاني أن يكون غاية الخ) والتحقيق كما في المطول أن المعتبر في حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل أب لي حتى آدم أو في أثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء أو في زمان واحد نحو جاء في القوم حتى زيد اذا جاؤا معا وزيد أضعفهم أو أقواهم (قوله بزيادة أو نقص) أي معنويين كمثالي

استقر أنه الصلة) نحو الاذان يقوم فيغضب زيد أخواك وعكسه نحو الذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد فكان الاولى أن يقول كما في التسهيل وتنفرد الفاء بتتابع الاسناد بتصيير ما بعدها تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر ليشمل مسئلتي الصلة المذكورتين والصفة نحو مررت بامرأة تضحك فيبكي زيد وبامرأة يضحك زيد فتبكي والخبر نحو زيد يقوم فيقعد هند وزيد فتقعد هند فيقوم ومن هذا قوله

وانسان عيني يحسر الماء تارة
فيبدو وتارات يجم فيغرق

ويشمل أيضا مسئلتي الحال ولم يذكره نحو جاء زيد فيضحك فتبكي هند وجاء زيد فتبكي هند فيضحك فهذه ثمان مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها وذلك لما فيها من معنى السببية (بعضا يحتي اعطف على كل ولا * يكون الا غاية الذي تلا) أي للعطف بحتى شرطان الاول أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه أو كبعضه كما قاله في التسهيل نحو أكلت السمكة حتى رأسها وأعجبتني الجارية حتى حديثها ولا يجوز حتى ولدها وأما قوله ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها فعلى تأويل ألقى ما يثقله حتى نعله * والثاني الشارح أن يكون غاية في زيادة أو نقص نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة وقد اجتمعا في قوله

المعطوف ظاهرا لا مضمرا كما هو شرط فى مجرورها اذا كانت جارة فلا يجوز قام الناس حتى أباذكره ابن هشام الخضراوى قال فى المغنى ولم أقف عليه لغيره وثانيهما أن يكون مفردا لا جملة وهذا يؤخذ من كلامه لانه لابد أن يكون جزأ مما قبلها أو كبعضه ولو دخلت على ضمير غيبة لكان ظاهرا فى أنه عين الاول لا بعضه فيلزم عطف الشئ على نفسه ثم حمل ضمير المتكلم والمخاطب على ضمير الغائب اه وماذكره فى ضمير الغيبة ليس على اطلاقه فانك لو قلت زيد ضربت القوم حتى اياه لم يكن معطوفها عين ما قبلها مع أن صورة كون معطوفها عين ما قبلها خارجة بالشرط الاول لان ما كان كذلك ليس بعضا فالحق عدم اشتراط كون مجرورها ظاهرا لا ضميرا (قوله الخضراوى) نسبة الى الجزيرة الخضراء بلد من بلاد الاندلس دمامينى (قوله مفردا) لو قال اسما لكان أحسن لان المفرد يشمل الفعل مع أنها لا تعطفه (قوله أن يكون جزأ) أراد بالجزء البعض ليشمل الجزئى ولو عبر بالبعض لكان أوضح وأوفى بعبارة الناظم (قوله ولا يتأتى ذلك الا فى المفردات) اعترضه الدمامينى بانه لو قيل فعلت مع زيد ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى كان المعطوف بها بعضا مع أنه جملة وصرح النحاة وأهل المعانى بان الجملة تبدل مما قبلها بدل بعض من كل نحو أمد كم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين وأقره الشمنى وأجاب عنه البعض بان البعضية فى المثال انما تظهر بالنسبة الى المعنى التضمنى وكلام القائل بالنسبة الى المعنى المطابقى ولا بعضية فيه وبرد بان رمس خدمته بنفسه بعض زمن فعل ما يقدر عليه كما أن الخدمة بعض فعل ذلك وحينئذ فالمعنى المطابقى بعض وأما النسبة فليست جزء مفهوم الفعل على الراجح ولئن سلم أنها جزؤه فبعضيتها باعتبار بعضية أحد طرفيها وهو الخدمة المنسوبة فتدبر (قوله تكل) أى تتعب والمطى اسم جنس جمعى لمطية وهى الدابة والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد والاوسان جمع رسن بالتحريك وهو الحبل أى وحتى صارت الخيل لانقيادها تعاودها بل تدير بنفسها وهو كناية عن شدة نعبها فاله الدمامينى (قوله فمن رفع تكل) والمعنى حتى كانت ولكنه جاء مضارعا على حكاية الحال الماضية وأما من نصب فهى الجارة ولا بد على النصب من تقدير زمان مضاف الى كل أى مطيهم معى والذى يظهر لى أن تقدير هذا المضاف غير ضرورى فتدبر والواو على النصب عاطفة لمحذوف على سريت بهم تقديره ومسريت بهم حتى الجياد الخ ولا يرد أنه لا يستقيم عطف حتى الابتدائية وجملتها على حتى الجارة ومجرورها فاله الدمامينى (قوله معطوفة بحتى) والصحيح أنها بتدائية فى الموضعين (قوله بالنسبة الى الترتيب) أى الى عدمه بدليل ما بعده والمراد الترتيب الخارجى فلا يرد أنها للترتيب الذهنى كما مر بيانه (قوله تماوتوا) أى اجتمعوا (قوله ويفيده الناظم) أى قيد اللزوم قال فى المغنى وهو حسن (قوله بان لا يتعين الخ) الضابط أنه متى صح حلول الى محلها كانت محتملة للامرين والا تعينت للعطف (قوله نحو عجبت من القوم الخ) انما لم يصح الجر فى المثال والبيت لعدم صلاحية الى فى موضع حتى ولكون ما بعدها ليس آخرا ولا متصلا بالآخر هذا حاصل ما فى المغنى وشراحه كما قاله شيخنا ونافش الدمامينى فى التعليل الاول بانه دعوى بلا دليل وأى مانع من كون النصب فى المثال انتهى الى البنين وفيض الجود فى البيت انتهى الى البائس وقد يقال المانع عدم مناسبة ذلك مقام التعجب والمدح ثم البعضية التى هى شرط فى العاطفة ظاهرة فى البيت وكذا فى المثال ان جعلنا الاضافة فى بنيهم على معنى من التبعيضية وعليه يحمل قول المغنى انهم بعض القوم فان جعلت بمعنى اللام اقتضت عدم دخول بنيهم فيهم فافهم (قوله بائس) البائس من أصابه البؤس أى الشدة وقوله دان بالاساءة دينا بكسر الدال أى تدين بالاساءة تدينا أى جعل الاساءة دينه لتكررها منه كثيرا (قوله فالجر أحسن) لقلة العطف بحتى حتى أنكره الكوفيون كما مر (قوله الا فى باب ضربت القوم

الخ) أراد بيانه أن يقع بعد الاسم التالى حتى فعل مشتغل بنصب ضميره كما فى المغنى فاذا اشتغل برفعه نحو قام القوم حتى زيد قام امتنع النصب وجاز الرفع والجر (قوله حتى زيد الخ) أى اذا كان زيد آخر القوم لوحد شرط جواز الجر (قوله فالنصب أحسن الخ) علله فى المغنى بان الفعل لا يكون مؤكدا بعد حتى الجارة بقوله لشبهها الابتدائية وهو يعد بعض النصب فيما يقتضيه كلام الشارح من جواز الجر وتأمل وقل شيئا انظر لم كان غير الجر فى هذا الباب أحسن اه وقد توجيه الاحسنية بان فى النصب مشاكلة الضمير المرفوع فى الاعراب (قوله وضمير تنه توكيد) أى لضمير زيد الذى نصبه وقولك ضربت القوم لتحول زيد فى القوم لا ضربت القوم حتى يرد أن الضمير ليس راجعا للقوم حتى يكون ضربته تأكيدا لضربت القوم بل لزيد (قوله بهما) أى الجر والنصب وعليهما فانفاها توكيدا لا داخلا حتى فى النصب ابتدائية وألغاها تنسيق (قوله وأم بها عطف الهمزة التسوية) أى بعدها ولا يجوز العطف بأو وما سيأتى قول الصنفها سواء كان كذا أو كذا خطأ كقولهم يجب أحد الامرين من كذا وكذا لان الصواب فيه أو وما فى المغنى ثم ذكر أن قول صاحب الصحاح يقول سواء على قمت أو قعدت سهو وأن مراده ان محصل سواء عليهم أندرتهم أم لم تندرهم من الشذوذ كان هو ونقل الدماميني عن ابن هشام أن سواء قد تحذف بعد هاهمزة التسوية فتلزم العطف بأو وقد تقع بعدها فتعرب خبر الهمزة جر العطف بأو وان الدماميني وهذا نص صريح يقضى بصحة كلام الصحاح وبصحة ما فى الصحاح وقراءة من قرئ اه قال الشمنى فى المغنى هو مستند ابن عباس أن لا فرق بين همزة التسوية والتسوية بلا همزة هو كما من فرق رأى التسوية مع الهمزة أقوى وقال الدماميني أى صاحب التسهيل حوار العطف بعدما درى وليت شعرى مع الهمزة تأم وبأو ثم قال وأعجب من ايراد المصنف يعنى ابن هشام كلام الصحاح وقراءة ابن محيصن فى العطف بعد همزة التسوية والعرض أن لا همزة فى شئ من ذلك وكأنه توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء وقد قدر ان لم تذكر وتوصل بذلك الى الرد اه وتوافق ما فى المغنى ما سيذكره الشارح عند قوله ورعا حذفت الهمزة الخ ثم ذكر الدماميني فى قول المغنى يجب أقل الامرين الخ أنه مدفوع الخطأ فى قولهم المذكور فتعمل من يأبه لا قال قال الدماميني وردت فما وجه العطف بأو والتسوية بأما لانها تقتضى شيئين فصاعدا وللاحد الشيئين أو الاشياء قلت وجهه السيرافى بان الكلام محمول على معنى الخبار فقال فاذا قلت سواء على قمت أو قعدت فقد برأت من أحد الامرين فهما على سواء وعليه فلا يكون سواء خبرا مقدما ولا مبتدأ كما قيل فليس التقدير قيامك أو قعودك سواء على أو سواء على قيامك أو قعودك بل سواء خبر مبتدا محذوف أى الامران سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وصرح الرضى بمثل ذلك اه وما قال فى مثل ذلك لان فرس كلام الرضى فى أم وقد تسامحا مع زيادة فى الاستثناء ثم قال فى المغنى فان كان العطف بأو بعد همزة الاستفهام جاز وكان الجواب بهما أو بلا لانه اذا قيل أزيد عندك أو عمرو فالمعنى أحدهما عندك وان أجيب بالتعيين صح لانه جواب وزيادة اه وما مر من أن ابن محيصن يقرأ وسيأتى فى الشارح عند قول المصنف ورعا حذفت الهمزة الخ أنه يقرأ بام مخففة وانظر ما مدلول الهمزة حقيقة ولعلها لتأكيد التسوية فتدبر (قوله على حملة فى محل المصدر) المناسب أن يقول على جملة هى معها فى محل المصدر كذا فى يس وفيه نظر وهذا من مواضع تأويل الجملة بالمصدر لا سابك بناء على قول الجمهور ان ما بعد الهمزة مبتدأ مؤخر وهى الجملة المضاف اليها الظرف نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ومنها تسمع بالمعيدى خير من أن تراه بناء على عدم تقدير أن قاله فى المعنى (قوله ولست أبالى)

حتى زيدا ضربته فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة وضربته توكيد أو ابتدائية وضربته تفسيرية قد روى بهما قوله حتى نعله ألقاها والرفع أيضا على أن حتى ابتدائية وما بعدها مبتدأ وألقاها خبره اه (وأم بها عطف الهمزة التسوية) وهى الهمزة الداخلة على جملة فى محل المصدر وتكون هى والمعطوفة عليها جملتين وهو الاكثر نحو سواء علينا أندرتهم أم لم تندرهم الآية وأما بين نحو قوله ولست أبالى بعد عدى مالكا أموتى ناء أم هو لاقى راجع ومختلفين

قوله حتى يرد) فيه أن الايراد متعد لان ما قبله ليس فى قوة قضايا اذ الفاعل اسم جمع تأمل (قوله قال الشمنى) حقه التأخير عن الاعتراض والجواب الآتيين واعلم أن كلام المعنى مبنى على ابقاء الكلام على ظاهره وحينئذ فاعتراض الدماميني غير متجه ورد الشمنى صحيح لا يرد عليه بالتوجيه الآتى

أى أكثرت فهو متعد بنفسه وقلبى لان معناه لا أفكر فيه ازدراء به فالجملة بعده فى محل نصب والفعل معلق أفاده الدمامينى وقد يتعدى أبالى بالباء والوجهان صحيحان كما قاله الشنوانى نقلا عن النووى وقوله أموتى ناء أى بعيد (قوله نحو سواء عليكم أدعوتموهم) أى الاصنام أى ونحو سواء على أزيد قائم أم قعد فتم التمثيل (قوله فقيل لا يجوز الخ) رد عليه أنه سمع ذكر الاسمية بعدها فى قوله تعالى سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون وفى قول الشاعر ولست أبالى الخ كما قدم ذلك فلا يصح قوله هذا لا يقوله العرب ولا قوله وأجازه الاخفش قياسا على الفعلية المقتضى عدم السماع وفى نسخ اسقاط قوله واذا عادلت بين الجملتين الخ وهو أولى (قوله مغنيه) أى مع أم كما أشار اليه الشارح فقد حقق الدمامينى أن أيا سادة مسد الهمزة وأم جميعا لا الهمزة فقط (قوله وتقع) أى أم المسبوقة بهمزة التعيين (قوله بين مفردين غالبا) ومن غير الغالب أن تقع بين مفرد وجملة كقوله تعالى وان أدرى أقريب ما توعدون أم يجعل له ربى أمدا وبين جملتين كما سيذكره الشارح (قوله ويتوسط بينهما الخ) مالا يسئل عنه فى الاول المسدلان السؤال عن المسند اليه وفى الثانى بالعكس وبيان ذلك أن شرط الهمزة المعادلة لام أن يليها أحد الامرين المطلوب تعيين أحدهما ويلى أم المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الامر ما طلب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدا دون الخبر أزيد قائم أم عمرو وان شئت أخرت قائم لانه غير مسؤل عنه واذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدا أقائم زيد أم قاعد وان شئت أخرت زيد لانه غير مسؤل عنه وقس على هذا نقله الدمامينى عن ابن الحاجب وابن هشام وغيرهما ثم ساق عن سيبويه كلامه الذى هو كما قاله نص فى أن ايلاء المسؤل عنه الهمزة أولى لا واجب كما قاله الجماعة (قوله أأنتم أشد خلقا) هذا الاستفهام لا يبغى لا حقيقى ولا ما فيه قول الشارح لعدلان الاستفهام معها على حقيقته لانه باعتبار الغالب أو أراد بالاستفهام الحقيقى ما يطلب جوابا وان كان لا يبغيا أو انكاريا بقرينة المقابلة نقله البعض عن البهوتى وهو صريح فى أن الاستفهام الانكارى والتوبيخى يطلب جوابا وقد يمنع لان الاول بمعنى لم يقع أو لا يقع والثانى بمعنى ما كان ينبغى أو لا ينبغى ولا يستدعى شئ من ذلك جوابا ولو قيل أراد بالاستفهام الحقيقى ما ليس خبرا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها لكان أسلم ثم دعوى أن الاستفهام فى الآية لا توبيخى يردها أن تالى همزة التوبيخ واقع أو يقع وفاعله ملوم نحو أتعبدون ما تنحتون صرح به فى المغنى وهذا منتف فى الآية والظاهر أنه تقريرى فتامل قال الدمامينى ووجه كونها فى الآية بين مفردين مع أن المتقدم عليها فى الصورة جملة أن السماء معطوفة على أنتم وأشد خلقا خبر مؤخر عن المتعاطفين تقديرا اه وكالآية فى هذا قول رهير

وما أدرى ولست أخال أدرى ٭ أقوم آل حصن أم نساء

ويجعل الشمنى أم فى البيت بين جملتين بتقدير أم هم نساء فارقا بينه وبين الآية بان فعل الدراية معلق فى البيت والتعليق انما يكون عن جملة وهى هنا ما بعد الهمزة فحسب أن يكون معادله وهو ما بعد أم جملة أيضا وبرد بان المعلق عنه مجموع الكلام على حد ما أدرى أزيد أم عمرو فى الدار نعم ان قلنا الهمزة بعد نحو ما أدرى للتسوية وجب تقدير مبتدا فى البيت فقط لان همزة التسوية انما تكون بين جملتين بخلاف همزة الاستفهام وسيأتى بسط ذلك (قوله أهى) بسكون الهاء ولم يحى بعد الهمزة الا فى الشعر كما نقله الدمامينى عن شرح التسهيل للناظم وعادتى أتانى والحلم بضمتين وتسكن اللام ما يراه النائم والضمير يرجع الى محبوبته التى رآها فى المنام فلما استيقظ قال أهى أتتنى حقيقة أم أتانى خيالها فى النوم باعتبار عادتهم فى مبالغتهم بطريق التجاهل ويوجد فى بعض النسخ صدر البيت وهو ٭ فقمت للطيف مرتاعا فأرقنى ٭ أى قمت لاجل خيال المحبوبة المرئى فى النوم حالة كونى مرتاعا للفائه هيبة وأرقنى أى أسهرنى ذلك لما لم أجد بعد الانتباه شيأ محققا (قوله

نحو سواء عليكم أدعوتموهم الآية واذا عادلت بين جملتين فى التسوية فقيل لا يجوز أن يذكر بعدها الا الفعلية ولا يجوز سواء على أزيد قائم أم عمرو منطلق فهذا لا يقوله العرب وأجازه الاخفش قياسا على الفعلية وقد عادلت بين مفرد وجملة فى قوله ٭ سواء عليك النفر أم بت ليلة ٭ بأهل القباب من عمير بن عامر (أو) بعد (همزة عن لفظ أى مغنيه) وهى الهمزة التى يطلب بها وبام التعيين وتقع بين مفردين غالبا ويتوسط بينهما ما لا يسئل عنه نحو أأنتم أشد خلقا أم السماء بناها أو بتأخره عنهما نحو وان أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون وبين فعليتين كقوله

فقلت أهى سرت أم عادنى حلم ٭

(قوله بين مفرد وجملة) فيه ان اسم الفاعل مع مرفوعه جملة كما سبق

اذا الارجح ان هي فاعل بفعل محذوف واصبحت كقوله

لعمرك ما أدري وان كنت داريا شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر

الاصل أشعيث فحذفت الهمزة والتنوين منهما ﴿تنبيهان﴾ الاول تسوى أم في هذين الحالين متصلة لان ماقبلها وما بعدها لا يستغني باحدهما عن الآخر وتسمى أيضا معادلة لمعادلتها للهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من أربعة أوجه أولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام

اذا الارجح) تعليل لقوله بين معلقتين وقوله بفعل محذوف أي بفسره مرت وانما كان هذا أرجح لانه الذي يدل عليه وقوع الفعل بعد أم المعادلة للهمزة وقال في التصريح لان الاستفهام بالفعل أولى من حيث ان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها متجددة وأما عن الذوات فقليل اه ومن ثم رجح النصب في أزيد اضربته (قوله لعمرك ما أدري الخ) أي ما أدري أي النسبين هو الصحيح وان كنت داريا بغير ذلك وشعيث بالمثلثة آخره ومصحفه من رواه بالموحدة كما في شرح شواهد المغني للسيوطي وهو غير مضبوطه الدماميني وابن هشام بكسر الميم وفتح القاف وبالراء فالا وهو أي البيت هجو لشعيث أي لهذا الملعي بأنهم لم يستقروا على أب واحد ونضبطه في التصريح بكسر الميم والقاف ويكتب ابن سهم وابن منقر بالالف لانه خبر لا بعت ولهذه العلة كان حق شعيث التنوين (قوله فحذفت الهمزة والتنوين منهما) أي للضرورة وقيل حذف الهمزة جائز اختيارا ونقل الدماميني أن المختار اطراد حذفها اختيارا قبل أم المتصلة لكثرته فظما ونثرا ومع الصرف لارادة القبيلة ولا فيها الوصف بابن باو اردعاية التأنيث والتذكير باعتبارين أفاده الدماميني هذا وكان على الشارح أن يزيد ومختلفين نحو أتتم تحلقونه أم نحن الخالقون بناء على الارجح من فاعلية أنتم لمحذوف على ما مر في أهي سرت وقد يعارضها هنا تناسب المتعاطفين فتستوي الاسمية والفعلية كما قاله الدماميني (قوله متصلة) قال في الهمع ويؤخر المبني فيها بنوعيها فلا يجوز سواء على ألم يحيى زيد أم جاء ولا ألم يقم أم قام (قوله لا يستغني باحدهما عن الآخر) أما في الحال الاول فلان المقصود الاخبار بالتسوية وهي لا تتحقق الا بينهما وأما في الثاني فلان المقصود طلب تعيين أحد الامرين فلا بد من ذكرهما وقيل انما سميت بذلك لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة المقصود بمثابة كلمة واحدة لانهما جيء بهما معي أي ويرجع هذا على الاول بان الاتصال عليه راجع الى أم نفسها وعلى الاول راجع الى متعاطفيها وعورض بان الثاني انما يأتي في أم المسبوقة بهمزة الاستفهام لا المسبوقة بهمزة التسوية فترجيح الاول لشموله النوعين وعليه اقتصر في المغني أفاده في التصريح (قوله في افادة التسوية) أي في جملة افادة التسوية أي في الجملة التي تفيد التسوية ومعنى معادلتها للهمزة في هذه الجملة أنها يليها عديل ما يلي الهمزة فاندفع تقرير عبارته على هذا الوجه ما توهمه من أن كلا من الهمزة وأم لم تدخل في افادة التسوية فتدبر (قوله في النوع الاول) أي أم بعد همزة التسوية وقوله في النوع الثاني أي أم بعد همزة الاستفهام بقرينة قوله أن الواقعة بعد همزة التسوية الخ (قوله ليس على الاستفهام) أي بل على الاخبار بالتسوية لانسلاخها عن الاستفهام فهي مجاز بالاستعارة قال ابن يعيش وانما جاز استعارتها للتسوية للاشتراك في معنى التسوية اذ الامران اللذان تسأل عن تعيين أحدهما مستويان عندك في عدم التعيين اه وكما تستعار الهمزة للتسوية تستعار للانكار الابطالي فيكون ما بعدها غير واقع ومدعيه كاذبا نحو أفعينا بالخلق الاول ومنه أليس الله بكاف عبده وألم نشرح لك صدرك لانها أبطلت ما بعدها من النفي فصارت الجملة خبرية مثبتة بمعنى الله كاف عبده وشرحنا لك صدرك لا انشائية ولهذا صح عطف ونعنا على ألم نشرح ومن جعلها فيهما للتقرير أراد التقرير بما بعد النفي ويظهر أن الهمزة في ألم نشرح على هذا ليست من المعطوف عليه وأنها مسلطة على ما بعد العاطف أيضا وللانكار التوبيخي فيكون ما بعدها واقعا أو يقع وفاعله ملوما نحو أكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علما وأتعبدون ما تنحتون وللتهكم نحو أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا وللتعجب كقولك أخلص زيد الاسير متعجبا وللاستبطاء نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم والجامع بين الاستفهام والمعاني المذكورة استلزام كل مطلق الانتفاء فان الاستفهام عن شيء يستلزم انتفاء علمه والانكار الابطالي يستلزم انتفاء وقوع الشيء المنكر والتوبيخي يستلزم انتفاء لياقته والتهكم يستلزم انتفاء تعظيم المتهكم به والتعجب يستلزم انتفاء علم

سبب الشئ المتعجب منه ولهذا يقولون اذا ظهر السبب بطل العجب والاستبطاء يستلزم انتفاء المبادرة وللامر نحو أأسلمتم أى أسلموا وللتهديد كقولك للمسئ يسيء اليك وهو يعلم أنك أدبت فلانا على اساءته اليك وأنت تعلم علمه بذلك ألم أؤدب فلانا على اساءته اليك وللتقرير بمعنى طلب اقرار المخاطب بما يعرفه من نفى أو اثبات ولا يشترط أن يلى الهمزة كما صرح به غير واحد كالتفتازانى نحو أأنت قلت للناس ونحو أليس الله بكاف عبده على احتمال واعلم يرد بعد الهمزة فى الآيتين نفس المقرر به دفعا لتهمة تلقين المتكلم للمخاطب الجواب المقرر به والجامع بين الاستفهام والمعانى الثلاثة مطلق الطلب فان الاستفهام طلب فهم المسؤل عنه والامر طلب ايقاع المأمور به والتهديد يستلزم طلب ترك الشئ المهدد عليه والتقرير السابق طلب الاقرار وللتقرير بمعنى التثبيت والتحقيق نحو أضربت زيدا أى انك ضربته قاله السعد والجامع ترتب ثبوت الحكم أما فى هذا التقرير فظاهر وأما فى الاستفهام فلانه يترتب عليه الجواب المترتب عليه الثبوت ومعلم أن للتقرير معنيين لكن استعماله فى الثانى قليل بالنسبة للاول كما أشار اليه فى شرح التلخيص ولغيره ذكر وهل تشارك الهمزة فى الانكار الابطالى نحو هل من خالق غير الله والتقرير نحو هل ثوب الكفار ما فى ذلك قسم لدى حر والامر محوف فهل أنتم منتهون هذا هو الصحيح على ما يؤخذ من حاشية السيوطى على المغنى لكن فى المغنى فى بحث هل أنها تختص عن الهمزة بأن يراد بها النفى ولهذا جاز هل قام الا زيد دون أقام الا زيد ولا ترد الهمزة فى نحو أقام الا زيد وأصدقاكم ربكم بالنين من حيث ان الواقع انتفاء الاصفاء لانها للانكار على مدعى الاصفاء ويلزم منه النفى لأنها للنفى ابتداء وقد يكون الانكار توبيخ بمعنى ما كان ينبغى فعل كذا فيقتضى وقوع الفعل فتلخص أن الانكار على ثلاثة أوجه انكار على مدعى وقوع الشئ ويلزمه النفى وانكار على من أوقع الشئ ويختصان بالهمزة وانكار وقوع الشئ وهذا معنى النفى ويختص به هل عن الهمزة اه باختصار وربما استعير لهذه المعانى غير الهمزة وهل من أسماء الاستفهام كالتوبيخ والتعجب فى كيف تكفرون بالله والابطال فى ومن يغفر الذنوب الا الله والتقرير برى وما تلك بيمينك يا موسى فروه ليقول هى عصاى نقله السيوطى عن أبى البقاء وما ذكرته من توجيه الاستعارة فى المعانى المذكورة هو ما ظهر لى فاعرفه وفى شرح المعنى للدماميني أن استفهام العارف المضهل حقيقى بحسب الادعاء (قوله وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب الخ) يعنى أن جملة سواء على أقمت أم قعدت وجملة است أبالى أمات زيد أم عاش ونحوهما يقبل التصديق والتكذيب لانه خبر بخلاف جملة أزيد قائم أم عمرو وجملة الاستفهام فى قولنا ما أدرى أعمرى طويل أم قصير أما مجموع ما أدرى أعمرى طويل أم قصير فقابل للتصديق والتكذيب لانه خبر فافهم هذا التحقيق (قوله وليست تلك) أى الواقعة بعد همزة الاستفهام كذلك أى كالواقعة بعد همزة التسوية فى الامرين وقوله لان الاستفهام الخ تعليل للنفى فى الامرين (قوله لان الاستفهام معها على حقيقته) أى غالبا أو أراد بكونه على حقيقته أنه ليس اخبارا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها ولا يرد أن الزمخشرى جوز فى قوله تعالى فى سورة الانعام أم كنتم شهداء كون أم متصلة مقدرا قبلها معادلها أى أتدعون على الانبياء اليهودية أم الخ والهمزة فيه للانكار التوبيخى وفى قوله تعالى قل أتخذتم عند الله عهدا كون أم متصلة والهمزة فيه لتقرير ونقلهما فى المغنى ولم يتعقب واحدا منهما أفاده الشمنى لكن الاظهر كون الهمزة فى الآية الاولى أيضا تقريرية فتأمل (قوله الا بين جملتين) أى غالبا فلا ينافى ما قدمه من أنها عادلت بين مفرد وجملة كما فى قول الشاعر * سواء عليك النفر أم بت ليلة * (قوله قد بان لك) أى من ضابط السابق والاستشهاد بقوله وليست أبالى الخ (قوله وما أدرى الخ) أنت خبير بأن الذى تبين مما قدمه أن الواقعة بعد ما أدرى ليست همزة تسوية بل همزة استفهام حيث مثل لهمزة الاستفهام بقوله تعالى وان أدرى

وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وليست تلك كذلك لان الاستفهام معها على حقيقته والثالث والرابع أن أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها الا فى تاويل المفردين والثانى قد بان لك أن همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعة بعد لفظة سواء بل كما تقع بعدها تقع بعد ما أبالى وما أدرى وليت شعرى ونحوهن (وربما

أقريب أم بعيد ما توعدون ويقول الشاعر لعمرك ما أدرى الخ أى لا أدرى جواب هذا الاستفهام وهذا هو الاقرب عندى ومثل ما أدرى ليت شعرى ولا يحضرنى ونحو ذلك ثم رأيت الدمامينى على المعنى استظهر ما قلته مؤيدا له بقول الرضى همزة التسوية على الواقعة بعد قولهم سواء وقولهم ما أبالى وتصرفاته متعقبا بذلك ما فى المعنى من التعميم الذى جرى عليه الشارح ورأيت بعضهم مال الى أنها للاستفهام بعد ما أبالى أيضا كما يفيده ما مر عن الدمامينى من كونه قلبيا معلقا عن العمل فى الجملة بعده والمعنى لا أدكر فى جواب هذا الاستفهام فتأمل (قوله حذفت الهمزة المذكورة) أى الشاملة للموجبين المتقدمين خرينة تمثيله بالمثالين الآتيين قال الفارضى وندر حذف أم ومعادلها كقوله

دعانى اليها القلب انى لامره ٭ سميع فما أدرى أرشد طلابها

التقدير أرشد أم غى واذا استووهم بغير الهمزة عطف بأو ونحو هل تحس منهم من أحد أو تسمع لهم ركزا وقد تكون هل بمعنى الهمزة فيعطف بأم بعدها كحديث هل تزوجت بكرا أم ثيبا وتكون أم بمعنى الهمزة نحو أم صرت ريدا التقدير أصرت زيدا اه وقوله التقدير أرشد أم غى بحث فيه فى المعنى نحو ارجع الهمزة لطلب التصديق فلا يقدر لها معادل حينئذ (قوله وبانقطاع الخ) ظاهره أنها عاطفة قال شيخنا وفى الرضى خلافه اه وعليه يكون ذكرها استطراديا لتقسيم أقسام أم ثم رأيت فى الدمامينى ما يفيد أن فى كون أم المنقطعة عاطفة ثلاثة أقوال فابن جنى والمغاربة يقولون ليست للعطف أصلا لا وهى مفردة ولا جملة وابن مالك للعطف فى المفرد قليلا مع من كلامهم ان هذا لا بد أم شاء وفى الجمل كثيرا وجماعة للعطف فى الجمل فقط وأولوا ما سمع بتقدير ناصب أى أم أرى شاء (قوله وبمعنى بل) العطف من عطف أحد المتلازمين على الآخر (قوله وقد) الضمير فيه وفى قيدت وخلت راجع الى أم فى قوله وأم بها العطف الخ والمراد بها ثم لفظها كما أن المراد بها هنا ذلك فليس فى الكلام استخدام ولا شبهه وان رعمه شيخنا (قوله ان تلك مما قيدت به خلت) صادق بصور أن لا تسبق بأداة استفهام أصلا بل تكون مسبوقة بالخبر المحض نحو الم تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه وأن تسبق بأداة استفهام غير الهمزة نحو هل يستوى الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور وأن تسبق بهمزة لغير حقيقة الاستفهام المطلوب به التعيين وغير التسوية كالانكار أى النفى نحو ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد الآية والتقرير أى التثبيت أى جعل الشئ ثابتا نحو أفى قلوبهم مرض أم ارتابوا الآية كذا فى الدمامينى عن الناظم وأبى حيان وقد يناقش فى ما مر عن البهوتى واشمونى ولو قيل ان التقرير فى فقط أعنى المطلوب به اقرار المخاطب كالتحقيق لاشتراكهما فى طالب الجواب لكان وجها فتدبر (قوله ولا يفارقها حينئذ) أى حين اذ خلت مما قيدت به وقيل ترد للاستفهام المجرد نحو أم تريدون أن تسألوا رسولكم (قوله أى بل أهى شاء) كأنه فى حال بعده عنها جزم بأنها ابل فلما قرب منها رآها سعيرة فاضرب مستفهما عن كونها شاء وكأنه فيه أم فى نحو أعندك زيد أم عندك عمرو فقد نص سيبويه على أن أم فيه منقطعة ظن أولا كون زيد عنده واستفهم عنه ثم ظن كون عمرو عنده فأضرب عن الاول واستفهم عن كون عمرو عنده (قوله لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل الا على جملة) فائدة تدخل همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم كقوله تعالى أولم ينظروا أولم يسيروا أثم اذا ما وقع فالجمهور ان الهمزة قدمت من تأخير وان هذه الجمل ونحوها معطوفة بالواو والفاء وثم وان الهمزة كانت بعد هذه الاحرف فقدمت على العاطف تنبيها على اصالتها فى التصدير والزمخشرى ان الهمزة فى محلها الاصلى والعطف على جملة مقدرة بين الهمزة والعاطف والتقدير أمكثوا فلم يسيروا ونحو ذلك وحكى عنه موافقة الجمهور وفى دعوى الزمخشرى حذف الجملة وفى

حذفت الهمزة المذكورة (ان كان خطا المعنى بحذفها أمكن) كقراءة ابن محيصن سواء عليهم أندرتهم وكما مر من قوله شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر وهو فى الشعر كثير ومال فى شرح الكافية الى كونه مطردا (وبانقطاع وبمعنى بل وقد) أى تأتى أم منقطعة بمعنى بل (ان تلت مما قيدت به) وهو أن تكون مسبوقة باحدى الهمزتين لفظا وتقديرا (خلت) ولا يفارقها حينئذ معنى الاضراب وكثيرا ما تقتضى مع ذلك استفهاما حقيقيا نحو انها لابل أم شاء أى بل أهى شاء وانما قدرنا بعدها مبتدأ محذوفا لكونها لا تدخل على المفرد أو التكاريا

دعوى الجمهور وتقدم بعض المعطوف على العاطف فارضى (قوله نحو أم له البنات) اذ لو قدرت للاضراب المحض لكان الكلام اخبارا بنسبة البنات اليه تعالى والله تعالى منزه عن ذلك (قوله وقد لا تقتضيه) هذا مذهب الكوفيين ومذهب البصريين أنها أبدا عنى بل والهمزة جميعا نقله فى المغنى عن ابن الشجرى قال والذى يظهر قول الكوفيين لانه يلزم البصريين دعوى التأكيد فى نحو أم هل تستوى الظلمات والنور أم ماذا كنتم تعملون أم من هذا الذى هو جند لكم قال الدمامينى والتحقيق ان أهل البلدين متفقون على أن أم تجىء للاضراب المجرد وانما الخلاف فى تسميتها حينئذ منقطعة فالكوفيون يسمونها منقطعة والبصريون يقولون لا متصلة ولا منقطعة فهو أمر لفظى (قوله أم يقولون افتراه) انما لم تقتض الاستفهام هنا وفى البيت لعدم احتياج المرام اليه لكن جعل الدمامينى معنى الآية بل أيقولون على الانكار التوبيخى (قوله فى المتصلة والمنقطعة) ﴿فائدة﴾ جواب الاستفهام مع المتصلة بالتعيين وقد يجاب بلا مقصودا بها نفى وقوع كل من الشيئين أو الاشياء تحطئة للسائل فى اعتقاده وقوع أحد الشيئين أو الاشياء كما فى قصة ذى اليدين وهل يجاب بنعم مقصودا بها اثبات كل من الشيئين أو الاشياء تحطئة للسائل فى اعتقاده ثبوت واحد فقط لم أر من ذكره لكنه مقتضى القياس وجواب الاستفهام مع المنقطعة بلا أو نعم وادا ترادت استفهامات بأم المنقطعة فالجواب لآخرها للاضراب اليه عما قبله واعرف ذلك (قوله ان التقدير أفلا تبصرون أم أنا خير) أى على أن جملة أنا خير مستأنفة وأما على الاول فجملة أنا خير معه معطوفة على ما قبلها ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الاصل أم تبصرون فاقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء فالمعنى وأورد عليه أن السبب لاعتقاده كونهم بصراء قولهم أنت خير كما تقرر والمذكور هنا أنا خير الذى هو مقوله لا مقولهم وأجيب بان الاصل أم تقولون أنت خير فحذف القول وحكى المقول بالمعنى ثم يصح أن يكون فى الآية اقامة المسبب مقام السبب لان اعتقادهم خيريته مسبب عنده عن كونهم بصراء ثم ظاهر كلام المعنى أن أم فى الآية منقطعة وبه صرح الزمخشرى فى الكشاف والذى نص عليه سيبويه أنها منقطعة فانه قال ما حاصله أنه اذا كان ما بعد أم نقيض ما قبلها فهى منقطعة نحو أزيد عندك أم لا وذلك لان السائل لو اقتصر على قوله أزيد عندك لاقتضى استفهامه هذا أن يجاب بنعم أو لا فصوله أم لا مستغنى عنه فى تتميم الاستفهام الاول وانما ذكره ليبين أنه عرض له ظن نفى أنه عنده واستفهم عنه كما كان قد عرض له ظن ثبوت أنه عنده واستفهم عنه وكذا فى الآية لو اقتصر على قوله أفلا تبصرون لاستدعى أن يقال له بصرا أو لا تبصر فكان فى غنية عن ذكر ما بعده لكنه أفاد بقوله أم أنا خير أنه عرض له ظن ابصارهم بعد ما ظن أو لا عدمه (قوله ابن جؤية) بالهمزة اسم أم الشاعر وهو فى الاصل تصغير جؤوة وهى حرة تضرب الى سواد (قوله نأو) تنازعه الافعال الثلاثة قبله كما أن قوله بها تنازعه الفعلان والمصدر قبله (قوله والاباحة) قال الشمنى ليس المراد بها الشرعية لان الكلام فى معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسب العقل أو بحسب العرف فى أى وقت كان وعند أى قوم كانوا (قوله بعد الطلب) أى صيغته وان لم يكن هناك طلب كما فى الاباحة وبعض صور التخيير فقول البعض ادلا طلب فى الاباحة والتخيير فيه تساهل (قوله أو مقدرا) نحو ففدية من صيام أو صدقة أو نسك أى لينعمل أى الثلاثة فالله الشارح على التوضيح (قوله وماسواهما بعد الخبر) صرح الشاطبى بأن الذى يختص بالخبر الشك والابهام وأما الباقى فيستعمل فى الموضعين وكلام المعنى يشعر به نقله شيخنا (قوله امتناع الجمع فى التخيير) فان قلت قد مثل العلماء بآية الكفارة والفدية للتخيير مع امكان الجمع قلت يمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير الآتى كل منهن كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك الآتى كل منهن فدية بل تقع

نحو أم له البنات أى بل ألله البنات وقد لا تقتضيه البتة نحو أم هل تستوى الظلمات والنور أى بل هل تستوى اذ لا يدخل استفهام على استفهام ونحو لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه وقوله

ليت شعرى فى المنام ضيعتى
هنا ان أم فى حنه أم جهم

وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين ﴿تنبيه﴾ حصر أم فى المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أنها تكون زائدة وقال فى قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير ان التقدير أفلا تبصرون أنا خير والزيادة ظاهرة فى قول ساعدة بن جؤية

يا ليت شعرى ولا منجى من الهرم
أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

(خير) و (أنع) و (قسم نأو وأسهم * واشكك) فالتخيير والاباحة يكونان بعد الطلب ملفوظا أو مقدرا وماسواهما بعد الخبر فالتخيير نحو تزوج زينب أو أختها والاباحة نحو جالس العلماء أو الزهاد والفرق بينهما امتناع الجمع فى التخيير وجوازه فى الاباحة

واحدة منهن كفارة أوفدية والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك اه مغني وآية الكفارة فكفارته اطعام عشرة مساكين الخ وآية الفدية ففدية من صيام أوصدقة أونسك (قوله والتقسيم) أي تقسيم الكلي الى جزئياته أو الكل الى أجزائه قال شيخنا وعبر عنه في التسهيل بالتفريق المجرد أي من الشك والابهام والتغيير وبعضهم عبر عنه بالتفصيل بالهملة اه وبه يعرف ما في كلام البعض (قوله والابهام) أي على السامع (قوله وجعل منه محورانا أوإياكم الخ) قال في المعنى الشاهد في الاولى ووجهه الشمني بان اعتبار الابهام في احداهما يغني عن اعتباره في الثانية والاولى أولى بالاعتبار لسبقها وفيه نظر اذ لا مانع من اعتباره فيهما وان كان اعتباره في الاولى آكد وقال الدماميني في الاولى والثانية والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله تعالى وعده فهو على هدى وان من عبد غيره فهو في ضلال مبين توطينا لنفس المخاطب ليكون أقبل لما يلقى اليه وقال بعضهم الشاهد في الثانية لان الشرط ما تقدم كلام خبري وهو انما يحقق قوله لعلى هدى لان ما قبله ليس كلاما وقد يقال ان لعلى هدى أو في ضلال مبين خبر عن الاول وحذف خبر اشان أو بالعكس اذ لا يتعين كونه خبرا عن هما وان سلم لذلك لانه مجرور وعلى كل وجد الشرط مع انه قد يمنع اشتراطه وانما خولف بين الحرفين الداخلين على الحق والباطل لان صاحب الحق كانه مستعل على جواد يركض به حيث شاء وصاحب الباطل كانه معرس في محر لا يدري أين يتوجه ومما ظهر لي أن الآية وان كانت للابهام ظاهرا الا أنها رمز الى التعيين لاقتضاء المناسب صرف ما بعد أو الثانية لما بعد أو الاولى وصرف ما قبلها لما قبلها ولاقتضاء الترتيب أيضا ذلك واعرفه (قوله والشك) افرق بينه وبين الابهام أن المتكلم عالم بالحكم في الابهام دون الشك تدبر (قوله واضراب بها أيضا) قيل انها حينئذ تغير عاطفة كام الاضرابية على رأي الجمهور وقد نقل بعضهم ذلك عن الرضي والسعد كما في يس وقبل عاطفة وان كان بعدها جملة اذ العطف يكون في المفردات والجمل كما يقول بذلك بعضهم في أم الاضرابية وهذا ظاهر كلام المصنف (قوله مطلقا) أي سواء تقدمها نفي أو نهي أولا وسواء أعيد العامل أولا (قوله كانوا) أي العيال المذكورون في البيت قبله وقوله أو زادوا يحتمل أن أو بمعنى الواو وكذا في قراءة أبي السمال وهو بسين مفتوحة وميم مشددة ولام آخره (قوله بسكون الواو) المعنى وما يكفر ذلك لا آيات البينات الا الذين فسقوا بل نقضوا عهد الله مرارا كثيرة (قوله وبسبه) أي مجيء أو للاضراب بقطع النظر عن الاطلاق السابق بقرينة قوله لكن بشرطين (قوله واعادة العامل) يعني مع حرف النفي أو حرف النهي شمني (قوله ويؤيده) أي يؤيد نقل ابن عصفور عن سيبويه أن أو تأتي للاضراب بشرطين (قوله أوسافع) أي قابض ناصية فرسه من سمت بناصيته قبضتها وجذبتها قال الدماميني لقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون المراد بين فريق ملحم أو فريق سافع اذ كل واحد من القسمين ذو عدد اه واستبعد لان الظاهر أن قصد الشاعر أنهم حين سماع صريح المستغيث محصورون بين قسمين لا يخرجون عنهما لا أنهم ثابت لهم احدى الجهتين (قوله فظل طهاة اللحم الخ) الطهاة جمع طاه وهو الطباخ وسفيف شواء مفعول منضج وهو ما فرق وسف على الجمر وهو شواء الاعراب وقدير معطوف على منضج بتقدير مضاف أي وطابخ قدير أي مطبوخ في القدر ومحل صفة قدير وقول العيني قدير معطوف على شواء غير ظاهر وان أقره شيخنا كما لا يخفى (قوله ان بها أكتل الخ) ضمير بها للارض المذكورة قبل وأكتل بفوقية مفتوحة ورزام بزاء مكسورة فزاي اسما رجلين وخوير بين تثنية تخوير تصغير خارب وهو اللص كما قاله الدماميني والشمني وفي شرح شواهد المغني للسيوطي أنه لص الابل حال من ضمير ينقفان قدمت على عاملها أو من المستكن في بها وقول البعض حال مما قبله لا يتشى على

والتقسيم نحو الكلمة اسم أوفعل أوحرف والابهام نحو أتاها أمرنا ليلا أونهارا وجعل منه نحووانا أوإياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين وانشك نحو لبثنا يوما أو بعض يوم (واضراب بها أيضا) أي نسب الى العرب في قول الكوفيين وأبي علي وابن برهان وابن جني مطلقا تمسكا بقوله

كانوا ثمانين أوزادوا ثمانيه
لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

وقراءة أبي السمال أوكلما عاهدوا عهدا بسكون الواو ورسمه ابن عصفور ليسيبوبه بكن بشرطين تقدم نفي أو نهي واعادة العامل نحو ما قام زيد أو ما قام عمرو ولا يقم زيد أولا يقم عمرو ويؤيده أنه قال في ولا تطع منهم آثما أو كفورا ولو قلت أولا تطع كفورا انقلب المعنى يعني انه يصير اضرابا عن النهي الاول ونهيا عن الثاني فقط (ورجحا عافيت) أو (الواو) أي جاءت بعدها (اذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا) أي اذا أمن اللبس كقوله

قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم
ما بين ملجم مهره أوسافع

وقوله

فظل طهاة اللحم ما بين منضج
صفيف شواء أوقدير معجل

وقول الراجز ان بها أكتل أورزاما • خوير بين ينقفان الهاما وقوله وقالوا الساقتان لابد منهما

مذهب الجمهور المانعين مجيء الحال من المبتدا في الحال أو الاصل ويقفان بضم القاف من النقف وهو كسر الرأس كما قاله الدماميني والشمني والسيوطي فيحتاج الكلام الى التحريد والهام أسم جنس جمعي لهامة وهي الرأس وقول البعض والهام الرأس فيه تساهل وايما كانت أو في الدب بمعنى لو او لقوله حوير بين بالتثنية ولو كانت على بابها لاحد الشيئين لقال خوير بابالافراد (قوله اشرعت) بالبناء للمجهول أي صوت نحو العدو وكي بذلك عن الطعن وبالسلاسل عن الاسر (قوله وجعل منه وأرسلاه الخ) فصله للاختلاف فيه فقال بعض الكوفيين والبصريين بمعنى الواو والصواب انه بمعنى بل فسكون للاضراب عن الاخبار بانهم مائة ألف ساء على حرز لرأي مع علمه تعالى بزيادتهم الى الاخبار عن تحقيق وبعض البصريين للابهام وقيل للشك مصروفا للرائي كذا في المعني بزيادة قال البعض ويريدون صفة موصوف محذوف معطوف على ماقبله أي أو جماعة يريدون اه وفيه أن الموصوف بالجملة المحذوف ليس بعض اسم مجرور عن أو في ويمكن جعل العطف من باب العطف على المعنى أي الى جماعة يبلغون مائة ألف أو يزيدون فتأمل (قوله مطلقا) أي سواء كانت أو للاباحة أولا (قوله وذكر في التسهيل ان أو تعاقب الواو) أي تجيء بمعنى الواو فتكون للجمع وقوله في الاباحة أي في صورة الاباحة أي في الصورة التي يظن أن أو فيها للاباحة أي لاحد الشيئين مع جواز الجمع بهما واو لم تكن أو في حالة كونها بمعنى الواو الاباحة لانها حينئذ للجمع وأو التي للاباحة لاحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما كما سيذكره الشارح عن ابن هشام وقوله كثيرا أي لانه يكثر ارادة الجمع في نحو جالس الحسن أو ابن سيرين هذا هو الذي أفهمه في هذه العبارة وبه يندفع اعتراضات نشأت من عدم فهم العبارة كفهمها الاعتراض الاول ماذكره البعض وأقره أن صاحب التسهيل لم يذكر الكثرة الا في معاقبة أو للواو في الاباحة وهذا لم يرده المصنف هنا لذكره اياه فيما تقدم بقوله أعم والذي أراده هنا وجعله مثلا انما هو القسمان الاخيران الموصوفان في التسهيل أيضا بالقلة • الثاني ماذكره شيخنا وأقره أن الاباحة معنى أو أصالة ولا ضرورة الى جعلها في صورة الاباحة بمعنى الواو ووجه اندفاع هذين أنهما مبنيان على أن أو في حال معاقبتها الواو في الاباحة لاحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما وليس كذلك بل للجمع كما علمت • الثالث ماذكره أيضا البعض وأقره أن قوله كثيرا يوهم أن أو في الاباحة قد لا تعاقب الواو وليس كذلك فكان الاولى أن يقول تعاقب الواو في الاباحة لزوما وقد تعاقبها في غيرها ووجه اندفاع هذا الاعتراض أن المراد كما علمت أن الصورة التي يظن ان أو فيها للاباحة قد تعاقب فيها أو الواو بان تكون للجمع وقد لا تعاقب بان تكون للاباحة في الواقع أيضا فقول المعترض وليس كذلك ممنوع وكذا قوله لزوما هذا هو تحقيق المقام وعليك السلام (قوله نحو ومن يكسب خطيئة أو اثما) حمل بعضهم الخطيئة على الذنب الذي بين العبد وربه والاثم على مظالم العباد (قوله وقد تخرج الى معنى بل والواو) أي مجازا (قوله وأما بقية المعاني الخ) ذكره في المغني قال ومن الغلط أنهم ذكروا من معاني سيبويه اجعل التخيير والاباحة ومثلوه بنحو خذ من مالي درهما أو دينارا وجالس الحسن أو ابن سيرين ثم ذكروا أن أو تفيدهما ومثلوه بالمثالين المذكورين اه وأجيب بان كلام سيبويه وأو تدل على ماذكر بحيث مثل بالمثالين للصيغة قطع النظر فيهما عن أو وحيث مثل بهما لا وقطع النظر فيهما عن الصيغة وقال التفتازاني في تلويحه ان التخيير والاباحة قد يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان الى كلمة أو والتحقيق أن كلا من أحد الامرين أو الامور وأن جواز الجمع وامتناعه انما هو بحسب موقع الكلام ودلالة القرائن (قوله فستفاد من غيرها) أي معها وذلك لانها تفيد أحد الشيئين وغيرها يفيد امتناع الجمع اذا كانت للتخيير وجوازه اذا كانت للاباحة وهكذا وقوله من غيرها أي من القرائن (قوله وممن ذكر ذلك الناظم الخ) قال البعض انظر نسبة هذا للناظم مع

صدور رماح أشرعت أو سلاسل
وجعل منه وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون أي ويزيدون هذا مذهب الاخفش والجرمي وجماعة من الكوفيين ﴿تنبيهات﴾ الاول افهم قوله وربما ان ذلك قليل مطلقا وذكر في التسهيل ان أو تعاقب الواو في الاباحة كثيرا وفي عطف المصاحب والمؤكد قليلا فالاباحة كما تقدم والمصاحب نحو قوله عليه الصلاة والسلام فايما عامل من بني أو صديق اوشهدا والمؤكد نحو ومن يكسب خطيئة او اثما • الثاني التحقيق ان او موضوعة لاحد الشيئين او الاشياء وهو الذي يقوله المتقدمون وقد تخرج الى معنى بل والواو واما بقية المعاني فمستفاده من غيرها • الثالث زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى أو في ثلاثة مواضع • أحدها في التقسيم كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله
كما الناس مجروم عليه وجارم • ومن ذكر ذلك الناظم في التسهيل وشرح الكافية قال في المغني والصواب انها في ذلك على معناها الاصلي اذ الانواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس • ثانيها الاباحة

قاله الزمخشري وزعم أنه يقال جالس الحسن وابن سيرين اي أحدهما وأنه لهذا قيل ثلاث عشرة كاملة بعد ذكر ثلاثة وسبعة لئلا يتوهم اعادة الاباحة قال في المعني أيضا والمعروف من كلام النحويين أن هذا أمر عام لسائر ما جعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف بأو وثالثها الخيير قاله بعضهم في قوله قالوا اصبر نختر لها الصبر والبكاء فقلت البكاء أشفى اذ الغليل أي أو البكاء اذ لا يجمع بين الصبر والبكاء ويحتمل أن تكون الأصل من الصبر والبكاء أحدهما ثم حذف من كل في قوله تعالى واختار موسى قومه ويؤيده ما أنشده الفارسي رواه عن أبي (ومثل (٨٠) أو في القصد واما الثانية ففي نحو) تزوج أمامنى واما الثانية) وجاء في

اما زيد واما عمرو (مبهمات) الاول ظاهر كلامه أنه أتى لمعاني السبعة المذكورة في أو وليس كذلك وانما تأتي بمعنى الواو ولا معنى له والعذر له أن يريد أو لبعض المعنيين وبعض محسنات هذه والاحالة انما هي على المعاني المتفق عليها ولم يذكر الاباحة في التسوية لكونها بمقتضى القياس جارية مجرى الثاني ظاهره أيضا أنها مثل أو في العطف والمعنى وهو مذهب ابن هشام الخضراوي والصحيح أنها كبيان وبرهان هي مثلها في المعنى فقط ووافقهم الناظم وهو الصحيح ويؤيده قولهم انها مجامعة للواو ولو واو العاطف لا يدخل على العاطف وأما قوله يا ليتنا أما ثالث ثعامتها أبينا الى جنة أبينا الى نار فشاذ وكذلك فتح همزتها وابدال همزتها الأولى ياء وفتح همزتها نعيم وبها روى البيت المذكور وقد يقال ان قوله في القصد اشارة الى ذلك أي انها مثلها في القصد أي المعنى لا مطلقا اذ سيأتي أنها لم يعدها في الحروف أول الباب وقد وروى

اسم يحتمله بأن الواو في التقسيم ودس أو فانه دل على أنها فيه ليست بمعنى أو اه وقد يقال ان به في المسألة قولين واعلم أن كلا من الواو وأو في التقسيم وجها الاجماع الأقسام في الدخول تحت مقسم وعدم اجتماعها في ذات واحدة مع جواز ان كانت الواو فيه أكثر (قوله قاله الزمخشري) وافقه ناظم وابن هشام في حواشيه على التسهيل واعتمده كما ذكره في المغني كما قاله الدماميني ووجههم ان ذلك لبيان في شرح الكشاف (قوله أي أحدهما) أي مع جواز الجمع بينهما أو الترك لكل كما هو مقتضى الاباحة (قوله لئلا يتوهم ارادة الاباحة) ويحتمل أن ذلك لئلا يتوهم ارادة التخيير (قوله ان هذا أمر) أي ادن (قوله قالوا أنت الخ) من اطويل ودخله الثلم وهو حذف ما فعولن ويروى وقالوا ولا ثلم فيه حينئذ وقوله بأت أي بعد والعليل حرارة العطش لكن المراد هنا مطلق الحرارة يشمل حرارة العشق (قوله رواه عن) أي نقل لها (قوله اما ذهب سيبويه الى أنها كهي في نحو الخ) وما ذهب عمرو الى أنها عاطفة وهو ظاهر لان الأصل في العاطفة وقوله الثانية اعم من الاولى فانه لا خلاف في أنها عاطفة لاقتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد واما عمرو لكن لا مانع من بقاء المعاني الأولى أيضا لاسيما اذا سار الثانية لبعدة (قوله ظاهر كلامه) أي حيث أطلق القصد وشمل جميع المعاني المقصودة (قوله والعذر له) أي في الاطلاق وعدم التقييد بما عدا المذكورين (قوله ظاهره أيضا) أي حيث أطلق القصد شمل العطف اذ هو مما قصد (قوله مثل أو في العطف والمعنى) ولعل الواو على هذا للتعليل لا مرة كما مر لك في عمل كما مر (قوله والعاطف لا يدخل على العاطف) أي فالعاطف انما هو الواو الداخلة على اما (قوله وأما قوله الخ) ايراد على قوله لزوما (قوله شالت نعامتها) كناية عن موتها لان نعامة باطن القدم ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه وظهرت نعامته (قوله وكذا فتح همزتها وابدال ميمها) أي شاذان أيضا على سبيل الاتباع والا فتح همزتها لغة تميمية وقيسية وأسدية تقدم في ضمير ميمها يرجع الى المفرد وحده الهمزة كما في البيت لان ميم اما مطلقا وان نقل الابدال مع الكسر أيضا كما في الدماميني عن المصنف (قوله أي المعنى) فيه اشارة الى أن القصد بمعنى المقصود وحمل القصد على المعنى مبني على أن المراد بالقصد مقصود جميعهم ومقصود جميعهم المعنى لاحتمالهم في العطف (قوله وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين الخ) أي وان كان هذا النقل عن مسلم لما مر في الشرح (قوله لصاحبتها) أي لبعضها وهو الواو (قوله مقتضى كلامه) أي حيث قال الثانية في نحو الخ وهذا أولى مما ذكره البعض (قوله لا بد من تكرارها) أي اما لا تقيد كونها الثانية (قوله غثني من معيني) غثني من غثت الشاة غثا من باب ضرب أي سمنت ويقال في الكلام الغث والسمين أي الردي والجيد ولعل المعنى فأعرف بالردي والجيد مني لتبيينك لي الردي وابعادك لي عنه والجيد واعانتك لي عليه ويوجد في بعض النسخ بين البيتين

فلوا ما على حردها * جرى الدميان بالخبر اليقين

وروى بقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أنها ليست عاطفة وانما أوردوها في حروف العطف لمصاحبتها لها والثالث مقتضى كلامه انه لا بد من تكرارها وذلك غالب لا لازم فقد يستغنى عن الثانية بذكر ما يعمها نحو اما أن تتكلم خير والا فاسكت وقراءة أي وانا أو اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين وقوله فاما ان تكون أخي بصدق * فأعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني * عدوا اتقيك وتتقيني

وقد يستغنى عن الاولى بالثانية كقوله ثم بدا رقد تقادم عهدها واما بأموات الم خيالها أى اما بدا رو الفراء يقيس هذا فيجيز زيد يقوم واما يقعد كما يجيز او يقعد * الرابع ليس من اقسام اما التى فى قوله واما

وروى مؤخرا عنهما وهو المنحه قال شعبة هو ساقط من خط المؤلف ثم قال وأنشدنى ان دريد مع بيتين غير هذين

لعمرك ابن وأبار باح * على طول التعاور والتحين
ليبغضنى وأبغضه وأيضا * يرانى دونه وأراه دونى

ملوأ ما على محرا لخ يريد أنهما شاءا العداوة لا يختلط دماؤهما ولو ذبحا على بحر لافترق الدمان اه ثم رأيت فى العارضى فى باب النسب أن العرب تقول ان دم ابن عم يطل لا يجتمع اه (قوله وقد يستغنى عن الاولى) أى لفظ الاتقدير اما هى فى قوله كما يجوز أو يقعد تشبيه فى مطلق الجواز اذ لا يحتاج الى تقدير مع أو بخلاف اما ثم ذكر الدماميني أن ظاهر كلام بعضهم أن امرأ يجيز الاستغناء عن اما الاولى لفظا وتقديرا واحراها بجواز أو (قوله لم) الضمير يرجع الى الاسم المذكور فى ابيته له من ألم داخل وفى بعض النسخ تهاس بالبناء للمجهول من هاض العظم اذا كسره بعد جبره وعهد الدار ما عهده بها (قوله وقد بينا ما فى هذا الثانى) أى من الخلاف فى شرح قوله وأتبعت لفظا فعسا الخ (قوله وهى الخ) شروع فى تحرير ت الشروط فكان الاولى التعبير بالباء (قوله لا يجوز لأكرم عمرو) أى على أن عمرو معطوف فى التوسيع أما على أنه تأكيد لأحد معمولى يجوز (قوله أو تلتها جملة) أى وسقت فى لكن بالواو جملة فلا فى أن المسوقة بخلاف لا يتلوها الا الجملة (قوله ورقاء) اسم رجل نوادره جمع ادرة وهى الحدة تصريح (قوله أى ولكن كان رسول الله الخ) حاصله أن لكن حرف استدراك لا عاطفة والواو هى العاطفة لجملة محذوف معها على جملة وهذا مذهب المصنف وتقدم فى الشرح سبعة الاقوال وقد يشكل العطف لقصيه كون لكن حرف ابتداء واستئناف الجملة بعدها لا عطفها بالواو ويجاب بأن المراد كونها حرف ابتداء أنها عمر عاطفة للجملة فلا ينافى عطفها بعدها أفاده يس (قوله لان معاطفى الواو اثنان الخ) لخلاف الجملتين فيجوز بخلافهما فى ذلك ما قام زيد ثم عمرو وقد يقال محل عدم اشتراط ذلك متعاطفى الواو اتحادا وسلما اذا لم يحصل ما يقتضى الاختلاف كلكن فتأمل (قوله أى لعطف بلا الخ) فيه مسامحة فان الشرط الاول لا يفيده كلام المصنف (قوله شرطان) بقى شرط ثالث وهو أن لا يستتر بعاطف فاذا قيل جاءنى زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا زيد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاءنى زيد لا عمرو والعاطف الواو ولا تأكيد للنفى وفى هذا المثال مانع آخر من العطف وهو تقدم النفى وهذا جمعا فى ولا الصالحين معنى (قوله افراد معطوفها) أى ولو أو لا نحو ما قلت زيدا قائم لا زيد قاعد أبدا من قول الهمع ولا يعطف بها جملة لا تحل لها فى الاصح (قوله وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر) قال البعض هو ظاهر فيما اذا كان المتناول والاعم الثانى لا الاول اه وللك أن تقول جواز جاءنى رجل لا زيد اذا سلمت لا يعمى غير سمعه لرجل لا زيد اذا كانت عاطفة كما هو فرض الكلام وقد علل العارضى وغيره عدم جواز جاءنى زيد لا رجل وعكسه بأن الرجل يصدق بزيد فيلزم التناقض لا نقال المراد بالرجل غير زيد بقرينة العطف المقتضى للمغايرة فلا تناقض لا نا نقول المغايرة التى يقتضيها العطف صادقة بالمغايرة الجزئية كالمغايرة التى بين العام والخاص والمطلق والمقيد فالتناقض غير متحقق مدلول اللفظ وكالمثالين المذكورين فى الامتناع قام زيد لا الناس وقام الناس لا زيد نعم قال التقى السبكى كما حكاه عنه ولده فى شرح التلخيص يخطر لى جواز قام الناس لا زيد اذا أريد اخراج زيد من الناس على وجه الاستثناء لكن لم أر أحدا من النحاة عد لا من حروف الاستثناء فاعرف ذلك (قوله وقال الزجاجى وأن لا يكون الخ) علل بأن العامل يقدر بعد العاطف ولا يصح أن يقال لا جاء عمرو الا على الدعاء ورد بأنه لو توقف صحة العطف على تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا

ان الشرطية وما الزائدة (وأول لكن بفيا او نهيا) نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا (قوله بشرط آكونها عاطفة مع ذلك ان تكون معطوفها مفردا وأن لا تقترن بالواو كما مثل وقد سبق ما فى هذا الثانى وهى حرف ابتداء ان سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم ولا يجوز لكن عمرو خلافا للكوفيين أو تلتها جملة كقوله

ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره * لكن وقائعه فى الحرب تنتظره

أو تلتها واو نحو ما قلت هذا لكن ولكن رسول الله أى ولكن كان رسول الله وليس المعطوف معطوفا بالواو لان معاطفى الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب (ولا بداء او أمرا أو اثباتا تلا) لا مستدأ خبره تلا وبداء وما بعده معمول تلا وفى لاضمير هو فاعله يرجع الى لا راتقدير لا لابداء أو أمر أو اثباتا أى للعطف بلا شرطان أحدهما افراد معطوفها والثانى أن تسبق بأمر أو اثبات انتفاء نحو اضرب زيدا لا عمرا وجاءنى زيد لا عمرو او بسداء نحو يا ابن اخى سعد لا ابن اخى

(١١ - سبان ثالث) لا ابن عمى قال السهيلى وان لا يصدق احد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءنى زيد لا رجل وعكسه ويجوز جاءنى رجل لا امرأة وقال الزجاجى وان لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاءنى زيد لا عمرو برده قوله

ذكره البعض ثم رأيته فى المغنى أى لمع لام تقدير ليس بعد الواو (قوله كأن دثارا الخ) دثار بكسر الدال المهملة وفتح المثلثة اسم رداء واللون البوق ذات اللبن وحلقت ذهبت وتنوفى بفتح الفوقية وضم الواو وفتح الفاء فعل عال والقواعل بالقاف ثم العين المهملة الجبال الصغيرة وكنى بذلك عن عدم عود هذه للوكر (قوله الدعاء) صوب رحمه الله أبا بكر لا أبا جهل (قوله والتحضيض نحو هلا تضرب زيدا الآن) قال أبو حيان وخالفه الرضى فقال لا تحضيض ولا بعد الاستفهام والعرض والتمنى والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهى ولا تعطف بها الاسمية ولا الماضى فلا يقال قام زيد لا قعد لانها ما وضعت لعطف المفردات وانما جاز على قلة عطفها المضارع لمضارعته الاسم ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف لا يقال قم زيد لا عمرو لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر بل لو قصدت ذلك أدخلت الواو فى الاكرر وكلامه هنا مخالف لما أكده به فى الكلام على بل قول لا تحضيض بل هذا تحضيض ولم يتعرض لعرض والاولى أن يقدر استعمالها بعد ما يفيد معنى الامر والنهى كالتحضيض والعرض اه وظاهر أن العرض كالتحضيض عند أبى حيان ثم القلب الى جواز شىء لا بعد اتفاقهم مثل نحو أقم زيدا لا عمرو (قوله اما قصر افراد الخ) لم يذكر قصر التعيين مع أنها يمكن له بتكرير كان لان احتماله تردد فى أى الوصفين ثابت لزيد مع علمه بثبوت أحدهما لا على التعيين (قوله كقولك زيد كاتب لا شاعر) فى تمثيله لقصر الافراد عما ذكر والقصر القلب بقولك زيد لم يحاول الاشارة الى ما قالوه من اشتراط امكان اجتماع الوصفين فى قصر الافراد دون قصر القلب (قوله قد تحذف المعطوف عليه الخ) قال شيخنا كان الاولى تأخيره الى قول الناظم وحذف مصحوب اذا هما اسمع (قوله وبل كلكن) اعترض بأنه احالة على مجهول لانه لم يذكر أولا معنى لكن وأجيب بأن وجه الشبه الذى ذكره الشارح مشهور فى لكن فالاحالة على مشهور بين الجماعة (قوله فى تقرير الخ) أى تثبيته فى ذهن السامع والحاصل أنها مع النفى والنهى تفيد أمرين تأكيد وهو تقرير ما قبلها وتأسيسى وهو اثبات نقيضه لما بعدها ومع الخبر المثبت والامر أمرين تأسيسيين ارتضاه الحكيم عملا بها حيث صار كالمسكوت عنه وجعله لما بعدها قال الشمنى قال الرضى وظاهر كلام النحاة أنها مع النفى والنهى تفيد الحكم الاول كالمسكوت عنه وفى كلا هذا هو الظاهر وقد عدا فى المعنى من الامور التى اشتهرت بين المعربين والصواب خلافه فولهم لن حرف اضراب قال وصوابه حرف استدراك واضراب فانها بعد النفى والنهى عمرته لكن سواء اه (قوله لكن) حذف ياءه للضرورة (قوله فيصير) بالنصب بان مضمرة فى جواب الامر (قوله كالمسكوت عنه) أى أصالة وان صار مسكوتا عنه لعارض الاضراب فصح الاتيان بالكاف ومعنى كون زيد فى قولك قام زيد بل عمرو كالمسكوت عنه صيرورته كأنه لم يؤت له بقيام ولم يسكت عنه (قوله والامر الحلى) أى الظاهر وانما عبر به عن العرض والتحضيض كما فى الحرى وعرى خلافه عن الرضى (قوله دلك) أى الدليل (قوله وعلى ذلك) أى الحوار المذكور وقوله بل قاعدا أى ما حصل على معنى لم ما هو قاعد أو رد على المبرد وعبد الوارث أنه يلزمهما أن لا يعمل ما فى قائما شيء الان شرط عملها قائما فى المعمول وقد انتقل عنه وأجيب بان انتقاله بعد مضى العمل لا يسرى فيما على النصب بعد فاء السببية أو واو المعية الواقعين بعد النفى المنتقض بعدهما نحو

وما أنا ممن قوم فاذكرهم • الا يريدهم حبا الى نفسى

(قوله وبل قاعد) أى على أن قاعد خبر مبتدا محذوف أى بل هو قاعد (قوله ويختلف المعنى) لان النصب يقتضى انتفاء القعود والرفع يقتضى ثبوته (قوله ومنع الكوفيون الخ) تؤيد على النظم وأنه يوهم كثرة العطف بل فى الخبر المثبت والامر الحلى لانه ذكره مع العطف بها بعد النفى والنهى

• الثانى أجاز الفراء العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها على اسم ان نحو لعل زيدا الا عمرا قائم
• الثالث وعدة العطف بها قصر الحكم على ما قبلها اما قصر افراد كقولك زيد كاتب لا شاعر ردا على من اعتقد أنه كاتب وشاعر واما قصر قلب كقولك زيد قائم لا قاعد ردا على من اعتقد أنه قاعد الرابع أنه قد يحذف المعطوف عليه بلا نحو أطلعت لا لتظلم أى لتعدل لا لتظلم (وبل كلكن) فى تقرير حكم ما قبلها وجعل ما بعدها (معدوما) أى محكوما بنفى لكن وهما للنفى والنهى (كلام أكن فى مربع بل بيال الربع ميزل الربيع والقياء الارض التى لا نبات بها ونحو لا تضرب زيدا بل عمرا (واشمل بها لثان حكم الاول فيصير كالمسكوت عنه (فى الخبر المثبت والامر الحلى) كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو وأجاز المبرد وعبد الوارث ذلك مع النفى والنهى فتكون ناقلة لمعناهما الى ما بعدها وعلى ذلك فيصح ما زيد قائما بل قاعدا ولا قاعد بل قاعد ويختلف المعنى قال الناظم وما جروه مخالف لاستعمال العرب ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفى

وشبهه ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته ولا بد لكونها عاطفة من افراد معطوفها كما رأيت فان تلاها جملة كانت حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح وتفيد حينئذ اضرابا عما قبلها اما على جهة الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون أي بل هم عباد ونحو أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واما على جهة الانتقال من غرض الى آخر نحو قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا والآخرة خير وأبقى ان هذا لفي الصحف الأولى صحف ابراهيم وموسى بل قلوبهم في غمرة من هذا

من غير تفصيل فتأمل (قوله وشبهه) هو الديمومي (قوله تفيد حينئذ) أي حين دخلها جملة وكلامه يفيد أنها في حال عطفها لمفرد ليست للاضراب وقد يشعر به قول الشيخ ياسين في شرح المنار ومنها خلافا له اهـ وفي المغني أنها للاضراب في الامر والايجاب (قوله نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه الخ) أي وقال في نحو ذلك للاضراب الابطالي دليل على أن المضرب عنه المقول بالفم أما اذا كان المضرب عنه القول فالاضراب انتقالي لان الاخبار بصدور ذلك منهم لا يطرق اليه الابطال (قوله ورد بما تقدم) أجيب عن الناظم بحمل كلامه على أنها لا تكون في القرآن بمعنى الا على وجه الانتقال والآيتان الاوليان ليست بل منها للاضراب الابطالي بقرينة الحال أما الاضراب عن القول فتكون انتقالية كما مر (قوله الاول الخ) هذا الشرط زائد على ما تقدم من الناظم (قوله لا عاطف بل) مثله لكن ولا على ما مر (قوله ولا نحوه) بالرفع أي نحو هذا التركيب نحو هل صرت زيدا بل عمرا (قوله زيادة لها الخ) المراد زيادتها كونها لا للعطف ولا لغيره مما عدد كما يأتي للشمني ولا يرد أنها داخلة على الايجاب فلا تكون زائدة لما تقدم (قوله لتوكيد الاضراب عن جعل الحكم للاول بعد الايجاب) اعلم أن لا بعد الايجاب لنفي الايجاب الذي قبلها وصيرورته صالحا للنفي بعد صيرورته كذلك بطريق الاضراب لولا هي لكان الكلام السابق على حاله من الايجاب فهي لتوكيد الاضراب لا لتوكيد الاضراب اذ ليس ما أفادته معنى تأكيديا بل ذلك معنى تأسيسيا أفاده الدماميني وقوله عن جعل متعلق بالاضراب وقوله بعد الايجاب متعلق بزيادة ومثله قوله الآتي بعد النفي وهو مقتضى جعله بل في قوله بل الشمس للاضراب الذي قدمنا أنه مفاد بل الداخلة على جملة أنها في قوله بل الشمس داخلة على جملة أي بل هو الشمس وليس بلازم كما يفيده ما مر عن شرح التسهيل للمرادي والمعنى وللشيخ الاقتصار بحمل قوله سابقا وتفيد حينئذ ضمنا على معنى أنها اذا لاحظت لا تكون الا للاضراب بخلاف ما اذا تلاها مفرد فانها للاضراب في الامر والايجاب دون النهي والنفي فافهم (قوله كسفة أو ذيل) الكسفة التغير الى سواد والذيل العيوبة (قوله ضمير) قيد أول ولم يأخذ الشارح بتقريره لظهوره (قوله فافصل بالضمير المنفصل) أي لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به فلو عطف عليه كان كالعطف على جزء الكلمة فاذا أكد بالمنفصل دل ذلك على أنه مما اتصل به بالتأكيد على انفصاله في الحقيقة فحصل له نوع استقلال ولم يجعل العطف على هذا التوكيد لان المعطوف بحكم المعطوف عليه فكان يلزم كون المعطوف تأكيدا للمتصل وهو باطل (قوله أو فاصل ما) قال الشيخ حالد اسم نكرة في موضع جر نعت لفاصل بمعنى أي فاصل كان وجور المكودي أن تكون ما زائدة اهـ وانما اكتفي بأي فاصل لان فصل الكلام قد يحصل بما هو واجب نحو أتى القاضي بنت الواقف فلان يغني بما هو غير واجب أولى (قوله وسمعه اعتقد) أي على مذهب البصريين وأجازه الكوفيون بلا ضعف قياسا على البدل نحو أعجبني جمالك والفرق على الاول أن الثاني في العطف غير الاول غالبا فلا بد من تقوية الاول بخلاف البدل وكالبدل التأكيد الا النفس والعين كما مر في محله (قوله ورجا الاخطل) تصغير الاخطل ومن في قوله من سماعه رأيه تعليليه وما مفعول رجا واللام في قوله لبنا للام الخ ودرأته للتنسمة (قوله وزهر) أي ونسوة زهر كحمر جمع زهراء وأصل تهادى

واتقى الماطم في شرح الكافية أنها لا تكون في القرآن الا على هذا الوجه والصواب ما تقدم

تنبيهات الاول لا يعطف بل بعد الاستفهام فلا يقال أضربت زيدا بل عمرا ولا نحو هذا الا اذا زاد بها الاضراب نحو أكلت الاضراب عن جعل الحكم للاول بعد الايجاب كقوله

وجهك البدر لا بل الشمس لم تقس للشمس كسفة أو أفول

وقوله بعد الايجاب متعلق بزيادة ومع ما قبلها بعد النفي وليس شيء كقوله

وما حمر بل لا بل رادى نعمة هجرو عند زاحى لا الى أجل (وان على ضمير رفع متصل) مستترا كان أو بارزا (عطفت فافصل بالضمير المنفصل) نحو لقد كنتم أنتم وآباؤكم (أو فاصل ما) اما بين العاطف والمعطوف عليه واما بين العاطف والمعطوف كالمعمول به في نحو يحذرها ومن صلح ولا في نحو ما أشركنا ولا آباؤنا وقد اجتمع الفصلان في مالم تعلموا أنتم ولا آباؤكم (و بلا فصل يرد في النظم قاشيا وسمعه اعتقد) من ذلك قوله ورجا الاخيل من سماحة رأيه ما لم يكن وأب له لبالا وقوله قلت اذ أقبلت وزهر تهادى * كنعاج ملا تعسفن رملا وهو على سعته جائز في السعة نص عليه الناظم لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب مررت برجل سواء والعدم برفع العدم عطفا على الضمير المستتر في سواء لانه مؤول بمشتق أي مستو هو والعدم وليس بينه ما فاصل

(وعود ضمائر لدى عطف على ضمير خفض (٨٤) لازما قد جعلا) فى غير الضرورة وعليه جمهور البصريين نحو فقال لها وللارض

تنهادى أى تتبعثر حذفت احدى التاءين والفلا اسم جنس جمعى للفلاة وهى الصحراء والمراد بعساج الفلا بقر الوحش تعسفن أى أخذن على غير الطريق رملا أى فى رمل وقيد بقوله تعسفن اشارة الى أن أقوى فى التخاطر (قوله وعوامل خاص) شامل للحرفى والاسمى لكن لا يعاد الاسمى الا اذا لم يلتبس فان التبس نحو جاءنى علام لك وغلام زيد وأنت تريد علاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز لهم يجوز اذا قامت قرينة تدل على المقصود والى ارتضاه الدماميني أن المعطوف الجار والمجرور على الجار والمجرور لا المجرور وقفا على المجرور وكما اختاره الرضى لئلا يلزم العاء الجار واتصال الضمير بغير عامله فى غير المواضع التى يليق ورت لك به وكلاهما مرتكب راجع حاشيته شيخنا (قوله وعليه) أى الجمهور جمهور البصريين لان الجار والضمير المجرور كشئ الواحد فاذا عطف بدون الجار فكأنه عطف على بعض الكلمة وقيل غير ذلك كما بينه شيخنا (قوله ولبس عدى لا رما) اختاره أبو حيان وقال يلزمنى أن يقيد جواز العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار بأن يكون الحرف ليس مختصا بجر الضمير اختيارا من الضمير المجرور بلولا على مذهب سيبويه فانه لا يجوز عطف الظاهر عليه الا بالجر أى لا باعادة الجار ولا بدونها أى ولا عطف الضمير عليه الا باعادة الجار ولو رفعت على توهم أنك قد نطقت بالضمير مرفوعا وفى جواره نظر اه دماميني (قوله فاذهب الخ) جواب شرط محذوف أى اذ كنت فعلت النحو والشئم المذكورين فى صدر البيت أمثى قوله

* اليوم قد بت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والايام من عجب *

(قوله وما بينهما الخ) صدره * تعلق فى مثل السوارى سيوفنا * روى تعلق بنون المتكلم ومعه غيره مبنيا للفاعل وسيوفنا بالنصب على المفعولية وروى تعلق بتاء التأنيث مبنيا للمجهول وسيوفنا بالرفع على الاية عن الفاعل والسوارى جمع سارية وهى الاسطوانة والوادى وما حاليه وما بينهما أخبره عوط جمع نئ وهو المكان المطمئن الواسع وكنى بذلك عن طول القامة ورفاف سفنه جمع رفيف وهو الهواء بين الشيئين ويقال للهواء الشديد كذا فى العينى ومثل السوارى سفنا لمحذوف أى فى قامات مثل السوارى طولا ومراده بالكعب كعب حامل تلك السيوف هكذا يظهر (قوله وسيوفهما) كحمرة من السيمة (قوله تساقلون به) قال شيخنا بتصحيف السين اه وأما قبل ان الوار للقسم لا للعطف وعدول عن الظاهر مع أنه ان كان قسم الطلب فى قوله واتقوا الله ورد عليه أن قسم السؤال انما يكون بالباء كما قاله الرضى وغيره وان كان قسم خبر محذوف قديره والارحام انه لمطلع على ما تفعلون كما قيل كان زيادة فى التكلف (قوله قيل ومنه الخ) وقيل حفض المسجد بناء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف فيكون مجموع الجار والمجرور معطوفا على به وهو به فى المعنى وكذا يقال فى مثل هذه الآية وأورد عليه أن حذف الجار وبقاء عمله شاذ الا فى مواضع تقدمت فى حروف الجر ليس هذا منها اللهم الا أن يقال محل المنع اذا حذف غير تال لعاطف مسبوق بمثل الجار (قوله لانه) أى السبيل صلة المصدر أى فكذا ما عطف على السبيل (قوله حتى تكمل معه ولانه) لئلا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبى (قوله اذا أكد الضمير جاز) أى قياسا على العطف على ضميرا فاعل اذا أكد والجامع شدة الاتصال بما يتصلان به وفرق الاول بأوجه منها أن الضمير المجرور أشد اتصالا من ضمير الفاعل بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند ارادة الحصر ويفصل بينه وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين الضمير المجرور وعامله كما ذكره السيوطى فلم يؤثر توكيده جواز العطف (قوله جواز العطف على الضمير المنفصل الخ) أى لان كلا من المذكورين ليس كالجزء فاجرى مجرى الظاهر وقوله مطلقا أى مرفوعا كان أو منصوبا (قوله والفاء قد تحذف الخ) هذه الابيات الثلاثة كلام يتعلق بحروف العطف فكان ينبغى أن تذكر قبل ذكر أحكام المعطوف وأن تكون الى جانب قوله واخصص بفاء البيت اه نكت (قوله اذ لا لبس) أى وقت

عطفت بها والواو اذ لا لبس) هو قيد فيهما أى تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل مثاله فى الفاء

عدم اللبس فاذ طرفية لا تعليلية كما يشير اليه قول الشارح هو قيد فيهما (قوله أن اضرب الخ) الصواب حذف أن أو ابدال فانفجرت بفانبجست لان الآية التي فيها فانفجرت هكذا وقلنا اضرب الخ والآية التي فيها أن هكذا وأوحينا الى موسى اذ استسقاه قومه أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست وقوله بعد في غالب النسخ معطوف على فقلنا يدل على أنه أراد آية فقلنا اضرب الخ ممكان عليه أن يحذف أن ويقول فقلنا اضرب الخ وقد وجد ذلك في بعض النسخ (قوله أي فضرب فانفجرت) قال البهاء السبكي طوى ذكر فضرب هذه المرة الامتثال حتى ان أثره وهو الانفجار لم يتأخر عن الامر ثم قيل اضرب كله محذوف وقول ابن عصفور وحذف ضرب وفا فانفجرت وما بعدها الباقية فاضرب ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه دماميني (قوله معطوف على فقلنا) فيه مسامحة ظاهرة (قوله بين الخبر) خبر كان مقدم وقوله أبو حجر بضم الحاء والجيم (قوله صليمان) أي ضعيفان فكون الخبر مثنى دليل على حذف المعطوف ويحتمل أن يكون الاصل أحد طليحين بحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه كما قاله الموضح في شرح بانت سعاد وحيد ذلا شاهد فيه لكن قال في المغني هذا الا يأتي في نحو غلام زيد ضربته هما (قوله أي أم عمرو) انما يلزم بتقدير ما ذكر بناء على أن الهمزة دائما لا تكون الا معادلة بين شيئين اما مصرح بهما كما تقدم أو باحدهما كما بيت فان طلابها حاصل فلا يسئل عن حصوله وانما يسئل هل هو رشد أو غي وقد أسلفنا في مبحث أم تنظير ابن هشام في ذلك فتنبه بقي أن الزمخشري أجاز حذف ما عطفت عليه أم وقال في أم كنتم شهداء يجوز كون أم منقطعة على أن الخطاب لليهود وحذف معادلها أي أتدعون على الانبياء اليهودية أم كنتم شهداء ويجوز ذلك الوجه أيضا وقد رأيتكم ما نسبوا الى يعقوب من ايصائه بنيه باليهودية أم كنتم شهداء بطله في المغني وأقره (قوله قد يحذف العاطف وحده) أي على قول الفارسي وابن عصفور ومعه ابن جني والسهيلي وانما جر حذف حرف الاستفهام اتفاقا لان للاستفهام هيئة تخالف هيئة الاخبار (قوله ومنه قوله الخ) خرج المنابع الامثلة على بدل الاضراب كما في الدماميني ويحتمل بعضها الاستئناف كالبيت (قوله الا في الواو وأو) كذا في نسخ وفي نسخ أخرى اسقاط قوله وأو والاولى هي الموافقة لقوله في التسهيل ويشاركها أي لوا وفي ذلك أو ومثله الدماميني بقول عمر رضي الله تعالى عنه صلى رجل في ازار ورداء في ازار وقميص في ازار وقباء وقال في المغني حكى أبو الحسن أعطه درهما دون درهمين ثلاثة وخرج على اضمار أو ويحتمل البدل المذكور اه قال الدماميني وصاحبه أن الفاء لاشاركها في ذلك وقد قيل في جملته النحو بابا بابا ان تقديره بابا فبابا ويشهد لذلك قولهم ادخلوا الاول فالاول (قوله بعطف عامل الخ) أورد عليه ابن هشام أن الفاء تعطف عاملا حذف وبقي معموله نحو اشتريته بدرهم فصاعدا الا ان تقديره فذهب الثمن صاعدا (قوله أي وليسكن زوجك) فيه أن اجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ فلا يحسن تخريج التنزيل عليه كذا في التصريح قال سم ويمكن أن يقال ان من قدر ذلك أراد بيان معنى المقدر لا نفسه أي ويسكن والجملة حينئذ خبرية لفظا انشائية معنى (قوله تبوؤا الدار) أي نزلوها وأما تبوأ له فبمعنى هيأ له (قوله أي وألفوا الايمان) أي فالعطف من عطف الجمل وجعله قوم من عطف المفردات بتضمين الفعل الاول معنى فعل يتسلط به على المعطوف أي آثروا الدار والايمان والوجهان في وزجين الحواجب والعيونا (قوله وهو انه يلزم الخ) كذا في التوضيح وفيه أن هذه اللوازم المذكورة متحققة على تقدير العطف على الموجود لا متوهمة حتى يقال دفعا لوهم اتقى بل كان المناسب اذا كان المراد هذا أن يقال دفع لامر اتقى الا أن يقال المراد بالوهم الخطأ (قوله يلزم في الاول الخ) قد يقال يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ورب شئ يصح تبعا

فما كان بين الخير لو جاء سالما
أبو حجر الا ليال قلائل
أي بين الخير وبيني وقولهم
راكب الناقة طليحان
أي والناقة ومنه سرابيل
تقيكم الحر أي والبرد
﴿تنبيهان﴾ الاول أم
تشاركها في ذلك كما ذكره
في التسهيل ومنه قوله فما
أدري أرشد طلابها أي
أم غي وانما لم يذكرها هنا
لقلته فيها * الثاني قد
يحذف العاطف وحده
ومنه قوله
كيف أصبحت كيف
أمسيت مما
يعرس الود في فؤاد الكريم
أراد كيف أصبحت وكيف
أمسيت وفي الحديث
تصدق رجل من دينار
من درهمه من صاع بره
من صاع تمره وحكى
عثمان عن أبي زيد أنه سمع
أكلت خبزا لحما تمرا أراد
خبزا ولحما وتمرا ولا يكون
ذلك الا في الواو وأو
(وهي) أي الواو (انفردت)
من بين حروف العطف
(بعطف عامل مر ال) أي
محذوف (قد بقي معموله)
مرفوعا كان نحو اسكن
أنت وزوجك الجنة أي
وليسكن زوجك أو
منصوبا نحو والدين تبوؤا
الدار والايمان أي وألفوا
الايمان أو مجرورا نحو
ما كل بيضاء شحمة ولا
سوداء تمرة أي ولا كل سوداء وانما يجعل العطف فيهن على الموجود (دفعا لوهم اتقى) أي حذر وهو أنه يلزم في الاول رفع فعل الامر للاسم الظاهر وفي الثاني كون الايمان

متبوأ وانما يتبوأ المنزل وفى الثالث العطف على معمولى عاملين ولا يجوز فى الثانى أن يكون الايمان مفعولا معه لعدم الفائدة فى تقييد الانصار بعصاحبة (٨٦) الايمان اذ هو أمر معلوم (وحذف متبوع) أى معطوف عليه (بدا) أى ظهر (هنا) أى فى هذا الموضع وهو العطف بالواو والتاء لان الكلام فيهما (اسمع) كقول بعضهم ولك وأهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا بك والتقدير ومرحبا بك واهلا ونحو أو مصرب عنكم الذكر صفحا اى أيهملكم ونحو اولم يروا الى ما بين أيديهم اى أعموا ولم يروا وأما حذفه مع أو فى قوله فهل لك أو من والد فقد بداله أى فهل لك من أب أو من والد فتأمل ﴿ تنبيهان ﴾ الاول قال فى التسهيل وينفى عن المعطوف عليه المعطوف الواو كثيرا وبالتاء وقليلا ﴿ الثانى قال فيه أيضا وقد يتقدم المعطوف بالواو للضرورة وقال فى الكافية ومتبع بالواو قد يتقدم ﴿ موسطا ان يلتزم ما يلزم ﴿ وظاهره جوازه فى الاختيار على قلة قال فى شرحها قد يقع أى المعطوف قبل المعطوف عليه ان لم يخرجه التقديم الى التصدر أو الى مباشرة عامل لا يتصرف أو تتقدم عليه ولذا قلت ﴿ موسطا ان يلتزم ما يلزم ﴿ ولا يجوز وعمرو زيد قائمان لتصدر المعطوف وفوات توسطه ولا ما أحسن وعمرا زيدا ولا ما عمرا أحسن زيدا لعدم تصرف العامل ومثال التقديم الجائز قول ذى الرمة كانا على أولاد أحقب لاحها ﴿ وري السنى أنفاسها بسهام بفتح جنوب دوت عنها التناهى وأزلت ﴿ بها يوم رباب السفير خيام أراد لاحها جنوب وري السنى

ولا يضح استقلالا اه معنى فلا اشترط لصحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه (قوله منبوع) أى منزولا (قوله على معمولى عاملين مختلفين) العاملان ما وكل والمعمولان بيضاء وشحمة (قوله فى تقييد الانصار) كذا فى نسخ وهو الموافق لما عليه المفسرون من أن الآية واردة فى الانصار وفى سبع المهاجرين وهى غير موافقة لان يقرأ بسبع الجيم أى المهاجر اليهم (قوله وحذف متبوع بدا هنا استمع) لم يذكر ذلك مع أم وقد قيل فى أم حسنتم أن تدخلوا الجنة ان أم منفصلة فالتقدير أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم ومر عن الزمخشرى والواحدى نحو ذلك فى أم كنتم شهداء وأسلف اشارح أن المعطوف عليه بلا قد يحذف نحو أعطيتك لا لتعدل لا لتظلم (قوله ولك وأهلا) الواو الاولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم لا ول كالواو فى وعليكم السلام حوابا لمن قال السلام عليكم والثانية لعطف أهلا على مرحبا المقدر عطف مفرد على مفرد وهى محل الاستشهاد كذا فى التصريح (قوله والثانية الخ مبنى على أن العامل فى الجميع واحد أى صادفت كذا وكذا ومنهم من جعل ذلك من عطف الجمل وقدر لكل واحد ما يناسبه وسيبويه يجعل مرحبا وأهلا منصوبين على المصدر بفعل ذلك شيئا عن الطائى (قوله قال فى التسهيل الخ) تفصيل لما أجمله المن دفع توهم المساواة (قوله وقد يتقدم المعطوف بالواو) حاصله هشام فى التحصيص بالواو وأجراه فى الفاء وثم وأو لا قاله السيوطى ﴿ فائدة ﴾ فصل الواو والفاء من المعطوف بهما ضرورة وفصل غيرهما سائغ يقسم وصرف سواء كان المعطوف اسما نحو قام زيد ثم والله عمرو وما ضربت زيدا بكرا فى الدار عمرا أم فعلا نحو قام زيد ثم فى الدار فعمرو أو بل والله فعمرو اه همع وألحق أبو حيان الحال بالظرف لانها مفعول فيه فى المعنى وبنى عليه اعرابه أشد من قوله تعالى فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا لامن ذكر المعطوف على كذكركم قال لان المعنى اذكروا الله ذكرا كذكركم آباءكم أو ذكرا أشد أشد فى الاصل صفة ذكرا فلما قدم عليه أعرب حالا منه وجوز وجها آخر وهو أن يكون ذكرا مصدرا لاذكروا ويكون كذكركم آباءكم فى موضع نصب على الحال من ذكرا وأشد معطوف على كذكركم فتكون حالا معطوفة على حال وعدل كما قال الى هذين الوجهين عن كون ذكرا تمييزا لانتصابه أن الذكر ذاكر ومنهم من التزمه على الاسناد المجازى من وصف الشئ بوصف صاحبه نحو جده أجد وفى الكشاف أن أو أشد ذكرا فى موضع جر عطف على ضمير المخاطبين فى كذكركم أى مثل ذكركم قريش آباءهم أو قوم أشد منهم ذكرا أو فى موضع نصب عطف على آباءكم أو أشد ذكرا من آبائكم على أن ذكرا من فعل المعلوم أو المجهول قال التفتازانى وتحقيقه أن المصدر عبارة عن أن مع الفعل والفعل قد يؤخذ مبنيا للفاعل وقد يؤخذ مبنيا للمفعول والمعنى على الاول أو قوم أشد ذكرا منهم وعلى الثانى أو قوم أشد مذكورية واختار ابن الحاجب أن أشد ذكرا دل من محذوف والعطف من عطف الجمل والتقدير أو اذكروه حال كونكم أشد ذكرا (قوله للضرورة) تخصيصه بالضرورة مذهب البصريين ومذهب الكوفيين جوازه اختيارا نقلة (قوله ان لم يخرجه التقديم الخ) أى ولم يكن المعطوف مخفوضا ولا يجوز مررت وزيد بعمرو ولم يكن العامل مما لا يستغنى بواحد ولا يقال اختصم وعمرو زيد خلافا للثعلب كذا فى السيوطى والدمامينى (قوله أو تقدم عليه) عطف على مباشرة أى أو يخرجه التقديم الى تقدمه على عامل لا يتصرف كالمثال الاخير وفى نسخ أو التقدم عليه وهى ظاهرة (قوله وفوات توسطه) عطف لازم (قوله كانا على أولاد) أى حمر أولاد أحقب أى أولاد دخل من الحمير أحقب أى فى موضع الحقيبة منه وهو مؤخره بياض لاحها بالحاء المهملة أى غيرها والسنى

بفتح السين المهملة والعاء قال فى القاموس هو التراب والهزال وكل شجر له شوك واحدته سفاة اه والمعنى الاول والثالث يناسبان هنا وأما قول البعض هو شوك مخصوص فمع كونه مخالفا لما فى القاموس هو غير مناسب لقوله بسهام لان معناه بشوك كالسهام كما قاله هو وسيأتى أنفاسها أى الاولاد على حذف مضاف أى مثل أنفاسها بسهام متعلق برمى أى يشوك كالسهام جنوب قاتل لاحها والحوب ريح معلومة دوت بالدال المهملة قال فى القاموس دوى الماء أى علاه ماتسفيه الريح اه فقول البعض أى جفت فيه نظر وأمذوى بالمعجمة ففى القاموس ذوى القمل كرمى ورضى ذويا كصلى ذل وأدواه الحر اه عنها أى عن الحوب أى من أجلها التناهى فاعل دوت وهى جمع تنهية وهى الموضع الذى ينتهى الماء اليه ويحبس فيه وأرلت بها أرجع البعض الضمير لاولاد أحقب وعليه فأرلت عطف على لاحها والعامل المعنى عليه وحملت فوقها الخيام ويحتمل رجوعه الى الحوب فتكون الباء فى بها سببية قال البعض والمراد بيوم رباب السفير يوم شدة الحر اه وفى القاموس الرباب كرمان وشداد الجماعة وذكر للسفير معانى أنسبها الرياح اسفر بعضها بعضا وفى البيت من غريب القافية الاقواء (قوله ومنه قول الآخر) قال بعضهم هو من كلام ذى الرمة فكان الموافق الابيان الضمير العائد على ذى الرمة بل التعبير بالآخر (قوله وأب) بكسر التاء لان الخطاب لمذكر وبنو العنبرى بضم العين المهملة والنون بعدها راى سبة الى عنبرة قبيلة وهو أحد رجلين حرجا بحيال القرط فلم يرجعا صلا فضربهما المثل (قوله وعطفت الفعل الخ) قال ابن هشام قال بعض الائمة لا تصور لعطف الفعل على الفعل مثال لان نحو قام زيد وقعد عمرو المعطوف منه جملة لا فعل وكذا قام يعد زيد لان فى أحد السعاين ضمير اقات له واذا قلت يحب أن تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج ويجب أن يقوم زيد ويخرج عمرو فيها جملة رفع فيها اه سيوطى ووجهه أن الفعل المعطوف منصوب ومخروم ولولا أن العطف للفعل وحده لم يأت نصبه أو جزمه اه سم (قوله شرط اتحادزمانهما) أى مضيا أو حالا أو استقبالا الا (قوله سواء اتحد نوعهما) أى المتعاطفين أن كانا ماضيين أو مضارعين أو أمرين (قوله نحو تقدم قومه الخ) وأوردهم معطوف على يقدم لانه بمعنى يوردهم كما قاله أبو البقاء قال شيخ الاسلام ركيا ويحتمل أن يكون أوردهم معطوفا على اتبعوا أمر دعوت ولا اختلاف فى اللفظ ويرد عليه وان أقره شيخنا والمعنى أن رمى المتعاطفين حينئذ مختلفان لمضى رمى الاتباع واستقبال رمى الامير فلم يوجد شرط عطف الفعل على الفعل الا أن يراد بالزمان مثل يوم القيمة ومتباعدان جدا فلا وجه حينئذ للعاء فتدبر ثم يحتمل أن يكون العطف فى الآية من عطف الجملة على الجملة لا الفعل على الفعل وكذا فى كثير من الامثلة لكن لا يصير الاحتمال اذا كان المقصود التمثيل لا الاستشهاد (قوله تبارك الذى الخ) الشاهد فى ويحمل على قراءة الجر عطفا على حمل الذى هو فى محل جر (قوله فالمغيرات صبحا) ظاهره أن أثر معطوف على مغيرات وبه صرح فى التصريح مع أنهم قالوا ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاول على الاصح ويجاب بأن ذلك مقيد بما اذا لم يكن العاطف مرتبا فان كان مرتبا فالعطف على ما يليه كما نقل عن الكمال بن الهمام واذا عطف بمرتب أشياء ثم عطف بغير مرتب شئ فهو على ما يليه كما يؤخذ من كلام المغنى فى أول الجملة الرابعة من الجمل التى لا محل لها ويطرد بكل تقدير محل أثر من الاعراب فانه لا يجوز أن يكون الجر لعدم دخوله الافعال ولا جائز أن يكون غيره لعدم وجوده اذ الفرض أنه معطوف على مجرور فقط الا أن يقال محل قولهم الجر لا يدخل الافعال اذا كان ذلك على سبيل الاستقلال اما على سبيل التبع كما هنا فيدخل فان قلت صرحوا بأن الجملة الفعلية تقع فى محل جر فلم لم تكن جملة فأثر فى محل جر قلت الفرض أن المعطوف الفعل وحده كما صرحوا به لا الجملة بأسرها اه دنوشرى وأجاب الاسقاطى بأن الذى يظهر أن أثر لا محل له من الاعراب

ومنه قول الآخر
وأت عريم لا أطن قضاءه
ولا العنزى القارط الدهر جائيا
أراد ولا أطن قضاءه جائيا
هو ولا العنزى (وعطف الفعل على الفعل صحيح) بشرط اتحاد زمانيهما سواء اتحد نوعهما نحو لنحيينه لمدة ميتا ونسقيه وان تؤمنوا وتتقوا نؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم أم اختلفا نحو قوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار تبارك الذى ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجرى الآية (واعطف على اسم شبه فعل فعلا) نحو صاوان ويقبض والمعيران صبحا فأثر لاتحاد جنس المتعاطفين فى التأويل

(قوله الا أن يقال الخ) العطف باعتبار المعنى وكذا يقال فى العطف عليه باعتبار المعنى أيضا (قوله وأجاب الخ) لا يأتى جوابه الا فى أثر ونحوه مع أن الاشكال عام

اذ المعطوف فى المثال الاول فى تأويل المعطوف عليه وفى الثانى بالعكس (وعكسا استعمل تجده سهلا) كقوله * أم صبى قد حبا أودارج * وقوله يقصد فى أسوقها وجائر * وجعل منه الناظم يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى وقدر الزمخشرى عطف مخرج على فالق وجعل ابن الناظم تبعا

لاصله المعطوف فى البيتين فى تأويل المعطوف عليه والذى يظهر عكسه لان المعطوف عليه وقع بعنا والاصل فيه أن يكون اسما ﴿ خاتمة ﴾ فى مسائل متفرقة * الاولى يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ماهو بعضاه لمباشرة العامل فالاول نحو قام زيد وعمرو والثانى نحو قام زيد وأبا فاله لا يصلح قام أنا ولكن يصلح قمت والتاء بمعنى أنا وان لم يصلح هو أو ماهو بعضاه لمباشرة العامل اضمر له عامل بلائق به وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذى الهمزة أو النون أو تاء المخاطب أو بفعل الامر نحو أقوم أنا وزيد ونقوم نحن وزيد وتقوم أنت وزيد واسكن أنت وزوجك الجنة أى وليسكن زوجك وكذلك باقيها وكذلك المضارع المفتتح بتاء التأنيث نحو لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده قال ذلك الناظم قال الشيخ أبو حيان وماذهب اليه مخالف لما تظافرت به عليه نصوص النحويين والمعربين من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن فى اسكن المؤكد بأنت * الثانية لا يشترط فى صحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه لصحة قام زيد وأنا وامتناع منطور قام أنا وزيد * الثالثة لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف لصحة اختصم زيد وعمرو وامتناع اختصم عمرو * الرابعة فى عطف الخبر على الانشاء وعكسه خلاف منعه البيانيون والناظم فى شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور فى شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين وأجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بنحو وبشر الذين آمنوا فى سورة البقرة

لعطفه على مالا محل له وهو صلة أل وما بيها من اعراب ليس بطريق الاصالة حتى يراعى فى الفعل المعطوف بل بطريق العارية من أل الموصولة لكونها على صورة الحرف نقلوا اعرابها الى صلتها فجاز أن يعطف عليها مالا محل له نظرا لاصلها (قوله اذ المعطوف فى المثال الاول فى تأويل المعطوف عليه) أى لان مساوات حال والاصل فى الحال الافراد فيقبض مؤول بقابضات وهذا على سبيل الاولوية اذ يجوز كون المؤول هو المعطوف عليه وكذا يقال فى نظائره وفى الكلام حذف مضاف أى فى تأويل مثل المعطوف عليه وكذا يقال فيما بعده (قوله وفى الثانى بالعكس) أى لان المعطوف عليه صلة وحقها أن تكون جملة فالمعربات مؤولة باللاتى أعربن (قوله أم صبى الخ) صدره يارب بيضا من العواهج * جمع عوهج وهو الطويل العنق من الظباء والنعام والدوق والمراد هنا المرأة التامة الخلق ويجوز فى أم الجر عطف بيان لبيضا باعتبار اللفظ والرفع عطف بيان لبيضا باعتبار المحل أو خبر محذوف والنصب بتقدير أمدح والمؤول هو الاول لانه وصف والاصل فيه الافراد على ما ارتضاه الشارح بعد وسيأتى ما فيه والدارج المتقارب بين خطاه وقد يشكل حرف دارج مع عطفه على الفعل وحده الا أن ينزل منزلة العطف على الجملة (قوله يقصد الخ) صدره يا رب يسعى بائرم نصبر يعشى اللمرأة لانه فى وصف رجل يعاتب امرأته بأنه بالعصب الماتم أى السيف القاطع ويقصد من القصد ضد الجور فى محل جر صفة ثانية لعصب فى تأويل قاصد لانه وصف والاصل فيه الافراد وجعله العينى حالا ورده بحر المعطوف والاسوق جمع ساق (قوله والذى يظهر عكسه الخ) أقول هذا اغا يتم فى البيت الثانى أما فى الاول فلا لان ما عامل به معارض بوجود قد فى الاول بل وجودها به أقوى مما عامل به لانها تبعد كون الفعل فى تأويل الاسم فالوجه أن المؤول فى البيت الاول والثانى وفى الثانى الاول فعليك بالانصاف (قوله فانه لا يصلح قام أنا) أى هذا التركيب بعينه والا يرد أنه يصلح أن يقال انما قام انا فأنا قد باشرت العامل (قوله من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن فى اسكن) أى ويغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الاوائل وكذا يقال فى بقية الامثلة المتقدمة والبدل أيضا على هذين القولين نحو ادخلوا أولكم وآخركم فيقدر عامل على الاول ويكون من ابدال الجمل بعضها من بعض ولا يحتاج اليه على الثانى (قوله لا يشترط فى صحة العطف صحة وقوع المعطوف) أى بنفسه وهذا مستفاد من قوله فى المسئلة الاولى أو ماهو بعضاه فانه يفيد أنه لا يشترط صحة وقوعه بنفسه هكذا ينبغى تقرير الاستدراك لا كما قرره البعض (قوله منعه البيانيون) قال السيد مع البيانيين انما هو فى الجمل التى لا محل لها بخلاف التى لها محل فان ذلك جائز بها وكفالك صحة قاطبة على جوازه قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وليس مختصا بالجمل المحكية بالقول اذ لا يشك من له مسكة فى حسن قولك زيد أبوه صالح وما أفسقه ووجه الجواز أن الجمل التى لها محل واقعة موقع المفردات فليست النسب بين أجزائها مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والانشائية بخلاف ما لا محل لها اه شمنى (قوله وأجازه الصفار الخ) قال البهاء السبكى أهل البيان متفقون على منعه وكثير من النحاة جوزه ولا خلاف بين الفريقين لانه عند مجوزه يجوزه لغة ولا يجوزه بلاغة اه شمنى وفيه عندى نظر وان أقره شيخنا والبعض لان عدم جوازه بلاغة عند المجوزين ينافيه استدلالهم على جوازه بالآيتين فافهم (قوله بنحو وبشر الخ) أى لانه معطوف على أعدت للكافرين وهو خبر وأجيب بأن الكلام

وبشر المؤمنين فى سورة الصف قال أبو حيان وأجاز سيبويه جاءنى زيد ومن عمرو العاقلان على أن يكون العاقلان خبرا لمحذوف ويؤيده قوله وان شفائى عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول * وقوله * تناغى غزالا عند دار ابن عامر * وكل أماقيك الحسان باعثه الخامسة فى عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال أحدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين فى نحو قام زيد وعمرو أكرمته ان نصب عمرو أرجح لان تناسب الجملتين أولى من تخالفهما والثانى المنع مطلقا والثالث لابى على يجوز فى الواو فقط

السادسة فى العطف على معمولى عاملين أجمعوا على جواز العطف على معمولى عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل واحد نحو أعلم زيد عمرا بكرا جالسا وأبو بكر خالدا سعيد امنطلقا وعلى منع العطف على معمول أكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب أبوه لعمرو وأخالك غلامه بكر وأما معمولا عاملين فان لم يكن أحدهما جارا فقال الناظم هو ممتنع اجماعا نحو كان آكلا طعامك عمرو وغرلك بكر وليس كذلك بل نقل الفارسى الجواز مطلقا عن جماعة قيل منهم الاخفش وان كان أحدهما جارا فان كان مؤخرا نحو زيد فى الدار والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فنقل المهدوى أنه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان

منظورفيه الى المعنى فكأنه قيل والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك (قوله وبشر المؤمنين فى سورة الصف) أى لانه معطوف على نصر من الله وفتح قريب وهو خبر واجيب بأن بشر معطوف على تؤمنون بمعنى آمنوا ولا يقدح فى ذلك تخالف الفاعلين بالافراد وعدمه لانك تقول قوموا اقعد يازيد (قوله على أن يكون العاقلان خبر المحذوف) أى لا على الاتباع لعدم شرطه من اتحاد المعنى والعمل كما مر وعن الرضى منع جمع النعتين اتباعا وقطعا فى مثل هذا كما فى سم ثم رأيت ما يؤيده فى المغنى وعبارته وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه وانما قال واعلم أنه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لانك لا تثنى الاسم أثنيته وعلمته ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححها فقد عرف أبو حيان فى كلام الصفار فوهم فيه ولا وجه فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشئ مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما لانه الذى اقتضاه المقام اه والذى أوقع أبا حيان فى الغلط توهمه أن مراد الصفار النعت الصناعى الذى هو تابع فصحح المسئلة بجعل الوصف خبر مبتدا محذوف وهذا غلط ظاهر فان سيبويه مصرح بامتناع المسئلة مع الوصف المقطوع حيث قال رفعت أو نصبت وانما مراد الصفار أن الوصف اذا زال بالكلية بأن قيل من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزا فقد ما بنى سيبويه عليه المنع فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الانشاء وجوابه قول المغنى ولا وجه الخ قاله الدمامينى (قوله عبرة) بالفتح الدمع مهراقة بفتح الهاء التى زادوها على غير قياس أى مراقة والرسم الاثر والدارس المنمحى والمعول مصدر ميمى بمعنى التعويل أى البكاء برفع صوت أو اسم مكان أو اسم مفعول محذوف الصلة من عولت على فلان اعتمدت عليه كذا فى الشمنى وبه يعرف ما فى كلام البعض وبحث فى الاستشهاد بالبيت بأن الاستفهام فيه انكارى فهو خبر معنى وحينئذ لا شاهد فيه (قوله تناغى غزالا) التاء للخطاب أى تكلمه بما يسره والاماقى جمع موق وهو طرف العين مما يلى الانف واللماظ بفتح اللام طرفها مما يلى الاذن والاثمد بكسر الهمزة والميم حجر يكتحل به وقد يقال لكل معطوف على أمر مقدر يدل عليه المعنى أى فافعل كذا وكل الخ وحينئذ لا شاهد فيه (قوله مطلقا) أى بالواو وغيرها (قوله على معمول أكثر من عاملين) اضافة معمول الى أكثر جنسية بدليل المثال فان فيه العطف على ثلاث معمولات لثلاثة عوامل (قوله وأما معمولا عاملين الخ) الاصح فى هذه المسئلة ما ذهب اليه سيبويه من المنع مطلقا لقيام العاطف مقام العامل والحرف الواحد لا يقوى على قيامه مقام عاملين لضعفه وما أوهم ذلك يؤول بتقدير عامل بعد العاطف فيكون اما من عطف الجمل كما فى قولهم فى الدار زيد والحجرة عمرو أو من عطف المفردات لكن لا من العطف على معمولى عاملين بل على معمول عامل واحد كما فى ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة بنصب تمرة وشحمة بقى أنهم لم يتعرضوا للعطف على معمولات عاملين نحو ان زيدا ضارب عمرا وبكرا قائل خالدا ونحو ان زيدا ضارب أبوه عمرا وأخالك غلامه بكرا والظاهر أنه كالعطف على معمولى عاملين فتأمل

﴿فائدة﴾ قال الرضى كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاءا تى ومات الناس حتى الانبياء وفنوا فالضمير للمعطوف والمعطوف عليه وأما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فالضمير للكنوز لدلالة

(١٢ ـ صبان ثالث) الجار مقدما نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو أو وعمرو والحجرة فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائى والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولى المخفوض العاطف جاز والا امتنع والله أعلم

يكتفون على المكنوز وقوله والله ورسوله أحق أن يرضوه أي يرضوا أحدهما لان ارضاء أحدهما ارضاء للآخر ونحو زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول لدلالة خبر الثاني أو العكس ويجوز تخريج الآية الثانية على هذا الوجه باحتماليه ويجوز تقديم الخبر نحو زيد قام وعمرو على الحذف من الثاني لدلالة خبر الاول وفي الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفا على المبتدا اذ لو كان كذلك لقيل قاما وأما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه فقال بعضهم يجب حذف الخبر من أحدهما نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثاني نحو زيد قام فعمرو أو ثم عمرو قالوا ولا تجوز المطابقة لان تفاوتهما بالترتيب يمنع اشتراكهما في الضمير وأجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم اذ يقال قام الرجلان مع ترتبهما والاضمار كالاظهار في هذا وان لم يكن الضمير في الخبر وجبت المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو فقمت لهما وجاءني زيد ثم عمرو وهما صديقان وأما الاول وأو وأم وأما ولكن فمطابقة الضمير معها وعدمها بحسب قصد المتكلم فان قصدت أحدهما وذلك واجب في الاخبار وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو وجاءني زيد بل عمرو قام وأزيد أم عمرو وأتاك زيد أو هند جاءني اذا المعنى أحدهما جاءني ويغلب المذكر كما رأيت وتقول في غير الاخبار جاءني اما زيد واما عمرو فاكرمته وأزيدا ضربت أم عمرا فاوجعته وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدتهما معا وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو وجاءني مع اني دعوتهما وزيد أو عمرو جاءني وقد ذهبت اليهما قال تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما وليست أو بمعنى الواو كما قيل والمعنى ان يكن غنيا أو فقيرا فلا بأس فان الله أولى بالغني والفقير لكن يجوز في أو التي للاباحة المطابقة وان كان المراد أحدهما نحو جالس الحسن أو ابن سيرين وباحتهما لانها لجواز الجمع بين الامرين تشبه الواو اه ملخصا

﴿البدل﴾

(قوله التابع الخ) هذا معنى البدل اصطلاحا وأما معناه لغة فالعوض قال بعضهم كيف يستقيم للناظم تعريف البدل بحد جامع مانع مع قوله في عطف البيان وصالحا للبدلية يرى * أجيب بان جواز الامرين باعتبار قصدين فان قصد بالحكم الاول وجعل الثاني بيانا له فهو عطف البيان وان قصد به الثاني وجعل الاول كالتوطئة له فهو البدل وحاصل الجواب أن الحيثية ملحوظة في تعريف كل منهما (قوله المقصود) أي وحده دون المتبوع هذا هو المناسب لاخراج الشارح به ما عطف نسقا بغير بل ولكن بعد الاثبات مما قصد فيه التابع والمتبوع معا فان قلت يخرج عن ذلك بدل البداء لان متبوعه أيضا مقصود كما يأتي قلت المراد المقصود قصدا مستمرا ومتبوع بدل البداء وان قصد أولا لكن صار بالابدال كالمسكوت عنه فقصده لم يستمر وبعد قرارنا به يعلم ما في كلام البعض (قوله بالحكم) أي المنسوب الى متبوعه نفيا أو اثباتا اه نصريح (قوله بلا واسطة) المراد بها حرف العطف والا فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله اه زكريا نحو تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا (قوله بالترجمة) أي عن المراد بالمبدل منه والتبيين له قال البعض وهو مبني على أن عطف البيان هو البدل اه والظاهر أن هذا البناء غير لازم لان البدل لا يخلو عن بيان وايضاح وان لم يكن المقصود منه بالذات ذلك فتأمل وقوله بالتكرير أي للمراد من المبدل منه ولا يخفى أن هذه الاسماء الثلاثة لا تظهر في البدل المباين فافهم (قوله يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان) فانها ليست مقصودة بالحكم وانما هي مكملات للمقصود بالحكم (قوله وعطف النسق الخ) قال في التوضيح وأما النسق فثلاثة أنواع * أحدها ما ليس مقصودا بالحكم كجاءني زيد لا عمرو وما جاءني زيد بل عمرو أو لكن عمرو فالثاني ليس

(قوله التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى) في اصطلاح البصريين (بدلا) وأما الكوفيون فقال الاخفش يسمونه بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير فالتابع جنس والمقصود بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق سوى المعطوف ببل

(قوله بحد الخ) ان كان مبنيا على أنه بدل وبيان في آن واحد فلا قائل به وان كان على أنه باعتبارين فلا داعي باعتبار الحيثية في التعريفين بل داخل في كل وخارج باعتبارهما وان كان مبنيا على أن تعريف كل شامل لكل فيحتاج للحيثية فيهما كما أجيب به لم يناسب قوله وأجيب الخ تأمل

بمقصود فى الامثلة الثلاثة اما الاول فواضح لان الحكم السابق منفى عنه وأما الاخيران فلان الحكم السابق هو نفى المجىء والمقصود به انما هو الاول * النوع الثانى ماهو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه المقصود بالحكم وذلك كالمعطوف بالواو نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان خارجان بما يخرج به النعت والتوكيد والبيان وهو الفصل الاول النوع الثالث ماهو مقصود بالحكم دون ماقبله وهذا هو المعطوف ببل بعد الاثبات نحو جاءنى زيد بل عمرو وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة اه (قوله ولكن بعد الاثبات) صريح فى ان لكن تعطف بعد الاثبات والذى تقدم أنها لا تعطف الا بعد النفى أو النهى نعم تقدم أنها تعطف بعد الاثبات على رأى الكوفيين فيمكن أنه جرى هنا على مذهبهم (قوله مطابقا) مفعول ثان ليلفى مقدم عليه والاول جعل نائب فاعله (قوله أو بعضا) شرط صحته صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه فيجوز جدع زيد أنفه ولا يجوز قطع زيد أنفه لانه لا يقال قطع زيد على معنى قطع أنفه اه دماميني قال شيخنا ومثله فى ذلك بدل الاشتمال كما يأتى فعلى هذا لا بد فى كل من بدل البعض وبدل الاشتمال من دلالة ماقبله عليه اه أى اجمالا كما يأتى وقد يتوقف فى عدم جواز قطع زيد فان غاية أمره الاجمال وهو من مقاصد البلغاء وأى فرق بين قطع زيد أنفه وأكلت الرغيف ثلثه فتأمل (قوله أو مايشتمل) بالبناء للفاعل وعليه متعلق به أى أو بدل يشتمل على المبدل منه أو المعنى أو بدل يشتمل هو أى المبدل منه عليه أو المعنى أو بدل يشتمل هو أى العامل عليه فكلامه محتمل للمذاهب الثلاثة الآتية فى كلام الشارح كذا قال البعض وفيه أنه يلزم على الاخيرين جريان الصلة على غير ماهى له مع خوف اللبس فتدبر (قوله أو كمعطوف ببل) أى بعد الاثبات وهذا التشبيه انما يتم فى بدل الاضراب دون بدلى الغلط والنسيان لان بدل الاضراب هو المشارك للمعطوف ببل فى قصد المتبوع أولا قصدا صحيحا ثم الاضراب عنه الى التابع بخلاف بدلى الغلط والنسيان كما ستعرفه الآن يقال التشبيه فى مجرد كون الثانى مباينا للاول بمعنى أنه ليس عينه ولا بعضه ولا مشتملا عليه (قوله مما يطابق معناه) أى يطابق معناه معناه فقبل ضمير يطابق مضاف مقدر والمراد المطابقة بحسب الماصدق بأن يكون البدل والمبدل منه واقعين على ذات واحدة فلا يرد أنهما كثيرا ما يتغايران بحسب المفهوم نحو جاء زيد أخوك ثم التغاير الذى تقتضيه المطابقة ظاهر ان اختلفا مفهوما والا جعل التغاير باعتبار اللفظ وبهذا يعرف مافى كلام البعض (قوله فى قراءة الجر) أما فى قراءة الرفع فالاسم مبتدأ خبره الموصول بعده أو خبر مبتدا محذوف أى هو الله اه غزى (قوله وذلك) أى المذكور من الاجزاء أو التجزى المفهوم من قوله ذى أجزاء ممتنع هنا أى فى اسم الله تعالى لان مسماه لا يقبل التجزى (قوله قليلا) أى بالنسبة للبعض المتروك وكذا يقال فيما بعده اما بالنسبة للمبدل منه فقليل أبدا (قوله ولا بد من اتصاله بضمير الخ) بخلاف البدل المطابق فانه لا يحتاج لرابط لكونه نفس المبدل منه فى المعنى كما أن الجملة التى هى نفس المبتدا فى المعنى لا تحتاج لرابط هذا وقال المصنف فى شرح كافيته اشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتمال لضمير عائد على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر اه وصحح غيره ماذكره الشارح من الاشتراط فى البدلين (قوله ثم عموا الخ) قال حفيد الموضح ان جعلت كثيرا بدلا من الضميرين المتصلين أعنى الواوين لزم منه توارد عاملين على معمول واحد وان جعلته بدلا من أحدهما وبدل الآخر محذوف فهو متوقف على جواز حذف البدل اه وأجاب المصرح بان كثيرا بدل من الواو الاولى فقط والثانية عائدة على كثير لانه مقدم رتبة والاصل والله أعلم ثم عموا كثير منهم وصموا ويلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبى وهو ممنوع فتأمل (قوله نحو ولله على الناس الخ) أى بناء على أن من استطاع بدل من الناس وتقدم مافيه مع بيان أوجه أخرى فى باب اعمال المصدر (قوله وهو بدل شئ من شئ يشتمل

ولكن بعد الاثبات وبلا واسطة يخرج المعطوف بهما بعده (مطابقا او بعضا أو مايشتمل * عليه يلفى أو كمعطوف ببل) أى يجىء البدل على أربعة أنواع * الاول بدل كل من كل وهو بدل الشئ مما يطابق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين وسماه الناظم البدل المطابق لوقوعه فى اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الجر وانما يطلق كل على ذى أجزاء وذلك ممتنع هنا * والثانى بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء أو مساويا أو أكثر نحو أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور كالامثلة المذكورة وكقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم أو مقدر نحو ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا أى منهم * والثالث بدل الاشتمال وهو بدل شئ من شئ يشتمل

عامله على معناه بطريق الاجمال كاعجبني زيد علمه أوحسنه أوكلامه وسرق زيد ثوبه أوفرسه) كذا في نسخ وعليها كتب شيخنا وغيره وفي نسخ أخرى وهو مادل على معنى اشتمل عليه متبوعه أودل على ما استلزم معنى اشتمل عليه متبوعه فالاول كاعجبني زيد علمه أوحسنه أوكلامه والثاني نحو سرق زيد ثوبه أوفرسه وكتب عليها اسم ما نصه لعل المراد أن الثوب دل على الملبوس المستلزم للبس الذي اشتمل عليه المتبوع والفرس دل على المركوب المستلزم للركوب المشتمل عليه المتبوع ثم امثيل سرق زيد ثوبه للبدل لاشتمال يقتضي حصر الاقتصار على المبدل منه لان ذلك شرط في صحته اه (قوله يشمل عامله على معناه الخ) أي يدل عليه دلالة اجمالية لكونه لا يناسب نسبته الى ذات المبدل منه في قولك أعجبني زيد علمه الا عجاب لا يناسب نسبته الى ذات زيد التي هي مجموع لحم ودم وفيهم السامع أن المتكلم قصد نسبته الى نسمة من صفاته كعلمه أوحسنه وفي قولك سرق زيد ثوبه انما يفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته الى شئ يتعلق به كثوبه أوفرسه فقد دل العامل المنسوب الى المبدل منه في الظاهر على ذلك البدل بما هذا هو المراد بالاشتمال كما حققه سعد الدين وربد عليه أنه لا يطرد لان بعض صور بدل الاشتمال ولا يدل العامل فيه على البدل الدلالة المذكورة كما في قول أصحاب الاخدود النار ذات الوقود على أن البدل اشتمال من الاخدود كما سيذكره الشارح وقول ابن هشام معنى اشتمال العامل على البدل أن معنى العامل متعلق بالبدل وان تعلق في اللفظ بغيره وأورد عليه أن بدل البعض كذلك فيلزم أن يسمى بدل اشتمال وقد يقال وجه التسمية لا يوجد ها هنا لبث وهو أن الدلالة على بدل الاشتمال عامة بالجهة كما مر ولا يجوز أن تكون على البعضية على ما نقله الدماميني عن المبرد أقره وعبارته لا نقول من بدل الاشتمال قتل الامير رسوله وفي الوزير وكلائه لان شرط بدل الاشتمال أن لا يستفاد مما قبله معنى يتم الكلام معه كما مر فيما قبله متشوفة الى بيان الاجمال الذي فيه وهذا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير أن القاتل سيافه وكذا في أمثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال أصلا اه وعلى هذا يشكل هذا التابع من أي التوابع فتأمل وسلم عما مر ما نقله أيضا الدماميني عن المبرد من أن نحو مررت بزيد اعجبه ليس بدل اشتمال بل بدل غلط لان ما قبل البدل لا يدل عليه لان ضربت زيدا مفيد بغير احتياج الى شئ آخر لمناسبة العامل المبدل منه (قوله قتل أصحاب الاخدود) هو شق في الارض وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقا عظيما في الارض وملأه نارا وقالوا من لم يكفر أبى فيه ومن كفر ترك اه قدميري ومنه يؤخذ أن أل في الاخدود للجنس لان الاخاديد ثلاثة لا واحد (قوله وقيل الاصل ناره الخ) وقيل أراد بالاخدود النار مجازا لاشتماله عليها وقيل النار على حذف مضاف أي أخدود النار والبدل على هذين بدل كل وقول ابن هشام بدل اضراب أفاده زكريا (قوله ودا للاضراب الخ) أي اسم هذا البدل الشبيه المعطوف ببدل للاضراب كان تقول بدل اضراب ان صحب البدل قصد المتبوع أي قصدا صحيحا كما قاله سم (قوله ودون قصد) منصوب على الظرفية لمحذوف أي وان وقع دون قصد أي دون قصد صحيح بان لا يقصد أصلا بل يسبق اليه اللسان أو يقصد ثم يتبين فساد قصده كما قاله سم وغلط خبر مبتدا محذوف على حذف مضاف أي فهو بدل غلط والهاء عائدة على البدل وسلب في موضع الصفة لغلط بمعنى بدل الغلط ونائب فاعله ضمير يعود للحكم المفهوم من السياق أي سلب ببدل الغلط الحكم عن الاول وأثبت للثاني وجرى على هذا المرادي ويصح رجوع الضمير للغلط بمعنى الخطأ أي رفع بهذا البدل الغلط في نسبة الحكم للاول والصفة على الاحتمال الاول جارية على غير ما هي له بجعلها على الثاني والاقرب عليه أن غلط مبتدأ وسلب خبره متأمل (قوله لان البدل الخ) علة لمحذوف أي لا من كون البدل مقصودا أولا لان البدل الخ

عامله على معناه بطريق الاجمال كاعجبني زيد علمه أوحسنه أوكلامه وسرق زيد ثوبه أوفرسه وأمره في الضمير كأمر بدل البعض كما مر ومثال المذكور مما تقدم من الامثلة، ومثله قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ومثال المقدر قوله تعالى قتل أصحاب الاخدود النار أي النار فيه وقيل الاصل ناره ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانقلب الضمير المستتر بارزا

البدل المباين وهو ثلاثة أقسام أشار اليها بقوله (وذا للاضراب ان قصد صحب ودون قصد غلط به سلب) أي تنشأ أقسام هذا النوع الاخير من كون المبدل منه قصدا أولا لان البدل لا بد أن يكون مقصودا لما عرفت في حد البدل فالمبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة واعما سبق اللسان اليه فهو بدل الغلط

أي بدل سببه الغلط لانه بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا أنه نفسه غلط وان كان مقصودا وان تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أي بدل شيء ذكر نسيانا وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان والباطن وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط وان كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحا فبدل الاضراب ويسمى أيضا بدل البداء ثم أشار الى أمثلة الانواع الاربعة على الترتيب بقوله (كررت حالدا وقبله البدا (٩٣) وأخره حقه وخذ بلا مدى) فحالدا بدل كل من كل والبدا بدل بعض وحقه بدل اشتمال ومدى يحتمل الاقسام الثلاثة المذكورة وذلك باختلاف التقادير فان السل اسم جمع للسهم والمدى جمع مدية وهي السكين فان كان المتكلم انما أراد الامر بأخذ المدى فسبق لسانه الى السل وهو غلط وان كان أراد الامر بأحد السل ثم بان له فساد تلك الارادة وأن الصواب الامر بأحد المدى فبدل نسيان وان كان أراد الاول ثم صرف عنه الى الامر باخذ المدى وجعل الاول في حكم المسكوت عنه فبدل أضراب وبداء والاحسن أن يؤتى فيهن بمثل (تنبيهات) الاول زاد بعضهم بدل كل من بعض كقوله

كأن عداة الاين يوم تحملوا ... لدى سمرات الحي ناقف حنظل

وتأولوا البيت الثاني رد السهيلي رحمه الله تعالى بدل البعض وبدل الاشتمال الى بدل الكل فقال العرب تتكلم

(قوله أي بدل سببه الغلط) أي بدل ذكر الاول فالاضافة في بدل الغلط من اضافة المسبب الى السبب وان كانت في بدل الكل وبدل البعض لادنى ملابسة وقوله لا أنه نفسه غلط أي كما توهم من قولهم بدل الكل وبدل البعض (قوله بدل البداء) بفتح الموحدة والدال المهملة مع المد أي الظهور وسمي بذلك لان المتكلم بدا له ذكر بعد ذكر الاول قصدا (قوله البدا) بدل بعض من الضمير والضمير الواجب في بدل البعض مقدر أي البدا منه أو الاصل بدا ثم نابت أل عن الضمير على الغرابين المتقدمين (قوله وذلك) أي احتمال الاقسام الثلاثة (قوله وان السل الخ) محط بيان التقادير لمحاسنه قوله فان كان المتكلم الخ واعلم أن قوله وان السل الخ لوقف احتمالي التقادير على ما ذكر من البدل والمدى (قوله جمع مدية) بضم الميم وقد تكسر وقد شبهنا على الشارح والظاهر أن جمع مكسور والمفرد بالكسر (قوله وهي السكين) فيه عود الضمير بالتعطيف (قوله والاحسن أن يؤتى فيهن) أي في أوجه المثال المتقدمة من بدل غلط لا يتوهم أن المتكلم أراد الصفة أي سلا حادا كما يقال رأيت رجلا حمارا أي بليدا كما في التصريح ومعلوم أنه اذا أتى فيهن بدل حرج مدى عن كونه بدلا وصار عطف نسق (قوله كأني غداة البين الخ) الغداة أول النهار والبين الفراق وتحملوا ارتحلوا والسمرات جمع السمر بضمتين مع اهمال الميم جمع سمرة وهي شجرة الطلح وناقف الحنظل هو الذي يخرج حب الحنظل أراد أنه في تلك الغداة دمعت عيناه كثيرا كما تدمع عين ناقف الحنظل لمرارته (قوله وتأولوا البيت الخ) أي يوم الفراق عبر عنه بالوقت لهوله من بدل الكل بعض (قوله أعرب بكلام العام وتريد الخاص) أي على طريق المجاز المرسل ومراده بالعام والخاص ما يشمل الكل والجزء وهذا اشارة الى رد بدل البعض الى بدل الكل وقوله وتحذف المضاف وتسويه أي على طريق المجاز بالحذف وهذا اشارة الى رد بدل البعض وبدل الاشتمال الى بدل الكل وقوله فاذا قلت الخ راجع للوجهين قبله وقوله انما تريد أكلت بعض الرغيف أي على وجه اطلاق اسم الكل وارادة الجزء مجازا مرسلا أو على وجه تقدير المضاف مجازا بالحذف وقوله وبدل المصدر الخ راجع لقوله وتحذف الخ وان قلت كلام السهيلي على الوجه المذكور يقتضي أن رد بدل الاشتمال لا يكون على طريق المجاز المرسل مع أنه لا مانع منه بان يطلق اسم المحل ويراد الحال فيه وهو الصفة قلت المجاز المرسل المذكور في رد بدل الاشتمال لا يطرد لانه وان تأتى في نحو سعيد علمه لا يتأتى في نحو سرق زيد فرسه (قوله وبدل المصدر) أي سواء كان باقيا على مصدريته أو مرادا منه غير معناه المصدري كما علم في سعيد علمه اذا الظاهر أنه بمعنى معلومه واقتصر على المصدر لانه الغالب في بدل الاشتمال والا فقد يكون غير مصدر كما في سرق زيد ثوبه أو فرسه (قوله من صفة) أي من هذا اللفظ كما قاله شيخنا باضافته بالصفة على الحال والمراد هذا اللفظ وما في معناه كوصف وحال فاذا قلت أعجبني زيد علمه انما تريد أعجبني صفة زيد فبينت بقولك علمه تلك الصفة المحذوفة (قوله اختلف في المشتمل الخ) قال بعض الظاهر أن المراد بالاشتمال مطلق التعلق والارتباط والا لم يتأت الاطراد في شيء من الاقوال اه وفيه أن الاشتمال بالمعنى المذكور يوجد في بدل البعض وبدل الكل الا أن يقال وجه التسمية لا يوجد فيهما فتامل والخط كلامه في التصريح على أن الراجح الثالث واختاره الموضح وتقدم الكلام عليه (قوله يحتمل الاولين)

بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتسويه فاذا قلت أكلت الرغيف ثلثه انما تريد أكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض وبدل المصدر من الاسم انما هو في الحقيقة من صفة مضافة الى ذلك الاسم • الثالث اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقيل هو الاول وقيل الثاني وقيل العامل وكلامه هنا يحتمل الاولين وذهب في التسهيل الى الاول • الرابع رد المبرد وغيره بدل الغلط وقال لا يوجد في كلام العرب نظما ولا نثرا وزعم قوم منهم ابن السيد أنه وجد في كلام العرب كقول ذي الرمة

(قوله وقد تكسر الخ) هي مثلثة الميم وتجمع على مدى ومدى بالضم والكسر اه مصححه

لمياء في شفتيها حوة لعس فاللعس بدل غلط لان الحوة السواد واللعس سواد يشوبه حمرة وذكر بيتين آخرين ولا حجة له فيما ذكره لامكان تأويله الخامس قد فهم من كون البدل تابعا أنه يوافق متبوعه في الاعراب وأما موافقته اياه في الافراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا وفيه تفصيل أما التنكير وفروعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر والنكرة من النكرة نحو ان للمتقين مفازا حدائق واعنابا والمعرفة من النكرة نحو وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله والنكرة من المعرفة نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة وأما الافراد والتذكير وأضدادهما فان كان بدل كل وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع كقوله

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة
ورجل رمى فيها الزمان فشلت

وان كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها (ومن ضمير الحاضر) متكلما كان أو مخاطبا (الظاهر لا بدله) أي يجوز ابدال الظاهر من الظاهر ومن ضمير الغائب كما ذكره في أمثلته ولا يجوز أن يبدل الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب (الا ما احاطة جلا) أي الا اذا كان البدل بدل كل فيه معنى الاحاطة نحو تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا وقوله فما برحت أقدامنا في مكانها ثلاثتنا حتى أزيروا المنايا فان لم يكن فيه معنى الاحاطة فذاهب

ظاهره أنه لا يحتمل الثالث كاحتماله لهما ولعل وجهه أن لفظ البدل يشعر بالمبدل منه اشعارا قريبا بخلاف العامل فيكون الضمير المستتر في قوله أو ما يشتمل عليه للبدل والبارز للمبدل منه الذي أشعر به لفظ البدل اشعارا قريبا أو بالعكس وظاهره أيضا ان الاحتمالين على السواء وليس كذلك كما يفيده ما أسلفناه من البحث في جعل البعض كلام المصنف محتملا للمذاهب الثلاثة (قوله لمياء) فعلاء من اللمى كالنقى وهو سمرة في باطن الشفة وهو مستحسن (قوله لامكان تأويله) كان يقال لعس مصدر وصفت به الحوة أي حوة لعساء هذا وقد قيل كل من الحوة واللعس حمرة تضرب الى سواد وعليه فلعس بدل كل من كل فلا شاهد فيه (قوله قد فهم من كون البدل تابعا الخ) أي لما علمت سابقا من أن التابع هو الشامل لما قبله في اعراب الحاصل والمتجدد (قوله وفيه تفصيل) أي فيما ذكر من الموافقة (قوله بل تبدل المعرفة من المعرفة الخ) محط الاضراب القسمان الاخيران وانما أتى بالقسمين الاولين تتميما للاقسام (قوله مفازا) أي مكان فوز أو فوزا وعلى هذا مشى الشارح بعد وسيأتي ما فيه وقوله وأعنابا عطف على مفازا كما في الجلالين (قوله بالناصية) هي ناصية أبي جهل وقوله كاذبة من المجاز العقلي (قوله كأن أحدهما مصدرا) نظر فيه بان المراد المطابقة في المعنى وهي حاصلة لان المصدر يدل على الاثنين والجماعة ورده بعضهم بان مرادهم المطابقة في اللفظ كما يدل عليه التعبير بالتثنية والجمع (قوله مفازا حدائق) أي فلم يقل مفاز وفيه أن بدل الكل عين المبدل منه والذوات لا تكون نفس الحدث ويجاب بان ذلك على حد زيد عدل (قوله أو قصد التفصيل) عطف على كون وقد يقال المطابقة حاصلة معه لان البدل ليس كل واحد من شقي التفصيل على حدته بل مجموعهما وهو مطابق ولما كان المجموع لا يمكن ظهور أثر العامل فيه وكان جعله في أحدهما دون الآخر تحكما جعل في كل منهما دفعا للتحكم فاندفع بحث الدماميني بانه اذا كان مجموعهما هو البدل فما العامل في كل واحد منهما مع أنه بمفرده غير بدل قال وهذا في البدل كقولهم في الحبر الرمان حلو حامض ونقل الطيبي عن سم أنه قال الظاهر ان المسمى بالبدل اصطلاحا هو الاول فقط وان كان البدل في المعنى هو المجموع فليتأمل (قوله فشلت) بفتح الشين المعجمة أي بطلت حركتها (قوله ومن ضمير الحاضر) أي البارز لان ضمير الحاضر المستتر لا يبدل منه مطلقا فان ورد ما يوهم ذلك قدر للثاني فعل من جنس الفعل المذكور نحو نجيني هو لا ك ويكون من ابدال الجملة (قوله أي يجوز ابدال الظاهر الخ) بيان للمفهوم وقوله ولا يجوز الخ بيان للمنطوق وانما لم يجز ابدال الظاهر من ضمير الحاضر لعدم فائدته لان ضمير الحاضر في غاية الوضوح (قوله ومن ضمير الغائب) أي البارز أخذا من أمثلتهم وان لم يحضر في الآن التصريح به فلا يجوز ابدال الظاهر من ضمير الغائب المستتر فلا يقال هند أعجبتني جمالها على الابدال كما لا يقال تعجبني جمالك على الابدال (قوله الا ما احاطة جلا) قال البعض أي الا بدل كل أظهر احاطة وشمولا والتقييد ببدل الكل مستفاد من التعبير بالاحاطة ومن المقابلة اه وهو صريح في أن ما واقعة على بدل كل ويبطله العطف الآتي في كلام المصنف وقول الشارح أي الا اذا كان البدل بدل كل لا يدل على وقوع ما على بدل كل لاحتمال أن يكون مراده أن هذا القيد ملحوظ بعد ما والمعنى الا ظاهرا كان بدل كل وجلا احاطة بل هذا الاحتمال هو الظاهر الذي ينبغي حمل عبارته عليه لما عرفت فلا تغفل (قوله لاولنا وآخرنا) أي لجميعنا لان عادة العرب التعبير بالطرفين وارادة الجميع (قوله فما برحت أقدامنا الخ) قاله عبيدة بن الحرث بن عبد المطلب ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم من قصيدة قالها في شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته هو وحمزة وعلي وهم المراد من قوله ثلاثتنا ومات رضي الله تعالى عنه بالصفراء وهم راجعون كذا في العيني

العيني والشاهد في ثلاثتها فانه بدل من نافي مكاننا وأري وامبني للمجهول وضميره للكحار والمنايا جمع منية على غير قياس لان قياسه المنايا وأصله المنايي بياءين فعل فيه ما يأتي في التصريف (قوله أحدها المنع) لعدم العائدة اذ ضمير الخاطر في غاية الوضوح كما مر (قوله نحو ما قام منكم الا زيدا) ظرفيه سم بان زيدا ليس بدلا لكل من ضمير الخاطبين بل بدل بعض ويظهر لي أنه لا يوجد مثال يكون فيه المستثنى بدلا لكل من المستثنى منه فتأمل (قوله أو اقتضى بعضا الخ) عبارة المغني عن بدل الاضراب فاقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح الحاجي بجوازه كما نقله شيخنا (قوله نحو لقد كان لكم الخ) أورد عليه أنه لزم عليه اتصاف الصحابة الى من يرجو الله وهم لا يرجونه وليس كذلك ولذا زعم الاخفش أنه بدل كل والجواب أن الخطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا مع الله المعوتين منكم الخ موصوفهم بالموبق وبعضه من صفات الذم والموصوفون بذلك هم الخاطبون لهم من المؤمنين وليس الخطاب للصحابة فقط حتى يرد ما ذكر (قوله الدنوشري) من شرح اللباب (قوله والاذهان) جمع أذهم هو القيد والشئة العليظة والمآسم جمع مئسم بفتح الميم وسكون الهمز وكسر السين وهو خف البعير استعير هنا للقدم الانسان (قوله انتهاجان) أي فرحان استعمالا للسين والتاء للدلالة أو للصيرورة أي أملت انقلوب البث أو صيرتهم مثله قال سم وجرى في قوله اسم لا على الاكثر من اباحة البدل والاتصال استند (قوله وسماؤنا) السماء مذكر كما في باب الشرف والمصدر الوسو وقوله مطهرا جعله شيخنا مصدرا بمعنى التطهير ولا بعد أنه اسم مكان من ابا له لان قائل هذا البيت البائد الحميري الصحابي (قوله ولا بد أن يضمر مضمر) أي صلة الا لم يسمع ولو قلت أتت ومررت بل أتت توكيدا لفاعل وكذلك رأيتك بل عبد الكوبين والاصم اه بن مع زيادة (قوله ولا من ظاهر) أي ولا بد أن يضمر من ظاهر يكمن مسئلة المغني ومقتضى الملازمة المذكورة في كل بدل وفي جمع الجوامع وشرحه للسيوطي ومع أن صلة بدل المضمر من الظاهر بدل كل قال لا تعلم مع ولو سمع لكان توكيدا لا بدلا وأجازه الاخفش نحو رأيت زيدا اياه في جواز بدل البعض والاشتمال خلف فقيل نحو وثلث التفاحة أكلت النصف اياه وحسن الطاربة أعجبني الطاربة هو وقيل يمتنع قال أبو حيان وهو كالخلاف في ابدال مضمر من مضمر ومقتضاه رجوع المنع اه بن (قوله ان لم يعد ضميرا) نحو يا أيها قصد زيد فاني أحبك فان أعيد ضمير جاز بدلا لا تأكيدا اه دماميني وتم عمرا اياي قصد زيد معلم أن قوله ان لم يعد ضميرا قيد في كل من عدم ابدال المضمر من المضمر وعدم ابدال المضمر من الظاهر فتأمله (قوله وبدل المضمن الخ) خرج ما صرح معه بادا ة الاستفهام أو الشرط ولا في البدل ذلك نحو علم أحد جاءك زيد أو عمرو وكذا ان تضرب أحدا حاشا أمرأة أخرته اه مع عن شروح التسهيل ولعل عدم وجوب ذكر الحرف في صورة التصريح بصورة المصرح به ولا يحتاج الى ذكر تأمل لان المضمن (قوله معنى الهمز) مقتضاه أن الهمز بالحر مضاف اليه وجعله الشيخ خالد منصوبا بنزع الخافض المضمن (قوله بلى هو را مستفهما به وجوبا) ليوافق المبدل منه في تأدية المعنى (قوله اسعيد أم علي) فسعيد بدل من من بدل تفصيل (قوله بدل اسم الشرط) فانه يلي حرف الشرط الذي تضمنه المبدل منه وهو بدل تفصيل وقد تخلف كل من التفصيل واعادة حرف الشرط في الكشاف أن يوم ئذ بدل من اذا في قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها وكذا قال أبو البقاء ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه على ان مسئلة الشرط لا تخلو عن اشكال لانك اذا قلت من يقم ان زيد ان عمرو كان اسم الشرط مبتدأ فيكون البدل كذلك ضرورة فيلزم دخول ان الشرطية على المبتدا وهو غير جائز في الاصح وان جعلتا بعدان واعلا بمحذوف امتنعت المسئلة لمخالفة العامل ولان ان لا تعمل الفعل بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره نحو وان امرأة خافت وجوابه أن ان اهملت جاز البناء المعنى

(قوله أي أملت الخ الاسب بالمقام أن يقول امل أو صيرها اه)

أحدها المنع وهو مذهب جمهور البصريين والثاني الجواز وهو قول الاخفش والكوفيين والثالث انه يجوز في الاستثناء نحو ما قام منكم الا زيدا وما ضربت منكم الا زيدا وهو قول مطرف (قوله أو اقتضى بعضا) أي كان بدل بعض نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وقوله أو عدى بالحرف والاضافة الخ من زيد وعلى ومررت بزيد وبعلى (قوله أي اقتضى الاشتمال) أي كان بدل اشتمال (كاشتمال اسم الاستفهام) وقوله اما السماء فقد اوسعناها بناء والارض فراشا مطهرا فنعم الماهدون ذلك مطهرا (قوله قول الشلوبين) لا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر وما أوهم ذلك يجعل توكيدا ان لم يفد الشمول والا بدل المبدل منه (قوله معنى الهمز المفهوم) من (قوله بلى هو را مستفهما به وجوبا) (قوله أسعيد أم علي) وكم مالك أعشرون أم ثلاثون وما سمعت أخيرا أم شرا وكيف جئت أراكبا أم ماشيا (قوله هذه العبارة) بدل اسم الشرط نحو من يقم ان زيد وان عمرو أقم معه وما يصح ان خيرا أو شرا تجزبه ومتى تسافر ان ليلا او نهارا أسافر معك

لا للعمل فلا يلزم المحذور اه تصريح ﴿فائدة﴾ اجتمعت مع جماعة كثيرة من أهل العلم في بعض المحافل فأورد بعضهم سؤالا في قوله صلى الله عليه وسلم أعيا أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه حاصله أنهم جوزوا أن يكون أمة بالرفع على البدلية من أي مع أن بدل المضمن معنى الشرط يجب أن يلي حرف الشرط كما أن بدل المضمن حرف الاستفهام يجب أن يلي حرف الاستفهام فسكت جميع الحاضرين وبعد ذلك أجبت بأن محل وجوب ايلاء بدل المضمن معنى الشرط حرف الشرط اذا وقع البدل بعد فعل الشرط أخذا من الامثلة التي ذكروها فأعجبهم ذلك غاية الاعجاب وقد خرج بما مر جواب آخر وهو أن ذلك قد يختلف كما في آية الزلزلة (قوله و يبدل الفعل من الفعل) قال ابن هشام ينبغي أن يشترط لابدال الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد في الزمان دون الاتحاد في النوع حتى يجوز ان جئتني تمشي الى أكرمك (قوله تلم بنا) في كونه بدل كل من كل نظر فان لاتيان المجيء والالمام النزول وما تمحل به البعض من أن المراد بإتيانهم النزول بهم محارا يفيه أنه لا قرينة على ذلك فالمتجه أنه بدل اشتمال (قوله كمن يصل الينا) أي معشر الكرام الذين لا يخيب قاصد الاستعانة بهم فاندفع ما قيل ان الشخص قد يصل و يستعين ولا يعان (قوله يستعن بنا) فيستعن بدل اشتمال من يصل لان وصول قاصد الاستعانة يشتمل على الاستعانة فاندفع ما قيل ان الوصول قد لا يشتمل على الاستعانة وجعله الشاطبي بدل اضراب أو غلط وراجعه قال شيخنا على القول بان البدل من جملة أخرى وأنه على نية تكرار العامل فالقياس أن الجزم شرط مقدر مع تقدير جواب آخر والتقدير من يصل الينا يعن من يستعن بنا يعن اه (قوله يضاعف له العذاب) هو بدل اشتمال من يلق أثاما لان لقي الاثام أن يحصل له العذاب مضاعفا وهو يشتمل على المضاعفة فما نقله الغزي عن بعضهم من أن هذه الآية من بدل الكل لان لقي الاثام هو مضاعفة العذاب غير ظاهر (قوله ان علي الله الخ) الخطاب لرجل تقاعد عن مبايعة الملك وعلي خبران والله نصب بنزع الخافض وهو واو القسم وأن تبايعا اسم ان وتؤخذ بدل اشتمال من تبايعا وكرها مفعول مطلق بتقدير مضاف أي أخذ كره أو حال أي كارها وهذا أنسب بقوله طائعا وجعله صفة لمصدر محذوف يحوج الى تكلف تقدير الموصوف وتاويل كرها باسم مفعول وبهذا يعلم ما في كلام المعني الذي درج عليه شيخنا والبعض (قوله ولا يبدل بدل بعض) نقل في التصريح أن شاطبي أثبته ومثل له بنحو تصل الوجد للرجن يرحل لكن قال الدماميني انه يحتمل بدل الاشتمال فان الصلاة تشتمل على السجود اه وفيه عندي وان أقره شيخنا نظر لان الظاهر أنه ليس مرادهم بالاشتمال ما يعم اشتمال الكل على جزئه والا لزم ان كل بدل بعض بدل اشتمال (قوله والقياس يقتضيه) ومثله الشاطبي بنحو ان تطعم زيدا تكسه أكرمك (قوله تبدل الجملة من الجملة الخ) أي اذا كانت الثانية أوفى من الاولى بتأدية المراد على ما قاله الدنوشري وأقره شيخنا والفرق بين بدل الفعل و بدل الجملة أن الفعل يتبع ما قبله في اعرابه لفظا أو تقديرا والجملة تتبع ما قبلها محلا ان كان له محل والا فاطلاق اتباعه عليها مجاز كذا في التصريح قال في المغني جوز أبو البقاء في قوله تعالى منهم من كلم الله كونه بدلا من فضلنا بعضهم على بعض ورده بعض المتأخرين بأن الجملة الاسمية لا تبدل من الفعلية ولم يقم دليل على امتناع ذلك اه بقي ابدال الفعل من اسم يشبهه والعكس وابدال مفرد من جملة وحرف من مثله أما الاول فجوزه ابن هشام نحو يدمتق يخاف الله أو يخاف الله متق وأما الثاني فجوزه أبو حيان وجعل منه ولم يجعل له عوجا قيما فجعل قيما بدلا من جملة ولم يجعل له عوجا وأما الثالث فأثبته سيبويه وجعل منه أيعدكم أنكم اذا متم الآية فجعل أن الثانية بدلا من الاولى لا توكيدا والظاهر ما مر في باب التوكيد أن هذا من توكيد الضمير مع اعادة ما اتصل به (قوله نحو أمدكم بما تعلمون الخ) فجملة أمدكم بانعام و بنين الخ بدل من جملة أمدكم بما تعلمون ولا يخفى أنها صلة الذي في قوله واتقوا

(و يبدل الفعل من الفعل) بدل كل من كل قال في البسيط باتفاق كقوله • متى تأتنا تلم بنا في ديارنا • تجد حطبا جزلا ونارا تأججا • و بدل اشتمال على الصحيح (كمن يصل الينا يستعن بنا يعن) ومنه ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب وقوله • ان على الله أن تبايعا • تؤخذ كرها أو تجيء طائعا • ولا يبدل بدل بعض وأما بدل الغلط فقال في البسيط جوزه سيبويه وجماعة من النحويين والقياس يقتضيه ﴿تنبيه﴾ تبدل الجملة من الجملة نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام و بنين وقوله

(قوله اجبت) جواب اقناعي على تسليم الوجوب والا فليس بمسلم تأمل (قوله لان الخ) فيه انه يكفي الجعل الادعائي في مثل هذا (قوله وهو يشتمل الخ) فيه انه حينئذ بدل بعض والغرض خلافه فلعل المناسب انه مشتمل اشتمال السبب على المسبب

الذى أمدكم بما تعلمون فلا محل لها فاطلاق التبعية على ما بعدها مجاز لما مر عن التصريح وقال الدماميني والشمني اطلاقها عليه بالمعنى اللغوى لا الاصطلاحي ومثل بالآية فى التصريح لبدل البعض وهو الظاهر لان ما يعلمونه أعم من المفصل المذكور بعده الا أن يقال المراد به خصوص المفصل فيكون عاما مراد به الخصوص (قوله أقول له ارحل لا تقيمن عندنا) التمثيل به لبدل الكل مبنى على أن الامر بالشئ عين النهى عن ضده ومثل به فى التصريح لبدل الاشتمال وهو مبنى على أن الامر بالشئ يستلزم النهى عن ضده قال الدماميني لا تتعين التبعية فى الآية لجواز أن يكون مجموع الجملة بدل هو المقول كل واحدة جزء المقول اه قال فى التصريح وسكتوا عن اشتراط الضمير فى بدل البعض والاشتمال فى الافعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها (قوله ابتدائها من المفرد) انما صح ذلك لرجوع الجملة فى التقدير الى المفرد كما فى التصريح (قوله أبدل كيف يلتقيان الخ) الظاهر انه بدل اشتمال وكذا فى عرفت زيدا أبو من هو (قوله تعذر التقائهما) أشار بذلك الى أن الجملة فى تأويل المفرد والى أن الاستفهام تعجبى قال الدماميني ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة به على سبيل الشكوى (قوله أبو من هو) أبو مبتدأ أو من مضاف اليه وهو خبر والجملة بدل من زيدا بدل اشتمال لانه مفعول ثان لان عرف انما يتعدى الى مفعول واحد (قوله سبب الحنق) هو دعاء كل أمة على قراءة كافها (قوله كون البدل معتمدا عليه) أى اعتمد عليه ما بعده فى الحالة التى له من تذكير وتأنيث وغيرهما فحواب ابتداء به حسنه وان هذا جيد بها فاقتر بنصب العين والحض فاشتغل بالخبر فى الاول وذكر وانثى فى الثانى لولا أن المعتمد عليه فى ذلك هو البدل لوجب التذكير فى الاول والتأنيث فى الثانى اه دماميني وفى كلام البعض أن لمراعاة اعتماد البدل للبدل وعدم اعتماد المبدل منه للمبدل منه وفيه نظر الا أن يراد بكون الخبر للبدل أن البدل هو المحدث عنه فى المعنى فتأمل (قوله تركت) فيه الشاهد وفيه خبر أنه اعتمادا على المبدل منه والاصل تعين مهملة فساد معجمة فموحدة ولد البقرة اذا طلع قرنه قيل ما كسر مربه وهو أنسب بالمقام (قوله زيدا) يصح نصبه بدلا من الهاء المذكورة وجره بدلا من الذى ورفعه خبر مبتدأ محذوف قاله الشارح على التوضيح (قوله ما فصل به مذكور) أى مبدل منه مذكور قال شيخنا قلا عن السيوطى وكذا غير المفصل يجوز فيه القطع أيضا نحو مررت بزيد أحول نص عليه سيبويه والاخفش اه ونقل شيخنا السيد عن سم حواز قطع الايمان والعطف وتعدد حوا قطع النعت وهو الآتى قول نحو از قطع التوكيد (قوله وكان واوا به) أى مستوعب الانواعه (قوله وربعة) بفتح الراء وسكون الموحدة وفتحها الذى بين الطويل والقصير (قوله بعين قطعه) أى لانه حينئذ بدل بعض من غير رابط كما فى المغنى وبهذا بين بطلان قول البعض محل التعيين اذا جعل بدل كل فان جعل بدل بعض جاز الاتباع على أنه لا يتصور الا كونه بدل بعض لان العرض أنه لم يوم مطوف محذوف فلا تكن من الغافلين (قوله فى الاول) أى ما كان فيه البدل وافيا بالمبدل منه فيجوز فيه الامران البدل والقطع

﴿ النداء ﴾

هو لغة الدعاء بأى لفظ كان واصطلاحا طلب الاقبال بحرف نائب مناب أدعو ملفوظ به أو مقدر والمراد بالاقبال ما شمل الاقبال الحقيقى والمجازى المقصود به الاجابة كما فى نحو يا الله ولا يريد يا يزيد لا تقبل لان يا طلب الاقبال لسماع الدعى والنهى عن الاقبال بعد التوجه واعترض بأنه حرف النداء عن أدعو بان أدعو خبر والنداء انشاء وأجيب بان أدعو نقل الى الانشاء وانما ينادى المميز وأما نحو يا جبال ويا أرض فقيل انه من باب المجاز لتشبيهه مذكر بالمميز فى الاقبال واستعارته فى النفس له على طريق الاستعارة بالكناية وبالتخييل ولك أن تقول من الجائز أن الله خلق لما ذكر حال الخطاب تمييزا فلم يقع النداء الا لمميز وهمزة النداء منقلبة عن واو مثل كساء كما فى العرى (قوله

الى الله اشكو بالمدينة حاجة ﴿ وبالشام أخرى كيف يلتقيان
أبدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى أى الى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما وحمل منه الناظم نحو عرفت زيدا أبو من هو ﴿ خاتمة ﴾ فى مسائل متفرقة من التسهيل وشرحه * الاولى قد تعتمد البدل والمبدل منه لفظا اذا كان مع اثانى زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثوة الثانية الكثير كون البدل معتمدا عليه وقد يكون فى حكم الملقى كقوله
ان السبوف عدوها وروائحها ﴿ تركت هوازن مثل قرن الاعصب
* الثالثة قد يستغنى فى الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه نحو أحسن الى الذى صحبت زيدا أى صحبته زيدا * الرابعة ما فصل به مذكور وكان وافيا به يجوز فيه البدل والقطع نحو مررت برجال قصير وطويل وربعة وان كان غير وافى تعين قطعه ان لم ينو معطوف محذوف نحو مررت برجال طويل وقصير وان نوى معطوف محذوف فى الاول نحو اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر بالنصب

التقدير وأخواتها والثبوت فى حديث آخر والله تعالى أعلم ﴿ النداء ﴾ فيه ثلاث لغات أشهرها كسر الدون

ثم مع القصر) أي ثم أشهرها كسر الدال مع القصر أي بالنسبة للثالث وقوله ثم ضمها مع المد أي ثم أشهرها ضمها مع المد وأفعل التفضيل هنا ليس على بابه وقدر بعضهم خبرا في الموضعين أي ثم كسرها مع القصر بلى الاول ثم ضمها مع المد بلى الثاني هذا وقد أسلفنا في مبحث علامات الاسم نقلا عن المصباح أن في المد أربعة وهي الضم مع القصر فتنبه (قوله واشتقاقه) أي أخذه من ندى الصوت لتلاقيهما في المادة وإن افترقا بالاشتقاق بالاخذ لاختلاف المأخوذ والمأخوذ منه معنى (قوله وللمنادى الخ) في حاشية المغني للسيد ما نصه حكى أبو حيان أن بعضهم ذهب الى أن حروف النداء أسماء أفعال تتضمن ضمير المنادى فعلى هذا استكملت الهمزة أقسام الكلمة لانها تأتي حروفا للاستفهام وفعل أمر من رأى بمعنى وعده لها في ذلك نظارا له أي كعلى والمنادى في عبارته بكسر الدال (قوله وأيا) عد في أيا والاستعانة بالكسرة وكذا ما بعده (قوله أي البعيد) قال شيخنا الصابط في أبعاد وتداه العرف اه قيل إذا نودي البعيد بالادوات الآتية المشتملة على حرف الدلالة البعيد يحتاج في تداه الى رفع الصوت إن مع وهو طرفي غير أي بقصر الهمزة (قوله من هو كاساء) هذا أحسن معنى لاحل اعراب حيث قال ان الشارح حمل عبارة المتن على ما يقع عند البصريين وهو حذف الموصول وبعض الصلة مع أنه لا ضرورة الى ذلك في عبارة المتن لجواز كون الكاف اسمية بمعنى مثل معطوفة على الداء (قوله أو ارتفاع محل) أي به ما يعم المحل الحسي والمحل المعنوي ايذان هو الرتبة سريه تنزيله لارتفاع محل المنادى نداء الله دلا به (قوله ثم هيا) قيل هي فرع أيا بدال الهاء منها وقيل أصل فليست هاؤها لامر همزة أيا بكلامه محتمل للقولين وان كان الى الاول أقرب ولزيادة أحرفهما عن يا كما مر بهما دلالة على زيادة بعد المنادى بهما عن منادى يا (قوله وأعمها بابا) أي باعتبار المحال كما يدل عليه بقية كلامه (قوله تدخل في كل نداء) ولا يقدر عند الحذف سواها (قوله في الله تعالى) أي لفظ الله تعالى مدلوله عن كل ما لا يليق وكما تتعين في لفظ الجلالة تتعين في المستغاث وأيها وأيتها الآن الاربعة لم يسمع نداؤها الا بالبعد حقيقة أو تنزيلا لانه غير لازم (قوله ووالمن ندب الخ) قال الرضي وقد استعمل في النداء المحض وهو قليل اه وقال في المغني أجاز بعضهم استعمال وا في النداء المطلق (قوله واولداه) وا حرف نداء وندبة ولدا منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة والالف للندبة وانما سكنت (قول وهو يا) أخذ هذا الحصر من قوله قبل وا لمن ندب أو يا (قوله وهب فيه الخ) فصد وذلك بعد موت عمرو دليل على أنه مندوب وليس الدليل لانف لانها الحق آخر المستغاث والمتعجب منه كما يأتي أفاده سم (قوله فان خيف اللبس الخ) فتقول عند قصد ندبة زيد الميت وتحصر ذلك من اسمه زيد وأريد بالواو اولو أتيت بيا لتبادر الى فهم السامع أنك قصدت النداء (قوله من حروف نداء البعيد أي الخ) هذا مكرر مع قوله سابقا وقد تمد همزتها الآتية ليؤتى به بعد نقله عن التسهيل أو توطئة لقوله فعملة الحروف ثمانية (قوله ذهب المبرد الخ) انظر ماذا يقول في آي وآيد الهمزة فيهما هل يجعلهما للبعيد أو للقريب أو لهما فان أراد بقوله وأي والهمزة للقريب مقصورتين ومع مدتين فلا اشكال ونظير ذلك يقال فيما نقله عن ابن برهان (قوله على أن نداء القريب بما للبعيد) أي في غير سورة تنزيله منزلة البعيد بقرينة قوله يجوز توكيد اذ عند استنزيل المذكور لا تأكيد فتلخص أنه يجوز نداء القريب بما للبعيد للتوكيد وللتنزيل والمراد توكيد النداء ابتداء بأن الامر الذي يتلوه مهم جدا كما أفاده الكشاف (قوله وعلى منع العكس) أي لعدم تأتي التوكيد في سورة العكس ومحل منعه اذا لم ينزل البعيد منزلة القريب والا جاز نداؤه بما للقريب اذ لا مانع منه حينئذ كما قاله سم (قوله قد يعرى من حروف النداء لفظا) وان لزم عليه حذف النائب والمنوب عنه فقد قال الدماميني لا نسلم أن العوضية تنافي الحذف بدليل اقام الصلاة اه وقال بعضهم

كان أبعد صوتا منه (وللمنادى النداء) أي المبعد (أو) من هو (كالنائم) لنوم أو سهو أو ارتفاع محل أو اختصاصه كذا العبد لربه وعكسه من حروف النداء (يا وأي) باسكان وقد تمد همزتها (وآ كذا أيا ثم هيا) وأعمها بابا فانها تدخل في كل نداء وتتعين في الله تعالى (والهمز) المقصور (للداني) أي القريب نحو أريد أقبل (وا لمن ندب) وهو لمفجوع به أو المتوجع منه نحو وا ولداه وا رأساه (أو) نحو يا وا ه يا راساه (وغيرها) وهو يا (لذي اللبس اجتنب) أي لا تستعمل يا في الندبة الا عند أمن اللبس كقوله حملت أمرا عظيما فاصطبرت له

وقمت فيه بأمر الله يا عمرا
فان خيف اللبس تعينت وا

﴿تنبيهان﴾ الاول من حروف نداء البعيد آي بعد الهمزة وسكون الياء وقد عدها في التسهيل جملة الحروف حينئذ ثمانية • الثاني ذهب المبرد الى أن أيا وهيا للبعيد وآي والهمزة للقريب ويا لهما وذهب ابن برهان الى أن أيا وهيا للبعيد والهمزة للقريب وآي للمتوسط ويا للجميع وأجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا وعلى منع العكس (وغير مندوب ومضمر وما ... جا مستغاثا قد يعرى) من حروف النداء لفظا (فاعلما) يا

بالتنبيه لا عوض عن الفعل لكن لما وقعت في محله أشبهت العوض اه أما حذف المنادى وابقاء حرف النداء فذهب ابن مالك الى جوازه قبل الامر والدعاء واستشهد على ذلك ووجه الدماميني جوازه قبل الامر والدعاء بأنهما مظنة النداء ووقوعه معهما كثير فحس التصريف معهما بالحذف وذهب أبو حيان الى منعه وعلله بأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى اجحاف ولم يرد ذلك سماع عن العرب ويأتي الشواهد للتنبيه كهي قبل ليت ربّ وجيء ذا على ما صرح به في التسهيل وعلله في شرحه بأن مولى يأحد هذه الثلاثة قد يكون وحده ولا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف (قوله نحو يوسف أعرض عن هذا) أشار بتعداد الامثلة الى أنه لا فرق بين أن يكون المنادى مفردا أو مضافا أو شبيها به ولا فرق في المفرد بين أن يكون مقصود النداء لذاته كيوسف أو وصلة لنداء غيره كأي ولا بين أن يكون معربا قبل النداء كيوسف أو مبنيا قبله كأي أو معربا له في بعض الاحوال ومبنيا في البعض الآخر كأي هذا ما ظهر لي وأما ما ذكره البعض ولا يتم كما يؤخذ مما قررناه فعلم أن المنادى في المثل الاخير وهو من مفرد لانه اسم موصول لا شبيه بالمضاف لانه لم يعمل فيما بعده ولم يعطف عليه ما بعده فهو مبني على ضم مقدر كما قاله سم (قوله أن أدوا الى عباد الله) أي أدوا الى الطاعة يا عباد الله وهذا أحد وجهين اثنين أن عباد الله مفعول أدوا كقوله وأرسل معنا بني اسرائيل ولا شاهد فيه حينئذ (قوله مع المضمر) أي لقلة نداءه (قوله والمتعجب منه) نحو قولهم باللهاء والعشب اذا تعجبوا من كثرتهما (قوله الا مع الله) لان نداءه على خلاف الاصل لوجود آل فيه فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل أفاده سم (قوله والمتعجب منه) لانه كالمستغاث لفظا وحكما (قوله المنادى البعيد) أي حقيقة أو تنزيلا لان مد الصوت معه مطلوب ليسمع فيجيب والحذف ينافيه (قوله والصحيح منعه مطلقا) ظاهره أن الخلاف جار في مطلق المضمر وليس كذلك بل الخلاف في ضمير المخاطب فقط وأما ضمير المتكلم والغائب فنداؤهما مما وقع اتفاقا كما يأتي التصريح به ولا يقال يا أنا ولا ياهو ولا يرد أنه سمع ياهو يا من لاهو الا هو لان هو في مثله اسم للذات العلية لا ضمير اه ويمكن دفع الاعتراض بأن مصب تصحيح المنع في عبارته الاطلاق أي والصحيح منع نداء المضمر حالة كون المضمر مطلقا عن التقييد بكونه ضمير متكلم أو نائب فيكون مقابل الصحيح المنع حالة كون الضمير مقيدا بذلك ويمكن أيضا أن يفرض كلام الشارح كالمصنف في ضمير المخاطب فقط ويكون معنى قول الشارح مطلقا سواء كان ضمير رفع أو نصب أحذ مما بعده أو يكون معناه نثرا أو نظما أخذا مما بعده أيضا فاعرف ذلك (قوله وشذ ياايالك قد كفيتك) جعل بعضهم يا فيه للتنبيه وايا مفعول فعل محذوف يفسره المذكور (قوله يا بحر) بموحدة فيهما قال في القاموس الابحر الذي خرجت سرته والعظيم البطن وقد بجر كفرح فيهما اه وتمامه * أنت الذي سلقت عامر يتا * وجعل بعضهم يا فيه للتنبيه وأنت الاولى مبتدأ وأنت الثانية تأكيدا والموصول خبرا (قوله أي التعري) أي المفهوم من تعرى ولم يقل التعري بمع أنها مصدر تعرى لان التعري أو من تذكير اسم الاشارة (قوله في اسم الجنس) أي المعين كما سيأتي في الشرح (قوله والمشار له) اعترض بأن حقه أن يقول والمشار به وأجيب بأن في كلامه حذف مضاف أي ولفظ المشار له من حيث انه مشار له وهو اسم الاشارة وبأنه معطوف على الجنس أي واسم المشار له أي الاسم الدال عليه من حيث انه مشار اليه وظاهر كلامه جواز نداء اسم الاشارة مطلقا وقيده الشاطبي بغير المتصل بالخطاب (قوله أصلا ورأسا) العطف للتوكيد والمراد أنه لا يحكم بالقلة فقط وأما قول البعض المراد بمنعه أصلا منع القياس عليه وبمنعه رأسا منع وروده فهو مع ما فيه من التحكم مردود بما سيفيده الشارح من اعتراف المانعين بالورود حيث قال ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة (قوله أطرق كرا) أصله يا كروان رخم بحذف النون وحذفت معها الالف لكونها لليساز ائدا

نحو يوسف أعرض عن هذا استفرغ لكم أيها الثقلان أن أدوا الى عباد الله ونحو خيرا من زيد أقبل ونحو من لا يزال محسنا أحسن الى أما المندوب والمستغاث والمضمر فلا يجوز ذلك فيهما لان الاولين يطلب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه ولتفويت الدلالة على النداء مع المضمر

﴿تنبيهان﴾ الاول عد في التسهيل من هذا النوع لفظ الجلالة والمتعجب منه ولفظه ولا يلزم الحرف الا مع الله والمضمر والمستغاث والمتعجب منه والمندوب وعد في التوضيح المنادى البعيد وهو ظاهره الثاني أفهم كلامه جواز نداء المضمر والصحيح منعه مطلقا وشذ نحو يا ايانا قد كفيتك وقوله

يا أبجر بن أبجر يا أنتا

(وذاك) أي التعري من الحروف (في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه) فيهما أصلا ورأسا (فانصر عادله) بالذال المعجمة أي لائمه على ذلك فقد سمع في كل منهما ما لا يمكن رد جميعه فمن ذلك في اسم الجنس قولهم أطرق كرا

منادى خفضا باللام فاهنا مقيد بما سيأتي آفاده سم (قوله اجراءهما مجرى المضاف) أي لشبههما به في الصورة (قوله وانوا نضمام ما بنوا قبل النداء) فان قيل المبنيات انما يحكم على محلها فلا يقدر فيها فالجواب أن المقدر هنا حركة بناء لا حركة اعراب اه فارضى أي وحركة البناء لا تكون محلية لانها ليست من مقتضيات العامل، الحركة المحلية من مقتضياته فانحصرت في حركة الاعراب (قوله ما بنوا) أي أو حكوا كما سيذكره الشارح (قوله في لغة الحجاز) راجع لحذام فقط أي وأما في لغة تميم فهو معرب ويكون في حالة النداء مبنيا على الضم بناء مجددا (قوله وليجر مجرى ذي بناء مجددا) يحتمل أن المراد يجري مجراه في كونه في محل نصب وعلى هذا يرجع اسم الاشارة في قول الشارح وينظهر أثر ذلك الى ما ذكر من بنية الضم ونصب المحل ويحتمل أن المراد يجري مجراه في جواز رفع تابعه ونصبه كما أشار اليه الشارح وعلى هذا كان ينبغي للشارح أن يسقط قوله وينظهر أثر ذلك في تابعه ويقتصر على قوله فتقول ياسيبويه العالم الخ فتدبر (قوله رفع العالم) أي مراعاة للضم المقدر ونصبه أي مراعاة لمحل المتبوع ولم يجر مراعاة لكسرة البناء لانها لاصالتها بعيدة عن حركة الاعراب بخلاف الضم فانه لعروضه بنا أشبهت حركة الاعراب العارضة بالعامل المتأصلة في المتبوعية واطلاق الرفع على حركة التابع فيه مسامحة لان التحقيق أنها حركة اتباع (قوله والمحكي كالمبني) مقتضاه أن المحكي ليس مبنيا وهو مذهب السيد ولهذا جعل اعرابه تقديريا وهو أوجه مما في التصريح أنه مبني ويمكن تصوير البناء في كلامه بما قابل الاعراب ويشمل الحكاية فيرجع الخلاف لفظيا فافهم ومعنى كونه كالمبني أنه يبنى على ضم منوي ويرفع تبعه وينصب (قوله والمضاف) أي لغير ضمير الخطاب أما المضاف اليه فلا ينادى فلا يقال ياعلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لاقتضاء النداء مخاطب العلام واضافته الى ضمير الخطاب عدم خطابه لوجوب تغاير المتضايفين وامتناع اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة أفاده الدنوشري نقلا عن المتوسط وهو أولى مما ذكره البعض (قوله ياعافلا والموت يطلبه) قال البعض الواو استئنافية ليصح كونه مثالا للنكرة الغير المقصودة اذ لو جعلت حالية لكان من أمثلة الشبيه بالمضاف لا مما نحن بصدده اه وفيه أن المعنى على الحالية لا على الاستئناف فالاولى عندي أنه من شبيه المضاف لا من المفرد وان درج عليه الشارح وغيره لما عرفته فتدبر (قوله أيارا كا اما عرست فبلغن) تمامه وندامای من نجران أن لا تلاقيا، أصل اما ان ما أدغمت نون ان الشرطية في ميم ما الزائدة وعرست أي أتيت العروس وهي مكة والمدينة وما بينهما ونجران بلد باليمن تصريح (قوله أحال وجود هذا النوع) أي نداء غير المقصود مدعيا أن نداء غير المعين لا يمكن (قوله وعن ثعلب اجازة الضم) فيه بورك على قول الناظم عاد ما خلافا الا أن يقال المراد خلافا معتدا به أو عاد ما في الجملة (قوله ما اتصل به شيء من تمام معناه) أي ضمه بان يكون معمولا أو معطوفا قبل النداء كما يفيده كلام التسهيل وصرح به في التصريح أو بعدا على ما مر من الخلاف فالموصول نحو يا من فعل كذا من المفرد فيقدر ضمه كما في سم والمعمول اما مرفوع أو منصوب أو مجرور ولهذا عد الامثلة (قوله ويا طالعا جبلا) هو معرفة بدليل نعته بمعرفة ولا يقال موصوفه المقدر نكرة لانه تنوسي بإقامته مقامه ولذلك كان هو المنادى دون الموصوف المقدر قاله الشنواني ثم نقل عن الرضي جواز تعريف نعت النكرة المقصودة وتنكيره وكذا عن الشيخ خالد قال لكون التعريف مجددا قال وينبغي أن نعت شبيه المضاف كذلك (قوله فمن سميته بذلك) أي حالة كونه مستعملا فيمن سميته بمجموع المعطوف والمعطوف عليه فيجب نصبهما للطول بلا خلاف الاول لشبهه بالمضاف والثاني لعطفه على المنصوب (قوله ويمتنع في هذا ادخال يا الخ) أي لان ثلاثين جزء علم حينئذ كشمس من عبد شمس والمخالف نظر الى الاصل المنقول عنه (قوله نصبتهما أيضا) أي وجوبا أما الاول فلانه نكرة غير مقصودة وأما الثاني فلعطفه على المنصوب (قوله وان كانت) أي

اجراءهما مجرى المضاف (وانوا نضمام ما بنوا قبل النداء) كسيبويه وحذام في لغة الحجاز وخمسة عشر (وليجر مجرى ذي بناء مجددا) وينظهر أثر ذلك في تابعه فتقول ياسيبويه العالم برفع العالم ونصبه كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو ياريد الفاضل والمحكي كالمبني تقول يا تأبط شرا المقدام والمقدام (والمفرد المذكور والمضافا * وشبهه انصب عادما خلافا) أي يجب نصب المنادى حتما في ثلاثة أحوال * الاول النكرة غير المقصودة كقول الواعظ ياعافلا والموت يطلبه وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقوله * أيارا كا اما عرضت فبلغن * وعن المازني أنه أحال وجود هذا النوع * الثاني المضاف سواء كانت الاضافة محضة نحو ربنا اغفر لنا أو غير محضة نحو يا حسن الوجه وعن ثعلب اجازة الضم في غير المحضة * الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو يا حسنا وجهه ويا طالعا جبلا ويا رفيقا بالعباد ويا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك ويمتنع في هذا ادخال يا على ثلاثين خلافا لبعضهم وان نادى جماعة هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتهما أيضا وان كانت معينة

ضممت الاول وعرفت الثانى بال ونصبته أو رفعته الا ان أعدت معه يا فيجب ضمه وتجريده من أل ومنع ابن خروف اعادة يا وتخييره فى الحاق أل مردود (تنبيه) انتصاب المنادى لفظا أو محلا عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر فاصل يا زيد عنده أدعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسد الفعل فعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى أحد جزأيها فعند سيبويه جزآها أى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء سده مسد أحد جزأى الجملة أى الفعل والفاعل مقدر والمفعول ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا أو تقديرا اذ لا نداء بدون المنادى (ونحو زيد ضم واقتعن من ٭ نحو أزيد بن سعيد لا تهن) أى اذا كان المنادى علما مفردا موصوفا بابن متصل به مضاف الى علم نحو يا زيد بن سعيد جاز فيه الضم والفتح والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح ومنه قوله

الجماعة معينة الخ قال الحفيد الظاهر أن هذا الحكم الذى قاله محله فيما اذا أريد بثلاثة ثلاثة معينة وبثلاثين ثلاثون معينة وانما قلت ذلك لان المنادى انما يبنى اذا كان مفردا لمعين وكذا لا يجوز فى تابعه الوجهان اذا كان مع أل الا اذا أريد به معين أما اذا أريد بالمجموع معين فلا يستحق كل منهما بناء بل الظاهر فيه نصبهما كما لو سمى رجل بثلاثة وثلاثين اه (قوله ضممت الاول) أى لانه نكرة مقصودة تصريح (قوله وعرفت الثانى) قال فى التصريح وجوبا لانه اسم جنس أريد به معين فوجب ادخال اداة التعريف عليه وهى أل اه ولم يكتف بحرف النداء لانه لم يباشره وقضية التعليل امتناع يا زيد ورجل وهو ما نقله السيوطى عن الاخفش ونقل عن المبرد الجواز قال اه وقياس قول المبرد الجواز فى مسئلتنا بدون أل (قوله ونصبته) أى عطفا على محل الاول أو رفعته أى عطفا على لفظه والوجهان مأخوذان من قول المصنف الآتى

وان يكن معطوف أل مانسقا ٭ ففيه وجهان ورفع يتقى

(قوله فيجب ضمه) قال شيخنا أى بناؤه على ما يرفع به فلا يرد أنه يبنى على الواو اه ولو قال فيجب بناؤه على الواو لكان أوضح (قوله وتجريده من أل) لانه لا يجمع بين يا وأل الا مع لفظ الجلالة والجملة المحكية المصدرة بأل كما يأتى (قوله مردود) كان الظاهر مردودان ليطابق الخبر المبتدأ أو هو منع وتخيير ويمكن أن يقرأ تخييرا بالنصب على أنه مفعول معه أو يقدر لواحد منهما خبر على حد ٭ نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض وهذا الجواب أولى لايهام ما قبله أن ابن خروف لو قال باحد الامرين ولم يجمع بينهما المرد عليه وليس كذلك فافهم ووجه رد الاول أن الثانى ليس جزء علم حتى يمتنع دخول يا عليه ووجه رد الثانى أنه اسم جنس أريد به معين فيجب تعريفه بأل لما تقدم لا أنه مخير فيه وللبعض هنا كلام لا يساوى التعرض له ويؤخذ رده مما تقدم فتأمل (قوله وافادته فائدته) هو طلب الاقبال وعلم من كلامه أن شرط الحذف وهو الدلالة وشرط وجوبه وهو سد الحرف مسده موجودان لكن سده مسده عند سيبويه فى اللفظ وعند المبرد فى اللفظ والعمل (قوله نصبه بحرف النداء الخ) فى الهمع أنه على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به (قوله يا زيد جملة) أى مفيد مفاد الجملة واقع موقعها وليس المراد أنه بنفسه جملة كذا قال البعض وهو ظاهر على مذهب سيبويه وعلى أول الاحتمالين الآتيين فى تقرير مذهب المبرد (قوله والفاعل مقدر) أى محذوف تبعا لحذف الفعل الذى استترفيه ويحتمل أن المراد مستتر فى يا لانها لما عملت عمله جاز أن يستتر فيها ما استتر فى الفعل ثم رأيت بعضهم ذكره مقتصرا عليه ولكن الاول أوفق بكلامه فى تقرير مذهب سيبويه وعلى الثانى يكون يا زيد بنفسه جملة وكذا على ما حكاه أبو حيان عن بعضهم أن أحرف النداء أسماء أفعال متحملة لضمير المنادى بكسر الدال فتنبه (قوله أو تقديرا) اعترضه شيخنا بأن التقدير ينافى وجوب الذكر وأجاب البعض بأن المراد بالذكر الملاحظة وكلام الشارح مبنى على مذهب ابن مالك من جواز حذف المنادى قياسا قبل الامر والدعاء كما مر بيانه (قوله ونحو) مفعول ضم ومفعول اقتعن ضمير محذوف يعود على نحو وتهن بفتح التاء مضارع وهن أى ضعف وبضمها مضارع أهان والهاء مكسورة فيهما (قوله يا بن متصل) أنت خبير بأن المراد يا بن لفظه فهو حينئذ علم فكيف وصفه بالنكرة حيث قال متصل مضاف فكان حقه أن يقول متصلا مضافا بالنصب على الحال (قوله مضاف الى علم) أعم من أن يكون مفردا أو غيره حفيد سم (قوله جاز فيه الضم) أى على الاصل والفتح اما على الاتباع لفتحة ابن اذا لحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر فى التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيأ واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازى تبعا للشيخ عبد القاهر أو على اقحام ابن واضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص تجوز اضافته اليه لملابسته اياه حكاه فى البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثانى فتحة بنية وعلى

الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول والثالث فتحة اعراب وعلى الثانى فتحة بناء اه تصريح ببعض تغيير ونقل شيخنا عن حواشى الجامى أنه لا يتصور الرفع فى تابع العلم الموصوف بابن اذا كان أى العلم الموصوف بابن مفتوحا ثم نقل عن الطبلاوى ما نصه واعلم أنه لا يجوز فى تابع العلم الموصوف بابن الا النصب نحو يا زيد ابن عمرو العاقل بنصب العاقل كما جزم به العصام وصرح به غيره اه ومقتضى النقل الاول تصور رفعه اذا ضم العلم الموصوف بابن ومقتضى الثانى عدم تصور رفعه مطلقا وكأن المانع من الرفع عند ضم ذلك العلم الفصل بين التابع والمتبوع فتدبره (قوله يا حكم بن المنذر الخ) من الرجز المذيل شذوذا كما قرر فى محله والسرادق بضم السين المهملة ما يمد فوق صحن الدار (قوله شرط جواز الامرين) حاصل ما ذكره المصنف والشارح من الشروط ستة وشرط فى التسهيل سابعا وهو أن يكون المنادى ظاهرا الضم بأن يكون صحيح الآخر وسيذكره الشارح وشرط النووى فى شرح مسلم أن تكون البنوة حقيقية وشرط بعضهم فى العلمين التذكير وغلطوه فنحو يا زيد بن فاطمة كيا زيد بن عمرو كذا فى الفارضى قال شيخنا وينبغى أن يزاد كون لفظ ابن مفرد الامثنى ولا مجموعا ولا يخفى أخذ هذا من صنيع المصنف (قوله وكلامه لا يوفى بذلك) أى لان ابنا فى المثال محتمل للوصفية وغيرها (قوله ويل والابن علم) معطوف على ويل الاول والواو فيه بمعنى أو لان انتفاء أحدهما كاف فى تحتم الضم (قوله وعلى هذا فلا حذف) أى للجواب بل هو مذكور لكن فيه حذف فاء الجواب للضرورة وفى الاحتمال الاول أيضا ارتكاب ضرورة لان شرط حذف الجواب أن يكون الشرط فعلا ماضيا فيما كان مضارعا كان حذفه مخصوصا بالشعر قاله الشيخ خالد (قوله ومعنى البيت أن الضم متحتم أى واجب اذا فقد شرط من الشروط المذكورة) يعنى الشروط الاربعة المشار اليها فى قوله والضم الخ بدليل بقية كلامه وليس مراده بالشروط المذكورة ما يعم هذه الاربعة وغيرها حتى يصح اعتراض البعض بأنه لم يعلم من البيت الا وجوب الضم عند فقد شرط من شروط أربعة فكيف قال من الشروط المذكورة لا يقال مثال المصنف يفيد اشتراط افراد العلم الموصوف بابن لانا نقول هذا يؤدى الى افادة مثاله اشتراط افراد العلم المضاف اليه ابن أيضا وهو باطل واذا أردت استيفاء محترزات الشروط الستة المذكورة متنا وشرحا قلنا خرج بكون المنادى مفردا نحو يا عبد الله بن زيد وبالعلم نحو يا رجل ابن زيد وبكونه بعده ابن نحو يا زيد الفاضل وبكونه متصلا به نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو وبكونه صفة له نحو يا زيد ابن عمرو على أنه بدل وبكونه مضافا الى علم نحو يا زيد ابن أخينا فيجب النصب فى الاول والضم فى البقية (قوله يا رجل ابن عمرو) فى وجوب الضم فى هذا المثال نظر لانه تقدم أنه يجوز نصب النكرة المقصودة الموصوفة فى قوله ويجوز نصب ما وصف الخ الا أن يجعل وجوب الضم نسيا بمعنى امتناع الفتح للاتباع أو للتركيب فتنبه (قوله ويا زيد الفاضل) يصدق هنا أنه لم يل الابن علما يصدق السالبة بنفى الموضوع تم وقد أساء البعض التصرف فوجه بصدق السالبة بنفى الموضوع صدق لم يل الابن علما بيا زيد الفاضل ابن عمرو فتأمل (قوله وانتفاء اتصال الابن الخ) أى وانتفاء اتصال الخ وكذا قوله والوصف به الخ (قوله ولم يشترط هذا) أى كون الوصف ابنا فأجازوا الفتح مع كل وصف نصب قال فى التصريح بناء على أن علة الفتح التركيب وقد جاء نحو لا رجل ظريف بفتحهما فجوزوا ذلك هنا اه (قوله فما كعب بن مامة) هو الذى آثر رفيقه بالماء ومات عطشا ومامة اسم أبيه قال شيخنا السيد وابن آروى أو سعدى هو الجواد الطائى المشهور اه ورواية المغنى والعينى وابن سعدى قال السيوطى فى شرح شواهده هو أوس بن حارثة الطائى وسعدى أمه اه وكذا قال العينى وبه يعرف ما فى كلام شيخنا السيد المقتضى أنه حاتم والمراد بعمر عمر بن عبد العزيز كما قاله السيوطى وغيره (قوله بفتح عمر) خرج على أن أصله يا عمرا بالالف عند من يجيز الحاقها فى غير

كما هو الظاهر فلو جعل بدلا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولا بفعل مقدر تعين الضم وكلامه لا يوفى بذلك وان كان مراده (والضم ان لم يل الابن علما * ويل الابن علم قد حتما) الضم مبتدأ خبره قد حتما وان لم يل شرط جوابه محذوف والتقدير فالضم متحتم أى واجب ويجوز أن يكون قد حتما جوابه والشرط وجوابه خبر المبتدا واستغنى بالضمير الذى فى حتم رابط الان جملة الشرط والجواب يستغنى فيهما بضمير واحد لتنزلهما منزلة الجملة الواحدة وعلى هذا فلا حذف ومعنى البيت أن الضم متحتم أى واجب اذا فقد شرط من الشروط المذكورة كما فى نحو يا رجل ابن عمرو ويا زيد الفاضل ابن عمرو ويا زيد الفاضل لانتفاء عملية المنادى فى الاولى واتصال الابن به فى الثانية والوصل به فى الثالثة ولم يشترط هذا الكوفيون كقوله

فما كعب بن مامة وابن أروى
بأجود منك يا عمر الجوادا

بفتح عمر وعلى هذه الثلاثة يصدق صدر البيت ونحو يا زيد ابن أخينا لعدم اضافة ابن الى علم وهو مراد عجز البيت ﴿تنبيهات﴾ الاول لا اشكال أن فتحة ابن فتحة اعراب اذا ضم موصوفه وأما اذا فتح

الندبة والاستغاثة والتعجب أو أن أصله يا عمرا بالتنوين للضرورة ثم حذف لالتقاء الساكنين اه زكريا وفي التصريح الثاني نظر ظاهر (قوله فكذلك عند الجمهور) أي لان مذهبهم أن الفتح في الاول ليس للتركيب بل للاتباع أو لاضافته الى ما بعد ابن نعم اعرابيه فتحة ابن على الاضافة المذكورة غير ظاهرة لان ابن على الاضافة مقسم بين المتضايفين ففتحته غير مطلوبة لعامل اللهم الا أن يجعل مضافا تقديرا الى مثل ما أضيف اليه ما قبله مقدرا قبل يا أو أعني مثلا فتأمل (قوله لانك ركبته معه) أي كتركيب خمسة عشر والظاهر في اعرابه على هذا القول أن يقال زيد بن منادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء التركيبي وحركة زيد على هذا حركة بنية (قوله ولا أثر للوصف ببنت هنا) الفرق بين ابنة وبنت أن ابنة هي ابن بزيادة التاء بخلاف بنت فانها بعيدة الشبه أو كثرة استعمال ابنة في مثل هذا التركيب دون بنت وفي التصريح ان امتناع الفتح لتعذر الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك الباء الموحدة اه وهو لا يأتي الا على القول بأن الفتح للاتباع ومثل الوصف ببنت الوصف ببني تصغير ابن (قوله يلتحق بالعلم الخ) أي لكثرة استعمال المذكورات كالعلم (قوله ويا ضل ابن ضل) بضم الضاد المعجمة علم جنس لمن لا يعرف هو ولا أبوه (قوله ومجوز فتح ذي الضمة) مبتدأ خبره يوجب والمراد بالجواز اجتماع الشروط المتقدمة (قوله في غيره) أي غير النداء كجاء زيد بن عمرو (قوله وألف ابن) أي اذا لم تقع ابتداء سطر كما في الدماميني عن ابن الحاجب ولم تكن البنوة مجازية ولم يبن الابن ولم يجمع كما في الفارضي وقوله في الحالتين أي النداء وعدمه ومثل ابن ابنة نظير ما تقدم وقد تقضى عبارته وجوب تنوين الموصوف ببنت في غير النداء اذ لا يجوز فتحه في النداء وهو خلاف ما في الدماميني حيث قال فيه وجهان رواهما سيبويه عن العرب الذين يصرفون هندا ونحوه فيقولون هذه هند بنت عاصم بتنوين هند وتركه لكثرة الاستعمال (قوله وان نون فللضرورة) كقوله جارية من قيس بن ثعلبه * ولا فرق في العلم في جميع ما ذكر بين الاسم والكنية واللقب على ما صرح به ابن خروف وجزم الراعي بوجوب تنوين المضاف اليه وكتابة ألف ابن اذا كان الموصوف بابن مضافا كما في قام أبو محمد بن زيد واختاره الصفدي في تاريخه بعد نقل الخلاف واختاره أيضا المصنف اذا كان المضاف اليه ابن مضافا (قوله يحتمله) بل هو أقرب الى تمثيله بنحو أزيد بن سعيد (قوله وفيه خلاف) فقد أجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة اه دماميني فالضمة على الاصل والفتحة على الاتباع أو التركيب أو الاضافة الى ما بعد ابن كما في يا زيد بن سعيد (قوله واضمم أو انصب) في عبارته اشارة الى بناء المنون اضطرارا اذا ضم واعرابه رجوعا الى الاصل في الاسماء اذا نصب قال سم وظاهره جواز الوجهين ولو فيما ضمه مقدر ويفرق بين هذا وما تقدم بأن القصد ثم الاتباع للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير ولا كذلك هذا اه واذا ضممت المنادى المفرد المنون ضرورة فلك في نعته الضم والنصب وان نصبته تعين نصب نعته فان نون مقصورا نحو يا فتى للضرورة فان نوى الضم جاز في نعته الوجهان أو النصب تعين نصب نعته كذا في شرح التسهيل للمرادي وغيره (قوله مما له استحقاق ضم بينا) يحتمل أن مما حال من ما واستحقاق مبتدأ وله متعلق ببين مضمنا معنى أثبت وبين خبره والجملة صلة ما ومن الاوجه في هذه العبارة ما ذكره الشاطبي أن له هو الخبر وجملة بين بمعنى أظهر صفة لضم قال واحترز به من الضم المقدر فانه لا يضطر الى تنوينه فان الحرف الذي قدرت فيه الضمة ساكن نحو يا قاضي ويا فتى فاذا نون حذف لالتقائه ساكنا مع التنوين فلم يفد التنوين في وزن الشعر شيأ اه قال شيخنا وتبعه البعض وقد يقال فائدته تظهر فيما اذا اضطر الى التحريك عند التقاء الساكنين فينون ثم يحرك أي فالاولى أن بين بمعنى ذكرناه سابقا (قوله ليت الخ) قبله

حييت عزة بعد الهجر وانصرفت * فحي ويحك من حيالك يا جمل

فحويا هند بنة زيد خلافا لبعضهم ولا أثر للوصف ببنت هنا فنحو يا هند بنت عمرو واجب الضم * الثالث يلحق بالعلم يا فلان بن فلان ويا ضل بن ضل ويا سيد بن سعيد ذكره في التسهيل وهو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين في مثله مما ليس بعلم التزام الضم * الرابع قال في التسهيل وربما ضم الابن اتباعا يشير الى ما حكاه الاخفش عن بعض العرب من يا زيد بن عمرو بالضم اتباعا لضمة الدال * الخامس قال فيه أيضا ومجوز فتح ذي الضمة في النداء يوجب في غيره حذف تنوينه لفظا وألف ابن في الحالتين خطا

وان نون فللضرورة * السادس اشترط في التسهيل لذلك كون المنادى ذا ضمة ظاهرة وعبارته ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا وكلامه هنا يحتمله فنحو يا عيسى بن مريم يتعين فيه تقدير الضم اذ لا فائدة في تقدير الفتح وفيه خلاف اه (واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا مما له استحقاق ضم بينا) فقد ورد السماع بهما فمن الضم قوله

* سلام الله يا مطر عليها

وقوله

ليت القصيدة كانت لي فأشكرها * مكان يا جمل حييت يا رجل ومن النصب قوله

وقوله فأشكرها بالنصب بجواب التمني وقوله مكان جعله العيني منصوبا على الظرفية ولم يذكر متعلقه ولعل التقدير أتمنى يا رجل حييت في مكان يا جمل حييت (قوله أعبدا الخ) لا حاجة لجعل نصب هذا ضرورة لما صرح به المصنف في التسهيل أن الموصوف يجوز نصبه كما مر ونص الرضي على أن هذا من الشبيه بالمضاف فنصبه لذلك سم وكونه من الشبيه بالمضاف أحد قولين كما مر بيان ذلك وشعبى بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة (قوله ضربت صدرها الخ) أي متعجبة من نجاتي من ما لقيت من الحروب وإلى تمنى مني وعادة النساء الضرب على صدرهن عند رؤية مهول وأصل أواق وواق جمع واقية من الوقاية وهي الحفظ وأبدلت الواو الاولى همزة كما سيأتي في قول الناظم وهمز أول الواوين رد الخ (قوله وواقي الناظم والاعلم الخ) وجهه أن اسم الجنس أصل بالنظر إلى العلم والاعراب أصل بالنظر إلى البناء فلما اضطر الشاعر أعطى الاصل للاصل والفرع للفرع اه حفيد قال السيوطي والمختار عندي عكسه وهو اختيار النصب في العلم لعدم الالتباس فيه والضم في النكرة المقصودة مثلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة إذ لا فارق مع التنوين للضرورة إلا الحركة لاستوائهما في التنوين ولم أقف على هذا الرأي لاحد اه وفيه أن تعليله اختيار نصب العلم لا يتجه لانه كالالتباس في نصبه لا التباس في ضمه فلا يتم التعليل إلا بضميمة كون الرجوع عند الضرورة إلى الاصل في الاسماء وهو الاعراب أولى فتدبر (قوله جمع يا) أي مثلا لظهور أن سائر حروف النداء كذلك سم (قوله المتوج) أي الذي على رأسه تاج ويجوز فيه الرفع والنصب اه عيني وأراد بعدنان القبيلة المعهودة بدليل التأنيث في قوله عرفت فقول البعض تبعا للعيني وعدنان أبو العرب غير مناسب هنا (قوله ولا يجوز ذلك في الاختيار) لان النداء معرف وأل معرفة ولا يجمع بين أداتي تعريف اه تصريح وفي الحفيد أن النحويين مختلفون في نداء العلم الذي فيه أل كالحرث وأن ابن هشام اختار المنع ثم بحث أنه لا مانع من ندائه لانهم إنما منعوا نداءه فيه أل لئلا يجتمع معرفان وذلك غير لازم هنا لان أل هنا غير معرفة إلا أن يكون المنع لاجل الصورة اللفظية إلا أنه ينتقض بنحو يا المنطلق زيد اه قال سم ويؤيد الجواز ما يأتي عن المبرد فيما سمي به من موصول مبدوء بال نحو الذي والتي إلا أن يفرق بتأتي إسقاط أل في العلم لكونها زائدة عليه بخلاف نحو الذي والتي مسمى بهما فيه تأمل اه (قوله نحو يا المنطلق زيد) بقطع الهمزة لان المبدوء بهمزة الوصل فعلا أو غيره إذا سمي به يجب قطع همزته كما أفاده في التصريح قال البعض وانظر ما الفرق بين هذا وبير يا الله حيث جوز فيه الشارح الاوجه الثلاثة اه وأنت خبير بان لاسم الجلالة خواص لا يشاركه فيها غيره فلا يبعد أن يكون منها جواز الاوجه الثلاثة (قوله نحو الذي والتي) أي مع الصلة إذ هو محل الخلاف وأما مجرد الموصول المسمى به فوفاق قاله في التصريح أي متفق على منع ندائه (قوله وصوبه الناظم) قال أبو حيان والذي نص عليه سيبويه المنع وفرق بينه وبين الجملة أن التسمية فيها بشيئين كل منهما اسم تام والذي بصلته بمنزلة اسم واحد كالحرث فلا يجوز نداؤه مع (قوله نحو يا الاسد شدة أقبل) قال شيخنا وتبعه البعض الظاهر أنه من الشبيه بالمضاف فينصب لان شدة تمييز اه وفيه أن شدة ليس تمييزا للاسد تمييز مفرد حتى يكون الاسد عاملا في شدة فيكون من الشبيه بالمضاف بل هو تمييز نسبة عامله مثل المحذوفة التي بمعنى مماثل وحينئذ يكون التركيب من المضاف تقديرا ويكون نصب الاسد لحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في الاعراب (قوله لان تقديره يا مثل الاسد) أي فالمنادى في الحقيقة لم تدخل عليه أل واعترضه الشاطبي بلزوم جواز نحو يا القرية لان تقديره يا أهل القرية ولا يقول به الناظم وابن سعدان قال سم ويمكن الفرق بان وجه الشبه فيما نحن فيه دل على معنى المثلية وصير اللفظ في قوة يا مثل الاسد ولا كذلك ما أورد فتامل (قوله ويقال اللهم بالتعويض) فهو منادى مبني على ضم ظاهر على الهاء في محل نصب حذف

* أعبدا حل في شعبى غريبا
* وقوله ضربت صدرها
الى * وقالت * يا عديا لقد
وقتك الاواقى * واختار
الخليل وسيبويه الضم وأبو
عمرو وعيسى ويونس
والجرمى والمبرد النصب
ووافق الناظم والاعلم
الاولين في العلم
والآخرين في اسم الجنس
(وبانطرار خص جمع يا
وأل) في نحو قوله عباس
يا ملك المتوج والذى *
صرفت له بيت العلاء دان
وقوله * فيا الغلامان
اللذان فرا * إياكما أن
تعقبانا شرا * ولا يجوز
ذلك في الاختيار خلافا
للبغداديين في ذلك (الا مع
الله) فيجوز اجماعا للزوم
أل له حتى صارت كالجزء
منه فتقول يا الله بإثبات
الالفين ويا الله بحذفهما
وبالله بحذف الثانية فقط
(و) الا مع (محكى الجمل)
نحو يا المنطلق زيد فمن سمى
بذلك نص على ذلك سيبويه
وزاد عليه المبرد ما سمي به
من موصول مبدوء بال
نحو الذي والتي وصوبه
الناظم وزاد في التسهيل
اسم الجنس المشبه به نحو
يا الاسد شدة أقبل وهو
مذهب ابن سعدان قال في
شرح التسهيل وهو قياس
صحيح لان تقديره يا مثل
الاسد أقبل ومذهب
الجمهور المنع (والاكثر)
في نداء اسم الله تعالى أن
يحذف حرف النداء ويقال (اللهم بالتعويض)

منه حرف النداء وعوض عنه الميم قال شيخنا ويحتمل أن يكون مبنيا على ضم مقدر على الميم لصيرورتها كالجزء منه اه أي فيكون جعل حركة البناء على الميم كجعل حركة الاعراب على الهاء في نحو عدة وزنة بجامع العوضية والمتجه الاول والفرق أن التعويض في نحو عدة وزنة عن جزء الكلمة فلصيرورة الهاء جزأ وجه قوي وفي اللهم عن كلمة مستقلة فليس لصيرورة الميم جزأ أو كالجزء وجه قوي (قوله أي بتعويض الميم المشددة الخ) وانما أخرت تبركا بالبداءة باسم الله تعالى اه سم ولا يجب أن يكون العوض في محل المعوض عنه بخلاف البدل واختيرت الميم عوضا عن يا للمناسبة بينهما فان يا للتعريف والميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حمير كقوله * يرى وراءي بامسهم وامسله وكانت مشددة ليكون العوض على حرفين كالمعوض (قوله انى اذا ما حدث الخ) الحدث الحادث من مكاره الدنيا وألم نزل اه زكريا ﴿فائدة﴾ لا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف غيره من الاسماء المختصة بالنداء وأجاز المبرد وصفه بدليل قل اللهم فاطر السموات والارض قل اللهم مالك الملك ونحوهما وهو عند سيبويه على النداء المستأنف اه دماميني وعلل بعضهم مذهب سيبويه بان اللهم بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متصرفا وصار مثل حيهل اذ الميم بمنزلة صوت مضموم الى اسم مع بقائهما على معنييهما بخلاف مثل سيبويه وخالويه حيث صار الصوت جزأ من الكلمة (قوله بقية جملة محذوفة الخ) رد بانه يقال اللهم لا نؤمهم بخير وبانه كان يحتاج الى العاطف في نحو اللهم اغفر لي (قوله حجيج) بالجيم المبدلة من ياء المتكلم وفي بعض النسخ حجتي بالياء (قوله على ثلاثة أنحاء) جمع نحو بمعنى قسم أي حالة كون هذه اللفظة كائنة على ثلاثة أقسام من الاستعمال كينونة ملابسة وقوله أحدها النداء أي استعمالها في النداء فصح كلام الشارح وتناسب واندفع اعتراض البعض بان المناسب لقوله أحدها النداء أن يقول ولهذه اللفظة ثلاثة معان واعتراضه على قوله ثانيها أن يذكرها المجيب بان المناسب لما قبله أن يقول ثانيها تمكين الجواب الخ وعلى قوله ثالثها أن تستعمل دليلا الخ بان المناسب أن يقول ثالثها الندرة الخ فتأمل (قوله ثانيها أن يذكرها المجيب الخ) قال شيخنا وتبعه البعض ان اللهم في الموضعين الاخيرين خرجت عن النداء وانظاهر أن اللهم فيهما لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب وفيه نظر لانا لا نسلم خروجها في الموضعين عن النداء بالكلية لم لا يجوز أن تكون فيهما للنداء مع التمكين أو الندرة وقد يشير اليه قول الشارح في الموضع الاول المقابل لهذين الموضعين أحدها النداء المحض ولئن سلم خروجها عن النداء بالكلية فلا نسلم أنها لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب لان خروج الكلمة عن معناها الاصلي لا يستلزم خروجها عما لها من اعراب أو بناء أو تركيب فالمتجه عندي أنها باقية على تركيبها وأنه يقال اللهم منادى أي ولو صورة مبني على ضم الى آخر ما مر فتأمل (قوله اذ الم تدعني) بسكون الدال وضم العين المهملة ﴿فصل﴾ (قوله تابع ذي الضم) لو قال ذي البناء لشمل نحو يا زيدان ابني عمرو ويا زيدون أصحاب بكر والمراد الضم لفظا أو تقديرا كما سيبويه ذا الفضل وخرج المنصوب فان تابعه غير النسق والبدل منصوب مطلقا نحو يا أخانا الفاضل ويا أخانا الحسن الوجه ويا خيرا من عمرو فاضلا والمستغاث المجرور فان تابعه يتعين جره كما صرح به الرضي وأما المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة فلا ترفع توابعه كما صرح به أيضا الرضي نحو يا زيدا وعمرا ولا يجوز وعمرو لان المتبوع مبني على الفتح قاله سم وأنا أقول سيأتي في باب الاستغاثة من هذا الشرح تجويز نصب تابع المستغاث المجرور باللام مراعاة للمحل وصرح به في الهمع أيضا ويرد على نصب النسق المعرف الخالي من أل كعمرو والبدل التابعين للمستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة ما سيصرح به المصنف من أنهما كالمستقل بالنداء اللهم الا أن يخص بغير سورة المستغاث المذكور وهو بعيد ويرد على التعليل بأن المتبوع مبني على الفتح أنه قد يمنع لم لا يجوز أن يكون مبنيا على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة

أي بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء (وشذ يا اللهم في قريض) أي شذ الجمع بين يا والميم في الشعر كقوله * اني اذا ما حدث ألما * أقول يا اللهم يا اللهما ﴿تنبيهات﴾ الاول مذهب الكوفيين أن الميم في اللهم بقية جملة محذوفة وهي أمنا بخير وليست عوضا عن حرف النداء ولذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار * الثاني قد تحذف ألف من اللهم كقوله لاهم ان كنت قبلت حجتج وهو كثير في الشعر * الثالث قال في النهاية يستعمل اللهم على ثلاثة أنحاء * أحدها النداء المحض نحو اللهم أتينا * ثانيها أن يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع كأن يقول لك القائل أزيد قائم فتقول له اللهم نعم أو اللهم لا * ثالثها أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو قولك أنا أزورك اللهم اذا لم تدعني ألا ترى أن وقوع الزيارة مقرونا بعدم الدعاء قليل

﴿فصل﴾

(تابع) المنادى (ذي الضم

بل هذا هو الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه وحينئذ يجوز في تابعه الرفع والنصب فاعرفه (قوله المضاف) بالنصب صفة لتابع ومحل وجوب نصب التابع المضاف اذا كانت اضافته محضة والا جاز رفعه كما صرح به السيوطي وأشير اليه الشارح لكن انما ينعت المنادى المضموم بمضاف اضافة غير محضة اذا كان نكرة مقصودة لما مر أنه يجوز نعتها بالنكرة لتكون تعريفها طارئا فلا يقال كيف ينعت المضموم بالمضاف اضافة غير محضة مع كون المنعوت معرفة والنعت نكرة ومثل المضاف الشبيه بالمضاف فيتعين نصبه كما صرح به السيوطي وجوز الرضي رفعه ويؤيده تجويز السيوطي رفع المضاف اضافة غير محضة لانها على تقدير الانفصال فضارب زيد في تقدير ضارب زيدا وضارب زيد اشبيه بالمضاف وقوله دون أل حال من تابع أو من الضمير في المضاف فقول البعض تبعا للشيخ خالد حال من المضاف فيه تساهل وقصور (قوله نعتا الخ) أشار به الى أن المراد بالتابع ماعدا البدل وانسق بقرينة المقابلة (قوله كلهم أو كلكم) أشار به الى أن الضمير في تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة نظرا الى كون لفظ المنادى اسما ظاهرا والاسم الظاهر من قبيل الغيبة وبلفظ الخطاب نظرا الى كون المنادى مخاطبا فعلمت أنه يجوز أيضا يازيد نفسه ونفسك فاله الدماميني ثم قال ويجوز يا أيها الذي قام ويا أيها الذي قت وقد توهم بعض الناس أنك اذا قلت يا أيها الذي قام وقعدت كان فيه التفات وليس كذلك لان الالتفات من خلاف الظاهر وكلا الطريقين موافق للظاهر فالغيبة اظاهر لفظ الظاهر والخطاب لظاهر المنادى اه ملخصا وفيه نظر لان مقتضى الظاهر اذا سلك أحد الطريقين في كلام أن لا يعدل الى غيره فيه فتدبر (قوله الاول الخ) عبارة السيوطي في جمع الجوامع وجوز الكوفيون وابن الانباري رفع النعت المضاف اضافة محضة والفراء رفع التوكيد وانعطف نسقا اه بزيادة من شرحه (قوله لان اضافته محضة) أي لغلبة الاسمية على صاحب وفيه اشارة الى أن ما اضافته غير محضة يجوز رفعه وبه صرح السيوطي كما مر (قوله على القطع) قضيته جواز قطع التوكيد وهو كذلك على قول (قوله والمبني قبل النداء) يوهم صنيعه أن المبني قبل النداء قسم مباين للقسمين قبله العلم والنكرة المقصودة وليس كذلك فلو قال ولو مبنيين قبل النداء لكان أحسن مثال العلم المبني قبل النداء ياسيبويه ومثال النكرة المقصودة المبنية قبل النداء يامن خلقني أي يا الهاخلقني (قوله أي ماسوى التابع) أي من تابع المضموم خاصة (قوله المضاف المقرون بأل) أي تابع ذي الضم المضاف المقرون بأل والمفرد وكذا الشبيه بالمضاف على ما مر عن الرضي والمضاف اضافة غير محضة على ما مر عن السيوطي وأشار اليه الشارح ووجه جواز الامرين في الاول والثالث والرابع الحاقها بالمفرد لان غير المحضة ومنها اضافة المقرون كلا اضافة فان قلت فلم لم يلحق الشبيه والمضاف اضافة غير محضة به اذا نودي مستقلين قلت محافظة على اعرابهما الذي هو الاصل فألحقا به تابعين لمشابهتهما له مع حصول الاعراب لفظا أو تقديرا وهذا في حالة رفعهما على القول بأنه اتباع لا اعراب كما سيأتي ولم يلحقا به مستقلين محافظة على الاعراب فروعي الاعراب في الحالين اه سم ببعض تغيير فان قلت لم يجز في التابع المفرد البناء كما جاز في تابع اسم لا المفرد نحو لا رجل ظريف فيها قلت لان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع ولا دخل لما في التابع والمنفي بلا في الحقيقة هو التابع لا المتبوع غالبا فكأن لا باشرت التابع وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها الاظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفي مضمون الصفة بناء على الغالب من انصباب النفي على القيد فحصل الفرق بين التابعين (قوله والمفرد) دخل فيه نعت النكرة المقصودة معرفا بأل أولا فيجوز يا رجل العاقل والعاقل ويا رجل عالم وعالما نعم ان نصبت رجلا لجواز نصب النكرة المقصودة الموصوفة تعين نصب صفته (قوله ارفع) ظاهره أن رفع التابع المذكور اعراب واستشكل بأنه لا عامل هنالك يقتضي رفع التابع بل هنالك ما يقتضي نصبه وهو أدعو

المضاف دون أل ألزمه نصبا) مراعاة لمحل المنادى نعتا كان (كأزيد ذا الحيل) أو بيانا نحو يازيد عائذ الكلب أو توكيدا نحو يازيد نفسه ويا تميم كلهم أو كلكم ﴿تنبيهان﴾ الاول أجاز الكسائي والفراء وابن الانباري الرفع في نحو يازيد صاحبنا والصحيح المنع لان اضافته محضة وأجازه الفراء في نحو يا تميم كلهم وقد سمع وهو محمول عند الجمهور على القطع أي كلهم يدعى ● الثاني شمل قوله ذي الضم العلم والنكرة المقصودة والمبني قبل النداء لانه يقدر ضمه كما مر (وماسواه) أي ماسوى التابع المستكمل للشرطين المذكورين وهما الاضافة والخلو من أل وذلك شيآن المضاف المقرون بال والمفرد (ارفع أو انصب) تقول يازيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويازيد الحسن والحسن

(قوله لان الالتفات الخ) لا يخفاك ان يا أيها الذي قت فيه التفات تأمل

و ياغلام بشر وبشرا و ياتميم أجمعون وأجمعين فالنصب اتباعا للمحل والرفع اتباعا للفظ لانه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة ﴿تنبيهان﴾ الاول شمل كلامه أولا وثانيا التوابع الخمسة ومراده النعت والتوكيد (١٠٩) وعطف البيان وسياتي الكلام على البدل وعطف النسق ● الثاني ظاهر كلامه أن الوجهين على السواء (واجعلا مستقل) بالنداء (منسقا) خاليا عن أل (وبدلا) تقول يازيد بشر بالضم وكذلك يازيد وبشر وتقول يازيد أباعبد الله وكذلك يازيد وأباعبد الله وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب لان البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل ﴿تنبيه﴾ أجاز المازني والكوفيون يازيد وعمرا ويا عبد الله وبكرا (وان يكن معطوف أل ما نسقا ففيه وجهان) الرفع والنصب (ورفع يقتفى) أي يختار وفاقا للخليل وسيبويه والمازني لما فيه من مشاكلة الحركة ولحكاية سيبويه أنه أكثر واما قراءة السبعة ياجبال أوبي معه والطير بالنصب فللعطف على فضلا من ولقد آتينا داود منا فضلا واختار أبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي النصب لان ما فيه أل لم يل حرف النداء فلا يجعل كلفظ ماوليه وتمسكا بظاهر الآية اذ اجماع القراء سوى الاعرج على النصب وقال المبرد ان كانت أل معرفة فالنصب والا فالرفع لان المعرف

وأجيب بأن العامل فيه مقدر من لفظ عامل المتبوع مبنيا للمجهول وهو مع ما فيه من التكلف يؤدي الى التزام قطع التابع وقال السيوطي في متن جمع الجوامع وشرحه واعتقد قوم بناء النعت اذا رفع لانهم رأوا حركته كحركة المنادى حكاه في النهاية اه والمتجه وفاقا لبعضهم أن ضمة التابع اتباع لا اعراب ولا بناء وفي قول الشارح والرفع اتباعا للفظ اشارة اليه وعلى هذا يكون في التعبير بالرفع تسمح فاعرفه (قوله و ياغلام بشر) أي بتنوين بشر لانه معرب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة الاتباع على ماحققناه (قوله أولا) أي في قوله تابع ذي الضم وثانيا أي في قوله وماسواه (قوله ومراده النعت الخ) أي بقرينة افراد البدل وعطف النسق بحكم يخصهما بعد ذلك فالآتي مخصص لما تقدم وقوله والتوكيد أي لفظيا أو معنويا (قوله ظاهر كلامه الخ) عليه قد يفرق بين هذا والنسق مع أل حيث رجح الرفع فيه كما ياتي بان ذلك أقرب الى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى سم وأقربية المنسوق مع أل الى استقلاله بالنداء من حيث العاطف الذي هو كالعامل وان بعد من حيث أل التي لا تجامع حرف النداء (قوله على السواء) كلام ابن المصنف يقتضي ترجيح النصب سم (قوله وبدلا) لم يقيده أيضا بالخلو من أل لانه لا يكون في النداء الا خاليا من ال ولهذا قال السيوطي في جمع الجوامع وشرحه كالا يبدل اي النكرة المقصودة والاشارة ولاذا وأل من المنادى قال سم وكان وجهه ان البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف هنا وهو لا يدخل على ما فيه ال لكن نقل الدماميني عن المصنف ان من البدل ما يرفع وينصب لشبهه بالتوكيد والنعت في عدم صلاحيته لتقدير حرف نداء قبله نحو ياتميم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة مبنية على أن عامل البدل عامل المبدل منه (قوله يازيد بشر بالضم) أي بلا تنوين وكذا بضم بشر بلا تنوين في صورة العطف (قوله وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب) أي انهما معه كالمستقل بالنداء فيعاملان تابعين له بما يعاملان به مستقلين بالنداء (قوله لان البدل في نية تكرار العامل) ظاهر على مذهب غير المصنف أما على ما ذهب اليه من أن العامل في البدل عامل في المبدل منه كبقية التوابع فيوجه بان البدل لما كان هو المقصود وكان المبدل منه في نية الطرح كان كالمباشر له العامل ونظير ذلك ما وجه به رفع تابع أي في نحو يا أيها الرجل من أنه لما كان هو المقصود وأي وسلة اليه وجب رفعه (قوله أجاز المازني) أي قياسا على المنسوق المقرون بال وفرق الجمهور بما سيعلم من تعليل جواز الوجهين في المقرون وفي تعبيره بالاجازة اشارة الى أنهم يجيزون جعله كالمستقل هذا هو الظاهر وان توقف شيخنا فقال وهل المراد مع اجازتهم الضم أو الرفع اه (قوله ما نسقا) ظاهره ولو مضافا نحو يازيد والحسن الوجه ولا بعد فيه (قوله ففيه وجهان الرفع والنصب) لامتناع تقدير حرف النداء قبله فأشبه النعت سيوطي (قوله ورفع) سوغ الابتداء به كون الكلام في معرض التقسيم كما في الفارضي (قوله لما فيه من مشاكلة الحركة) أي مع كونه أقرب الى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى كما مر عن سم (قوله فللعطف على فضلا) وقال ابن معطي مفعول معه وضعفه ابن الخشاب وقيل مفعول لمحذوف أي وسخرنا له الطير (قوله فلا يجعل كلفظ ماوليه) أي فلا تطلب مشاكلته له (قوله ان كانت أل معرفة) أي كما في الآية فالنصب أي فالمختار النصب لما في الشرح من أن المعرف يشبه المضاف أي من حيث تأثر ما فيه أل المعرفة بتعريف أل وتأثر المضاف بتعريف الاضافة أو تخصيصها (قوله والا فالرفع) أي والا تكن للتعريف كالتي من بنية الكلمة نحو اليسع والتي للمح الصفة نحو الحرث فالمختار الرفع لان أل حينئذ كالمعدومة (قوله الا الرفع) ترد عليه الآية الا أن يمنع عطف والطير على جبال سم

يشبه المضاف ﴿تنبيه﴾ هذا الاختلاف انما هو في الاختيار والوجهان مجمع على جوازهما الا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو يارجل والغلام فلا يجوز فيه عند الاخفش ومن تبعه الا الرفع (وأيها

معجوب أل بعد صفة ويلزم بالرفع لدى ذى يجوز فى ضبط هذا البيت أن يكون معجوب منصوبا فأيها مبتدأ

ويلزم خبره ومعجوب مفعول مقدم يلزم وصفة نصب على الحال من معجوب أل وبالرفع فى موضع الحال من معجوب أل وبعد فى موضع الحال مبنى على الضم لحذف المضاف اليه وهو ضمير يعود الى أى والتقدير وأيها يلزم معجوب أل حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة أو واقعا بعدها ويجوز أن يكون معجوب مرفوعا على أنه مبتدأ ويكون خبره يلزم والجملة خبر أيها والعائد على المبتدا محذوف أى يلزمها ويجوز أن يكون صفة هو الخبر والمراد اذا نوديت أى فهى نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها هاالتنبيه مفتوحة وقد تضم لتكون عوضا عما فاتها من الاضافة وتؤنث لتأنيث صفتها نحو يا أيها الانسان يا أيتها النفس ويلزم تابعها الرفع وأجاز المازنى نصبه قياسا على صفة غيره من المناديات المضمومة قال الزجاج لم يجز هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أحد بعده وعلة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابع وأى وصلة الى ندائه وقد اضطرب كلام الناظم فى النقل عن الزجاج فنقل فى شرح التسهيل عنه هذا الكلام ونسب اليه فى شرح الكافية موافقة المازنى وتبعه ولده والى التعريض بمذهب المازنى الاشارة بقوله لدى ذى المعرفه وظاهر كلامه

﴿فائدة﴾ اذا ذكر بعد نعت المنادى تابع كيا زيد الظريف صاحب عمرو فان قدر الثانى نعتا للمنادى نصب لا غير أو نعتا لنعت المنادى نفط به كما يلفظ بالنعت دمامينى وقوله لفظ به كما يلفظ بالتابع ان أراد على سبيل الاولوية فمسلم أو على سبيل الوجوب فممنوع عندى ولم يجوز النصب مراعاة لمحل نعت المنادى فمليك بالانصاف (قوله معجوب أل) سيأتى أنه يقوم مقامه اسم الاشارة والموصول (قوله بالرفع) ظاهره ولو كان مضافا نحو يا أيها الحسن الوجه ولا بعد فيه (قوله وبعد فى موضع الحال) أى من صفة لتقدمه عليها فلا يضر تنكيرها أو من معجوب أل كما يشير الى جواز الامرين قوله الآتى واقعة أو واقعا فالاول ناظر للاول والثانى للثانى (قوله فى موضع الحال مبنى على الضم) هذا مبنى على ما ذهب اليه بعضهم من جواز وقوع الظرف المقطوع عن الاضافة حالا كما نبه عليه شيخنا (قوله مرفوعة) مقتضاه أن بالرفع نعت لصفة لا حال من معجوب أل والاقال مرفوعا الا أن يقال التأنيث باعتبار كون معجوب أل صفة أو أنه أشار الى جواز وجه آخر قال البعض لكن يرد عليه لزوم الفصل بين النعت ومنعوته بأجنبى اه وفيه أن الفاصل هنا ليس أجنبيا بل هو العامل فى بالرفع لان العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها فيكون يلزم عاملا فى معجوب أل وفى الحال منه وفى صفة الحال فتدبر (قوله والعائد على المبتدا) أى الاول أما العائد على المبتدا الثانى فمستتر فى يلزم وكذا العائد على أيها فى الاعراب الاول (قوله ويجوز أن يكون صفة هو الخبر) أى والجملة خبر أى وعائدها محذوف أى صفة لها أو بعدها ويلزم اما بالياء التحتية فهو خبر بعد خبر أو بالتاء الفوقية فهو نعت صفة وبالرفع حال من فاعل يلزم وجعله مفعولا بزيادة الباء تكلف مستغنى عنه وان اقتصر عليه الشيخ خالد وتبعه شيخنا والبعض (قوله والمراد اذا نوديت أى الخ) لا يخفى أن ما ذكر الى قوله ويلزم تابعها الرفع لم يستفد من المتن لا منطوقا ولا مفهوما فكيف يراد منه وما اعتذر به البعض من أنه مستفاد من ذكر أى مبنية على الضم مقرونة بهاما رادا بها معين غير نافع فى قوله وقد تضم الى قوله ويلزم تابعها الرفع (قوله لتكون عوضا الخ) علة تلزمها (قوله عوضا عما فاتها الخ) كما عوضوا عنه ما فى أياما تدعوا وخصوها بالنداء لانه فى موضع تنبيه وما بالشرط لانها مبهمة فتوافق الشرط دمامينى (قوله وتؤنث) أى على سبيل الاولوية لا الوجوب كما فى الدمامينى والهمع عن صاحب البديع (قوله ويلزم تابعها الرفع) فيه ما قدمناه عند قول المصنف ارفع أو انصب فلا تغفل (قوله قال الزجاج الخ) فيه نظر لان ابن الباذش ذكر أنه مسموع من لسان العرب ولانه قرئ شاذا اقتل يا أيها الكافرين وهى تعضد المازنى قاله السندوبى (قوله أن المقصود بالنداء هو التابع) ومع ذلك ينبغى أن لا يكون محله نصبا لانه بحسب الصناعة ليس مفعولا به بل تابع له ويؤيد ذلك قول ابن المصنف وسيذكره الشارح أيضا أنه لو وصفت صفة أى تعين الرفع ثم رأيت أقول يرد عليه أن تابع ذى محل له محل متبوعه وحينئذ ينبغى أن يكون محل تابع أى نصبا وأن يصح نصب نعته ويؤيده ما قدمناه عن الدمامينى فى يا زيد الظريف صاحب عمرو أنه ان قدر صاحب عمرو نعتا للظريف لفظ به كما يلفظ بالنعت ان رفعا فرفع وان نصبا فنصب على ما بيناه سابقا اللهم الا أن يكون منع نصب نعته على أن رفع التابع اعراب وأن عامله فعل مقدر مبنى للمجهول أى يدعى العاقل كما مر لكن ما بعد أى على هذا ليس تابعا لاى فى الحقيقة فلا يظهر حمل كلامه على هذا مع قوله بل تابع له فتأمل (قوله وأى وصلة الى ندائه) انما آثروا أيا لانها لوضعها على الابهام واحتياجها وضعا الى المخصص ألصق بما بعدها من غيرها ولما شابهها اسم الاشارة بكونه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه بالاشارة الحسية أو الوصف بعده قام مقامها فى التوصل الى نداء ما فيه أل وأما ضمير

أنه صفة له مطلقا وقد قيل عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر وقيل ان كان مشتقا فهو نعت وان كان جامدا فهو عطف بيان وهذا أحسن ﴿تنبيهات﴾ الاول يشترط أن تكون أل فى تابع أى جنسية كما ذكره فى التسهيل فاذا قلت يا أيها الرجل فأل جنسية وصارت بعد للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الاشارة وأجاز الفراء والجرمى اتباع أى بمحبوب أل التى للمح الصفة نحو يا أيها الحرث والمنع مذهب الجمهور ويتعين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازه (١١١) * الثانى ذهب الاخفش فى أحد قوليه الى أن المرفوع بعد أى خبر لمبتدا محذوف وأى موصولة بالجملة ورد بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدا بل كان أولى ولجاز وصلها بالفعلية والظرف * الثالث ذهب الكوفيون وابن كيسان الى ان ها دخلت للتنبيه مع اسم الاشارة فاذا قلت يا أيها الرجل تريد يا أيهذا الرجل ثم حذف ذا اكتفاء بها * الرابع يجوز أن توصف صفة أى ولا تكون الا مرفوعة مفردة كانت او مضافة كقوله

يا أيها الجاهل ذو التنزى * لا توعدنى حية بالنكز *

(وأيهذا أيها الذى ورد) أيهذا مبتدأ وأيها الذى عطف عليه وسقط العاطف للضرورة وورد جملة خبرا وحد الفاعل اما لكون الكلام على حذف مضاف والتقدير لفظ أيهذا وأيها الذى ورد أو هو من باب * نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض * أى ورد أيضا وصف أى فى النداء باسم الاشارة وبموصول فيه أل كقوله

الغائب فانه وان وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله غالبا وهو المفسر وأما الموصول فانه وان أزال ابهامه ما بعده لكنه جملة اه دماميني عن الرضى باختصار وأيضا ضمير الغائب وكثير من الموصولات لا يباشرها حرف النداء (قوله أنه صفة له مطلقا) أى مشتقا كان أو جامدا التأويل الجامد بالمشتق كالمعين والحاضر أو لان كثيرا من المحققين على أنه لا يشترط فى النعت أن يكون مشتقا أو مؤولا به بل الضابط دلالته على معنى فى متبوعه كالرجل لدلالته على الرجولية (قوله وقد قيل عطف بيان) ظاهره مطلقا لتصح المقابلة (قوله جنسية) أى لا زائدة لازمة كالبسع أو غير لازمة كاليزيد ولا التى للمح الاصل كالحرث ولا التى لعهد كالزيدين ولا الداخلة على العلم بالغلبة كالصعق والنجم فعلم مما فى كلام البعض من التصوير والمراد أنها جنسية بحسب الاصل أى قبل دخول يا كما يدل عليه بقية كلامه فلا ينافى أن مصحوبها بعد دخول يا معين حاضر كما سيذكره (قوله وصارت بعد للحضور) أى بسبب وقوع مدخولها صفة لمنكر قصد به معين حاضر لا بسبب انقلاب أل عهدية حتى يرد أن المصرح به أنها غير عهدية أفاده سم (قوله أن يكون ذلك عطف بيان) أى لانها لان العلم لا ينعت به هكذا ينبغى التعليل (قوله وأى موصولة بالجملة) والتقدير يا من هو الرجل وقال ابن الرضى التقدير يا الذى هو الرجل اه قال شيخنا والاول أولى لان يا لا تدخل على نحو الذى على الراجح كما مر (قوله لجاز ظهور المبتدا) أى لان هذا ليس من مظان وجوب حذف المبتدا وله أن يقول باب النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترخيم فيه دون غيره فلهذا التزموا حذف المبتدا وقوله ولجاز وصلها الخ وله أن يقول التزموا فيها ضربا من الصلة كما التزموا فيها ضربا من الوصف على رأيكم هم (قوله يا أيها الجاهل الخ) التنزى نزع الانسان الى الشر والنكز بفتح النون وسكون الكاف آخره زاى اللسع أى لا توعدنى باللسع حالة كونك مشبها اللحية فى ذلك (قوله وأيهذا الخ) نحو يا أيهذا الرجل فأى منادى مبنى على الضم فى محل نصب وها للتنبيه وذا صفة أى فى محل رفع والرجل صفة لذا أو عطف بيان مرفوع بضمة ظاهرة ونحو يا أيها الذى قام فالذى صفة أى فى محل رفع وهذا كله مبنى على أن حركة التابع اعراب وتقدم ما فيه قال شيخنا ولعل مذهب المازنى يجرى هنا أيضا فيجوز كون ذا والذى فى محل نصب (قوله للضرورة) بل تقدم ان الواو العاطفة تحذف اختيارا (قوله من باب نحن بما عندنا الخ) أى من الحذف من الاول لدلالة الثانى ويحتمل كلام المصنف العكس وفى الاولى منهما عند احتمالهما او عدم تعيين القرينة أحدهما قولان قيل الحذف من الثانى لان الاواخر أليق بالحذف من الاوائل وقيل من الاول لعدم الفصل وتمام البيت والرأى مختلف رهو كما قال شيخنا من المنسرح (قوله ألا أيهذا الباخع) أى المهلك والوجد بالرفع فاعل الباخع ونفسه مفعول ولا يصح جر الوجد باضافة الباخع اليه لعدم جواز اضافة اسم الفاعل المتعدى الى مرفوعه (قوله ووصف أى بسوى هذا يرد) قال الشاطبى انه حشو لا فائدة فيه ويجاب بأنه لما علم بقوله وأيهذا الخ أن اللزوم ليس على ظاهره كان مظنة توهم شئ آخر فدفعه بهذا اه طبلاوى واسم الاشارة فى قوله سوى هذا يرجع لما ذكر من محبوب أل واسم الاشارة والموصول المقرون بأل (قوله خلوه من كاف الخطاب) أى لانه المقصود بالنداء كما تقدم فهو المخاطب ووصله بكاف المخاطب ألا ايهذا الباخع الوجد نفسه لشئ نحته عن يديه المقادر ونحو يا أيها الذى نزل عليه الذكر (ووصف أى بسوى هذا) الذى ذكر (يرد) فلا يقال يا أيها زيد ولا يا أيها صاحب عمرو ﴿تنبيهان﴾ الاول يشترط لوصف أى باسم الاشارة خلوه من كاف الخطاب كما هو ظاهر كلامه وفاقا للسيرافى وخلافا لابن كيسان فانه أجاز يا أيها ذاك الرجل * الثانى لا يشترط فى اسم الاشارة المذكور أن يكون منعوتا بذى أل وفاقا لابن عصفور والناظم كقوله أيهذان كلا زادكما

يقتضى أن المشار اليه غير المخاطب فيحصل التنافى ولابن كيسان أن يجعل الخطاب فى مثل ياذا للمشار اليه فلا يحصل التنافى لكن يمنعه ماتقدم فى باب اسم الاشارة من أن المخاطب بالكاف غير المشار اليه الا أن يخصه بغير النداء فتأمل (قوله ودعانى) أى اتركانى والواغل من يدخل على القوم وهم يشربون ولم يدع (قوله فى لزومها الخ) أى لافى لزوم افراد موصوفها بل راعى حال المشار اليه نحو ياهذان الرجلان وياهؤلاء الرجال وأل فى قوله الصفة عهدية أى الصفة المذكورة فى أى الا أنها تتناول اسم الاشارة مع أن اسم الاشارة لايوصف باسم الاشارة وكانه ترك ذلك اتكالا على ظهور أن اسم الاشارة لايوصف باسم الاشارة فكانه معلوم الانتفاء مم (قوله على مامر) لعل مراده على مامر من اشتراط كون أل جنسية على الراجح (قوله نحو ياذا الرجل وياذا الذى قام) نحو ياهذا الرجل وياهذا الذى قام و ياهؤلاء الكرام فها للتنبيه واسم الاشارة منادى مقدر فيه الضم ومابعده صفة مرفوعة (قوله يفيت المعرفة) أى يفوت علم المخاطب بالمنادى (قوله بان تكون هى) أى الصفة (قوله هو المقصود بالنداء) بأن عرفه المخاطب بدون الوصف كما اذا وضع المتكلم يده عليه (قوله فلا يلزم شئ من ذلك) مقتضاه حتى كون الصفة مقرونة بال فيقتضى صحة ياهذا رجل وليس كذلك ويمكن تصحيح عبارته بجعل من بيانية وجعل الاشارة الى مجموع مامر من ذكر الصفة ورفعها وقرنها بال فالمعنى لايلزم مجموع الثلاثة أى بل بعضها وهو القرن بال هكذا ينبغى الجواب لا كما أجاب البعض فتدبر (قوله فى نحو سعد سعد الاوس) أى من كل تركيب وقع فيه المنادى مفردا مكررا او وقع بعد المرة الثانية مضاف اليه وسعد الاوس هو سعد بن معاذ رضى الله تعالى عنه كما فى التصريح (قوله زيد اليعملات) بفتح الميم أضيف زيد الى اليعملات لانه كان يحدوها وهى جمع يعملة وهى الناقة القوية المحمولة والذبل جمع ذابل بمعنى الضامر كركع جمع راكع اه زكريا وعبارة القاموس وهى اسم الناقة الشديدة النجيبة المعتملة المطبوعة على العمل والجمل يعمل ولا يوصف بهما اغناهما اسمان اه ولو قال زكريا جمع ذابلة كما عبر الشمنى لكان أنسب باليعملات (قوله لانه منادى مضاف) فهو بتقدير يا والفرق بين هذا والبدل أن هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز ذلك فى البدل وان قيل انه على تقدير تكرار العامل اذ هو عند ذلك القائل كانتقدير المعنوى الذى لا يتكلم به شاطبى (قوله أو توكيد) قاله المصنف قال أبو حيان ولم يذكره أصحابنا لانه لامعنوى وهو ظاهر ولا لفظى لاختلاف جهتى التعريف لان الاول معرف بالعلمية أو النداء والثانى بالاضافة لانه لم يضف حتى سلب تعريف العلمية اه قال ابن هشام وثم مانع أقوى من ذلك وهو اتصال الثانى بما لم يتصل به الاول قال سم ولا يخفى أن كلا الامرين انما يرد على المصنف اذا سلم أنه مانع والا فقد يتمشى ظاهر تعريف التوكيد اللفظى فانه صادق مع اختلاف جهتى التعريف ومع اتصال الثانى بما لم يتصل به الاول (قوله وتأول فيه الاشتقاق) أى جعله مشتقا بتأوله بالمنسوب الى الاوس وضعفه الشاطبى بان النعت بالجامد على تأوله بالمشتق موقوف على السماع (قوله والثانى مقسم) أى زائد بناء على جواز اقسام الاسماء وأكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشئ الواحد وكان يلزم أن ينون الثانى لعدم اضافته اه تصريح وعليه ففتحته غير اعراب لانها غير مطلوبة لعامل بل فتحته اتباع فيما يظهر وان كان يرد عليه أن بين المتبع والمتبع له حاجزا حصينا لكن صرح الشارح بان نصب الثانى توكيد ويوافقه تفسير الحفيد الاقسام بالتأكيد اللفظى وعلى هذا فالفتحة فتحة اعراب ولا يبعد أن الفصل بالثانى مغتفر لانه كلا فصل لاتحاد الاسمين لفظا ومعنى وأن عدم تنوين الثانى على هذا الوجه والذى قبله للمشاكلة فيندفع قول صاحب التصريح ففيه فصل الخ وقوله وكان يلزم الخ فتأمل ولا يصح اعرابه بدلا أو عطف بيان كما كان فى سورة الضم لانهما انما يكونان بعد تمام الاسم الاول والاول لا يكمل الا بالاضافة بخلاف سورة الضم فان الاسم

ودعانى واغلا فيمن وغل
واشترط ذلك غيرهما (وذو
اشارة كاى فى الصفه) فى
لزومها ولزوم رفعها ولزوم
كونها بال على مامر نحو ياذا
الرجل وياذا الذى قام
هذا (ان كان تركها) أى
ترك الصفة (يفيت
المعرفه) أى بان تكون
هى مقصودة بالنداء واسم
الاشارة قبلها لمجرد الوسلة
الى ندائها كقولك لقائم
بين قوم جلوس ياهذا القائم
أما اذا كان اسم الاشارة
هو المقصود بالنداء بان
قدرت الوقوف عليه فلا
يلزم شئ من ذلك ويجوز
فى صفته حينئذ مايجوز
فى صفة غيره من المناديات
المبنية على الضم (فى نحو)
يا (سعد سعد الاوس)
وقوله يا تيم تيم عدى
لا أبالكم وقوله يازيد زيد
اليعملات الذبل
• (ينتصب • ثان) حتما
(وضم وافتح اولا تصب)
فان ضممته فلانه منادى
مفرد معرفة وانتصاب
الثانى حينئذ لانه منادى
مضاف أو توكيد أو عطف
بيان أو بدل أو باضمار
أعنى وأجاز السيرافى أن
يكون نعتا وتأول فيه
الاشتقاق وان فتحته
فثلاثة مذاهب أحدها
وهو مذهب سيبويه أنه
منادى مضاف الى مابعد
الثانى والثانى مقحم بين
المضاف والمضاف اليه
وعلى هذا قال بعضهم يكون نصب الثانى على التوكيد • وثانيها وهو مذهب المبرد أنه مضاف

الى محذوف دل عليه الآخر والثانى مضاف الى الآخر ونصبه على الاوجه الخمسة وثالثها أن الاسمين ركبا تركيب خمسة عشر ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة اعراب ومجموعهما منادى مضاف وهذا مذهب الاعلم (١١٣) ﴿تنبيهات﴾ الاول صرح فى الكافية بان الضم أمثل الوجهين والثانى مذهب البصريين أنه لا يشترط فى الاسم المكرر أن يكون علما بل اسم الجنس نحو يا رجل رجل قوم والوصف نحو يا صاحب صاحب زيد كالعلم فيما تقدم وخالف الكوفيون فى اسم الجنس فنصبوا وفى الوصف فذهبوا الى أنه لا ينصب الا منونا نحو يا صاحبا صاحب زيد. الثالث اذا كان الثانى غير مضاف نحو يا زيد زيد جاز ضمه بدلا ورفعه ونصبه عطف بيان على اللفظ أو المحل

﴿المنادى المضاف الى ياء المتكلم﴾

(واجعل منادى صح) آخره (ان يضف ليا) المتكلم (كعبد عبدى عبد عبدا عبديا) والافصح والاكثر من هذه الامثلة الاول وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عباد فاتقون ثم الثانى وهو ثبوتها ساكنة نحو يا عبادى لا خوف عليكم والخامس وهو ثبوتها مفتوحة نحو يا عبادى الذين أسرفوا وهذا هو الاصل ثم الرابع وهو قلب الكسرة فتحة والياء ألفا نحو يا حسرتا وأما المثال الثالث وهو حذف الالف والاجتزاء بالفتحة فأجازه الاخفش والمازنى والفارسى كقوله

ولست براجع ما فات منى ... بلهف ولا ليت ولا لوانى

أصله يقولى يا لهفا ونقل عن الاكثرين المنع قال فى شرح الكافية وذكروا أيضا وجها سادسا وهو الاكتفاء عن الاضافة بنيتها وجعل الاسم مضموما كالمنادى المفرد ومنه قراءة بعض القراء رب السجن

الاول فيها غير مضاف (قوله الى محذوف) أى مماثل لما أضيف اليه الثانى (قوله ونصبه) أى الثانى على الاوجه الخمسة بل الستة وهى أن يكون منادى مستأنفا أو منصوبا باعنى أو عطف بيان أو بدلا أو توكيدا أو نعتا وكانه لم ينظر الى السادس لضعفه (قوله أن الاسمين ركبا) قيل فيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء ولا وجه له اذ المركب شيآن فقط قاله فى التصريح وقال الفارسى الاسمان مضافان للمذكور وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد (قوله ففتحتهما فتحة بناء) فيه ان فتحة الاول على القول بالتركيب فتحة بنية ويمكن تصحيح عبارته بان المراد ففتحة مجموعهما الذى هو المركب وفتحته هى فتحة آخره ولو قال ففتحة الثانى فتحة بناء لكان واضحا ثم هذا القول لا يشمله قول المصنف ينتصب ثان الا أن يراد بالنصب ما يعم فتحة الاعراب وغيره (قوله أمثل الوجهين) أى أحسنهما وأشار هنا الى أمثليته بتقديمه (قوله بل اسم الجنس) مبتدأ خبره كالعلم (قوله وخالف الكوفيون الخ) عبارة الهمع وخالف الكوفيون فاوجبوا فى اسم الجنس ضم الاول وفى الوصف ضمه بلا تنوين أو نصبه منونا (قوله جاز ضمه بدلا) نقله المصنف عن الاكثر ورده بانه لا يعد لفظ بدل ومبدل منه الا مع الثانى زيادة بيان وجوز الدماميني أن يكون منادى ثانيا وأن يكون تأكيد الفظيا وقوله ضمه بدلا أى بناؤه على الضم ومن لازمه عدم التنوين (قوله عطف بيان) رده المصنف فى شرح الكافية فقال انه توكيد على اللفظ أو المحل لا عطف بيان كما يقول أكثر النحويين لان الشئ لا يبين نفسه (قوله على اللفظ أو المحل) لف ونشر مرتب

﴿المنادى المضاف الى ياء المتكلم﴾

أفرده بترجمة لان له أحكاما نخصه وتقدم أن الاصل فى ياء المتكلم قبل السكون وقيل الفتح وجمع بان السكون أصل أول اذ هو الاصل فى كل مبنى والفتح أصل ثان اذ هو الاصل فيما وضع على حرف واحد (قوله صح آخره) بان يكون آخره حرفا غير لين أو لينا قبله ساكن كدلو وظبى وهذا التقييد يخرج نحو مسلمى تثنية وجمعا وجوز العصام حذف يائه لدلالة ياء التثنية والجمع على الاضافة وعدم التباسه بالمفرد عند الحذف قال سم وفيه نظر فى الجمع لالتباسه حينئذ بالمفرد فى صورة اثبات يائه ساكنة اه ويشترط مع ما ذكره المصنف أن يكون غير وصف مشبه للفعل كما سيأتى (قوله عبدا) ينبغى أن يكون منصوبا بالفتحة مقدرة على الدال لا بالفتحة الموجودة لانها لاجل الالف سم (قوله وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة) نقل البعض عن الحفيد أنه قيد ذلك بأن يشتهر الاسم بالاضافة الى الياء أولا فلا يقال فى يا عدوى يا عدو لانه لا دلالة على الياء والذى فى التوضيح وشرحه انما هو اشتراط الاشتهار بالاضافة فى الوجه السادس وهو الضم وهذا هو المتجه فافهم (قوله والخامس) عطفه على الثانى بالواو اشارة الى أنهما فى مرتبة للقول بالاصالة فى كل وجعل السيوطى السكون أفصح من الفتح ولعل وجهه أن السكون أخف من الفتح (قوله والياء ألفا) أى لتحركها وانفتاح ما قبلها لان الالف أخف من الياء اه تصريح والظاهر أن هذه الالف اسم لانها منقلبة عن اسم وينبغى أن يحكم بانها مضاف اليه وأنها فى محل جر سم (قوله وهو حذف الالف) فيه جمع بين حذف العوض والمعوض وهو لا يجوز ويجاب بأنها بدل الياء وفرق بين الابدال والتعويض سم على أنه قد يمنع عدم الجواز بدليل واقام الصلاة وأجاب اجابا (قوله ونقل عن الاكثرين المنع) أى ولا دلالة فى البيت على الجواز لاحتمال أن المراد بهذه اللفظة ولا نداء (قوله وجها سادسا) يظهر أن قائله يحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره ضمة

أحب الي وحكى يونس عن بعض العرب يا أم لا تفعلي وبعض العرب يقولون يارب اغفرلي و ياقوم لا تفعلوا أما المعتل آخره ففيه
لغة واحدة وهي ثبوت يائه مفتوحة (١١٤) نحو يافتاى و ياقاضى ﴿تنبيهان﴾ الاول ماسبق من الاوجه هو فيما اضافته
للتخصيص كما أشعر به تمثيله أما الوصف المشبه للفعل
فان ياءه ثابتة لاغير وهي
اما مفتوحة أو ساكنة نحو
يامكرمي ويا ضاربي ه الثاني
قال في شرح الكافية اذا
كان آخر المضاف الى ياء
المتكلم ياء مشددة كبني
قيل يابني أو يابني لاغير
فالكسر على التزام حذف
ياء المتكلم فرارا من توالي
اليائين مع ان الثالثة
كان يحتار حذفها قبل
ثبوت الثنتين وليس بعد
اختيار الشئ الا لزومه
والفتح على وجهين
أحدهما أن تكون ياء
المتكلم أبدلت ألفا ثم التزم
حذفها لانها بدل مستثقل
ه الثاني أن ثانية ياء بني
حذفت ثم ادغمت أولاهما
في ياء المتكلم ففتحت لان
أصلها الفتح كما فتحت في
يدي ونحوه اه وقد
تقدمت بقية الاحكام في
باب المضاف الى ياء المتكلم
(وفتح او كسر وحذف الياء)
والالف تخفيفا لكثرة
الاستعمال (استمر ه في)
قولهم (يا ابن أم) ويا ابنة
أم و (يا ابن عم) ويا ابنة
عم (لا مفر) أما الفتح ففيه
قولان ه أحدهما ان الاصل
أما وعما بقلب الياء ألفا
فحذفت الالف وبقيت
الفتحة دليلا عليها ه والثاني
أنهما جعلا اسمين واحدا مركبا وبنيا على الفتح والاول قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة وحكى عن الاخفش عن
والثاني قيل هو مذهب سيبويه والبصريين وأما الكسر فظاهر مذهب الزجاج وغيره أنه مما اجتزئ فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة

مشاكلة للمفرد المبني فهو منصوب تقديرا بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة المشاكلة وتعرفه
بالاضافة المنوية كما اختاره المصنف لا محلا وتعرفه بالقصد كما قيل والا لم يكن لغة في المضاف قال
أبو حيان والظاهر أن حكمه في الاتباع حكم المبني على الضم غير المضاف لاحكم المضاف للياء اه
أي انه يجوز في تابعه الوجهان وهو لا يظهر على أن تعرفه بالاضافة المنوية ونصبه مقدرا فان
مقتضاه عدم جواز الوجهين في تابعه وقد يوجه ما قاله أبو حيان وان قلنا تعرفه بالاضافة المنوية
ونصبه مقدرا بأنه عومل معاملة المفرد فأعطى حكمه وان لم يكن منه حقيقة أفاده سم قال في
التصريح وانما يأتي هذا الوجه السادس فيما يكثر ندائه مضافا كالرب تعالى والاب والام والابن
حملا للقليل على الكثير (قوله أما المعتل آخره) بأن يكون آخره حرفا لينا قبله حركة مجانسة له وأما
ما حذف لامه كأخ فلا يرد لامه خلافا للمبرد ووقع في عبارة البعض هنا خلل فاحذره (قوله وهي
ثبوت يائه مفتوحة) وتسكين ورش محيای من اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله فيما اضافته
للتخصيص) كان الاولى للتعريف والمراد فيما اضافته محضة بقرينة المقابلة (قوله المشبه للفعل)
أي المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله فان ياءه ثابتة لاغير) قد يوجه بشدة طلبه
لها لكونه عاملا يشبه الفعل (قوله وهي اما مفتوحة أو ساكنة) أي ان لم يكن الوصف مثنى أو مجموعا
على حده والا تعين الفتح نحو ياضاربي و ياضاربي (قوله كبني) أي تصغير ابن وأصله بنو بفتحتين
واذا صغرته حذفت ألف الوصل ورددت اللام المحذوفة فيبقى بنيو فتقلب الواو ياء لاجتماع الواو
والياء وسبق احداهما بالسكون وتدغم الياء في الياء وعلى القول بان لامه ياء يكون فيه ماعدا القلب
(قوله قيل يابني) بكسر الياء أو يابنيّ بفتحها لاغير أورد عليه شيخنا أن فيه لغة ثالثة قرئ بها
في السبع وهي اسكان الياء مخففة ووجهه أنه حذف ياء المتكلم ثم استثقلت الياء المشددة
المكسورة فحذف الياء الثانية التي هي لام الكلمة وأبقى الاولى وهي ياء التصغير ساكنة (قوله على
التزام حذف ياء المتكلم) أي وابقاء الياء الثانية على كسرها لاجل ياء المتكلم (قوله مع أن الثالثة
كان الاوضح ولان الثالثة لان هذا تعليل آخر لالتزام الحذف (قوله أبدلت ألفا) أي بعد قلب
الكسرة التي قبلها فتحة (قوله ثم التزم حذفها) أي وأبقيت الفتحة دليلا عليها (قوله مستثقل)
أي حرف مستثقل وهو الياء أي وبدل الثقيل ثقيل (قوله ففتحت لان أصلها الفتح) وعلى القول بأن
أصلها السكون يوجه الفتح بأنه احتيج للتحريك لالتقاء ساكنين والفتح أخف سم (قوله بقية
الاحكام) أي بقية أحكام المضاف المذكور ككسر آخره وجوبا اذا لم يكن واحدا من الامور
الاربعة المتقدمة في قوله آخرما أضيف لليا اكسر اذا لم يك معتلا الخ وسلامة الالف مطلقا الى آخر
ماهر أي فلا تعيد تلك الاحكام هنا (قوله وفتح او كسر) أي للميم وأجاز قوم ضمها أيضا سم (قوله
وحذف الياء) أي مع الكسر والالف أي مع الفتح ففيه مع ماقبله لف ونشر مشوش لكن حذف
الالف انما يأتي على قول الكسائي الآتي ومن وافقه لا على قول سيبويه والبصريين فلهذا أسقطه
المصنف (قوله استمر) أي اطرد وفي نسخة اشتهر وأفرد الضمير مع رجوعه الى الفتح أو الكسر
وحذف الياء على التأويل بالمذكور أو على حذف خبر أحد المتعاطفين لدلالة الآخر (قوله ويا ابنة
عم) في التصريح أن بنتا كابنة (قوله فحذفت الالف وبقيت الفتحة) قد تقدم منع الجمهور لهذا في
غير هذه الصورة نحو يا عبدوهم لا يمنعون ذلك هنا والفرق ثبوت السماع الصحيح هنا سم وقوله قد
تقدم أي في قول الشارح ونقل عن الاكثرين المنع (قوله والثاني أنهما) أي ابنا وما بعده (قوله
وبني) أي المجموع على الفتح فيكون نحو يا ابن أم مبنيا على ضم مقدر كخمسة عشر ونقل السيوطي

من غير تركيب قال في الارتشاف وأصحابنا يعتقدون أن ابن أم وابنة أم وابن عم وابنة عم حكمت لها العرب بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم اياها من أحد عشر اذا أضافوه اليها وأما اثبات الياء والالف في قوله يا ابن أمي ويا شقيق نفسي * وقوله * يا ابنة عما لا تلومي واهجعي * فضرورة أما ما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو يا ابن أخي و يا ابن خالي فالياء فيه ثابتة لا غير ولهذا قال في يا ابن أم يا ابن عم ولم يقل في نحو يا ابن أم يا ابن عم ﴿تنبيه﴾ نص بعضهم (١١٥) على أن الكسر أجود من الفتح وقد قرئ قال يا ابن أم بالوجهين (وفي النداء) قولهم يا (أبت) ويا (أمت) بالتاء (عوض) والاصل يا أبي ويا أمي (واكسر وافتح ومن اليا التا عوض) ومن ثم لا يكادان يجتمعان ويجوز فتح التاء وهو الاقيس وكسرها وهو الاكثر وبالفتح قرأ ابن عامر وبالكسر قرأ غيره من السبعة ﴿تنبيهات﴾ الاول فهم من كلامه فوائد * الاولى أن تعويض التاء من ياء المتكلم في أب وأم لا يكون الا في النداء * الثانية أن ذلك مختص بالاب والام * الثالثة أن التعويض فيهما ليس بلازم فيجوز فيهما ما جاز في غيرهما من الاوجه السابقة فهم ذلك من قوله عوض * الرابعة منع الجمع بين التاء واليا لانها عوض عنها وبين التاء والالف لان الالف بدل من الياء واما قوله * يا أبتي لا زلت فينا فانعما * لنا أمل في العيش ما دمت عائشا فضرورة وكذا قوله * يا أبتا علك أو عساك

عن الرضي أن مجموع الكلمتين مع تركيبهما وفتحهما مضاف الى الياء المحذوفة (قوله من غير تركيب) هذا هو محل مخالفة ظاهر مذهب الزجاج لما في الارتشاف (قوله قال في الارتشاف الخ) هذا مقابل قوله فظاهر مذهب الزجاج الخ (قوله وحذفوا الياء) أي وأبقوا الكسرة دليلا عليها لان الكلام في الكسر (قوله و يا شقيق) تصغير شقيق (قوله فضرورة) وقال بعضهم هما لغتان قليلتان قيل وقلب الياء ألفا أجود من اثباتها واذا ثبتت الياء ففيها وجهان الاسكان والفتح فالحاصل خمسة أوجه ونص بعضهم على أن الخمسة لغات وهر قريبا لغة سادسة وهي الضم (قوله فالياء فيه ثابتة لا غير) ساكنة أو مفتوحة ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى تصريح أي مع عدم سماع حذفها في غير يا ابن أم يا ابن عم فلا يرد أن البعد موجود فيهما أيضا (قوله ولهذا قال في يا ابن أم يا ابن عم) ولا يرد يا ابنة أم يا ابنة عم لان ابنة هي ابن بزيادة التاء (قوله وفي النداء أبت أمت عوض) وكل منهما منصوب لانه معرب فانه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل التاء لاستدعائها فتح ما قبلها لا على التاء لانها في موضع الياء التي يسبقها اعراب المضاف اليها اه سم (قوله ومن اليا التا عوض) انما عوض تاء التأنيث عن الياء اذا أضيف اليها الاب أو الام لان كلا منهما مظنة التفخيم والتاء تدل عليه كما في علامة اه حفيد ووجهه في الكشاف بان تاء التأنيث و ياء الاضافة متناسبتان في أن كلا منهما زيادة مضمومة الى الاسم في آخره وفيما ذكر تصريح بان التاء حرف لا اسم اذ لم تنقلب الياء اليها بخلاف الالف في نحو يا عبدا كما مر بيانه (قوله ويجوز فتح التاء الخ) كان الاولى والفتح أقيس والكسر أكثر لان جواز كل مستفاد من عبارة المصنف (قوله وهو الاقيس) لان التاء عوض عن الياء وحركتها الفتح وتحركها بحركة أصلها هو الاصل اه حفيد (قوله وهو الاكثر) أي لان الكسر عوض عن الكسر الذي كان يستحقه ما قبل الياء وزال حين مجيء التاء لان ما قبلها لا يكون الا مفتوحا (قوله لا يكون الا في النداء) أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور (قوله مختص بالاب والام) أي لانه لم يقل نحو أبت أمت (قوله من الاوجه السابقة) أي في المنادى المضاف لياء المتكلم (قوله فهم ذلك من قوله عوض) نظر فيه سم بان العروض لا ينافي اللزوم وقد يقال شأن العارض عدم اللزوم (قوله و بين التاء والالف) مشى ابن الحاجب على جواز الجمع بينهما لانه جمع بين عوضين بخلاف ما قبله سم أي فان فيما قبله جمعا بين العوض والمعوض عنه وفي قوله بين عوضين تغليب لان الالف بدل عن الياء لا عوض عنها كما مر ووقع للبعض خطأ فاحش في تقرير مذهب ابن الحاجب فانظره (قوله التي يوصل بها آخر المنادى الخ) أي بناء على القول بجواز ذلك في المنادى البعيد والمستغاث والمندوب (قوله وجوز الشارح الامرين) أي كونها عوضا عن الياء وكونها التي يوصل بها آخر المنادى (قوله على ما مر) أي على القول الذي مر عن شرح الكافية أن هذه الالف هي التي يوصل بها آخر المنادى المتقدم وليست بدلا عن ياء المتكلم لا على القول بانها بدل عن ياء المتكلم لان الجمع على هذا ضرورة كالجمع بين الياء والتاء لانه حتى تعد في اللغات والا كانت احدى عشرة لغة لزيادة الجمع

وهو أهون من الجمع بين التاء والياء لذهاب صورة المعوض عنه وقال في شرح الكافية الالف فيه هي الالف التي يوصل بها آخر المنادى اذا كان بعيدا أو مستغاثا به أو مندوبا وليست بدلا من ياء المتكلم وجوز الشارح الامرين * الثاني اختلف في جواز ضم التاء في يا أبت ويا أمت فأجازه الفراء وأبو جعفر النحاس ومنعه الزجاج ونقل عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول يا أبت ويا أمت بالضم وعلى هذا فيكون في ندائهما عشر لغات الست السابقة في نحو يا عبد وهذه الاربعة أعني تثليث التاء والجمع بينها وبين الالف في نحو يا أبتا على ما مر * الثالث يجوز

ابدال هذه التاء هاء وهو يدل على أنها تاء التأنيث قال في التسهيل وجعلها هاء في الخط والوقف جائز وقد قرئ بالوجهين في السبع ورسمت في المصحف بالتاء ﴿أسماء لازمت النداء﴾ (وقل بعض ما يختص بالنداء) أي لا يستعمل في غير النداء و يقال للمؤنثة يافلة واختلف فيهما فذهب سيبويه انهما (١١٦) كنايتان عن نكرتين فقل كناية عن رجل وفلة كناية عن امرأة ومذهب الكوفيين

بين الياء والتاء وبهذا يعرف ما في كلام البعض (قوله ابدال هذه التاء هاء) أي في الوقف (قوله على أنها تاء التأنيث) أي بحسب الاصل (قوله ورسمت في المصحف بالتاء) أي فرسمها بالتاء أولى كما قاله الدماميني ﴿أسماء لازمت النداء﴾

يجوز كون لازمت فعلا ماضيا كضاربت وكونه اسم فاعل كضاربة مضافا الى النداء أو منونا ناصبا النداء على المفعولية منه (قوله بعض ما يختص بالنداء) أشار الى أن هناك ألفاظا أخر تختص بالنداء كأبت وأمت (قوله أي لا يستعمل في غير النداء) أشار به الى أن الباء داخلة على المقصور عليه (قوله عن نكرتين) أي من جنس الانسان لا مطلقا (قوله بأنه لو كان) أي المذكور من فل وفلة مرخما أي مرخم فلان وفلانة لقيل فيه أي في بعضه وهو فل بقرينة ما بعده فلا لانه لا يحذف في الترخيم مع الآخر ما قبله من حرف مد زائد الا اذا كان المرخم خماسيا فصاعدا وفلان على أربعة أحرف فحق ترخيمه يافلا وقوله ولما قيل في التأنيث فلة أي بل كان يقال فلان وكان الاخصر والاوضح أن يقول ورده الناظم بانهما لو كانا مرخمين لقيل في الاول فلا وفي الثاني فلان (قوله وذهب الشلوبين الخ) الفرق بين هذا المذهب ومذهب الكوفيين مع أنهما كنايتان عن العلم عند الكوفيين أيضا اعتبار الترخيم عندهم دون الشلوبين ومن معه (قوله كناية عن العلم) أي الشخصي لمن يعقل وكان الظاهر كنايتان (قوله وهما الاصل) المراد بالاصل هنا وفي قوله الآتي وأن أصلهما فلان وفلانة ما كانا عليه قبل تخفيفهما بحذف الالف والنون لا بالترخيم والحاصل أن الشلوبين والناظم ومن وافقهما يقولون هما كنايتان عن العلم وأصلهما فلان وفلانة فدخلهما مجردا الحذف تخفيفا لا ترخيما والكوفيون يقولون هما كنايتان عن العلم وأصلهما افلان وفلانة فدخلهما خصوص الترخيم وبهذا تعلم أن قول البعض فيما كتبه قبيل الخاتمة ان مادة فلان مخالفة لمادة فل عند المصنف كما أن الامر كذلك على مذهب سيبويه الصحيح فيه نظر (قوله بالهمز) أي الساكن (قوله أي مما يختص بالنداء) ببيان لوجه الشبه (قوله يامكرمان) بفتح الراء ذكريا وهو العزيز المكرم دماميني (قوله تحصيف مكذبان) أي تحريفه وسماه تحصيفا لقربه من التحصيف لقرب رسم الذال من رسم الراء وقرب رسم الباء من رسم الميم المخلوطة بما بعدها (قوله وليس بشئ) مع أنه يبقى عليه مطيبان الآتي عند ورود (قوله مقصورة على السماع) ويؤخذ ذلك من تعبيره بالاطراد فيما بعدها دونها (قوله وهو) أي الاجماع (قوله فتقول يامخبثان الخ) قضيته عدم سماع مخبثان و يعكر عليه قول الهجمي الذي سمع منه أي من مفعلان ستة ألفاظ مكرمان وملأمان ومخبثان وملكعان ومطيبان ومكذبان قال وحكى ابن سيده رجل مكرمان وملأمان وامرأة ملأمانة فتهم من أجاز استعماله في غير النداء بقلة وخرجه أبو حيان على اضمار القول وحرف النداء والاصل رجل مقول فيه يامكرمان (قوله وزن يافعال) أي موازن لفي يافعال وكذا يقال في قوله الآتي وشاع في سب الذكور وزن يافعل وفي الاتيان بياهنا وفيما يأتي اشارة الى اختصاص سب الانثى والذكور المذكورين بالنداء (قوله قعيدته) سميت امرأة الرجل قعيدة للزومها البيت لكاع أي خسيسة (قوله فضرورة) وقيل التقدير قعيدته يقال لها يا لكاع (قوله والامر هكذا الخ) وجه ذكره هنا مناسبته لنحو خباث المتعلق بما هنا في وزنه وبنائه على الكسر وشروطه منه أي فذكره هنا من باب الاستطراد وقوله هكذا أي كخباث في الوزن لا في النداء (قوله أي اسم فعل الامر) أي فكلامه

أن أصلهما فلان وفلانة فرخما ورده الناظم بأنه لو كان مرخما لقيل فيه فلا ولما قيل في التأنيث فلة وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط الى أن فل وفلة كناية عن العلم نحو زيد وهند بمعنى فلان وفلانة وعلى ذلك مشى الناظم وولده قال الناظم في شرح التسهيل وغيره ان يافل بمعنى يافلان ويافلة بمعنى يافلانة قال وهما الاصل فلا يستعملان منقوصين في غير نداء الا في ضرورة فقد وافق الكوفيين في أنهما كناية عن العلم وأن أصلهما فلان وفلانة وخالفهم في الترخيم ورده بالوجهين السابقين و(لؤمان) بالهمز وضم اللام وملأم وملأمان بمعنى عظيم اللؤم و(نومان) بفتح النون بمعنى كثير النوم (كذا) أي مما يختص بالنداء ﴿تنبيهان﴾ الاول الاكثر في بناء مفعلان نحو وملأمان أن يأتي في الذم وقد جاء في المدح نحو يامكرمان حكاه سيبويه والا خفش و يا مطيبان وزعم ابن السيد أنه يختص بالذم وأن مكرمان تحصيف مكذبان وليس بشئ ﴿الثاني

قال في شرح الكافية ان هذه الصفات مقصورة على السماع باجماع وتبعه ولده وهو صحيح في غير مفعلان فان فيه على خلافا أجاز بعضهم القياس عليه فتقول يامخبثان وفي الانثى يامخبثانة (واطرداه في سب الانثى وزن) يافعال نحو (ياخباث) يالكاع يافساق وأما قوله * أطوف ما أطوف ثم آوي * الى بيت قعيدته لكاع * فضرورة (والامر هكذا) أي اسم فعل الامر مطرد

على حذف مضافين وقول شيخنا فكلامه على حذف مضاف أى ودال الامر هو مع كونه لا يناسب صنيع الشارح يرد عليه أن دال الامر أعم من اسم فعل الامر (قوله من الثلاثى) جعله الشارح مختصا بقوله والامر هكذا مع أنه يعود لما قبله أيضا فالوجه تعليقه باطرد سم وعليه فالامر معطوف على وزن وهكذا حال وعلى صنيع الشارح الامر مبتدأ وهكذا حال ومطرد خبر أو هكذا خبر أول ومطرد خبر ثان (قوله عند سيبويه) وقال المبرد هو مسموع فلا يقال قوام ولا قعاد فى قم واقعد اذ ليس لاحد أن يبتدع صيغة لم تقلها العرب قال الاندلسى ومنع المبرد قوى فالاولى أن يتأول قول سيبويه هو مطرد على أنه أراد بالاطراد الشياع اه دماميني وفى التوضيح مع شرحه والمبرد لا يقيس فيهما أى فى فعال سبا وفعال أمرا أى فلا يقال باقباح قياسا على فساق ولا قعاد قياسا على نزال اه ومنه يعلم أن الخلاف بين سيبويه والمبرد فى فعال سبا وفعال أمرا والموافق لهذا أن يجعل قول الشارح عند سيبويه متعلقا باطرد فى كلام المتن ومطرد فى كلام الشارح على التنازع وان كان الاقرب الى صنيع الشارح تعلقه بمطرد فى كلامه فعلم مافى قول البعض ان عند سيبويه متعلق باطرد (قوله على هذا النوع) قال البعض أى على ماورد منه أو المراد فى هذا النوع وهو اسم الفعل اه وهو موافق لقول شيخنا أى نوع نزال اه وقال شيخنا السيد قوله على هذا النوع أى وكذا ماقبله أو يراد بالنوع ماهو على وزن فعال منادى أو اسم فعل اه وهذا هو الموافق لما فى التوضيح وشرحه فانظره (قوله أن يكون مجردا) أى عن الزوائد وفيه أن هذا معلوم من اشتراط المصنف كونه ثلاثيا لان الثلاثى عند النحاة لا يشمل المزيد (قوله متصرفا) فخرج نحو نعم وبئس (قوله اذ عنى سيبويه سماعه) أى سماع اسم فعل الامر المبنى على الكسر لا بقيد كونه على وزن فعال (قوله كفرقار) أى صوت وعرعار أى لعب (قوله يدعو وليدهم) أى صغيرهم بها عرعار أى هلموا للعرعرة وهى لعبة الصبيان اه فارضى ووليد فاعل يدعو كما قاله شيخنا السيد وانظر مرجع ضمير بها (قوله حكاية صوت) أى قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان (قوله لكان الصوت الثانى) أى لكان اسم الصوت الثانى وقوله مثل الاول تصدق المماثلة بان يقال عرعر وقرقر وبان يقال عارعار وقارقار (قوله علم أنه) أى ماذكر محمول على عرعر وقرقر بصيغة الامر أى دال عليه دلالة اسم الفعل على الفعل (قوله يافسق الخ) هى غير منصرفة للوصفية والعدل عن فاسق وألكع وعادر وخبيث (قوله يالكع) ذكر فى القاموس من معانى اللكع اللئيم والعبد والاحمق والصغير والوسخ قيل قد يرد فى غير النداء كحديث لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس فى الدنيا لكع ابن لكع وقوله عليه الصلاة والسلام فى الحسن بن على رضى الله عنهما أين لكع أى الصغير وقيل هو فى الحديثين ليس من المختص بالنداء بل هو فيهما وصف منصرف غير معدول كحطم ومؤنثه لكعة أما المختص بالنداء فغير منصرف لانه معدول عن ألكع ومؤنثه لكاع (قوله بل طريقه السماع) أى والمسموع منه الالفاظ الاربعة المذكورة (قوله فى لجه) متعلق بتدافع الشيب فى بيت آخر واللجة بفتح اللام اختلاط الاصوات فى الحرب وقوله أمسلما فلانا عن فل مقول لقول محذوف أى فى لجة مقول فيها أمسلما فلانا عن فل أى امنع فلانا عن فلان يصف الشاعر ابلا أقبلت وقد أثارت أيديها الغبار وشبه تزاحمها ومدافعة بعضها بعضا بقوم فى لجة يدفع بعضهم بعضا فيقال أمسلما فلانا عن فلان أى احجز بينهم (قوله والصواب الخ) اعتراض على قول المصنف وجر فى الشعر فل المقتضى أن فل المجرور فى الشعر هو فل المحدث عنه وهو المختص بالنداء (قوله درس المنا الخ) درس عفا ومتالع بضم الميم وبالتاء الفوقية اسم موضع وكذلك أبان بالموحدة تصريح وفى القاموس أن درس يأتى لازما بمعنى عفا ومتعديا يقال درسته الريح (قوله أن المختص) بدل من ما مر أو بيان وقوله كناية عن اسم الجنس أى

النوع أربعة شرط الاول أن يكون مجردا فاما غير المجرد فلا يقال منه الا ماسمع نحو دراك من أدرك * الثانى أن يكون تاما فلا يبنى من ناقص * الثالث أن يكون متصرفا * الرابع أن يكون كامل التصرف فلا يبنى من يدع ويذر * الثانى ادعى سيبويه سماعه من غير الثلاثى شذوذا كفرقار من قرقر فى قوله * قالت له ريح الصبا قرقار وعرعار من عرعر فى قوله يدعو وليدهم بها عرعار وقاس عليه الاخفش ورد المبرد على سيبويه سماع اسم الفعل من الرباعى وذهب الى ان قرقار وعرعار حكاية صوت وحكاه عن المازنى وحكى المازنى عن الاصمعى عن أبى عمرو مثله والصحيح ماقاله سيبويه لانه لو كان حكاية صوت لكان الصوت الثانى مثل الاول نحو عاق عاق فلما قال عرعار وقرقار خالف لفظ الاول لفظ الثانى علم انه محمول على عرعر وقرقر (وشاع فى سب الذكور) يا (فعل) نحو قولهم يافسق يالكع ياغدر ياخبث (ولا تقس) عليه بل طريقه السماع واختار ابن عصفور كونه قياسا ونسب لسيبويه (وجر فى الشعر فل) قال الراجز * فى لجة أمسلما فلانا عن فل * والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الالف والنون للضرورة كقوله درس المنا بمتالع أبانا أى درس المنازل وليس هو فل المختص بالنداء اذ معناهما مختلف على الصحيح كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم

على قول سيبويه (قوله وفلان) أى الذى هو أصل فل الواقع فى البيت مجرورا أى وما ثبت لفلان ثبت لفل الواقع فى البيت لان أصله فلان كما مر (قوله فالمختص مادته ف ل ى) أى بالفل فى هذا وما بعده كما فى النسخ الصحاح على عادة أهل التصريف اذا أرادوا بيان الحروف الاصول من غير نظر الى كونه فعلا أو غيره (قوله وقد تقدم بيان ماذهب اليه المصنف) لعله يشير بهذا الى الجواب عن الاعتراض على المصنف المذكور بقوله والصواب الخ وحاصله أن هذا التصويب انما يظهر على مذهب سيبويه لان اختلاف المعنى والمادة الذى ذكره انما يأتى على مذهبه دون مذهب المصنف لاتحاد فل وفلان عليه معنى لكون كل عنده كناية عن العلم ومادة لكون أصل فل عنده فلانا كما مر وكمذهبه فى الاتحاد المذكور مذهب الكوفيين فدعوى البعض أن المادة مختلفة عند المصنف باطلة فتنبه (قوله فى نداء المجهول) أى المجهول اسمه (قوله ياهن الخ) أى لكون هن فى الاصل كناية عن اسم الجنس وان استعمل كثيرا كناية عما يستقبح ذكره أو عن الفرج خاصة كما مر فى مبحث الاسماء الستة (قوله وياهنه) بسكون النون كما فى الدمامينى (قوله وياهنون) جمع جمع المذكر السالم شذوذا لان مفرده ليس علما ولا صفة بل لم يستكمل شروط باب سنين (قوله بضم الهاء وكسرها) أى الهاء الاخيرة كما فى الفارضى فالضم تشبيها بهاء الضمير والكسر على أصل التقاء الساكنين واعلم أنه سيأتى للشارح فى باب الندبة أن هذه الهاء لاتثبت وصلا بل وقفا ساكنة ورجما ثبتت فى الضرورة مضمومة ومكسورة وأجاز الفراء اثباتها وصلا بالوجهين فقوله هنا بضم الهاء وكسرها أى على مذهب الفراء أو حيث ثبتت فى الوصل لضرورة نظم والا فهى ساكنة (قوله ياهنانيه وياهنتانيه) بقلب ألف الندبة ياء فيهما لمجانسة كسر نون التثنية وفيه البحث الآتى (قوله وياهنانوه) بقلب ألف الندبة واوا لمناسبة ضمة النون بحث فيما ذكره بان قلب الحركة أخف من قلب الحرف فهلا قلبت كسرة نون التثنية فى ياهنانيه وياهنتانيه فتحة حفظا للالف وهلا قلبت ضمة النون فى ياهنانوه فتحة حفظا للالف كما فعل ذلك فى ياهناه وياهنتاه والله أعلم

﴿الاستغاثة﴾

(قوله اذا استغيث اسم) شامل للمضاف وشبهه وأما النكرة غير المقصودة فترددفيها الشاطبى وايقاع الاستغاثة على الاسم أى اللفظ اصطلاحى فان المستغاث حقيقة المعنى أى مدلول اللفظ أو التقدير مدلول اسم اه سم (قوله وقول منادى) فائدته التنبيه على أن المستغاث اصطلاحا لايكون الا منادى ولو أطلق ربما فهم خلاف ذلك أولم يفهم ذلك سم (قوله أو يعين على مشقة) أى على دفعها والتعبير بالاعانة يقتضى مشاركة المستغيث للمستغاث فى الدفع فحصل التغاير بين المتعاطفين (قوله غالبا) من غير الغالب ماسيأتى فى قوله ولام ما استغيث عاقبت ألف وقول الشارح وقد يخلو منهما (قوله باللام) انما اختيرت لمناسبة معناها للاستغاثة لان لامها للتخصيص أدخلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالنداء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله باستحضار غرابته قاله الدمامينى (قوله وقول عمر) أى لما طعنه أبو لؤلؤة المجوسى قال يالله للمسلمين كما فى الدمامينى (قوله للتنصيص على الاستغاثة) اذ لو قيل يازيدا أو يازيدا احتمل التركيب غير الاستغاثة من الندبة فى الاول والنداء المحض فى الثانى ويرد على كونها للتنصيص على الاستغاثة قولك يالله للعلماء متعجبا من كثرتهم الا أن يجعل التنصيص اضافيا أى بالاضافة الى الندبة والنداء المحض فتدبر (قوله لوقوعه موقع المضمر) أى الذى تفتح معه اللام فلا تردياء المتكلم أو مراده بالمضمر كاف الخطاب لانها التى يقع موقعها المنادى وقيل لان اللام بقية آل كما سيأتى (قوله لكونه منادى) أى والمنادى واقع موقع الكاف (قوله وبين المستغاث من أجله) شامل للمنتصر عليه والمنتصر له (قوله أعطاه شبها بالمضاف) أى لان اللام ومجرورها كلمتان كالمتضايفين أولان اللام أضافت معنى الفعل الى

مجرورها

الجنس وفلان كناية عن علم ومادتهما مختلفة فالمختص مادته ف ل ى فلو صغرته قلت فلى وهذا مادته ف ل ن فلو صغرته قلت فلين وقد تقدم بيان ماذهب اليه المصنف ﴿خاتمة﴾ يقال فى نداء المجهول والمجهولة ياهن وياهنة وفى التثنية والجمع ياهنان وياهنتان وياهنون وياهنات وقد يلى أواخرهن ما يلى آخر المندوب نحو ياهناه وياهنتاه بضم الهاء وكسرها وفى التثنية والجمع ياهنانيه وياهنتانيه وياهنوناه وياهناتوه والله أعلم

﴿الاستغاثة﴾

(اذا استغيث اسم منادى) أى نودى لينخلص من شدة أو يعين على مشقة (خفضا) غالبا (باللام مفتوحا) حال من اللام (كيالمرتضى) وقول عمر رضى الله عنه يالله لخفضه للتنصيص على الاستغاثة وفتح اللام لوقوعه موقع المضمر لكونه منادى وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من أجله وانما أعرب مع كونه منادى مفردا معرفة لان تركيبه مع اللام أعطاه شبها بالمضاف وقد فهم من النظم فوائد الاولى أن استغاث

قوله وياهنة يصح كتابته بالتاء المربوطة وبالتاء المفتوحة كما فى شرح القاموس اه

متعد بنفسه لقوله اذا استغيث اسم والنحويون يقولون مستغاث به قال الله تعالى اذ تستغيثون ربكم وقد صرح فى شرح الكافية بالاستعمالين * الثانية أن المستغاث معرب مطلقا * الثالثة أنه يجوز اقترانه بأل وان كان منادى لان حرف النداء لم يباشرها فهم ذلك من تمثيله وهو مجمع عليه ﴿تنبيهات﴾ الاول يختص المستغاث من حروف النداء بيا يرشد الى ذلك تمثيله وقوله بعد ان كررت يا * الثانى ما أطلقه من فتح لام المستغاث هو مع غير ياء المتكلم فأما معها فتكسر نحو يالى وقد أجاز أبو الفتح فى قوله

فيا شوق ما أبقى ويالى من النوى
ويا دمع ما أجرى ويا قلب ما أصبى

أن يكون استغاث بنفسه وأن يكون استغاث لنفسه والصحيح وفاقا لابن عصفور أن يالى حيث وقع مستغاث له والمستغاث به محذوف بناء على ما سيأتى من أن العامل فى المستغاث فعل النداء المضمر فيصير التقدير يا أدعو لى وذلك غير جائز فى غير ظننت وما حمل عليها * الثالث اختلف فى اللام الداخلة على المستغاث فقيل هى بقية آل والاصل يا آل زيد فزيد محفوض بالاضافة ونقله المصنف عن الكوفيين وذهب الجمهور الى أنها لام الجر ثم اختلفوا فقيل زائدة لا تتعلق بشئ وهو اختيار ابن خروف وقيل ليست بزائدة فتتعلق وفيما تتعلق به قولان أحدهما بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور والثانى تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جنى * الرابع اذا وصفت المستغاث جررت صفته نحو يا لزيد الشجاع للمظلوم وفى النهاية لا يبعد نصب الصفة حملا على الموضع (وافتح) اللام (مع) المستغاث (المعطوف ان كررت يا) كقوله

يالقومى ويا لامثال قومى * لا ناس عتوهم فى ازدياد

(وفى سوى ذلك) التكرار

مجرورها (قوله متعد بنفسه) لو قال يتعدى بنفسه لكان أحسن لان النظم لا يفيد وجوب تعديه بنفسه كما توهمه عبارة الشارح وانما يفيد جواز ذلك فاعرفه (قوله معرب مطلقا) أى مفردا أو غيره ومحله كما قاله سم ان جر باللام وكان معربا قبل النداء فان خلا من اللام كان كغيره من المنادیات وان كان مبنيا قبل النداء فهو باق على بنائه كيا لهذا فهذا مبنى على الكسر فى محل نصب (قوله لم يباشرها) أى أل بل فصل بينهما اللام (قوله يختص المستغاث الخ) أى لان الاستغاثة كالبعد لاحتياجها الى مد الصوت لانه أعون على اسراع الاجابة المحتاج اليها فلا يقال ان يا للمنادى البعيد فيلزم أن لا يستغاث بالقريب الا ان كان كالبعيد أفاده سم بقى أنه يرد عليه أنه ورد المستغاث بالهمزة فى قوله * أعام لك ابن صعصعة بن سعد * الا أن يقال هو ضرورة أو شاذ (قوله فيا شوق الخ) يصح كسر شوق ودمع وقلب على حذف ياء المتكلم وابقاء الكسرة دليلا عليها وضم الثلاثة على أنها نكرات مقصودة وما تعجبية والنوى البعد وما أصبى أى ما أمالك الى الهوى (قوله بناء على ما سيأتى الخ) قيد بذلك ليتأتى المقتضى لكون المستغاث به فى يالى محذوفا وهو لزوم عمل فعل فى ضميرى واحد على تقدير كون المستغاث به فى يالى هو المذكور اذ لو بنينا على أن العامل حرف النداء لم يجب كون المستغاث به فى يالى محذوفا لانه لا يلزم حينئذ على كون المستغاث به هو المذكور عمل فعل فى ضميرى واحد لعدم انفعل العامل (قوله فيصير التقدير الخ) تفريع على مبنى محذوف معطوف على قوله محذوف أى والمستغاث به محذوف لا مذكور فيصير الخ وقوله وذلك الخ فى معنى التعليل لهذا النفى ويصح جعل الفاء تعليلية له ولو قال اذ لو كان مستغاثا به لكان التقدير الخ لكان أوضح (قوله يا أدعو لى) أى فيلزم عمل فعل فى ضميرى واحد وهما الضمير المستتر فى أدعو والياء اذ هما لواحد وهو المتكلم والاولى حذف يا (قوله وذلك) أى عمل الفعل فى ضميرى واحد غير جائز فى غير ظننت وما حمل عليها أى من أفعال القلوب وما حمل عليها كنسيت وأبصرت وفقدت وعدمت وأورد عليه أن عمل الفعل فى ضميرى واحد لازم على جعل الياء مستغاثا له أيضا اذ فى قولك أدعو قومى لى عمل أدعو فى الضمير المستتر فى الياء وأجيب بان المحذور عمله فيهما على وجه كون الثانى مفعولا به واذا جعلت الياء مستغاثا له لم يكن مفعولا به لان مدخول لام التعليل ليس مفعولا به لعدم وقوع الفعل عليه بخلاف ما اذا جعلت مستغاثا به (قوله والاصل يا آل زيد) أى فحذفت همزة آل للتخفيف واحدى الالفين لالتقاء الساكنين وضعفه الرضى بان ذلك يقال فيما لا آل له نحو يا للدواهى وقدر بان يعتبر لها آل يناسبها فافهم (قوله عن الكوفيين) استدلوا بقوله

* اذا الداعى المثوب قال يالا * فان المجاز لا يقتصر عليه وأجيب بان الاصل يا قوم لا فرار فحذف ما بعد لا النافية دا مينى (قوله فقيل زائدة) بدليل صحة اسقاطها وعورض بأن الزيادة خلاف الاصل وعلى هذا القول يكون المستغاث منصوبا بفتحة مقدرة لاشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (قوله بالفعل المحذوف) أى الذى نابت عنه يا لكن بتضمينه معنى فعل يتعدى بالحرف كالتجئ فى نحو يا لزيد وأتعجب فى نحو يا للماء فلا يرد أن أدعو متعد بنفسه فكيف عدى باللام (قوله بحرف النداء) لنيابته مناب الفعل (قوله على الموضع) أى موضع الموصوف لانه مفعول كما مر وليس له موضع رفع حتى يتبع بالرفع وجزم الرضى بامتناع ما عدا الجر كما مر (قوله مع المعطوف) اطلاقه شامل للمعطوف بغير الواو ولا مانع منه اذ قد تقصد الاشارة الى تأخر أو تراخى رتبة الثانى فى التعدة (قوله وفى سوى ذلك التكرار) المفهوم من كررت أى فى سوى تكرار يا مع المعطوف ائت بكسر

لام المعطوف ولام غيره من المستغاث لاجله كما قدبدل له قوله بعد الثانى علم مما ذكر الخ ولو أرجع الشارح اسم الاشارة الى المعطوف مع تكرار يا لشمل الكلام المستغاث من أجله فى صورة تكرار يا أيضا الان غير المعطوف المكرر معه يا شامل لغير المعطوف فى صورة تكرار يا وصورة عدم تكرارها وللمعطوف الذى لم تكرر معه يا وبهذا التحقيق يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من الايهام (قوله على الاصل) أى فى لام الجر الداخلة على المظهر (قوله لامن اللبس) أى أمن لبس المعطوف بالمستغاث له بسبب عطفه على المستغاث وأمن لبس المستغاث له بالمستغاث بسبب تقدم ذكر المستغاث ويفهم منه أن الالباس قد يوجد اذا كررت يا ووجهه أن المستغاث له قد يلى حرف النداء اذا حذف المستغاث ثم انما يحسن تعليله المذكور على تعليل فتح لام المستغاث بخوف اللبس الذى أشار اليه سابقا بقوله وليحصل بذلك أى بفتح لام المستغاث فرق بينه وبين المستغاث من أجله وأما على تعليل الفتح بما أسلفه أيضا الشارح من وقوع المستغاث موقع المضمر لكونه منادى فانما يحسن تعليل كسر لام المعطوف هنا بما علل به الفارضى حيث قال لانه بعد عن حرف النداء فكانه لم يقع موقع الضمير فردت اللام الى أصلها وهو الكسر وتعليل كسر لام المستغاث له بعدم وقوعه موقع المضمر (قوله مع المعطوف المذكور) أى مع المعطوف الذى هو مستغاث أعم من أن يكون مستغاثا لعطفه على المستغاث من غير تكرار يا أو لكون يا تكررت معه بقرينة قوله وقد اجتمعا فى قوله الخ (قوله يا لعطافنا الخ) عطاف ورياح براء مكسورة فتحتية مخففة وأبو الحشرج أسماء رجال يرثيهم الشاعر والنفاح كثير النفع أى الاعطاء كما فى القاموس وفيه أيضا نفح الطيب فاح فعلم تسمع من فسر النفح بالرائحة الذكية (قوله احتمل الامرين) أى كون المخاطب مستغاثا ومستغاثا من أجله (قوله ان اللام فيه للاستغاثة) أى وكل من لام المستغاث ولام المستغاث من أجله تسمى لام الاستغاثة فهذا الذى قيل يؤيد ما ذكره من احتمال يالك للامرين (قوله فقيل بحرف النداء الخ) قال البعض تبعا لشيخنا لم يذهب أحد هنا الى التعلق بفعل النداء لئلا يلزم عمل الفعل فى ضمير متكلم اه أقول هذا باطل لان العمل المذكور انما يلزم اذا كان المستغاث من أجله يا المتكلم وهو فى هذه الصورة غير مضر لما مر من أن العمل المذكور انما يمنع اذا كان على وجه كون الثانى مفعولا به والمستغاث من أجله ليس مفعولا به كما تقدم وحينئذ لا مانع من القول بتعلق لام المستغاث من أجله بفعل النداء فاعرف ذلك ثم رأيت السيوطى حكاه مع بقية الاقوال فى متن جمع الجوامع وشرحه فلله الحمد (قوله بفعل محذوف) أى مقدر بعد المستغاث والكلام على هذا جملتان بخلافه على الاول والثالث (قوله قد يجر المستغاث من أجله بعن) أى اذا كان منتصرا عليه فان كان منتصرا له تعين جره باللام واذا جر الاول بعن وجب تعلقها بفعل من مادة التخليص أو الانصاف أو نحوهما أفاده الدماميني وسكت عليه شيخنا والبعض وفيه أنه لا مانع من تعلقه بفعل الدعاء وجعل من سببية (قوله عاقبت ألف) أى ناب بنهامن العقبة وهى النوبة فالالف تجىء نوبة واللام نوبة أخرى ووقف على ألف بالسكون مع أن الظاهر أنه مفعول به على لغة ربيعة (قوله يا زيدا) صرح الرضى والجامى بأنه حينئذ مبنى على الفتح وأن توابعه لا ترفع ومقتضاه أن ألف الاستغاثة اذا لحقت المثنى والمجموع على حده صارا مبنيين على الياء وتقدم تزييف ما قالاه وأن الظاهر الذى لا ينبغى العدول عنه انه مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وأنه يجوز فى تابعه الوجهان على ما مر بل جزم البعض بأن ما قالاه سبق قلم وان كان فيه بعد (قوله ولا يجوز الجمع بينهما) قال شيخنا وتبعه البعض لان اللام تقتضى الجر والالف الفتح فبين أثريهما تناف ولانه لا يجمع بين العوض والمعوض اه وفى كل من العلتين نظر أما الاولى فلان مقتضى اللام الجر ولو تقديرا فلا ينافى ما تقتضيه الالف من الفتح وأما الثانية فلانه قد يمنع كون الالف هو ضا عن اللام ويدعى أن كلا

(بالكسر ثانيا) على الاصل لامن اللبس نحو يالكهول وللشبان للعجب

﴿تنبيهات﴾ الاول يجوز مع المعطوف المذكور اثبات اللام وحذفها وقد اجتمعا فى قوله

يا لعطافنا ويا لرياح وأبى الحشرج الفتى النفاح

* الثانى علم مما ذكر أن كسر اللام مع المستغاث من أجله واجب على الاصل وهو ظاهر فى الاسماء الظاهرة وأما المضمر فتفتح معه الامع الياء نحو يالزيد لك واذا قلت يالك احتمل الامرين وقد قيل فى قوله فيالك من ليل ان اللام فيه للاستغاثة

* الثالث فيما تتعلق به لام المستغاث من أجله خلاف فقيل بحرف النداء وقيل بفعل محذوف أى أدعو لزيد وقيل بحال محذوفة أى مدعوا لزيد * الرابع قد يجر المستغاث من أجله بمن كقوله

يا للرجال ذوى الالباب من نفر لا يبرح السفه المردى لهم دينا

(ولام ما استغيث عاقبت ألف) فكما تقول يا لزيد تقول أيضا يا زيدا ومنه قوله

يا يزيد الا تمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان

ولا يجوز الجمع بينهما فلا تقول يا لزيدا

وقد يخلو منهما كقوله ألا ياقوم للعجب العجيب (ومثله) في ذلك (اسم ذو تعجب ألف) بلا فرق كقولهم ياللماء وياللدواهي اذا تعجبوا من كثرتهما ويقال ياللعجب وياعجبا لزيد وياعجب له ﴿تنبيه﴾ جاء عن العرب في نحو ياللعجب فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاثة من أجله وكون المستغاث محذوفا ﴿خاتمة﴾ في مسائل متفرقة * الاولى اذا وقف على المستغاث أو المتعجب منه حالة الحاق الالف جاز الوقف بهاء السكت * الثانية قد يحذف المستغاث فيلي يا المستغاث من أجله لكونه غير صالح لان يكون مستغاثا كقوله يا لا ناس أبوا الامثابرة * على التوغل في بغي وعدوان أي ياقومي لاناس * الثالثة قد يكون المستغاث مستغاثا من أجله نحو ياللزيد لزيد أي أدعوك لتنصف من نفسك والله أعلم

﴿الندبة﴾

(ماللمنادى) من الاحكام (اجعل لمندوب) وهو المتفجع عليه لفقده حقيقة كقوله

وقلت فيه بأمر الله يا عمرا ... أولتنزيله منزلة المفقود

كقول عمرو قد أخير بجدب أصاب بعض العرب واعمراه واعمراه أو المتوجع له نحو فواكبدا من حب من لا يحبني * أو المتوجع منه نحو وامصيبتاه فيضم في نحو وازيد وينصب في نحو وا أمير المؤمنين وواضارباعمرا واذا اضطر الى تنوينه جاز

أصل فتأمل (قوله وقد يخلو منهما) فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث تصريح (قوله ألا ياقوم) بحذف ياء المتكلم والدلالة بالكسرة عليها (قوله في ذلك) أي المذكور في المتن من أحكام المستغاث هذا هو الذي ينبغي لا ما قاله البعض فانظره وقوله ذو تعجب أي منه ذاتا أو صفة وظاهر كلامه أن الاستغاثة غير باقية بل التركيب مستعمل في محض التعجب ويحتمل أنها باقية وأشرب اللفظ معها معنى التعجب ويدل عليه ما في التنبيه الآتي (قوله وياعجبا لزيد) لا يخفى ان زيدا مستغاث من أجله فهو متعلق لامه الاقوال المتقدمة في متعلق لام المستغاث من أجله والمعنى أدعوك لزيد لترالك فعلم مما في كلام البعض (قوله باعتبار استغاثته) أي الاستغاثة به مجازا تشبيها له بمن يستغاث حقيقة قاله الدماميني أي ياعجب احضر فهذا وقتك (قوله وكون المستغاث محذوفا) والاصل ياقومي للعجب وعلى الوجهين المذكورين في الشرح فتح لام ياللدواهي وكسرها (قوله كقوله يا لا ناس الخ) المثابرة المواظبة والتوغل التعمق والبغي الظلم والعدوان التعدي الفاحش وانما كان ما ولي يا غير صالح لكونه مستغاثا مع صحة نداء الناس في الجملة لكونهم موصوفين بالوصف الذي وصفهم به فلم يقصدوا للاستنصار لان العاقل لا يهجو من يستنصر به أفاده الدماميني

﴿الندبة﴾

هي بضم النون مصدر ندب الميت اذا ناح عليه وذكر خصاله الحميدة اه دماميني وأكثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب قاله الاخفش فارضى (قوله ماللمنادى اجعل لمندوب) فيه اشارة الى أنه في المعنى ليس بمنادى وهو كذلك لانه لم يطلب اقباله ومن ثم منعوا في الندا ياغلامك لان خطاب أحد المسميين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا في الندبة واغلامك تصريح وقال الطبلاوي المراد بالمنادى في قوله ماللمنادى الخ المنادى المخصوص اه وفيه ميل الى أن المندوب من المنادى وبه صرح الفارضي نقلا عن ابن يعيش والظاهر أنه لا ينافي كلام التصريح لان كون المندوب منادى باعتبار اللفظ فتدبر ثم رأيت الرضي صرح بأن المندوب والمتعجب منه ليسا منادين حقيقة بل هما منادى بان مجازا قال فاذا قلت ياعجداه فكأنك تناديه وتقول له تعال فاني مشتاق اليك واذا قلت واحزناه كأنك تناديه وتقول له احضر حتى يعرفك الناس فيعذروني فيك واذا قلت ياللماء كأنك تناديه وتقول له احضر حتى يتعجب منك اه ببعض تغيير (قوله وهو المتفجع عليه) أي بوا أو يا ليخرج نحو تفجعت على زيد سم والتفجع اظهار الحزن (قوله بجدب) بالدال المهملة أي قحط (قوله أو المتوجع له) أدرجه صاحب التصريح وشارح الجامع في المتوجع منه لانهما قسماه الى ما هو محل الالم كوا رأساه والى ما هو سبب الالم كوامصيبتاه (قوله واضارباعمرا) نظر في التمثيل به بأنه مناف لما سيأتي من أنه لا يندب المنكر وكذا يقال في قوله الآتي وفي المشبه به وامثالثة وثلاثينا الا أن يقال المراد المجعول علما كما صرح به الشارح في باب النداء (قوله ولا يندب الا العلم الخ) حاصله أنه ليس كل منادى يصح ندبه بل انما يندب ما ليس نكرة ولا مبهما من علم ومضاف الى معرفة توضح بها وموصول بما يعينه خال من أل نحو وازيداه واغلام زيداه وامن حفر بئر زمزماه وظاهر كلامه ندبة العلم ولو كان غير مشهور وفي الرضي لا يندب الا المعروف علما كان أو لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب (قوله كما يوضح الاسم العلم مسماه) مراده بالاسم ما قابل الصفة لا ما قابل الكنية واللقب وحينئذ فقوله العلم من ذكر الخاص بعد العام كما هو المناسب وفي نسخ سقوط لفظ مسماه وعليها يقرأ يوضح بالبناء للمفعول وهي التي كتب عليها البعض ما نصه قوله كما يوضح الاسم العلم أي بالصفة في نحو قولك جاء زيد التاجر (قوله

 ضمه ونصبه كقوله وافقعساوأين مني فقعس ولا يندب الا العلم ونحوه كالمضاف اضافة توضح المندوب كما يوضح الاسم العلم مسماه (وما * نكر لم يندب) فلا يقال وارجلاه خلافا للرياشي في اجازته ندبة

اسم الجنس المفرد وندر واجيلاه (ولا) يندب (ما أجهما) وذلك اسم الاشارة والموصول بما لا يعينه فلا يقال واهذاه ولا وامن ذهباه لان غرض الندبة وهو الاعلام بعظمة المصاب مفقود فى هذه الثلاثة (و يندب الموصول بالذى اشتهر) اشتهارا يعينه ويرفع عنه الابهام (كبئر زمزم يلى وامن حفر) فى قولهم وامن حفر بئر زمزماه فانه بمنزلة واعبد المطلباه (ومنتهى المندوب) مطلقا (صله) جوازا لا وجوبا (بالالف) المسماة ألف الندبة فتقول فى المفرد وازيداه ومنه قوله وقت فيه بأمر الله يا عمرا وفى المضاف ياغلام زيداه واعبد الملكا وفى المشبه به واثلاثة وثلاثينا وفى الصلة وامن حفر بئر زمزماه وفى المركب وامعديكربا وفى المحكى واقام زيدا فيمن اسمه قام زيد واجاز يونس وصل ألف الندبة بآخر الصفة نحو وازيد الظريفاه ويعضده قول بعض العرب

واجبلتى الشاميتينا

وهذه الالف (متلوها) وهو منتهى المندوب (ان كان) ألفا (مثلها حذف) لالتقاها نحو

اسم الجنس المفرد) خرج المضاف نحو واغلام زيداه فتجوز ندبته اتفاقا لكنه أى المضاف يشمل نحو واغلام رجلاه ولا يندب مثله على الصحيح والرياشى يجيزه وندبة كل نكرة والمنع انما هو فى المتفجع عليه أما المتوجع منه فانت تقول وامصيبتاه وان كانت المصيبة غير معروفة اه دماميني فلو قال الشارح فى اجاز ندبة النكرة كما فى عبارة الهمع لكان أولى وجعل البعض المتوجع له كالمتوجع منه فحرره (قوله اسم الاشارة) وكذا المضمر تصريحا وكذا أى فلا يقال وانتاه ولا وأنيها الرجلاه نقله شيخنا عن الشارح (قوله بعظمة المصاب) أى المعين (قوله مفقود فى هذه الثلاثة) فلذلك لا يندب الا المعرفة السالمة من الابهام وقد ينازع فى دعوى الفقد بالنسبة الى اسم الاشارة المحجوب باشارة حسية تعين المشار اليه (قوله و يندب الموصول) الخالى من أل أى عند الكوفيين وهو عند البصريين شاذ واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بأل وان اشتهرت صلته فلا يقال واالذى حفر بئر زمزماه اذ لا يجمع بين حرف الندبة وأل تصريحا (قوله بالذى اشتهر) متعلق بالموصول لا بيندب أى بالذى اشتهر انتسابه الى الموصول (قوله كبئر زمزم) مثال لندبة الموصول بما اشتهر علاحظة قوله يلى وامن حفر فكأنه قال كوامن حفر بئر زمزماه قال فى التصريح وأصل زمزم زمم أبدلت الميم الثانية زايا قاله فى الفردوس (قوله ومنتهى المندوب) أى منتهاه حقيقة أو حكما كما فى الموصول فان الالف تكون فى آخر الصلة وهو آخر الموصول حكما (قوله مطلقا) أى مفردا أو مضافا أو شبيها به أو غيرها مما سيذكره (قوله صله بالالف) ويكون المفرد مبنيا على ضم مقدر على قياس ما عولنا عليه فى المستغاث الملحق بالالف وعلى ما صرح به الشاطبى حيث قال اذا قلت وازيداه فالضم مقدر فى آخر الاسم وكذلك واغلاماه فى غلام المضاف الى الياء الاعراب مقدر فى آخره اه وأطلق الناظم كالنحويين وصل المندوب بالالف لكنه فى التسهيل قيد ذلك بان لا يكون فى آخره ألف وهاء فلا يجوز واعبد اللاهاه ولا واجهجاهاه فى عبد الله وجهجاه لاستثقال ألف وهاء بعد ألف وهاء وبالجواز صرح ابن الحاجب وغيره (قوله فى المفرد) لعله أراد به معنى أخص من معناه السابق فى النداء الذى هو ما ليس مضافا ولا شبيها به بدليل مقابلته بالاقسام الثلاثة الاخيرة الا أن يكون ذكرها بعده من ذكر الخاص بعد العام لنكتة كقلة ندبتها (قوله واقام زيدا) اعلم أن واقام زيد بلا ألف الندبة مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره ضمة الحكاية وكذا بالالف مبنى على ضم مقدر لكن هل مانع ظهوره ضمة المناسبة أو ضمة الحكاية المحذوفة لاجل الالف كل محتمل والاقرب الاول لان اعتبار الملفوظ به مانعا أولى من اعتبار المحذوف وكذا فى نحو واسيبويهاه مع ابدال ضمة الحكاية بكسرة البناء الاصلى فتدبر (قوله وأجاز يونس الخ) عزا جواز ذلك فى الهمع الى الكوفيين وابن مالك أيضا (قوله بآخر الصفة الخ) عبارة التصريح وأما الحاقها توابع المندوب فقال ابن الخباز فى النهاية انه لا خلاف فى جواز الحاقها آخر الصفة اذا كانت ابنا بين علمين نحو وازيد بن عمرا وأما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل أن لا تلحق البيان والتوكيد وعندى أنها تدخل آخر البدل لانه قائم مقام المبدل منه فتقول واغلامنا زيداه وتدخل العطف النسق نحو وازيد وعمراه اه وتدخل التوكيد اللفظى كما تقدم فى قول عمرو واعمراه واعمراه اه كلام التصريح ومنه يعلم ما فى كلام البعض من الخلل فى غير موضع فانظره (قوله واجمجمتى الشاميتينا) بضم الجيم تثنية جمجمة تطلق على عظم الرأس المشتمل على الدماغ وعلى القدح من خشب وهو المراد هنا ضاع للقاتل قدحان شاميان فندبهما (قوله متلوها) مبتدأ خبره الجملة الشرطية أو حذف وجواب الشرط على هذا محذوف ولا فرق فى حذف مثل الالف بين أن يكون جزء كلمة كما فى المقصور أو كلمة كما فى المضاف لياء على لغة من يقلبها ألفا واذا كان متلوها همزة تأنيث لم تحذف كياء اسم امرأة والكوفيون يحذفونها فتحذف الالف لالتقاء الساكنين (قوله

وامرأة وأجاز الكوفيون قلبه ياء قياسا فقالوا وامرأة سياه (كذلك) بحذف لاجل ألف الندبة (تنوين الذى به كمل) المندوب (من صلة أو غيرها) مما مر كما رأيت (ثلث الامل) لضرورة أن الالف لا يكون قبلها الا فتحة على ما رأيت والتنوين

(وامرأة سياه) فموساه مبنى على ضم مقدر على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين والالف الموجودة للندبة والهاء للسكت وانما ألحق هاء السكت به دون الامثلة المتقدمة لانه لاختتامه بألف غير ألف الندبة لا يعرف كون الالف الموجودة فيه ألف الندبة الا بانضمام الهاء اليها بخلاف الامثلة المتقدمة فافهم (قوله تنوين الذى به كمل) وأما المندوب فلا تنوين فيه حتى يحكم بحذفه كذا قال البعض وقد يرد عليه نحو قام زيد مسمى به ويدفع بان التنوين فيه تنوين جزئه الاخير لا تنوين مجموعه فهو داخل فى تنوين ما كمل به المندوب (قوله كما رأيت) أى فى مثال الناظم بناء على صرف زمزم باعتبار أنه علم على القليب وكذا على منع صرفه باعتبار أنه علم على البئر اذا أريد بالتنوين فى كلامه ما يشمل المقدر فيما لا ينصرف وفى بعض أمثلة الشارح السابقة وهو يا غلام زيدا وواقام زيدا فاقتصار البعض على قوله أى فى مثال الناظم تقصير (قوله هذا مذهب سيبويه الخ) حاصله أن فى التنوين أربعة مذاهب (قوله وقال ابن عصفور الخ) رد لقول المصنف لكن السماع فيه لم يثبت لقول الكوفيين انه سمع فالزعم فى كلامه بمعنى القول اذ لا يليق نسبتهم الى الكذب فى حكايتهم السماع (قوله والشكل حتما الخ) معناه أن آخر المندوب اذا كان محركا بالكسر أو الضم فان ألف الندبة تقلب حرفا مجانسا للحركة ولا تحذف الحركة ويؤتى بالحركة المناسبة لالف الندبة ان كانت هذه الحركة وهى الفتحة موقعة فى اللبس ومن ايلاء الشكل حرفا مجانسا نحو واقوميه واقوموه واقاموه فى ندبة قومى وقوموا وقاموا مسمى بها قال الفارضى لو سميت بقاموقلت فى الندبة واقاموه فتحذف واو قاموا لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة واوا لانها بعد ضمة ولو سميت بقومى قلت واقوميه فتحذف ياء قومى لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة ياء لانها بعد كسرة اه ومما قيل فى قاموا يقال فى قوموا فعلم أن مسئلة ندبة نحو قومى وقوموا مسمى بهما داخلة تحت قوله والشكل الخ لا زائدة عليه كما يقتضيه كلام البعض فافهم (قوله حتما أوله) يعنى اذا أريد زيادة ألف الندبة فيما ذكر أبدلت حتما من جنس الحركة قبلها والا فلو قلت واغلاملا فقط صح كما علم من أول الكلام ومما يأتى سم (قوله بوهم لابسا) من ابست الامر عليه اذا خلطته فلم يعرف وجهه والوهم بسكون الهاء ذهاب ظن الانسان الى غير المراد يقال وهمت فى الشئ بالفتح أهم بالكسر وهما بالاسكان اذا ذهب ذهنك اليه وأنت تريد غيره فالمعنى ان يكن الفتح خالطا المقصود بغيره بسبب وهم وأما الوهم بالتحريك فهو الغلط يقال وهم فى الحساب يهم وهما بالفتح اذا غلط (قوله وهذا الاتباع) أى اتباع حرف الندبة للحركة (قوله والحالة هذه) أى كون الفتح ملبسا مطلقا (قوله عدل بغيره) أى عن غيره (قوله فى رقاش) هو اسم امرأة (قوله بعد المد) أى ألفا كوازيداه أو ياء كواغلاميكيه أو واوا كواغلامهوه (قوله بل اجعله كالمنادى الخ) قال سم يدل على أنه جعل المد والهاء معدولين للا تزد وقد يلزم عليه التكرار مع قوله أولا ما للمنادى اجعل للمندوب اه ويدفع بان المراد بما للمنادى ما ثبت له من البناء على الضم تارة وعلى النصب تارة أخرى وجواز الضم والنصب اذا نون اضطرارا ونحو ذلك لاعدم زيادة الالف والهاء والا ناقضه ما ذكره بعده من جواز زيادة الالف والهاء فى المندوب نعم عدم وجوب زيادة الهاء وقفا معلوم من قوله ان ترد فالتنبيه بعد ذلك عليه تصريح بما علم مفهوما وأما عدم وجوب زيادة الالف فلم يعلم مما مر بل قوله ومنتهى المندوب صله بالالف يوهم الوجوب فالتنبيه عليه محتاج اليه فتلخص أن قوله وان تشأ الخ محتاج اليه بالنسبة الى زيادة الالف غير محتاج

لاحظ له فى الحركة هذا مذهب سيبويه والبصريين وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين فتحه فتقول واغلام زيداه وكسره مع قلب الالف ياء فتقول واغلام زيدنيه قال المصنف ومما رأوه حسن لو عضده سماع لكن السماع فيه لم يثبت وقال ابن عصفور أهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون واغلام زيداه وزعموا أنه سمع انتهى وأجاز الفراء وجها ثالثا وهو حذفه مع ابقاء الكسرة وقلب الالف ياء فتقول واغلام زيديه (والشكل حتما أوله) حرفا (مجانسا) فأول الكسر ياء والضم واوا (ان يكن الفتح بوهم لابسا) دفعا للبس فتقول فى ندبة غلام مضافا الى ضمير المخاطبة واغلامكيه وفى ندبته مضافا الى ضمير الغائب واغلامهوه اذ لو قلت واغلامكاه لالتبس بالمذكر ولو قلت واغلامهاه لالتبس بالغائبة قال فى شرح الكافية وهذا الاتباع يعنى والحالة هذه متفق على التزامه فان كان الفتح لا يلبس عدل بغيره اليه و بقيت ألف الندبة بحالها فتقول فى رقاش وارقاشاه وفى عبد الملك واعبد الملكاه وفيمن اسمه قام الرجل واقام الرجلاه هذا مذهب أكثر البصريين وأجاز الكوفيون الاتباع نحو وارقاشيه واعبدا الملكيه واقام الرجلوه ﴿تنبيه﴾ أجاز الكوفيون أيضا الاتباع فى المثنى نحو وازيدانيه واختاره فى التسهيل (و واقفا زد) فى آخر المندوب (هاء سكت) بعد المد (ان ترد وان تشأ) عدم الزيادة (فالمد وحده لا ترد) بل اجعله كالمنادى الخالى عن الندبة

وقدم بيان الاوجه الثلاثة وأفهم قوله ووافقا أن هذه الهاء لاتثبت وصلا وربما ثبتت فى الضرورة مضمومة ومكسورة وأجاز الفراء اثباتها فى الوصل بالوجهين ومنه (١٣٤) قوله * ألا يا عمرو عمراه * وعمرو بن الزبيراه * (وقائل) فى ندبة المضاف

اليه بالنسبة الى زيادة الهاء (قوله وقدم بيان الاوجه الثلاثة) أى زيادة الالف فقط والجمع بين الالف والهاء والخلو عنهما معا (قوله وربما ثبتت فى الضرورة) أى وصلا (قوله مضمومة) أى تشبيها بهاء الضمير ومكسورة أى لالتقاء الساكنين زاد ابن فلاح ومفتوحة فارضى والفتح لخفته (قوله وأجاز الفراء اثباتها فى الوصل) أى اختيارا (قوله ومنه) أى من ثبوتها فى الوصل ضرورة والشاهد فى الاول لان محل الوصل هو العروض وأما الضرب فمحل وقف فلا شاهد فيه وقد يقال العروض هنا مصرعة فهى فى حكم الضرب فتكون أيضا محل وقف فلا شاهد فى البيت أصلا وقوله وعمرو بن الزبيراه هذا هو الصواب دون ما فى بعض النسخ ويا عمرو بن الزبيراه لان زيادة يا تخل بالوزن وتحريك الهاء وقفا فى البيت للروى (قوله وقائل) خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلة من والياء مفعول أبدى وذا سكون حال من الياء (قوله واعبديا) بفتح الياء لاجل ألف الندبة (قوله واعبدا) بحذف الياء لالتقاء الساكنين وهذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لاجل الالف وليس بمبنى لانه مضاف صم (قوله اقتصر على الثانى) أى واعبدا بغير عمل سوى الاتيان بألف الندبة على لغة من قلب الياء ألفا وحذفها وأبقى الفتحة التى قبل الالف المحذوفة وبقلب الكسرة والضمة على لغتيهما فتحة لاجل ألف الندبة وبحذف الالف المنقلبة عن ياء المتكلم لاجل ألف الندبة على لغة من قلب الياء ألفا وأبقاها (قوله اقتصر على الاول) أى ياعبدا بغير عمل سوى الاتيان بالف الندبة (قوله فى ذى الوجهين) هو ياعبدى بسكون الياء ووجهاه واعبديا واعبدا كما مر (قوله لزمت الياء) يمكن حذفها على تقدير سكونها لالتقاء الساكنين وان لم يكن المضاف اليها مندوبا ثم

﴿الترخيم﴾

(قوله ترقيق الصوت وتليينه) عبارة التصريح لغة التسهيل والتليين فلم يقيدا بالصوت (قوله أى سهل لين) المناسب لعبارته قبل أن يقول أى رقيق لين نعم هو مناسب لعبارة التصريح السابقة ولقول القاموس رخم الكلام ككرم فهو رخيم لان وسهل كرخم كنصر (قوله رخيم الحواشى) لعل المراد بها الكلمات وفى القاموس الحاشية جانب الثوب وغيره وقوله لاهراء الخ الهراء بضم الهاء وتخفيف الراء الكلام الكثير والنزر بفتح النون وسكون الزاى القليل وأراد أن كلامها متوسط لا كثير ممل ولا قليل مخل (قوله ترخيم التصغير) أى حذف بعض الحروف لاجل التصغير (قوله وهو حذف آخر المنادى) أى للتخفيف لا للاعلال ولم يقيد الآخر بكونه حرفا فشمل كلامه الحرف والحرفين وعجز المركب ويرد على التعريف أنه غير مانع لشموله نحو يابد ويادم اذ فى كل حذف آخر المنادى للتخفيف الا أن يخرج باعتبار قيد الحيثية أى من حيث هو آخر المنادى فاعرف ذلك (قوله فى ترخيم) فى بمعنى الباء السببية (قوله فهو ترقيق) بيان للمناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى لكن كان المناسب ذكره عقب المعنى الاصطلاحى لظهور تفريعه عليه فتأمل (قوله أن يكون مفعولا له) ردبان الترخيم حذف آخر المنادى فيلزم تعليل الشئ بنفسه وبأن المفعول له يشترط أن يكون قلبيا على الراجح ويمكن دفعهما بتقدير مضاف أى لارادة الترخيم لكن يلزم أن المعنى رخم لارادة الترخيم مثل اضرب لارادة الضرب وفيه ركاكة لاتخفى (قوله أو مصدرا فى موضع الحال) أى من فاعل احذف أى مرخما لا من المنادى لانه وان كان المضاف بعض المضاف اليه فشرط اتيان الحال من المضاف اليه موجود لحال المضاف اليه لا يتقدم عليه ثم هذه الحال مؤكدة (قوله أو ظرفا على حذف مضاف) أى وقت ترخيم وهو وقت اجتماع شروط الترخيم (قوله لانه) أى احذف بقيد تعلقه

من فى النداء الياذا سكون أبدى) فقال ياعبدى وأما من قال ياعبد بالكسر أو ياعبد بالفتح أو ياعبد بالضم أو ياعبدا بالالف اقتصر على الثانى ومن قال ياعبدى باثبات الياء مفتوحة اقتصر على الاول ﴿تنبيه﴾ فتح الياء فى ذى الوجهين المذكورين مذهب سيبويه وحذفها مذهب المبرد ﴿خاتمة﴾ اذا ندب مضاف الى مضاف الى الياء لزمت الياء لان المضاف اليها غير مندوب نحو واولد عبد ياوالله أعلم

﴿الترخيم﴾

(ترخيما احذف آخر المنادى) الترخيم فى اللغة ترقيق الصوت وتليينه يقال صوت رخيم أى سهل لين ومنه قوله * لها بشر مثل الحرير ومنطق * رخيم الحواشى لاهراء ولا نزر * أى رقيق الحواشى وأما فى الاصطلاح فهو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو على نوعين ترخيم التصغير كقولهم فى أسود سويد وسيأتى فى بابه وترخيم النداء وهو مقصود الباب وهو حذف آخر المنادى (كياسعادا فيمن دعاسعادا) وانما توسع فى ترخيم المنادى لانه قد تغير بالنداء والترخيم تغيير والتغيير يانس بالتغيير فهو ترقيق ﴿تنبيه﴾ أجاز الشارح فى نصب آخر ترخيما ثلاثة أوجه أن يكون مفعولا له أو مصدرا فى موضع الحال أو ظرفا على حذف مضاف وأجاز المرادى وجها رابعا وهو أن يكون مفعولا مطلقا وناسبه احذف لانه يلاقيه فى المعنى وأجاز المكودى وجها خامسا وهو أن يكون

مفعولا مطلقا لعامل محذوف أى رخم ترخيما (وجوزنه) أى جوز الترخيم (مطلقا فى كل ما أنث بالها) أى سواء كان علما أو غير علم ثلاثيا أو زائدا على الثلاثى كقوله * أفاطم مهلا بعض هذا التدلل * وكقوله جارى لا تستنكرى عذيرى ونحو ياشا ادجنى أى اقيمى بالمكان يقال دجن بالمكان يدجن دجونا أى أقام به ﴿تنبيهات﴾ الاول قيد فى التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادى المبنى لاخراج النكرة غير المقصودة والمضاف فلا يجوز الترخيم فى نحو قول الاعمى يا جاريه خذى بيدى لغير معينة ولا فى نحو ياطلحة الخير وأما قوله يا علقم الخير قد طالت افامتنا فنادر * الثانى شرط المبرد (١٣٥) فى ترخيم المؤنث بالهاء العلمية منع ترخيم النكرة المقصودة والصحيح جوازه كما تقدم * الثالث منع ابن عصفور ترخيم صلعمة بن قلعمة لانه كناية عن المجهول الذى لا يعرف واطلاق النحاة بخلافه وليس كونه كناية عن المجهول بمانع لانه علم جنس * الرابع اذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب ان تلحقه ها ساكنة فتقول فى المرخم ياطلحه فقيل هى هاء السكت وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل هى التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة واليه ذهب المصنف قال فى التسهيل ولا يستغنى غالبا فى الوقف على المرخم بحذفها عن اعادتها أو تعويض ألف منها وأشار بالتعويض الى قوله * فى قبل التفرق يا ضباعا * فجعل ألف الاطلاق عوضا عن الهاء ونص سيبويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز الا فى الضرورة وأشار بقوله غالبا الى أن بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض حكى سيبويه يا حرمل بالوقف بغير هاء قال أبو حيان اطلقوا فى لحاق هذه الهاء، ونقول ان كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق هذا كلامه وهو واضح * الخامس اختلف النحاة فى قوله * كلينى لهم يا اميمة ناصب * بفتح اميمة من غير تنوين فقال قوم ليس بمرخم ثم اختلفوا فقيل هو معرب نصب على اصل المنادى ولم ينون لانه غير منصرف وقيل بنى على الفتح لان منهم من يبنى المنادى المفرد على الفتح لانها حركة تشاكل حركة اعرابه لو أعرب فهو نظير لارجل فى الدار وانشد هذا القائل * يا ريح من نحو الشمال هبى * بالفتح وذهب اكثرهم الى انه مرخم فصار فى التقدير يا اميم ثم اقحم التاء غير معتد بها وقصها

يا آخر المنادى أما الحذف من حيث هو فأعم من الترخيم (قوله مفعولا مطلقا لعامل محذوف) أى ناب ذلك المفعول المطلق منابه فى الدلالة على الطلب فيكون قوله احذف الخ من التأكيد اللفظى بالمساوى لان الحذف بقيد تعلقه بآخر المنادى مساو فى المعنى للترخيم فليس المفعول المطلق على هذا من باب المصدر المؤكد لعامله حتى يرد أن المصنف يمنع حذف عامل المؤكد بل من باب الآتى بدلا من فعله وجوز الشيخ خالد وجها سادسا وهو أن يكون ترخيما مفعولا به لفعل شرط حذف مع اداته وحذفت الفاء من جوابه للضرورة والتقدير ان أردت ترخيما فاحذف آخر المنادى وفيه تكلف (قوله مطلقا) أى عن التقييد الآتى فى غير المؤنث بالهاء بقوله الا الرباعى الخ لكن المراد الاطلاق عن ذلك فى الجملة والا لاقتضى جواز ترخيم المؤنث بالهاء ولو كان مضافا أو مركبا اسناديا وليس كذلك أفاده سم والى كون الاطلاق فى الجملة أشار الشارح باقتصاره فى بيان الاطلاق على ما ذكره ولم يقل مضافا أو غيره صاحب اسناد أو غيره (قوله مهلا) اسم مصدر أمهل منصوب بفعل حذف وأقيم هو مقامه والاصل أمهلى مهلا قال العينى ومعناه كفى (قوله عذيرى) العذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة ما يعذر الانسان فيه اه فارضى وهو صادق بما يعذر الانسان فى تركه فهو أعم من قول الشارح على ما فى كثير من النسخ العذير بكسر الذال المعجمة الامر الذى يحاوله الانسان ويعذر على فعله (قوله ياشا ادجنى) أى ياشاة وهو مثال للثلاثى (قوله بالمنادى المبنى) يشمل المبنى قبل النداء كحذام مع أنه لا يرخم على الاصح والمختص بالنداء والمندوب والمستغاث مع أنها لا ترخم كما سيأتى (قوله لغير معينة) صلة قول (قوله كما تقدم) أى فى قوله أو غير علم مع تمثيله بجارى وياشا (قوله صلعمة بن قلعمة) الذى بخط الشارح صلعمة بن قلعمة بتقديم الميم على العين وكذا فى القاموس (قوله لانه علم جنس) ولهذا منع الصرف اه دماميني (قوله بحذف الهاء) صلة المرخم (قوله لبيان الحركة) أى حركة ما قبل المحذوف وهو فى المثال المذكور الحاء المهملة (قوله لم تلحق) لانه نقض لما عزموا عليه من جعله اسما تاما حتى بنوه على الضم سم (قوله كلينى) بكسر الكاف أى دعينى من وكله وكلا وناصب بالجر صفة لهم من النصب وهو التعب قاله العينى وتابعه غيره كشيخنا والبعض وفيه أن الهم متعب لا تاعب الا أن يكون التقدير تاعب صاحبه ثم رأيت فى القاموس ما نصه وهتم ناصب منصب على النسب وسمع نصبه الهم أتعبه ثم قال ونصبه المرض ينصبه أوجعه كانصبه اه فأفاد ثلاثة أوجه أخرى وهى أن يكون ناصب من قبيل النسب كلابن وتامر وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أتعبه وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أوجعه (قوله فقيل هو معرب) تشبيها بالمضاف لكنه شاذ (قوله لانها) أى الفتحة وأنثه باعتبار الطير وهو حركة (قوله يا ريح) قال ابن غازى ولا يمكن دعوى اعراب ريح لانه لم ينون مع كونه منصرفا بخلاف أميمة (قوله هبى) بضم الهاء أمر من هب (قوله ثم أقحم التاء) أى زادها بين الميم وهاء التأنيث المحذوفة للترخيم (قوله غير معتد بها) اى غير جاعلها تاء التأنيث التى كانت محذوفة للترخيم اذ لو اعتد بها لما كان مرخما

لانها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث المحذوفة المنوية وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل فتحت اتباعا لحركة ما قبلها وهو اختيار المصنف (والذي قدرناه (١٢٦) * بحذفها) أي بحذف الهاء (وفره بعد) أي لا تحذف منه شيأ بعد حذف الهاء ولو كان

(قوله لانها واقعة الخ) لو قال لاستحقاقها الفتح بوقوعها قبل هاء التأنيث لكان أوضح وأخصر (قوله وقيل فتحت الخ) أي كفضة دال يا زيد بن عمرو اتباعا لفتحة النون بل الاتباع هنا أولى لانه في كلمة ولانه اتباع متأخر لمتقدم (قوله وهو اختيار المصنف) لعل وجهه أن فيما اختاره المصنف مراعاة ملفوظ وهو حركة الميم وفيما قبله مراعاة محذوف وهو تاء التأنيث المحذوفة للترخيم المقتضيه فتح ما قبلها (قوله وفره بعد) أي بعد حذفها (قوله فتقول في عقنباة) أي في ترخيمه وهو بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة يقال عقاب عقنباة أي حديدة المخالب (قوله أن يرخم ثانيا) أي ان بقي بعده ثلاثة أحرف سيوطي (قوله على لغة من لا يراعي المحذوف) أي من لا ينتظره واعترض هذا التقييد أبو حيان بأن كون الشاعر رخم أولا بحذف التاء على لغة من لا ينتظر يحتاج الى وحي يسفر عنه ولو قيل ان المؤنث بالتاء يجوز في ترخيمه حذف التاء فقط وهو الكثير وحذفها مع ما قبلها كما في منصور لكان قولا لقلته شيئا ثم قال وانظر على مذهب سيبويه بعد حذف الحرف الذي قبل الاخر هل تتعين لغة من لا ينوي أولا اه وكلام المعيني صريح في عدم التعين فانه ضبط حارفي البيت بكسر الراء حيث قال والشاهد في أحار بن بدر حيث أريد به حارثة فرخه أولا بحذف الهاء على لغة من لم ينو رد المحذوف ثم رخمه ثانيا بحذف الثاء على لغة من نوى رد المحذوف ويؤخذ من كون المفيد بلغة من لا ينتظر عند سيبويه هو الترخيم الاول أن قوله - لي لغة الخ متعلق بأجاز أو بمحذوف تقديره ان رخم أولا على لغة الخ لا بقوله أن يرخم ثانيا (قوله ما قلته) بفتح التاء قرينة قوله بعد * والمرء يسخي اذا لم يصدق * (قوله أراد يا أرطاة) علم منقول من اسم شجرة يدبغ بها قيل عمزته زائدة وألفه أصلية ويعضده قولهم مرطى وقيل همزته أصلية وألفه زائدة للالحاق بعرنجة ويؤيده قولهم مأروط اه ابن عازي (قوله العلم) بدل من الرباعي أو عطف بيان عليه ودون حال من الرباعي (قوله واسناد) أي في الغالب بدليل قوله الآتي وقل رخيم جملة (قوله متم) على رتبة اسم المفعول نعت اسناد قال سم كأنه احترازعن النسبة الاضافية والتوسيعية (قوله أن يكون رباعيا فصاعدا) أي لئلا يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب بلا موجب (قوله ترخيم المحرك الوسط) أي تنزيلا لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ولهذا كان نحو سقر غير مصروف وفرق الجمهور بأن حركة الوسط ثبت اعتبرت في حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وههنا في حذف حرف أصلي وأيضا لبس الحذف هنا وارادا على حرف بعينه بل على أي حرف كان آخرا فهو منظمة الاشتباه بخلاف عدم الصرف فانه حذف التنوين لاغير (قوله وابن هشام) عبارة الهمع وابن هشام الخضراوي (قوله أن يكون علما) أي شخصيا أو جنسيا لان العلم لكثرة دائه يناسبه التخفيف بالترخيم (قوله قياسا على قولهم الخ) اعترضه شيخنا وتبعه البعض بأن أطرق كرا ويا صاح شاذان لان كلا اسم جنس خال من التاء فلا يقاس عليهما وفيه أن هذا اعتراض بمذهب الغير فان من يجيز ترخيم النكرة المقصودة لا يقول بشذوذ أطرق كرا ويا صاح (قوله ويا صاح) قال في شرح الكافية وكثر دعاء بعضهم بعضا بالصاحب فأشبه العلم فرخم بحذف بائه اه وليس مراده بيان أنه مقيس بل بيان المسهل لترخيمه (قوله أن لا يكون ذا اضافة) لان الحذف من المضاف يمنع منه أن المتضايفين كالشئ الواحد فالحذف منه بمنزلة حذف حشو الكلمة والحذف من المضاف اليه يمنع منه أن تالي أداة النداء المضاف فالحذف من المضاف اليه بمنزلة الحذف من غير المنادى والمراد بذي الاضافة المضاف حقيقة أو حكما فيدخل

ليس ساكنا زائدا مكملا أربعة فصاعدا فتقول في عقنباة يا عقنبا بالالف وأجاز سيبويه ان يرخم ثانيا على لغة من لا يراعي المحذوف ومنه قوله

أحار بن بدر قد ولیت ولا بة * يريد أحارثة وقوله

يا أرط انك فاعل ما قلته * أراد يا أرطاة (واحظلا) أي امنع (ترخيم ما من هذه الهاء قد خلا * الا لرباعي فا فوق) أي فاكثر (العلم * دون اسناد و) دون (اسناد متم) فهذه أربعة شروط * الاول أن يكون رباعيا فصاعدا فلا يجوز ترخيم الثلاثي سواء سكن وسطه نحو زيد أو تحرك نحو حكم هذا مذهب الجمهور وأجاز الفراء والاخفش ترخيم المحرك الوسط وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور لا يجوز ترخيمه قولا واحدا وقال في الكافية ولم يرخم نحو بكر أحد والصحيح ثبوت الخلاف فيه حكى عن الاخفش وبعض الكوفيين اجازة ترخيمه وممن نقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبري وساحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام * الثاني أن يكون علما وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو يا غضنفر قياسا على قولهم أطرق كرا ويا صاح * الثالث أن لا يكون ذا اضافة خلافا شبه للكوفيين في اجازتهم ترخيم المضاف اليه كقوله خذوا حذركم يا آل عكرم واعملوا وهو عند البصريين نادر وأندر منه حذف المضاف اليه بأسره كقوله يا عبد هل تذكر ي ساعة * يريد يا عبد هند فيخاطب عبد هند المسمى

شه المضاف فلا يرخم كما في الدنوشري (قوله وذلك علم له) أي فهو داخل في العلم فيصح الاحتراز عنه بأن لا يكون ذا اضافة فلا يقال ان المضاف خارج بالعلم (قوله أن لا يكون ذا اسناد) أي أن لا يكون منقولا عن الجملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير (قوله وسيأتي الكلام عليه) يشير الى أن اشتراط عدم الاسناد أكثري كما سيأتي (قوله مطلقا) أي سواء كان بتاء التأنيث أولا (قوله ثلاثة) زاد السيوطي أن لا يكون مبنيا قبل النداء فلا يرخم نحو ياحذام وقدم ذلك (قوله أن لا يكون مندوبا) قال شيخنا ظاهره ولو بدون ألف الندبة وهو مفهوم كلام الرضي اه وانما لم يرخم المندوب لان الغالب زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم (قوله أن لا يكون مستغاثا) أي لا مجرورا باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء على الضم فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا لزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولا مجردا من اللام والالف الحاقا له بذي اللام والالف (قوله يا لمال) أي يا للمال (قوله أعام) أي يا عامر وتقدم أن الاستغاثة مختصة باو أن الاستغاثة بغيرها شاذة فقوله أعام فيه شذوذ من وجهين نداء المستغاث بغير يا وترخيمه والعامل قوله اللام خبر لمحذوف أي ندائي لك أو استغاثة ثانية بعامر والتقدير يا لك وابن صعصعة نعت لعامر وصدر البيت * تعالى لبقتلي تقيط * وهو اسم رجل (قوله والصحيح مامر) أي من أنه لا يرخم المستغاث مطلقا (قوله احذف) أي وجوبا كما في ابن عقيل وعن الفراء لو سمي نحو حمراء جاز حذف الهمزة فقط (قوله ولكن بشروط أربعة) تقدم ما يؤخذ منه شرط خامس عند غير سيبويه وهو أن لا يكون الآخر تاء التأنيث كما في أرطاة (قوله الاول) مبتدأ خبره محذوف دل عليه الكلام تقديره كونه زائدا اذ لا يجوز ان يكون قول المصنف ان زيد خبرا لانه لا يصلح للخبرية ولان الشارح جعله مقول القول ولا قول الشارح واليه الخ لاقترانه بالواو (قوله ان زيد الخ) يشمل نحو هندات رحمدون وزيدين اعلاما فترخم بحذف الآخر وما قبله ولا يجوز بقاء الالف في هندات علما لان تاءه ليست لتأنيث كذا في الفارضي وظاهر اطلاقه جواز ترخيم ماذكر على لغة من ينتظر ومن لا ينتظر مع أن ترخيم هندات وزيدين على لغة من لا ينتظر يلبس بنداء المفرد الذي لا ترخيم فيه وترخيم حمدون على اللغتين يلبس بذلك ودعوى أن هذا الالباس لا يلتفتون اليه يردها التفاتهم اليه في مواضع كثيرة من هذا الباب كما ستعرفه ثم رأيت الفارضي قال في موضع آخر ما نصه لو سمي بزيدين أو بما فيه يا النسب كزيدي لزم ترخيمه على اللغة الاولى نحو يا زيد بكسر الدال ولو رخم على الثانية لالتبس بمنادى لا ترخيم فيه اه فهذا يدل على أن نحو هندات وزيدين انما يرخم على لغة من ينتظر ونحو حمدون لا يرخم مطلقا للالباس وهذا هو الظاهر فتدبر (قوله فتقول يا مختا ويا منقا) أي خلافا للاخفش حيث جوز يا مخت ويا منق بحذف الالف همع (قوله لينا) قال المكودي حال من الضمير في زيد وهو مخفف لين ولا ينافي هذا الاعراب قول الشارح أن يكون ليا لانه حمل معنى ثم ماذكر صريح في أن اللام مفتوحة وقول الشارح أي حرف لين يقتضي أنه بكسرها الا أن يجعل بيانا للمعنى لبيانا بفتحها واحتر زبه المصنف عن زائد ليس لينا نحو شمأل فالهمزة حرف زائد غير لين وكان الاولى للمصنف أن يقول بدل لينا مد الينفيد اشتراط أن يكون قبله حركة من جنسه لفظا كما في منصور أو تقديرا كما في مصطفون علما اذ أصله مصطفيون كما سيذكره الشارح ويستغنى عن قوله ساكنا (قوله فان كان) أي ماقبل الآخر (قوله نحو سفرجل) اعترض اخراجه بهذا القيد بأنه خارج بقوله قبل ان زيدا لان الجيم أصلية (قوله نحو قطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو الجمل القوي الضخم والرجل القصير اه قاموس وفسره صاحب المصباح بما يصان فيه الكتب قال ويذكر ويؤنث وربما أنث بالهاء فقيل قطرة (قوله بحذف حرفين) علل بان الاقتصار على حذف الحرف الاخير يوجب عدم النظير وهو سكون آخر

وذلك علم له وتقدم أن ترخيم المضاف نادر أيضا كما في نحو يا علقم الخير * الرابع أن لا يكون ذا اسناد فلا يجوز ترخيم برق نحره وتأبط شرا وسيأتي الكلام عليه ﴿تنبيه﴾ أهمل المصنف من شروط الترخيم مطلقا ثلاثة * الاول أن لا يكون مختصا بالنداء فلا يرخم نحو فل ومله * الثاني أن لا يكون مندوبا * الثالث أن لا يكون مستغاثا وأما قوله

كلما نادى منادي مهم
يا لتيم الله قلبا يا لما
فضرورة أو شاذ وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث اذا لم يكن فيه اللام كقوله

اعام لك ابن صعصعة بن سعد

والصحيح مامر (ومع) حذف الحرف (الاخر) في الترخيم (احذف) الحرف (الذي تلا) أي الذي تلاه الآخر وهو ماقبل الآخر ولكن بشروط أربعة * الاول وإليه أشار بقوله (ان زيد) أي ان كان ماقبل الآخر زائدا فان كان أصليا لم يحذف نحو مختار ومنقاد علمين لان الالف فيهما منقلبة عن عين الكلمة فتقول يا مختا ويا منقا * الثاني أن يكون (لينا) أي حرف لين وهو الالف والواو والياء فان كان صحيحا لم يحذف سواء كان متحركا نحو سفرجل أو ساكنا نحو قطر فتقول يا سفرج ويا قط خلافا للفراء في قطر فانه يجيز يا قطر بحذف حرفين * والثالث أن يكون

(ساكنا) فان كان متحركا لم يحذف نحو هبيخ وقنور فتقول ياهبي ويا قنو * والرابع أن يكون (مكملا أربعة فصاعدا) فان كان
ثالثا لم يحذف خلافا للفراء كما في نحو ثمرد وعمادو سعيد فتقول ياثمو ياعما وياسعي فالمستكمل الشروط نحو أسماء

الاسم الصحيح لفظا وتقديرا على لغة التمام ولفظا فقط على لغة الانتظار وفيه أنه على لغة التمام بضم
(قوله ساكنا) قال يس المحققون لايطلقون أحرف اللين على أحرف العلة الا اذا كانت ساكنة
قوله ساكنا وصف كاشف اه ونقل ابن غازي عن بعضهم أن المصنف جعل اللين ههنا شاملا
للمتحرك فلذلك أخرجه بقوله ساكنا بخلاف قوله في باب التكسير مالم يلن آخره (قوله هبيخ) بفتح الهاء
والموحدة وتشديد التحتية آخره خاء معجمة الغلام الممتلئ أي السمين (قوله وقنور) بفتح القاف
والنون وتشديد الواو آخره راء الصعب البيوس من كل شئ (قوله لم يحذف خلافا للفراء) حيث جوز
أن يقال ياعم وياثم وياسع وقيل انما قال بالحذف في ثمود فقط فرارا من بقاء آخر الاسم واوا بعد ضمة
هم (قوله علما) أي في حالة كون كل منهما علما أو هو راجع لقنديل وأما علمية ماقبله فظاهرة وقد
يضعف هذا بخفاء علمية شملال أيضا (قوله بهما فتح فقي) الباء للتعدية الخاصة متعلقة بقفي فالمعنى
أتبعا الفتح أي جعلا تابعين للفتح (قوله وغرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من
طيور الماء طويل العنق تصريح (قوله علما) لما مر أنه انما يرخم من الخالي من التاء العلم (قوله الى
أنه) أي المذكور من الواو والياء المفتوح ماقبلهما وقوله كالذي قبله أي كاللين الذي قبله الخ (قوله
قولا واحدا) أي بالنظر لحذف حرف اللين مع الآخر فلا ينافي ماسيأتي من أنه على لغة من لا ينتظر
ينعين رد المحذوف فيقال يا مصطفى بالالف في ترخيم مصطفون ومصطفين ويا قاضي بالياء في ترخيم
قاضون وقاضين لانتفاء سبب حذف الالف والياء لفظا وتقديرا وهو التقاء الساكنين وعلى لغة من
ينتظر فيه وجهان الرد نظرا لانتفاء السبب لفظا وعدم الرد نظرا لوجوده تقديرا فيقال على هذا
الاخير يامصطف بفتح الفاء وعتنع يامصطف بضم الفاء على كل حال اذ لا وجه له كما علم مما تقرر
والحاصل أنه لابد من حذف حرف اللين مع الآخر فلا يقال يامصطفو ولا يامصطفى بالواو والياء على
اللغتين والتفرقة بينهما انما هي برد الالف وعدمه كذا قال شيخنا وغيره وفيه أن الالباس لازم على لغة
من لا ينتظر فهلا قيل بمنعها هنا على قياس مامر عن الفارضي ثم رأيت عن الرضي فيما يأتي مايؤيده
فاعرفه (قوله فيهما مقدرة) فليسا من محل الخلاف بل مما اجتمع شروط الوقف سم (قوله لان أصله
مصطفيون) كذا في الفارضي أيضا قال شيخنا وانما جعله بالياء مع أنه واوي لان آخر المقصور يقلب
ياء في المثنى والجمع على حده كما سيأتي اه فراده بالاصل مايستحقه عند التثنية والجمع فاندفع قول
البعض كان الصواب مصطفوون ومصطفوين لانه واوي لا يائي اه وانما كان واويا لانه من
الصفوة (قوله وياسيب) مشكل على ماصرح به أبو حيان والسيوطي والدماميني وغيرهم جازمين
به من أنه يشترط في المرخم أن لا يكون مبنيا قبل النداء الا أن يستثنى المركب أو يبنى على لغة اعرابه
اعراب مالا ينصرف أو يكون الشارح ومن وافقه مخالفين في ذلك الاشتراط اه سم وهذا
الاشكال يجري في نحو خمسة عشر أيضا (قوله وكذا تفعل في المركب العددي) والمنصوص أنك اذا
رخمت خمسة عشر بحذف عجزه ثم وقفت فانك تقف بالهاء على اللغتين واذا رخمت بعلبك ثم وقفت فعلى
لغة من ينوي لك أن تقول يابعله بهاء السكت وان شئت لم تات بالهاء ووقفت باسكان الاخير وأما على
لغة من لم ينو فيتحتم الوقف بالاسكان وذهب الاخفش الى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف
اه دماميني وقوله فيتحتم الخ يؤيد ما أسلفه الشارح عن أبي حيان في المؤنث بالتاء اذا وقف عليه بعد
الترخيم سم (قوله فتقول ياسيبوى) أي على لغة من ينتظر أما على لغة من لا ينتظر فتقول ياسيبوا
لان الياء تضم على هذه اللغة فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها قاله الشارح على الاوضح (قوله
لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب) أي ان حصل لبس كان يكون ثم من اسمه حضرموت ومن اسمه

ومروان ومنصور وشملال وقنديل علما فتقول فيها يا أسم ويا مرو ويا منص ويا شمل ويا قند ومنه قوله ويا أسم صبرا على ما كان من حدث * وقوله * يامر وان مطيتي محبوسة (والخلف في * واو وياء) استكملا الشروط المتقدمة لكن (بهما فتح قفي) نحو فرعون وغرنيق علما فذهب الجرمي والفراء الى أنه يحذف مع الآخر كالذي قبله حركة مجانسة فيقال يافرع ويا غرن قال في شرح الكافية وغيرها ما لا يجيز ذلك بل يقول ياغرنى ويا فرعو * (تنبيه) * يقال في ترخيم مصطفون ومصطفين علمين يامصطف قولا واحدا كما نبه عليه في شرح الكافية لان الحركة المجانسة فيهما مقدرة لان أصله مصطفيون ومصطفين واليه أشار في التسهيل بقوله مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة (والعجز احذف من مركب) تركيب مزج نحو بعلبك وسيبويه فتقول يابعل ويا سيب وكذا تفعل في المركب العددي فتقول في خمسة عشر علما يا خمسة ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد اذا سمي به ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره ويه وذهب الفراء الى أنه لا يحذف منه الا الهاء فتقول ياسيبوى وقال ابن كيسان حضرموت
لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب بل ان حذفت الحرف أو الحرفين فقلت يابعلب ويا حضرم لم أر به بأسا والمنقول أن العرب

لم ترخم المركب وانما أجازه النحويون قياسا ﴿تنبيه﴾ اذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة علمين حذفت الجزء مع الالف قبله فتقول يا اثن ويا اثنت كما تفعل فى ترخيمهما لو لم يركبا نص على ذلك سيبويه وعلته أن عجزهما بمنزلة النون ولذلك أعربا (وقل ٭ ترخيم) علم مركب تركيب اسناد وهو المنقول من (جملة) نحو تأبط شرا وبرق نحره (وذا عمرو) وهو سيبويه (نقل) أى نقل ذلك عن العرب قال المصنف أكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن اسنادا كتأبط شرا وهو جائز لان سيبويه ذكر ذلك فى أبواب النسب فقال تقول فى النسب الى تأبط شرا تأبطى لان من العرب من يقول يا تأبط (١٢٩) ومنع ترخيمه فى باب الترخيم فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل وقال الشارح فعلم أن جواز ترخيمه على لغة قليلة ﴿تنبيه﴾ عمرو اسم سيبويه وسيبويه لقبه وكنيته أبو بشر (وان نويت بعد حذف ما حذف) ما مفعول نويت أى اذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم (فالباقى) من المرخم (استعمل بما فيه ألف) قبل الحذف وتسمى هذه لغة من ينوى ولغة من ينتظر فتقول يا حار بالكسر ويا جعف بالفتح ويا منص بالضم ويا قط بالسكون فى ترخيم حارث وجعفر ومنصور وقطر ﴿تنبيهان﴾ الاول منع الكوفيون ترخيم نحو قطر مما قبل آخره ساكن على هذه اللغة وحجتهم ما يلزم عليه من عدم النظير وقد تقدم مذهب الفراء فيه ٭ الثانى يستثنى من قوله بما فيه ألف مسئلتان ذكرهما فى غير هذا الكتاب ٭ الاولى ما كان مدغما فى المحذوف

حضرموت قاله الشارح على الاوضح (قوله قياسا) أى على ما فيه تاء التأنيث لان الجزء الثانى يشبه تاء التأنيث من وجوه فتح ما قبله غالبا وحذفه فى النسب وتصغير صدره كما أن تاء التأنيث كذلك واحتراز ا غالبا عن نحو معد يكرب (قوله اذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة) بالالف فيهما على الحكاية كما يصرح به قوله مع الالف (قوله بمنزلة النون) أى المحذوفة التى عاقبتها عشر وعشرة ولذلك لا يضاف اثنا عشر واثنتا عشرة كما يضاف ثلاثة عشر واخواته ونظر فيه ابن الحاجب بان عشر وعشرة اسمان برأسهما ولا يلزم من معاقبتهما النون حذف الالف معهما كما تحذف مع النون كذا فى الدمامينى (قوله وقل ترخيم جملة الخ) الحاصل أن المحذوف للترخيم أما حرف نحو يا سعاد واما حرفان نحو يا مرو فى يامروان واما كلمة برأسها نحو يا معدى فى يا معد يكرب ويا تأبط فى يا تأبط شرا واما كلمة وحرف نحو يا اثن ويا اثنت فى اثنا عشر واثنتا عشرة علمين والذى استظهره مم فى ترخيم المركب الاسنادى اذا لم ينو المحذوف أنه ان كان الباقى جملة كما فى تأبط فان فاعله مستتر فيه قدر الضم فى آخره والا كما فى قام من قام زيد ضم آخره لفظا لانه كالمستقل والفعل الخالى من الضمير اذا سمى به يعرب لفظا فاذا نودى ضم لفظا (قوله وذا عمر ونقل) ذا مبتدأ وعمر ومبتدأ ثان خبره نقل والجملة خبر المبتدا الاول والرابط محذوف تقديره نقله أو ذا منقول نقل بناء على الصحيح من جواز تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا (قوله أى نقل ذلك عن العرب) أى فى باب النسب كما سيذكره الشارح فلا ينافى أنه منع ترخيمه فى باب الترخيم (قوله لان من العرب من يقول يا تأبط) هذا محل الاستشهاد (قوله فعلم بذلك) أى بمجموع كلامه فى الموضعين (قوله وسيبويه لقبه) سيب بمعنى تفاح وويه بمعنى رائحة والاضافة فى لغة العجم على قلبها فى لغة العرب ولقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه كذا فى التصريح (قوله بعد حذف) بالتنوين (قوله بما فيه ألف) الباء للملابسة متعلقة باستعمل وما واقعة على حال ولا حاجة الى جعل الباء بمعنى على (قوله من عدم النظير) وهو أن يكون الاسم الممكن الصحيح الآخر ساكن الآخر اه مم وللبصريين أن يقولوا المنوى كالثابت فليس الساكن هو الآخر فى الحقيقة وكونه آخرا لفظا لا محذور فيه فتأمل (قوله ما كان مدغما) أى الباقى الذى كان آخره مدغما وقوله فيما يأتى الثانية ما حذف أى باقى الاسم ذى الحرف الذى حذف ويحتمل أن التقدير الاولى الحرف الذى كان مدغما الثانية الحرف الذى حذف والاول أنسب بالسياق (قوله وهو بعد ألف) ليس بقيد بل الياء كذلك كما فى خويص تصغير خاص اذا سميت به كما فى الدمامينى ولذا قال الشارح على الاوضح بعد مدة فلو لم يكن قبل المدغم مدة كمعمر بقى على سكونه اه أى كبقاء قطر على سكونه ولكن يلزم ما تقدم من عدم النظير الا أن يقال ما مر وانما خص الالف بالذكر هنا لكثرتها (قوله نحو مضار ومحاج) أى علمين لما مر (قوله بالفتح) لانه أقرب الحركات اليه أى الى السكون ووجهه أنه أخف الحركات فهو أقرب الى السكون فى الخفة

(١٧ - صبان ثالث) وهو بعد ألف فانه ان كان له حركة فى الاصل نحركه بها نحو مضار ومحاج فتقول فيهما يا مضار ويا محاج بالكسر ان كانا اسمى فاعل وبالفتح ان كانا اسمى مفعول ونحو تحاج تقول فيه يا تحاج بالضم لان أصله تحاجج وان كان أصلى السكون حركته بالفتح نحو اصطار اسم بقلة فان وزنه افعال بمثلين أولهما ساكن لاحظ له فى الحركة فاذا سمى به ورخم على هذه اللغة قيل يا اصطار بالفتح فتحركه بحركة أقرب الحركات اليه وهو الحاء وظاهر كلام الناظم فى التسهيل والكافية تعين الفتح فيه على هذه اللغة واختلف النقل عن سيبويه فقال السيرافى يحتم الفتح وقال الشلوبين يختاره ويجيز الكسر ونقل ابن عصفور عن الفراء أنه يكسر على أصل التقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج ونقل بعضهم عنه أيضا أنه يحذف كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهى الى متحرك

لان السكون أخف من الحركات اه سم وعبارة الشارح على الاوضح فتسركه بحركة أقرب المتحركات اليه وهو الحاء وضمير اليه عليها يرجع الى الحرف الاخير كالراء من اسحار وهذه العبارة هى الواقعة فى كثير من نسخ الشارح لكن مع ابدال المتحركات بالحركات فتؤول بالمتحركات كما فى عبارته على التوضيح (قوله فعلى هذا يقال يا اسح) أى بالفتح لان الكلام فى لغة من ينتظر (قوله الثانية ماحذف) تقدم الكلام عليه (قوله لاجل واو الجمع) التقييد بالواو غير جيد لان الحكم كذلك فيما لو سمى بالجمع ذى الياء نحو قاضين ومصطفين دمامينى (قوله لزوال سبب الحذف) وهو التقاء الساكنين (قوله لكنه اختار فى التسهيل عدم الرد) فتقول يا قاضُ بالضم ويا مصطفَ بالفتح لان الساكن الاخير كالثابت لفظا فالتقاء الساكنين موجود تقديرا ولا خلاف فى رد الياء والالف على لغة من لم ينو كما تقدم (قوله ان لم ينو محذوف) هكذا فى نسخ بافتتاح ينو بتصبة وبنائه للمجهول ورفع محذوف على النيابة عن الفاعل وفى نسخ ان لم تنو محذوفا بافتتاح تنو بفوقية وبنائه للفاعل ونصب محذوفا على المفعولية وهو أوفق بقوله قبل وان نويت بعد حذف ماحذف وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر (قوله كما) قال المكودى فى موضع المفعول الثانى لاجعله والظاهر أن ما فى قوله كما زائدة ولو مصدرية والتقدير ككونه مقيما بالاخرى الوضع اه خالدوانما كان هذا هو الظاهر مع أن الحقيق بجعله مزيدا الثانى دون الاول لوقوعه فى مركزه لكثرة زيادة ما بخلاف لو (قوله بالاخر) أى آخره بعد الحذف سم (قوله من الصحة والاعلال) أى ان كان آخره صحيحا بقى على حاله والا أعل كما فى ثمود فانه يقال فيه ثمى بقلب الواو ياء والضمة كسرة (قوله على هذه اللغة) أى لغة التمام وأما على لغة الانتظار فيقال فى ترخيم يا ناجية يا ناجِ بالفتح كما فى سم (قوله يا ناجى) مشكل مع قوله الاتى والتزم الاول الخ نعم ان خصصنا ما يأتى بالصفة وهذا بالعلم فلا اشكال اه سم وأقره شيخنا والبعض وفيه أن تخصيص ما يأتى بالصفة لا يوافق صنيع الشارح الاتى لانه جعل كلام المصنف فيما يأتى عاما للصفة وغيرها والذى ينبغى عندى حمل ما هنا على ما اذا وجدت القرينة الدافعة للبس وما يأتى على ما اذا لم توجد ثم رأيت عن الرضى فيما يأتى ما يؤيده (قوله ولو كان) أى ما قبل المحذوف مضموما وما قدرت الخ أى على هذه اللغة ومن نوى لم يقدر شيأ وظاهر قول الشارح قدرت ضما أنه مبنى على ضم مقدر والذى فى التصريح أن نحو تحاج ومنصُ على لغة التمام مبنى على ضمة حادثة للبناء غير الضمة التى كانت قبل الترخيم بدليل أن هذه يجوز اتباعها والضمة التى كانت قبل الترخيم لا يجوز اتباعهما فلو قال الشارح وأتيت بضم غير ضمه الاول لوافق ما فى التصريح والاقرب عندى ما مشى عليه الشارح وان ضعفه البعض تبعا للتصريح لان تقدير ضمة أسهل من تكلف ذهاب الضمة الاصلية وحدوث ضمة أخرى للبناء وما استدل به صاحب التصريح لا يدفع جواز أن يكون رفع التابع اتباعا للضمة المقدرة كما فى يا سيبويه العالم برفع العالم لا للضمة الملفوظ بها فاحفظه (قوله على هذه اللغة ضم الراء وفتحها) ومن انها تكسر على لغة الانتظار ففى نحو يا حار بن زيد تثليث الراء (قوله وقل يا ثمى على الثانى بيا) يفهم من تقدير الشارح قبل أن العطف من عطف الجمل ومن تقديره قل فى الجملة الثانية وبابقاء الواو فى الجملة الاولى أن فى كلام المصنف احتباكا حيث حذف من كل من الجملتين نظير ما أثبته فى الاخرى (قوله بقلب الواو ياء) أى والضمة كسرة (قوله الاجرى والادلى) أصلهما الاجرو والادلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء (قوله اذ ليس فى العربية الخ) وذلك لان زيد الثقل بخلاف الياء التى قبلها كسرة وينظر ما الفرق بين الاسم والفعل حيث لم يجز فى الاول وجاز فى الثانى مع أنه أثقل وكذا يقال فى المبنى اه دفوشرى ويمكن أن يقال لما كان وضع الفعل دون الاسم على الثقل قبل الثقل

فعلى هذا يقال يا اسح * الثانية (ماحذف لاجل واو الجمع كما اذا سمى بنحو قاضون ومصطفون من جموع معتل اللام فانه يقال فى ترخيمه يا قاضى ويا مصطفى برد الياء فى الاول والالف فى الثانى لزوال سبب الحذف هذا مذهب الاكثرين وعليه مشى فى الكافية وشرحها لكنه اختار فى التسهيل عدم الرد (واجعله) أى اجعل الباقى من المرخم (ان لم ينو محذوف كما لو كان بالاخر وقفا مقيما) أى كالاسم التام الموضوع على تلك الصيغة فيعطى آخره من البناء على الضم وغيره ذلك من الصحة والاعلال ما يستحقه لو كان آخرا فى الوضع فتقول يا حار ويا جعف ويا منص ويا قط بالضم فى الجميع كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شئ ﴿تنبيهات﴾ الاول لو كان ما قبل المحذوف معتلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة فتقول فى ناجية يا ناجِ بالاسكان وهو علامة تقدير الضم ولو كان مضموما قدرت ضما غير ضمه الاول نحو تحاج ومنصُ * الثانى يجوز فى نحو يا حار بن زيد على هذه اللغة ضم الراء وفتحها كما جاز ذلك فى نحو يا بكر بن زيد (فقل على) الوجه (الاول) وهو مذهب من ينتظر (فى) ترخيم (ثمود يا ثمو) بابقاء الواو لانها محكوم لها بحكم الحشو فلم يلزم مخالفة النظير (و) قل (يا ثمى على) الوجه (الثانى بيا) أى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة كما تقول فى جمع جرو ودلو الاجرى والادلى والا لزم عدم النظير اذ ليس فى العربية

دون الاسم (قوله اسم معرب) فيه أن هذا منادى معرف مفرد فهو مبني وأجيب بان له حكم المعرب لعروض بنائه (قوله نحو يدعو) فان جعل علما فهو أمر عارض (قوله وبالمعرب المبني) أي أصالة لما تقدم (قوله نحو هو الخ) وأما نحو سنبو اسم بلد بالصعيد فالظاهر أنه غير عربي ومثل بمثالين اشارة الى أنه لا فرق في الواو التي قبلها ضمة بين أن تكون متحركة أو ساكنة (قوله نحو هذا أبولـ) فان الواو فيه ليست لازمة فانها تقلب ألفا في النصب وياء في الجر ومما خرج باللزوم نحو هرو بابدال الواو من الهمزة فانه يصح فيه الهمز بدل الواو بل هو الاصل فلا يلزمه الواو (قوله صميان وكروان) أي علمين لما مر أن من شروط الترخيم العلمية أو التأنيث بتاء وكذا يقال في الامثلة الآتية والصميان في الاصل هو التقلب والتوثب ويقال رجل صميان أي شجاع ذكريا (قوله لما سبق) أي من الحكم على كل بانه حشو ولم يقلبا ألفا كما قلبا على الثاني لاشتراط قلبهما أن لا يكون بعدهما ساكن وعلى هذا بعدهما ساكن تقديرا لا على الثاني (قوله مع عدم المانع الذي سيأتي بيانه) أي في قول الناظم

من ياء او واو بتحريك أصل * ألفا ابدل بعد فتح متصل

ان حرك الثاني الخ فالمانع الآتي أن يكون بعدهما ساكن (قوله كما فعل برمى ودعا) فيه لف ونشر مرتب فرمى راجع الى ياصمى ودعا راجع الى يا كروان صمى ورمى يائيا اللام وكروان دعا واو ياها وكذا يقال فيما بعد (قوله وعلاوة) بكسر العين المهملة ما عاقته على البعير بعد تمام الوقر اه خالد (قوله برشاء وكساء) أصلهما رشاي وكساو (قوله بتضعيف الالف) أي وقلب الثانية همزة كما سيأتي في بابه (قوله وعلى الثاني يا ذوا برد المحذوف) هو اللام أي وقلبه ألفا وارجاع العين الى أصلها وهو الواو اذ أصل ذات ذوى أو ذوو وعلى الخلاف حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث كما قيل في بنت ثم قلبت الواو التي هي عين الكلمة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فان قيل لو كانت التاء عوضا عن اللام ما جمع بينهما في التثنية والجمع حيث قيل ذواتا وذوات قلت لا نسلم الجمع فيهما بل التاء في التثنية لمحض التأنيث كالتاء في كل مثنى مؤنث والتاء في الجمع هي التاء المزيدة مع الالف في جمع المؤنث واللام باقية على حذفها فلا جمع هذا ما ظهر لي في هذا المحل وهو متين وان أوهم بعض العبارات خلافه (قوله برد اللام المحذوفة) أي لان حذفها كان بسبب عدم تأتي صيغة التصغير مع بقائها وبقاء الجيم فلما حذفت الجيم ردت اللام لتأتي الصيغة معها حينئذ وأما الجيم فسبب حذفها الترخيم وهو موجود فلا ترد وقوله لاجل التصغير متعلق بالمحذوفة (قوله والتزم الاول الخ) كلامه هنا شامل للعلم والصفة وعليه درج الشارح وصرح الناظم في بعض كتبه بما قاله جماعة ان هذا اللبس انما يعتبر في الصفة لا في العلم وهو الذي دل عليه كلام سيبويه ووجهه أن اشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب قال الرضي والحق أن كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز الترخيم على الانتظار كان أولا والا فلا كذا في الدماميني وعليه فيمتنع الوجهان الترخيم على الانتظار والترخيم على عدمه اذا ألبس كل منهما فيمتنع ترخيم نحو فتاة رأسا فانه على الوجهين يلتبس بيافتى غير مرخم قال يس لكن قضية تجويز الناظم ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادتيه كما مر جواز ترخيم ماذ كروان كان فيه لبس ولعل الفرق أن هاء التأنيث وضعت لتمييز المؤنث فلا يليق حذفها عند اللبس لمنافاته الغرض من وضعها ولا كذلك ما عداها اه قال البعض وقد يقال علامة التثنية والجمع وضعت لتمييز المثنى والجمع عن المفرد فلا فرق اه وقد أفدنا لك فيما تقدم أن تجويز ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادتيه محمول على ما اذا رخما على لغة من ينتظر بدون لبس وحينئذ فلا اشكال فاعرفه (قوله تذكير مؤنث) ليس بقيد بل مثل ايهام تذكير المؤنث ايهام مجرد نداء مذكر لا ترخيم فيه كما صرح به فلو قال مايوهم تقدير تمامه خلاف المراد لاجاد (قوله كسلمة وحارثة) أي لمؤنث أو مذكر فلا يجوز ترخيمهما على لغة من لا ينتظر لايهامه تذكير المؤنث ان كانا للمؤنث ونداء مذكر لا ترخيم فيه ان كانا للمذكر وحفصة أي لمؤنث فلا

نحو دلو وغزو وباللزوم نحو هذا أبولـ وقل في ترخيم نحو صميان وكروان على الاول ياصمى ويا كرو بفتح الياء والواو لما سبق وعلى الثاني ياصمانا ويا كرا بقلبهما ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع عدم المانع الذي سيأتي بيانه كما فعل برمى ودعا وقل في ترخيم سقاية وعلاوة على الاول ياسقاى ويا علاو بفتح الياء والواو وعلى الثاني ياسقا ويا علاء بقلبهما همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة كما فعل برشاء وكساء وقل في ترخيم لات مسمى به على الاول يالا وعلى الثاني يالاه بتضعيف الالف لانه لا يعلم له ثالث يرد اليه وقل في ترخيم ذات على الاول ياذا وعلى الثاني ياذوا برد المحذوف وقل في ترخيم سفرجل سفيرج تصغير سفرجل على الاول ياسفير وعلى الثاني ياسفير عند الاكثرين وقال الاخفش ياسفيرل برد اللام المحذوفة لاجل التصغير وفروع هذا الباب كثيرة جدا وفيما ذكرناه كفاية (والتزم الاول في) موضعين * الاول مايوهم تقدير تمامه تذكير مؤنث (كسلمة) وحارثة وحفصة

قوله هو التقلب كذا في أكثر نسخ القاموس وغلطها شارحه وصوب ما في بعضها من أنه التفلت بالفاء والمثناة آخره يقال صمى الرجل يصمى صميانا اذا انفلت ووثب اه

فتقول فيه يامسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه والثاني مايلزم بتقدير عدمه لعدم النظير كطيلسان في لغة من كسر اللام مسمى به فتقول فيه ياطيلس بالفتح على نية المحذوف ولا يجوز الضم لانه ليس في الكلام فيعل صحيح العين الا مائدر من نحو صيقل اسم امرأة وعذاب بيئس في قراءة بعضهم ولا فيعل معتلها بل التزم في الصحيح الفتح كضيغم وفي المعتل الكسر كسيد وصيب وهين وكحبليات وحبلوى وحراوى فتقول فيها ياحبلى و ياحبلو و ياحرا و بفتح الياء والواو على نية المحذوف ولا يجوز القلب على نية الاستقلال لما يلزم (١٣٢) عليه من عدم النظير وهو كون ألف فعلى وهمزة فعلاء مبدلتين وهما لا يكونان الا للتأنيث ﴿تنبيه﴾ ذكر الناظم هذا السبب الثاني في الكافية والتسهيل ولم يذكره هنا لعله لاجل أنه مختلف فيه فاعتبره الاخفش والمازني والمبرد وذهب السيرافي وغيره الى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيما تقدم والتمام (وجوز الوجهين في) ماهو (كمسلم) بفتح الاول اسم رجل لعدم المحذورين المذكورين فتقول يامسلم بفتح الميم وضمها ﴿تنبيه﴾ الاكثر فيما جاز فيه الوجهان الوجه الاول وهو ان ينوى المحذوف كما نص عليه في التسهيل وعبارته تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التمام بدونه (ولاضطرار رخما دون نداء ما للنداء يصلح نحو أحمدا) أي يجوز الترخيم في غير النداء بشروط ثلاثة * الاول الاضطرار اليه فلا يجوز ذلك في السعة * الثاني أن يصلح الاسم للنداء نحو أحمد فلا يجوز في نحو الغلام ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قوله * أوالفامكة من ورق الحمى * كما ذكره ابن جني الخطاب في المحتسب والاصل الحمام فحذف الالف والميم الاخيرة لا على وجه الترخيم لما ذكرناه ثم كسر الميم الاولى لاجل القافية * الثالث أن يكون امازائدا على الثلاثة أو بتاء التأنيث ولا تشترط العلمية ولا التأنيث بالتاء عينا كما أفهمه كلامه ونص عليه في التسهيل ومنه قوله * ليس حي على المنون بخال * أي بخالد ﴿تنبيه﴾ اقتضى كلامه أن هذا الترخيم جائز على اللغتين وهو على لغة التمام اجماع كقوله * لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره * طريف بن مال ليلة الجوع والمحصر * أراد ابن مالك بحذف الكاف وجعل مابقي من الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه شئ ولهذا نونه وأما على لغة من ينتظر فاجازه سيبويه ومنعه المبرد ويدل للجواز قوله

يجوز ترخيمها على لغة من لا ينتظر لابهامه تذكير المؤنث ولا فرق في الثلاثة بين أن تكون أعلاما أو نكرات مقصودة وكالثلاثة في التزام الاول كل ما كانت التاء فيه للفرق أما ما ليست التاء فيه للفرق كحمزة وطلحة فيجوز فيه الوجهان (قوله وعذاب بيئس في قراءة بعضهم) عبارة الفارضي و بعذاب بيئس بما سكنة قبل همزة مكسورة في قراءة شعبة عن عاصم (قوله ولا فيعل معتلها) أي بفتح العين وذكره تتميما للفائدة وان لم يكن له دخل في التعليل فاندفع ماقاله البعض (قوله وكحبليات) عطف على كطيلسان وأعاد الكاف لبعد العهد ولدفع توهم عطفه على ماقبله (قوله وحبلوى وحراوى) أي بكسر الواو وتشديد الياء فيهما نسبة الى حبلى وحرا، فقول الشارح بفتح الياء والواو صوابه وكسر الواو اذ لا وجه لفتح الواو الا أن تصحح عبارته بان الواو معطوف على فتح لا على الياء، هذا ماظهر لي بعد التوقف ثم رأيت في الفارضي مايؤيده حيث قال والثاني كطيلسان وحبلوى علمين فتقول ياطيلس وياحبلو بفتح السين وكسر الواو على اللغة الاولى (قوله ولا يجوز القلب) فلا تقول ياحبلى بقلب الياء والواو ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ولا ياحرا، بقلب الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة (قوله لا يكونان الا للتأنيث) أي وما للتأنيث لا يكون مبدلا اه سم أي بل مزيدتين للتأنيث (قوله فيما تقدم) أي في الامثلة المتقدمة كطيلسان وحبليات ونحوهما (قوله وجوز الوجهين في كمسلم) قد يقال ترخيمه على لغة التمام يلبس بنداء مسلم مسمى به اه سم وقد يجاب بأن التسمية به نادرة فلم تعتبر (قوله كمسلم) أي وحمزة وطلحة ﴿فائدة﴾ أفاد الجمهور وصف المرخم ومنه قول الشاعر أحار ابن عمرو الا بيت ومنعه السيرافي والفراء وجعل ابن عمرو بدلا واستقبحه ابن السراج ويجوز رفع تابعه على لغة التمام مراعاة للفظ وأما على لغة الانتظار فقال سم فيه نظر اذ لا ضم في اللفظ قال يس والذي يظهر الجواز لان الحرف الذي حقه الضم في حكم الثابت وهو يؤيد ماقدمناه عند قول الشارح ولو كان مضموما قدرت الخ (قوله للترخيم) صلة المحذوف وقوله أعرف أي أشهر في لسان العرب وقوله بدونه أي المحذوف (قوله ومن ثم) أي من أجل اشتراط صلاحية الاسم للنداء (قوله فحذف الالف الخ) هذا الذي فعله الشاعر من حذف الحرفين وكسر الميم الاولى في غاية الشذوذ كما في ابن غازي وغيره (قوله لماذكرناه) أي من اشتراط الصلاحية للنداء فهو علة لقوله لا على وجه الترخيم (قوله الثالث أن يكون الخ) اعترض بان هذا الثالث لا يؤخذ من كلام المصنف فكيف أوقعه في حيز أي التفسيرية وزعم البعض أن هذا الشرط مستغنى عنه بالثاني باطل فراجعه تعرف (قوله ولا التأنيث بالتاء عينا) المتبادر أن عينا راجع الى التأنيث بالتاء يعني أن خصوص التأنيث بالتاء لا يشترط بل الشرط اما التأنيث بالتاء أو الزيادة على ثلاثة أحرف فلا طائل تحت ماأطال به البعض (قوله كما أفهمه كلامه) أي حيث أطلق ولم يشترط العلمية والتأنيث بالتاء (قوله ومنه) أي من الزائد على الثلاث المرخم ضرورة وليس بعلم ولا مؤنث بالتاء (قوله تعشو) بناء

الخطاب أي تسير في العشاء أي الظلام والخصر بحجة فهملة مفتوحتين شدة البرد وضبطه بهملتين سهو اه زكريا وكذا ضبطه بالعام الخاء صاحب مختصر الصحاح وقال انه من باب طرب وأشار بقوله وضبطه بهملتين سهو الى العيني وصاحب التصريح فانهما ضبطاه بهملتين وفسراه بشدة البرد (قوله رماما) بكسر الراء جمع رمة بالضم وهي قطعة الحبل البالية والشاسعة البعيدة وأصل أماما أمامة اسم امرأة ولو رخم على لغة التمام لقيل أمام بالرفع (قوله يا أماما) أي فهو من ترخيم المنادى لا من الترخيم للضرورة فلا شاهد فيه على هذه الرواية لسيبويه (قوله ان ابن حارث) أراد حارثة فرخمه بحذف التاء للضرورة على لغة من ينتظر ومفعول علموا محذوف تقديره قد علموا ذلك مني كما في العيني (قوله على الاشهر) راجع لاطرق كرا فقط كما يعلم مما بعده (قوله اذ الاصل صاحب) زعم ابن خروف أن الاصل صاحبي وأنه أجرى مجرى المركب المزجي فرخم بحذف الكلمة الثانية ثم أدركه ترخيم آخر بعد ذلك الترخيم فحذفت الباء من صاحب وهو تعسف لا داعي اليه (قوله مع عدم العلمية) أي وعدم التاء

﴿الاختصاص﴾

الباعث عليه اما فخر نحو علي أيها الجواد يعتمد الفقير أو تواضع نحو اني ايها العبد الفقير الى عفو الله أو بيان المقصود نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف (قوله قصر الحكم على بعض افراد المذكور) أي أولا فاذا قيل لا عالم الا زيد فقد قصرنا الحكم وهو ثبوت العلم على زيد وهو بعض افراد المذكور أولا وهو عالم وهذا معناه لغة وأما اصطلاحا فهو تخصيص حكم عائق بضمير عما تأخر عنه من اسم ظاهر معرفة معمول لاخص واجب الحذف (قوله أي جاء على صورة النداء) أشار به الى أن وجه شبه الاختصاص بالنداء كونه على صورته أي غالبا فلا يرد أن المنصوب على الاختصاص المقرون بال ليس على صورة المنادى ولك أن تقول وجه الشبه أن كلا من الاختصاص والنداء يوجد معه الاسم تارة مبنيا على الضم وتارة منصوبا وهذا أوجه من قول شيخنا السيد مجيئه على صورة النداء انما هو في أيها وأيتها الاغير (قوله كما جاء الخبر على صورة الامر) نحو أحسن بزيد فان صورته صورة الامر وهو خبر على المشهور اذ هو في تقدير ما أحسنه والامر على صورة الخبر نحو والوالدات يرضعن أي ليرضعن والخبر على صورة الاستفهام نحو أليس الله بكاف عبده أي الله كاف عبده والاستفهام على صورة الخبر نحو عندك زيد على تقدير همزة الاستفهام (قوله في ثمانية أحكام) زاد عليها في التصريح أنه لا يكون نكرة ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا وأنه لا يستغاث به ولا يندب ولا يرخم وأن أيا هنا اختلف في ضمتها هل هي اعراب أو بناء وفي النداء بناء بلا خلاف وأن العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء فعل الدعاء وأن هذا العامل لم يعوض عنه هنا شيء وعوض عنه في النداء حرفه وجميع الاحكام المذكورة راجعة الى جهة اللفظ وأما الاحكام المعنوية التي يفترقان فيها فثلاثة أحدها أن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثاني أن الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب اليه بخلاف النداء * والثالث أنه مفيد لفخر أو تواضع أو بيان المقصود (قوله بل في اثنائه) أراد بالاثناء ما قابل الاول فيشمل ما وقع في وسط الكلام كما في نحن معاشر الانبياء لا نورث لوقوعه بين المبتدا والخبر وما وقع بعد فراغه كمثال الناظم لوقوع أيها الفتى بعد فراغ كلام تام وهو ارجوني (قوله كأيها الفتى باثرا رجونيا) واعراب ذلك أن يقال ارجوني فعل أمر للجماعة مبني على حذف النون والواو فاعل والنون للوقاية والياء مفعول وأي مبني على الضم في محل نصب على المفعولية بأخص المحذوف وجوبا وها للتنبيه والفتى مرفوع بضمة مقدرة على الالف نعتا لأي تابعا للفظها فقط (قوله اسما بمعناه) كالياء في ارجوني فانها بمعنى أيها الفتى أي أن المراد منهما شيء واحد وهذا أوضح مما قاله البعض (قوله وأنه ينصب) أي لفظا لا محلا

وما مهدي كمهدك يا أماما

قال في شرح الكافية والانصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا تدفع احداهما بالاخرى واستشهد سيبويه أيضا بقوله

* ان ابن حارث ان أشتق لرؤيته * أو أمتدحه فان الناس قد علموا

﴿خاتمة﴾

قال في التسهيل ولا يرخم في غيرها يعني في غير الضرورة منادى عار من الشروط الا ما شذ من يا صاح وأطرق كرا على الاشهر اذ الاصل صاحب وكروان فرخما مع عدم العلمية شذوذا وأشار بالاشهر الى خلاف المبرد فانه زعم أنه ليس مرخما وان ذكر الكروان يقال له كروان والله أعلم

﴿الاختصاص﴾

(الاختصاص) قصر الحكم على بعض أفراد المذكور وهو خبر (كنداء) أي جاء على صورة النداء لفظا توسعا كما جاء الخبر على صورة الامر والامر على صورة الخبر والخبر على صورة الاستفهام والاستفهام على صورة الخبر لكنه يفارق النداء في ثمانية أحكام * الاول أنه يكون (دون يا) وأخواتها لفظا ونية * الثاني أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه وقد أشار اليه بقوله (كأيها

المفتى باثرا رجونيا) * والثالث أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسما بمعناه * والرابع والخامس أنه يقل كونه علما وأنه ينصب مع كونه مفردا * والسادس أنه يكون بال قياسا كما سيأتي أمثلة ذلك * السابع أن أيا توصف في النداء باسم الاشارة

وهنا لا توصف به * الثامن أن المازني أجاز نصب تابع أي في النداء ولم يحكوا هنا خلافا في وجوب رفعه وفي الارتشاف لا خلاف في تابعها أنه مرفوع واعلم أن المخصوص وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه على أربعة أنواع الاول أن يكون أيها وأيتها فلهما حكمهما في النداء وهو الضم ويلزمهما الوصف باسم محلى بال لازم الرفع نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل واللهم اغفر لنا أيتها العصابة * والثاني أن يكون معرفا بال واليه الاشارة بقوله (وقدري ذا دون أي تلو ال * كمثل نحن العرب أمضى من بذل) بالذال المعجمة أي أعطى * والثالث أن يكون معرفا بالاضافة كقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لا نورث وقوله * نحن بنو ضبة أصحاب الجمل * قال سيبويه وأكثر الاسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافة وأهل البيت وآل فلان * والرابع أن يكون علما وهو قليل ومنه قوله

* بنا تميما يكشف الضباب ولا يدخل في هذا الباب نكرة ولا اسم اشارة ﴿تنبيه﴾ لا يقع المختص مبنيا على الضم الا بلفظ أيها وأيتها وأما غيرهما فمنصوب وناصبه فعل واجب الحذف تقديره أخص واختلف في موضع أيها وأيتها فذهب الجمهور فقط مع كونه مفردا أي معرفا قال في التوضيح كما في هذا المثال يعني المثال المتقدم في عبارته وهو بلث الله نرجو الفضل كما في شرحه ويستثنى من ذلك أي كما في مثال الناظم فان نصبها محلي فقط وبما ذكرنا يعلم ما في كلام البعض من التخليط (قوله وهنا لا توصف به) الاقتصار على اسم الاشارة يدل على أنها توصف بالموصول مع (قوله ولم يحكوا هنا خلافا الخ) لعل وجهه أنه يتوسع في النداء ما لا يتوسع في الاختصاص لانه أكثر منه دورانا وقوله في وجوب رفعه أي مراعاة للفظ أي وظاهر عبارته أن ضمته اعرابية والتحقيق أنها ضمة اتباع كما مر في النداء اذ لا مقتضي للرفع الاعرابي (قوله بعد ضمير يخصه الخ) شرحه على ظاهره البعض فقال أي يخص الاسم الظاهر كأنا أفعل كذا أيها الرجل أو يشارك فيه أي يشارك الاسم الظاهر في الضمير غيره كنحن العرب أمضى من بذل وبنا تميما اه وفيه ان الضمير انما يخص الاسم الظاهر بمعنى أن المراد منه هو المراد من الاسم الظاهر كما صرحوا به وقد تقدم وحينئذ لا يصح هذا التقسيم اللهم الا أن يراد بمشاركة غير الاسم الظاهر له في الضمير امكانها الصلاحية نحن مثلا في نفسها بقطع النظر عن المقام لان يراد بها ما يعم الانبياء وغيرهم فتدبر وقوله يشارك فيه اما مبني للمفعول أو للفاعل وضميره المستتر فيه على كل راجع للاسم الظاهر كما علم فهذه الصفة المعطوفة جارية على غير الموصوف وان كانت الصفة المعطوف عليها جارية عليه ولم يبرز الضمير الراجع الى الاسم الظاهر لامن اللبس ويصح على بناء يشارك للمفعول جعل نائب فاعله قوله فيه فيكون خاليا من الضمير جاريا على الموصوف (قوله أيها) أي للمذكر مفردا أو مثنى أو جمعا وأيتها أي للمؤنث مفردا أو مثنى أو جمعا كذا في الشاطبي (قوله نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل الخ) جملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال والمعنى أنا أفعل ذلك مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب قاله الرضي (قوله العصابة) هي بكسر العين الجماعة الذين أمرهم واحد (قوله معرفا بال) قال ابن الحاجب المعرف بال ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو أيها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين أن يكون منقولا عن المنادى ونصبه بياء مقدرة كما في أيها الرجل وأن ينتصب بفعل مقدر نحو أعني أو أخص أو أمدح كما في المعرف بأل والنقل خلاف الاصل فالاولى أن ينتصب انتصاب نحن العرب اه وقوله ونصبه بياء مقدرة أي مجردة عن معنى النداء والا كان منادى حقيقة لا منقولا عن المنادى هذا والحق ما صرح به الشارح والموضح وغيرهما أن كل مخصوص منصوب بفعل مقدر تقديره أخص مثلا وليس هنالك ياء مقدرة (قوله وقدري ذا) أي المنصوب على الاختصاص ودون حال من ذا والمفعول ثان لدري والكاف في كمثل زائدة (قوله العرب) منصوب بمحذوف والجملة معترضة بين المبتدا والخبر وكذا المنصوب في الحديث والبيت كذا في المغني (قوله نحن معاشر الانبياء) قال في التصريح هذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وانما الموجود في سنن النسائي الكبرى انا معاشر الانبياء اه وقال شيخنا السيد رواه البزار بلفظ نحن ورواه النسائي بلفظ انا (قوله وأهل البيت) قيل منه انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت والصحيح كما في المغني أنه منادى حقيقة لان الاختصاص بعد ضمير الخطاب قليل كما يأتي (قوله يكشف الضباب) هو شئ كالغبار يكون في أطراف السماء عيني (قوله ولا اسم اشارة) ولا موصول ولا ضمير قاله في الارتشاف تصريح (قوله الا بلفظ أيها وأيتها) وجه الضم فيهما استصحاب حالهما في النداء بأن نقلا بحالهما عن النداء واستعملا في غيره كذا في الحواشي وقال أنهما في موضع نصب باخص أيضا وذهب الاخفش الى أنه منادى ولا ينكر أن ينادى الانسان نفسه ألا ترى الى قول عمر رضي الله عنه كل الناس أفقه منك يا عمر وذهب السيرافي الى أن أيا في الاختصاص معربة وزعم أنها تحتمل وجهين أن تكون خبر المبتدا محذوف والتقدير أنا أفعل كذا

فى المغنى وجه بنائهما على الضم مشابهتهما فى اللفظ أيها وأيتها فى النداء وان انتفى هنا موجب بنائهما فى النداء (قوله هو أيها الرجل) لعل أيها على كلامه واقعة على الشخص مثلا فتأمل (قوله أى المخصوص به) تفسير للضمير أعنى هو والضمير فى به يرجع الى الفعل المفهوم من أفعل كذا (قوله أنا المذكور) خبر عن ايها ولا حاجة الى زيادة قوله المذكور (قوله أن يلى ضمير متكلم) ولا يجوز أن يتقدم على الضمير كما قاله السيوطى وغيره (قوله ولا يكون بعد ضمير غائب) ولا بعد اسم ظاهر فلا يجوز هم معشر العرب ختمت المكارم ولا بزيد العالم تقتدى الناس تصريح

﴿التحذير والاغراء﴾

قال فى التسهيل جمعهما فى باب واحد لاستواء أحكامهما وكان ينبغى تقديم الاغراء على التحذير لان الاغراء هو الاحسن معنى وعادة النحويين البداءة به كما يقولون نعم وبئس وتقول الناس الوعد والوعيد والثواب والعقاب ونحو ذلك ولا ترى طباعهم العكس اه ولك أن تقول انما قدموا التحذير لانه من قبيل التخلية والاغراء من قبيل التحلية ثم هما وان تساويا حكما مفترقان معنى فالاغراء التسليط على الشئ والتحذير الابعاد عنه ويشمل التحذير على محذر بكسر الذال وهو المتكلم ومحذر بفتحها وهو المخاطب ومحذر منه وهو الشر مثلا كذا فى الغرى ومثله يجرى فى الاغراء وقوله وهو المخاطب اقتصر عليه مع أنه قد يكون المتكلم والغائب لان تحذيرهما شاذ كما سيأتى قال شيخ الاسلام التحذير يكون بثلاثة أشياء بإياك وأخواتها وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الاسد وسيأتى بيانها فى كلامه (قوله تنبيه المخاطب) اقتصر على المخاطب مع أن التحذير يكون لغيره لان تحذيره هو الكثير المقيس فقصد الشارح تعريف هذا النوع منه فقط (قوله على أمر مكروه) ولو فى زعم المحذر فقط أو المخاطب فقط كما أفاده سم (قوله ليجتنبه الخ) بقى تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليفعله وتنبيهه على أمر محمود ليجتنبه والظاهر عندى أن الاول من الاغراء والثانى من التحذير وانما لم يذكرهما الشارح لانهما لا ينبغى صدورهما من العاقل بقى أن تعريف التحذير يشمل نحو لا تؤذ أخاك ولا تعص الله وظاهر ما نقلناه قريبا عن شيخ الاسلام خلافه وتعريف الاغراء يشمل نحو أحسن الى أخيك وأطع الله واصبر وفى كون كل ذلك ونحوه يسمى اغراء اصطلاحا بعد فتأمل (قوله محمود) فيه ما مر فى نظيره وكان الاحسن فى المقابلة أن يعبر بالمكروه والمحبوب أو بالمذموم والمحمود (قوله بعد باب النداء) أى حقيقة أو صورة ليشمل الاختصاص (قوله على تفصيل يأتى) حاصله أن محل الوجوب اذا كان التحذير بإياك ونحوه أو بغيره مع العطف أو التكرار (قوله يجب ستر عامله) أى حذفه قال البعض مقدرا بعد اياك اذ لا يتقدم الفعل مع انفصال الضمير وفيه أنهم ذكروا من أسباب الانفصال حذف الفعل وتأخره ولا مانع أن يكون سببه هنا الحذف بل صرح به بعضهم فالفعل المقدر يجوز تقدمه مع انفصال الضمير وما ذكره من عدم جواز تقدمه مع انفصال الضمير انما هو فى الفعل الملفوظ به فما علل به تقدير الفعل بعد اياك لا ينهض والتعليل الصحيح ما فى الدمامينى ونصه تقدير الفعل بعد اياك واجب اذ لو قدر مقدما للزم أن يكون أصله باعدك أى باعد أنت اياك فيلزم تعدى الفعل الرافع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك خاص بافعال القلوب وما حمل عليها اه ثم يؤخذ من التعليل ما أفاده صنيع التصريح وصرح به شيخنا السيد من أن وجوب تقديره بعد اياك انما هو على جعل الاصل اياك باعد عن الاسد والاسد عنك وأما على جعل الاصل احذر تلاقى نفسك والاسد وهو ما مشى عليه الشارح والموضح فلا يجب تقديره بعد اياك لانتفاء المحذور المذكور نظرا الى أن المفعول فى الحقيقة تلاقى لا الضمير هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام فان قلت المعطوف فى حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف فالجواب أنه

هو أيها الرجل أى المخصوص به وان تكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص أنا المذكور ﴿فائدة﴾ الاكثر فى المختص أن يلى ضمير متكلم كما رأيت وقد يلى ضمير مخاطب كقولهم بك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم ولا يكون بعد ضمير غائب

﴿التحذير والاغراء﴾

التحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه والاغراء تنبيهه على أمر محمود ليفعله واغا ذكر ذلك بعد باب النداء لان الاسم فى التحذير والاغراء مفعول به بفعل محذوف لا يجوز اظهاره كالمنادى على تفصيل يأتى • اعلم أن التحذير على نوعين الاول أن يكون باياك ونحوه • والثانى بدونه فالاول يجب ستر عامله

مطلقا ﴿ اشار اليه بقوله (اياك والشر ونحوه) اى نحو اياك كاياك وايا كما وايا كم وايا كن (نصب محذرا) اى بعامل (استتاره وجب) لانه لما كثر التحذير بهذا اللفظ جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والاصل احذر تلاقى نفسك والشر ثم حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وأنيب عنه الثانى فانتصب ثم الثانى وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل (ودون عطف ذا) الحكم اى النصب بعامل مستتر وجوبا (لا ايا انسب) سواء وجد تكرار كقوله

فاياك اياك المراء فانه ... الى الشر دعاء وللشر جالب

أم لم يوجد نحو اياك من الاسد والاصل باعد نفسك من الاسد ثم حذف باعد وفاعله والمضاف وقيل التقدير أحذرك من الاسد فنحو اياك الاسد ممتنع على التقدير الاول وهو قول الجمهور وجائز على الثانى وهو اى الشارح وظاهر كلام التسهيل وبعضده البيت ولا خلاف فى جواز اياك أن تفعل لصلاحيته لتقدير من قال فى التسهيل ولا يحذف يعنى العاطف بعد ايا الا والمحذور منصوب باضمار ناصب آخر أو مجرور بمن وتقديرها مع أن تفعل كاف ﴿ تنبيهان ﴾ الاول ما قدمته من التقدير فى اياك والشر هو ما اختاره فى شرح التسهيل وقال انه أقل تكلفا وقيل الاصل اتق نفسك أن تدنو من الشر والشر أن يدنو منك فلما حذف الفعل استغنى عن النفس فانفصل الضمير وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافى واختاره ابن عصفور وذهب ابن طاهر وابن خروف الى أن الثانى منصوب بفعل آخر مضمر فهو عندهما من قبيل عطف الجمل

لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا فى الجهة التى انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وهى هنا كونه معمولا به أى مباعدا وكذا الاسد مباعدا اذ المعنى اياك باعد وباعد الاسد كما مر (قوله مطلقا) أى سواء كان مع عطف أو تكرار أو لا (قوله جعلوه) أى هذا اللفظ بدلا أى عوضا من اللفظ أى التلفظ بالفعل أى ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله وأنيب عنه الثالث) ليس الثالث صفة لمحذوف تقديره المضاف الثالث وان أوهمته عبارته اذ ليس ثم مضاف ثالث بل الثالث مضاف اليه فيجعل صفة لمحذوف تقديره الاسم الثالث (قوله فانتصب وانفصل) أى بعد أن كان مجرورا متصلا (قوله ودون عطف) دون ظرف لغو متعلق بانسب وكذا قوله لا ايا وذا مفعول مقدم لانسب (قوله والاصل) أى أصل اياك من الاسد باعد نفسك الخ حاصله أنه اذا ذكر المحذر منه بلا عطف فعند الجمهور يتعين جره بمن بناء على أن العامل عندهم فى اياك باعد لانه لا يتعدى الى الثانى بنفسه وأما البيت فعلى حذف الجار ضرورة وعند ابن الناظم يجوز نصبه ولا تتعين من كما فى البيت بناء على أن العامل عنده فى اياك احذر ونحوه مما يتعدى الى اثنين بنفسه بكتب وعند الناظم على ما يؤخذ من التسهيل اما أن يجر بمن أو ينصب بفعل محذوف آخر تقديره دع أو نحوه ويجوز اظهاره وأما نحو اياك أن تفعل فجائز عندا الجميع (قوله وقيل التقدير أحذرك من الاسد) لان أحذر يتعدى بمن كما يتعدى بنفسه قال الحفيد والحق أن يقال لا يقتصر على تقدير باعد ولا على تقدير احذر بل الواجب تقدير ما يؤدى الغرض اذ المقدر ليس أمرا متعبدا به لا يعدل عنه (قوله ممتنع على التقدير الاول) لان باعد لا يتعدى الى المفعول الثانى بنفسه كما مر وجعله منصوبا بانزع الخافض والاصل من الاسد يرده أنه سمع ايا مع أن وأن ومحل الامتناع اذا لم يضمن معنى فعل يتعدى الى مفعولين بنفسه كجنب وحذر والا جاز (قوله وهو قول الجمهور) مرجع الضمير الامتناع المفهوم من ممتنع (قوله وجائز على الثانى) لان احذر يتعدى الى المفعول الثانى بنفسه كما يتعدى اليه بمن كما مر وينبنى أيضا على التقديرين أن الكلام على الاول انشائى وعلى الثانى خبرى (قوله وظاهر كلام التسهيل) اعترضه شيخنا البعض بان مفاد ما ينقله عن التسهيل أن نصب الثانى بعامل آخر لا بناصب الاول ولك دفعه بجعل الضمير فى قوله وهو رأى الشارح وظاهر كلام التسهيل الى مجرد جواز النصب وان اختلف تخريجه (قوله لصلاحيته لتقدير من) تعليل لجوازه على التقدير الاول وترك تعليله على الثانى لظهوره (قوله باضمار ناصب آخر) فالتقدير فى اياك الشر باعد نفسك ودع الشر ومن كلام التسهيل هذا تعلم موافقة الناظم الجمهور فى تقديرهم عامل اياك باعد اذ لو قدره الناظم احذر لم يحتج الى تقدير ناصب آخر للشر كما فهم (قوله وقيل الاصل اتق نفسك الخ) وقيل الاصل باعد نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تكلفا من كون الاصل اتق نفسك الخ لا من كون الاصل احذر تلاقى نفسك والشر وبهذا القول صارت الاقوال فى اياك والشر أربعة (قوله أن تدنو من الشر) بدل اشتمال (قوله والشر أن يدنو منك) وقد حصل الواجب من اشتراك المتعاطفين فى معنى العامل وهو الاتقاء فلا يقال كيف تعاطفا وأحدهما محذر والآخر محذر منه (قوله فانفصل الضمير) ويقدر الفعل بعده لا قبله والا كان الاصل أى الثانى اتقك فيلزم تعدى الفعل الرافع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك خاص بافعال القلوب وما حمل عليها اه سم وقد يقال هلا نظرا الى كون الفعل انما تعدى فى الحقيقة الى نفس المقدرة لا الى الكاف كما مر نظيره الا أن يفرق بان المقدر هنا عين الضمير فى المعنى بخلاف المقدر فى النظير المار وكل هذا يجرى فى قوله سابقا نحو اياك من الاسد والاصل باعد نفسك من الاسد الخ فتنبه (قوله بفعل آخر مضمر) تقديره

ودع

ودع الشر مثلا (قوله حكم الضمير فى هذا الباب) أراد بالضمير ما يشمل الضمير المنفصل البارز المنصوب والضمير المتصل المستتر المرفوع المنتقل الى اياك بعد حذف الفعل وقوله حكمه فى غيره قال الدمامينى فاذا قلت اياك فعندنا ضميران أحدهما هذا البارز المنفصل المنصوب وهو اياك والآخر ضمير رفع مستكن فيه منتقل اليه من الفعل الناصب له فاذا أكدت اياك قلت اياك نفسك وأنت بالخيار فى تأكيده بأنت قبل النفس وان أكدت ضمير الرفع المستكن فيه قلت اياك أنت نفسك ولابد من تأكيده بأنت قبل النفس حينئذ وأما العطف فتقول فى العطف على اياك اياك وزيدا وان شئت قلت اياك أنت وزيدا والشر وتقول اذا عطفت على المرفوع اياك أنت وزيد وقبيح بدون تأكيد أو فاصل على ما تقدم اه قال شيخنا البعض وهذا مبنى على انتقال الضمير من الفعل الى اياك ونحوه وهو خلاف ما تقدم فى الشرح فى قوله ثم حذف الفعل وفاعله وعليه فليس معنا الا ضمير واحد وأجاب شيخنا السيد بأن حذف الفاعل أولا مع فعله لا ينافيه عوده ثانيا عند مجىء ما يستكن فيه وهو اياك اذ هو فى وقت حذفه لم يكن وهذا كما هو ظاهر على ما فى كثير من النسخ من رفع زيد فى قوله واياك أنت وزيد أن تفعل أما على ما فى بعضها من نصبه فالمراد بالضمير الضمير البارز فقط وبحكمه جواز الفصل بأنت بينه وبين تأكيده ومعطوفه وترك الفصل وحينئذ فلا اعتراض على الشارح أصلا فاعرف ذلك (قوله الا مع العطف) أى بالواو فقط كما يأتى (قوله سواء ذكر المحذر) بفتح الذال المعجمة قال شيخنا الظاهر أن مراده به المخاطب كما زمن مازر أسك والسيف وذا الدارى من الضيغم الضيغم يا ذا الدارى لكن هذا خلاف ما اصطلحوا عليه من أن المحذر بفتح الذال الاسم المنصوب بفعل محذوف أو مذكور على التفصيل المعلوم من ايا أو ما جرى مجراه وعليه قول المصنف وكمحذر الخ والدليل على أن مراده المخاطب أنه مثل لما لم يذكر فيه المحذر بناقة الله وسقياها مع أنه يصدق عليه أنه اسم منصوب الخ اه وتمثيله بقوله كما زالخ يشعر بأن المراد المخاطب بالنداء لا بالكاف فيكون نحو رأسك رأسك مثالا لما لم يذكر فيه المحذر وقد علم من ذلك أن قول المصنف يا ذا الدارى ليس تكملة بل من جملة المثال (قوله أى يا مازن ق رأسك واحذر السيف) هلا جعل تقديره كهو وفى اياك والشر أى احذر تلاقى رأسك والسيف (قوله ناقة الله وسقياها) فيه ذكر المحذر منه مع العطف قال البيضاوى أى ذروا ناقة الله وسقياها فلا تذودوها عنها قال الشيخ زاده فى حاشيته عليه هذا اشارة الى أن ناقة الله منصوب بعامل مضمر على التحذير واضمار الناصب هنا واجب لمكان العطف اه (قوله كذلك) أى سواء ذكر المحذر أولا (قوله ونحو رأسك رأسك) فيه تنبيه على أنه قد يكتفى بذكر المحذر عن ذكر المحذر منه كعكسه (قوله ومنه) أى من الاظهار (قوله خل الطريق) الشاهد فيه حيث أظهر العامل لان المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف تصريح والمنار بفتح الميم والنون حدود الارض ويوجد فى بعض النسخ تمام البيت وهو وابرز بمبرزة حيث اضطرك القدر أى فى برزة وهى الارض الواسعة (قوله ونحو رأسك كاياك جعل الخ) يعنى أن رأسك انما يكون كاياك فى وجوب ستر عامله حيث عطف عليه المحذر فمفهومه أنه حيث لم يعطف عليه لا يكون كاياك ولو حصل تكرار وهذا وجه الاشعار الذى ذكره واعترض البعض على الشارح بان فى كلامه قصورا لان كلام الكافية يشعر بجواز الاظهار فى الثالثة أيضا اذ ليس فى كلامها تقييد بحذف المحذر أى المخاطب اه وأقول اذا أحسنت التأمل فى كلام الكافية وجدته مشعرا بجواز الاظهار فى بعض أفراد الرابعة وبعض افراد الثالثة لا فى جميع أفرادهما لان المراد بنحو رأسك كل ما كان التحذير فيه بذكر غير المحذر منه أو لا بقرينة قوله اذا الذى يحذر الخ سواء ذكر المخاطب أولا وحينئذ يفيد كلامها أنه اذا قيل رأسك رأسك أو رأسك رأسك يا زيد جاز اظهار العامل لعدم عطف المحذر منه والاول من أفراد الرابعة والثانى من افراد الثالثة

• الثانى حكم الضمير فى هذا الباب مؤكدا أو معطوفا عليه حكمه فى غيره نحو اياك نفسك أن تفعل واياك أنت نفسك أن تفعل واياك وزيدا أن تفعل واياك أنت وزيدا أن تفعل (وما سواه) أى ما سوى ما بايا وهو النوع الثانى من نوعى التحذير (سترفعله لن يلزما الا مع العطف) سواء ذكر المحذر نحو ماز رأسك والسيف أى يا مازن ق رأسك واحذر السيف أم لم يذكر نحو ناقة الله وسقياها (أو التكرار) كذلك (كالضيغم الضيغم) أى الاسد الاسد (يا ذا الدارى) ونحو رأسك رأسك جعلوا العطف والتكرار كالبدل من اللفظ بالفعل فان لم يكن عطف ولا تكرار جاز ستر العامل واظهاره تقول نفسك الشر أى جنب نفسك الشر وان شئت أظهرت وتقول الاسد أى احذر الاسد وان شئت أظهرت ومنه قوله • خل الطريق لمن يبنى المنار به ﴿تنبيهات﴾ الاول أجاز بعضهم اظهار العامل مع المكرر وقال الجزولى يقبح ولا يمتنع • الثانى شمل قوله الا مع العطف أو التكرار الصور الاربع المتقدمة وكلامه فى الكافية يشعر بان الاخيرة منها وهى رأسك رأسك يجوز فيها اظهار

العامل فانه قال ونحو رأسك كاياك جعل • اذا الذى يحذر معطوف وصل وقد صرح ولده

بما تقدم • الثالث العطف في هذا الباب لا يكون الا بالواو وكون ما بعدها مفعولا معه جائز فاذا قلت اياك وزيدا أن تفعل كذا صح أن تكون الواو واو مع (وشذ) التحذير بغير ضمير المخاطب نحو (اياي) في قول عمر رضي الله عنه لتدلك لكم الاسل والرماح والسهام واياي وأن يحذف أحدكم الارنب والاصل اياي باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا أنفسكم عن أن يحذف أحدكم الارنب ثم حذف من الاول المحذور (١٣٨) ومن الثاني المحذر ومثل اياي ايانا (واياه) وما أشبهه من ضمائر الغيبة المنفصلة (أشذ) من اياي كما في قول بعضهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب والتقدير فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب وفيه شذوذان مجيء التحذير فيه للغائب واضافة اياه الى ظاهر وهو الشواب ولا يقاس على ذلك كما أشار الى ذلك بقوله (وعن سبيل القصد من قاس انقبد) أي من قاس على اياي واياه وما أشبههما فقد حاد عن طريق الصواب اه ﴿تنبيه﴾ ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياس على اياي وايانا فانه قال ينصب محذر اياي وايانا معطوفا عليه المحذور فلم يصرح بشذوذ وهو خلاف ما هنا (وكحذر بلا ايا اجعلا • مغرى به في كل ما قد نقلا) من الاحكام فلا يلزم ستر عامله الا مع العطف كقوله المرء آه والنجدة بتقدير الزم أو التكرار كقوله أخاك أخاك ان من لا أخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح وان ابن عم المرء فاعلم جناحه

ولا تعرض في كلامها منطوقا ولا مفهوما لحكم ما اذا قبل الضيغم الصيغم وهو من افراد الرابعة أو الضيغم الضيغم يا ذا الساري وهو من أفراد الثالثة لان فرض كلامها فيما اذا كان التحذير بذكر غير المحذر منه أولا والتحذير في هذين المثالين بذكر المحذر منه أولا فلم يتم اطلاق الشارح ولا اطلاق البعض فافهم (قوله مما تقدم) أي من وجوب ستر العامل في الصور الاربع (قوله وكون ما بعدها الخ) وعليه فالحذف جائز لا واجب لعدم العطف قاله الدماميني (قوله لتدلك) من التذكية والاسل بفتح الهمزة والسين المهملة مارق من الحديد كالسيف والسكين تصريح (قوله والاصل اياي باعدوا عن حذف الارنب الخ) هذا قول الجمهور وقال الزجاج التقدير اياي وحذف الارنب واياكم وأن يحذف أحدكم الارنب فحذف من كل من الجملتين ما أثبت نظيره في الاخرى أي فيكون احتباكا كذا في السندوبي والاحتباك موجود على قول الجمهور أيضا فتضعيف قول الجمهور بان فيه الحذف من الاول للثاني والثاني للاول الثاني وهو قليل يجري مثله في قول الزجاج ويزيد بان فيه ادعاء حذف اياكم وحذفها لا يليق لما استقر لها في هذا الباب من أنها بدل من اللفظ بالفعل (قوله ثم حذف من الاول المحذور) وهو حذف الارنب ومن الثاني المحذر وهو أنفسكم وقول البعض تبعا للتصريح وهو باعدوا أنفسكم فيه تساهل (قوله وايا الشواب) بشين معجمة وآخره موحدة جمع شابة بروى بين مهملة آخره مثناة فوقية جمع سوأة (قوله والتقدير فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب) أي فحذف الفعل مع فاعله ثم تلاقي ثم نفس وانفصل الضمير وانتصب وأقام اياه مقام أنفس (قوله وفيه شذوذان) بل ثلاثة ثالثها اجتماع حذف الفعل وحذف لام الامر كما في التوضيح وظهر لي رابع وهو جعل اياه محذرا منه ثم رأيت في الهمع خلافه حيث ذكر أن المحذر منه يكون ضمير غائب معطوفا على المحذر واستشهد بقول الشاعر فلا تعصب أخا الجهل • واياك واياه

وذكر الرضي أن المحذر منه المكرر يكون ظاهرا نحو الاسد الاسد وسيفك سيفك ومضمرا نحو اياك اياك واياه اياه واياي اياي (قوله واضافة اياه الى ظاهر) يقتضي أن اياي في نحو اياه مضافة للها مع أنها حرف غيبة والضمير اياه وهو غير مضاف فلعل ما ذكره قول أو أراد بالاضافة الربط والتعلق اه سم وقد يمنع الاقتضاء وما ترجاه هو الواقع كما مر في باب الضمير (قوله مغرى به) ولا يكون الاغراء الا للمخاطب وقيل جاء قليلا للغائب نحو فعليه بالصوم وللمتكلم نحو علي زيدا وأول فعليه بالصوم بأن الامر للمخاطب أي ألزموه الصوم أو دلوه عليه مثلا أفاده سم أي وكذا يؤول على زيدا أي ألزموني زيدا ونحو ذلك وسيأتي في الباب الآتي كلام آخر في قوله فعليه بالصوم (قوله والنجدة) بفتح النون أي الشجاعة (قوله نصب على الاغراء الخ) ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر ورفع الاول على الابتداء مع حذف الخبر أو على الخبرية لمحذوف ونصب جامعة على الحالية ونصب الاول على الاغراء ورفع الثاني على الخبرية لمحذوف (قوله قد يرفع المكرر الخ) مثل المكرر المتعاطفان كما أشار اليه بنقل كلام الفراء (قوله مثل وشبهه) قال البعض لم يمثل لشبه المثل ومثاله انتهوا خيرا لكم اه وفي كلام شيخنا السيد ما يرده حيث قال قوله وامر أو نفسه هذا من شبه المثل كما في الدماميني اه

وهل ينهض البازي بغير جناح • أي الزم أخاك ويجوز اظهار العامل في نحو الصلاة جامعة اذ الصلاة نصب على الاغراء بتقدير احضروا وجامعة حال فلو صرحت باحضروا جاز ﴿تنبيه﴾ قد يرفع المكرر في الاغراء والتحذير كقوله • ان قوما منهم عمير وأشباه • عمير ومنهم السفاح لجديرون بالوفاء اذا قالوا • ل أخو النجدة السلاح السلاح وقال الفراء في قوله تعالى ناقة الله وسقياها نصب الناقة على التحذير وكل تحذير فهو نصب ولو رفع على اضمار هذه لجاز فان العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير اه ﴿خاتمة﴾ قال في التسهيل ألحق بالتحذير والاغراء في التزام اضمار الناصب مثل وشبهه نحو

وكذا عذيرك وديار الاحباب وان تأتي فأهل الليل وأهل النهار ومرحبا وأهلا وسهلا وهذا ولا زعماتك وكل شئ ولا هذا ثم قال ولو أخرت ذكر جميع أشباه المثل عن ذكر جميع الامثل لكان أنسب اه ملخصا وذكر شيخنا أيضا أن امر أو نفسه شبه مثل (قوله كليهما وتمرا) هذا مثل أصله ان اسانا خير بين شيئين فطلبهما جميعا وطلب الزيادة عليهما اه دماميني (قوله والكلاب على البقر) مثل معناه خل الناس خيرهم وشرهم واغتنم أمن طريق السلامة (قوله وأحشفا وسوء كيله) بكسر الكاف كالجلسة للهيئة وهو مثل لمن يظلم الناس من وجهين (قوله ومن أنت زيدا) مثل لمن يذكر عظيما بسوء (قوله باضمار أعطني الخ) سياق الافعال الناصبة للمنصوبات المتقدمة على ترتيبها في الذكر السابق فأعطى ناصب كليهما وتمرا وظاهر كلامه ان تمرا معطوف على كليهما لانه لم يقدر له ناصبا وقدر عبره وزدني تمرا فيكون من عطف الجمل ودع هو ناصب امر أو أما نفسه فيحتمل أن يكون معطوفا وأن يكون مفعولا معه وأرسل هو ناصب الكلاب على البقر وأتبع ناصب حشفا وأما سوء كيلة فيحتمل أن يكون بتقدير ويريد وأن يكون مفعولا معه وتذكر هو ناصب زيدا واصبع هو ناصب كل شئ ولا تركب هو ناصب هذا من قولهم كل شئ ولا هذا ولا أتوهم هو ناصب زعماتك من قولهم هذا ولا زعماتك وأما هذا في هذا التركيب فناصبه محذوف أي أرضين هذا ولا أتوهم زعماتك كما قاله ابن الحاجب ولم يرتضه عليه المؤلف لجواز أنه خبر لمحذوف أو مبتدأ خبره محذوف كما قيل أي الحق هذا أو هذا الحق وتجد هو ناصب أهل الليل وأهل النهار أي تجد من يقوم لك مقام أهلك في الليل والنهار وأصب ناصب مرحبا وأتيت ناصب أهلا ووطئت ناصب سهلا فعلى هذا هي ثلاث جمل وغيره جعل العامل فيها كلها واحدا وقدره صادفت فعلى هذا هي جملة واحدة وأحضر ناصب عذيرك قال سيبويه أي أحضر عذيرك وقال بعضهم التقدير أحضر عاذرك وذكر ناصب ديار الاحباب اه دماميني ببعض زيادة وظاهر سكوته عن قوله ولا شتيمة حر أنه من تتمة ما قبله وأن العامل في شتيمة هو العامل في الكلمة قبلها وهو تركب وفي كلام شيخنا السيد ما نصه يعني أنه جملة منفردة فتكون شتيمة مستقلة بعامل تقديره تركب وأنه كان الاولى زيادة واو أخرى قبل قوله ولا شتيمة حر لتكون احدى الواوين من الحكاية والاخرى من المحكي فيفيد أن ولا شتيمة حر جملة منفردة قال وكذا ما سيذكره الشارح من لفظ كل شئ ولا شتيمة حر جملة أخرى منفردة اه وقد يؤخذ من مجموع ذلك أنه قد يقال ولا شتيمة حر فقط وقد يقال كل شئ ولا شتيمة حر والظاهر أن الاول عطف على اصبع كل شئ محذوفا (قوله وربما قيل كلاهما وتمرا) باثبات الالف في كلاهما ونصب تمرا وكلاهما مرفوع ويحتمل أن يكون منصوبا بالياء لعدم ألزمه الالف قال شيخنا والاعرف ويترجح بسلامته من عطف الانشاء على الخبر اه وفي أن السلامة من ذلك ممكنة على الرفع أيضا بأن يقدر ناصب تمرا أطلب أو آخذ أو أستزيد مثلا وان كان خلاف تقدير الشارح (قوله وكل شئ) برفع كل كما قاله شيخنا وغيره (قوله أهم) بفتحتين أي سهل يسير (قوله كلا ملك زيد) أي متكلما ملك أي الذي تتكلم فيه وقوله أوذكرك أي مذكورك

﴿أسماء الافعال والاصوات﴾

أي وأسماء الاصوات كما سيصرح به الشارح وصرح جماعة بأنها ليست أسماء بل ليست كلمات لعدم صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دالة بالوضع على معنى لتوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بالاصوات مما لا يعقل وأجاب القائلون بأنها أسماء بأن الدلالة كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك ولم يقل أحد ان حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل (قوله ما ناب عن فعل) أي اسم ناب عن فعل بدليل الترجمة والحروف خارجة عن الحد فلا حاجة الى زيادة ما يخرجها كما فعله الشارح والنيابة عن الفعل فسرها ابن المصنف بما

كليهما وتمرا وامر أو نفسه والكلاب على البقر وأحشفا وسوء كيلة ومن أنت زيدا وكل شئ ولا هذا ولا شتيمة حر وهذا ولا زعماتك وان تأت فأهل الليل وأهل النهار ومرحبا وأهلا وسهلا وعذيرك وديار الاحباب باضمار أعطني ودع وأرسل وأتبع وتذكر واصبع ولا تركب ولا أتوهم وتجد وأصت وأتيت ووطئت واحضروا ذكر ثم قال وربما قيل كلاهما وتمرا وكل شئ ولا شتيمة حر ومن أنت زيدا أي كلاهما وزدني وكل شئ أهم ولا تركب ومن أنت كلا ملك زيد أو ذكرك والله أعلم

﴿أسماء الافعال والاصوات﴾

(ما ناب عن فعل) في العمل ولم يؤثر بالعوامل ولم يكن فضلة (كشتان وصه

(قوله وأسماء الاصوات) اما أن تكون تسمية اصطلاحية واما تغليب ما أجدى على ما خوطب به ما لا يعقل أو الاضافة بيانية باعتبار البعض تأمل (قوله فسرها) فيه نظر ظاهر

يخرج المصدر فلا حاجة الى زيادة مايخرجه اه سم وقوله فسرها ابن المصنف بما يخرج المصدر الخ عبارة ابن الناظم أسماء الافعال ألفاظ نابت عن الافعال معنى واستعمالا كشتان بمعنى افترق وصه بمعنى اسكت وأوه بمعنى أتوجع ومه بمعنى اكفف واستعمالها كاستعمال الافعال من كونها عاملة غير معمولة بخلاف المصادر الآتية بدلا من اللفظ بالفعل فانها وان كانت كالافعال في المعنى فليست مثلها في الاستعمال لتأثرها بالعوامل اه ومنه يعلم فساد قول البعض المراد بالنيابة النيابة عن الفعل في المعنى والعمل فلا حاجة الى زيادة مايخرج المصدر اه وذلك لان النيابة عن الفعل في المعنى والعمل حاصلة للمصادر المذكورة كما عرفت فكيف تخرج بالنيابة عن الفعل في المعنى والعمل والله الموفق ثم قول ابن الناظم كاستعمال الافعال من كونها عاملة غير معمولة قال شيخ الاسلام زكريا أي غير معمولة للاسم والفعل والا فالافعال تكون معمولة للحرف الناصب أو الجازم اه ويرد عليه أنها تكون معمولة للاسم الجازم أيضا الا أن يقال عمله فيها الا لذاته بل لتضمنه معنى الحرف وهو ان (قوله هو اسم فعل) فائدة وضعه وعدم الاستغناء عنه بسماه قصد المبالغة فان القائل اف كأنه قال أتضجر كثيرا جدا والقائل هيهات كأنه قال بعد جدا كما قاله ابن السراج أفاده سم (قوله وكذا أوه) فيه لغات منها ما اشتهر من قولهم آه وأه كما في المرادي (قوله يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل) نحو ضربا زيدا واسم الفاعل نحو أقائم الزيدان ونحوهما مما يعمل عمل الفعل فان العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها ألا ترى أن ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وقائم مرفوع بالابتداء اه تصريح (قوله لاخراج الحروف) كان وأخواتها (قوله فقد بان لك) أي من احتياج قوله ماناب عن فعل الى مايخرج الحروف ونحو المصدر النائب عن فعله لكن جعل قوله كشتان وصه تتميما للتعريف انما هو بقطع النظر عن زيادة الشارح القيدين السابقين فلو أخرج الشارح الحروف ونحو المصدر المذكور بقول المصنف كشتان وصه ثم قال فبان لك الخ لكان أوضح (قوله ومه عن اكفف) كذا في بعض النسخ وفي بعضها عن اكفف وهي انما تصح على ماقيل انه سمع في اكفف التعدي وعدمه مع أنه فيما يظهر اللازم بالمتعدي وعكسه (قوله كون هذه الالفاظ الخ) جملة الاقوال سبعة (قوله هو الصحيح) بدليل أن منها ماهو على حرفين أصالة كصه وأنها لا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة وأن منها ما يخالف أوزان الافعال نحو نزال وقرقار وان الطلبي منها لا تلحقه نون توكيد سم (قوله استعملت استعمال الاسماء) أي من حيث انها تنون تارة ولا تنون تارة أخرى ومن حيث انها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة ومن حيث ان الطلبي منها لا تلحقه نون توكيد ونحو ذلك (قوله وذهب الكوفيون الى أنها أفعال) أي لدلالتها على الحدث والزمان همع (قوله حقيقة) قال البعض أي لم تستعمل استعمال الاسماء وليس المراد بالحقيقة ماقابل المجاز اه وأنت خبير بأن هذا يؤدي الى أن قول الكوفيين محض مكابرة وكيف ينكر أحد أنها استعملت استعمال الاسماء فيما مر والاولى عندي أن مذهب بعض البصريين ومذهب الكوفيين واحد وأن الاختلاف بينهما ليس الا في العبارة (قوله وعلى الصحيح الخ) كان المناسب تأخيره عن القولين الاخيرين الآتيين أو تقديمه على قوله وقال بعض البصريين الخ كما هو ظاهر للمتأمل (قوله لفظ الفعل) أي من حيث هو دال على المعنى الموضوع هو له لا من حيث كونه مطلق لفظ فآمين مثلا سمي به الفعل الذي هو استجب لا من حيث كونه لفظا من الالفاظ بل من حيث كونه لفظا دالا على طلب الاستجابة دمامينى (قوله كما أفهمه كلامه) أي حيث قال هو اسم فعل (قوله وقيل انها تدل على الحدث والزمان كالفعل) أي فهي أسماء بمعنى الافعال وفي قول الرضي لا يفهم منها أي أسماء الافعال لفظ الفعل بل معناه ميل الى هذا القول (قوله لكن بالوضع) يعني المادة كالصبوح ولو عبر بها لكان أوضح وقوله لا باصل الصيغة بهذا تمتاز اسم الفعل من

هو اسم فعل وكذا أوه ومه فانابا عن فعل جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل والقيد الاول وهو ولم يتأثر بالعوامل فصل يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل واسم الفاعل ونحوهما والقيد الثاني وهو ولم يكن فضلة لاخراج الحروف فقد بان لك أن قوله كشتان تتميم للحد فشتان ينوب عن افترق وصه ينوب عن اسكت وأوه عن أتوجع ومه عن اكفف وكلها لا تتأثر بالعوامل وليست فضلات لاستقلالها ﴿تنبيهان﴾ الاول كون هذه الالفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين وقال بعض البصريين انها أفعال استعملت استعمال الاسماء وذهب الكوفيون الى أنها أفعال حقيقة وعلى الصحيح فالارجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على مايدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه وقيل انها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا باصل الصيغة

الفعل على هذا القول فاردلالته على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة واضافة أصل الى الصيغة للبيان ولو قال لا بالمادة والصيغة لكان أحسن اذ لا قائل في الفعل بأنه يدل على الحدث والزمان بالصيغة حتى يتوهم ذلك في اسم الفعل فيحتاج الى نفيه ويمكن ارجاع قوله لكن الخ الى الزمان فقط فلا يرد ما ذكر (قوله وقيل مدلولها المصادر) أي النائبة عن أفعالها كما في الفارضي وغيره و يظهر أن في الكلام حذف مضاف أي وقيل مدلول مدلولها المصادر وانما بنيت على هذا القول مع اعراب تلك المصادر لما قاله المرادي من أنه دخلها معنى الامر والماضي والاستقبال التي هي من معاني الحروف وعليه فالمراد بالافعال في قولهم أسماء الافعال الافعال اللغوية التي هي المصادر كما نقله شيخنا السيد عن الارتشاف (قوله كرويد زيدا الخ) نشر على تشويش اللف (قوله خالفه الفعل) أي خليفته ونائبه في الدلالة على معناه (قوله الثاني الخ) هذا الخلاف مبني على الخلاف الاول فعلى القول بأنها أفعال حقيقة أو أسماء الفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب وعلى القول بأنها أسماء لمعاني الافعال موضعها رفع بالابتداء أو أغنى مرفوعها عن الخبر وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائبة عن الافعال موضعها نصب بأفعالها النائبة هي عنها كذا في التصريح والفارضي ولم يظهر وجه بناء القول بأنها في موضع رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر على القول بانها أسماء لمعاني الافعال كالافعال بل يظهر أنها عليه لا موضع لها كالافعال فتأمل (قوله وذهب المازني الخ) ظاهر هذا ومابعده مجريا نهما في علل وليلة سم (قوله وذهب بعض النحاة الخ) يحتاج صاحب هذا القول الى أنه لا يلزم شرط الاعتماد كما في الوصف قال الشيخ يس وعليه فالفرق (قوله كثر) لان الامر كثيرا ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر تصريح أي فالخبر لم يكثر فيه ذلك وان وجد فيه كالاكتفاء بالاشارة بالرأس عن نعم أو لا (قوله وتيد) بفوقية مفتوحة فتحتية ساكنة فدال مهملة قال أبو علي من التؤدة فأبدلت الهمزة ياء دماميني (قوله وتيدخ) بالخاء المعجمة (قوله بمعنى أمهل) راجع للكلمتين قبله وفي القاموس أن تيد تأتي بمعنى اتئد أيضا (قوله وهيت) بفتح التاء وكسرها وضمها وقد قرئ قوله تعالى هيت لك بالاوجه الثلاثة اه هميع واللام بعدها للتبيين والمعنى ارادتي أو أعني لك ولا تتعلق بهيت دماميني (قوله وهيا) بفتح الهاء وكسرها مع تشديد الياء فيهما هميع (قوله بمعنى أسرع) راجع للكلمتين قبله (قوله وويها) بالتنوين لزوما كما في الفارضي وسيأتي عند قول المصنف واحكم بتنكير الذي بنون الخ (قوله بمعنى أغر) بقطع الهمزة لانه من أغريت (قوله وايه) بكسر الهمزة والهاء وفتحها وتنوين المكسورة اه قاموس وأما ايها بفتح الهاء مع التنوين لزوما فبمعنى اتكفف كما في الهمع وجعله في القاموس أمرا بالسكوت فلعل قول الهمع بمعنى اتكفف أي عن الكلام (قوله بمعنى امض في حديثك) هو كقول جاءه بمعنى زدني أي من حديثك وهمزة امض وصل كما هو ظاهر (قوله وحيهل) وقالوا حيهلا بالتنوين وحيهلا بالالف بلا تنوين وهي مركبة من حي بمعنى أقبل وهل التي للحث والعجلة لاستفهام فجعلتا كلمة واحدة مبنية على الفتح في الكثير كخمسة عشر كذا في الفارضي وذكر بعضهم أن لام حيهل تسكن وتفتح وأن ها حيهلا بالتنوين وحيهلا بالالف تفتح وتسكن وان الالف بدل التنوين وقفا وأنها قد تثبت وصلا (قوله بمعنى ائت الخ) هو بمعنى الاول متعد بنفسه وبمعنى اثتفى متعد بعلى وبمعنى الثالث متعد بالباء أو بالى اه زكريا وقد تفرد حي من هل فيستعمل بمعنى أقبل ويعدى بعلى وبمعنى ائت ويعدى بنفسه كما في الدماميني (قوله ومنه باب نزال) أي من اسم فعل الامر وقوله من الثلاثي أي التام المتصرف كما مر وقرقر بمعنى صوت وعرعر بمعنى لعب (قوله في آمين لغتان) أي آمين المتكلم عليها التي هي اسم فعل وأما آمين بالمد وتشديد الميم فليست لغة في آمين المذكورة حتى ترد عليه بل هي كلمة أخرى لانها جمع آم بمعنى قاصد

وقيل مدلولها المصادر وقيل ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته كرويد زيدا ودونك زيدا وما عداه فعل كنزال وصه وقيل هي قسم برأسه يسمى مخالفة الفعل • الثاني ذهب كثير من النحويين منهم الاخفش الى أن أسماء الافعال لا موضع لها من الاعراب وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم الى الجمهور وذهب المازني ومن وافقه الى أنها في موضع نصب بمضمر ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان وذهب بعض النحاة الى أنها في موضع رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر كما أغنى في نحو أقائم الزيدان (وما بمعنى افعل كآمين كثر) ما موصول مبتدأ وما بعده صلته وكثر خبره أي ورود اسم الفعل بمعنى الامر كثير من ذلك آمين بمعنى استجب وصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اتكفف وتيد وتيدخ بمعنى أمهل وهيت وهيا بمعنى أسرع وويها بمعنى أغر وايه بمعنى امض في حديثك وحيهل بمعنى ائت أو أقبل أو عجل ومنه باب نزال وقد مر أنه مقيس من الثلاثي وان قرقار بمعنى قرقر وعرعار بمعنى عرعر شاذ ﴿تنبيه﴾ في آمين لغتان أمين بالقصر على وزن فعيل

(قوله وآمين بالمد) أي مع الامالة وعدمها فاللغات تفصيلا ثلاث (قوله أقول اذخرت على الكلكال) أي سقطت قال في القاموس الكلكل والكلكال الصدر أو ما بين الترقوتين اه قيل الشاهد في الكلكال فان أصله الكلكل واعترض بان ظاهر القاموس أن كلا أصل ولذا قيل ان آقول باشباع الهمزة وتوليد الالف والشاهد فيه ولا يخفى أن ثبوت هذا يحتاج الى نقل صحيح وأما الاعتراض المذكور فيدفع بأن شأن أهل اللغة ذكر لغات الكلمة وان كان بعضها فرعا عن بعض فتأمل (قوله بمعنى افترق) كذا أطلقه الجمهور وقيده الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا تستعمل في غير ذلك فلا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم ويطلب فاعلا الاعلى اثنين نحو شتان الزيدان وقد تزاد ما بينهما فيقال شتان ما زيد وعمرو وقد تزاد ما بين بينهما كقوله * فشتان ما بين اليزيدين في الندى * ولم تجعل ما موصولة على معنى افترق الحالتان اللتان بينهما لانه لا يقال بين زيد وعمرو حالتان على معنى ان احداهما مختصة بأحدهما والاخرى بالآخر بل لا يقال الا اذا كانا مشتركين في الحالتين فلو فسرنا قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالتان اللتان بينهما لكانا مشتركين في كل واحدة وهو ضد المقصود وخرج بعضهم بذلك على أن شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم اثنين وما واقعة على المسافة أفاده الدماميني قال في شرح الشذور وأما قول بعض المحدثين

جاز يقوني بالوصال قطيعة * شتان بين صنيعكم وصنيعي

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ما موصولة ببين اه وذهب الاصمعي الى أن شتان مثنى شت بمعنى مفترق وهو خبر لما بعده واحتج بأمرين أحدهما كسر نونه في لغة * والثاني أن المرفوع بعده لا يكون الا مثنى أو بمعناه ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز كون فاعله جمعا ورد مذهبه بشيئين أحدهما فتح نونه في اللغة الفصحى * والثاني أنه لو كان خبرا لجاز تأخره عن المبتدا ولم يسمع كذا في الدماميني (قوله وهيهات بمعنى بعد) فاذا وقع بعدها لام كانت زائدة كما في قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون (قوله وما هو بمعنى المضارع) لم يثبته ابن الحاجب وعليه فأف بمعنى تضجرت وأوه بمعنى توجعت وهكذا كما قاله الحلبي والانصاف أن المذهبين محتملان (قوله كأوه) فيها لغات أشهرها فتح الهمزة وتشديد الواو وسكون الهاء ومنها أوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وآه بقلب الواو ألفا وآوه بفتح الهمزة ممدودة وكسر الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء وأوّه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر الهاء وقد تمد الهمزة في هذه كذا في الدماميني (قوله وأف) ذكر صاحب القاموس فيها أربعين لغة منها تثليث الفاء المشددة مع التنوين وعدمه وأف بتثليث الهمزة مع سكون الفاء وأف بضم الهمزة وتخفيف الفاء مثلثة مع التنوين وعدمه وأف بضم الهمزة وكسرها مع تثليث الفاء مشددة وأفي كجبلي وذكرى وافي بكسر الهمزة والفاء مشددة وبفتح الهمزة (قوله أي أعجب لعدم فلاح الكافرين) أشار الى أن وى بمعنى أعجب وأن الكاف بمعنى لام التعليل وأن أن مصدرية مؤكدة وحاصل ما ذكره الشارح في وى كأن أربعة أقوال (قوله وأبا بي الخ) خبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر أي أنت مفداة بابي وفولا مبتدأ والاشنب صفته من الشنب وهو حدة الاسنان وقيل البرودة والعذوبة والخبر قوله كافاذر عليه الزرنب وهو نبت طيب الرائحة (قوله قيل الفوارس) أي قول الفوارس ويروى هكذا وهو الاصح وقد تنازع فيه شفى وأبرأ فأعمل الثاني وأضمر في الاول وعنتر منادى مرخم أصله يا عنترة واقدم أمر من قدم يقدم بالضم فيهما كذا في بعض نسخ العيني وفيه أن قدم يقدم بالضم فيهما ضد حدث يحدث وهو لا يناسب هنا ولو قال من قدم يقدم كنصر ينصر بمعنى تقدم كما في القاموس لناسب هنا ولا مانع من قراءته أقدم بقطع الهمزة وكسر الدال من الاقدام كما في بعض آخر من نسخ العيني وهو الشجاعة والتقدم

بل

بالمد هنا على وزن
وكلاهما مسموعة
وفي قوله
هيهات عدمني فطفل وابن أمه
آمين فزاد الله ما بيننا بعدا
ومن الثانية قوله
ويرحم الله عبدا قال آمينا
وعلى هذه اللغة فقيل انه
عجمي معرب لانه ليس في
كلام العرب فاعيل وقيل
أصله أمين بالقصر فأشبعت
فتحة الهمزة فتولدت
الالف كما في قوله * أقول
اذخرت على الكلكال
قال ابن الباز وهذا أولى
(وغيره كوى وهيهات زر)
أي غير ما هو من هذه
الاسماء بمعنى فعل الامر
قيل وذلك ما هو بمعنى
الماضي كشتان بمعنى افترق
وهيهات بمعنى بعد وما هو
بمعنى المضارع كأوه بمعنى
أتوجع وأف بمعنى أتضجر
وواو وى وواها بمعنى
أعجب كقوله تعالى وى كأنه
لا يفلح الكافرون أي
أعجب لعدم فلاح الكافرين
وقول الشاعر
وابا بي انت وفوك الاشنب
وقول الآخر
واها لسلمى ثم واها واها
(تنبيهان) الاول تلحق
وى كاف الخطاب كقوله
ولقد شفى نفسي وأبرأ
سقمها
قيل الفوارس ويك عنتر
أقدم قبل والآية
المذكورة وقوله تعالى
ويكأن الله يبسط الرزق
لمن يشاء

بل هذا أوفق بالوزن الا أن تثبت الرواية بخلافه والشاهد في ويلك حيث ألحق بوى بمعنى أعجب كاف الخطاب والمعنى قول كل فارس أعجب من شجاعتك يا عنترة فقول البعض انظاهر أن الاصل في البيت ويلك ولا يظهر كونه فيه اسم فعل ممنوع وقد ذكر العيني أن الكسائي استشهد به على أن ويلك مختصر ويلك والكاف مجرورة بالاضافة وأنه أجيب عن استشهاده بان وى بمعنى أعجب والكاف للخطاب (قوله من ذلك) وعليه ففتح همزة أن لاضمار اللام قبلها كما في المغني عن أبي الحسن الاخفش أو لكونها معمولة لمحذوف تقديره اعلم كما يؤخذ من التصريح وقد يجعل قول الشارح وفتح أن الخ راجعا لهذا القول أيضا واعلم في كلامه بصيغة الامر على الاظهر (قوله وقال قطرب الخ) لم يتعرض الشارح لكون ويلك على قول قطرب اسم فعل بمعنى أعجب لحقه كاف الخطاب أو مختصر ويلك فالكاف اسم مضاف اليه ويل ولعل الثاني أقرب وفي كلام البعض على قول الشارح أي أعجب لعدم فلاح الكافرين الجزم بالثاني فعليك بالتثبت (قوله والصحيح الاول) أي كون وى اسم فعل بمعنى أعجب والكاف للتعليل بقرينة تقويته بكلام سيبويه فان هذا المذهب مذهبه ومذهب الخليل كما في التصريح ولان كلام سيبويه انما يدل لهذا القول لان الكاف انما تكون مفصولة من وى اذا كانت للتعليل بخلاف ما اذا كانت حرف خطاب أو اسما مضافا اليه كذا قال شيخنا قال البعض وقد يقال كون الكاف مفصولة من وى لا يعين كونها تعليلية لاحتمال أن يكون كأن للتحقيق فلا ينهض فصلها مصححا للاول اه ملخصا ولك دفعه بأن التعيين اضافي بالنسبة لبقية الاقوال المتقدمة فينهض فصل الكاف مصححا للاول على ما عداه من تلك الاقوال فلا ينافي احتمال أن كأن للتحقيق وما أبداه شيخنا وتبعه البعض من احتمال أن قصد الشارح حكاية قول آخر رده أمر ان الاول مأمور عن التصريح أن القول الاول مذهب سيبويه والخليل الثاني أن ما نقله عن سيبويه لا يقابل القول الاول فكيف يكون قولا آخر مقابلا للاقوال المتقدمة نعم نقل في المغني عن الخليل خلاف ما نقله عنه المصرح وعبارته وقال الخليل وى وحدها وكأن للتحقيق فاعرف ذلك (قوله ويدل على ما قاله الخ) فيه أن المذاهب المتقدمة في الآيتين واحتمال التحقيق متأتية في البيت أيضا غاية الامر أن النون فيه مخففة من ثقيل فلا دلالة فيه على ما صححه واسم أن أو كأن في البيت ضمير الشان والخبر جملة من يكن الخ والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال (قوله وأنها في موضع رفع الخ) واللام على هذا أصلية أي البعد ثابت للذي توعدونه ولم أر من عال البناء على هذا القول ويظهر لي أنه تضمن معنى حرف التعريف (قوله غير متمكن) أي غير منصرف كما قاله شيخنا والبعض ويحتمل أن مراده بغير المتمكن غير المعرب كما هو اصطلاحهم (قوله وبنى لابهامه) أورد عليه شيخنا أن الابهام لا يقتضي البناء نعم قالوا المبهم المضاف ليس يجوز بناؤه (قوله وتأويله) أي معناه عنده في البعد فهو خبر مقدم وما توعدون مبتدأ مؤخر واللام زائدة أي ما توعدون كائن في البعد أي متلبس به (قوله ويقفون الجازيون الخ) قال بعضهم ان المفتوحة التاء مفردة وأصلها هيهة كزلزلة قلبت الياء الاخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتانيث فالوقف عليها بالهاء وأما المكسورة التاء فجمع كلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات لان الجمع يرد الاشياء الى أصولها الا أنهم حذفوا الالف المنقلبة عن الياء لتكون الكلمة غير متمكنة كما حذفوا ألف هذا وياء الذي في التثنية للفرق بين المتمكن وغيره وأما المضمومة التاء فتحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء قال الرضي وهذا تحكم ولا مانع من كون الالف والتاء زائدتين في جميع الاحوال ولا من كون الزائد التاء فقط وأصلها هيهة في جميع الاحوال وانما وقف عليها في هذا الوجه بالتاء كما هو الاكثر تنبيها على التحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاؤها مثل تاء

من ذلك وذهب أبو عمرو ابن العلاء الى أن الاصل ويلك فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وفتح أن بفعل مضمر كأنه قال ويلك اعلم أن وقال قطرب قبلها لام مضمر والتقدير ويلك لان والصحيح الاول قال سيبويه سألت الخليل عن الآيتين فزعم أنها وى مفصولة من كأن ويدل على ما قاله قول الشاعر

وى كأن من يكن له نشب يحـ ـبب ومن يفتقر يعش عيش ضر

ه الثاني ما ذكره في هيهات هو المشهور وذهب أبو اسحق الى أنها اسم بمعنى البعد وانها في موضع رفع في قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون وذهب المبرد الى أنها ظرف غير متمكن وبنى لابهامه وتأويله عنده في البعد ويفتح الحجازيون تاء هيهات ويقفون بالهاء ويكسرها تميم ويقفون بالتاء وبعضهم يضمها واذا ضمت فذهب أبي عـلى أنها تكتب بالتاء ومذهب ابن جني أنها تكتب بالهاء وحكى الصغاني فيها ستا وثلاثين لغة هيهاه وأيهاه وهيهات وأيهات وهيهان وأيهان وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته وكل واحدة منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون

قامت وهذا الوجه أولى كذا فى الدمامينى ولعل وجه الوقف عليها بالهاء على أول احتمالى الرضى الفرق بين زيادة الالف والتاء فى الممكن وزيادتهم فى غيره (قوله وحكى غيره) أى زيادة على ماذكره الصغانى فجملة اللغات اثنتان وأربعون (قوله وأيهاه) أى بالمد وأيهاء أى بهاء السكت الساكنة كالتى فى اللغة الاخيرة وبذلك غايرا أيهاه وهيهاه المعدودتين فى اللغات السابقة فان الهاء فيهما للتانيث بدل عن التاء ومحركة وقوله وهيهاء أى بالمد أيضا ولم يبين الثالث حركة الآخر على الثلاث لاول والخامسة من هذه اللغات لست ولعلها الفتحة وزاد فى القاموس ثلاث عشرة أخرى هايهات وآيهات وهايهان وآيهان بزيادة ألف بين الهاء أو الهمزة والياء المكسورة لالتقاء الساكنين مثلثات الآخر وأيات بابدال الهاءين همزتين (قوله والفعل) أى فعل الامر (قوله يعنى أن اسم الفعل الخ) اعلم أن كلامهم فى تقسيم اسم الفعل الى مرتجل ومنقول يدل على أن اسم الفعل مجموع الجار والمجرور وكلامهم على موضع الكاف من الاعراب يخالف هذا ويقتضى أن اسم الفعل هو الجار فقط اه يس وتوقف البعض فى دلالة كلامهم فى التقسيم على ماسبق وهو توقف فى غير محله بعد قولهم منقول من ظرف أو جار ومجرور (قوله ماوضع من أول الامر كذلك) أى اسم فعل (قوله نحو عليك بمعنى الزم) وقد يتعدى بالباء نحو عليك بذات الدين فيكون بمعنى فعل مناسب متعديا وصرح الرضى بان الباء فى مثله زائدة قال والباء تزاد كثيرا فى مفعول أسماء الافعال لضعفها فى العمل اه دمامينى (قوله رمنه عليكم أنفسكم) قيل رمنه عليكم فى قوله تعالى قل تعالوا أتل ماحرم ربكم عليكم أن لا تشركوا به شيأ والوقف على قوله ربكم والذى أحوج القائل الى ذلك الاشكال ظاهر الآية لان أن ان جعلت مصدرية بدلا من ما أو من العائد المحذوف ورد أن المحرم الاشراك لا نهيه وأن الاوامر الآتية بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه عطف الطلب على الخبر وجعل الامر ربه محرما فيحتاج الى تكلفات مثل جعل لا زائدة وعطف الاوامر على المحرم باعتبار حرمة أضدادها وتضمين الخبر معنى الطلب وان جعلت أن مفسرة على أن لا ناهية أشكل عطف الاوامر المذكورة على النهى لانها لا تصلح بيانا للمحرم بل الواجب وعطف أن هذا صراطى مستقيما على أن لا تشركوا الذلا معنى لعطفه على أن المفسرة والفعل واختار الزمخشرى كونها مفسرة لقرينة عطف الاوامر وأجاب عن الاول بأن عطف الاوامر على النهى باعتبار لوازمها من النهى عن أضدادها وعن الثانى بمنع عطف أن هذا صراطى مستقيما على أن لا تشركوا بل هو تعليل لاتبعوا على حذف اللام وجاز عود ضمير اتبعوه الى الصراط لتقدمه فى اللفظ فان قيل فعلى هذا يكون اتبعوه عطفا على لا تشركوا ويصير التقدير فاتبعوا صراطى لانه مستقيم وفيه جمع بين حرفى عطف الواو والفاء وليس بمستقيم وكذا ان جعلنا الواو استئنافية قلنا ورود الواو مع الفاء عند تقديم المعمول فصلا بينهما سائغ فى الكلام مثل وربك فكبر وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا فان أبيت الجمع فاجعل الفاء زائدة فان أبيت فاجعل المعمول متعلقا بمحذوف والعامل المقرون بالفاء عطفا عليه مثل عظم فكبر وادعوا الله فلا تدعوا وآثروه فاتبعوه تفننا زانى على الكشاف باختصار (قوله ومكانك بمعنى اثبت) فيكون لازما وحكى الكوفيون تعديته وأنه يقال مكانك زيدا أى انتظره قال الدمامينى ولا أدرى أى حاجة الى جعل مثل هذا الظرف اسم فعل وهلا جعلوه ظرفا على بابه وانما يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع بين ذلك وذلك الفعل نحو صه وعليك وإليك وأما اذا أمكن فلا فانه يصح أن يقال اثبت مكانك ولا تتقدم أمامك ولا تقول اسكت صه الخ (قوله ولا يقاس على هذه الظروف) أى المسموعة غيرها مما لم يسمع لخروجها عن أصلها وما خرج عن أصله لا يقاس عليه والمراد بالظروف مايعم الجار والمجرور كما صرح به الدمامينى (قوله بل يقيس الخ) بشرط كونه على أكثر من حرف احترازا من نحو بلك بلك اه دمامينى (قوله وشذ قولهم عليه رجلا بمعنى

وحكى غيره هيهاك وأيهاك وأيهاء وايهاء وهيهاء وهيهاء اه (والفعل من أسمائه عليك كاه وهكذا دونك مع الكاف) الفعل مبتدأ ومن أسمائه عليك جملة اسمية فى موضع الخبر ودونك أيضا مبتدأ خبره هكذا يعنى أن اسم الفعل على ضربين أحدهما ماوضع من أول الامر كذلك كشتان رصه والثانى مانقل عن غيره وهو نوعان الاول منقول عن ظرف أو جار ومجرور نحو عليك بمعنى الزم رمنه عليكم أنفسكم أى الزموا شأن أنفسكم ودونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت وأمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر واليك بمعنى تنح ﴿تنبيهات﴾ الاول قال فى شرح الكافية ولا يقاس على هذه الظروف غيرها الا عند الكسائى أى فانه لا يقتصر فيها على السماع بل يقيس على ماسمع مالم يسمع • الثانى قال فيه أيضا لا يستعمل هذا النوع أيضا الا متصلا بضمير المخاطب وشذ قولهم عليه رجلا بمعنى

(ليلزم) ولشذوذه رد في المغني قول بعضهم في فلا جناح عليه أن يطوف بهما أن الوقف على فلا جناح وان عليه بمعنى ليلزم ليفيد صريحا وجوب التطوف بالصفا والمروة على أنه ليس المقصود من الآية ايجاب التطوف بهما بل ابطال ما كانت الانصار تعتقده في الجاهلية من تحرج التطوف بهما حتى سألوه عليه الصلاة والسلام عن ذلك وقالوا يا رسول الله انا كنا نتحرج أن نطوف بالصفا والمروة فأنزل الله تعالى ان الصفا والمروة الآية كما في صحيح البخاري عن عائشة في قصة ردها على ابن أختها أسماء عروة بن الزبير في زعمه أن الآية لرفع الجناح عمن لم يطوف بهما بأنها لو كانت كما زعم لكانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما وانما هي لابطال معتقد الانصار قال في المغني مع أن الايجاب لا يتوقف على كون على اسم فعل بل كلمة على تقتضي ذلك مطلقا اه وأما قوله عليه الصلاة والسلام يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فقد حسنه الخطاب وقال ابن عصفور ان عليه خبر والصوم مبتدأ والباء زائدة اه فارضى وقوله فقد حسنه الخطاب عبارة بعضهم فقد حسنه كون ضمير الغائب فيه واقعا على مخاطب لانه بعض المخاطبين أولا بقوله من استطاع منكم (قوله بمعنى أولتيه) فيه نظر لان أول متعد لاثنين وعلى لم يتعد الا لمفعول واحد فكيف يكون هو وسماه مختلفين وقد يقال انه مثل آمين واستجب والظاهر أنه اسم لقولك لازم أي لفعل مضارع مقرون بلام الامر فانه متعد لواحد لان عليك وعليه اسمان لفعل اللزوم فكذا الآخر فان قلت يلزم دخول لام الامر على فعل المتكلم قلت لزومه غير ضار في التنزيل ولنحمل خطابا كم وفي الحديث قوموا فلأصل لكم اه دماميني وقوله وقد يقال انه مثل آمين واستجب أي في اختلاف الاسم والمسمى فان آمين لازم واستجب متعد كما سيأتي في الشرح وقوله والظاهر الخ يؤخذ منه ومن تفسير الشارح عليه رجلا بليلزم أن المراد بفعل الامر الذي جعل الظرف اسمه ولو شذوذا ما يشمل المضارع المقرون بلام الامر وبهذا يسقط استشكال البعض تفسير الشارح المذكور (قوله بمعنى أتنحى) قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب للمعنى أن يؤتى بالامر فيقال بمعنى تنحى وفي نسخة اتنح بالامر وعليها لا اشكال فيه اه زكريا قوله وعليها لا اشكال فيه أن هذه النسخة أيضا لا تناسب المعنى والذي في التسهيل وشرحه للدماميني أتنحى بلفظ المضارع كما في النسخة الاولى فتأمل (قوله اختلف في الضمير الخ) كون الكاف في عليك وأخواته ضميرا هو مذهب الجمهور وذهب ابن باشاذ الى أنها حرف خطاب كالكاف في ذلك ورده عدم استعمال الجار وحده وقولهم على وعليه فان الياء والهاء ضميران اتفاقا وحكاية الاخفش على عبد الله زيدا دماميني (قوله فموضعه رفع) أي على الفاعلية عند الفراء ويرده أن الكاف ليست من ضمائر الرفع اه دماميني ويجاب بأنه من استعارة ضمير غير الرفع له اه يس واعلم أن القول بان موضع الضمير رفع والقول بان موضعه نصب منظور فيهما الى ما بعد النقل الى اسم الفعل والقول بأن موضعه جر منظور فيه الى ما قبل النقل لان اسم الفعل لا يعمل الجر كما هو مصرح به عند قول المصنف وما لما تنوب عنه من عمل لها وحينئذ فلا يتوارد الخلاف على جهة واحدة (قوله ونصب عند الكسائي) أي على المفعولية والفاعل مستتر والتقدير ألزم أنت نفسك من الالزام قال الدماميني ويرده قولهم عليك زيدا بمعنى خذ وخذ انما يتعدى لواحد اه وللكسائي أن يمنع كون عليك زيدا بمعنى خذ ويقول معناه ألزم نفسك زيدا من الالزام وأظهر منه في الرد قولهم مكانك بمعنى اثبت وأمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر فان ما ذكر لازم ويرد عليه أيضا أنه يلزمه عمل الفعل في ضمير مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها (قوله وجر عند البصريين) على الاصل بالاضافة في نحو دونك وبالحرف في نحو عليك سم (قوله على عبد الله زيدا) بتشديد الياء على أن على جارة لياء المتكلم وزيدا مفعول به لاسم الفعل وقوله بجر عبد الله أي بدل كل من الياء وهذا

ليلزم وعلى الشئ بمعنى أولتيه والى بمعنى أتنحى وكلامه في التسهيل يقتضي أن ذلك غير شاذ * الثالث قال فيه أيضا اختلف في الضمير المتصل بهذه الكلمات فوضعه رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وجر عند البصريين وهو الصحيح لان الاخفش روى عن عرب فعحاء على عبد الله زيدا بجر عبد الله فتبين أن الضمير مجرور والموضع لا مرفوع ولا منصوب به

شاذ عند الجماعة لانه بدل ظاهر من ضمير الحاضر بدل كل غير مفيد للاحاطة وجواز ذلك رأى الاخفش والاقرب جعله عطف بيان كذا قال الدماميني وقال شيخ الاسلام زكريا وهم من فهم أن على في على عبد الله جارة لياء المتكلم لا لعبد الله حتى بنى عليه أن عبد الله عطف بيان لا بدل من الياء اه وعليه يقرأ على بالالف وعبد مجرور بها (قوله ومع ذلك) أي مع كون الكاف في موضع جر بقرينة قوله بعد بالجر توكيدا للموجود المجرور ومثل ذلك ما اذا قلنا انها في موضع نصب فيجوز عليه أيضا في التوكيد عليكم كلكم زيدا بنصب كل توكيدا للموجود المنصوب وبرفعه توكيدا للمستكن المرفوع بخلاف ما اذا قلنا انها في موضع رفع لانها حينئذ الفاعل (قوله ناصبين) أي مع عدم تنوينهما والا كانا مصدرين كما سيأتي (قوله ثم صغروا الارواد تصغير الترخيم) أي حذفوا الهمزة والالف الزائدتين وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا رويد وسمي تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف اه تصريح قال سم والاحسن أن يكون تصغير مرود لان اسم الفاعل يصغر فاما المصدر فلا يجوز تصغيره قبل التسمية به اه وفيه أنه لو كان تصغير مرود لم يكن مصدرا والفرض أنه مصدر فتأمل (قوله مضافا الى مفعوله) وسيأتي انه يضاف للفاعل أيضا ر قوله فقالوا رويد زيد أي امهال زيد (قوله فقالوا رويد زيدا) أي أمهل والفتحة على هذا بنائية بخلافها على ما قبله (قوله رويد عليا الخ) لم أر من تكلم على هذا البيت (قوله والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنيا) اعترضه الحفيد وأقره شيخنا والبعض بانه لا يلزم من بنائه كونه اسم فعل لبناء كثير من الاسماء وليست أسماء أفعال وقد يقال معلوم انحصار رويد بين كونه اسم فعل وكونه مصدرا والمقصود اثبات كونه اسم فعل ونفي كونه مصدرا فقوله والدليل على أن هذا اسم فعل أي لا مصدر وبعد ملاحظة هذا الانحصار يستلزم كونه مبنيا كونه اسم فعل لا مصدرا لان البناء ينفي المصدرية فثبتت اسمية الفعل فتأمل (قوله والدليل على بنائه عدم تنوينه) اعترضه الحفيد بأنه لا يلزم من عدم تنوينه أن يكون مبنيا فكان ينبغي أن يقول الدليل على بنائها أنها أشبهت الحرف في كونها أبدا عاملة غير معمولة وذلك ان تقول المراد عدم تنوينه مع عدم موجبات عدم التنوين غير البناء فلم يبق الا البناء فاندفع الاعتراض وهذا أولى مما أجاب به البعض فتأمل (قوله ومنه قوله بله الاكف الخ) صدره * تذر الجماجم ضاحيا هاماتها * قاله كعب بن مالك شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم من قصيدة قالها في وقعة الاحزاب وضمير تذر يرجع الى السيوف ويروى فترى الجماجم الخ والجماجم جمع جمجمة قال صاحب الصحاح هي عظم الرأس المشتمل على الدماغ وربما أطلقت على الانسان فيقال خذ من كل جمجمة درهما كما يقال خذ من كل رأس بهذا المعنى وقال أيضا الهامة من الشخص رأسه فالمناسب هنا أن يفسر الجمجمة بالانسان وفرق الزجاج بين الجمجمة والهامة بجعل الهامة بعضا من الجمجمة فقال عظم الرأس الذي فيه الدماغ يقال له جمجمة والهامة وسط الرأس ومعظمه وقوله ضاحيا حال سببية من الجماجم وهاماتها فاعل ضاحيا من ضحا يضحو اذا ظهر وبرز عن محله وقوله كأنهم لم تخلق متعلق بقوله ضاحيا هاماتها أي كأنهم لم تخلق متصلة بمعالمها ومعنى بله الاكف على رواية نصب الاكف دع ذكر الاكف فان قطعها من الايدي أهون من قطع هامات الجماجم بتلك السيوف فبله على هذا اسم فعل وعلى الجر ترك ذكر الاكف أي اترك ذكرها تاركا فانها بالنسبة الى الهامة سهلة فبله على هذا مصدر مضاف الى مفعوله وعلى الرفع كيف الاكف لا تقطعها تلك السيوف مع قطعها ما هو أعظم منها وهي الهامات أي أزالت هذه السيوف تلك الهامات عن الابدان فلا عجب أن تزيل الاكف عن الايدي فبله على هذا بمعنى كيف للاستفهام التعجبي فبله الاكف على الاول والثالث جملة اسمية وفتحة بله بنائية وعلى الثاني جملة فعلية حذف صدرها وفتحة بله اعرابية اه ملخصا من شرح شواهد الرضي لعبد القادر أفندي وفي شرح الدماميني على المغني أن المعنى على

ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الاسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية فلك في التوكيد أن تقول عليكم كلكم زيدا بالجر توكيدا للموجود المجرور وبالرفع توكيدا للمستكن المرفوع والنوع الثاني منقول من مصدر وهو على قسمين مصدر استعمل فعله ومصدر أهمل فعله والى هذا النوع بقسميه الاشارة بقوله (كذا رويد بله ناصبين) أي كذا رويد وبله ناصبين ما بعدهما نحو رويد زيدا وبله عمرا فاما رويد زيدا فاصله أرود زيدا أرادا بمعنى أمهله امهالا ثم صغروا الارواد تصغير الترخيم وأقاموه مقام فعله واستعملوه تارة مضافا الى مفعوله فقالوا رويد زيد وتارة منونا ناصبا للمفعول فقالوا رويدا زيدا ثم انهم نقلوه وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا ومنه قوله

رويد عليا جد ما ان دى أمهم * بنا ولكن بعضهم مبان

أنشده سيبويه والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنيا والدليل على بنائه عدم تنوينه وأما بله فهو في الاصل مصدر فعل مهمل مرادف لدع واترك فقيل فيه بله زيد بالاضافة الى مفعوله كما يقال ترك زيد ثم قيل بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله على أنه اسم فعل ومنه قوله بله الاكف كأنهم لم تخلق بنصب الاكف أشار الى استعمالهما الاصلي بقوله

(ويعملان الخفض مصدرين) أى معربين بالنصب دالين على الطلب أيضا لكن لا على أنهما اسما فعل بل على أن كلا منهما بدل من اللفظ بفعله نحو رويد زيدا وبله عمرا وأى امهال زيد وترك عمرا وقد روى قوله بله الاكف بالجر على الاضافة فرويد تضاف الى المفعول كامر والى الفاعل نحو رويد زيد عمرا وأما بله فاضافتها الى المفعول كامر وقال أبو على الى الفاعل ويجوز

الجر أن السيوف تترك الجماجم منفصلة هاماتها ترك الاكف منفصلة عن محالها كانها لم تحاذ متصلة بها اه وعلى هذا يكون بله منصوبا بتقدير ويكون قوله كانها لم تحاذ الخ متعلقا بقوله بله الاكف أو بقوله ضاحيا هاماتها (قوله ويعملان الخفض) أى والنصب منونين وسكت عنه لانه الاصل وقوله دالين على الطلب أيضا أى لنيابتهما عن فعل الامر كما ذكره الشارح (قوله فرويد تضاف الى المفعول كامر) فيه أن مامر وهو نحو رويد زيدا يحتمل الاضافة الى المفعول والاضافة الى الفاعل (قوله نحو رويد زيد عمرا) ولا يرد على ذلك قولهم المصدر النائب عن فعله لا يرفع الظاهر بل فاعله ضمير مستتر وجوبا دائما لانه محمول على المنون كما يدل عليه تمثيلهم (قوله فاضافتها) مبتدأ وقوله الى المفعول خبر كما يشعر بذلك مقابلته بقوله وقال أبو على الى الفاعل وفى قوله كامر ما أسلفناه (قوله وقال أبو على الى الفاعل) ظاهر صنيعه أن الاول يعين اضافتها الى المفعول والثانى يعين اضافتها الى الفاعل وكذا صنيع الفارضى يقتضى ذلك ويقتضى جريان الخلاف فى رويد أيضا وعبارته ويكونان مصدرين اذا انجر ما بعدهما كرويد زيد وبله عمرو أى امهال زيد وترك عمرو فكلاهما مصدر مضاف للمفعول وقيل للفاعل اه (قوله ويجوز فيهما حينئذ القلب) أى حين اذ كانت مصدرا وقوله نحو بهل زيد أى بفتح الهاء وسكونها (قوله ويجوز فيهما) أى فى رويد وبله حينئذ أى حين اذ كانتا مصدرين لكن تنوين رويدا ونصب ما بعده تقدم فذكره هنا توطئة لقوله ومنع المبرد ولك أن تقول هلا ذكر منع المبرد سابقا واستغنى عن اعادة تنوين رويدا ونصب ما بعده (قوله وهو الاصل فى المصدر المضاف) أى المصدر المنون الناصب لما بعده أصل للمصدر المضاف لما بعده يعنى أن المضاف محول عن المنون كما قاله سم (قوله ومنع المبرد النصب) وهو الموافق لما جزموا به فى اعمال المصدر من اشتراطهم كونه مكبرا فكيف أجازوا اعمال هذا المصغر الا أن يكون هذا مستثنى بناء على ورود نصبه المفعول فى كلام العرب على خلاف القياس سم (قوله فى اللفظ لا فى المعنى) أى فى كلامه استخدام كذا قيل وفيه نظر لان المراد من الضمير ومرجعه لفظ رويد ولفظ بله فلا استخدام ومعنى قوله فى اللفظ لا فى المعنى باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى (قوله حرف خطاب) واعلم تجعل اسما فاعلا لان الكاف ليست ضميرا رفع واستعارتها للرفع خلاف الاصل ولا مفعولا لئلا يلزم عمل اسم الفعل فى ضميرى مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها ولا مجرورا لان اسم الفعل لا يعمل الجر (قوله ذخرا) بذال معجمة مضمومة (قوله من بله) بفتح بله وكسرها فوجه الكسر ما ذكره الشارح وأما وجه الفتح فقال الرضى اذا كانت بله بمعنى كيف جاز أن تدخله من حكى أبو زيد ان فلانا لا يطيق حمل الفهر فمن بله أن يأتى بالصخرة أى كيف ومن أين وعليه تتخرج هذه الرواية فتكون بله بمعنى كيف التى للاستبعاد وما مصدرية فى محل رفع بالابتداء والخبر من بله والضمير المجرور يعود على الذخر اه دماميني وشمني والمعنى على هذا من كيف أى من أين اطلاعكم على هذا الذخر أى المدخر ولا يخفى ما فى جعلها على هذه الرواية بمعنى كيف من الركاكة ولو جعلت فيها من اول الامر بمعنى أين لكان أحسن (قوله ما أطلعتم) بضم الهمزة وكسر اللام (قوله وخارجة عن المعانى المذكورة) قال الشمنى يجوز أن تكون مصدرا بمعنى ترك ومن تعليلية أى من أجل تركهم ما علموه من المعاصى فلا تكون خارجة (قوله من ضمير المصدر) يعنى المصدر الذى دل

فيهما حينئذ القلب نحو بهل زيد رواه أبو زيد ويجوز فيهما حينئذ التنوين ونصب ما بعدهما بهما وهو الاصل فى المصدر المضاف نحو رويدا زيدا وبلها عمرا ومنع المبرد النصب برويد لكونه مصغرا ﴿تنبيهات﴾ الاول الضمير فى يعملان عائد على رويد وبله فى اللفظ لا فى المعنى فان رويد وبله اذا كانا اسمى فعل غير رويد وبله المصدرين فى المعنى * الثانى اذا قلت رويدك وبله الفتى احتمل أن يكونا اسمى فعل ففتحتهما فتحة بناء والكاف من رويدك حرف خطاب لا موضع لها من الاعراب مثلها فى ذلك وأن يكونا مصدرين ففتحتهما فتحة اعراب وحينئذ فالكاف فى رويدك تحتمل الوجهين أن تكون فاعلا وأن تكون مفعولا * الثالث تخرج رويد وبله عن الطلب فاما بله فتكون اسما بمعنى كيف فيكون ما بعدها مرفوعا وقد روى بله الاكف بالرفع أيضا ومن أجاز ذلك قطرب وأبو الحسن وأنكر أبو على الرفع بعدها وفى الحديث يقول الله تبارك وتعالى أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما أطلعتم عليه فوقعت معربة مجرورة بمن وخارجة عن المعانى المذكورة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر وبهذا يتقوى من يعد بله من ألفاظ الاستثناء وهو مذهب بعض الكوفيين وأما رويد فتكون حالا نحو سار رويدا فقيل هو حال من الفاعل أى مرودين وقيل من ضمير المصدر المحذوف أى سار وه أى السير رويدا وتكون نعتا لمصدر اما مذكور نحو سارا

سيرا وريدا أو محذوف نحو سار وارويدا أى سيرا رويدا (ومالما تنوب عنه من عمل) ما لها) ما مبتدأ موصول صلته لما وما من لما موصول أيضا صلته تنوب وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب ولها خبر المبتدا والعائد على ما الاولى ضمير مستتر فى الاستقرار الذى هو متعلق اللام من لما والعائد

على ما الثانية الهاء من عنه يعنى ان العمل الذى استقر للافعال التى نابت عنها هذه الاسماء مستقر لها اى لهذه الاسماء فترفع الفاعل ظاهرا فى نحو هيهات نجد وشتان زيد وعمرو لانك تقول بعدت نجد وافترق زيد وعمرو ومضمرا فى نحو زال وينصب منها المفعول ما ناب عن متعد نحو دراك زيدا لانك تقول أدرك زيد ويتعدى منها بحرف من حروف الجر ما هو بمعنى ما يتعدى بذلك الحرف ومن ثم عدى حيهل بنفسه لما ناب عن ائت فى نحو حيهل الثريد وبالباء لما ناب عن عجل فى نحو اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر أى فعجلوا بذكر عمر وبعلى لما ناب عن أقبل فى نحو حيهل على كذا (تنبيهات) الاول قال فى التسهيل وحكمها يعنى أسماء الافعال غالبا فى التعدى واللزوم حكم الافعال واحترز بقوله غالبا عن آمين فانها نابت عن متعد ولم يحفظ لها مفعول الثانى مذهب الناظم جواز اعمال اسم الفعل مضمرا قال فى شرح الكافية ان اضمار اسم الفعل مقدما لدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه الثالث قال فى التسهيل ولا علامة للمضمر المرتفع بها يعنى بأسماء الافعال ثم قال وبروزه مع شبهها فى عدم التصرف دليل على فعلينه يعنى كما فى هات وتعال فان بعض النحويين غلط فعدهما من أسماء الافعال وليسا منها بل هما فعلان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك للانثى هاتى وتعالى وللاثنين والاثنتين هاتيا وتعاليا وللجماعتين هاتوا وتعالوا وهاتين وتعالين

عليه الفعل وقوله المحذوف صفة الضمير بقرينة قول الشارح أى ساروه (قوله سيرا رويدا) أى مرودا فيه (قوله أو محذوف نحو سار وارويدا) مذهب سيبويه أن نصب هذا على الحال ولا يكون نعت مصدر محذوف لان رويدا صفة غير خاصة بالموصوف فلا يحذف الا على قبح قلت ليس الغرض باشتراط الخصوص بالموصوف الا يكون ذلك قرينة يعلم بها المحذوف فاذا حصل العلم بدون كون الصفة خاصة بالموصوف لم يمتنع الحذف كما هنا لحصول العلم بأن الموصوف هو السير للقرينة الدالة عليه فلا خير فى حذفه دماميني (قوله وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب) على جعل من عمل متعلقا بتنوب تكون من بمعنى فى والمعنى والعمل الذى ثبت للفعل الذى تنوب هى عنه فى العمل ثابت لها وفيه من الركاكة ما لا يخفى وان خفيت على البعض فأقرب هذا الوجه وهذا قال سم الوجه ان من عمل بيان للفظ ما المبتدا اه وقال الشيخ خالد عنه متعلق بتنوب ومن عمل بيان لما الواقعة مبتدأ متعلق بمحذوف فمن المستتر فى الجار والمجرور الواقع خبرها اه وقوله فى الجار والمجرور الواقع خبرها أى أو فى الجار والمجرور الواقع صلتها بل هذا أحسن لما يلزم على الاول من تقديم الحال على عاملها المظروف وهو نادر كما تقدم فى قوله وندر نحو سعيدا الخ ولم تجعل الحال من ما لمنع الجمهور الحال من المبتدا (قوله مستتر فى الاستقرار) أى بحسب الاصل أى قبل حذفه والا فالضمير بعد حذف المتعلق مستتر فى الظرف لانتقاله اليه من المتعلق على الراجح (قوله دراك زيدا) فى بعض النسخ تراك زيدا بالفوقية والراء والكاف وهذا مقيس ودراك شاذ لانه من أرلت (قوله فى نحو حيهل الثريد) قيل هو الخبز المغموس بمرق اللحم وقيل الخبز المأكول باللحم (قوله أذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر) هذا أثر يروى عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه والمراد عمر بن الخطاب رضى الله عنه تصريح (قوله عن آمين) مثلها ايه فانه لم يحفظ لها أيضا مفعول ومسماها وهو زد يتعدى كذا فى التصريح (قوله مضمرا) أى محذوفا (قوله جائز عند سيبويه) وخرج عليه الناظم يا أيها الناعق دلوى دونكاه فجعل دلوى منصوبا بدون مضمرا لدلالة ما بعده عليه وسيأتى على ذلك الشارح فعلم بطلان جعل بعضهم نصب نحو باب كذا بما لا مقدر الان من يجوز عمل اسم الفعل محذوفا يشترط تأخر دال عليه كما فى البيت (قوله ولا علامة للمضمر المرتفع بها) أى لا يبرز معها ضمير بل يستكن معها مطلقا بخلاف الفعل فتقول صه للواحد والاثنين والجمع وللمذكر والمؤنث بلفظ واحد اه مع فأراد بنفى علامة المضمر نفى ظهوره من اطلاق الملزوم وارادة اللازم (قوله دليل فعلينه) أى فعليه شبهها (قوله كما فى هات) بكسر التاء مبنى على حذف الياء كارم وتعال بفتح اللام مبنى على حذف الالف كاخش (قوله غلط فعدهما الخ) قال الدماميني لا وجه للتغليط فان الذاهب الى هذا لا يلتزم ما قاله المصنف من ان لحوق الضمائر البارزة لا يكون الا فى الافعال بل من عدهما من أسماء الافعال يجوز لحوقهما لما قوى شبههما بالافعال ويعتذر عن لحوق الضمائر بهما بقوة مشابهتهما للافعال فعوملا معاملتها فى ذلك اه ملخصا (قوله هاتى وتعالى) بالبناء على حذف النون وأصل هاتى هاتيى بياءين استثقلت الكسرة على الياء الاولى التى هى لام الفعل فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت تلك الياء لالتقاء الساكنين وأصل تعالى تعالين فقلبت الياء الاولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله هاتوا وتعالوا) أصلهما هاتيوا وتعاليوا

وهكذا احكم هلم عند بني تميم فانهم يقولون هلم هلمي هلما هلموا هلمن فهي عندهم فعل لا اسم فعل ويدل على ذلك أنهم يؤكدونها بالنون نحو هلمن قال سيبويه وقد تدخل الخفيفة والثقيلة يعني على هلم قال لانها عندهم بمنزلة ردد وردا وردي وردوا

فعل بهما مامر مع ضم تاء هاتوا لمناسبة الواو (قوله وهكذا احكم هلم) نقل بعضهم الاجماع على تركيبها وفي كيفيته خلاف قال البصريون مركبة من ها التنبيه ولم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أي جمعه كانه قيل اجمع نفسك الينا فحذفت ألفها تخفيفا ونظرا الى أن أصل اللام السكون وقال الخليل ركا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وأدغمت وقال الفراء مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى اقصد فخففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفت فصار هلم قال ابن مالك في شرح الكافية وقول البصريين أقرب الى الصواب قال في البسيط ويدل على صحته أنهم نطقوا به فقالوا هالم اه هممه (قوله فهي عندهم فعل) أي ابرزوا ضمائره بها (قوله بمنزلة ردا الخ) أي في كون كل فعل أمر (قوله لا أهلم) بفتح الهمزة والهاء وضم اللام (قوله هلم شهداءكم) أي أحضروا (قوله هلم الينا) أي أقبلوا كذا قال شيخنا وتبعه البعض وفيه أن اسم الفعل المتعدي بحرف يتعدى بذلك الحرف مثل فعله وأقبل يتعدى بعلى كما مر في الشرح قبيل التنبيهات وكما في غيره فالمناسب أن هلم في الآية بمعنى ائت لانها ترد بمعنى ائت أيضا والاتيان يتعدى بالى كما يتعدى بنفسه (قوله وهي عند الحجازيين الخ) ان قلت هي بمعنى احضر أو أقبل عند التميميين أيضا قلت كانه أراد أنها الدالة على لفظ احضر أو لفظ أقبل فلهذا خص الحجازيين بالذكر (قوله بمعنى أقبل) أي وبمعنى ائت ثم وهلم التريد ﴿فائدة﴾ توقف ابن هشام في عربية قول الناس هلم جرا قال والذي ظهر لنا في توجيهه أن هلم هي التي بمعنى ائت الا أن فيها تجوزين أحدهما أنه ليس المراد بالاتيان المجيء الحسي بل الاستمرار على الشيء وملازمته * والثاني أنه ليس المراد الطلب حقيقة بل الخبر كما في قوله فليمدد له الرحمن مدا وجرا مصدر جره يجره اذا سحبه وليس المراد الجر الحسي بل التعميم فاذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا فكانه قيل واستمر ذلك في بقية الاعوام استمرارا أو استمر مستمرا على الحال المؤكدة وبهذا التأويل ارتفع اشكال اختلاف المتعاطفين بالخبر والطلب وهو ممتنع أو ضعيف واشكال التزام افراد الضمير اذا فاعل هلم هذه مفردا أبدا اه أي مع ان بني تميم لا يلتزمونه في غير هلم هذه (قوله وأخرما الذي فيه العمل) أي لضعفها بعدم تصرفها (قوله يا أيها الماتح) بهمزة قبل الحاء المهملة وهو الذي ينزل البئر فيملأ الدلو اذا قل ماؤها أي البئر (قوله لعمة تقدير دلوي مبتدأ) أي خبره دونك بمعنى قدامك أي ويكون الكلام حينئذ كناية عن طلب ملء الدلو كأنه أعطشان كناية عن طلب سقي الماء فاندفع تنظير الشيخ خالد وسكت عليه شيخنا وا لبعض بان المعنى ليس على الاخبار المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه بل المقصود طلب ملء الدلو على أنه يصح على تقدير دلوي مبتدأ أخبره دونك ان يكون دونك اسم فعل والخبر جملة اسم الفعل مع فاعله والرابط محذوف أي دونكه فاعرفه (قوله ويأتي هذا التأويل الثاني في قوله تعالى كتاب الله عليكم) أي بناء على أن عليكم فيه اسم فعل وقال في شرح القطر كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به أو بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل وأضيف المصدر الى فاعله على حد سبعة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم لان التحريم يستلزم الكتابة اه ومثل ذلك للمفيد حيث قال والصحيح ان كتاب الله مصدر مؤكد لنفسه لان ماقبله وهو حرمت عليكم أمهاتكم يدل على أن ذلك مكتوب فكانه قال كتب الله عليكم ذلك كتابا (قوله ان الذي اسم موصول) بناء على كون لذي بفتح اللام احدى لغات الذي (قوله واحكم بتنكير الخ) قال الرضي ليس المراد بتنكيره أي اسم الفعل تنكير الفعل الذي هو بمعناه لان الفعل لا يكون معرفا

واردد ن وقد استعمل لها مضارعا من قيل له هلم فقال لا أهلم وأما أهل الحجاز فيقولون هلم في الاحوال كلها كغيرها من أسماء الافعال وقال الله تعالى قل هلم شهداءكم والقائلين لاخوانهم هلم الينا وهي عند الحجازيين بمعنى احضر وتأتي عندهم بمعنى أقبل (وأخر ما الذي) الاسماء (فيه العمل) وجوبا فلا يجوز زيد ادر الخلافا للكسائي قال الناظم ولا حجة له في قول الراجز يا أيها الماتح دلوي دونكا * اني رأيت الناس يحمدونكا لصحة تقدير دلوي مبتدأ أو مفعولا بدونك مضمرا ثم ذكر ما تقدم عن سيبويه ويأتي هذا التأويل الثاني في قوله تعالى كتاب الله عليكم ﴿تنبيهان﴾ الاول ادعى الناظم وولده أنه لم يخالف في هذه المسئلة سوى الكسائي ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين * الثاني توهم المكودي أن لذي اسم موصول فقال والظاهر أن ما في قوله ما الذي فيه العمل زائدة لا يجوز ان تكون موصولة لان لذي بعدها موصولة وليس كذلك بل ما موصولة ولذي جار ومجرور في موضع رفع خبر مقدم والعمل مبتدأ مؤخر والجملة صلة ما الثالث ليس في قوله العمل مع قوله عمل ابتداء لان أحدهما نكرة والآخر معرفة وقد وقع ذلك للناظم في مواضع من هذا الكتاب (واحكم بتنكير الذي ينون ومنها) أي من أسماء الافعال (وتعريف سواه) أي سوى المنون (بين) قال الناظم في شرح الكافية لما كانت هذه الكلمات

ولا منكرا بل التنكير راجع الى المصدر الذى هو أصل ذلك الفعل فصه منونا بمعنى اسكت سكوتا أى الفعل مطلق السكوت عن كل كلام اذ لا تعيين فيه وصه مجردا من التنوين بمعنى اسكت السكوت المعهود المعين عن هذا الحديث الخاص مع جواز التكلم بغيره هكذا حقق المقام ودع الاوهام اه سندوبى وقد يؤخذ منه أنها فى حال تعريفها من قبيل المعرف بأل العهدية وهو أظهر من قول بعضهم انها حينئذ من قبيل المعرف بأل الجنسية ومن قول بعضهم انها حينئذ من قبيل علم الجنس ولنا فى هذا المقام تحقيق أسلفناه أول الكتاب فى الكلام على التنوين فارجع اليه (قوله من قبيل المعنى أفعالا) ذكره تتميما للفائدة والا فقوله جعل لها تعريف الخ انما يبنى على كونها من قبيل اللفظ أسماء (قوله كاحد) أطلق أحد وله استعمالات أربعة أحدها مرادف الاول وهو المستعمل فى العدد نحو أحد عشر والثانى مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو قل هو الله أحد الثالث مرادف انسان نحو ووان أحد من المشركين الرابع أن يكون اسما عاما فى جميع من يعقل نحو فما منكم من أحد وهو المراد هنا فانه الملازم للتنكير وندر تعريفه قاله الموضح فى الحواشى تصريح (قوله وبله) لا ينافيه مامر فى شرح قوله وبعملان الخفض من قوله وبلها عمر الان ذا لعلى المصدرية اسم (قوله تعريف علم الجنس) يعنى أن مسماها حقيقة لفظ الفعل المتصدة فى الذهن (قوله من مشبه اسم الفعل) قال البعض أى فى الاكتفاء به وعدم احتياجه فى افادة المراد الى شئ آخر اه وفيه أن اسم الفعل لا يفيد المراد وحده بل بضميمة فاعله الظاهر كما فى هيهات نجد أو المستتر كما فى صه فوجه الشبه المذكور لم يوجد فى المشبه به اللهم الا أن يجعل المشبه به اسم الفعل الرافع للمستتر و يراد الاكتفاء به بحسب الظاهر وقطع النظر عن الضمير المستتر فتأمل ثم قوله من مشبه اسم الفعل بيان لما حال من الضمير المجرور بالباء على قاعدة من البيانية ومجرورها من كونها فى موضع الحال و بهذا يعلم اختلال قول البعض تبعا للفارضى الجار والمجرور بيان لما أو حال من الضمير فى به فتنبه (قوله صوتا يجعل) أى يجعل اسم صوت (قوله كذا الذى أجدى حكاية) أى أفادها وصريحه أنها ليست نفس الحكاية بل مفيدة ومفهمة لها وهو كذلك لان من شروط الحكاية أن تكون مثل المحكى وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة وليس المحكى كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف لكنهم لما احتاجوا الى حكاية تلك الاصوات وتعذرت أو تعسرت عليهم أوردوا صورتها بأدنى ما أمكنهم من ألفاظ مركبة من الحروف شبيهة بتلك الاصوات فى الجملة فصار الواقع فى كلامهم كالحكاية وان قلت بقى عليه الاصوات الدالة على معنى فى النفس كاح لذى السعال قلت هذه ليست موضوعة أصلا فلا تكون اسما بل لا تكون كلمة لانها انما تدل بالتطبع لا بالوضع اه دماميني ملخصا (قوله كهلا) فى القاموس هلا وهال زجران للخيل أى اقربى اه والكلمتان منونتان بالقلم فى نسخة العلامة أبى العزائمى المصححة بخطه لكن فى الهمع هلا بوزن ألا لزجر الخيل عن البطء اه ومنه يعلم أن قول القاموس أى اقربى تفسير باللازم (قوله للخيل) على حذف مضاف أى لزجرها وقد يسخت بها العاقل لتنزيله منزلة غيره كقوله ٭ ألا حييا ليلى وقولا لها هلا اه زكريا وكذا يقدر المضاف فى نظائره الآتية (قوله للبغل) أى لزجره عن الابطاء دماميني (قوله وكخ) بكسر الكاف وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة اه سم وفى القاموس جواز تخفيف الخاء وجواز تنوينها وجواز فتح الكاف (قوله للطفل) أى لزجره عن تناول شئ كما فى القاموس (قوله وفى الحديث الخ) هو أن الحسن رضى الله عنه أخذ تمرة من تمر الصدقة وجعلها فى فيه فقال له عليه الصلاة والسلام كخ كخ فانها من الصدقة فألقاها من فيه (قوله وهيد) بفتح الهاء وكسرها و بفتح الدال فيهما زكريا والتحتية بينهما ساكنة (قوله وهاد) بكسر الدال على الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين وده وجه بفتح الدال المهملة من الاول والجيم من الثانى

وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منونا ولما كان من الاسماء المحضة ما يلازم التعريف كالمضمرات وأسماء الاشارات وما يلازم التنكير كاحد وعريب ودواليك وما يعرف وقتا و ينكر وقتا كرجل وفرس جعلوا هذه الاسماء كذلك فالزموا بعضا التعريف كتبال و بله وآمين وألزموا بعضا التنكير كواها و ويها واستعملوا بعضا بوجهين فنون مقصودا تنكيره وجرد مقصودا تعريفه كصه ومه وأف وأف انتهى ﴿ تنبيه ﴾ ما ذكره الناظم هو المشهور وذهب قوم الى أن أسماء الافعال كلها معارف ماتون منها ومالم يكن تعريف علم الجنس (وما به خوطب ما لا يعقل ٭ أو ما هو فى حكم ما لا يعقل من صغار الآدميين أو لحكاية الاصوات كذا فى شرح الكافية ٭ فالنوع الاول امار جرك لا للخيل ومنه قوله

وأى جواد لا يقال له هلا
وعدس للبغل ومنه قوله
عدس ما لعباد عليك امارة
وكخ للطفل وفى الحديث
كخ كخ فانها من الصدقة وهيد وهاد ودوده وجه وعاء وعيه للابل وعاج (قوله فى القاموس هلا الخ ما نقله المحشى عن واسكان الهمع مثله فى القاموس أيضا فى باب الالف اللينة وهو الموافق لبيت الشارح وما نقله عن القاموس أولا هو فى باب اللام افاده نصر)

واسكان الهاء منهما وعاء وعيه بعين مهملة فيهما مكسورة من الثانى وهاء مكسورة فيهما وعاج بعين مهملة وجيم بعد الالف مكسورة وهيج بفتح الهاء وكسرها مع كسر الجيم وسكونها وحل بحاء مهملة مفتوحة فلام ساكنة ويقال فى زجر البعير حل بفتح الحاء المهملة وكسر اللام منونة واس بكسر الهمزة وتشديد السين المهملة مفتوحة وهس مثلها الا أن أولها هاء وقال الرضى اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس مكسورة الهاء ساكنة السين وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة اه دمامينى وقال زكريا اس وهس بكسر أولهما مع فتح آخرهما أو كسره وتشديده فيهما اه وفى القاموس هس بالضم زجر للغنم ولا يكسر اه وقوله بالضم أى ضم الهاء وأما السين فمضبوطة بالقلم بالسكون مشددة فى نسخة أبى العز المحمى المصححة بخطه وفى غيرها من النسخ والله أعلم (قوله وهيج) بها مفتوحة فجيم ساكنة وقاع بقاف فألف فعين مهملة مكسورة وهجا بها مفتوحة فجيم فألف مقصورة اه دمامينى (قوله وهيج للكلب) بفتح الهاء وسكون الجيم أو كسرها منونة قاله الدمامينى وفى القاموس ما يوافقه وأما هيج السابقة التى للغنم فاقتصر شيخنا السيد فى ضبطها تبعا للدمامينى والقاموس على فتح الهاء وسكون الجيم كما مر وكتب شيخ الاسلام على هيج الاولى ما نصه قوله وهيج بفتح أوله مع كسر ثانيه واسكانه وتشديده فيهما وأما هيج الآتى فهو بفتح أوله مع اسكان ثانيه وكسره مع تنوينه وتخفيفه فيهما اه وملخصه أن الاولى فيها لغتان كسر الثانى واسكانه مع التشديد فيهما والثانية فيها لغتان كسر الثانى منونا واسكانه مع التخفيف فيهما (قوله وسع) بسين مفتوحة وعين ساكنة مهملتين وحرح بواو مفتوحة وحاء مهملة ساكنة وعز بعين مهملة فزاى ساكنة اه دمامينى والعين من عز مفتوحة كما يفيده صنيع القاموس وذكره البعض (قوله وعيز) بفتح أوله وكسره مع فتح آخره وكسره اه زكريا وقال الدمامينى بعين مهملة مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فزاى مكسورة والذى فى القاموس أن العين بالكسر والفتح والزاى بالفتح وأنه لزجر الضأن (قوله وحر) بالحاء المهملة بخط الشارح وفى بعض النسخ وهر قال الدمامينى بفتح الهاء وكسر الراء المشددة (قوله وجاه) بجيم فألف فهاء مكسورة ويكون لزجر البعير أيضا فهو مشترك دمامينى (قوله واما دعاء) أى طلب كأو وضبطه المرادى والدمامينى بأنه بوزن أو العاطفة وقيل بعد الهمزة وضم الواو (قوله ودوه) بفتح الدال المهملة أكثر من ضمها وسكون الواو وكسر الهاء كما فى الدمامينى وزكريا (قوله للربع) بضم الراء وفتح الموحدة وبعدها عين مهملة وهو انفصيل دمامينى (قوله وعوه) بعين مهملة فواو ساكنة فهاء مكسورة اه دمامينى والعين مفتوحة على ما ذكره البعض (قوله وبس) بضم الباء وتثليث السين مع تشديدها ذكر يا ضبطه بعضهم بسكون السين وصدر به الدمامينى (قوله وجوت) بجيم مضمومة فواو ساكنة فمثناة فوقية مفتوحة اه دمامينى وفى القاموس فى فصل الجيم من باب التاء الفوقية أن جوت مثلثة الآخر دعاء للابل الى الماء وصنيعه يفيد أن الجيم مفتوحة وكذا ضبطت بالقلم بالفتح فى نسخه الصحيحة (قوله وجئ) بجيم مكسورة فهمزة ساكنة اه دمامينى وأما حئ بكسر الحاء المهملة وسكون الهمزة فدعاء للحمار الى الماء كما فى القاموس (قوله للابل الموردة) أى لدعائها للشرب زكريا (قوله وتؤ) بمثناة فوقية مضمومة فهمزة ساكنة وتا بمثناة فوقية مفتوحة فهمزة ساكنة دمامينى (قوله المنزى) أى على الاناث (قوله ونخ) بكسر النون واسكان الخاء المعجمة مخففة ومشددة اه زكريا ضبطه بعضهم بفتح النون وصدر به الدمامينى (قوله المناخ) أى الذى تراد اناخته زكريا (قوله وهدع) بكسر الهاء وفتح الدال واسكان العين المهملة اه دمامينى وزاد فى القاموس لغة ثانية سكون الدال مع كسر العين (قوله المسكنة) أى التى يراد تسكينها من نفارها زكريا (قوله وسأ) بفتح السين المهملة وسكون الهمزة وتشؤ بمثناة فوقية مضمومة فشين معجمة مضمومة فهمزة ساكنة اه دمامينى وزاد زكريا جواز فتح الشين

وهيج وحل للناقة واس وهس وهيج وقاع للغنم وهجا وهيج للكلب وسع للضأن ووح للبقر وعز وعيز للعنز وحر للحمار وجاه للسبع واما دعاء كأو للفرس ودوه للربع وعوه للجحش وبس للغنم وجوت وجئ للابل الموردة وتؤ وتأ للتيس المنزى ونخ مخففا ومشددا للبعير المناخ وهدع لصغار الابل المسكنة وسأ وتشؤ للحمار المورد

(قوله بالسكون مشددة لا معنى له اه)

ودج للدجاج وقوس للكلب والنوع الثاني كغاق للغراب وماء بالامالة للظبية وشيب لشرب الابل وعيط للمتلاعبين وطيخ للضاحك وطاق للضرب وطق لوقع الحجارة وقب لوقع السيف وخاق باق للنكاح وقاش ماش للقماش ﴿تنبيه﴾ قوله من مشبه اسم الفعل كذا عبر به أيضا في الكافية ولم يذكر في شرحها ما احترز به عنه قال ابن هشام في التوضيح وهو احترازمن من نحو قوله

يا دارمية بالعلياء والسند

وقوله

ألا أيها الليل الطويل الا انجلي

اه (والزم بنا النوعين فهو قد وجب) يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الأفعال والاصوات وهو ماصرح به في شرح الكافية ويحتمل أن يريد نوعي الاصوات وهو أولى لانه قد تقدم الكلام على أسماء الافعال في أول الكتاب وعلة بناء الاصوات مشابهتها الحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة فهي أحق بالبناء من أسماء الافعال ﴿تنبيه﴾ هذه الاصوات لا ضمير فيها بخلاف أسماء الافعال فهي من قبيل المفردات وأسماء الافعال من قبيل المركبات

(قوله ودج) بفتح الدال المهملة وسكون الجيم مخففة وقوس بضم القاف وسكون الواو وكسر السين المهملة اه دماميني وزكريا (قوله كغاق) بغين معجمة وقاف مكسورة اه همع وقوله للغراب أي لحكاية صوته (قوله وماء بالامالة) قال الرضي ان ميمه ممالة وهمزته مكسورة أو ساكنة بعد الالف زكريا (قوله للظبية) أي لحكاية صوتها اذا دعت ولدها زكريا قوله وشيب) بكسر الشين المعجمة وسكون التحتية وكسر الموحدة كما في زكريا وقوله لشرب الابل أي لحكاية صوت شربها (قوله وعيط) بعين مهملة مكسورة فتحتية ساكنة فطاء مهملة مكسورة اه دماميني زاد زكريا جواز فتح آخره وقوله للمتلاعبين أي لحكاية أصواتهم الموجودة عند اللعب ومن هنا أخذ الناس العياط كما في الدماميني (قوله وطيخ) بكسر الطاء المهملة وسكون التحتية وكسر الخاء المعجمة أو فتحها كما في زكريا وقوله للضاحك أي لحكاية صوت ضحكه قال الدماميني أقوله لان الضحك يأتي من الواحد بخلاف ما قبله اه وفيه نظر ظاهر (قوله وطاق) بطاء مهملة مفتوحة فالف فقاف مكسورة وقوله للضرب أي للصوت الحادث عنده وكذا يقال فيما بعده وطق بطاء مهملة مفتوحة فقاف ساكنة وقب بقاف مفتوحة فموحدة ساكنة وخاق باق بكسر القاف فيهما وأول الاول خاء معجمة قبل ألف وأول الثاني باء موحدة قبل ألف اه دماميني وخاق باق اسمان جعلا اسما واحدا وبنيا على الكسر وكذا قاش ماش اه زكريا وقوله للنكاح أي للصوت الحادث من اصطكاك الاجرام عند النكاح كما في الدماميني (قوله وقاش ماش) بشين معجمة مكسورة آخر كل منهما كما في الدماميني وقوله للقماش قال زكريا أي لصوته اذ طوى اه هكذا ينبغي التكلم على هذه الالفاظ التي ساقها الشارح وبه يعلم ما في تكلم البعض عليها من التقصير في بعضها والخطأ في بعضها والله الموفق (قوله وهو احترازمن نحو قوله يا دارمية الخ) فان قوله يا دارمية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج الى قوله أقوت الخ وكذلك أيها الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج الى قوله انجلي كذا في التصريح قال سم وفي الاحتراز عن ذلك نظر لانه يكتفى به بدليل أن بقية النداء كلام اصطلاحي أو ناب عنه اه وأشار البعض الى دفعه بأن المراد غير مكتفى به في أداء المعنى المقصود للمتكلم وان كان كلاما تاما عند النحاة (قوله يا دارمية الخ) تمامه

* أقوت وطال عليها سالف الامد * والعلياء ما ارتفع من الارض وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه أي يصعد وأقوت خلت وسالف الماضي والامد الدهر والفاء بمعنى الواو وعيني وتصريح وفي القاموس السند محركة ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح اه وهو واضح (قوله ألا أيها الخ) تمامه

* يصبح وما الاصباح منك بأمثل * أي ليس الاصباح أمثل منك لاني أقاسي فيه أيضا الهموم وهذا قاله بعد تنبهه والاول في حال غفلته (قوله فهو قد وجب) قال الغزي وهو تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله والزم اه وقال سم قد يقال الامر بلازمة البناء لا يستوجب وجوبه فقد يؤمر بلازمة الجائز وحينئذ فقوله فهو قد وجب لبيان وجوبه ودفع توهم جوازه فقط (قوله نوعي الاصوات) أي ما خوطب به ما لا يعقل وما أجدى حكاية (قوله في أول الكتاب) أي في قوله وكنيابة عن الفعل الخ قال سم قد يقال لم يصرح بها في أول الكتاب غاية الامر أنه أدخلها في قوله وكنيابة عن الفعل الخ فيجوز أن يريد ههنا الدفع توهم عدم ارادتها هنالك (قوله فهي أحق بالبناء من اسماء الافعال) أي لان علة بناء أسماء الافعال مشابهتها للحروف العاملة في أنها عاملة غير معمولة فوجه الشبه في أسماء الاصوات وهو كونها لا عاملة ولا معمولة نادر في غير نوع الحرف اذ لا يوجد في غير نوعه الا في أسماء الاصوات فيكون الحرف أخص به فتكون مشابهة أسماء الاصوات للحروف في ذلك الوجه أقوى بخلاف وجه الشبه في أسماء الافعال وهو كونها عاملة غير معمولة فانه موجود في الانواع الثلاثة الاسم والفعل

والحرف فلا يقوى وجوده فى الحرف قوة وجود وجه الشبه فى أسماء الاصوات فتكون مشابهة أسماء الافعال للحرف دون مشابهة أسماء الاصوات له هكذا ينبغى تقرير وجه الاولوية (قوله قد يعرب بعض الاصوات) أى وجوبا كما فى الدمامينى وقوله لوقوعه موقع متمكن أى بان تخرج عن معانيها الاصلية وتستعمل فى معنى ذلك المتمكن الذى وقعت موقعه فان خاق باق فى البيت غير مستعمل فى معناه الاصلى لانه لم يحدث به صوت الجماع بل استعمل فى معنى اسم متمكن وهو الفرج وترك الشارح ذكر جواز اعرابها وبنائها فيما اذا أريد لفظها كما فى قوله * وأى جواد لا يقال له هلا * (قوله اذلمتى) بكسر اللام يعنى شعر رأسى (قوله تداعين) أى الابل باسم الشيب أى سمى اسم هو الشيب أى بالصوت المعهود أى دعا بعضهن بعضا بذلك الصوت فالشيب هنا مستعمل فى نفس الصوت لا محكى به الصوت وقوله فى متثلم أى حوض ماء متثلم أى متكسر وقوله من بصرة وسلام بكسر السين المهملة هما نوعان من الحجارة قاله شيخنا السيد وعبارة القاموس فى باب الراء البصرة بلد معروف الى أن قال وحجارة رخوة فيها بياض وفى باب الميم السلمة كفرحة الحجارة والجمع كسحاب (قوله لا ينعش الطرف) بالشين المعجمة أى لا يرفعه قال فى القاموس نعشه الله كمنعه رفعه كانعشه ونعشه اه ومنه سمى النعش نعشا لارتفاعه وما فاعل ينعش واقعة على أم الظبى وقوله يخونه بضم التحتية وفتح الخاء المعجمة وكسر الواو المشددة آخره نون أى يتعهده قال فى القاموس خونه تعهده كتخونه اه وقوله داع بدل من ما أو عطف بيان أو خبر لمحذوف والمبغوم بالموحدة فالغين المعجمة من البغم وهو عدم الافصاح والمعنى لا يرفع طرف الظبى الا سماعه أمه التى تتعهده تقول عند تعهدها له ماء

﴿نونا التوكيد﴾

(قوله للفعل) قدمه لاختصاص سم (قوله بنونين) أى بكل منهما سم أى على انفراده (قوله ضرورة) أى وسهلها شبه الوصف بالفعل (قوله لتخالف بعض أحكامهما) كابدال الخفيفة ألفا وقفا فى نحو وليكونا وحذفها فى نحو لا تهين الفقير وهما ممتنعان فى الثقيلة وكوقوع الشديدة بعد الالف وهو ممتنع فى الخفيفة وعورض التعليل بان الفرع قد يختص بأحكام ليست فى الاصل كما فى أن المفتوحة فانها فرع المكسورة ولها أحكام تخصها اصريح مع زيادة وحذف (قوله فرع الثقيلة) لاختصارها منها ولان التأكيد فى الثقيلة ابلغ سم (قوله وقيل بالعكس) يؤيده أن الخفيفة بسيطة والثقيلة مركبة فالخفيفة أحق بالاصالة والثقيلة أحق بالفرعية (قوله أشد من الخفيفة) أى من التوكيد بالخفيفة ويؤيده أن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى غالبا وقوله تعالى ليسجنن وليكونا من الصاغرين فان امرأة العزيز كانت أشد حرصا على سجنه من كونه صاغرا لانها كانت تتوقع حبسه فى بيتها فتقرب منه وتراه كلما أرادت (قوله يؤكدان افعل) أى جوازا كما سيأتى (قوله أى فعل الامر) قال البعض تبعا لشيخنا الاولى فعل الطلب ليشمل الدعاء اه ويدفع بان المراد فعل الامر الاصطلاحى وهو يشمل فعل الدعاء مع أنه لو قال فعل الطلب لشمل المضارع المقرون بلام الامر مع أنه سيذكره المصنف ولا ينافى كون المراد بفعل الامر ما ذكر قوله ومثله الدعاء لامكان حمله على الاستخدام بان يجعل الضمير عائدا على فعل الامر لا بالمعنى الاعم المتقدم بل بالمعنى الخاص المقابل للدعاء أو على جعل الضمير عائدا على اضرب زيدا على فعل الامر فتأمل (قوله مطلقا) أى من غير شرط لانه مستقبل دائما اه تصريح ويرشد الى تفسير الاطلاق بذلك قوله بعد أى المضارع بالشرط الآتى فهو أحسن من قول البعض أى سواء كان على زنة افعل أو غيرها كانفعل وافتعل (قوله فأنزلن سكينة علينا) تمامه * وثبت الاقدام ان لاقينا وهو من كلامه صلى الله عليه وسلم الموافق لوزن الرجز (قوله بالشرط الآتى) هو قوله آتيا اذا طلب الخ (قوله ولا يؤكدان الماضى) لانهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافى المضى اه تصريح (قوله مطلقا) أى ولو كان بالشرط الآتى ذكره ولا يؤكدان الماضى مطلقا وأما قوله

﴿خاتمة﴾ قد يعرب بعض الاصوات لوقوعه موقع متمكن كقوله

قد أقبلت عزة من عراقها * ملصقة السرج بحاق باقها

أى بفرجها وقوله اذلمتى مثل جناح غاق أى غراب ومنه قول ذى الرمة * تداعين باسم الشيب فى متثلم * جوانبه من بصرة وسلام وقوله أيضا * لا ينعش الطرف الا ما يخونه * داع يناديه باسم الماء مبغوم * فالشيب صوت شرب الابل والماء صوت الظبية كما مر اه والله أعلم ﴿نونا التوكيد﴾

(للفعل توكيد بنونين هما) الثقيلة والخفيفة (كنونى اذهبن واقصدنهما) وقد اجتمعا فى قوله تعالى ليسجنن وليكونا وقد تقدم أول الكتاب أن قوله

أقائلن أحضروا الشهودا ضرورة ﴿تنبيه﴾ ذهب البصريون الى ان كلا منهما أصل لتخالف بعض أحكامهما وذهب الكوفيون الى أن الخفيفة فرع الثقيلة وقيل بالعكس وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة (يؤكدان افعل) أى فعل الامر مطلقا نحو اضربن زيدا ومثله الدعاء كقوله فأنزلن سكينة علينا (ويفعل) أى المضارع

ذلك الماضى بمعنى المستقبل طرد للباب (قوله دامن سعدك) بكسر الكاف ان رحمت متيما من تيمه الحب أى استعبده وذلله وتمامه * لولا الملام لمت للصبابة جانحا * أى مائلا والصبابة رقة الشوق (قوله فضرورة شاذة) أى ليس للمولدين ارتكابها فى شعرهم وكذا أقائلن الخ وان أوهم صنيعه خلافه (قوله سهلها كونه بمعنى الاستقبال) لان الدوام انما يتحقق فى الاستقبال اه سم وقال الدماميني سهلها ما فيه من معنى الطلب فعومل معاملة الامر (قوله آتيا اذا طلب الخ) عبارة التوضيح وأما المضارع فله حالات أى خمس احداها أن يكون توكيده بهما واجبا وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا للقسم غير مفصول من لامه بفاصل نحو وتالله لاكيدن أصنامكم ثم قال والثانية أن يكون قريبا من الواجب وذلك اذا كان شرطا لان المؤكدة بما نحو واما تخافن ثم قال الثالثة أن يكون كثيرا وذلك اذا وقع بعد أداة طلب كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا ثم قال والرابعة أن يكون قليلا وذلك اذا وقع بعد لا النافية أو ما الزائدة التى لم تسبق بان ثم قال والخامسة أن يكون أقل وذلك بعدم وبعد أداة جزاء غير اما اه قال شيخنا وينبغى أن تزاد سادسة وهى امتناع التوكيد كالمضارع المنفى الواقع جواب القسم نحو والله لا تفعل كذا والمضارع الحالى نحو والله ليقوم زيد الآن والمضارع المفصول من لام القسم كما سيذكره الشارح قال فى النكت أو رد على الناظم نحو قولك للعاطس يرحمك الله وقوله تعالى والمطلقات يتربصن ونحو ذلك مما أوقع فيه الخبر موقع الطلب فانه يصدق عليه أنه يفعل آتيا اذ طلب ولا يجوز توكيده فلو قال يفعل المقترن بهسى أو استفهام الخ لكان أولى اه ويجاب بأنا لا نسلم أن الطلب فيما أورده بالفعل وحده كما هو فرض الكلام بل بالجملة لانها من الجمل الطلبية المستعملة فى الانشاء ولئن سلم أن الطلب فيه بالفعل وحده فالمراد اذا طلب بأداة كلام الامر ولا الناهية والطلب فيما أورده ليس كذلك فاعرفه وذا طلب حال من ضمير آتيا (قوله هلا تحنن) أصله تحننن فلما أكد بالنون حذفت نون الرفع تخفيفا فالتقى ساكنان الياء والنون فحذفت الياء وذى سلم موضع بالحجاز اه زكريا وغيره مخالفة حال من الياء المحذوفة (قوله ترينى) فيه الشاهد وأصله قبل نون التوكيد ترأيين نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة فصار ترين وقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار ترين فلما أكد بالنون حذفت نون الرفع لتوالى الامثال وكسرت الياء للتخلص من الساكنين ولم تحذف لعدم ما يدل عليها فلما أتى بياء المتكلم لحقت نون الوقاية فصار ترينى ربوم ظرف لغو متعلق بترينى (قوله أو استفهاما) أى بجميع أدواته اسمية كانت أو حرفية خلافا لمن خصه بالهمزة وهل اه دماميني ولذا عدد الشارح الامثلة (قوله وهل بمعنى ارتيادى البلاد) أى طوافى بها ومن حذر الموت تعليل لارتيادى وقوله أن يأبين أى من اباه متعلق بمعنى (قوله أبعد كندة) بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة وقبيلا ترخيم قبيلة للضرورة اه تصريح وقال زكريا قبيلا أى جماعة ثلاثة فاكثر اه قال أرباب الحواشى وهو أولى لانه لا يلزم عليه ارتكاب ضرورة (قوله فاقبل الخ) الشاهد فى نفعلا حيث أكده بالنون الخفيفة لوجود الاستفهام ثم أبدلها ألفا للوقف ونبحث معا عينا جواب الامر أى نفتش عن ما ترتب على ما أفاده زكريا (قوله لا يبعدن) أى لا يهلكن وتقدم الكلام على البيت فى النعت (قوله اما فى موضع النصب الخ) ويصح أن يكون اما بدلا من شرطا وشرطا مفعول تاليا والمعنى تاليا شرطا اما وشرطا على هذا بمعنى أداة شرط وعلى ما ذكره الشارح بمعنى فعل شرط (قوله المؤكدة بما) أى الزائدة (قوله فاما ترين) تقدم تصريفه لكن نون الرفع حذفت هنا للجازم وشذ ثبوتها فى قراءة من قرأ ترين بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله لم يؤفون بالحار كما فى المغنى (قوله فان توكيده قليل) عبر فى التوضيح بأقل كما مر (قوله فمن يلن لم يثأر باعراض قومه) أى لم يتصر لها وهو بسكون المثلثة وفتح الهمزة والاعراض جمع عرض وهو

كونه (آتيا * ذا طلب) بأن يأتى أمرا نحو ليقومن زيد أو نهيا نحو ولا تحسبن الله غافلا أو عرضا نحو ألا تنزلن عندنا أو تحضيضا كقوله هلا تحنن لو عدا غير مخلفة * كما عهدتك فى أيام ذى سلم * أو تمنيا كقوله * فليتك يوم الملتقى ترينى لكى تعلمى أنى امرؤ بك هائم * أو استفهاما كقوله وهل بمعنى ارتيادى البلا دمن حذر الموت أن يأبين وقوله * أبعد كندة ثم حن قبيلا * وقوله * فاقبل على رهطى ورهطك تبتغ * مساعينا حتى نرى كيف نفعلا * أو دعاء كقوله لا يبعدن قومى الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبون معاقد الازر (أو) آتيا (شرطا ماتانيا) اما فى موضع النصب مفعول به تاليا أى شرطا تابعا ان الشرطية المؤكدة بما نحو واما تخافن فاما تذهبن فاما ترين واحترز من الواقع شرطا بغير اما فان توكيده قليل كما سيأتى (أو) آتيا (مثبتا فى جواب قسم مستقبلا غير مفصول من لامه بفاصل نحو وتالله لاكيدن أصنامكم وقوله فمن يلن لم يثأر باعراض قومه * فانى ورب الراقصات لاثأرا * ولا يجوز توكيده بهما ان كان منفيا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف اذا التقدير لا تفتؤ وأما قوله تالله لا يحمدن المرء مجتنبا * فعل الكرام ولو فاق الورى حسبا * فما يحميه

فشاذ أو ضرورة أو كان حالا كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيامة وقوله عينا لابغض كل امرئ * يزخرف قولا ولا يفعل وقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربي أن بيتي واسع أو كان مفصولا من اللام مثل ولئن متم أو قتلتم لالى الله تحشرون ونحو ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴿تنبيهان﴾ الاول التوكيد في هذا النوع واجب بالشروط المذكورة كما نص عليه في التسهيل وهو مذهب البصريين فلابد عندهم من اللام والنون فان خلا منهما قد رقبل فاذا قلت والله يقوم زيد كان

ما يحميه الانسان من أن يعاب فيه وأراد بالراقصات ابل الحجيج التي تهز أطرافها في مشيها كأنها ترقص والشاهد في لا ثارا فانه أكده بالنون الخفيفة ثم أبدلها ألفا للوقف أفاده زكريا (قوله أو كان حالا) منع البصريون الاقسام على فعل الحال فلا يجوزون والله لافعل الآن كما سيأتي في التنبيه الثاني ويؤولون القراءة والبيتين بانها على اضمار مبتدأ (قوله عينا لابغض) مضارع من باب نصر وأما بغض يبغض بالضم فلغة رديئة ذكره شيخنا السيد وقوله يزخرف قولا الخ أي يزين قوله بالوعد ولا يفعل ما يعد به (قوله أو كان مفصولا من اللام) أي بمعموله كالمثال الاول أو بحرف تنفيس كالمثال الثاني أو بقد نحو والله لقد يقوم زيد كما في سم (قوله التوكيد في هذا النوع) أي الواقع في جواب القسم واجب لانهم كرهوا أن يؤكدا لفعل بامر منفصل وهو القسم من غير أن يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له جامي (قوله قد رقبل) وفي بعض النسخ قبله (قوله كان المعنى نفي القيام عنه) به أخذ الحنفية فقالوا اذا قال الشخص والله أصوم حنث بالصوم والذي يقتضيه بناء الايمان على العرف الحنث بعدم الصوم كما هو مذهب غيرهم (قوله وأجاز الكوفيون تعاقبهما) أي اللام والنون فيكتفى باحدهما (قوله غير ذي جدة) بكسر الجيم أي سعة في المال (قوله فاما ترين الخ) اللمة بكسر اللام شعر الرأس وأودى هلك وهو يتعدى بالباء فمعنى أودى بها أهلكها وانما لم يقل أودت بها ليوافق تاسيس القافية وهو الالف الواقعة قبل حرف مطلق قبل حرف الروي زكريا (قوله كابنة الرمل) يعني الناقة ضاحيا يعني ملقيا لحر الشمس على رقة يعني مع رقة جلد قدمي (قوله منع البصريون نحو والله ليفعل زيد الآن) أي من كل جواب قسم مضارع حالي مثبت ويظهر لي أن منعهم ذلك من لوازم قولهم السابق لابد من اللام والنون فان نحو المثال المذكور لم يجتمع فيه اللام والنون لمنافاة النون للحال لاقتضائها الاستقبال (قوله من قراءة ابن كثير لاقسم) ومن منع الاقسام على فعل الحال أول ذلك على اضمار مبتدأ أي لانا أقسم اه زكريا قال الدماميني والذي يظهر مذهب الكوفيين اذ لا حاجة الى الاضمار مع كون الحال لا ينافي القسم كما اعترف به البصريون في الجملة الاسمية اه وفيه أن علة منع البصريين ليست فيما يظهر منافاة القسم للحال حتى يرد عليهم أنه لا ينافي الحال كما قالوا به في الجملة الاسمية بل انه لابد عندهم من اجتماع اللام والنون والنون لا تاتي هنا لمنافاتها الحال كما قدمناه فعلم مما في كلام البعض (قوله التي لم تسبق بان) سواء سبقت باداة شرط أم لا كما مثل (قوله بعين ما أرينك) تقوله لمن يخفي أمرا أنت به بصير تصريح (قوله وبجهد ما تبلغن) تقوله لمن حملته فعلا فاباه أي لابد لك من فعله مع مشقته تصريح (قوله اذا مات الخ) المعنى اذا مات منهم شخص سرق ابنه صفاته فصار مثله وقوله ومن عضة الخ قال الشارح في شرحه على التوضيح العضة بالتاء واحدة العضاه بالهاء وهو كل شجر عظيم له شوك والتاء عوض من الهاء الاصلية كما في شفة والشكير ما ينبت حول الشجرة من أصلها قاله الجوهري اه (قوله قليلا به) أي حدا قليلا وضمير به للمال في بيت قبله اه زكريا (قوله لا قليل مطلقا) أي بالنسبة لما تقدم وفي نفسه (قوله بل ظاهر كلامه اطراده) لكن في التصريح أنه لا يقاس على المواضع التي سمع فيها زيادة ما وأنه لا يحذف منها ما (قوله لما لازمت هذه المواضع) يعني بعد عين وجهد وحيث ومتى

المعنى نفي القيام عنه وأجاز الكوفيون تعاقبهما وقد ورد في الشعر وحكى سيبويه والله لاضربه وأما التوكيد بعد الطلب فليس بواجب اتفاقا واختلفوا فيه بعد أما فذهب سيبويه أنه ليس بلازم ولكنه أحسن ولهذا لم يقع في القرآن الا كذلك واليه ذهب الفارسي وأكثر المتأخرين وهو الصحيح وقد كثر في الشعر مجيئه غير مؤكد من ذلك قوله * ياصاح ما تجدني غير ذي جدة * فما التخلي عن الخلان من شيمي وقوله * فاما ترين ولي لمة فان الحوادث أودى بها وقوله * فاما ترين كابنة الرمل ضاحيا * على رقة أحمى ولا أتنعل * وذهب المبرد والزجاج الى لزوم النون بعد اما وزعما أن حذفها ضرورة * الثاني منع البصريون نحو والله ليفعل زيد الآن استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرة بالمؤكد كقولك والله ان زيد ليفعل الآن وأجازه الكوفيون ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن كثير لاقسم والبيتين اه (وقل) التوكيد (بعدما) الزائدة التي لم تسبق بان من ذلك قولهم بعين ما أرينك وبجهد ما تبلغن وحيثما تكونن آتك ومتى ما تقعدن أقعد وقوله * اذا مات منهم ميت سرق ابنه * ومن عضة ما ينبتن شكيرها وقوله قليلا به ما يحمدنك وارث ﴿تنبيهان﴾ الاول مراد الناظم أن التوكيد بعد ما المذكورة قليل بالنسبة الى ما تقدم لا قليل مطلقا فانه كثير كما صرح به في غير هذا الكتاب بل ظاهر كلامه اطراده وانما كان كثيرا من قبل أن ما لما لازمت هذه المواضع

أشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعدها معاملته بعد اللام نص على ذلك سيبويه كما حكاه في شرح الكافية * الثاني كلامه يشمل ما الواقعة بعد رب وصرح في الكافية بان التوكيد بعدها شاذ وعلل ذلك بان الفعل بعدها ماضي المعنى ونص بعضهم على أن الحاق النون بعدها ضرورة وظاهر كلامه في التسهيل أنه لا يختص بالضرورة وهو ما يشعر به كلام سيبويه فانه حكى ربما يقول ذلك ومنه قوله

وعضة وقليلا في التراكيب المتقدمة وما أشبهها عندي في اللزوم بالنسبة الى متى نظر للقطع بجواز متى تقعد أقعد فتأمل واغاز يدت ما بعد النكرة لتوكيد الابهام كما قاله شيخنا وقول البعض لزوال الابهام سبق قلم (قوله أشبهت) أي في اللزوم وأما قول شيخنا أي في التوكيد فيرد عليه أن المشابهة في التوكيد لا تتوقف على اللزوم لترتب التوكيد بما على مجرد حصولها (قوله معاملته بعد اللام) أي في مطلق توكيده فلا يرد أن توكيده بعد اللام واجب عند البصريين وبعد ما هذه قليل (قوله ماضي المعنى) أي فلا يناسبه التوكيد بالنون المقتضية للاستقبال والمراد ماضي المعنى غالبا فلا يرد ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين (قوله وظاهر كلامه في التسهيل الخ) يصح تعليته على أنه قليل وعلى أنه شاذ (قوله ربما أوفيت الخ) أي نزلت والعلم الجبل وفي بمعنى على والشاهد في ترفعن وفاعله شمالات جمع شمال ريح من ناحية القطب زكريا (قوله أي وقل التوكيد بعدلم) القلة بالنسبة الى التوكيد بعدلم بمعنى الندور كما في ابن الناظم وغيره (قوله يحسبه) أي الجبل الذي عمه الخصب وحفه النبات والشاهد في مالم يعلما اه عيني وهذا ما نقله السيوطي في شرح شواهد المغني عن الاعلم ثم قال وقال ابن هشام اللخمي ليس كذلك وانما شبه اللبن في القعب أي لما عليه من الرغوة حتى امتلأ بشيخ معمم فوق كرمي وما قبله من الابيات يدل على ذلك اه (قوله كما لو اقع بعد ربما) أي في أنه ماضي المعنى (قوله وهو بعد ربما أحسن) قال شيخنا وتبعه البعض لعله لان لم تقلب المضارع الى المضي أبدا بخلاف ربما فانها قد تدخل على المستقبل كما في ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين اه ويحتمل أن الاحسنية لوجود ما الزائدة التي يؤكد بعدها كثيرا في غير ربما (قوله وبعدلا) لم يحتج لتقييدها بالنافية لانه قد علم من قوله فاطلب اطراد التوكيد بعد لا الناهية تكت (قوله وليس بصحيح) لعل وجهه أن الجملة صفة فتنة والجملة الانشائية لا تقع صفة اه سم أي والاصل عدم التأويلات الآتية من طرف من جعل لا ناهية (قوله فلا الجارة الدنيا) أي القريبة لها أي لجمزة محبوبته وتلحينها خبر الجارة ان أنعيت لا وخبر لا ان أعملت عمل ليس من لحيته ألحاه اذا لمته وفيها بمعنى عنها والضمير لجمزة وتقدير عجز البيت ولا الضيف محول عنها ان أناخ أي نزل وجمزة بالجيم والزاي نقله شيخنا وقوله وخبر لا ان أعملت عمل ليس أي بناء على القول بجواز عملها في المعرفة والذي في المغني بها بالباء بدل اللام وعليه فالباء ظرفية والضمير المجرور بها عائد الى أرض المحبوبة وكذا الضمير في فيها وفيها حال من الضيف صرح بذلك الدماميني (قوله ما اختاره الناظم) أي من جواز التوكيد بعد لا النافية على قلة (قوله على المنع) أي منع التوكيد بالنون بعد لا النافية الا في الضرورة (قوله بقول محذوف هو صفة فتنة) والتقدير واتقوا فتنة مقولا فيها لا تصيبن الخ أي وفي لا تصيبن الخ تحويل النهي الآتي بيانه في الوجه الثاني ويحتمل عندي تنزيل الفتنة منزلة العاقل الذي ينهى فلا تحويل (قوله فأخرج النهي عن اسناده للفتنة) يعني أن النهي وان كان باعتبار القصد الاصلي عن تعرض الخاطبين للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة والاصل لا تتعرضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة لكنه حول في العبارة عن ايقاعه على هذا التعرض الى ايقاعه على الاصابة المسببة عنه وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير خطاب جماعة الذكور تنبيها على أنهم ان تعرضوا كانوا ظالمين فقول الشارح أخرج أي حول وقوله عن اسناده أي ايقاعه وصلته محذوفة أي اسناده للتعرض للظلم وقوله للفتنة متعلق بأخرج واللام بمعنى الى مع حذف أي الى اسناده لاصابة الفتنة

يقوان ذلك ومنه قوله

ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبي شمالات اه

(ولم) أي وقل التوكيد بعدلم كقوله

يحسبه الجاهل ما لم يعلما * شيخا على كرسيه معمما

﴿تنبيه﴾ نص سيبويه على أنه ضرورة لان الفعل بعدها ماضي المعنى كما لو اقع بعد ربما قال في شرح الكافية وهو بعد ربما أحسن (وبعد لا) أي وقل التوكيد بعد لا النافية قال في شرح الكافية وقد يؤكد باحدى النونين المضارع المنفي بلا تشبيها بالنهي كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وقد زعم قوم أن هذا نهي وليس بصحيح ومثله قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تلحينها * ولا الضيف فيها ان أناخ محول

الا أن توكيد تصيبن أحسن لاتصاله بلا فهو بذلك أشبه بالنهي كقوله تعالى لا يفتننكم الشيطان بخلاف قول الشاعر فانه غير متصل بلا فبعد شبهه بالنهي ومع ذلك فقد سوغت لا توكيده وان كانت منفصلة فتوكيد تصيبن لاتصاله أحق وأولى هذا كلامه بحروفه

﴿تنبيهان﴾ الاول ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جني والجمهور وعلى المنع ولهم في الآية تأويلات اي فقيل لا ناهية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة فتنة فتكون نظيره جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط وقيل لا ناهية وتم الكلام عند قوله فتنة ثم ابتدأ أنهى الظلمة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة فأخرج النهي عن اسناده للفتنة فهو نهي محول

كما قال الأديب ههنا وهذا تخريج الزجاج والمبرد والفراء وقال الاخفش الصغير لا تصيبن هو على معنى الدعاء وقيل جواب قسم والجملة موجبة والاصل لتصيبن كقراءة ابن مسعود وغيره ثم أشبعت اللام وهو ضعيف لان الاشباع بابه الشعر وقيل جواب قسم ولا نافية ودخلت النون تشبيها بالموجب كما دخلت في قوله تالله لا يحمدن المرء مجتنبا ... فعل الكرام ولا البخيل

أي تنزيلا للمسبب منزلة السبب وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين لان مفعول الاصابة هو فاعل التعرض بخلاف الوجه الاول ومن في منكم على هذا البيان الجنس لا للتبعيض لئلا ينقسم المتعرضون للظلم الى ظالم وغير ظالم وليس كذلك بخلاف الوجه الاول فمن عليه للتبعيض (قوله كما قالوا الا أرينك) هو نهي محول عن اسناده للمخاطب الى اسناده للمتكلم والاصل لا تأت فحول النهي عن الاتيان الذي هو سبب لرؤيته الى المسبب الذي هو الرؤية سم (قوله هو على معنى الدعاء) أي فلا دعائية لا نافية وحينئذ فهي انشائية فلا تكون صفة فتنة فلا بد من تقدير القول أو الوقف على فتنة ولا يخفى أنه يلزم على هذا الوجه أن يكون الدعاء على الظالمين وغيرهم وأنه انما يأتي اذا كان هذا الكلام مقولا على لسان بعض الناس وفي ذلك ما لا يخفى فهذا الوجه عندي شديد الضعف فتأمل (قوله وقيل جواب قسم ولا نافية) قال البعض كان الصواب عدم ذكر هذا في التأويلات المذكورة لانها على مذهب الجمهور المانعين جواز التوكيد بعد لا النافية اه وقد يدفع بحمل انكارهم مجيء التوكيد بعد النفي بلا على النفي الذي ليس جواب قسم بدليل قولهم هنا بسماعه في النهي الذي هو جواب قسم (قوله تشبيها بالموجب) أي بالجواب الموجب أي في التوكيد مع كونه سماعيا (قوله جواب الامر) يعني اتقوا وممن ذكر هذا الوجه الزمخشري وهو فاسد لان المعنى حينئذ ان تتقوها لا تصيب الظالم خاصة وقوله ان التقديران أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود لان الشرط انما يقدر من جنس الامر لا من جنس الجواب ألا ترى أنك تقدر في ائتني أكرمك ان تأتني أكرمك اه مغني وأجاب التفتازاني بأنه على رأي من يقدر ما يناسب الكلام ولا يلتزم كون المقدر من جنس الامر ولا موافقا له نفيا واثباتا فيصح في الآية تقديران لم تتقوا وتقديران أصابتكم كذا في الشنى (قوله مطلقا) أي سواء كانت لا مفصولة من المضارع بفاصل كما في قوله فلا الجارة الدنيا البيت المتقدم أو موصولة به (قوله على أنه بعد المفصولة ضرورة) الذي في المغني أنه بعد المفصولة والموصولة سماعي (قوله وذلك يشمل الخ) أي قولنا وقل بعد غيرا ما الشرطية لكن محط شمول ان وغيرها قوله غيرا ما ومحط شمول الشرط والجزاء قوله بعد غير (قوله وغيرها) بالنصب عطفا على ان (قوله والجزاء) أي جزاء غيرا ما من طوالب الجزاء لعدم شمول كلام المصنف جزاء ما ويمكن أن يعمم في الجزاء بناء على أن جزاء ما داخل في كلام المصنف بمفهوم الموافقة الاولوي فاعرفه (قوله من يتفقن) بالبناء للمجهول أي يوجدن يقال تفقته من باب فهم أي وجدته والاولى الراجع وتوهم البعض أن يتفقن مبني للفاعل بمعنى يوجدن فقال يتفقن مضارع تفقف من باب علم بعلم أي يوجدن اه وهو خطأ واضح ثم رأيت في نسخة صحيحة من العيني ونسخة صحيحة من ابن الناظم تتفقن بتاء الخطاب مبنيا للفاعل فيكون بمعنى تجدن وهو واضح (قوله فهما تشأ الخ) منه متعلق بتعطكم وفزارة فاعل نشأ (قوله حديثا) أي حدث حديثا أي قل ذلك جهارا فانه مسلم (قوله وجواب الشرط) معطوف على غير وقوله مطلقا أي سواء كان جواب اما أو جواب غيرها (قوله الثاني جاء) أي لضرورة الشعر كما قاله المرادي مع كونه في غاية الندرة كما قال الشارح هو خاص بالضرورة (قوله في غير ما ذكر) أي غير المواضع السبعة (قوله ليت شعري) أي علمي أي ليتني أعلم والضمير في قربوها للصحيفة الاعمال (قوله وأشدن من هذا توكيد أفعل في التعجب) أي لانه ماض معنى (قوله ومستبدل من بعد عضبي صريمة) قال الشمني الشرط مطلقا ضرورة • الثاني جاء توكيد المضارع في غير ما ذكر وهو في غاية الندرة ولذلك لم يتعرض له ومنه قوله

ليت شعري وأشعرن اذا ما ... قربوها منشورة ودعيت

وأشدن من هذا توكيد أفعل في التعجب كقوله ومستبدل من بعد عضبي صريمة • فاخبره من طول فقر وأسر يا (قوله ومستبدل من بعد عضبي) بالعين المهملة وبعد الضاد باء موحدة هذا اللفظ على شهرته بين أهل العلم لم يوجد في القاموس وانما الذي فيه في فصل الغين المعجمة من باب المعتل غضبيا كسلمى مائة من الابل اه نصر الهوريني

الجملة جواب الامر نحو قولك انزل عن الدابة لا تطرحك ولا نافية ومن منع النون بعد لا النافية منع انزل عن الدابة لا تطرحك الثاني اذا قلنا بما رآه الناظم فهل يطرد التوكيد بعد لا كلامه يشعر بالاطراد مطلقا لكن نص غيره على انه بعد المفصولة ضرورة (وغير أما من طوالب الجزا) أي وقل بعد غير اما الشرطية من طوالب الجزاء وذلك يشمل ان المجردة عن ما وغيرها ويشمل الشرط والجزاء فمن توكيد الشرط بعد غير اما قوله من يتقفن منهم فليس بآيب ومن توكيد الجزاء قوله فهما تشأ منه فزارة تعطكم وفهما تشأ منه فزارة تمنعا وقوله ثبتم ثبات الحيزبانى في الوغى حدثا متى ما يأتك الخير ينفعا

﴿تنبيهان﴾ الاول مقتضى كلامه أن ذلك جائز في الاختيار وبه صرح في التسهيل فقال وقد تلحق بجواب الشرط اختيارا وذهب غيره الى أن دخولها في غير شرط اما وجواب

وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وان اختلفا معنى وأشد من هذا قوله أقائلن أحضروا الشهودا (وآخر المؤكد افتح) لما عرفت أول الكتاب أنه تركب معها تركيب خمسة عشر ولا فرق بين أن يكون صحيحا (كابرزا) اذ أصله ابرزن بالنون الخفيفة فابدلت ألفا في الوقف كما سيأتي واضربن أو معتلا (١٥٨) نحو اخشين وارمين واغزون أمرا كما مثل أو مضارعا نحو هل تبرزن وهل ترمين

هذه لغة جميع العرب سوى فزارة فانها تحذف آخر الفعل اذا كان ياء قبلها كسرة نحو ترمين فتقول هل ترمن يا زيد ومنه قوله

* ولا تلمسن بهدى الهم والجزعا * اذا كان الفعل مسندا لغير الالف والواو والياء فان كان مسندا اليهن فحكمه ما أشار اليه بقوله

(واشكله قبل مضمرين بما * جانس) أي بما جانس ذلك المضمر (من تحرك قد علما) فيجانس الالف الفتح والواو الضم والياء الكسر (والمضمر) المسند اليه الفعل (احذفنه) لاجل التقاء الساكنين مبقيا حركته دالة عليه (الا الالف) أيتها الخفيفة تقول ياقوم هل تضربن بضم الباء وياهند هل تضربن بكسرها فاصل ياقوم هل تضربن هل تضربون فحذفت نون الرفع لكثرة الامثال فصار تضربون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين وأصل ياهند هل تضربن هل تضربين فعل به ماذكر وتقول يا زيدان هل تضربان فأصل تضربان تضربانن فحذفت نون الرفع لما ذكر ولم تحذف الالف لخفتها ولئلا يلتبس بفعل الواحد ولم تحرك ضمة لانها لا تقبل الحركة وكسرت نون التوكيد بعدها لشبهها بنون التثنية في زيادتها آخرا بعد ألف هذا كله اذا كان الفعل صحيحا فان كان معتلا نظرت ان كان بالواو والياء فكالصحيح تقول ياقوم هل تغزن وهل ترمن بضم ماقبل النون وياهند هل تغزن وهل ترمن بكسره فتحذف مع نون الرفع الواو والياء وتقول هل تغزوان وترميان فتبقى الالف فان قلت

ليس هذا كالصحيح لانه حذف آخره وجعلت الحركة المجانسة على ماقبل الآخر بخلاف الصحيح قلت حذف آخره انما هو لاسناده الى الواو والياء لالتوكيده فهو مساو للصحيح في التغيير الناشئ عن التوكيد ولذلك لم يتعرض له الناظم وان كان بالالف فليس كالصحيح فيما ذكر بل له حكم آخر أشار اليه بقوله (وان يكن في آخر الفعل ألف فاجعله) أي الالف (منه) أي من الفعل (رافعا) حال من الفعل أي حال كون الفعل رافعا (غير الياء والواو) أي بان رفع الالف أو النون أو ضميرا مستترا أو اسما ظاهرا (ياء) مفعول ثان لاجعل أي اجعل الالف حينئذ ياء نحو هل تخشيان وترضيان يا زيدان (١٥٩) وهل تخشينان وترضينان يا نسوة ويا يزيد هل تخشين وترضين وهل يخشين ويرضين زيد والامر في ذلك كالمضارع (كاسعين سعيا) يا زيد وكذا بقية الامثلة ﴿تنبيه﴾ انما وجب جعل الالف ياء لان كلامه في الفعل المؤكد بالنون وهو المضارع والامر ولا تكون الالف فيهما الا منقلبة عن ياء غير مبدلة كيسعى أو مبدلة من ياء والياء منقلبة عن واو كيرضى لانها من الرضوان (واحذفه) أي الالف (من رافع هاتين) أي الياء والواو وتبقى الفتحة قبلهما دليلا عليه (وفي واو ويا شكل مجانس قفي) أي تبع يعني أن الواو بعد حذف الالف تضم والياء تكسر وانما احتيج الى تحريكهما ولم يحذفا لان قبلهما حركة غير مجانسة أعني فتحة الالف المحذوفة فلو حذفا لم يبق ما يدل عليهما (نحو اخشين ياهند) وهل ترضين ياهند (بالكسر ويا فوم اخشون) وهل ترضون (واضمم) الواو (وقس) على ذلك (مسويا) ﴿تنبيهان﴾ ه الاول أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ماقبلها نحو اخشين ياهند فتقول اخشن وحكى الفراء أنها لغة طيئ ه الثاني فرض المصنف الكلام على الضمير وحكم الالف والواو اللذين هما علامة أي بان أسند الفعل الى الظاهر على لغة أكلوني البراغيث كحكم الضمير وهذا واضح (ولم تقع) أي النون (خفيفة بعد الالف) أي سواء كانت الالف اسما بان كان الفعل مسندا اليها أو حرفا بان كان الفعل مسندا الى ظاهر على لغة أكلوني البراغيث أو كانت التالية لنون جماعة النساء وفاقا لسيبويه والبصريين سوى يونس وخلافا ليونس والكوفيين لان فيه التقاء الساكنين على غير حده (لكن) تقع (شديدة وكسرها)

ضمة الزاي كسرة لتناسب الياء ثم أكد بالنون الى آخر ما تقدم وأصل الثاني ترضيين استثقلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون الى آخر ما تقدم (قوله ليس هذا) أي المعتل بالواو والياء (قوله لانه حذف آخره) أي اذا رفع الواو والياء (قوله انما هو لاسناده الى الواو والياء) بدليل أنه اذا لم يسند اليهما ثبت الآخر فتقول ما نحو هل تغزون يا زيد وهل ترمين يا عمرو (قوله وان كان بالالف) أي معتلا بالالف (قوله في آخر الفعل) فيه ظرفية الشئ في نفسه لان الآخر هو الالف ويدفع بان المراد بالآخر ما قابل الاول وحينئذ تكون الظرفية من ظرفية الجزء في الكل (قوله منه) حال من الضمير في اجعله (قوله حال من الفعل) أي من ضمير الفعل أي من الضمير الراجع الى الفعل (قوله نحو هل تخشيان) تفرع على ترتيب اللف ومثل بفعلين اشارة الى أنه لا فرق بين كون الالف منقلبة عن ياء كيخشى أو واو كيرضى لانه من الرضوان (قوله والامر في ذلك كالمضارع) أي في التمثيل المذكور أي في غالبه والا فالامر لا يرفع الظاهر بخلاف المضارع (قوله عن ياء غير مبدلة) أي عن ياء أصلية ليست مبدلة عن شئ (قوله لانها من الرضوان) فأصل يرضى يرضو قلبت الواو ياء لمجاورتها مطروفة ثلاثة أحرف ثم الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها هذا ما يفيده كلام شارح ولعلهم لم يقلبوا الواو من أول الامر ألفا ليكون في المضارع ما في الماضي من قلب الواو ياء فان أصل رضي رضو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة فاعرف ذلك (قوله واحذفه أي الالف) انما لم يقلب ياء كما تقدم لانه لو قلب هنا ياء لاجتمع ياآن في نحو اخشين ياهند اذ كان يقال اخشيين بفتح الياء الاولى المنقلبة عن الالف وكسر الثانية الفاعل وكذا في نحو هل ترضين يا هند اذ كان يقال ترضيين وكل ذلك ثقيل ولا يلزم ذلك فيما تقدم وجعل شيخنا وتبعه البعض اللازم على قلب الالف ياء في نحو هل ترضين يا هند اجتماع واو وياء اذ كان يقال ترضوين وهو أيضا ثقيل وهذا سهو منهما عن كون الملزوم قلب الالف ياء والله الموفق (قوله دليلا عليه) أي الالف وذكره باعتبار أنه حرف مثلا موافقة للنظم (قوله وفي واو ويا) من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله أعني فتحة الالف) فيه مسامحة والمراد فتحة ما قبل الالف (قوله أجاز الكوفيون حذف الياء الخ) وهل تبقى حركة ما قبلها حين حذفها أو يكسر دلالة على الياء قال بعضهم وهذا الذي ينبغي (قوله وحكم الالف والواو اللذين هما علامة الخ) لم يذكر الياء لانها لا تكون الا ضمير (قوله ولم تقع خفيفة الخ) هذا ممنوع فيما تفرد فيه الخفيفة عن الثقيلة وهو أربعة الاول ما ذكره في هذا البيت (قوله أي النون) ضريح في أن خفيفة بالنصب على الحال من ضمير تقع ويصح رفعها على الفاعلية والوجهان جاريان في قوله شديدة أيضا (قوله وفاقا لسيبويه والبصريين) هو وما عطف عليه راجعان لعدم وقوع الخفيفة بعد الالف بأقسامها الثلاثة (قوله لان فيه التقاء الساكنين) أي بالنظر الى أصل الخفيفة وهو السكون والا فسيأتي أن من أجاز وقوعها بعد الالف يكسرها ثم روى عن يونس ابقاؤها ساكنة والالتقاء على هذا ظاهر (قوله على غير حده) أي غير طريقه الجائز لان الساكن الثاني غير

لالتقاء الساكنين (ألف) لانه على حده اذ الاول حرف لين والثانى مدغم ويعضد ماذهب اليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم
فدمر انهم تدميرا حكاها ابن جنى ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون

مدغم (قوله لالتقاء الساكنين) قال سم فيه نظر لان التقاء الساكنين متحقق مع الكسر ولا يزيله اه وأجاب الاسقاطى بانه ليس المراد بالساكنين الالف والنون كما هو مبنى النظر بل النونين يعنى أن النون المشددة ذات نونين أولاهما ساكنة والثانية محركة بالكسر لالتقى ساكنة مع النون الاولى ويدل على أن هذا مراد الشارح قوله معللا وقوع الشديدة بعد الالف لانه أى التقاء الساكنين بين الالف والنون على حده الخ أى لانه لو كان مراده بالساكنين الالف والنون لناقض قوله لالتقاء الساكنين قوله لانه على حده لاقتضاء الاول زواله لان معناه لدفع التقاء الساكنين والثانى بقاؤه قال شيخنا وماذكره بعيد اذ لو كان التعريف لالتقاء الساكنين بمعنى النونين لحركت الاولى كما هو الشأن فى التقاء الساكنين اه وعلل جماعة الكسر عشابهتها نون المثنى وهو ماقدمه الشارح آنفا (قوله لانه على حده) تعليل لقوله تقع شديدة واعترضه البعض بما علم اندفاعه من القولة السابقة ثم كون التقاء الساكنين هنا على حده مبنى على الصحيح من عدم اشتراط كونهما فى كلمة كما مر بيانه (قوله ولا تتبعان) فالواو للعطف ولا للنهى ونون الرفع محذوفة بها والنون مؤكدة وقال يمكن لجواز أن تكون الواو للحال ولا للنفى والموجود نون الرفع اه تصريح وليس عن الآية الاولى جواب اه سندوبى (قوله بقراءة نافع محياى) وجهها الوصل بنية الوقف (قوله نص بعضهم على المنع) هو ظاهر اطلاق الناظم (قوله ويمكن أن يقال يجوز) لان الساكن الثانى مدغم فيه (قوله ثلاثة توالى الامثال) نظرا الى الصحيح من عدم جواز وقوع الخفيفة بعد الالف فعلل بهذا التعليل الذى لا يظهر بالنسبة للخفيفة على مذهب من أجاز وقوعها بعد الالف لان اللازم بالنسبة اليها توالى مثلين فقط ولو نظر الى المذهبين لعلل بقصد التخفيف كما علل غيره وكلا المسلكين صحيح (قوله الخلاف السابق) أى بين يونس والكوفيين وبين غيرهم وقوله كما تقدم أى على ما تقدم من كسرها عند من أجاز الوقوع أو سكونها (قوله واحذف خفيفة الخ) واعلم تحركها عند ملاقاتها ساكنا كما يحرك التنوين عند ملاقاته ساكنا فى الاكثر لنقصها عنه فى الفضل بكونها فى الفعل وهو فى الاسم فقصدوا بحذفها وابقائه محركا اظهار شرف الاسم بتشريف ما يختص به على ما يختص بالفعل الذى هو دونه (قوله لساكن ردف) أى لها سواء تلت فتحة كاضرب الرجل يازيد أو ضمة كاضرب الرجل ياقوم أو كسرة كاضرب الرجل ياهند دمامينى (قوله لاتهين الفقير) أصله لاتهن بحذف الياء لالتقاء الساكنين فلما أكد الفعل ردت لزوال الالتقاء كذا فى مطالع السعد وما ذكره من دخول الجازم قبل النون هو الموافق لقوله و يفعل آنيا اذا طلب و ينقدح أن هذا الفعل معرب تقديرا لان النون لم تدخل الا بعد استيفاء الجازم مقتضاه وليس هو كالفعل المتصل بنون الاناث اذا دخل عليه ناصب أو جازم وتقدم هذا أيضا فى باب المعرب والمبنى وقوله علك أى لعلك وحمل لعل على عسى وقرن خبرها بان وهو قليل وأراد بالركوع انحطاط الرتبة والبيت من المنسرح لكن دخل فى مستفعلن أوله الحرم بالراء بعد خبنه فصار فاعلن كما قاله الدمامينى والشمنى ويدل له بقية القصيدة ومنها بعد هذا البيت

وصل حبال البعيد ان وصل الحبل وأقص القريب ان قطعه
وارض من الدهر ما أتاك به * من قر عينا بعيشه نفعه

فقول العينى ومن تبعه انه من الخفيف خطأ (قوله فقال يونس الخ) ثم قوله والقياس الخ هل يأتيان

الناظم أن من أجاز الخفيفة بعد الالف يكسرها وحمل على ذلك القراءتين المذكورتين وظاهر كلام سيبويه وبه صرح الفارسى فى الحجة أن يونس يبقى النون ساكنة ونظر ذلك بقراءة نافع محياى * الثانى هل يجوز لحاق الخفيفة بعد الالف اذا كان بعدها ما تدغم فيه على مذهب البصريين نحو اضربان يعمان قال الشيخ أبو حيان نص بعضهم على المنع ويمكن أن يقال يجوز وقد صرح سيبويه بمنع ذلك وألفازد قبلها) أى زد قبل نون التوكيد (مؤكدا فعلا الى نون الاناث أسندا) ثلاثة توالى الامثال فتقول هل تضربنان يانسوة بنون مشددة مكسورة وفى جواز الخفيفة الخلاف السابق كما تقدم ولا يجوز ترك الالف فلا تقول هل تضربن يانسوة (واحذف لساكن ردف) أى تحذف النون الخفيفة وهى مرادة لامرين * الاول أن يليها ساكن نحو اضرب الرجل تريد اضربن ومنه قوله

* لاتهين الفقير علك أن

تركع يوما والدهر قد رفعه

لانها المقام تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المد فحذفت لالتقاء الساكنين واذا وليها ساكن وهى بعد ألف على

فتقول اضربا الغلام واضربنا الغلام قال سيبويه وهذا لم تقله العرب والقياس اضرب الغلام واضربن الغلام يعني بحذف الالف والنون والثاني أن يوقف عليها تالية ضمة أو كسرة والى ذلك أشار بقوله (وبعد غير فتحة اذا تقف) فتقول ياهؤلاء اخرجوا ويا هذه اخرجي تريد اخرجن واخرجن أما اذا وقعت بعد فتحة فسيأتي (واردد اذا حذفتها في الوقف ما) أي الذي (من أجلها في الوصل كان عدما) فتقول في اضربن ياقوم واضربن ياهند اذا وقفت عليهما اضربوا واضربي بردّ واو الضمير وياءه كما مر وتقول في هل تضربن وهل تضربن اذا وقفت عليهما هل تضربون وهل تضربين برد الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف (وأبدلنها بعد فتح ألفا * وقفا) أي واقفا ويحتمل أن يكون مفعولا له أي لاجل الوقف وذلك لشبهها بالتنوين (كما تقول في قفن قفا) ومنه لنسفعا وليكونا وقوله * ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا وقوله * فمن يك لم يثأر باعراض قومه * فاني ورب الراقصات لأثأرا وندر حذفها لغير ساكن ولا وقف كقوله * اضرب عنك الهموم طارقها * وقوله * كما قيل قبل اليوم خالف تذكرا * وحمل على ذلك قراءة من قرأ ألم نشرح لك صدرك ﴿خاتمة﴾ أجاز يونس للواقف ابدال الخفيفة ياء أو واوا في نحو اخشين واخشون فتقول اخشي واخشوا وغيره يقول اخشى واخشوا وقد نقل عنه ابدالها واوا بعد

على ماقاله المصنف كما تقدم أن من يلحق الخفيفة بعد الالف يكسرها وحينئذ يفرق بين ماوليه ساكن وغيره أو خاص بما تقدم عن ظاهر كلام سيبويه أن من يلحقها بعد الالف يبقيها ساكنة اه سم والظاهر الثاني لان سيبويه المعارض ليونس فيما ذكر ظاهر كلامه كما مر أن يونس يسكنها بل جزم البعض بالثاني واستدل بما لا يدل (قوله فتقول اضربا الغلام) أي يازيدان واضربنا الغلام أي يانسوة (قوله والقياس) أي على ما اذا وليها ساكن ولم تكن بعد الالف (قوله بحذف الالف) قال شيخنا أي ألف التثنية من اضربا الغلام والالف الفاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد في اضربن الغلام وقوله والنون أي نون التوكيد الخفيفة في المثالين اه والمتبادر من كلام الشارح حذف الالف لفظا وخطا حتى من المثال الاول وهو الموافق لما في النسخ والقياس اثباتها خطا في المثال الاول كما لا يخفى على العارف (قوله واردد الخ) فان قلت لم يرد المحذوف هنا في الوقف ولم يرد فيه في نحو هذا قاض مع زوال العلة قلت يرد فيه أيضا وان كان الاكثر خلافه وعليه فالفرق أن المحذوف هنا وهو الفاعل كلمة وثم جزء كلمة والاعتناء بالكلمة أتم منه بجزئها ذكريا والذي يظهر لي في معنى كلام المصنف والشارح أنه اذا ورد علينا فعل مؤكد سابقا بالنون الخفيفة لكونه في حال توكيده بها وصل بما بعده واتفق لنا الوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها واردد ما كان حذف لاجلها وليس المراد أنه اذا صدر منا فعل تريد توكيده والوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها واردد ما كان حذف لاجلها حتى يرد قول أبي حيان ما معناه الذي يظهر لي أن توكيد الفعل الموقوف عليه بالنون الخفيفة خطأ لانها تحذف في الوقف من غير دليل عليها فلا يظهر للاتيان بها ثم حذفها بلا دليل فائدة (قوله في الوقف) تنازعه اردد وحذفتها (قوله كمر) أي في قوله فتقول ياهؤلاء اخرجوا ويا هند اخرجي (قوله لزوال سبب الحذف) هو في النون اجتماع المثلين وفي الواو والياء التقاء الساكنين دماميني (قوله ألفا) ولذلك رسمت بالالف نظرا الى حالتها عند الوقف كما هو قاعدة الرسم (قوله أي واقفا) ضعف بان مجيء المصدر حالا سماعي وضعف الاحتمال الثاني بكون الوقف غير قلبي فالاولى كونه ظرفا بتقدير وقت (قوله وذلك لشبهها بالتنوين) قال شيخنا اسم الاشارة راجع الى حذفها بعد الضم والكسر وقلبها ألفا بعد الفتح اه وهو وجيه (قوله كقوله الخ) ان قلت لعل المحذوف في البيتين والآية النون الثقيلة قلت تقليل الحذف والحمل على ماثبت حذفه أولى قاله في المغني (قوله اضرب عنك) ضمنه معنى اطرد فعداه بعن وطارقها بدل من الهموم (قوله وحمل على ذلك قراءة الخ) وحملها بعضهم على أنها من النصب بلم كما جزم بان مقارضة بين الحرفين دماميني (قوله مطلقا) أي في المعتل والصحيح بدليل ما بعده لكن يلزم على الابدال في الصحيح لبس لانك اذا قلت اضربي في اضربن التبست الياء المبدلة من النون بياء الضمير وكذا يقال اذا قلت اضربوا في اضربن بخلاف المعتل لانك تنطق بياءين في اخشيي وبواوين في اخشوا ولو لم ترد التوكيد لم تنطق الا بياء واحدة وواو واحدة (قوله يجمع بين الالفين) أي في النطق وفيه أن الجمع بينهما محال لتعذر التقاء الساكنين سكونا ذاتيا وممن صرح باستحالة اجتماع الالفين شيخ الاسلام

(٢١ - صبان ثالث) ضمة وياء بعد كسرة مطلقا وكلام سيبويه يدل على أن يونس انما قال بذلك في المعتل فانه قال وأما يونس فيقول اخشوا واخشي يريد الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة وهو ما نقله الناظم في التسهيل واذا وقف على المؤكد بالخفيفة بعد الالف على مذهب يونس والكوفيين أبدلت ألفا نص على ذلك سيبويه ومن وافقه ثم قيل يجمع بين الالفين فيمد مقدارهما وقيل بل ينبغي أن تحذف احداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون وحذف الاولى وفي الغرة اذا وقفت على اضربان على مذهب يونس زدت ألفا عوض النون فاجتمع ألفان فهمزت الثانية فقلت اضرباء اه وقياسه في اضربنان اضربنا، والله أعلم

ذكرا كما سيأتي عنه في مبحث ألف التأنيث من باب مالا ينصرف اللهم الا أن يراد الجمع بينهما صورة لان مد الالف بقدر أربع حركات في صورة الجمع بين ألفين وعلى هذا يكون قول الشارح فيمد بمقدارهما عطفا تفسيريا وقوله بمقدارهما نائب فاعل يمد

﴿مالا ينصرف﴾

ذكره عقب نوني التوكيد لان فيه شبه الفعل فله تعلق به كما أن لهما تعلقا به ولان نوني التوكيد ثقيلة وخفيفة وهذا الباب مشتمل على الثقيل وهو مالا ينصرف والخفيف وهو المنصرف وان لم يكن مقصودا من الباب بالذات (قوله بلا معاند) أي معارض لشبه الحرف (قوله بوجه) الباء سببية متعلقة بفرعا (قوله أمكنا) اسم تفضيل من مكن مكانة اذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن خلافا لابي حيان ومن وافقه لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ تصريحا (قوله والمراد الخ) رد عليه انه حينئذ يلزم الدور لان معرفة هذا المعنى تتوقف على معرفة أنه لم يشبه الفعل فيمنع الصرف لاخذه في تفسيره ومعرفة ذلك تتوقف على معرفة الصرف لا يقال هذا تعريف لفظي خوطب به من يعلم المعرف والتعريف ويجهل وضع لفظ المعرف للتعريف لانا نقول لو كان المخاطب هنا عالما بهذا التعريف لكان عالما بالصرف لانه مذكور فيه فلا يكون جاهلا بوضع اللفظ له وقد يقال انه ليس لفظيا ويمنع لزوم الدور بأن يقال المعتبر في التعريف عدم مشابهة الفعل ويمكن ذلك بدون ملاحظة الانصراف وعدمه وأما قول الشارح فيمنع الصرف فليس المراد أن ذلك ملاحظ في التعريف بل المراد بيان أمر واقعي أفاده سم (قوله هو التنوين) أي وحده وأما الجر بالكسرة فتابع له فسقوطه بتبعية التنوين لما أسلفه الشارح عند قول المصنف وجر بالفتحة مالا ينصرف وقوله هو مذهب المحققين لوجوه منها أنه مطابق للاشتقاق من الصريف الذي بمعنى الصوت اذ لا صوت في آخر الاسم الا التنوين ومنها أنه متى اضطر شاعر الى صرف المرفوع أو المنصوب نونه وقيل صرفه للضرورة مع أنه لا جر فيه اه يس وقوله وقيل صرفه أي فالواو فيه حينئذ انه صرفه للضرورة فأطلقوا على مجرد تنوينه صرفا (قوله تخصيص تنوين التمكين بالصرف) الباء داخلة على المقصور (قوله يستثنى من كلامه) أي من مفهوم كلامه فان مفهومه أن فاقد التنوين المذكور المسمى صرفا غير منصرف وهذا يشمل نحو مسلمات مع أنه منصرف فيكون مستثنى واستشكاله سم بأن المنصرف هو الذي قام به الصرف واذا كان حقيقة الصرف هو التنوين المذكور وهو غير قائم بجمع المؤنث السالم فكيف يكون منصرفا قال وقد يجاب بأن المراد أن التنوين علامة الصرف لا نفسه والعلامة لا يجب انعكاسها اه قال شيخ الاسلام زكريا وظاهر كلامهم أن المتصف بالانصراف وعدمه انما هو الاسم المعرب بالحركات والا فينبغي أن يستثنى أيضا ما يعرب بالحروف اذ يصدق عليه أنه فاقد لتنوين الصرف مع أنه في الواقع منصرف حيث لا مانع اه (قوله نحو مسلمات) أراد جمع المؤنث السالم ومحل ذلك قبل التسمية به أما ما سمي به منه نحو عرفات فانه غير منصرف ولا كلام فيه حفيد (قوله اذ تنوينه للمقابلة) هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أن تنوينه للصرف وانما لم يحذف اذا سمي به لانه لو حذف لتبعه الجر في السقوط فينعكس اعراب جمع المؤنث السالم فبقي لاجل الضرورة اه زكريا ويرده أنه خرج بالتسمية به عن كونه جمع مؤنث حقيقة فلا يعد في انعكاس اعرابه (قوله في اشتقاق المنصرف) المراد بالاشتقاق هنا الاخذ من المناسب في المعنى (قوله فقيل من الصريف الخ) وقيل من الصرف وهو الفضل لان له فضلا على غير المنصرف (قوله من الانصراف) أي الجريان وقوله في جهات الحركات لو حذف لفظ الحركات لكان أولى لانه يصدد المعنى اللغوي المأخوذ منه الاصطلاحي وان ايازتنبه لذلك فحذفها اه دنوشري (قوله فكانه

يالحرف فان شابه الحرف بلا معاند بنى وان شابه الفعل بكونه فرعا بوجه من الوجوه الآتية منع الصرف ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف فقال (الصرف تنوين أتى مبينا معنى به يكون الاسم أمكنا) فقوله تنوين جنس يشمل أنواع التنوين وقد تقدمت أول الكتاب وقوله أتى مبينا الخ مخرج لما سوى المعبر عنه بالصرف والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم أمكن أي زائدا في التمكن بقاؤه على أصله أي أنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف

﴿تنبيهات﴾ الاول ما ذكره الناظم من ان الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين وقيل الصرف هو الجر والتنوين معا الثاني تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور وقد يطلق الصرف على غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلة الثالث يستثنى من كلامه نحو مسلمات فانه منصرف مع أنه فاقد للتنوين المذكور اذ تنوينه للمقابلة كما تقدم أول الكتاب الرابع اختلف في اشتقاق المنصرف فقيل من الصريف وهو الصوت لان في آخره التنوين وهو صوت قال النابغة له صريف صريف القعو بالمسد أي صوت صوت البكرة بالحبل وقيل من الانصراف في جهات الحركات وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكانه

انصرف عن شبه الفعل وقال فى شرح الكافية سمى منصرفا لانقياده الى مايصرفه عن عدم تنوين الى تنوين وعن وجه من وجوه الاعراب الى غيره اه واعلم أن المعتبر من شبه الفعل فى منع الصرف هو كون الاسم امافيه فرعيتان مختلفتان مرجع احداهما اللفظ ومرجع الاخرى المعنى واما فرعية تقوم مقام الفرعيتين وذلك لان فى الفعل فرعية على الاسم فى اللفظ وهى اشتقاقه من المصدر وفرعية فى المعنى وهى احتياجه اليه لانه يحتاج الى فاعل والفاعل لايكون الا اسما ولايكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه فى الحكم الا اذا كانت فيه الفرعيتان كما فى الفعل ومن ثم صرف من الاسماء ماجاء على الاصل كالمفرد الجامد النكرة كرجل وفرس لانه خف فاحتمل زيادة التنوين وألحق به مافرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدرهم وما تعددت فرعيته من جهة اللفظ كاجمال أو من جهة المعنى كحائض وطامث لانه لم يصر بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل ولم يصرف نحو أحمد لان فيه فرعيتين مختلفتين مرجع احداهما اللفظ وهى وزن الفعل ومرجع الاخرى المعنى وهو التعريف فلما كمل شبهه بالفعل ثقل ثقل الفعل فلم يدخله التنوين وكان فى موضع الجر مفتوحا والعلل المانعة من الصرف تسع يجمعها قوله عدل ووصف وتأنيث ومعرفة * وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها ألف * ووزن فعل وهذا القول تقريب المعنوية منها العلمية والوصفية وباقيها لفظى فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء العدل كمثنى وثلاث ووزن افعل كاحمر وزيادة الالف والنون كسكران ويمنع مع العلمية هذه الثلاثة كعمر ويزيد ومروان وأربعة أخرى وهى العجمة كابراهيم والتانيث كطلحة وزينب والتركيب كمعديكرب وألف الالحاق

انصرف عن شبه الفعل) انما قال كانه لانه لم يكن أشبه الفعل حتى يرجع عن شبهه به حقيقة (قوله الى مايصرفه الخ) كالتنكير فنحو الرجل منصرف لانك تقول فيه رجل قال شيخنا والظاهر أن القول الاول والثالث مفرعان على أن الصرف هو التنوين وحده والثانى والرابع على أنه التنوين والجر (قوله وعن وجه من وجوه الاعراب) أى حركة من حركاته (قوله امافيه فرعيتان الخ) انما لم يقتنع فى هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج فى اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية فى هذه الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر فلم يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين وكان اعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس مع أن الاسم اذا شابه الفعل فقد شابهه الفعل لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وانما لم يبن الاسم بمشابهة الفعل فيما ذكر لضعفها اذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل فى البناء ولم يعط بها عمل الفعل لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول اه يس واعلم أن معنى فرعية الشئ كونه فرعا عن غيره لكنها هنا تارة يراد منها الكون فرعا وتارة يراد منها سبب الكون فرعا وقد استعمل الشارح الامرين فتنبه (قوله وهى اشتقاقه من المصدر) وعلى القول بأن المصدر مشتق من الفعل تكون فرعية اللفظ التركيب فى معناه كذا قال بعضهم وفيه تأمل لان التركيب جاء للفعل من حيث المعنى كما اعترف به لا من حيث اللفظ على أن كثيرا من الاسماء يدل على شيئين بل أشياء كضارب وأكرم اه دنوشرى (قوله احتياجه) أى الفعل اليه أى الاسم (قوله ولايكمل الخ) من تمام التعليل (قوله فى الحكم) وهو منع التنوين الدال على الامكنية (قوله ماجاء على الاصل) أى عدم المشابهة (قوله مافرعية اللفظ والمعنى فيه) أى ما الفرعية التى مرجعها اللفظ والفرعية التى مرجعها المعنى فيه الخ (قوله كدرهم) فان فرعية اللفظ فيه صيغة فعيل فدرهم فرع عن درهم وفرعية المعنى التحقير اه يس أى والتحقير فرع عن عدمه أى وهاتان الفرعيتان من جهة واحدة وهى التصغير بمعنى أن كلا منهما نشأ عن التصغير الذى هو فعل الفاعل (قوله كاجمال) تصغير أجمال جمع جمل فان فيه فرعيتين التصغير الذى هو فرع التكبير والجمع الذى هو فرع الافراد وهما من جهة اللفظ (قوله كحائض وطامث) بمعنى حائض فان فيهما فرعيتين التأنيث الذى هو فرع التذكير والوصف الذى هو فرع الموصوف وجهتهما المعنى كذا قال البعض تبعا لمن ذكر يا قال شيخنا لكن فيه أنه سيأتى أن التأنيث من العلل الراجعة الى اللفظ والاحسن أن يقال لزوم التأنيث اه وسيصرح هذا البعض فى الكلام على قول المصنف كذا مؤنث الخ بان التأنيث مطلقا من العلل اللفظية ووجهه أن المؤنث تأنيثا معنويا مقدر فيه تاء التأنيث كما سيأتى لا يقال هلا منع حينئذ صرف نحو حائض للفرعيتين اللفظية والمعنوية لانا نقول سيأتى أنه لاعبرة بالتأنيث بالتاء مع الوصفية لصحة تجريد الوصف عنها بخلاف العلم (قوله ولم يصرف نحو أحمد الخ) عطف على قوله صرف من الاسماء ماجاء على الاصل الخ (قوله تسع) حصرها فى التسع استقرائى (قوله عدل) أى تقديرى أو تحقيقى وقوله وتانيث أى لفظى أو معنوى وقوله ومعرفة أى علميه وقوله ثم تركيب أى مزجى وقوله زائدة حال من النون وقوله من قبلها ألف أى زائدة وقوله وهذا القول تقريب أى لانه ليس فيه تعيين مايستقل بالمنع وتعيين مايمنع مع العلمية ومايمنع مع الوصفية ولابيان الشروط المعتبرة فى بعضها (قوله كعمر ويزيد ومروان) نشر

كارطى وسترى ذلك كله مفصلا وجميع مالا ينصرف اثنا عشر نوعا خمسة لا تنصرف فى تعريف ولا تنكير وسبعة لا تنصرف فى التعريف وتنصرف فى التنكير ولما شرع فى بيان الموانع بدأ بما يمنع فى الحالتين لانه أمكن فى المنع فقال (فالف التأنيث مطلقا منع * صرف الذى حواه كيفما وقع) أى ألف التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة وهو المراد بقوله مطلقا فتمنع صرف ما هى فيه كيفما وقع أى سواء وقع نكرة كذكرى وصحراء (١٦٤) أم معرفة كرضوى وزكرياء مفردا كما مر أو جمعا كجرحى وأصدقاء اسما كما مر أم صفة كبلى وحمراء وانما استقلت بالمنع لانها قائمة مقام شيئين وذلك لانها لازمة لما هى فيه بخلاف التاء فانها فى الغالب مقدرة الانفصال فى المؤنث بالالف فرعية من جهة التأنيث وفرعية من جهة لزوم علامته بخلاف المؤنث بالتاء وانما قلت فى الغالب لان من المؤنث بالتاء مالا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لوجد له نظير كهمزة فان التاء ملازمة له استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لكان همزكطم لكن حطم مستعمل وهمز غير مستعمل ومن المؤنث بالتاء مالا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له نظير كحذرية وعرقوة فلو قدر سقوط تاء حذرية وتاء عرقوة لزم وجدان مالا نظير له اذ ليس فى كلام العرب فعلى ولا فعلو الا أن وجود التاء هكذا قليل فلا اعتداد به بخلاف الالف فانها لا تكون الا هكذا ولذلك عوملت خامسة فى التصغير معاملة خامس أصلى ففيل فى قرقرى قريقر كما قيل فى سفرجل سفيرج وعوملت التاء معاملة عجز المركب فلم ينلها تغير التصغير كما لا ينال عجز المركب فقيل فى زجاجة زجيجة ﴿فرعان﴾ الاول اذا سميت بكلتا من قولك قامت كلتا جاريتيك منعت الصرف لان ألفها للتأنيث وان سميت بها من قولك رأيت كلتيهما أو كلتى المرأتين فى لغة كانة صرفت لان ألفها حينئذ منقلبة فليست للتأنيث * الثانى اذا رخمت حبلوى على لغة الاستقلال عند من أجازه فقلت يا حبلى ثم سميت به صرفت لما ذكرت فى

على ترتيب اللف (قوله كارطى) اسم شجر وألفه للالحاق بجعفر (قوله وسبعة) وهى ما كانت احدى علتيه العلمية (قوله وألف التأنيث) خرج غيرها كالالف الاصلية فى نحو مرمى وألف الالحاق فى نحو أرطى وعلباء وألف التكثير فى نحو قبعثرى نعم ألف الالحاق المقصورة وألف التكثير يمنعان الصرف مع العلمية كما سيأتى (قوله مطلقا) حال من الضمير فى منع العائد على المبتدا من المبتدا لانه ممنوع عند الجمهور وان جوزه سيبويه (قوله كيفما) اسم شرط على مذهب الكوفيين من عده من أسماء الشروط ووقع فعل الشرط والجواب محذوف دل عليه قوله منع والتقدير كيفما وقع ألف التأنيث منع صرف الذى حواه كذا فى الفارضى وخالد لكن مقتضى كلام الشارح أن ضمير وقع للاسم الذى حوى ألف التأنيث وتقدير الجواب على هذا كيفما وقع امتنع صرفه أو نحو ذلك ووقع فى كلام البعض مالا ينبغى (قوله كذكرى) مصدر ذكر وقوله كرضوى بفتح الراء علم جبل بالمدينة (قوله اسما كما مر) قد يقال ان جرحى وأصدقاء وصفان الا أن يقال انهما غلبت عليهما الاسمية (قوله لانها لازمة لما هى فيه) هذا مسلم بالنسبة لالف التأنيث المقصورة دون الممدودة لانها على تقدير الانفصال كالتاء كما سيذكره المصنف بقوله

وألف التأنيث حيث مدا * وتاؤه منفصلين عدا

فتأمل (قوله فى المؤنث بالالف الخ) أى ففيه فى الحقيقة فرعيتان احداهما من جهة اللفظ وهى الاولى والثانية من جهة المعنى وهى الثانية (قوله كحذرية) بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء بعدها تحتية وهى القطعة الغليظة من الارض كما فى القاموس (قوله وعرقوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف احدى الخشبتين المعترضتين على الدلو كالصليب وهما عرقوتان قاله الجوهرى (قوله هكذا) أى لازمة وكذا هكذا الآتى (قوله فى التصغير) متعلق بعوملت (قوله معاملة خامس أصلى) أى فنالها تغيير التصغير حيث حذفت لمراعاة حصول صيغة فعيعل ويدل على أن ذلك مقصوده مقابلته بما ذكره بعده من حكم التاء بم (قوله زجيجة) بتشديد الياء لان زجاجة رباعى وتصغير الرباعى يكون على فعيعل كما يأتى (قوله اذا سميت بكلتا) قال الاسقاطى يريد كلتا المرفوعة اه قال شيخنا ولعله أخذ هذا القيد من قول الشارح من قولك قامت الخ لكن فيه ان التعليل يقتضى أن المراد كلتا بالالف سواء المرفوعة كما فى مثاله أو المنصوبة كما فى رأيت كلتا جاريتيك على اللغة الفصحى اه أى أو المجرورة كما فى مررت بكلتا جاريتيك على اللغة الفصحى أيضا وهذا هو المتجه وبه جزم البعض وانما اقتضى التعليل ذلك لانه يقتضى أن المدار على كون الالف للتأنيث (قوله وان سميت بها من قولك الخ) قال الاسقاطى يريد كلتا المنصوبة بالياء اه قال شيخنا وفيه أن التعليل يقتضى أن المراد كلتا المجرورة مثلها اه أى لانه يقتضى أن المدار على كون الالف منقلبة عن الياء (قوله فى لغة كانة) أى الذين يعاملون كلا وكلتا معاملة المثنى وان أضيفا الى ظاهر فقوله فى لغة كنانة راجع لقوله أو كلتى المرأتين فقط (قوله عند من أجازه) تقدم أن الراجح منع ترخيمه على لغة الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظير اذ ليس لهم فعلى ألفه منقلبة (قوله فقلت ياحبلى) أى بحذف ياء النسب للترخيم ثم قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله لما ذكرت فى

كلتا) أى من أن الالف منقلبة فليست للتأنيث لكن انقلابها هنا عن واو وثم عن ياء (قوله فعلان) مضاف اليه ممنوع الصرف للعلمية على الوزن وزيادة الالف والنون اه خالد وفعلان بفتح الفاء نحو رجل غيره كحمصان كما يأتى وفى حاشية الجامى للعصام الالف والنون فى الصفة لا تكون على فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا تكون الا مع فعلانة بخلاف الالف والنون فى الاسم فانه يكون على الاوزان الثلاثة (قوله بالعطف على الضمير فى منع) وجاز العطف عليه لوجود الفصل بالمفعول ويحتمل أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أى وزائدا فعلان كذلك فى منع الصرف (قوله أى ومنع صرف الاسم) هكذا فيما رأيناه من النسخ وكأن النسخة التى وقعت للبعض فيها ومنع بصيغة المضارع فاعترض بان المناسب لعبارة المصنف السابقة أن يقول هنا وفيما يأتى ومنع بصيغة الماضى نعم عبر الشارح فيما يأتى بالمضارع فالاعتراض عليه فيما يأتى فى محله (قوله فى وصف) حال من زائدا (قوله سلم الخ) شرط فيه فى العمدة وشرحها شرطا ثانيا وهو أصالة الوصفية ويمكن أن يرجع قول المصنف الآتى وأنغن عارض الوصفيه الى هذا أيضا فيفيد هذا الشرط بلا ينافى رجوعه الى هذا ما فرعه بقوله فالادهم الخ لان تفريع بعض الامثلة والاوزان الخاصة لا يقتضى التخصيص اه سم والاحتراز بهذا الشرط عما عرضت فيه الوصفية نحو مررت برجل صفوان قلبه أى قاس (قوله من أن يرى) اما علمية فجملة بتاء تأنيث ختم مفعول ثان أو بصرية فهى حال بناء على مذهب الناظم من جواز وقوع الماضى حالا خاليا من قد كما فى قوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم (قوله وندمان من الندم) وأما ندمان من المنادمة فمصروف لان مؤنثه ندمانة كما يأتى (قوله وهذا متفق على منع صرفه) أى بين النحاة على غير لغة بنى أسد وليس المراد متفق عليه بين العرب حتى يرد اعتراض شيخنا والبعض بانه ينافى ما سيأتى فى الشارح من أن بنى أسد تصرف كل ما كان على فعلان لالتزامهم فى مؤنثه فعلانة بالتاء فاحفظ ذلك (قوله نحو لحيان) أى كرحمن (قوله وهذا فيه خلاف) فمن لم يشترط لمنع صرف فعلان الا انتفاء فعلانة منعه من الصرف وهو ما مشى عليه فى النظم ومن اشترط وجود فعلى تحقيقا صرفه (قوله والصحيح منع صرفه) يخالف قول أبى حيان ان الصحيح فيه صرفه لانا جهلنا النقل فيه عن العرب والاصل فى الاسم الصرف فوجب العمل به اه فهذه المسئلة مما تعارض فيها الاصل والغالب فتنبه (قوله أكمر) لعظيم الكمرة بفتح الميم وهى الحشفة وآدر بالمد الكبير الانثيين (قوله كمؤنث أرمل) وهو أرملة والارمل الفقير (قوله ندمان من المنادمة) وهو الموافق للشارب فى فعله واحترز بقوله من المنادمة عن ندمان من الندم فان مؤنثه ندمى وفعله ندم وفعل الاول نادم (قوله أجز) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا يرد أن ما عدا الالفاظ المستثناة يجب فى مؤنثها فعلى أو يقال عبر بأجزدون أوجب نظرا للغة بنى أسد الآتية وهذه الابيات التى للمصنف بقطع النظر عن تذييل المرادى يحتمل أن تكون من الوافر المجزوء وأن تكون من الهزج لكن التذييل يعين الاول لتعين كونه من الاول لان قوله فيه على لغة يوزن مفاعلتن لا يوزن مفاعيلن هذا وقد نظم الالفاظ الاثنى عشر التى فى نظم المصنف الشارح الاندلسى مع زيادة تفسيرها فقال

كل فعلان فهو أنثاه فعلى ٭ غير وصف الندم بالندمان
ولذى البطن جاء حبلان أيضا ٭ ثم دخنان للكثير الدخان
ثم سيفان للطويل وصوجا ٭ ن لذى قوة على الحملان
ثم صحيان ان حوى اليوم صحوا ٭ ثم سخنان وهو سخن الزمان
ثم موتان للضعيف فؤادا ٭ ثم علان وهو ذو النسيان
ثم قشوان للذى قل لحما ٭ ثم نصران جاء فى النصرانى

كلتا (وزائدا فعلان) رفع بالعطف على الضمير فى منع أى ومنع صرف الاسم أيضا زائدا فعلان وهما الالف والنون (فى وصف سلم) من أن يرى بتاء تأنيث ختم) اما الان مؤنثه فعلى كسكران وغضبان ونديمان من الندم وهذا متفق على منع صرفه واما لانه لا مؤنث له نحو لحيان للكبير اللحية وهذا فيه خلاف والصحيح منع صرفه أيضا لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لانا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى أولى به من فعلانة لان باب فعلان فعلى أوسع من باب فعلان فعلانة والتقدير فى حكم الوجود بدليل الاجماع على منع صرف أكمر وآدر مع انه لا مؤنث له ولو فرض له مؤنث لامكن أن يكون كمؤنث أرمل وأن يكون كمؤنث أحمر لكن حمله على أحمر أولى لكثرة نظائره واحترز من فعلان الذى مؤنثه فعلانة فانه مصروف نحو ندمان من المنادمة وندمانة وسيفان وسيفانة وقد جمع المصنف ما جاء على فعلان ومؤنثه فعلانة فى قوله

أجز فعلى لفعلانا
اذا استثنيت سبلانا
ودخنانا وسخنانا
وسيفانا وصحيانا
وصوجانا وعلانا
وقشوانا ورصانا
وموتانا وندمانا ٭ واتبعهن نصرانا

واستدرك عليه الفظلان وهما خصصان لغة فى خصصان وآليان فى كبش آليان أى كبير الالية فذيل الشارح المرادى أبياته بقوله وزد فيهن خصصانا على لغة وآليانا فالخصلان الكبير البطن وقيل الممتلئ غيظا والدخنان اليوم المظلم والسغبان اليوم الحار والسيفان الرجل الطويل والصيصيان اليوم الذى لا غيم فيه والصوجان البعير اليابس الظهر والعلان الكثير النسيان وقيل الرجل الحقير والقشوان الرفيق الساقين والمصمان اللئيم والموتان البليد الميت القلب والندمان المنادم أما ندمان من الندم فغير مصروف اذ مؤنثه ندمى وقد مر والصران واحد الصاري (١٦٦) ﴿تنبيهات﴾ الاول انما منع نحو سكران من الصرف لتحقق الفرعيتين فيه أما

ثم مصمان فى اللئيم وفى ... خصيان رحمن يفقد النوعان

وتمت مازاده المرادى مع التفسير فى بيت ينبغى وضعه قبل البيت الاخير فقلت

ولذى آلية كبيرة اليا ... ن وخصصان جاء فى الخصصان

(قوله واستدرك) أى زيد وقوله فذيل الشارح المرادى أبياته بقوله أى جعل قوله المذكور ذيلا لابيات المصنف (قوله خصصان) يقال رجل خصصان البطن وخيصه أى ضامره (قوله والصوجان البعير اليابس الظهر) فى القاموس فى فصل الصاد المهملة من باب الجيم الصوجان كل يابس الصلب من الدواب والناس وناقة صوجانة يابسة اه وقال فى فصل الضاد المعجمة من باب الجيم الضوجان الصوجان اه فعلم أنه بالصاد المهملة والضاد المعجمة وبالجيم وعلم مافى كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله والعلان) أى بعين مهملة كما فى القاموس (قوله وقيل الرجل الحقير) وفى القاموس امرأة علانة جاهلة وهو علان (قوله والقشوان) بقاف وشين معجمة (قوله الرفيق الساقين) الذى فى خط الشارح الدقيق بالدال وفى القاموس القشوان الدقيق الضعيف وهى بهاء اه (قوله والمصمان) بالصاد المهملة كما فى القاموس (قوله والجامد لا يحتاج الى ذلك) أى وما يحتاج فرع عما لا يحتاج (قوله المضارعتين لالف التأنيث فى نحو حمراء) بناء على أن الهمزة تسمى ألفا وهو صحيح وعلى أنها مع الالف قبلها للتأنيث ولا نظير له اذ ليس لنا علامة تأنيث بحرفين والمنقول عن سيبويه وغيره أن الهمزة بدل من ألف التأنيث وأن الاصل حرى بوزن سكرى فلما قصد وامده زادوا قبلها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف احداهما ينافى الغرض المطلوب اذ لو حذفوا الاولى لفات المد أو الثانية لفاتت الدلالة على التأنيث وقلب الاولى محل بالمد فقلبوا الثانية همزة وقيل ان الاولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان ورد بأنه يفضى الى وقوع علامة التأنيث حشوا اه زكريا ويمكن دفع الاعتراض بجعل الاضافة فى قوله لالفى التأنيث بالنسبة الى الالف الاولى لادنى ملابسة (قوله والثانى) أى من كل منهما وذلك الثانى هو الهمزة فى نحو حمراء والنون فى نحو سكران (قوله كما سبق) أى من أن الصفة فرع الجامد (قوله والمصدر بالجملة صالح لذلك) أى لما ذكر من نسبة الحدث الى الموصوف اذا وقع نعتا أو حالا أو خبرا وانما قال بالجملة لان المصدر لا يصلح لذلك الا بالتاويل (قوله عن معناه) أى المصدر وقوله فكان أى اشتقاق الصفة (قوله ومن ثم) أى من أجل كون الاشتقاق فيما ذكر غير مؤثر لضعفه المتقدم بيانه كان نحو الخ (قوله مع تحقق ذلك) أى ما ذكر من فرعية اللفظ وفرعية المعنى (قوله انما صرف نحو ندمان) أى بمعنى المنادم (قوله لا تخص المذكر) لوجودها مع المؤنث كندمانة (قوله فى لزومها الخ) فيه نشر على ترتيب اللف لان اللزوم راجع الى قوله لا تخص المذكر وقبول علامة التأنيث راجع الى قوله ولحقه التاء فى المؤنث (قوله ويشهد لذلك) أى لكون صرف نحو ندمان لضعف فرعية اللفظ فيه من الجهة المتقدمة وهذا أوضح مما ذكره شيخنا والبعض (قوله فلم تمكن

فرعية المعنى للان فيه الوصفية وهى فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الى موصوف ينسب معناها اليه والجامد لا يحتاج الى ذلك وأما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين المضارعتين لالفى التأنيث فى نحو حمراء فى أنهما فى بناء نحو المذكر كما أن ألفى حمراء فى بناء نحو المؤنث وانهما لا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة مع أن الاول من كل من الزيادتين ألف والثانى حرف يعتريه حسن المتكلم فى أفعل وتفعل فلما اجتمع فى نحو سكران المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف وانما لم تمكن الوصفية فيه وحدها مانعة مع أن فى الصفة فرعية فى المعنى كما سبق وفرعية فى اللفظ وهى الاشتقاق من المصدر لضعف فرعية اللفظ فى الصفة لانها كالمصدرى فى البقاء على الاصالة والتنكير ولم يخرجها الاشتقاق الى أكثر من نسبة معنى لحدث فيها الى الموصوف والمصدر بالجملة صالح لذلك كما فى رجل عدل ودرهم ضرب الامير فلم يكن اشتقاقها من الزيادة المصدر بعد الهاء عن معناه فكان كالمفقود فلم يؤثر ومن ثم كان نحو عالم وشريف مصروفا مع تحقق ذلك فيه وكذا انما صرف نحو ندمان مع وجود الفرعيتين لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لا تخص المذكر وتلحقه التاء فى المؤنث نحو ندمانة فاشبهت الزيادة فيه بعض الاصول فى لزومها فى حالتى التذكير والتانيث وقبول علامته فلم يعتد بها ويشهد لذلك أن قوما من العرب وهم بنو أسد يصرفون كل صفة على فعلان لانهم يؤنثونه بالتاء ويستغنون فيه بفعلانة عن فعلى فيقولون سكرانة وغضبانة وعطشانة فلم تمكن

الزيادة عندهم شبيهة بالفي حمراء فلم تمنع من الصرف الثاني فهم من قوله زائدتا فعلان أنهما لا يمنعان في غيره من الاوزان كفعلان بضم الفاء نحو خصمان لعدم شبههما في غيره بالفي التانيث الثالث ما تقدم من أن المنع بزائدتي فعلان لشبههما بالفي التانيث في نحو حمراء وهو مذهب سيبويه وزعم المبرد أنه امتنع لكون النون بعد الالف مبدلة (١٦٧) من ألف التانيث ومذهب الكوفيين أنهما منعا لكونهما زائدتين لا يقبلان الهاء لا للتشبيه بالفي التأنيث (ووصف اصلي ووزن أفعل حالا ممنوع) بالنصب على الحال من وزن أفعل أي حال كونه ممنوع (تانيث بتا كاشهلا) أي وبمنع الصرف أيضا اجتماع الوصف الاصلي ووزن أفعل بشرط أن لا يقبل التانيث بالتاء اما لان مؤنثه فعلاء كاشهل أو فعلى كافضل أو لانه لا مؤنث له كما ذكروا در فهذا الثلاثة ممنوع عندهم من الصرف للوصف الاصلي ووزن أفعل فان وزن الفعل به أولى لان في أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم فكان ذلك أدل في الفعل لان من زيادته معنى أصل لما زيادته لغير معنى فان أنث بالتاء انصرف نحو أرمل بمعنى فقير فان مؤنثه أرملة لضعف شبهه بلفظ المضارع لان تاء التانيث لا تلحقه وأجاز الاخفش منعه لجريه مجرى أحمر لانه صفة وعلى وزن منع قولهم عام أرمل غير مصروف لان يعقوب حكى فيه سنة رملاء واحترز بالاصلي عن العارض فانه لا يعتد به كما سياتي ﴿تنبيهان﴾ الاول مثل الشارح لما لحقه التاء بارمل وأبارتو هو القاطع رحمه وأدابر وهو الذي لا يقبل نحو فان مؤنثها أرملة وأبارتة وأدابرة اما أرمل فواضح واما أبارتو أدابر فلا يحتاج هنا الى ذكرهما اذ لم يدخلا في كلام الناظم فانه علق المنع على وزن أفعل وانما ذكرهما في شرح الكافية لانه علق المنع على وزن أصلي في الفعل أي الفعل به أولى ولم يخصه بافعل ولفظه فيها ووصف اصلي ووزن أصلا في الفعل تا أتى به ان توسلا ولهذا احترز أيضا

الزيادة عندهم شبيهة بالفي حمراء) أي في الاختصاص بواحد من المذكر والمؤنث وفي عدم لحوق التاء (قوله لشبههما بالفي التانيث) ان قلت هلا اكتفى في المنع بزيادتهما كالفي التانيث قلت المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه وقال في المغني انما شرطت العلمية أو الوصفية لان الشبه بالفي التانيث انما يتقوم باحداهما اه أي لا يتحقق في الواقع الا في علم أو صفة (قوله امتنع) أي فعلان لكون النون بعد الالف مبدلة من ألف التأنيث فكما لا ينصرف حمراء لا ينصرف سكران واستدل على الابدال بقولهم بهراني وصنعاني في النسب الى بهراء وصنعا وأجيب بان النون بدل من الواو والاصل بهراوي وصنعاوي وأيضا المذكر سابق على المؤنث لا العكس (قوله لكونهما زائدتين الخ) ان أرادوا مطلق الزيادة ورد عليهم عفريت وان أرادوا خصوص الالف والنون سالمناهم عن علة الخصوصية فلا يجدون معدلا عن التعليل بانهما لا يقبلان الهاء فيرجعون الى ما اعتبره البصريون كذا في المغني لا يقال هلا اكتفى في علة المنع بالزيادة كما اكتفى بالف التانيث لانا نقول المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه على أن في المغني أن تعليل منع صرف نحو سكران بالوصفية والزيادة اشتهر بين المعربين مع أنه مذهب الكوفيين أما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لالفي التانيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي أن تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة (قوله لا للتشبيه بالفي التانيث) أي وان استلزم كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء شبههما بالفي التانيث في الزيادة وعدم قبول الهاء اذ فرق بين اعتبار الشيء وحصوله بدون اعتبار ولهذا اعتبر أحب الهمع في علة منعهما عند الكوفيين بقوله كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء من غير ملاحظة الشبه بالفي التأنيث اه (قوله ووصف) معطوف على الضمير في منع أو مبتدأ خبره محذوف على وزان ما عرف زائدا وقول خالد انه معطوف على زائدا لا يجري على الصحيح من أن المعطوفات بحرف غير مرتب على الاول (قوله على الحال من وزن) وقال خالد من أفعل قال الفارضي لانه علم على اللفظ اه وشرط مجيء الحال من المضاف اليه موجود لصحة الاستغناء عن المضاف بأن يقال ووصف اصلي وأفعل أي هذا الوزن (قوله كاشهلا) الشهلة في العين أن يشوب سوادها زرقة (قوله فان وزن الفعل به أولى) علة لما يفيده سابقه من مدخلية وزن أفعل في منع صرف الوصف المذكور لكن لو حذف لفظ وزن لكان أوضح وأما قول البعض علة لمحذوف تقديره وانما ناسب هذا الوزن للفعل لان الخ ففيه أنه لم يتقدم منه نسبة هذا الوزن الى الفعل حتى يقال وانما ناسب الخ وفي بعض النسخ فانه وزن الفعل به أولى وهو أوضح فتأمل (قوله لان في أوله) اعترضه شيخنا والبعض بأن فيه ظرفية الشيء في نفسه فكان الاولى اسقاط في ويمكن دفعه بأن المراد بالاول ما قابل الاخر فيكون من ظرفية الجزء في الكل (قوله على معنى في الفعل) وهو التكلم (قوله فكان ذلك) أي وزن أفعل (قوله فان أنث بالتاء الخ) محترز قوله ممنوع تأنيث بتا (قوله لضعف الخ) علة لا تصرف (قوله لان تاء التانيث) أي المتحركة بحركة اعرابية فلا يرد المتحركة بحركة بنية في نحو هند تقوم (قوله وأجاز الاخفش منعه) أي نحو أرمل (قوله نعم الخ) استدراك على قوله نحو أرمل (قوله عام أرمل) أي قليل المطر والنفع كما في القاموس وحينئذ قد يقال الكلام في أرمل بمعنى فقير الا أن يجاب بان تقارب المعنيين كاتحادهما فتامل (قوله وأبارتو) من البتر وهو القطع وأدابر من

من يعمل ومؤنثه يعملة وهو الجمل السريع * الثانى الاولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذى هو به أولى لا على وزن افعل ولا الفعل مجردا ليشمل نحو أحمر وأفيضل من المصغر فانه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور نحو أبيطر ولا يرد نحو بطل وجدل وندس فان كل واحد منها وان كان أصلا فى الوصفية وعلى وزن فعل لكنه وزن مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم فلا اعتداد به اه (وألغين عارض الوصفيه (١٦٨) * كاربع) فى نحو مررت بنسوة أربع فانه اسم من أسماء العدد لكن العرب

وصفت به فهو منصرف نظرا للاصل ولا نظر لما عرض له من الوصفية وأيضا هو يقبل التاء فهو أحق بالصرف من أرمل لان فيه مع قبول التاء كونه عارض الوصفية وكذلك أرنب من قولهم رجل أرنب أى ذليل فانه منصرف لعروض الوصفية اذ أصله الارنب المعروف (وعارض الاسميه) أى وألغ عارض الاسمية على الوصف فتكون الكلمة باقية على منع الصرف للوصف الاصلى ولا ينظر الى ما عرض لها من الاسمية (فالادهم القيد لكونه وضع * فى الاصل وصفا انصرافه منع) نظرا الى الاصل وطرحا لما عرض من الاسمية (تنبيه) مثل أدهم فى ذلك أسود للحية العظيمة وأرقم لحية فيها نقط كالرقم نظرا الى الاصل وطرحا لما عرض من الاسمية (وأجدل) للصقر (وأخيل) لطائر ذى نقط كالخيلان يقال له الشقراق (وأفعى) للحية (مصروفه) لانها أسماء مجردة عن الوصفية فى أصل الوضع ولا أثر لما يلمح فى أجدل من الجدل وهو الشدة ولا فى أخيل من الخيول وهو كثرة الخيلان ولا فى أفعى من الايذاء لعروضه عليهن (وقد يمنان المنعا) من الصرف لذلك وهو فى أفعى أبعد منه فى أجدل وأخيل لانهما من الجدل ومن الخيول كما مر وأما أفعى فلا مادة لها فى الاشتقاق لكن ذكرها يقارنه تصور ايذائها فأشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة ومما استعمل فيه أجدل وأخيل غير مصروفين قوله

الادبار ضد الاقبال (قوله من يعمل) بوزن يضرح الجمل النجيب المطبوع ويقال للناقة النجيبة المطبوعة يعملة كما فى القاموس (قوله الذى هو) أى الفعل به أى الوزن (قوله لكونه على الوزن المذكور) أى الذى الفعل به أولى وان لم يكن فى حال التصغير على وزن أفعل (قوله أبيطر) مضارع بيطر اذا عالج الدواب قاموس (قوله وجدل) بفتح الدال وتكسر الصلب الشديد وندس كعضد وكتف السريع الاسماع لصوت خفى والفهم كذا فى القاموس (قوله وألغين عارض الوصفيه) هذا تصريح بمفهوم قوله أصلى اه مرادى واضافة عارض الوصفيه من اضافة الصفة الى الموصوف أو بمعنى من ومثلها اضافة عارض الاسميه (قوله وصفت به) أى فى قولهم مررت بنسوة أربع (قوله كونه عارض الوصفيه) بخلاف أرمل بمعنى فقير فانه متأصل الوصفية (قوله وكذلك أرنب) انظر هل تلحقه تاء التأنيث أولا وقد يؤخذ الثانى من اقتصاره فى علة انصرافه على عروض الوصفية فحرره (قوله فالادهم الى آخر البيت) تفريع على قوله وعارض الاسميه ومقابله البعض غير مستقيم (قوله القيد) عطف بيان على الادهم من تفسير الاخفى بالاجلى كالقول البر القمح والعقار الخمر سندوبى (قوله وأرقم) مثله أبطح وهو مسيل واسع فيه دقاق الحصى وأجرع وهو المكان المستوى وأبرق وهو أرض خشنة فيها حجارة ورمل وطين مختلطة وذكر سيبويه أن العرب لم تختلف فى منع صرف هذه الستة أعنى أدهم وأسود وأرقم وأبطح وأجرع وأبرق اه مرادى ويخالفه ما سيأتى فى الشرح من أن بعض العرب يصرف الثلاثة الاخيرة (قوله كالخيلان) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن خالد (قوله الشقراق) فيه لغات ذكرها فى القاموس منها الشقراق كقرطاس والشرقرق كسفرجل قال وهو طائر معروف مرقط مخضرة وحمرة وبياض ويكون بأرض الحرم (قوله لانها أسماء مجردة عن الوصفية فى أصل الوضع) أى وفى الحال وانما اقتصر الشارح على نفى وصفيتها فى الاصل لانه المعتبر فهى أسماء فى الاصل والحال كما فى التوضيح قال شيخنا وتبعه البعض وبهذا افارقت نحو أربع فان أربع اسم فى الاصل وصف فى الحال وهذه أسماء لم تعرض لها الوصفية ولكن يتخيل فيها الوصفية وكان منع صرف أربع أحق من منع صرفها الا أنه لم يرد فيه و ورد فيها فقبل اه وعلى هذا يكون قول المصنف وأجدل الخ كلاما مستقلا لا مفرعا على قوله وألغين عارض الوصفيه لان هذه الاسماء لم تعرض لها الوصفية غاية الامر أن الوصفية تتخيل فيها فالعارض لها تخيل الوصفية لا نفس الوصفية اذ لا يلزم من تخيل شئ تحققه وحينئذ كان الاولى للشارح فى تعليل صرفها أن يقول بدل قوله لعروضه أى لمح الوصفية عليهن لتجردها عن الوصفية رأسا وان تخيلت فيها ثم مامر عن شيخنا والبعض من توجيه عدم منع صرف أربع مع أنها أحق بالمنع من نحو أجدل لا يصح توجيهها بل هو تقرير للسؤال فتامل (قوله لما يلمح) عبارة الفارضى وغيره لما يتخيل (قوله من الجدل) بسكون الدال (قوله وقد يمنان) أى يعطيان (قوله لذلك) أى للوصفية الملوحة المنضمة الى وزن أفعل فيكون أجدل بمعنى شديد وأخيل بمعنى متلون وأفعى بمعنى مؤذ كل ذلك على سبيل التخيل (قوله فلا مادة لها فى الاشتقاق) أى ليس لها مادة يتأدى اشتقاقها منها وقيل من فوعان السم أى حرارته فاصل افعى

كأن العقيليين يوم لقيتهم ... فراخ القطا لاقين أجدل بازيا وقول الآخر ذريني وعلى بالامور وشيمتي ... فاطائري يوما عليك بأخيلا
وكاشذ الاعتداد بعروض الوصفية في أجدل وأخيل وأفعى كذلك شذ الاعتداد بعروض الاسمية في أبطح وأجرع وأبرق فصرفها

بعض العرب واللغة المشهورة منعها من الصرف لانها صفات استغنى بها عن ذكر الموصوفات فيستحب منع صرفها كما استحب صرف أرنب وأكلب حين أجريا مجرى الصفات الا أن الصرف لكونه الاصل ربما رجع اليه بسبب ضعيف بخلاف منع الصرف فانه خروج عن الاصل فلا يصار اليه الا بسبب قوى (ومنع عدل مع وصف معتبرين في لفظ مثنى وثلاث وآخر) منع مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو عدل والمفعول محذوف وهو الصرف ومعتبرين خبره وفي لفظ متعلق به أي مما يمنع الصرف اجتماع العدل والوصف وذلك في موضعين أحدهما المعدول في العدد الى مفعل نحو مثنى أو فعال نحو ثلاث والثاني في آخر المقابل للآخرين أما المعدول في العدد فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى معدولان عن اثنين اثنين وكذلك سائرها واما الوصف فلان هذه الالفاظ لم تستعمل الا نكرات اما نعتا نحو أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع واما حالا

أفعى أفوع فدخله القلب المكاني ثم قلبت الواو ألفا وقيل من فعوة السم أي شدته وعليه فلا قلب مكانيا (قوله كأن العقيليين) بضم العين وقوله لاقين بنون الاناث أي فراخ القطا وقوله أجدل أي صقرا وبازيا صفته من يزى عليه اذا تطاول عليه ويجوز أن يريد بالبازي الطير المشهور ويكون عطفا على أجدل بحذف العاطف للضرورة قاله العيني وزكريا (قوله ذريني) أي دعيني والواو بمعنى مع والشيمة الطبيعة والاخيل الشقراق والعرب تتشاءم به يقال هو أشأم من أخيل قاله العيني وزكريا (قوله بعروض الوصفية الخ) أي بعروض تخيل الوصفية ليوافق ما قدمناه فتفطن (قوله وأكلب) مقتضى سياقه أنه اسم جنس جامد لكن قد يوصف به عروضا الا أصالة مثل أرنب ولم أقف على الجنس المسمى به بعد مراجعة القاموس وغيره فانظره (قوله الا أن الصرف الخ) يعني أن صرف نحو أبطح ومنع صرف نحو أجدل وان كانا شاذين لكن شذوذ صرف نحو أبطح أخف من شذوذ منع صرف نحو أجدل (قوله ومنع عدل) العدل اخراج الكلمة عن صيغتها لا لعلة لغير قلب أو تخفيف أو الحاق أو معنى زائد نخرج نحو أيس مقلوب يئس وخذ باسكان الخاء مخففا فخذ بكسرها وكوثر بزيادة الواو والحاقه بجعفر ورجيل بالتصغير لزيادة معنى التصغير وفائدة تخفيف اللفظ وتمحضه للعلمية في نحو عمر وزفر لاحتماله قبل العدل للوصفية وهو تحقيق ان دل عليه غير منع الصرف وتقديري ان لم يدل عليه الا منع الصرف قاله الحفيد ثم هو باعتبار محله أربعة أقسام لانه اما بتغيير الشكل فقط كجمع عند من قال انه معدول عن جمع أو بالنقص فقط فهو العدل عن ذي آل وهو سحر وأمس وكذا أخر في قول أو بالنقص وتغيير الشكل كعمر أو بالزيادة والنقص وتغيير الشكل كقذام ومثلث (قوله مع وصف) متعلق بمحذوف نعت عدل (قوله والثاني في آخر) الاولى اسقاط في لان الموضع الثاني نفس آخر وقوله المقابل آخرين سيأتي محترزه في التنبيه الاول وهو صريح في أن آخر وصف لجماعة الاناث لان آخر جمع أخرى وانه ضد آخرين الذي هو وصف لجماعة الذكور لان آخرين جمع آخر وأما نحو فعدة من أيام أخر فلة أوله بالجماعات (قوله معدولان عن واحد واحد) أي لان المقصود التقسيم ولفظ المقسوم مكرر أبدا نحو جاء القوم رجلا رجلا فلو وجدنا أحاد غير مكرر لفظا مع أن المقصود التقسيم كما علمت حكمنا بأن أصله لفظ مكرر ولم نر عينا الا واحد واحد فحكمنا بانه أصله وكذا يقال في الباقي أفاده الدماميني (قوله وأما الوصف الخ) مقابل لقوله فأحاد وموحد معدولان الخ لانه في قوة أن يقال أما العدل فلان أحاد الخ أي أما بيان العدل فأحاد الخ وأما بيان الوصف الخ ولو قال الوصفية لكان أوضح (قوله لم تستعمل الا نكرات اما نعتا الخ) أي فتكون أوصافا أصالة قال السيد الوصفية في ثلاث مثلا أصلية لانه معدول عن ثلاثة ثلاثة وهذا المكرر لم يستعمل الا وصفا فكذا المعدول اليه وهو ثلاث وان لم تكن الوصفية في أسماء العدد واحدا اثنان الخ أصلية (قوله اما نعتا الخ) علم منه ما صرح به الفارضي من انه لابد أن يتقدمها شيء (قوله وانما كرر الخ) أي فلا يرد أن مثنى يفيد التكرير فأي فائدة في اعادته وقوله لا لافادة التكرير أي لا لتاسيس معنى زائد هو التكرير لحصوله بمثنى الاول (قوله ولا تدخلها أل) وادعى الزمخشري انها تعرف فقال يقال فلان ينكح المثنى والثلاث قال أبو حيان ولم يذهب اليه أحد وكما لا تعرف لا تؤنث فلا يقال مثناة مثلا قاله الفارضي (قوله وذهب الزجاج الخ) المعدول عنه على مذهبه الى

نحو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع وأما خبرا نحو صلاة الليل مثنى مثنى وانما كرر لقصد التأكيد لا لافادة التكرير ولا تدخلها أل قال في الارتشاف وأضافتها قليلة وذهب الزجاج الى أن المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى أما في اللفظ فظاهر وأما في المعنى فلكونها تغيرت عن مفهومها في الاصل الى افادة معنى التضعيف ورد بانه لو كان المانع من صرف أحاد مثلا عدله عن لفظ واحد وعن معناه الى معنى التضعيف للزم أحد أمرين اما منع صرف كل اسم يتغير

عن أصله لتجدد معنى فيه كابنية المبالغة وأسماء الجموع وأما ترجيح أحد المتساويين على الآخر واللازم منتف باتفاق وأيضا كل ممنوع من الصرف لابد أن يكون فيه فرعية في اللفظ وفرعية في المعنى ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل ولا يتأتى ذلك في آحاد الآن (١٧٠) تكون فرعيته في اللفظ بعدله عن واحد المضمن معنى التكرار وفي المعنى

أحاد وموحد راحدوا الى ثناء ومثنى اثنان وهكذا كما سيشير اليه الشارح بخلافه على المذهب الاول فواحد واحدوا اثنان اثنان وهكذا (قوله كابنية المبالغة) نحو ضراب فانه تغير عن ضارب لافادة معنى جديد وهو التكثير (قوله وأسماء الجموع) ليس المراد بها أسماء الجموع المعروفة كقوم ورهط اذ لا تغيير فيها بل المراد الجموع نفسها فالاضافة للبيان أفاده زكريا فالجمع تغير عن الواحد لافادة معنى جديد وهو التعدد (قوله ترجيح أحد المتساويين) أي في التغيير لافادة معنى جديد على الآخر ومراده باحدهما المعدود في التعدد وبالآخر غيره كابنية المبالغة والجموع (قوله ولا يتأتى ذلك) أي الشرط المذكور للفرعية في المعنى وهو كونها من غير جهة الفرعية في اللفظ وقوله الا أن تكون الخ أي لان الجهة على ما ذكره الزجاج واحدة وهي العدل (قوله عن واحد المضمن معنى التكرار) يعني واحدا المذكور أي عن واحد واحد ذكريا (قوله بمعنى مغاير) أي باعتبار الحال والا فمعنى آخر في الاصل أشد تأخرا وكان في الاصل معنى جاء زيد ورجل آخر جاء زيد ورجل أشد تأخرا في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد دماميني (قوله أما الوصف فظاهر) لانه اسم تفضيل بمعنى مغاير باعتبار الحال وبمعنى أشد تأخرا باعتبار الاصل كما مر وعلى كل فهو وصف والظاهر أن صوغه من تأخر فهو اسم تفضيل مصوغ من خماسي شذوذا (قوله عن الالف واللام) أي عن ذي الالف واللام ولا ينافي ذلك انه نكرة فكيف يكون معدولا عن معرفة لانه لا يلزم في المعدول عن الشئ أن يكون بمعناه من كل وجه خلافا للفارسي دماميني (قوله الامقرونا بال) أي أو مضافا الى معرفة (قوله والتحقيق الخ) فأخر على الاول معدول عن الآخر وعلى هذا عن آخر بالافراد والتذكير ولعل وجه كون هذا القول هو التحقيق تطابق المعدول والمعدول عنه عليه تذكيرا وتقديرا (قوله عما كان يستحقه) أي عن استعمال كان يستحقه بدليل قوله من استعماله الخ وقوله بلفظ مالواحد المذكر الاضافة للبيان أي بلفظ هو اللفظ الذي للواحد المذكر هكذا ينبغي تقرير عبارته لا كما قررها البعض وكلامه صريح في أن المعدول عنه الاستعمال المذكور مع انه لفظ الواحد المذكر قلوقال والتحقيق في أنه معدول عما كان يستحقه من لفظ الواحد المذكر لكان أحصر وأولى وقوله بدون تغير معناه حال من لفظ أو من ما أي حالة كون لفظ الواحد المذكر لم يغير معناه الذي هو الواحد المذكر (قوله وذلك) أي وبيان ذلك (قوله أو الاضافة) أي الى معرفة (قوله فعدل في تجرده) أي في حالة هي تجرده الخ فان قلت يجوز أن يكون بتقدير الاضافة قلت لا لان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره هنا نقله الدماميني عن الرضي وانظر وجه عدم جواز اظهاره ولعله كونه يؤدي الى وصف النكرة بالمعرفة في نحو مررت بنساء ونساء أخر لكن يرد أنه بمعنى مغايرات فلا تفيده الاضافة تعريفا الا أن يقال كونه بمعناه لا يقتضي أنه في حكمه من كل وجه فتأمل (قوله عن لفظ آخر) فيه اقامة الظاهر مقام المضمر اذ المعنى عدل في تجرد آخر عن لفظه الى لفظ المثنى والمجموع والمؤنث ذكريا ولعل نكتة الاظهار طول الفصل (قوله لم يظهر أثر الخ) فيه دلالة ظاهرة على أن جميع هذه الصيغ توصف بمنع الصرف وان لم يظهر أثره الا في المعرب بالحركات فمنع الصرف عنده لا يختص بالمعرب بالحركات بل المختص به ظهور أثره كذا في سم (قوله فان فيها أيضا ألف التأنيث) أي وهي تستقل بالمنع فاعتبرت لانها أوضح من الوصفية والعدل كما في زكريا (قوله مراد به جمع المؤنث) حال من آخر بفتح الهمزة وفي هذا القيد

بلزومه الوصفية وكذا القول في أخواته وأما آخر فهو جمع أخرى أنثى آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير فالمانع له أيضا العدل والوصف أما الوصف فظاهر وأما العدل فقال أكثر النحويين انه معدول عن الالف واللام لانه من باب أفعل التفضيل فحقه أن لا يجمع الا مقرونا بال والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ مالواحد المذكر بدون تغيير معناه وذلك ان آخر من باب أفعل التفضيل فحقه أن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث الا مع الالف واللام أو الاضافة فعدل في تجرده منهما واستعماله لغير الواحد المذكر عن لفظ آخر الى لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنى فقيل عندي رجلان آخران ورجال آخرون وامرأة أخرى ونساء أخر فكل من هذه الامثلة صفة معدولة عن آخر الا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل الا في آخر لانه معرب بالحركات بخلاف آخران وآخرون وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما بخلاف أخرى فان فيها أيضا ألف التأنيث فلذلك خص آخر بنسبة اجتماع الوصفية والعدل اليه واحالة منع الصرف عليه دفع ظهر أن المانع من صرف آخر كونه صفة معدولة عن آخر مراد به جمع المؤنث لان حقه أن يستغني فيه بأفعل عن فعل لتجرده من أل كما يستغني بأكبر عن كبرى في قولهم رأيتهم أكبر منها ﴿تنبيهان﴾ الاول قد يكون آخر جمع أخرى بمعنى آخرة فيصرف لانتفاء

العدل لان مذكرها آخر بالكسر بدليل وان عليه النشأة الاخرى ثم الله ينشئ النشأة الآخرة فليست من باب أفعل التفضيل والفرق بين أخرى أنثى آخر وأخرى بمعنى آخرة أن تلك لا تدل على الانتهاء ويعطف عليها مثلها من جنسها نحو جاءت امرأة أخرى وأخرى واما أخرى بمعنى آخرة فتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد وهي المقابلة لاولى في قوله تعالى قالت أولاهم لاخراهم اذا عرفت ذلك فكان ينبغي أن يحترز عن هذه كما فعل في الكافية فقال ومنع الوصف وعدل آخرا مقابلا الآخرين فاحصرا * الثاني اذا سمي بشئ من هذه الانواع الثلاثة وهي ذو الزيادتين وذو الوزن وذو العدل بقي على منع الصرف لان الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية (ووزن مثنى وثلاث كهما * من واحد لا ربع فليعلما) يعني ما وازن مثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدول من واحد الى أربع فهو ومثلهما في امتناع الصرف للعدل والوصف تقول مررت بقوم موحد وأحاد ومثنى وثناء ومثلث وثلاث ومربع ورباع وهذه الالفاظ الثمانية متفق عليها ولهذا اقتصر عليها قال في شرح الكافية وروي عن بعض العرب خمس وعشار ومعشر ولم يرد غير ذلك وظاهر كلامه في التسهيل انه سمع فيها خماس أيضا واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب * أحدها انه يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم الناظم في بعض نسخ التسهيل وخالفهم في بعضها * الثاني لا يقاس بل يقتصر على المسموع وهو مذهب جمهور البصريين * الثالث أنه يقاس على فعال لكثرته لا على مفعل قال الشيخ أبو حيان والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد الى عشرة وحكى البناءين أبو عمرو الشيباني وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد الى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ﴿تنبيه﴾ قال في التسهيل ولا يجوز صرفها يعني أخر مقابل آخرين وفعال ومفعل في العدد مذهوبا بها مذهب الاسماء خلافا للفراء ولا مسمى بها خلافا لابي علي وابن برهان ولا منكرة بعد التسمية بها خلافا لبعضهم اه أما المسئلة الاولى

دفع لما أورد من أن آخر يصلح للواحد والمثنى والجمع وأخر لا يصلح الا للجمع فكيف يكون معدولا عنه ووجه الدفع أنه معدول عن آخر بمعنى الجماعة لا مطلقا (قوله بدليل وأن عليه الخ) مرتبط بقوله بمعنى آخرة ووجه الدلالة أنه وصف النشأة في هذه الآية بالاخرى وبالآخرة في الآية الثانية وذلك يدل على أن معناهما واحد (قوله والفرق) أي من جهة المعنى (قوله مثلها من جنسها) فلا يقال عندي رجل وحمار آخر ولا امرأة أخرى كذا قال شيخنا فالمراد بالجنس الصنف (قوله ولا يعطف عليها مثلها) لان الانتهاء الحقيقي لا يتعدد بخلاف معنى المغايرة فيتعدد وسم (قوله مقابلا لآخرين) بفتح الخاء بمعنى مغايرين ومنه قوله تعالى وآخرين منهم لما يلحقوا بهم واحترز به عن آخر مقابل آخرين بكسر الخاء في نحو يجمع الله الاولين والآخرين وقوله فاحصرا أي احصر منع صرف آخر في المقابل لآخرين بفتح الخاء (قوله خلفتها العلمية) فاذا نكر بعد أن سمي به فذهب الخليل وسيبويه الى أنه لا ينصرف لانه ترددته الى حال كان لا ينصرف فيها وذهب الاخفش الى أنه ينصرف لان الوصفية قد انتقلت عنه بالعلمية وسيأتي ذلك (قوله ووزن) أي موازن كما أشار اليه الشارح وقوله كهما في جر الكاف للضمير وتقدم أنه شاذ فالاولى جعلها اسما بمعنى مثل مضافا الى الضمير وقوله من واحد متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر أي حالة كونه مأخوذا من واحد وقول شيخنا انه بيان لوزن بمعنى موازن غير صحيح (قوله متفق عليها) أي على ورودها عن العرب بدليل ما يأتي (قوله الى عشرة) الغاية داخلة بقرينة ما سبق وما يأتي وقولهم الصحيح أن الغاية بالى خارجة محله اذا لم تقم قرينة على دخولها وأما قول شيخنا السيد الغاية خارجة ولذا عبر بالى وأما العشرة فغير مسموع صوغ فعال ومفعل منها كما قاله العصام فهو مخالف لما في الشرح (قوله وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد الى عشار) ولم يتعرضا لسماع موحد الى معشر ولهذا أخر حكايتهما عن حكاية أبي عمرو الشيباني (قوله مذهوبا بها مذهب الاسماء) أي المنكرة أو الجامدة على الوجهين الآتيين عاجلا في كلام الدماميني وعلى الاول اقتصر في الهمع (قوله خلافا للفراء) أي فانه زعم أن هذه الالفاظ منعت الصرف للعدل والتعريف بنية أل وأنه يجوز جعلها نكرة ويذهب بها مذهب الاسماء المنصرفة وظاهر تقريرهم المذكور عن الفراء أن يقال انها تصرف بناء على كونها أسماء نكرات وأنها في حالة المنع معارف وكلام المصنف يقتضي أن الفراء يرى أنها حال منع الصرف صفات وحال الصرف أسماء وأنها على حالة واحدة بالنسبة الى التعريف والتنكير دماميني وردّ قول الفراء بجميعها أحوالا وصفات للنكرات (قوله ولا مسمى بها خلافا لابي علي وابن برهان) أي لان الصفة لما ذهبت خلفتها العلمية وما نقله عن أبي علي وابن برهان نقله في التصريح عن الاخفش وأبي العباس وغيرهما وعبارته وقال الاخفش في المعاني وأبو العباس انه لو سمي بمثنى او احد أخواته انصرف لانه اذا كان اسما فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فليس فيه الا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور وردّ بان هذا مذهب لا نظير له اذ لا يوجد بناء ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وانما المعروف العكس وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فانه قال الوصف يزول فيخلفه التعريف الذي للعلم والعدل قائم في الحالين جميعا

اه وحجة الجمهور أن شبه الاصل من العدل حاصل والعلية محققة فسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف اه (قوله فالمعنى أن الفراء الخ) مراد الشارح تصوير الذهاب بها مذهب الاسماء وأما ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من أنه لما كان كلام التسهيل يقتضي أن الفراء يوجب صرفها لكونه جوازا مقابلا للمنع وهو يقتضي الوجوب مع أن مذهب الفراء في الواقع جواز كل من الصرف وعدمه احتاج الشارح الى بيانه بقوله فالمعنى الخ فيرد بان الجواز الذي قالوا انه يقتضي الوجوب هو جواز الشيء شرعا بعد امتناعه شرعا لا مطلق الجواز في مقابلة مطلق المنع كما في هذا المقام ألا ترى أنه لا يفهم من مقابلة منع الصرف بجوازه ووجوبه فدعوى اقتضاء كلام التسهيل ايجاب الفراء صرفها غير مسلمة (قوله فقد تقدم التنبيه عليها) أي في قوله اذا سمي بشيء من هذه الانواع الخ (قوله لجمع) اعترض بأن الجمعية ليست شرطا كما صرح به السيوطي وغيره بل كل ما كان على هذين الوزنين واستوفى الشروط المذكورة في الشرح منع صرفه وان فقدت الجمعية فكان الاولى أن يقول للفظ ويجاب بان الجمع في كلامه تمثيل لا تقييد بدليل قوله ولسراويل الخ وانما آثر الجمع بالتمثيل لانه الغالب في الوزنين (قوله مشبه مفاعلا) أي في الحال كمساجد أو في الاصل كعذاري اذ أصله عذاري بكسر الراء وتحريك الياء قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كما يأتي (قوله بمنع) أي لصرفه فصلة منع محذوفة للدلالة المقام عليها (قوله أي في كون أوله مفتوحا) خرج به نحو عذافر و بقوله ثالثه ألف غير عوض أي من احدى ياءي النسب تحقيقا أو تقديرا نحو يمان وشآم ونحوتهام وثمان و بقوله يليها كسر خرج نحو بارك وتدارك و بقوله غير عارض خرج نحو ندمان وتوأمان و بقوله أوسطها ساكن خرج نحو هلال نكحة و بقوله غير منوي به وما بعده الانفصال أي بان يكونا غير ياءي النسب بان يكون الثالث غير ياء كمصابيح أو ياء من بنية الكلمة بان يكون سابقا على ألف التكسير كبكرسي وكراسي خرج نحو راجي وحواري وجملة الشروط ستة كذا قال شيخنا وتبعه البعض وفيه أن هذه الامور المخرجة لم تدخل في موضوع المسئلة حتى تخرج بهذه القيود لان موضوع المسئلة الجمع والامور المخرجة مفردات والجواب ما علم مما مر أن الجمع مثال لا قيد والمراد الجمع وكل لفظ على أحد الوزنين (قوله فان الجمع متى كان الخ) تعليل لقوله مما يمنع من الصرف الجمع الخ ولا حاجة لجعله تعليلا لمحذوف كما زعم البعض (قوله كعذافر) هو عهملة فمعجمة الجمل الشديد واسم من أسماء الاسد (قوله كيمان وشآم) بحذف الياء المنقلبة الساكنة لالتقاء الساكنين هي والتنوين (قوله فحذفت احدى الياءين وعوض عنها الالف) أي وفتحت همزة شآم لتناسب الالف (قوله أو تقديرا) قال شيخنا وهو مسلم في تهام أما ثمان ففيه أن الجوهري قال انه منسوب حقيقة كما يأتي اه قال الدماميني والذي دعاهم الى تقدير نسب نحو تهام سماعه مصروفا فانهم قالوا رأيت تهاميا بتخفيف الياء والتنوين فلولا أنه على تقدير النسب لمنع الصرف وان كان مفردا كما منع سراويل ولم يجعلوه كوارا في منع الصرف وجعل التنوين عوضا لانه ليس من المنقوص (قوله موجودة قبل) أي قبل ياء النسب (قوله وكأنهم نسبوا الخ) أي فليس هو على النسب حقيقة كما صرح به ابن الناظم لكن في كلام الجوهري ما يخالفه حيث قال وهو يعني ثمان في الاصل منسوب الى الثمن لانه الجزء الذي صير السبعة ثمانية فهر غنها ثم فتحوا أوله لانهم يغيرون في النسب كما قالوا دهري وسهلي وحذفوا منه احدى ياءي النسب وعوضوا منها الالف كما فعلوا في المنسوب الى اليمن فتثبت ياؤه عند الاضافة كما تثبت ياء القاضي فتقول ثمانى نسوة وثمانى مائة كما تقول قاضي عبد الله وتسقط مع التنوين عند الرفع والجر وتثبت عند النصب لانه ليس بجمع فيجري مجرى جوار وسوار في ترك الصرف وما جاء في الشعر غير مصروف فهو على التوهم اه عبد القادر المكي وقوله فيجري الخ تفريع على المنفي بالميم (قوله الى فعل) أي بفتح العين كما نسبوا الى يمن أو فعل أي بسكونها كما نسبوا الى شأم

فالمعنى أن الفراء أجاز ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثا ثلاثا وخالفه غيره وهو الصحيح وأما الثانية فقد تقدم التنبيه عليها (وكن لجمع مشبه مفاعلا • أو مفاعيل بمنع كافلا) كافلا خبر كن وبمنع متعلق بكافلا وكذا الجمع ومفاعل مفعول بمشبه يعني ان مما يمنع من الصرف الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل أي في كون أوله مفتوحا وثالثه ألفا غير عوض يليها كسر غير عارض ملفوظا أو مقدر على أول حرفين بعدها أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوي به وما بعده الانفصال فان الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق منع الصرف وجه خروجه عن صيغ الآحاد العربية أنك لا تجد مفردا ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة الا وأوله مضموم كعذافر أو ألفه عوض من احدى ياءي النسب اما تحقيقا كيمان وشآم فان أصلهما يمني وشامي فحذفت احدى الياءين وعوض عنها الالف أو تقديرا نحو تهام وثمان فان ألفهما موجودة قبل وكأنهم نسبوا الى فعل أو فعل ثم حذفوا احدى الياءين وعوضوا عنها الالف

(قوله

أو ما يلي الالف غير مكسور بالاصالة بل اما مفتوح كبراكاء أو مضموم كتدارك أو عارض الكسر لاجل الاعتلال كتدان وتوان ومن ثم صرف نحو عيال جمع عيالة لان الساكن الذي يلي الالف فيه لاحظ له في الحركة والعيالة الثقل يقال ألقى عيالته أي ثقله أو يكون ثاني الثلاثة متحرك الوسط كطوابية وكراهية ومن ثم صرف (١٧٣) نحو ملائكة وصيارفة أو هو والثالث

(قوله أو ما يلي الالف الخ) عطف على قوله وأوله مضموم وكذا ما يأتي (قوله كبراكاء) بالمد والهمز الثبات في الحرب اه زكريا ومراده أنه ليس مما منع صرفه لكونه على وزن منتهى الجموع وان كان مما منع صرفه لالف التأنيث الممدودة (قوله كتدان وتوان) أصلهما تدانى وتوانى بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة لتناسب الياء وأعلا اعلال قاض (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل وجود غير كسر ثاني الالف أصالة في غير وزن منتهى الجموع (قوله لاحظ له في الحركة) أي لانه ليس له أصل يرجع اليه في ذلك بخلاف نحو دواب فانه من دب والماضي أصل عينه التحريك (قوله متحرك الوسط) ينبغي حذف الوسط كما في عبارة التصريح لان الثاني هو الوسط لا شيء نه وسط كما هو ظاهر (قوله ومن ثم) أي من أجل وجود تحرك ثاني الثلاثة في غير وزن منتهى الجموع (قوله أو هو) أي الثاني وقوله للنسب أي تحقيقا كما في رباحي وظفاري أو تقديرا كما في حواري وحوالي فانيا فيهما لملحقة بياء النسب لانهما سمعا مصروفين فقد رفيهما النسب وان لم يكونا منسوبين بحقيقة وقوله منوي بهما الانفصال صفة لازمة لعارضان للنسب (قوله وضابطه) أي العروض للنسب أن لا يسبقه الالف في الوجود بأن سبقتهما الالف أو قارناها لبناء الكلمة على الجميع فالاول ما أشار اليه بقوله مسبوقين بها والثاني ما أشار اليه بقوله أو غير منفكين (قوله كرباحي) نسبة الى رباح بلد يجلب منه الكافور وظفاري نسبة الى ظفار بوزن قطام مدينة باليمن اه زكريا (قوله بخلاف قاري وبجاتي) أي ونحوهما كبكراسي فالياء المشددة في نحو قاري موجودة قبل ألف الجمع لانها وجدت في المفرد نحو قري وهو سابق على الجمع ﴿فائدة﴾ لو نسبت الى نحو قاري صرفت المنسوب لان هذه الياء الموجودة في المنسوب اليه تحذف ويؤتى بياء النسب وهي لا تؤثر المنع كما قاله الدماميني (قوله فانه بمنزلة مصابيح) أي في سبق الثاني والثالث على الالف لا يقال يا مصابيح لم تكن في المفرد حتى تكون سابقة على ألف الجمع لانا نقول هي بدل ألف مصباح وللبدل حكم المبدل (قوله وقد ظهر من هذا) أي من عدم وجود مفرد عربي على زنة مفاعل أو مفاعيل بالشروط المذكورة وقوله أو منقول من جمع فيه أنه لم يتعرض فيما مر لما منقول من جمع فكيف قال وقد ظهر من هذا الخ الا أن يقال المراد من قوله سابقا انك لا تجد مفردا أي أصالة فيكون فيه اشارة الى وجود المفرد بالنقل فتأمل وقوله كما سيأتي أي في قوله وان به سمي الخ فهو راجع للثاني فقط (قوله وقد دخل بذكر التقدير) أي في قوله نعتا لكسر ملفوظ أو مقدر (قوله هبي) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد التحتية الصبي الصغير والانثى هبية كذا في القاموس (قوله ولولا ذلك لاظهرتها) أي بالفك لكونها متحركة حينئذ فكان يقال هبايي واعترضه سم بأن اجتماع المثلين في كلمة يوجب الادغام وان كان أولهما متحركا كما في دواب ونحوه وأجاب يس بان الياء لو ظهرت لقيل هبايا فاستعرفه من قول المصنف

والمد زيد ثانيا الواحد ● همز ايري في مثل كالقلائد

وافتح ورد الهمز يا فيما أعل ● واذا قيل هبايا لم يحصل الادغام وفيه عندي نظر وان أقره غيره لعدم دخول نحو هبي في قول المصنف والمد الخ لان ثالثه ليس مدا وان كان لينا (قوله وهو معنى قولهم الخ) أي الخروج أي مع الدلالة على الجماعة معنى قولهم الخ ولك أن تقول يحتمل قولهم المذكور أن العلة الثانية تكرار الجمع كما هو اختيار ابن الحاجب (قوله من أول وهلة) قال في

عارضان للنسب منوي بهما الانفصال وضابطه أن لا يسبقا الالف في الوجود سواء كانا مسبوقين بها كرباحي وظفاري أو غير منفكين كحواري وهو الناصر وحواني وهو المحتال بخلاف نحو قاري وبجاتي فانه بمنزلة مصابيح وقد ظهر من هذا أن زنة مفاعل ومفاعيل ليست الا جمع أو منقول من جمع كما سيأتي وقد دخل بذكر التقدير نحو دواب فانه غير منصرف لان أصله دوابب فهو على وزن مفاعل تقديرا ﴿تنبيهات﴾ الاول لا فرق في منع ما جاء على أحد الوزنين المذكورين بين أن يكون أوله ميما نحو مساجد ومصابيح أو لم يكن نحو دراهم ودنانير الثاني اشتراط كسر ما بعد الالف مذهب سيبويه والجمهور قال في الارتشاف وذهب الزجاج الى أنه لا يشترط ذلك فأجاز في تكسير هبي ان يقال هباي بالادغام أي ممنوعا من الصرف قال وأصل الياء عندي السكون ولولا ذلك لاظهرتها ● الثالث اتفقوا على أن احدى العلتين هي الجمع واختلفوا في العلة الثانية فقال أبو علي هي خروجه عن صيغ الآحاد وهذا الرأي هو الراجح وهو معنى قولهم ان هذه الجمعية قائمة مقام علتين وقال قوم العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرا فالتحقيق نحو أكالب وأراهط اذ هما جمع أكلب وأرهط والتقدير نحو مساجد ومنابر فانه وان كان جمعا من أول وهلة لكنه بزنة ذلك المكرر أعني أكالب وأراهط فكأنه أيضا جمع وهذا اختيار ابن الحاجب واستضعف تعليل أبي علي بان أفعالا وأفعلا نحو أفراس وأفلس جمعان

أكالب وأناعم في أكلب وأنعام واما مفاعل ومفاعيل فلا يجمعان فقد جرى أفعال وأفعل مجرى الآحاد في جواز الجمع وقد نص الزمخشري على انه مقيس فيهما الثاني انهما يصغران على لفظهما كالآحاد نحو أكيلب وأنيعام وأما مفاعل ومفاعيل فانهما اذا صغرا ردا الى الواحد أو الى جمع القلة ثم بعد ذلك يصغران * الثالث ان كلا من أفعال وافعل له نظير من الآحاد يوازنه في الهيئة وعدة الحروف فافعال نظيره في فتح أوله وزيادة الالف رابعة نحو فعال نحو جوال وتطواف وفاعال نحو ساباط وخاتام وفعلال نحو صلصال وخزعال وافعل نظيره في فتح أوله وضم ثالثه نحو فعل نحو تنفل وناصب ومفعل نحو مكرم ومهلك على ان ابن الحاجب لو سئل عن ملائكة لما أمكنه أن يعلل صرفه الا بأن له في الآحاد نظيرا نحو طواعية وكراهية (وذا اعتلال منه كالجواري * رفعا وجرا أجره كساري) يعني ما كان من الجمع الموازن مفاعل معتلا فله حالتان * احداهما أن يكون آخره ياء قبلها كسرة نحو جوار وغواش والاخرى أن تقلب ياؤه ألفا نحو عذارى ومدارى فالاول يجري في رفعه وجره مجرى قاض وسار في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو ومن قوفهم غواش

عليه

المصباح يقال لقيته أول وهلة أي أول كل شئ (قوله ولا نظير لهما في الآحاد) أي فلو كانت العلة الثانية الخروج عن صيغ الآحاد لمنعا من الصرف (قوله فلا يجمعان) أي جمع تكسير والا فقد يجمعان جمع تصحيح كقولهم في نواكس نواكسون وفي أيامن أيامنون وكقولهم في حدائد حدائدات وفي صواحب صواحبات قاله الشارح في آخر باب التكسير (قوله فقد جرى أفعال وأفعل الخ) فان قلت هذا لا يدفع الاعتراض لان هذا لا يقتضي أن لهما نظيرا في الآحاد قلت حاصل الجواب أن مراده بالخروج عن صيغ الآحاد الخروج عن صيغها لفظا وحكما وأفعال وأفعل لم يخرجا عن حكم الآحاد لجواز جمعهما كالآحاد وكذا يقال في الجواب الثاني اه هندي (قوله وقد نص الزمخشري الخ) أي فليس في جمع أكلب وأناعم على أكالب وأناعم شذوذ حتى يضعف به الوجه الاول (قوله على أنه) أي الجمع على مفاعل (قوله وأنيعام) بالالف لما سيأتي في قول الناظم كذاك ما مدة أفعال سبق الخ فلا يقال أنيعيم بقلب الالف ياء بل تبقى الالف (قوله أو الى جمع القلة) قال شيخنا لعله أراد ما يشمل جمعي التصحيح فانهما من جموع القلة فتقول في تصغير مساجد مسيجدات (قوله الثالث) محصله عدم تسليم خروجهما عن صيغ الآحاد لنظار لهما ثبات نظائر لهما من الآحاد في الهيئة وعدة الحروف وان لم تكن مبدوءة بالهمزة مثلهما فكان الاولى تقديمه على الجوابين الاولين لان محصلهما تسليم خروجهما عن صيغ الآحاد لنظار عدم اثبات خروجهما عنها حكما (قوله تجوال وتطواف) مصدران لجال وطاف وقيل لتجول وتطوف (قوله ساباط) هو سقيفة بين دارين تحتها طريق قاموس (قوله وخاتام) لغة في الخاتم (قوله نحو صلصال) هو الطين ما لم يجعل خزفا وخزعال بالخاء المعجمة فالزاي فالعين المهملة هو العرج يقال ناقة بها خزعال أي عرج (قوله نحو تنفل) بفوقيتين وفاء ولدا الثعلب وتنضب بنون فضاد معجمة شجر يتخذ منه السهام (قوله نحو مكرم ومهلك) مصدرا أكرم وهلك ويجوز في لام مهلك الفتح والكسر أيضا فتكون مثلثة (قوله على أن ابن الحاجب لو سئل الخ) قد يقال يمكنه أن يعلل صرفه بانه لم يتكرر لا تحقيقا ولا تقديرا لانه ليس على وزن المكرر الذي هو مفاعل أو مفاعيل لتحرك الوسط في الثلاثة التي بعد الالف سم بايضاح (قوله منه) صفة لذا أو حال منه وكذا قوله كالجواري وضمير منه للجمع المتقدم وقوله كساري أي اجراء كاجراء ساري أو حالة كونه كساري (قوله يعني ما كان الخ) لما كان مفهوم قول المصنف كالجواري أن ما كان من معتل منتهى الجموع كالعذاري لا يجري كساري في حذف حرف العلة وثبوت التنوين بل يبقى فيه حرف العلة ولا يثبت التنوين قال الشارح يعني فاتيانه بالعناية المقتضية تضمن كلام المصنف حكم نحو جوار وحكم نحو العذاري بالنظر الى المنطوق والمفهوم وهذا لا ينافي ما سيذكره الشارح من خروج نحو العذاري عن حكم نحو جوار بقول المصنف كالجواري كما لا يخفى على ذي بصيرة ولغفلة البعض عما ذكر نازعم أن في كلام الشارح تناقضا لاقتضاء أول كلامه دخول القسمين في النظم واقتضاء آخر كلامه خروج الثاني منه وأنه كان الاولى حذف يعني (قوله أن تقلب ياؤه ألفا) أي بعد قلب الكسرة قبلها فتحة كما يأتي (قوله نحو عذاري) جمع عذراء بالمد وهي البكر ومداري جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحك به المرأة رأسها وأصلهما عذاري ومداري بالكسرة ثم أبدلت الكسرة فتحة أي اتباعا للفتحة ما قبل الالف فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها اه تصريح والذي في شرح الشارح على التوضيح أن مداري جمع مدراء أي كحمراء وهي المنتفخة الجنبين وفي القاموس ما يوافقه وذكر أن الفعل مدر كفرح فهو أمدر وهي مدراء ورد الهاء مهملة (قوله في حذف يائه الخ) أي لا في جميع الوجوه فان جره بفتحة مقدرة وتنوينه تنوين عوض بخلاف نحو قاض فانه بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين صرف كما سينبه

عليه الشارح (قوله والفجر وليال) فليال مجرور بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل نيابة عن الكسرة لانه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع تقديرا أى بحسب الاصل (قوله فى سلامة آخره) أى من الحذف (قوله وهذا خرج من كلامه) أى من منطوق كلامه فلا ينافى دخوله فى كلامه مفهوما أعنى أن حكمه مستفاد من كلامه بطريق المفهوم ولهذا قال الشارح فى أول عبارته يعنى كما أوضحناه سابقا (قوله فذهب سيبويه الى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة) خرجه الاكثر على أن الاعلال مقدم على منع الصرف لكون سببه وهو الثقل أمرا ظاهرا محسوسا بخلاف منع الصرف فان سببه مشابهة الاسم الفعل وهى خفية فاصل جوار على هذا جوارى بالتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقديرا لان المحذوف لعلة كالثابت ثم خيف رجوع الياء فأتى بالتنوين عوضا عنها وخرجه بعضهم على أن منع الصرف متقدم فأصل جوار على هذا جوارى بترك التنوين لصيغة منتهى الجمع فحذفت ضمة الياء للثقل ثم الياء تخفيفا ثم أتى بالتنوين عوضا عنها فاعلم أن سبب الحذف على الاول التقاء الساكنين وعلى الثانى التخفيف وعليه بنى الشارح السؤال والجواب الآتيين (قوله عوض عن حركة الياء) أى وحصل التعويض قبل حذف الياء بدليل قوله ثم حذفت الياء وهذا بناء على أن منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله على مذهب المبرد جوارى بترك التنوين حذف ضمة الياء لثقلها وأتى بالتنوين عوضا عنها فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما (قوله لان الياء لما حذفت تخفيفا) أى لا لالتقاء الساكنين فهو مبنى على تقديم منع الصرف على الاعلال (قوله لان حاجة المتعذر الخ) وجهه أن العامل فى كل من المنقوص والمقصور طالب أثرا وقد ظهر الاثر مع المنقوص فى الجملة لظهوره حالة النصب ولم يظهر فى المقصور أثرا بالكلية فكان أولى بالتعويض وبهذا سقط ما يقال كان الظاهر عكس الاولوية لان التعويض يقتضى حذف شئ واقامة غيره مقامه والمقصور لم يظهر فيه أثر حتى يقال حذف وعرض عنه التنوين بخلاف المنقوص فان الحركات تظهر فى لفظه لكن ثقل بعضها فترك وعوض عنه التنوين أفاده البهوتى (قوله ولا لحق مع الالف واللام كما ألحق الخ) أى بجامع أن كلا من تنوين الترنم وتنوين نحو جوار على مذهب المبرد عوض عن شئ فتنوين الترنم عوض عن مدة الاطلاق وتنوين نحو جوار عوض عن حركة الياء قال البعض تبعا لشيخنا كان الاولى أن يقول الشارح ولا لحق مع الالف واللام لانه عنده عوض عن الحركة والحركة تجامع الالف واللام اهـ ولعل وجهه أن قياس العوض على المعوض عنه أقرب من قياسه على تنوين الترنم فتأمل ثم قال البعض وقد يقال هذا اللازم جار على القول بأنه عوض عن الياء بل هو أظهر فيه بأن يقال لو كان عوضا عن الياء لالحق مع الالف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم بجامع أن كلا منهما عوض عن حرف اهـ وقد يجاب بأن التنوين هنا ليس لمحض العوضية عن الياء بل للعوضية عنها ومنع عودها لانه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه فكان كحذف الياء التى تجامع الالف واللام فناسب أن لا يجامع الالف واللام فاحفظه فانه دقيق (قوله واللازم) يعنى أولوية التعويض عن حركة الالف فى نحو موسى وعيسى والحاق التنوين مع الالف واللام وقوله فيهما راجع لتبعيض اللازم والضمير للقضيتين المتقدمتين أعنى قوله لكان التعويض الخ وقوله ولا لحق الخ (قوله اذ المحذوف) وهو الياء فى قوة الموجود أى فصيغة منتهى الجمع موجودة تقديرا (قوله فان قلت الخ) مبنى السؤال والجواب على أن منع الصرف مقدم على الاعلال كما مر (قوله فناسب حذفها) اى على سبيل الوجوب بقرينة أن الجواب يفيد تعليل حذفها على سبيل الوجوب (قوله قد تحذف تخفيفا) يفيد أن حذف ياء المنقوص غير واجب ويصرح بذلك قوله

اعرابه ولا ينون بحال ولا خلاف فى ذلك وبهذا خرج من كلامه بقوله كالجوارى ﴿تنبيهات﴾ الاول اختلف فى تنوين جوار ونحوه فذهب سيبويه الى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة لا تنوين صرف وذهب المبرد والزجاج الى أنه عوض عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين يذهب الاخفش الى أنه تنوين صرف لان الياء لما حذفت تخفيفا زالت صيغة مفاعل وبقى اللفظ كمناح فانصرف والصحيح مذهب سيبويه وأما جعله عوضا عن الحركة فضعيف لانه لو كان عوضا عن الحركة لكان التعويض عن حركة الالف فى نحو موسى وعيسى أولى لان حاجة المتعذر الى التعويض أشد من حاجة المتعسر ولا لحق مع الالف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم واللازم منتف فيهما فكذا الملزوم وأما كونه للصرف فضعيف أيضا اذ المحذوف فى قوة الموجود والا لكان آخرها باقى حرف اعراب واللازم كما لا يخفى منتف فان قلت اذا جعل عوضا عن الياء فما سبب حذفها أولا قلت قال فى شرح الكافية لما كانت ياء

المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التى قبلها وكان المنقوص الذى لا ينصرف أثقل التزموا فيه من الحذف ما كان جائزا فى الادنى ثقلا ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر اذ ليس بعد الجواز الا اللزوم انتهى * واعلم أن ما تقدم عن المبرد من أن التنوين

عوض عن الحركة هو المشهور عنه كما نقل الناظم في شرح الكافية وقال الشارح ذهب المبرد الى أن فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه في الشعر وحكموا له في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لاجله الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عرضوا عما حذف التنوين وهو بعيد لان الحذف للاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله * الثاني ما ذكر من تنوين جوار (١٧٦) ونحوه في الرفع والجر متفق عليه نص على ذلك الناظم وغيره وما ذكره أبو علي من أن يونس ومن وافقه ذهبوا الى أنه لا ينون ولا تحذف ياؤه وانه يجر بفتحة ظاهرة وهم وانما قالوا ذلك في العلم وسيأتي بيانه * الثالث اذا قلت مررت بجوار فعلامة جره فتحة مقدرة على الياء لانه غير منصرف وانما قدرت مع خفة الفتحة لانهم استثقلوا الكسرة واستثقلت لنيابتها عن المستثقل وقد ظهر أن قوله كسار انما هو في اللفظ فقط دون التقدير لان سار جره بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين التمكن لا العوض لانه منصرف وقد تقدم أول الكتاب وخزعال وافعل تطيخوه * (وسراويل هذا بفعل شبه اقتضى عموم المنع) اعلم ان سراويل اسم مفرد أعجمي جاء على وزن مفاعيل فمنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة لما عرفت أن بناء مفاعل ومفاعيل لا يكونان في كلام العرب الا جمع أو منقول من جمع فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وان فقدت منه الجمعية اذا تم شبهه بهما وذلك بان لا تكون ألفه عوضا عن احدى ياءي النسب ولا كسرة ما يلي ألفه عارضة ولا بعد ألفه فصنوع

ما كان جائزا في الادنى وفيه نظر فان أراد المقرون بال فليس الكلام فيه اه سم على أن المقرون بال يستوي فيه المنصرف وغيره (قوله وقال الشارح ذهب المبرد الخ) على هذا يكون المبرد مخالفا لسيبويه في الساكن الذي ردف الياء فسيبويه يقول هو التنوين الموجود قبل حذفه والمبرد يقول هو التنوين المقدر في كل ممنوع من الصرف موافقا له في ان المعوض عنه الياء المحذوفة (قوله وحذفوا لاجله الياء) أي بعد حذف حركتها المقدرة استثقالا الا كريا (قوله ساكن متوهم الوجود) هو التنوين المقدر (قوله وانه يجر بفتحة ظاهرة) أي ويرفع بضمة مقدرة على الياء الموجودة فيقال جاء جواري بياء ساكنة وقوله وانما قالوا ذلك في العلم أي في المنقوص العلم كقاض علم امرأة وقوله وسيأتي بيانه أي في شرح قول المصنف وما يكون منه منقوصا الخ (قوله مع خفة الفتحة) لم يضمر لانه لو أضمر لرجع الضمير الى خصوص الفتحة المقدرة على الياء نيابة عن الكسرة فيتدافع مع قوله فاستثقلت الخ فالمراد بالفتحة جنسها فليس في قوله مع خفة الفتحة اظهار في مقام الاضمار (قوله وسراويل) خبر شبه وبهذا تعلق شبه وجيه تقديم معمول المصدر عليه للوزن كذا قال خالد وتبعه شيخنا والبعض وفيه مسامحة لان الظاهر أن شبه اسم مصدر لا مصدر (قوله اسم مفرد أعجمي) زاد الفارضي نكرة مؤنث وقال في القاموس السراويل فارسية معربة وقد تذكر ثم قال والسراوين بالنون والشروال بالشين أي المعجمة لغة (قوله لما عرفت الخ) أي وانما كان أعجميا لما عرفت الخ (قوله أو منقول من جمع) وهو ما سمي به من هذا الجمع (قوله فحق ما وازنهما) أي فحق اسم الجنس الذي وازن مفاعل أو مفاعيل وكأنه تفريع على قوله منع من انصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة صرح به توطئة لقوله اذا تم شبهه الخ (قوله وذلك) أي تم شبهه بهما بان لا يكون الخ (قوله ولم يوجد ذلك الخ) مرتبط بقوله فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وان فقدت منه الجمعية اذا تم شبهه بهما واسم الاشارة يرجع الى تمام شبهه بهما وكذا الضمير في قوله ولما وجد (قوله خلافا لمن زعم الخ) هو ابن قوله كسيبويه قال في التكافية وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل انه أعجمي حمل على موازنه الجامع بينهما كالجواري اذا صرف فلا اشكال اه وفي التوضيح ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه وأنكر ابن مالك مجيء جوار وزعم أن سراويل كان جمع سروالة فنقل من الجمعية الى وقد نقله (قوله وأنه في التقدير الخ) أي بقطع النظر عما قوله سمي به المفرد) أي أطلق اسم جنس على هذه التسمية المفرد به وسيأتي وجه آخر في معنى العبارة (قوله سمع سروالة) اعترض بأنه لا يصلح رد القول الآتي المفردة كما عبر بذلك المرادي (قوله وردبان جزء استلزم سماع سروالة وانما يصلح ردا للقول بأنه جمع سروالة تقديرا لان تقدير كونه جمعا لسروالة لا يلزم منه سماع سروالة وعداري) بني الة تقديرا بانه جمع سروالة تحقيقا كما حكاه السندوبي وغيره وعبارته شذ وبني وقيل انه جمع شروالة اسم أو تحقيقا بناء على سماع سروالة كما نقل عن أهل اللغة اه ويمكن حمل كلام الشارح على هذا القول بان يراد بقوله في التقدير بحسب الاصل (قوله عليه من اللوم سروالة) تمامه * فليس برق المستعطف * والضمير في عليه للمذموم واللوم الدناءة في الاصل والخساسة في الفعل ذكريا (قوله

مصنوع) أى من كلام المولدين (قوله وذكر الاخفش) رد للرد ولرده له احتاج الى رد آخر فقال ويرد هذا القول أى القول بان سراويل جمع سروالة فى التقدير أمران الخ وحاصل الاول أنا لا نسلم أن سروالة وان كانت مسموعة مفرد سراويل بل هى لغة فيه فلا يصح كونه فى التقدير جمع سروالة وحاصل الثانى أنه لو كان فى التقدير جمعا فسمى به المفرد لاستلزم ذلك نقل الجمع الى اسم الجنس وهو منتف لان الثابت انما هو نقل الجمع الى العلم كما فى مسلمات واذا انتفى اللازم انتفى الملزوم وهو أنه كان فى التقدير جمعا فسمى به المفرد هذا هو اللائق فى تقرير كلامه وبه يعلم أن دعوى البعض أن الامر الثانى مبنى على تسليم أنه جمع سروالة غير مسموعة وأن تجعله هنا مما لا ينبغى على من لولاه ما راح ولا جاء لم يتم نسأل الله العافية وكيف يليق تسليم كونه جمع سروالة ومنع تسمية المفرد به مع أن الغرض ليس الا منع كونه جمع سروالة لانه المنازع فيه لا منع تسمية المفرد به لان مجرد تسمية المفرد به محل اتفاق فلا يصح منعها فتدبر بقى أنه قد يبحث فى الامر الاول بمنع أن سروالة بمعنى سراويل بل هى بمعنى قطعة خرقة كما فى الرضى وفى الثانى بان اختصاص النقل بالاعلام دون أسماء الاجناس مسلم فى النقل التحقيقى دون التقديرى الذى كلامنا فيه الا أن يجاب بان معنى قوله فى التقدير بحسب الاصل كما مر ايضاحه فتنبه (قوله اسم مؤنث) وانما لم تلحقه تاء التانيث عند تصغيره لان من شرط لحاقها المؤنث تأنيثا معنويا عند تصغيره أن يكون ذا تا كما سيأتى فى قول المصنف واختم بتا التأنيث ما صغرت من * مؤنث عار ثلاثى كسن

(قوله سريويل) أصله سريويل فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون (قوله للتأنيث) أى ليكون اللفظ مؤنثا وضعا كزينب (قوله لزوال صيغة منتهى التكسير) أى مع عدم ما يخلفها فى المنع بخلاف الاول (قوله يحدوها الخ) الحدو سوق الابل والغناء لها ومولعا بفتح اللام حال من الضمير فى يحدو من أولع بالشئ أغرى به واللفاح بفتح اللام ماء الفحل وأما بكسرها فجمع لقحة وهى الناقة التى تحلب وليس مرادا هنا والزيفة بفتح الزاى المايلة والارتاج بالكسر من أرتجت الناقة اذا أغلقت رحمها على الماء والمعنى من شدة طربهن من الحدو هممن يميلون عن الارتاج كذا فى العينى (قوله من لفظ أعجمى) بيان لما لحق أى من اسم جنس مفرد أعجمى (قوله وشراحيل) مقتضى سياقه أنه اسم جنس مثل سراويل لا علم ولم يذكر فى القاموس الا أنه علم فتدبر (قوله أو لفظ) هكذا فى النسخ بالجر عطفا على لفظ الاول أو على جمع قال البعض والصواب النصب عطفا على منقولا لان العلم المرتجل مقابل للعلم المنقول لا أن الثانى منقول عن الاول اه بايضاح وهو تصويب فى غير محله لامكان تصحيح عبارة الشارح بجعل قوله أو مما لحق به عطفا على منقولا وجعل من فيه تبعيضية لاصلة النقل وجعل قوله أو لفظ عطفا على لفظ الاول والمعنى أو كان ما سمى به من مثال مفاعل أو مفاعيل بعض ما لحق بالجمع من اسم جنس أعجمى أو لفظ ارتجل للعلمية ويرجح هذا أنه عليه يكون اللفظ المرتجل للعلمية داخلا فيما لحق بالجمع فيكون مما شمله قول المصنف وان به سمى أو بما لحق الخ بخلافه على نصب لفظ عطفا على منقولا فانه يكون هذا القسم زائدا على كلام المصنف فينافى تصدير الشارح العبارة بالعناية فعض على هذا التحقيق والله ولى العناية * ثم لا بد من كون هذا اللفظ المرتجل للعلمية أعجميا للا ينافى ما أسلفه الشارح من أن هذا الوزن لا يكون فى العربية الا جمعا أو منقولا عن الجمع لا يقال يدخل حينئذ فى قوله من لفظ أعجمى لانا نقول قد أسلفنا أن المراد باللفظ الاعجمى اسم الجنس المفرد الاعجمى (قوله مثل هوازن) كذا فى نسخ وهى ظاهرة وفى نسخ أخرى مثل كشاجم بشين معجمة ثم جيم واعترض عليها بان كشاجم بضم الكاف اسم الشاعر المعروف وأجيب بانه يحتمل أن مراد الشارح اسم آخر مفتوح الكاف غير اسم الشاعر (قوله والعلة فى منع صرفه) أى ما سمى به من ذلك (قوله ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية)

لغة فى سراويل لانهما بمعناه فليس جمعا لها كما ذكره فى شرح الكافية والاخر أن النقل لم يثبت فى أسماء الاجناس وانما ثبت فى الاعلام ﴿تنبيهات﴾ الاول قال فى شرح الكافية وينبغى أن يعلم ان سراويل اسم مؤنث فلو سمى به مذكر ثم صغر قيل فيه سريويل غير مصروف للتأنيث والتعريف ولولا التانيث لصرف كما يصرف شراحيل اذا صغر فقيل شريحيل لزوال صيغة منتهى التكسير * الثانى شذ منع صرف ثمان تشبيها له بجوار نظرا لما فيه من معنى الجمع وان ألفه غير عوض فى الحقيقة قال فى شرح الكافية ولقد شبه ثمانيا بجوار من قال يحدوهن انى مولعا بلقاحها * حتى هممن بزيفة الارتاج والمعروف فيه الصرف لما تقدم وقيل هما لغتان (وان به سمى أو بما لحق * به فالانصراف منعه بحق) يعنى أن ما سمى به من مثال مفاعل أو مفاعيل لحقه منع الصرف سواء كان منقولا من جمع محقق كمساجد اسم رجل أو مما لحق به من لفظ أعجمى مثل سراويل وشراحيل أو لفظ ارتجل للعلمية مثل هوازن قال الشارح والعلة فى منع صرفه مافيه من الصيغة مع أصالة الجمعية

أو قيام العلمية مقامها فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني دون الاول اه قال المرادي قلت مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح اه (واعلم امنع صرفه مركبا * تركيب مزج نحو معديكرب) قد تقدم ان مالا ينصرف على ضربين أحدهما مالا ينصرف في تعريف ولا تنكير والثاني مالا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير وقد فرغ من الكلام على الضرب الاول وهذا شروع في الثاني وهو سبعة أقسام كما مر الاول المركب تركيب المزج نحو بعلبك وحضرموت ومعديكرب لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب والمراد بتركيب المزج أن يجعل الاسمان اسما واحدا بلا اضافة ولا باسناد بل ينزل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر الا اذا كان معتلا فانه يسكن نحو معديكرب لان ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث فعاملوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف بان سكنوا ياء معديكرب ونحوه وان كان مثلها قبل تاء التأنيث يفتح نحو راميه وعاديه وقد يضاف أول جزأي المركب الى ثانيهما فيستحب سكون ياء معديكرب ونحوه تشبيها بياء دردبيس فيقال رأيت معديكرب ولان من العرب من يسكن مثل هذه الياء في النصب مع الافراد تشبيها بالالف فالتزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد ويعامل الجزء الثاني معاملته لو كان منفردا

هذه العلة الاولى قاصرة على ما سمي به من الجمع كمساجد علم رجل ولا تشمل نحو سراويل وشراحيل ولا نحو هوازن وكشاجم ولعل العلة في هذين القسمين ما قاله البعض من وجود صيغة منتهى الجموع قبل العلمية وبعدها (قوله أو قيام العلمية مقامها) أي أو ما فيه من الصيغة مع قيام علميته مقام جمعيته التي كانت له أو جمعية غيره (قوله التعليل الثاني) هو ما فيه من الصيغة مع قيام العلمية مقام الجمعية وقوله دون الاول هو ما فيه من الصيغة مع اصالة الجمعية (قوله لذهاب الجمعية) أي بالعلمية التي خلفت الجمعية ثم زالت بلا خلف عنها (قوله لانهم منعوا سراويل الخ) فيه رد لتعليل المبرد الصرف بذهاب الجمعية (قوله واعلم) مفعول لمحذوف يفسره المذكور بالزوم أي اقصد العلم امنع صرفه فهو على حد زيدا أكرم تخال (قوله مركبا تركيب مزج) أي غير عددي وغير مختوم بويه كما يؤخذ من قوله نحو معديكرب على ما يأتي (قوله مالا ينصرف في تعريف ولا تنكير) هو ما احدى علتيه الوصفية وهو ثلاثة وسامع صرفه لعلة واحدة وهو اثنان (قوله والثاني مالا ينصرف الخ) ضابطه ما احدى علتيه العلمية (قوله بل ينزل عجزه الخ) التعريف للمركب المزجي المعرب فلا اعتراض بان المركب العددي والمختوم بويه والمركب من الاحوال والظروف مركبات مزجية مع أن التعريف لا يصدق عليها أفاده شيخنا السيد (قوله منزلة تاء التأنيث) أي في أن الاعراب على العجز وما قبله ملازم لحالة واحدة وهي الفتح الا في نحو معديكرب كما سيذكره الشارح (قوله ولذلك) أي للتنزيل المذكور وقوله فانه يسكن أي يبقى على سكونه (قوله بان سكنوا) الباء سببية متعلقة بمزيد تخفيف أو تصويرية للجعل المذكور (قوله ونحوه كفاني فلا اسم موضع وقوله وان كان مثلها أي الياء (قوله وقد يضاف أول جزأي المركب) أي المزجي سواء كان آخر صدره ياء أو لا فأل للعهد الذكري لكنه بعد الاضافة لا يسمى مركبا مزجيا لان الاضافي قسيم المزجي فتسميته مزجيا باعتبار حالته الاخرى أعني حالة مزجه واعلم أن هذه الاضافة لفظية لا معنوية لان بكا مثلا ليس اسما لشئ أضيف اليه بعل حتى تظهر ثمرة الاضافة المعنوية بل هو بمنزلة الراء من جعفر فلا فرق في المعنى بين الاضافة وعدمها ولا فائدة لها الا التنبيه على شدة امتزاج الكلمتين واتحادهما الان المتضايفين كالشئ الواحد ولا ينافيه حصول هذه الفائدة بالمزج لان فائدة الشئ قد تحصل بغيره أيضا (قوله فيستحب سكون الخ) أي في الاحوال الثلاثة وقيل تفتح في النصب وتسكن في الرفع والجر (قوله تشبيها بياء دردبيس) أي بجامع أن كلا من الياءين وسط وان كان دردبيس كلمة تحقيقا ومعديكرب كلمة تنزيلا ودردبيس اسم للداهية والمحوزانقانية وخرزة للعب قاله في القاموس (قوله ولان من العرب من يسكن مثل هذه الياء الخ) المتبادر أن ذلك على سبيل الجواز لا الوجوب وان نقله البعض عن البهوتي وأقره وقوله مع الافراد أي عند عدم التركيب كقوله * ولو أن واش باليمامة داره * وقوله تشبيها بالالف أي في نحو الفتى بجامع أن كلا حرف علة وقوله ما كان جائزا في الافراد معنى جوازه في الافراد أن بعض العرب يجيز التسكين والفتح حال النصب وان كان البعض الآخر يوجب الفتح أو أن اللفظ في حد ذاته بقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو لغة بعض آخر وعلى فرض أن من يسكن يوجب التسكين معنى جوازه في الافراد أن اللفظ في حد ذاته بقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو لغة بعض آخر (قوله ويعامل الجزء الثاني الخ) معطوف على يضاف فعاملة الجزء الثاني المذكور على لغة اضافة صدره الى عجزه كما قاله المرادي وقوله معاملته أي معاملة نفسه في

فان كان فيه مع التعريف سبب مؤثر امتنع صرفه كهرمز من رام هرمز لان فيه مع التعريف علمية مؤثرة فيجر بالفتحة ويعرب الاول بما تقتضيه العوامل نحو جاء رام هرمز ورأيت رام هرمز ومررت برام هرمز (١٧٩) ويقال في حضرموت هذه حضرموت ورأيت حضرموت ومررت بحضرموت لان موتا ليس فيه مع التعريف سبب ثان وكذلك كرب في اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه حينئذ فيقول في الاضافة هذا معدي كرب فيجعله مؤنثا وقد يبنيان معا على الفتح مالم يعتل الاول فيسكن تشبيها بخمسة عشر وأنكر بعضهم هذه اللغة وقد نقلها الاثبات وقد سبق الكلام على ذلك في باب العلم ﴿تنبيهان﴾ الاول أخرج بقوله معدي كربا ما ختم به لانه مبني على الاشهر ويجوز أن يكون لمجرد التمثيل وكلامه على عمومه ليدخل على لغة من يعربه ولا يرد على لغة من بناه لان باب الصرف انما وضع للمعربات وقد تقدم ذكره في باب العلم ﴿الثاني﴾ احترز بقوله تركيب مزج عن تركيبي الاضافة والاسناد وقد تقدم حكمهما في باب العلم واما تركيب العدد نحو خمسة عشر فقد تم البناء عند البصريين وأجاز فيه الكوفيون اضافة صدره الى عجزه وسيأتي في بابه فان سمي به ففيه ثلاثة أوجه أن يقر على حاله وأن يعرب اعراب مالا ينصرف وان يضاف صدره الى عجزه وأما تركيب الاحوال والظروف نحو شغر بغر وبيت بيت وصباح مساء اذا سمي به أضيف صدره الى عجزه وزال التركيب هذا رأي سيبويه وقيل يجوز فيه التركيب والبناء (كذا الحاوي زائدي فعلانا

الصرف وعدمه (قوله فان كان فيه مع التعريف) انما قال مع التعريف لان المركب لم يخرج عن العلمية بهذا الاعراب فهو معرفة وجزء المعرفة هنا كالمعرفة تم (قوله وبعض العرب لا يصرفه) أي كربا حينئذ أي حين اذ أضيف اليه معدي قال الخبيصي من قدر كربا اسما للكوبة منع صرفه ومن قدره اسما للحزن صرفه ومن قدر يكاو قلا في يعلل وقالي قلا ونحو ذلك اسما للبقعة منعه من الصرف ومن قدره اسما للموضع أو مكان صرفه دماميني (قوله فيجعله مؤنثا) لو قال كابن الناظم يجعله مؤنثا لكان أولى لان جعله مؤنثا لا يتفرع على ما قبله بل هو سبب لما قبله (قوله تشبيها بخمسة عشر) تعليل لبناء الجزأين على الفتح والمعنى تشبيها للنوع المتكلم فيه من المزجي وهذا النوع منه هو المعرب بنوع آخر منه ليس الكلام فيه وهو المبني فلا ينافي كلامه أن المركب العددي من المزجي (قوله وقد نقلها الاثبات) جمع ثبت بفتح المثلثة (١) وسكون الموحدة وهو الثقة (قوله أخرج بقوله معدي كربا الخ) فيه أن المثال لا يخصص اه سم وأجاب شيخنا بأن الناظم كثيرا ما يستغني بالتمثيل عن التقييد أي وقولهم المثال لا يخصص معناه أنه ليس نصا في التخصيص فلا ينافي أنه راجع فيه لقرينة كعادة الناظم فافهم (قوله لانه مبني) أي على الكسر أما لبناء ولا ثر وبه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين (قوله ليدخل على لغة من يعربه) اعلم أن سيبويه لا يجوز فيه لا البناء على الكسر وأما الجرمي فجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف قال أبو حيان وهو مشكل الا أن يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا (قوله وقد تقدم ذكره في باب العلم) أي ذكر المختوم بويه مما فيه من اللغات بعضها في المتن وبعضها في الشرح أي فلا حاجة الى استقصائها هنا حتى يرد أنه لم يذكر فيه جواز الاضافة كغير المختوم بويه (قوله شغر بغر) بغين معجمة مفتوحة فيهما مع فتح أول كل وكسره يقال ذهب القوم شغر بغر أي متفرقين من أشغر في البلد أبعد وبغر النعم سقط لاتهم بتفرقهم تباعد بعضهم عن بعض وسقطوا في الاماكن التي تفرقوا اليها أفاده الدماميني وهذا المثال والمثال الثاني لما ركب من الاحوال وأما الثالث فلما ركب من الظروف الزمانية (قوله وبيت بيت) تقول هو جاري بيت بيت وأصله بيتا ملاصقا البيت فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما في قوله جاري من معنى الفعل فانه في معنى مجاوري وجوزوا أن يكون الجار المقدر الى وأن لا يقدر جار أصلا بل العاطف شرح الشذور (قوله وصباح مساء) تقول فلان يأتينا صباح مساء أي كل صباح ومساء فحذف والعاطف وركب الظرفان قصد التخفيف ولو أضفت فقلت صباح مساء لجاز أي صباحا مقترنا بمساء اه شرح الشذور وظاهره أن العاطف الذي تضمنه التركيب الواو وفي الرضي أنه الفاء لان الفاء للتعقيب فتفيد العموم اذ المعنى يأتينا صباحا فمساء عقبه بلا فصل الى ما لا يتناهى فليراجع الرضي ومثال الظروف المكانية قولهم سهلت الهمزة بين بين وأصله بينها وبين حرف حركتها فحذف ما أضيف اليه بين الاولى وبين الثانية وحذف العاطف وركب الظرفان يس (قوله وقيل يجوز فيه التركيب والبناء) أي كما قبل التسمية به فالتركيب والبناء وجه واحد هذا هو المتبادر ويؤيده ان المعرفة اذا أعيدت معرفة كانت عينا فيكون المراد التركيب المذكور في قوله وزال التركيب وفي قوله وأما تركيب الاحوال والظروف ومن ادعى غير ذلك كالبعض والبهوتي فعليه الاثبات (قوله كذا الحاوي) أي علم حاوي زائدي فعلانا ﴿فائدة﴾ قال أبو الفتح اذا سميت رجلا ذان صرفته لان ألفه وان كانت زائدة فانها لما عاقبت ألف ذا التي

(١) قوله وسكون الموحدة الخ الاقيس فيها الفتح وقد تسكن كما في شرح القاموس اه

هى عين جرت مجرى الاصل وأما زيدان المسمى به رجل فانه لا ينصرف لانه يبقى بعد اسقاط زائديه ثلاثة أحرف وهذا شئ يكون وضع الاسماء المعربة عليه وأما ذان فانه يبقى بعد الحذف على حرف واحد فلهذا سلم (قوله كعطفان) بفتح الغين المعجمة والطاء المهملة اسم قبيلة من العرب سميت باسم أبيها تصريح (قوله وكاسبهانا) بفتح الهمزة وكسرها وبفتح الباء الموحدة عند أهل المغرب والفاء عند أهل المشرق اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها واصبه اسم فرس كذا فى التصريح قال فى القاموس وهى كلمة أعجمية وأصلها اسباهان أى الاجناد لانهم سكنوها وفى كلامه ما يفيد أن فتح الهمزة أكثر من كسرها وأن الموحدة أكثر من الفاء (قوله فعلامة الزيادة الخ) فاذا جهل كل من زيادة الالف والنون وأصالتهما فسيبويه والخليل يمنعان الصرف لهوفا بالاكثر وغيرهما لا يحتم الزيادة الا بدليل اه سجاعى (قوله فان كان قبلهما حرفان الخ) يتبادر الى الوهم أن هذا مفهوم قوله أكثر من حرفين أصولا وليس كذلك لانه يلزم عليه أن يكون قوله فان كان قبلهما حرفان الخ من صور ما اذا كانا فيما لا ينصرف وليس كذلك بدليل التمثيل بحسان وحينئذ فهو كلام مستقل (قوله ان قدرت أصالة التضعيف) أى أصالة ما حصل به التضعيف وهو الحرف الثانى قيل لبعضهم أتصرف عدنان قال ان هجونه أى لانه حينئذ من العفونة لا ان مدحته أى لانه حينئذ من العفة (قوله ان جعل من الحس الخ) عبارة مستقيمة مناسبة واعتراض البعض عليها بان المناسب لقوله ان قدرت الخ أن يقول ان جعل وزنه فعلان الخ وان جعل وزنه فعال الخ باسقاط من الحس ومن الحسن غير ناهض كما لا يخفى ودعواه أن الكلام فيما لا ينصرف فلا يلائمه قوله من الحس ومن الحسن قد عرفت منعه وما يتبادر من العبارة من أن المتكلم بنحو حسان مخير فى الصرف وعدمه نظرا للاعتبارين مسلم ولا ينافيه ما سيأتى فى رمان من الخلاف لان فيه وجد المرجح لاحد الاعتبارين عند القائل بصرفه والقائل بمنع صرفه بخلاف نحو حسان (قوله وشيطان الخ) استطراد لانه صفة والكلام فى الاعلام ولانه غير مضاعف وكلام الشارح فى المضاعف وقد يبحث فى العلة الاولى بان المراد شيطان المسمى به (قوله من شطن) أى بعد عن الحق وبابه قعد مصباح (قوله لان فعالا فى النبات أكثر) أى من فعلان بالضم (قوله مرمنة) كذا ضبط الشارح وفى بعض النسخ رمنة والمعنى كثيرة الرمان كذا قال شيخنا وغيره وسها البعض فعكس وضبط شيخنا السيد مرمنة بفتح الميم أى الاولى والثانية وبؤيده ضبطه بالقلم هكذا فى النسخ الصحيحة من القاموس (قوله اذا أبدل من النون الزائدة لام الخ) حاصله أن النظر للاصل لا للطارئ اه سم أى فى الصورتين اللتين ذكرهما الشارح (قوله أصيلان) تصغير أصيل على غير قياس اه تصريح والاصيل العشى كما فى القاموس (قوله صرف) لاصالة النون حينئذ لانها بدل من أصل (قوله حنان) أى مسمى به لان الكلام فى العلم (قوله كذا مؤنث) أى علم مؤنث وكذا جزء علم مؤنث كما فى أبى هريرة وأبى قحافة سم (قوله مطلقا) حال من الضمير فى الخبر (قوله وشرط منع العار) أى المؤنث العارى من الهاء (قوله فوق الثلاث) على حذف مضاف أى فوق ذى الثلاث لان الاسم لا يرتقى فوق الاحرف الثلاثة وانما يرتقى فوق اسم آخره ذى أحرف ثلاثة كذا فى الشاطبى (قوله أو بكور) عطف على محل ارتقى وقوله أو سقر أو زيد عطفان على جور وقوله اسم امرأة حال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ والمسوغ كونه

كعطفان وكاسبهانا) يعنى أن زائدى فعلان يمنعان مع العلمية فى وزن فعلان وفى غيره نحو حمدان وعمران ومهران وعطفان وأصبهان وقد نبه على التعميم بالتمثيل (تنبيهات) الاول علامة زيادة الالف والنون سقوطهما فى بعض التصاريف كسقوطهما فى ردسيان وكفران الى نسى وكفر فان كانا فيما لا يتصرف فعلامة الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولا فان كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران ان قدرت أصالة التضعيف فالالف والنون زائدتان وان قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية مثال ذلك حسان ان جعل من الحس فوزنه فعلان وحكمه أن لا ينصرف وهو الاكثر فيه ومن شعره

ما هاج حسان رسوم المدام * ومطعن الحى ومبنى الخيام * وان جعل من الحسن فوزنه فعال وحكمه أن ينصرف وشيطان ان جعل من شاط يشيط اذا احترق امتنع صرفه وان جعل من شطن انصرف ولو سميت برمان فذهب سيبويه والخليل الى المنع لكثرة زيادة النون فى نحو ذلك وذهب الاخفش الى صرفه لان فعالا فى النبات أكثر ويؤيده قول بعضهم أرض مرمنة * الثانى اذا أبدل من النون الزائدة لام منع الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل منه مثال ذلك أصيلان فان أصله أصيلان فلو سمى به منع ولو أبدل من حرف أصلى نون صرف بعكس أصيلال ومثال ذلك حنان فى حناء أبدلت همزته نونا * الثالث ذهب الفراء الى منع الصرف للعلمية وزيادة الف قبل نون أصليه تشبيها لها بالزائدة نحو سنان وبيان والصحيح صرف ذلك (كذا مؤنث بهاء مطلقا * وشرط منع العار كونه ارتقى * فوق الثلاث أو بكور أو سقر * أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر * وجهان فى العادم تذكيرا سبق * وعجمة كهند والمنع أحق) مما يمنع الصرف اجتماع العلمية والتأنيث بالتاء لفظا أو تقديرا مما لفظا فنحو فاطمة وتقديرا عالم يصرف ولو جردا العلمية

في معناه ولزوم علامة التأنيث في لفظه فان العلم المؤنث لا تفارقه العلامة فالتاء فيه بمنزلة الالف في حبلى وصحراء فاثرت في منع الصرف بخلافها في الصفة وأما تقديرا ففي المؤنث المسمى في الحال كسعاد وزينب أو في الاصل كعناق اسم رجل أقاموا في ذلك كله تقدير التاء مقام ظهورها اذا عرفت ذلك فالمؤنث بالتاء لفظا ممنوع من الصرف مطلقا أي سواء كان مؤنثا في المعنى أم لا زائدا على ثلاثة أحرف أم لا ساكن الوسط أم لا الى غير ذلك مما سيأتي نحو عائشة وطلحة وهبة وأما المؤنث المعنوي فشرط تحتم منعه من الصرف أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف نحو زينب وسعاد لان الرابع ينزل منزلة (١٨١) تاء التأنيث أو محرك الوسط كسقر

في معرض التقسيم وفي العادم خبر وتذكيرا مفعول العادم وسبق جملة في محل نصب نعت تذكيرا وجملة عطف على تذكيرا وكان عليه أن يزيد وتحرك الوسط الا أن يقال هو مأخوذ من قوله كهند (قوله في معناه) أي فيه باعتبار وضعه لمعناه المشخص ففيه مسامحة (قوله ولزوم علامة التأنيث في لفظه) اعترضه سم بانه مناف لما تقدم من الفرق بين ألف التأنيث وتائه حيث استقلت الاولى بالمنع دون الثانية بان الاولى لازمة لما هي فيه دون الثانية وأجيب بان الالف لازمة مطلقا أي في العلم وغيره كالصفة والتاء ليست كذلك بل انما تلزم في العلم وكلامنا الآن في العلم (قوله بخلافها في الصفة) أي بخلاف التاء حالة كونها في الصفة كقائمة وقاعدة فانها لا تؤثر فيها لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها تصريح (قوله في المؤنث المسمى) من اضافة الوصف الى موصوفه أي المؤنث مسماه وقول البعض أي المسمى به لان الكلام في اللفظ غفلة ناشئة عن توهم أن المسمى صفة للمؤنث وليس كذلك كما علمت بدليل قوله في الحال كسعاد وزينب أو في الاصل الخ فلا تكن من الغافلين (قوله وهبة) أي علما (قوله وأما المؤنث المعنوي) أي ما ليس علامته لفظية والا فالتأنيث مطلقا راجع للفظ كما تقدم لان علامته الملفوظة أو المقدرة لفظية اه بيس وأراد باللفظية أولا الظاهرة وثانيا الاعم فلا تناقض ومعنى كون المقدرة لفظية أنها ترجع للفظ والمراد المؤنث المعنوي من الاعلام لانها موضع الكلام (قوله لان الحركة قامت مقام الرابع) لان الاسم بالحركة خرج عن أعدل الاسماء وهو الثلاثي الساكن الوسط فصار كالرباعي في الثقل ولانها في النسب كالحرف الخامس فلو نسبت الى جمزى لقلت جمزي بحذف الالف لا غير ولو كان الوسط ساكنا لجاز فيه الحذف والقلب واوا تقول في النسب الى حبلى حبلي أو حبلوي كما سيأتي دون شرى (قوله اسمي بلدين) ينبغي أن يقول اسمي بلدتين ليكون جورماه مما نص فيه وأما اذا جعلا اسمي بلدين كانا مذكرين فيكونان مثل نوح ولوط في الصرف (قوله أو منقولا من مذكر الخ) الى ههنا بحث وهو أنه كيف يتحتم منع نحو زيد اذا سمي به مؤنث عند سيبويه والجمهور ولا يتحتم عندهم منع نحو هند مع عروض تانيث الاول وأصالة تأنيث الثاني ومع استوائهما في عدد الحروف وفي الهيئة وعلا جاز الوجهان في الاول كالثاني أو تحتم منع الثاني كالاول ومن هنا تظهر قوة مذهب عيسى بن عمر والجرمي والمبرد فتامل (قوله وذهب عيسى الخ) استدلوا بقوله تعالى اهبطوا مصرا مع قوله وقال ادخلوا مصر فان مصرفي الاصل اسم لمذكر وهو ابن نوح ثم نقل وجعل علما على البلدة وهي مؤنثة فصار كزيد المذكور وجوابه أنا لا نسلم علمية المنصرف سلمنا لكن لا نسلم أنه مؤنث بل يجوز أن يكون قد لحظ فيه المكان دماميني (قوله كهند ودعد) مثلهما بنت وأخت علمي مؤنث كما سيأتي (قوله والمنع أحق) أي لوجود السببين (قوله لم تنلفع الخ) يعني أنها ليست من البذو حتى يكون لها ذلك بل هي حضرية قاله شيخنا السيد (قوله الصرف أفصح) لمقاومة الخفة أحد السببين مع كون الصرف هو الاصل فيرجع اليه بادي سبب فدعوى ابن هشام أنه غلط جلي غير ظاهرة (قوله لانهم لا يردون اسم البلدة على

واطى لان الحركة قامت مقام الرابع خلافا لابن الانباري فانه جعله ذا وجهين وما ذكره في البسيط من أن سقر ممنوع الصرف باتفاق ليس كذلك أو يكون أعجميا كجور وماه اسمي بلدين لان العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لانها هنا لم تؤثر منع الصرف وانما أثرت تحتم المنع وحكى بعضهم فيه خلافا فقيل انه كهند في جواز الوجهين أو منقولا من مذكر نحو زيد اذا سمي به امرأة لانه حصل بنقله الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب عيسى بن عمر والجرمي والمبرد الى أنه ذو وجهين واختلف النقل عن يونس وأشار بقوله وجهان في العادم تذكيرا الى آخر البيت الى أن الثلاثي الساكن الوسط اذا لم يكن أعجميا ولا منقولا من مذكر كهند ودعد يجوز فيه الصرف ومنعه والمنع أحق فمن صرفه نظر الى خفة السكون فانها قاومت أحد السببين ومن منع نظر الى وجود السببين ولم يعتبر الخفة وقد جمع بينهما الشاعر في قوله لم تنلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعا في العلب

(تنبيهات) الاول ما ذكره من أن المنع أحق هو مذهب الجمهور وقال أبو علي الصرف أفصح قال ابن هشام وهو غلط جلي وذهب الزجاج قيل والاخفش الى أنه متحتم المنع قال الزجاج لان السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف وذهب الفراء الى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه نحو قبل لانهم لا يردون اسم البلدة

غيرها) أى لا يوقعون فيه الاشتراك اللفظى أى غالبا بخلاف أسماء الاناسى فانهم يوقعونه فيها كثيرا فاحتاجت الى التخفيف واغتفر أى غالبا لانهم قد يوقعونه فى اسم البلدة (قوله أو الاعلال كدار) لان أصله دور ففلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله وبه صرح فى التسهيل) وهو ظاهر كلامه هنا أيضا اذ يد وان كان ثنائيا لفظا فهو ثلاثى تقديرا اسا كن الوسط اذ أصله يدى بالاسكان كما فى الصحاح زكريا (قوله نحو حريب) تصغير حرب وحرب مؤنثة وقوله وهى أى حريب ونحوها مما سيأتى فى التصغير (قوله انصرف) قال الاسقاطى وتبعه غيره لعل المراد جوازا فيجوز المنع أيضا كهند اه وهو منحه ويستفاد من كلام الشارح أن ياء التصغير لم يعتدوا بها فى تصييره رباعيا والا كان مختوما المنع اتفاقا (قوله مطلقا) أى تحرك وسطه أم لا كما يؤخذ مما ذكره فى القوابل بعده وسكت عن كونه أعجميا أولا واستظهر البعض أنه لا فرق قال يس فان قلت لم يكتفوا هنا بتحريك الوسط لان سكنه حكم الزيادة كما تقدم قلت لانه لما كان المسمى مذكرا ضعف هنا معنى التأنيث جدا ليكون اللفظ والمعنى مذكرين فاحتاجوا لتقوية معنى التأنيث باقوى الامور القائمة مقام التاء وهو الحرف الزائد على الثلاثة فانه فى قيامه مقام التاء أقوى من تحرك الوسط اه (قوله وان كان زائدا على الثلاثة الخ) شرط فى التسهيل لمنع صرفه ثلاثة شروط أن لا يسبق له تذكير انفرد به محققا أو مقدرا وأن لا يحتاج تأنيثه الى تاويل لا يلزم وأن لا يغلب استعماله قبل العلمية فى المذكر قال الدماميني فيصرف ان سبق له تذكير انفرد به محققا كدلال علم مذكر منقولا من مؤنث لانه فى الاصل مصدر أو مقدرا كحائض علم مذكر اسبق التذكير تقديرا اذ المعنى شخص حائض بدليل أنهم اذا صغروه لم يأتوا بالتاء وقال الكوفيون اذا سمى بنحو حائض مذكر لم يصرف بناء على أن قولهم ان نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء انما تدخل للفرق ورد عليهم أنهم اذا أرادوا بنحو حائض معنى الفعل وهو الحدوث أدخلوا التاء فقالوا حائضة وعرضعة واحترز المصنف بقوله انفرد به من نحو ظلوم علم مذكر منقولا من مؤنث فهو ممنوع من الصرف لانه قبل التسمية به يطلق على المذكر والمؤنث تقول مررت برجل ظلوم وامرأة ظلوم وكذا يصرف المؤنث الزائد على ثلاثة المسمى به مذكرا ان احتاج تأنيثه الى تاويل لا يلزم كرجال علم مذكر لان تاويله بالجماعة لا يلزم لجواز تأويله بالجمع وكذا يصرف ان غلب استعماله قبل العلمية فى المذكر كذراع علم مذكر فهو فى الاصل مؤنث لكن غلب فى أعلام المذكرين ووصف به المذكر فقالوا ثوب ذراع أى قصير اه باختصار (قوله كاللفظ) صفة تقديرا أى تقديرا كائنا كاللفظ وعبارته بان يكون الحذف قياسيا وان حذف الهمزة بعد نقل حركتها قياسى ومنه شمل تخفيف شمأل واحترز به مما هو على غير قياس كايم فى أيم فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به اه يس وعبارة الدماميني فان الحرف المقدر بمنزلة الملفوظ به أما أولا فلانه قد ينطق به وأما ثانيا فلان حركة الهمزة مشعرة به ولهذا قال كاللفظ واحترز به عن نحو كنف فان هاء التأنيث مقدرة فيه بدليل ظهورها فى التصغير ومع ذلك فهو مصروف ان سمى به مذكرا ذ لا يلفظ بها وليس فى اللفظ مشعر بها اه (قوله اسم للضبع) أى الانثى ويقال للذكر ضبعان وقوله بالنقل متعلق بمخفف (قوله اذا سمى رجل ببنت وأخت الخ) ﴿فائدتان﴾ الاولى قال الدماميني لو سمى مذكر بما هو اسم مؤنث على لغة وصفة لمؤنث على لغة نحو جنوب وديور وشمال بفتح أوله فانها عند بعض العرب أسماء للريح وعند بعضهم صفات جرت على الريح وهى مؤنثة ففيه وجهان المنع كزينب والصرف كباب حائض اه الثانية قال فى التسهيل صرف أسماء القبائل والارضين والكلم ومنعه مبنيان على المعنى فان كان أبا أو حيا أو مكانا أو لفظا صرف أو قبيلة أو بقعة أو كلمة أو سورة لم يصرف وقد يتعين اعتبار القبيلة نحو يهود ومجوس علمين أو البقعة نحو دمشق أو المكان نحو بدر اه وكذا حروف الهجاء تذكر

على غيرها فلم يكثر فى الكلام بخلاف هند • الثانى لا فرق فى ذلك بين ما سكونه أصلى كهند أو عارض بعد التسمية كفخذ أو الاعلال كدار • الثالث قال فى شرح الكافية اذا سميت امرأة بيد ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه ما جاز فى هند ذكر ذلك سيبويه وظاهره جواز الوجهين وأن الاجود المنع وبه صرح فى التسهيل فقول صاحب البسيط فى يد صرفت بلا خلاف ليس بصحيح • الرابع اذا صغر نحو هند وجد تحتم منعه لظهور التاء نحو هنيدة ويد بة فان صغر بغير تاء نحو حريب وهى اسم لمجموعة انصرف • الخامس اذا سمى مذكر بمؤنث مجرد من التاء فان كان ثلاثيا صرف مطلقا خلافا للفراء وثعلب اذ ذهبا الى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو نغد أم سكن نحو حرب ولابن خروف فى المتحرك الوسط وان كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو سعاد أو تقديرا كاللفظ نحو جيأل اسم للضبع بالنقل منع من الصرف • السادس اذا سمى رجل ببنت أو أخت صرف عند سيبويه وأكثر النحويين لان تاءه قد بنيت الكلمة عليها وسكن ما قبلها

باعتبار

فاشبهت تاء جبت وسحت قال ابن السراج ومن أصحابنا من قال ان تا بنت وأخت للتانيث وان كان الاسم مبنيا عليها فيمنعونهما
الصرف فى المعرفة ونقله بعضهم عن الفراء قلت وقياس قول سيبويه انه اذا سمى بهما مؤنث أن يكون على الوجهين

باعتبار الحرف وتؤنث باعتبار الكلمة قال الدماميني واطلاقهم القول بجواز الامرين محمول على
ما اذا لم يتحقق مانعان من الصرف فان تحققا فمنع الصرف بكل حال نحو تغلب بأهلة وخولان وقوله
وقد يتعين الخ يعني أن جواز الصرف وعدمه بحسب الاعتبارين انما هو فيما لم تقتصر فيه العرب
على أحدهما أما هو فلا تتجاوز فيه ما سمع زاد فى الهمع وقد يتعين اعتبار الحى ككلب (قوله فاشبهت
تا مجبت وسحت) فيه نشر على ترتيب اللف والجبت فى الاصل اسم للصنم ثم استعمل فى كل ما يعبد
من دون الله عز وجل والسحت هو الحرام (قوله وقياس قول سيبويه) أى قوله ان بنتا وأختا اذا سمى
بهما رجل يصرفان كما فى زكريا (قوله أن يكون على الوجهين) جزم غير الشارح بنقل ذلك عن
سيبويه اه سم لانهما حينئذ كهند وفى عبارة الشارح ركاكة ظاهرة وكان ينبغى أن يقول انهما
اذا سمى بهما مؤنث كانا على الوجهين (قوله للاحتراز من تا بنت وأخت) انما يصح هذا الاحتراز
على القول بان تا هما ليست للتانيث أما على أن تا هما للتانيث فلا لوجوب منع صرفهما حينئذ
العلمية (قوله وكذا فعل فى التسهيل) أى عبرهنا بالهاء وفى باب التأنيث بالتاء كما يعلم بالوقوف عليه
(قوله والعجمى الوضع والتعريف) اضافته للنظيمة فليست على معنى حرف كما سلف أى العجمى
وضعه وتعريفه وقوله مع زيد حال من الضمير فى العجمى وغير هذا لا يخلو عن شئ والمراد الزيادة على
الثلاث بغير ياء التصغير كما سيأتى واعلم انه يقوم تحرك الوسط هنا مقام الزيادة كما قام فى المؤنث لضعف
العجمة بعدم علامة لها كعلامة التأنيث عن التقوى بمجرد تحرك الوسط الذى هو قوة ضعيف
وهذا أوجه مما ذكره البعض (قوله من الاوضاع) أى الموضوعات (قوله أى يكون علما فى لغتهم)
وان نقلته العرب الى علمية أخرى كان سمت باسمعيل شخصا آخر (قوله كلجام) بالجيم وضعه العجم اسم
جنس للآلة التى تجعل فى فم الفرس ومثله الفرند بكسر الفاء والراء وسكون النون كما فى القاموس
وغيره وضعه العجم اسم جنس للسيف وقول البعض وفتح الراء سهو (قوله الى العلمية ابتداء) بان لم
تستعمله اسم جنس قبل أن تستعمله علما (قوله كبندار) بضم الموحدة وهو فى لغة العجم اسم جنس
للتاجر الذى يلزم المعادن وان يخزن البضائع للغلاء وجمعه بنادرة (قوله لا يشترطون أن يكون الخ)
بل الشرط عندهم أن يكون أول استعمال العرب له فى العلمية (قوله لمجيئه على أصل ما تبنى الخ)
اضافة أصل الى ما على معنى فى وذلك الاصل هو عدم الزيادة على الثلاثة لان العرب يراعون فى
كلامهم التخفيف وأما الآحاد العجمية فالاصل فيها الزيادة لان العجم يراعون فى كلامهم الطول
(قوله نحو نوح ولوط) أى من كل علم ثلاثى ساكن الوسط أعجمى مذكر أما المؤنث كهند وجورة فمنوع
الصرف لتقوى العجمة بالتأنيث وغالم يجر فى نوح ولوط الوجهان كما جاز فى هند ودعد مع أن كلا
وجد فيه سببان لان التأنيث سبب قوى فيمكن اعتباره مع سكون الوسط بخلاف العجمة فانه ابن
هشام ﴿واعلم﴾ أن أسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة الصرف الا ستة محمد وشعيب
وصالح وهود ونوح ولوط لخفة الاخيرين وكون الاربعة الاول عربية وقيل هود كنوح لان سيبويه
قرنه معه فهو أعجمى وصرفه للخفة ويؤيده ما يقال من أن العرب من ولد اسمعيل وما كان قبل ذلك
فليس بعربى وهود قبل اسمعيل فكان كنوح كذا فى الجامى قال العصام ويرد على الحصر فى الستة
شيث وعزير وقال البيضاوى تنوين عزير بناء على أنه عربى وترك تنوينه بناء على أنه أعجمى اه
واستشكله ابن قاسم بان ثبوت التنوين وتركه فى القرآن كما هو قضية القراءة بهما يوجب جوازهما
فكيف يكون أحدهما مبنيا على أنه عربى والآخر على أنه أعجمى مع أنه فى الواقع لا يكون عربيا

فى هند * السابع كان
الاولى أن يقول بتا بدل
قوله بهاء فان مذهب
سيبويه وانصريين أن
علامة التانيث التاء والهاء
بدل عندهم عنها فى الوقف
وقد عبر بالتاء فى باب
التانيث فقال علامة
التأنيث تاء أو ألف وكانه
انما فعل ذلك للاحتراز
من تا بنت وأخت وكذا
فعل فى التسهيل * انما من
مراده بالعارى فى قوله رشرط
منع العارى العارى من التاء
لفظا الا فما من مؤنث
بغير الالف الا وفيه التاء
اما ملفوظة أو مقدرة
(والعجمى الوضع والتعريف
مع * زيد على الثلاث صرفه
امتنع) أى مما لا ينصرف
ما فيه فرعية المعنى بالعلمية
وفرعية اللفظ بكونه من
الاوضاع العجمية لكن
بشرطين أن يكون عجمى
التعريف أى يكون علما فى
لغتهم وأن يكون زائدا على
ثلاثة أحرف وذلك نحو
ابراهيم واسمعيل واسحق
فان كان الاسم عجمى الوضع
غير عجمى التعريف
انصرف كلجام اذا سمى به
رجل لانه قد تصرف فيه
بنقله عما وضعته العجم له
فالحق بالامثلة العربية
وذهب قوم منهم الشلوبين

وابن عصفور الى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك الى العلمية ابتداء كبندار وهؤلاء لا يشترطون أن يكون الاسم علما فى لغة العجم
وكذا ينصرف العلم فى العجمة اذا لم يزد على الثلاثة بان يكون على ثلاثة أحرف لضعف فرعية اللفظ فيه لمجيئه على أصل ما تبنى عليه
الآحاد العربية ولا فرق فى ذلك بين الساكن الوسط نحو نوح ولوط والمتحرك

نحو شتر ولمك قال فى شرح الكافية قولا واحدا فى لغة جميع العرب ولا التفات الى من جعله ذا وجهين مع السكون ومنعتم المنع مع الحركة لان العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون (١٨٤) زيادة على الثلاثة قال وممن صرح بالغاء عجمة الثلاثى مطلقا السيرافى وابن برهان وابن خروف ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا ولو كان منع صرف العجمى الثلاثى جائزا لوجد فى بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغريبة اه قلت الذى جعل ساكن الوسط على وجهين هو عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجانى ويفصل فى الثلاثى ثلاثة أقوال * أحدها ان العجمة لا أثر لها فيه مطلقا وهو الصحيح * الثانى أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما سكن وسطه وجهان * الثالث أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب ﴿ تنبيهات ﴾ الاول قوله زيد هو مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة وزيدانا * الثانى المراد بالعجمى ما نقل من لسان غير العرب ولا يختص بلغة الفرس * الثالث اذا كان الاعجمى رباعيا وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء * الرابع تعرف عجمة الاسم بوجوه أحدها نقل الائمة ثانيها خروجه عن أوزان الاسماء العربية نحو ابراهيم ثالثها عروه من حروف الذلاقة وهو خماسى أو رباعى فان كان فى الرباعى السين فقد يكون عربيا نحو عسجد وهو قليل وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك مر بنفل رابعها أن للدال

وعجميا بل أحدهما فقط وأجيب بانه يكفى فى تخريج القراءة المطابقة لوجه نحوى وان لم يوافق توجيه القراءة الاخرى وقد قرئ تترى بالتنوين على أن الالف للالحاق وتركه على أنها للتأنيث ولا يمكن أن تكون فى الواقع لهما والياء على أنه أعجمى ليست للتصغير لان الظاهر أن الكلمة وضعت عليها فى لغة العجم فلا تكون التصغير لاختصاص لغة العرب بياء التصغير ولانها لو كانت للتصغير لم تؤثر عجمته منع الصرف لما مر من أن الاعجمى اذا كان رباعيا بياء التصغير انصرف ولم يعتد بالياء فعلم ما فى كلام البعض على قول الشارح ولا يعتد بالياء فتأمل (قوله نحو شتر) بفتح الشين المعجمة والتاء الفوقية اسم قلعة فهو مؤنث فيشكل على ما سلف ان العجمة اذا انضمت الى تأنيث الثلاثى الساكن الوسط تحتم المنع فكيف لا تؤثر مع تحركه الا أن يقال اعتبار التأنيث فيه غير متعين لجواز ارادة المكان بس (قوله ولمك) فسره شيخنا والبعض بما فى القاموس من أنه جبل يكتحل به وهو غير مناسب لان الكلام فى العلم ولمك بهذا المعنى اسم جنس ونقل شيخنا السيد عن السيد فى شرح اللباب أن لمك بفتح اللام والميم هو ابن متوشلخ بن نوح والامر عليه ظاهر (قوله لان العجمة سبب ضعيف) علة لقوله ولا فرق فى ذلك الخ (قوله مطلقا) أى ساكن الوسط أو متحركه (قوله جائزا) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فى متحرك الوسط وقوله لوجد فى بعض الشواذ المناسب لمذهب من يجعل ساكن الوسط ذا وجهين ومتحركه منتحم المنع أن يقول لوجد فى بعض كلامهم لان صاحب هذا المذهب لا يقول بشذوذ المنع الا أن يقال المراد المبالغة فى عدم وجوده فى كلامهم رأسا فالمعنى لوجد ولو فى بعض الشواذ فتفطن (قوله وبتحصل) أى من كلام الشراح لا مما تقدم اذ القول الثالث لم يتقدم (قوله وماسكن وسطه ينصرف) أى وجوبا لما يأتى الثانى (قوله مصدر زاد يزيد الخ) الاحسن أن يقول مصدر زاد يقال زاد يزيد الخ (قوله عروه من حروف الذلاقة) اعلم أن العلامة يلزم اطرادها ولا يلزم انعكاسها أى يلزم من وجودها وجود المعلم ولا يلزم من عدمها عدمه فيلزم من وجود الظلو فى الخماسى أو الرباعى وجود العجمة ولا يلزم من عدم الظلو فيما ذكر عدم العجمة فلا يرد أن يوسف أعجمى وقد وجد فيه حرف من حروف الذلاقة وهو الفاء اذا علمت ذلك علمت أن ما فرعه بس وتبعه شيخنا والبعض على هذه العلامة بقوله فما فيه حرف من حروف الذلاقة عربى وينبغى أن يقال حيث لم تثقل عجمته ولم يكن فيه سبب آخر ناشئ عن الغفلة عن حكم العلامة فتدبر (قوله فان كان فى الرباعى السين) أى ما ذكر من عجمة الرباعى العارى عن حروف الذلاقة اذا لم يكن فيه السين فان كان الخ (قوله نحو عسجد) هو الذهب والجوهر والبعير الضخم قاموس (قوله بغير فاصل) لم يشترط ذلك بعضهم ومثل لما فيه الفاصل بالجرموق (قوله نحو قبج وجق) الاول بقاف مفتوحة وجيم مشوبة بالشين ساكنة لغة تركية بمعنى اهرب وبمعنى كم الاستفهامية وأما بكسر القاف فبمعنى الرجل والثانى بكسر الجيم وسكون القاف بمعنى اخرج وقال فى القاموس الجقة بالكسر الناقة الهرمة وجق الطائر ذرق اه ولم يذكر قبج ويؤخذ من صنيع شيخنا السيد أن مراد الشارح التمثيل بقبج وجق التركيتين وحينئذ يرد على الشارح أن كلامه فى الاسماء وجق ليس فى اللغة التركية اسما للهم الا أن يراد بالاسماء مطلق الكلمات فتأمل (قوله نحو صولجان) بفتح الصاد واللام المحجن وجمعه صوالجة قاموس ومثله الجص والصنجة (قوله نحو اسكرجة) قال البعض بسكون السين وضم الكاف وضم الراء المشددة اسم لوعاء مخصوص اه وانظر ما حركة الهمزة (قوله والزاى بعد الدال) أى وكالزاى بعد الدال ولو قال والزاى للدال أى وتبعية الزاى

يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع فى كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قبج وجق والصاد والجيم نحو صولجان والكاف والجيم نحو اسكرجة وتبعية الراء للنون أول كلمة نحو نرجس والزاى بعد الدال نحو مهندز

للدال لكان أخصر وقيد فى الهمع تبعية الزاى للدال بكونها فى آخر الكلمة وقوله نحو مهندز قال يس وقد تبدل زايه سينا (قوله كذالك ذو وزن) أى علم ذو وزن وفى البيت عطف الاسم على الفعل لتكون أحدهما بمعنى الآخر والاحسن هنا ارجاع الاول الى الثانى لان الاصل فى الوصف الافراد (قوله كاحمد) منقول من فعل ماض أو مضارع أو من اسم تفضيل اه سم (قوله الا فى نادر) أى فى لفظ نادر عربى غير علم بقرينة عطف العلم والعجمى عليه والعطف يقتضى المغايرة وقوله كصيغة الماضى الخ تمثيل للمختص وعطف عليه قوله وماسوى الخ وقوله وماسلمت الخ وقوله وبناء فعل وقوله وماصيغ الخ (قوله أو بهمزة وصل) وحكم همزة الوصل فى الفعل المسمى به القطع لان المنقول من فعل يعد عن أصله فالتحق بنظائره من الاسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقتدار فان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له تصريح (قوله وماسوى أفعل وانفعل وتفعل ويفعل) أى لان هذه من الغالب كما يعلم مما يأتى اه سم ومثال ماسواها يدحرج ويستخرج (قوله وماسلمت الخ) احترز بالسلامة عن المغير كردو قيل وسيأتى وقوله من مصوغ بيان لماسلمت الخ وقوله وبناء فعل أى بالتشديد (قوله من غير فاعل) أما ماصيغ للامر من فاعل كضارب بكسر الراء أمر من ضارب بفتحها فليس من المختص ولا من الغالب بل هو بالاسم أولى فلا يؤثر تصريح (قوله والثلاثى) أى وغير الثلاثى لان ماصيغ من الثلاثى من الغالب كما يأتى سم (قوله نحو انطلق ودحرج) تمثيل لما صيغ للامر من غير فاعل وغير الثلاثى (قوله مجردين عن الضمير) اذلو اقترنا به لكانا من المحكى لا من الممنوع الصرف لان العلم حينئذ منقول من الجملة لا من الفعل وحده لكن هذا القيد لا يخص هذين المثالين كما لا يخفى (قوله قبل هذا انطلق) بقطع الهمزة للامر (قوله وهكذا) أى كالمذكور من صيغة الماضى المفتتح بتاء المطاوعة وغيره مما مر وقوله المبنية أى الموضوعة (قوله والاحتراز بالنادر من نحو دئل) أى من خروج وزن نحو دئل بصيغة الماضى المجهول وينجلب وتبشر عن ضابط المختص بالفعل وقوله لدويبة أى شبيهة بابن عرس أى اسم لهذا النوع وكذا يقال فى قوله لطائر قد ئل وينجلب وتبشر أسماء أجناس فلو جعلت أعلاما منعت الصرف وكذا بقم واستبرق كذا قال سم وفى التوضيح ما يؤيده وينجلب بجيم بعد النون وتبشر بضم التاء وفتح الباء وكسر الشين مشددة كما فى سم وغيره وصدر فى القاموس بضم الباء الموحدة ثم حكى فتحها (قوله من نحو خضم) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الضاد المعجمة مفتوحة كما فى القاموس (قوله من بقم واستبرق) البقم بفتح الموحدة وتشديد القاف مفتوحة صبغ معروف وهو العندم والاستبرق الديباج الغليظ (قوله اما لكثرته فيه) يرد عليه أن وزن فاعل بفتح العين كضارب وقاتل أكثر فى الافعال مع أن ما على وزنه من الاسماء كخاتم بالفتح مصروف الا أن يكون أطلق بناء على أن الغالب أن أكثرية الوزن فى الفعل تقتضى المنع ومن غير الغالب قد لا تقتضيه (قوله كاثمد) بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة وبالدال المهملة واصبع بكسر الهمزة وفتح الباء الموحدة واحدة الاصابع وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة فى ثلاثة أحوال الباء والعاشرة أصبوع وأبلم بضم الهمزة واللام بينهما واو ساكنة بعد الموحدة اه تصريح ونقل البعض عن البهوتى فتح الهمزة واللام وكسرهما أيضا (قوله واما لان أوله) احترز بقوله أوله من وزن فاعل بالفتح فانه وان اشتمل على زيادة تدل فى الفعل كضارب دون الاسم كخاتم وهى ألف المفاعلة لكن ليست أوله فليس الفعل أولى به من الاسم وان كان أكثر فى الفعل فتفطن (قوله زيادة الخ) احترز بزيادة عما لو كان أوله أصليا فلا أثر له وان ماثل حروف المضارعة كما فى نرجس ونهشل • وعلم أنه يدخل فى كلامه نحو ينجلب وتبشر فلم جعل ذلك من المختص وهلا جعله من الغالب اه سم قلت

مختصا به أو غالبا فيه والمراد بالمختص ما لا يوجد فى غير فعل الا فى نادر أو علم أو أعجمى كصيغة الماضى المفتتح بتاء المطاوعة كتعلم أو بهمزة وصل كانطلق وماسوى أفعل وتفعل وتفعل ويفعل من أوزان المضارع وماسلمت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله وبناء فعل وماصيغ للامر من غير فاعل والثلاثى نحو انطلق ودحرج فاذا سمى بهما مجردين عن الضمير قيل هذا انطلق ودحرج ورأيت انطلق ودحرج ومررت بانطلق ودحرج وهكذا كل وزن من الاوزان المبنية على أنها تختص بالفعل والاحتراز بالنادر من نحو دئل لدويبة وينجلب لطرزة وتبشر لطائر وبالعلم من نحو خضم بالمعجمتين لرجل وشمر لفرس وبالاعجمى من بقم واستبرق فلا يمنع وجدان هذه الاسماء اختصاص أوزانها بالفعل لان النادر والعجمى لا حكم لهما ولان العلم منقول من فعل فالاختصاص باق والمراد بالغالب ما كان الفعل به أولى اما لكثرته فيه كاثمد واصبع وأبلم فان أوزانها تقل فى الاسم وتكثر فى الامر من الثلاثى

واما لان أوله زيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم

وأكتب ولا تدل على معنى فى الاسم فكان المفتتح باحدهما من الافعال أصلا للمفتتح باحدهما من الاسماء وقد يجتمع الامران نحو برمع وتنضب فانهما كما تقدم فى كونه على وزن يكثر فى الافعال ويقل فى الاسماء كافكل فى كونه مفتتحا بما يدل على معنى فى الفعل دون الاسم ﴿ تنبيهات ﴾ الاول قد اتضح بما ذكر أن التعبير عن هذا النوع بان يقال أو ما أصله للفعل كالفعل فى الكافية أو ما هو به أولى كما فى شرحها والتسهيل أجود من التعبير عنه بالغالب ﴿ الثانى قد فهم من قوله يخص الفعل أو غالب أن الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودحرج خلافا لعيسى ابن عمر فيما نقل من فعل فانه لا يصرفه تمسكا بقوله ﴿ أنا ابن بلا وطلاع الثنايا ﴾ ولا حجة فيه لانه محمول على ارادة أنا ابن رجل جلا الامور وجربها فجلا جملة من فعل وفاعل فهو محكى لا ممنوع من الصرف كقوله نبئت أخوالى بنى يزيد ﴿ والذى يدل على ذلك اجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل مع انه منقول من كعسب اذا أسرع وقد ذهب بعضهم الى أن الفعل قد يحكى مسمى به وان كان غير مسند الى ضمير متمسكا بهذا البيت ونقل عن الفراء

انما جعل ذلك من المختص نظرا الى الصيغة بتمامها وهو أولى من جعله من الغالب نظرا الى جزئها فتأمل اه اسقاطى والعجب من البعض حيث ذكر السؤال بلا عزو والجواب بلا عزو كما هو عادته ولم يحذف لفظ قلت فأوهم أن الجواب له وليس كذلك كما علمت (قوله كافكل) وهو الرعدة وأكلب جمع كلب وقوله فان نظائرهما الخ فان نظائر أفكل من الاسماء أبيض وأسود وأفضل ومن الافعال أذهب وأعلم وأسمع ومن نظائر أكلب من الاسماء أجمر وأوجه وأعين ومن الافعال أنصر وأدخل وأخرج (قوله باحدهما) أى همزة أحدهما أى أفعل وأفعل (قوله وقد يجتمع الامران) أى المعلل بهما الاولوية بهما الاكثرية والاقتصار بزيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم هذا ما يدل عليه كلامه بعد وأما قوله اسم وتبعه شيخنا والبعض من أنهما الاكثرية والاولوية فلا يناسب كلامه بعد فافهم (قوله نحو برمع) بتحتية فراء فميم ففين مهملة بوزن يضرب اسم لحجارة بيض دقاق قلع وتنضب بفوقية فنون فضاد معجمة فموحدة بوزن تنصر اسم شجر فلو قال بدل قوله فافهما كما عدفافهما كما صبع وأصبع لكان أنسب بما يرد على الشارح أن وزن أفعل بضم العين كثير فى الاسماء أيضا كما قدمه فتأمل (قوله قد اتضح بما ذكر الخ) يجوز أن يحمل قول المصنف أو غالب على الغالب حقيقة لكثرته فى الفعل أو حكما بأن يكون القياس يقتضى كثرته فى الفعل لانه أنسب به لان قوله زيادة تدل على معنى فيه دون الاسم اه سم ويدل على هذا الحمل تمثيله بأحمد ويعلى للغالب لانهما من الغالب حكما (قوله عن هذا النوع) أى المعبر عنه هنا بالغالب (قوله أجود الخ) أى لانه قد بان أن هذا النوع قسمان ما يغلب فى الفعل وما الفعل به أولى وان لم يغلب وقول الناظم أو غالب لا يشمل القسم الثانى بدون تأويل (قوله الثانى قد فهم من قوله الخ) عبارة السندوبى وفهم من كلامه أن الوزن الخاص بالاسم أو الغالب فيه أو المستوى فيه هو والفعل لا يؤثر وهو كذلك وخالف عيسى بن عمر فى المنقول من الفعل اه فقول الشارح المشترك أى وكذا المختص بالاسم وقوله غير الغالب أى فى الفعل فيصدق بالغالب فى الاسم والمستوى فيه هو والفعل (قوله لعيسى بن عمر) هو شيخ سيبويه وشيخ شيخه الخليل دماميني (قوله فيما نقل من فعل) أى من موازن فعل بفتحتين يعنى من الفعل الماضى مطلقا أى لا بقيد صيغة مخصوصة كما يدل عليه كلام عيسى بن عمر فانه قال كما فى الشاطبى كل فعل ماض اذا سمى به فانه لا ينصرف وبدليل الرد عليه بعد بان العرب أجمعوا على صرف كعسب اسم رجل مع أنه منقول من كعسب اذا أسرع اذ لو كانت مخالفة عيسى فى خصوص الماضى الذى على وزن فعل كأكل وضرب لم يصح الرد عليه بصرف كعسب اجماعا لان وزن كعسب فعل وكلامه فى موازن فعل (قوله أنا ابن رجل جلا الخ) فجملة جلا فى موضع خفض صفة لمحذوف واعترض بان الموصوف بالجملة لا يحذف الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو فى كما مر فى النعت لكن نقل يس عن بعضهم عدم اعتبار هذا الامر ونقل شيخنا السيد أن اعتباره خاص بما اذا كان الموصوف مرفوعا (قوله فهو محكى) نظر فى تفريع هذا على سابقه بانه انما يتفرع كون الجملة محكية على جعلها اسما سمى بها لا على أنها صفة لمحذوف لان الجملة الموصوف بها لا تسمى محكية بل هما احتمالان كما تصرح به عبارة التوضيح وهى وأجيب بأنه يحتمل أن يكون سمى بجلا من قولك زيد جلا ففيه ضمير وهو من باب المحكيات كقوله نبئت أخوالى بنى يزيد ﴿ وأن يكون ليس بعلم بل صفة لمحذوف أى أنا ابن رجل جلا الامور اه فكان الظاهر أن يقول أو هو محكى (قوله بنى يزيد) فيزيد مسمى به وفيه ضمير مستتر بدليل رفعه على الحكاية ولو كان مجردا عن الضمير لجر بالفتحة تصريح (قوله والذى يدل على ذلك) أى الصرف فيما نقل عن الفعل الماضى خلافا لعيسى وما ذكره البعض من المناقشة فى الدلالة المذكورة علم رده مما كتبناه على قوله فيما نقل من فعل (قوله الى أن الفعل قد يحكى مسمى به) أى فعلى تسليم أن جلا مجرد عن الضمير سمى به لا نسلم دلالته على منع الصرف الذى ادعاه عيسى لاحتمال

ما يقرب من مذهب عيسى قال الامثلة التى تكون للاسماء والافعال ان غلبت للافعال فلا تجره فى المعرفة نحو رجل اسمه ضرب فان هذا اللفظ وان كان اسما للعسل الابيض هو أشهر فى الفعل وان غلب فى الاسم فاجره فى المعرفة والنكرة نحو رجل

أن يكون محكيا بناء على هذا المذهب وقوله بهذا البيت أى أنا ابن جلا الخ (قوله مما يقرب من مذهب عيسى) انما قال يقرب لمخالفته مذهب عيسى فيما غلب استعماله اسما وان وافقه فيما غلب استعماله فعلا ولان نظر عيسى الى الوزن بقطع النظر عن المادة ونظر الفراء الى المادة ذات الوزن (قوله الامثلة التى تكون الخ) أى الكلمات التى تارة تكون أسماء وتارة أفعالا ان غلب استعمالها أفعالا الخ ولم ينقل الشارح حكم ما استعمل اسما وفعلا على السواء عندا فراء ولعله يجوز الوجهين فى المعرفة فراجع (قوله فلا تجره) أى بالكسرة والضمير البارز للامثلة لتأولها بالمذكور (قوله أن يكون لازما) أى للكلمة نحو قد لازم له وزن اضرب ونحو استخرج لازم له على احدى لغاته وزن اقطع ونحو ابلم لازم له وزن اكتب قال الحفيد اعلم أن الوزن اذا كان مختصا نجب الموازنة فى اللفظ والتقدير وان كان غالبا لكونه مبدوا بزيادة هى بالفعل أولى من الاسم فلا تشترط الموازنة فى اللفظ لان أوله مما ينبه على الوزن ولهذا امتنع صرف أهيب وأشد علمين اذا علمت هذا علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما الخ اه وقوله اذا كان مختصا أى أو غالبا لكثرته فى الفعل دون الاسم بدليل بقية كلامه واللائق كتابة هذا الكلام على الشرط الثانى وابدال قوله علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما بقوله علمت عدم عموم قوله أن لا يخرج بالتغيير الى مثال هو للاسم ومع كون البعض تبعه فى كتابة ذلك على الشرط الاول تصرف فى عبارته واختصرها تصرفا واختصارا محلين (قوله الثانى أن لا يخرج الخ) اعترضه البعض بأنه لا حاجة الى هذا الشرط فان ما أخرجه به مما نحو ورد وقيل خارج من الضابط السابق للوزن المختص وخارج أيضا بقيد السلامة فى قوله سابقا وما سلمت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله لان المراد بالسالم عندهم ما سلم من الاعتلال والتضعيف ويمكن أن يدفع بان خروجه من ضابط الوزن المختص لا يستلزم خروجه من مطلق الوزن المانع للصرف وكلامه الآتى فى شرط مطلق الوزن المانع وقوله وما سلمت الخ من مدخول كاف التمثيل والمثال لا يخصص فتدبر (قوله نحو امرئ) أى على لغة الاتباع فيه فان سمى به على لغة من يلتزم فتح عينه منع من الصرف لكون الوزن لازما حينئذ وكذا الكلام فى ابنم على اللغتين دماميني بحذف (قوله وفى الرفع شبيها بالامر من خرج) رد بان همزته مكسورة كما كانت قبل التسمية وهمزة اخرج مضمومة فلا مشابهة وحينئذ فصرفه فى هذه الحالة أقوى من صرفه فى الحالتين الاوليين (قوله ولكن الادغام) أى فى رد والاعلال أى فى قيل بالنقل والقلب (قوله ولو سميت الخ) محترز قوله الى مثال هو للاسم (قوله بالضم) أى ضم الباء الاولى وأما الهمزة فمفتوحة كما فى الفارضى قال الدماميني واحترز عن ألبب بفتح الباء الاولى فانه لا خلاف فى منع صرفه لانه اسم تفضيل بمعنى أعقل فيستحق منع صرفه مطلقا للصفة والوزن (قوله جمع لب) بضم اللام وتشديد الموحدة وهو العقل وجمع لب على ألبب قليل والاكثر أن يجمع على ألباب تصريح (قوله لانه بان الفعل) أى فعله الذى هو لب لا الفعل مطلقا فانه وزن اكتب واقتل اه زكريا والظاهر أنه لا حاجة الى ذلك لان الشارح لم يدع انتفاء كونه بوزن الفعل وانما ادعى كونه مباينا للفعل بالفك لان الفعل الذى على وزنه مدغم نحو أشد وأرد أى فضعف اعتبار الوزن قال فى الهمع والاصح وعليه سيبويه منعه ولا مبالاة بفكه لانه رجوع الى أصل متروك فهو كتصحيح مثل استحوذ وذلك لا يمنع اعتبار الوزن اجماعا فكذا الفك ولان وقوع الفك فى الافعال معهود كاشدد فى التعجب ولم يرد وألك السقاء فلم يباينه (قوله الى مثال نادر) ليس المراد أنه نادر فى الاسم وكثير فى الفعل والا كان من أوزان الفعل بل المراد أنه من أوزان الاسم الخاصة به لا أنه نادر فيه سم (قوله الى بناء انفعل) قال شيخنا بالحاء المهملة الساكنة اه ولم أجده (٢) فى القاموس

مسمى بحجر لانه يكون فعلا تقول حجر عليه القاضى ولكنه أشهر فى الاسم * الثالث يشترط فى الوزن المانع للصرف شرطان أحدهما أن يكون لازما * الثانى أن لا يخرج بالتغيير الى مثال هو للاسم فخرج بالاول نحو امرئ فانه لو سمى به انصرف وان كان فى النصب شبيها بالامر من علم وفى الجر شبيها بالامر من ضرب وفى الرفع شبيها بالامر من خرج لانه خالف الافعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة وخرج بالثانى نحو رد وقيل فان أصلهما رددو وقول ولكن الادغام والاعلال أخرجاهما الى مشابهة برد وقيل فلم يعتبر فيهما الوزن الاصلى ولو سميت رجلا بالبب بالضم جمع لب لم تصرفه لانه لم يخرج بفك الادغام الى وزن ليس للفعل وحكى أبو عثمان عن أبى الحسن صرفه لانه باين الفعل بالفك وشمل قولنا الى مثال هو للاسم قسمين * أحدهما ما خرج الى مثال غير نادر ولا اشكال فى صرفه نحو رد وقيل والآخر ما خرج الى مثال نادر نحو انطلق اذا سكنت لامه فانه خرج الى بناء انفعل

(قول المحشى أى بالكسرة أفهم أن قوله فلا تجره من الجر وليس كذلك بل هو من الاجراء اه)

(قوله ولم أجده فى القاموس هو بالتاء محرف والذى فى القاموس انفعل بالقاف كجرد حل اه)

وهو نادر وهذا فيه خلاف وجوز فيه ابن خروف الصرف والمنع وقد فهم من ذلك أن ما دخله الاعلال ولم يخرجه الى وزن الاسم نحو

يزيد امتنع صرفه والرابع اختلف في سكون التخفيف العارض بعد التسمية نحو ضرب بسكون العين مخففا من ضرب

(قوله ما دخله الاعلال ولم يخرجه الخ) نحو يزيد فانه أعل اذ أصله يزيد كيضرب ولم يخرج بالاعلال الى مثال الاسم فمنع من الصرف فان قيل يزيد على وزن يريد أجيب بانه وان كان على وزنه لكن يزيد مفتتح بياء تدل في الفعل على معنى هو الغيبة بخلاف يريد فلم يخرج يزيد عن كونه من أوزان الفعل (قوله وهو اختيار المصنف) لان الوزن قد زال والاصل الصرف ولصرفهم جندل بعد حذف الالف وان كان حذفا عارضا مع أن فيه ما يدل على تقديرها وهو توالي أربع متحركات دماميني (قوله ممتنع الصرف) أي لعروض السكون كما لا ينصرف جيل المخفف من جيأل وأجيب عن هذا بان الفتحة باقية فهي بمنزلة الهمزة دماميني قال في الهمع ويجري القولان في بعفر علما ذا ضم يائه اتباعا فالاصح صرفه وعليه سيبويه لورود السماع به فيما حكاه أبو زيد وخروجه الى شبه الاسم والثاني منعه وعليه الاخفش لعروض الضمة فلا اعتداد بها ويجريان أيضا في بدل همزة أفعل كهراق أصله أراق علما والاصح فيه المنع ولا مبالاة بهذا الابدال (قوله فلو خفف) أي بالسكون (قوله لالحاق) هو جعل كلمة على مثال أخرى رباعية الاصول أو خماسيتها كجعل أرطى وعلقى على مثال جعفر وعزهى وذفرى على مثال درهم وجلبب جلبيبة وجلبابا على مثال دحرج ودحرجة ودحراجا وحتيت وحلاثيت وعفريت وعفاريت على مثال قنديل وقناديل (قوله المقصورة) خرج به ألف الالحاق الممدودة كما سيأتي (قوله مع العلمية) ولم تستقل ألف الالحاق بالمنع كألف التأنيث لان الملحق بغيره أحط رتبة منه سم (قوله لشبهها بألف التأنيث) أي المقصورة وقوله من وجهين أي لا من كل وجه فانها انفارقها من حيث ان ألف التأنيث لا يقبل ما هي فيه التنوين ولا تاء التأنيث وما فيه ألف الالحاق يقبلهما وقد استعمل بعض الاسماء منونا بجعل ألفه للالحاق وغير منون بجعل ألفه للتأنيث نحو ترى و بالوجهين قرئ في السبع (قوله بخلاف الممدودة) أي ألف الالحاق الممدودة فانها لا تؤثر منع الصرف لعدم شبهها بألف التأنيث الممدودة لان همزة الالحاق منقلبة عن ياء وهمزة التأنيث منقلبة عن ألف وأيضا همزة التأنيث منقلبة عن مانع وهو الالف فتمنع وهمزة الالحاق منقلبة عن غير مانع وهو الياء فلا تمنع أفاده في التصريح (قوله فانها مبدلة من ياء) أي فلم تشبه ألف التأنيث الممدودة لانها مبدلة عن ألف ثانية وظاهر هذا الجري على أن ألف الالحاق الممدودة الهمزة بعد الالف وألف التأنيث الممدودة الهمزة بعد الالف وفيه خلاف سيأتي في باب التانيث (قوله في مثال) أي وزن وقوله نحو أرطى اسم شجر وألفه للالحاق بجعفر على الراجح وقيل ان أرطى أفعل فمانعه العلمية ووزن الفعل قال الفارضي ولا يجوز أن تكون ألف أرطى وعلقى للتانيث لانهم قالوا أرطاة وعلقاة فلو كانت للتانيث لاجتمع تانيثان في الكلمة اه (قوله وعزهى فهو على مثال ذكرى) كذا زيد في نسخ والعزهى بعين مهملة فزاي اسم للرجل الذي لا يلهو كما سيأتي في الشرح في باب التانيث وألفه للالحاق بدرهم وترك مثال الضم لعدم ألف الالحاق في فعلى بالضم بل هي ألف تانيث كذكرى (قوله بخلاف الممدودة) أي ألف الالحاق الممدودة فانها لا تقع في مثال صالح لالف التانيث (قوله نحو علباء) بعين مهملة فلام فموحدة اسم لعصبة العنق وألفه الممدودة للالحاق بقرطاس واغالم تكن ألفه للتانيث قال الفارضي لان علباء لا يوازنه شئ من أوزان ألف التانيث الممدودة كما سيأتي ان شاء الله تعالى في علامة التانيث (قوله وشبه الشئ) بتحريك شبه (قوله لشبهه بهابيل) فيكون مانعه من الصرف العلمية وشبه العجمة (قوله للتعريف والعجمة) أي الحكمية بقرينة ما بعده ويعبر عنها بشبه العجمة (قوله في استعمال عربي) أي في استعمال شخص عربي مجبول على العربية أي فصيح موثوق بعربيته (قوله والعجمة المحضة) يعني الحقيقة (قوله حكم ألف التكثير) أي التي أتى بها الاجل

ألحق بمانع صرفه للتعريف والعجمة المحضة (تنبيهان) الاول كان ينبغي أن يقيد الالف بالمقصورة صريحا أو بالمثال أو بهما كما فعل في الكافية تكثير فقال وألف الالحاق مقصورا منع كعلقى ان ذا علمية وقع والثاني حكم ألف التكثير كحكم ألف الالحاق في أنها تمنع مع العلمية

ألحق بمانع صرفه للتعريف والعجمة المحضة (تنبيهان) الاول كان ينبغي أن يقيد الالف بالمقصورة صريحا أو بالمثال أو بهما كما فعل في الكافية تكثير فقال وألف الالحاق مقصورا منع كعلقى ان ذا علمية وقع والثاني حكم ألف التكثير كحكم ألف الالحاق في أنها تمنع مع العلمية

نحو قبعثرى ذكره بعضهم (والعلم امنع صرفه ان عدلا * كفعل التوكيد أو كثعلا والعدل والتعريف مانعا مجره * اذا به التعيين قصدا يعتبر) أى يمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل فى ثلاثة أشياء * أحدها فعل فى التوكيد وهو جمع وكتع

تكثير حروف الكلمة وتلحقها تاء التأنيث كالف الالحاق فيقال قبعثراة (قوله نحو قبعثرى) ومن أدخلها فى ألف الالحاق فقد سماها اذ ليس فى أصول الاسم سداسى فيلحق به اه تصريح والقبعثرى الجمل العظيم والفصيل المهزول قاموس (قوله والعلم) أى حقيقة أو حكما بقرينة التمثيل بفعل التوكيد فانه ليس بعلم حقيقة عند الناظم كما فى شرح الكافية وتصحح بعضهم ابقاء العلمية على ظاهرها بجعل الكاف للتنظير لا للتمثيل يمنعه العطف فى قوله أو كثعلا لان ثعل مثال قطعا فالمناسب أن يكون ما قبله كذلك نعم يصح ذلك الابقاء باجراء كلامه هنا على القول بان ثعل التوكيد علم حقيقة لمعنى هو الاحاطة ان كان خلاف ما مشى عليه فى الكافية (قوله كفعل التوكيد) الاضافة على معنى اللام أو فى وكلام الشارح يشير الى هذا (قوله كثعلا) هو علم جنس للثعلب (قوله اذا به) الباء بمعنى فى متعلقة بيعتبر وقصدا أى مقصودا حال مؤكدة من نائب الفاعل وفى كلامه ادخال اذا على المضارع وهو جائز وان كان قليلا (قوله بنية الاضافة الى ضمير المؤكد) والاصل فى رأيت النساء جمع جمعهن فحذف الضمير للعلم به واستغنى بنية الاضافة وضعف هذا القول بان تعريف الاضافة غير معتبر فى منع الصرف وأجيب بان عدم اعتباره اذا وجد المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين معه رأسا مع حذفه فما المانع من اعتباره (قوله فشابهت بذلك العلم الخ) فان سمى به أعنى بفعل المؤكد به فمذهب سيبويه بقاؤه على المنع وعن الاخفش صرفه لان العدل انما كان حال التوكيد وقد ذهب فان تنكر بعد التسمية صرف وفاقا لذهاب العلمية بلا عوض عنها بخلاف أخر لانه فى الاصل صفة أفاده السيوطى (قوله وقيل بالعلمية) أى لمعنى الاحاطة اه تصريح فهى علم جنس للمعنى كسبحان (قوله وهو ظاهر كلامه هنا) لانه مثل للعلم المعدول بفعل التوكيد وانما قال ظاهر لانه كان حمل العلم فى كلامه على ما يشمل العلم حكما وهو ما يشبه العلم الحقيقى فى كون تعريفه بغير أداة ظاهرة (قوله ورده فى شرح الكافية وأبطله) فقال وليس يعنى جمع بعلم لان العلم اما شخصى أو جنسى فالشخصى مخصوص ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسى مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل اه قلت علم الاحاطة من قبيل علم الجنس المعنوى كسبحان للتسبيح وفى ارتكابه توفية بالقاعدة وهى أنه لا يعتبر فى منع الصرف من المعارف الا العلمية تصريح (قوله بشبه العلمية) أى نظرا لكونه معرفا بغير أداة ظاهرة وقوله أو الوصفية أى وشبه الوصفية أى نظرا لكون مذكره أفعل ومؤنثه فعلاء كما هو شأن الصفات (قوله ومعدولة عن فعلاوات) عطف على معارف فى قوله السابق فانها معارف بنية الاضافة سم (قوله لان مذكره جمع الخ) كان ينبغى أن يقول ولان مذكره الخ لان هذا تعليل آخر للناظم وابنه غير تعليل ابن هشام السابق فى قوله فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وانما قياس فعلاء الخ ولان صيغه يوهم أن صحراء له مذكر وليس كذلك كما سيصرح به الشارح أفاده البهوتى (قوله عن فعل) أى بضم الفاء وسكون العين (قوله وقيل انه معدول عن فعالى) أى لان فعلاء الذى ليس بصفة قياسه أن يجمع على فعالى دماميني (قوله صفة) حال من أفعل وقوله لا مذكر له بيان لقوله محضا كما دل عليه عبارة الدماميني (قوله وجمعاء ليس كذلك) لانه ليس بصفة وله مذكر فبطل القولان الاخيران (قوله نحو عمر الخ) دخل تحت نحو هدل وعصم وبلع وبجى فهذه الاعلام الموازنة لفعل خمسة عشر (قوله وزفر عن زافر) بمعنى ناصر أو حامل كما فى الفارضى قال وأما زفر بمعنى كثير العطاء فيصرف لانه نكرة بدليل دخول أل عليه اه (قوله وهو ثعل) قال أبو حيان لان ثاعلا غير مستعمل وأثعل مستعمل قال فى الصحاح

و بصع و بتع فانها معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة من غير قرينة بقضية هذا ما مشى عليه فى شرح الكافية وهو ظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور وقيل بالعلمية وهو ظاهر كلامه هنا ورده فى شرح الكافية وأبطله وقال فى التسهيل يشبه العلمية أو الوصفية قال أبو حيان وتجويزه أن العدل يمنع مع شبه الصفة فى باب جمع لا أعرف له فيه سلفا ومعدولة عن فعلاوات وان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وانما قياس فعلاء اذا كان اسما ان يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات لان مذكره جمع بالواو والنون فحق مؤنثه أن يجمع بالالف والتاء وهذا اختيار الناظم وقيل معدولة عن فعل لان قياس أفعل فعلاء ان يجمع مذكره ومؤنثه على فعل نحو حمر فى أحمر وحمراء وهو قول الاخفش والسيرافى واختاره ابن عصفور وقيل انه معدول عن فعالى كصحراء وصحارى والصحيح الاول لان فعلاء لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤنثا لافعل صفة كحمراء وصفراء ولا على فعالى الا اذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء وجمعاء ليس كذلك * الثانى علم المذكر المعدول الى فعل نحو عمر وزفر وزحل ومضر وثعل وهبل وجشم وقثم وجمح وقزح ودلف فعمر معدول عن عامر وزفر معدول عن زافر وكذا باقيها قيل وبعضها عن أفعل وهو ثعل وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف

عاريا من سائر الموانع وانما جعل هذا النوع معدولا لامرين أحدهما أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة اذ ليس
فيه من الموانع غير العلمية والآخر أن (١٩٠) الاعلام يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم
يجعل مرتجلا وكذا باقيها
وذكر بعضهم لعدله
فائدتين احداهما لفظية
وهي التخفيف والاخرى
معنوية وهي تمحيض
العلمية اذ لو قيل عامر لتوهم
أنه صفة فان ورد فعل
مصروفا وهو علم علم أنه
ليس بمعدول وذلك نحو
أدد وهو عند سيبويه من
الود فهمزته عن واو وعند
غيره من الاد وهو العظيم
فهمزته أصلية فان وجد في
فعل مانع مع العلمية لم يجعل
معدولا نحو طوى فان
منعه للتأنيث والعلمية
ونحو تتل اسم أعجمي
فالمانع له العجمة والعلمية
عند من يرى منع الثلاثي
للعجمة اذ لا وجه لتكلف
تقدير العدل مع امكان
غيره ويلحق بهذا النوع
ما جعل علما من المعدول
الى فعل في النداء كغدر
وفسق فحكمه حكم عمر
قال المصنف وهو أحق من
عمر بمنع الصرف لان
عدله محقق وعدل عمر
مقدر اه وهو مذهب
سيبويه وذهب الاخفش
وتبعه ابن السيد الى صرفه
• الثالث سحر اذا أريد به
سحر يوم بعينه فالاصل أن
يعرف بأل أو بالاضافة
فان تجرد منهما مع قصد
التعيين فهو حينئذ ظرف
لا يتصرف ولا ينصرف نحو جئت يوم الجمعة سحر والمانع له من الصرف العدل والتعريف اما العدل
فعن اللفظ بأل فانه كان الاصل ان يعرف بها وأما التعريف فقيل بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت وهذا ما صرح به

الثعل بالتحريك زوائد في الاسنان واختلاف منابتها يقال رجل أثعل وامرأة ثعلاء اه (قوله عاريا من سائر الموانع) أي غير العلمية لان الكلام في العلم (قوله لو لم يقدر عدله الخ) وانما قدر العدل دون غيره لامكانه دون غيره دماميني (قوله عن عامر العلم المنقول من الصفة) صريح في أن المعدول عنه العلم لا الصفة (قوله وهي التخفيف) أي بحذف الالف (قوله فان ورد فعل مصروفا الخ) وما لم يسمع صرفه ولا عدمه فسيبويه يصرفه حملا على الاصل في الاسماء وغيره يمنع صرفه حملا على الغالب في فعل علما وليس بجيد قاله الخضراوي اه تصريح وعبارة الاشباه للسيوطي قال في البسيط لو سمي بفعل مما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة أقوال • أحدها الاولى منع صرفه حملا له على الاكثر الثاني الاولى صرفه نظرا الى الاصل لان تقدير العدل على خلاف القياس والثالث ان كان مشتقا من فعل منع من الصرف حملا على الاكثر الاصرف وهو مفهوم كلام سيبويه اه (قوله وهو علم) يظهر لي أن هذا القيد لكون الكلام في الاعلام وأن ما ورد مصروفا وهو وصف كحطم ولبد ليس أيضا معدولا والا استحق منع الصرف (قوله من الود) أي مشتق من الود وقوله من الاد أي مأخوذ من الادلان الاد بكسر الهمزة بمعنى العظيم ليس مصدرا (قوله فان منعه للتأنيث) أي المعنوي باعتبار البقعة وتنوينه باعتبار المكان لغة فيه قرئ بها في السبع (قوله ونحو تتل) بفوقيتين اسم لبعض عظماء الترك وقوله عند من يرى الخ أما عند من يرى عدم منعه فمانع تتل العلمية والعدل وقوله اذ لا وجه الخ علة لقوله لم يجعل معدولا (قوله بهذا النوع) أي الثاني (قوله حكم عمر) فان نكر زال المنع سيوطي (قوله لان عدله محقق) فغدر معدول عن غادر وفسق معدول عن فاسق وهذا محقق له قبل التسمية وأما بعدها فبقي لفظ المعدول على ما هو عليه فاعتبر مانعه العلمية وبقاء لفظ العدل دماميني (قوله سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه فالاصل الخ) كان يكفيه أن يقول سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه فهو حينئذ ظرف الخ وكأنه انما زاد قوله فالاصل الخ لبيان وجه العدل لكن يرد عليه أنه قد بينه في قوله اما العدل الخ وان لم يذكر ثم الاضافة فتأمل وقوله اذا أريد به سحر يوم بعينه أي وجعل ظرفا كما سيأتي (قوله نحو جئت يوم الجمعة سحر) قال في مبحث اذا من المغني وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم نحو آتيك يوم الجمعة سحر اه واستشكل بان السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل وضبطه بعضهم بالسدس الاخير من الليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والغروب فلم يصدق أحد الطرفين على الآخر فلا عموم وأجيب بحمل السحر على أول الفجر لقربه منه أو حمل اليوم على ما يشمل ما قبل الفجر (قوله فعن اللفظ بأل) أي عن لفظ سحر المقرون بأل أي العهدية كما في الدماميني وذلك لانه اسم جنس أريد به معين كرجل اذا أريد به معين فحقه أن يكون مع الاضافة أو أل لكنهم عدلوا عن قرنه بأل الى جعله علما على هذا الوقت فان قلت كما يجوز أن يكون معدولا عن ذي أل يجوز أن يكون معدولا عن المضاف فلم حكمتم بأنه معدول عن ذي اللام دون المضاف فالجواب أن التعريف بأل أخصر من التعريف الاضافي والضرورة داعية الى اعتبار التعريف ومعها انما نرتكب قدر الحاجة فلهذا لم يقل الشارح أو الاضافة مع أنه المطابق لقوله سابقا فالاصل أن يعرف بأل أو بالاضافة واعلم أن عدل سحر تحقيقي لا تقديري لما عرفت من أنه يدل عليه دليل غير منع الصرف وهو أنه اسم جنس أريد به معين فحقه أن يعرف بأل بخلاف التقديري فانه لا دليل عليه الا منع الصرف وليس المراد بالتحقيق ما نطقوا بأصله (قوله بالعلمية) قال الحفيد أي الشخصية اه قال سم ويلزم عليه تعدد الاوضاع بتعدد الاسحار المعينة أي والاصل عدم تعدد الوضع فالاقرب جعله علم جنس (قوله وهذا ما صرح به

في

في التسهيل وقيل بشبه العلمية لانه تعرف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وقوله هنا والتعريف يومئ اليه اذ لم يقل والعلمية وذهب صدر الافاضل وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي الى أنه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف قال في شرح الكافية وماذهب اليه مردود بثلاثة أوجه أحدها أن ماادعاه ممكن وماادعيناه (١٩١) ممكن لكن ماادعيناه أولى لانه خروج

في التسهيل) استشكله أبو حيان بأن المعدول له يشتمل على معنى المعدول عنه كاشتمال مثنى وفسق على معنى اثنين اثنين وفاسق وكيف يشتمل سحر على معنى السحر ويكون علما مع أن تعريف العلمية لا يجامع تعريف اللام فلا يجامع علمية سحر اشتماله على معنى السحر هم باختصار (قوله الى أنه مبني) هذا ثاني أربعة أقوال فيه ذكرها الفارضي ثالثها أنه معرب منصرف وسيأتي له الشارح عن التسهيل والثلوبين الصغير رابعها انه لا معرب ولا مبني وهي مقررة في سحر المراد به معين المجعول ظرفا فان نكر صرف وان أريد به معين ولم يجعل ظرفا قدر بال أو أضيف وجوبا كما صرح به الدماميني (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) الفرق بين العدل والتضمين أن العدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه الاصلي والتضمين اشراب اللفظ معنى زائدا على أصل معناه من غير تغييره عن صيغته الاصلية وسحر المذكور عند الجمهور مغير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الافاضل وارد على صيغته الاصلية مع اشرابه معنى زائدا على أصل معناه وهو التعيين أفاده في التصريح فالتغيير على العدل في اللفظ دون المعنى وعلى التضمين بالعكس (قوله ماادعاه) أي من البناء وتضمن معنى حرف التعريف فالمصنف انما سلم امكان التضمن الذي علل به صدر الافاضل البناء لا وجوده وانما لم يحكم بعدمه لان ماسلكه أسلم له فسقط ماتقله البعض عن البهوتي وأقره من الاعتراض (قوله لانه خروج عن الاصل بوجه الخ) ايضاحه أن أصل الاسم الاعراب والانصراف فالمنع من الصرف عدول عن وجه والبناء عدول عن وجهين معا (قوله لكان غير الفتح الخ) قد ينقض باسم لا النبرئة المبني لان بناءه على الفتح مع أنه في موضع نصب فاعل كلامه باعتبار الغالب (قوله فيجب اجتناب الفتحة) أي ينافي كدليل وافق قوله قبل لكان غير الفتح أولى به (قوله جائز الاعراب) أي جوازا وقوعيا كما يؤخذ من بقية كلامه (قوله جواز اعراب حين) أي اذا أضيف الى جملة واللازم باطل عند صدر الافاضل لانه مبني عنده مطلقا ركريا (قوله في ضعف الخ) وفي كون كل منهما ظرفا زمانيا (قوله بكونه عارضا) اعترضه البعض بان الفرق بين سحر وحين ظاهر لان سبب بناء حين اتفاقه لمبنى وهي مجوزة للبناء لا موجبة وسبب بناء سحر تضمنه معنى الحرف وهو موجب لا مجوز كما لا يخفى أي ومجرد اشتراكهما في عروض البناء لا يقتضي جواز البناء فقد يكون البناء العارض واجبا كبناء المنادى واسم لا (قوله وكان يكون الخ) عطف على كان جائز الاعراب (قوله وفي عدم ذلك) أي التنوين دليل على عدم البناء لان انتفاء اللازم وهو جواز الاعراب مع التنوين يوجب انتفاء الملزوم وهو البناء فثبت وجوب الاعراب مع عدم الصرف (قوله فلو نكر سحر) هذا مقابل قوله اذا أريد به سحر يوم بعينه واعلم أن هذا من تتمة كلام المصنف في شرح الكافية فلا يعترض بان الاولى تاخيره عن جملة الاقوال في سحر المعرفة (قوله الى أنه معرب) أي ومنصرف كما يؤخذ من قوله وانما حذف تنوينه الخ والخلاف بين التسهيل والثلوبين انما هو في علة حذف التنوين كما هو ظاهر من سياقه (قوله نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس الخ) مثل ذلك أيضا رجب وصفر فان كلا منهما علم جنس على الشهر المخصوص ومعدول عن ذي أل (قوله من يعربه في الرفع الخ) قال البعض انظر ماوجه التفرقة بين حالة الرفع وغيرها اه وأقول قد توجه بأن الرفع شأن العمد فلم يخرج فيه عن الاصل في الاسماء بالكلية بخلاف النصب والجر فانهما شأن الفضلات فيقبلان الخروج عن الاصل بالكلية فاعرفه (قوله ويبنيه على الكسر) أي لما يأتي قريبا (قوله يبنونه على الكسر) أي

عن الاصل بوجه دون وجه لان الممنوع الصرف باق على الاعراب بخلاف ماادعاه فانه خروج عن الاصل بكل وجه * الثاني انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح أولى به لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الاعراب كما اجتنبت في قبل وبعد والمنادى المبني * الثالث انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب جوازا اعراب حين في قوله

على حين عاتبت المشيب على الصبا

لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضا وكان يكون علامة اعرابه تنوينه في بعض المواضع وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحته اعرابية وان عدم التنوين انما كان من أجل منع الصرف فلو نكر سحر وجب التصرف والانصراف كقوله تعالى نجيناهم بسحر نعمة من عندنا اه وذهب السهيلي الى أنه معرب وانما حذف تنوينه لنية الاضافة وذهب الثلوبين الصغير الى أنه معرب وانما حذف

تنوينه لنية أل وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف والصحيح ماذهب اليه الجمهور ﴿تنبيه﴾ نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس عند بني تميم فان منهم من يعربه في الرفع غير منصرف ويبنيه على الكسر في النصب والجر ومنهم من يعربه اعراب مالا ينصرف في الاحوال الثلاث خلافا لمن أنكر ذلك وغير بني تميم يبنونه على الكسر وحكى ابن أبي الربيع أن بني تميم يعربونه اعراب

بالشروط الخمسة المأخوذة من قوله فيما يأتي ولا خلاف في اعراب أمس وهي أن لا يكسر ولا يصغر ولا ينكر ولا يضاف ولا يحلى بال وانما بنى لتضمنه معنى حرف التعريف وعلى حركة للتخلص من التقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص (قوله اذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط) أي ويبنونه على الكسر في غير ذلك ولعل وجه تخصيص مذ ومنذ كثرة جر أمس بهما (قوله لامتناع الفتح في موضع الرفع) قال البعض أي لعدم وجدان الفتح في اسانهم في موضع الرفع فقالوا مضى أمس بالرفع ولم يفتحوه ولو كان مبنيا على الفتح في الاحوال كلها أي عند بعض العرب لسمع مضى أمس بالفتح اه وفيه تصريح بان منقول الزجاج البناء على الفتح في كل الاحوال وحينئذ يتم التعليل أما ان كان منقوله البناء على الفتح في الجر فقط فلا (قوله ولان سيبويه استشهد بالرجز الخ) هذا التعليل عبر ابعض اذ لا ضرر في تخريج انسان بيتا على خلاف تخريج من نقل هذا البيت عن العرب فتدبر (قوله فتح اعراب) أي نائب عن الكسر كما هو شأن الممنوع من الصرف وزعم بعضهم أن أمسى فيه فعل ماض فاعله ضمير مستتر أي أمسى هو أي المساء (قوله وأبو القاسم) أي الزجاج (قوله ويدل للاعراب الخ) ان كان مقصوده الرد بذلك على الزجاج لم يتم لان الزجاج لم يدع البناء على الفتح عند جميع العرب بل البناء على الفتح عند بعضهم فيجوز أن يكون قائل البيت من غير هذا البعض كما فهم (قوله اعتصم) أي عمل وعن ظهر (قوله ولا خلاف الخ) نظر فيه بعضهم بان من العرب من يستحب البناء مع أل كقوله

وانى رقفت اليوم والامس قبله * ببابك حتى كادت الشمس تغرب

بكسر سين الامس وهو في موضع نصب عطفا على اليوم وخرج على أن أل زائدة لغير تعريف واستحسب معنى المعرفة فاستديم البناء أو أنها المعرفة وجر على اضمار الباء فالكسر اعراب لا بناء (قوله أو نكر) أي أريد به يوم من الايام الماضية مبهم كما في التوضيح بقي ما اذا أريد به معين من الايام الماضية غير اليوم الذي يليه يومئذ كأن يراد به اليوم الذي يليه أول الشهر الماضي ولا يبعد أن يكون حكمه حكم ما لو أريد به اليوم الذي يليه يومئذ ويكون التقييد باليوم الذي يليه يومئذ لانه الغالب في ارادة المعنى اه سم وربما يشير الى ذلك قول التوضيح مبهم فما يتبادر من كلام البعض من أن حكم هذا حكم المنكر غير صحيح (قوله أو صغر) أي على مذهب من يجيز تصغيره كالمبرد وابن برهان ونص سيبويه على أنه لا يصغر وكذا غد استغناء بتصغير ما هو أشد غموضا وهو اليوم والليلة قاله أبو حيان (قوله أو كسر) أي جمع جمع تكسير على آمس كافلس وأموس كفلوس وآماس كاوقات فعلم مافي قول البعض بان قيل أموس من القصور (قوله مطلقا) أي سواء ختم براء أولا والحاصل أن فيه ثلاث لغات بناءه على الكسر مطلقا وأعرابه اعراب مالا ينصرف مطلقا والتفصيل بين ما آخره راء فيبنى ومالا فيمنع من الصرف (قوله لشبهه بنزال) علة لابن ولا ينافي ماسبق من حصر سبب البناء في شبه الحرف لان الشبه بالحرف صادق بالشبه بلا واسطة وبها كما هنا لان نزال تشبه الحرف وقوله وتعريفا لما مر من أن اسم الفعل الغير المنون معرفة وقوله وتانيثا لعله في نزال باعتبار أنه اسم لكلمة انزل أو هو جار على مذهب المبرد أن نزال بمعنى النزلة وعبارة الهمع تشبهه بفعال الواقع موقع الامر كنزال في الوزن والعدل والتعريف فاسقط التانيث (قوله لتضمنه معنى هاء التانيث) أي التي في المعدول عنه (قوله لتوالي العالل) أي العلمية والتانيث والعدل ورد بان اذر بيعان فيه خمسة أسباب وهو مع ذلك معرب اه حفيد ويجاب بانهم نبهوا باعرابه على أن اجتماع الاسباب مجوز للبناء لا موجب سم والخمسة هي العلمية والعجمة وزيادة الالف والنون والتانيث لانه علم بادة والتركيب (قوله حذام) معدول عن حاذمة من الحذم وهو القطع ومن هذا الباب صلاح اسما لمكة وسكاب اسما لفرس (قوله جشما) معدول عن جاشم أي عظيم كما في سم

مالا ينصرف اذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط وزعم الزجاج ان من العرب من يبنيه على الفتح واستشهد بقول الراجز

اني رأيت عجبا مذ أمسا

قال في شرح التسهيل ومدعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع ولان سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في أمس فتح اعراب وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه فقد غلط فيما ذهب اليه واستحق أن لا يعول عليه اه ويدل للاعراب قوله اعتصم بالرجاء ان عن يأس وتناس الذي أضمن أمس وأجاز الخليل في تثنيته أمس ان يكون التقدير بالامس فحذف الباء وأل فتكون النكرة كسرة اعراب قال في شرح الكافية ولا خلاف في اعراب أمس اذا أضيف أو لفظ معه بالالف واللام أو نكر أو صغر أو كسر (وابن على الكسر فعل عاما موشا) أي مطلقا في لغة الحجازيين لشبهه بنزال وزفار تعريفا وتانيثا وعدلا وقيل لتضمنه معنى هاء التانيث قاله الربعي وقيل لتوالي العالل وليس بعدم منع الصرف الا البناء قاله المبرد والاول هو المشهور تقول هذه حذام وبار ورأيت حذام وبار ومررت بحذام وبار ومنه قوله

اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ماقالت حذام

(وهو نظير جشما) وعمر وزفر (عند تميم) أي ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة (قوله

(قوله وهذا رأى سيبويه) وهو مقتضى قول المصنف وهو نظير جشما (قوله وهو أقوى على مالا يخفى) أى لان التأنيث متحقق فلا حاجة الى تقدير العدل لانه انما يقدر اذا لم يتحقق غيرها وأجاب الدمامينى بان الغالب على الاعلام النقل فلذا جعلها سيبويه منقولة عن فاعلة المنقولة عن الصفة كما تقدم فى عمر وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة وأجيب بغير ذلك أيضا كما ذكره شيخنا (قوله نحو وبار) اسم لارض كانت لعاد وظفار اسم مدينة وسفار اسم ماء كل معدول عن فاعلة وقولنا اسفار اسم ماء تبعنا فيه التوضيح قال شارحه من مياه العرب ملحوظ فيه معنى التأنيث ولهذا قال سيبويه اسم لماءة وقال الجوهرى اسم لبئر وهو المناسب لان الكلام فى أعلام المؤنث والماء مذكر اه (قوله لان لغتهم الامالة) أى لغة جميعهم كما صرحوا به واعترض بان التوصل للامالة ليس من أسباب البناء ولو سلم فمقتضى امالة جميعهم أن جميعهم يبنون على الكسر لا أكثرهم فقط ويدفع بان سبب البناء ليس التوصل للامالة بل الشبه بنزال على ما تقدم لكن أكثرهم اعتبر هذا الشبه لتقويته بترتب الامالة التى هى لغتهم عليه وبعضهم لم يعتبره لكونه لا يقتضى البناء عنده ولم يعتبر ترتب الامالة عليه لكونه لا يجتمع الى الامالة الا عند تحقق مقتضى الكسر فاعرف ذلك (قوله وقد جمع الاعشى الخ) أى حيث كسر الاول بلا تنوين كما فى الفارضى ورفع الثانى بالضمة قال الدنوشرى فيه اشكال لان الاعشى ان كان غير تميمى فليس عنده الا البناء على الكسر وكذا ان كان من أكثر بنى تميم وان كان من القليل فليس عنده الا الاعراب وقول بعضهم يجوز للعربى أن يتكلم بغير لغته مردود اه والتحقيق كما أوضحناه سابقا أن العربى قادر على التكلم بغير لغته وحينئذ لا اشكال نعم قال فى شرح الشذور وقيل ان وبار الثانى ليس باسم كوبار الذى فى حشوانيت بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت وقال أولا هلكت بالتأنيث على معنى القبيلة وثانيا بار وبالتذكير على معنى الحى وعلى هذا القول يكتب بار وبالواو والالف كما يكتب سارو اه فعلى هذا القول لا جمع بين اللغتين (قوله والنقل عن مؤنث) لو قال والتأنيث بحسب الاصل لكان أحسن لان النقل نفسه ليس من أسباب منع الصرف (قوله لانه انما كان مؤنثا الخ) أى لان حذام انما كان مؤنثا لانك أردت به فى حالة كونه اسما لانثى مدلول المؤنث الذى عدل عنه وهو حاذمة فلما زال العدل بجعله اسما للمذكر وعدم ارادة مدلول حاذمة زال التأنيث فانتفى سبب منع الصرف وانما زال العدل بذلك لانه لا يصح أن يكون فى حالة كونه اسما للمذكر معدولا عن حاذمة لامتناع اطلاق حاذمة على المذكر مع أن شأن العدل صحة اطلاق المعدول عنه على مسمى المعدول ولو قال الشارح بدل قوله فلما زال العدل الخ فلما لم يرد ذلك زال التأنيث فزال العدل بزواله لكان واضحا فتامل (قوله واما أمر) ان حمل على الامر الاصطلاحى كان التقدير اسم فعل أمر وان حمل على الامر اللغوى وهو الطلب كان التقدير دال أمر قال فى التسهيل رفتح فعال أمر لغة أسدية قال الدمامينى فيقولون نزال بفتح الاخيرا بثار التخفيف (قوله نحو حماد) معدول عن محمدة بفتح الميم الثانية وكسرها (قوله فى الصعيد) قال فى القاموس الصعيد التراب أو وجه الارض أو الطريق وبلاد بصر مسيرة خمسة عشر يوما طولا وموضع قرب وادى القرى به مسجد للنبى صلى الله عليه وسلم اه وقوله بداد معدول عن متبددة (قوله جارية مجرى الاعلام) أى فى استعمالها غير تابعة لموصوف وقوله حلاق بالحاء المهملة معدول عن حالقة والمنية الموت (قوله معدولة عن مؤنث) هذا فى الامر ظاهر على رأى المبرد أنه معدول عن مصدر مؤنث معرفة أما على ظاهر كلام سيبويه أنه معدول عن الفعل كما فى الهمع فتأنيث الفعل باعتبار أنه كلمة أو لفظة (قوله فهو كعناق) أى فى الاعراب والمنع من الصرف كما مر وقوله كصباح أى فى الاعراب والصرف (قوله وان سمى به مؤنث الخ) أتى به تتميما للتقسيم والا فهو مما دخل تحت قول المصنف وابن

وهذا رأى سيبويه وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوى كزينب وهو أقوى على ما لا يخفى وهذا فيما ليس آخره راء فاما نحو وبار وظفار وسفار فاكثرهم يبنيه على الكسر كأهل الحجاز لان لغتهم الامالة فاذا كسروا توصلوا اليها ولو منعوه الصرف لامتنعت وقد جمع الاعشى بين اللغتين فى قوله

ومرددهر على وبار
فهلكت جهرة وبار

﴿تنبيهان﴾ الاول أفهم قوله مؤنثا ان حذام وبابه لو سمى به مذكر لم يبن وهو كذلك بل يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث كغيره ويجوز صرفه لانه انما كان مؤنثا لارادتك به ما عدل عنه فلما زال العدل زال التأنيث بزواله * الثانى فعال يكون معدولا وغير معدول فالمعدول اما علم مؤنث كحذام وقد تقدم حكمه واما أمر نحو نزال واما مصدر نحو حماد واما حال نحو * والخيل تعدو فى الصعيد بداد * واما صفة جارية مجرى الاعلام نحو حلاق للمنية واما صفة ملازمة للنداء نحو فساق فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على الكسر معدولة عن مؤنث فان سمى بعضها مذكر فهو كعناق وقد يجعل كصباح وان سمى به مؤنث

فهو كحذام ولا يجوز البناء مثلا فالابن بابنة شاذ وغير المعدول يكون اسما كجناح ومصدرا نحو ذهاب وصفة نحو جواد وجامد نحو سحاب فليس في شئ من هذه مذكرا انصرف قولا واحدا الا ما كان مؤنثا كعناق (واصرفن ما نكرا) من كل ما التعريف فيه أثر (وذلك الانواع السبعة المتأخرة وهي ما امتنع للعلمية والتركيب أو الالف والنون الزائدتين أو التأنيث بغير الالف أو العجمة أو وزن الفعل أو الالف الالحاق أو العدل نحو رب معد يكرب وعمران وفاطمة وزينب وابراهيم وأحمد وأرطى وعمر لقيتهم لذهاب أحد السببين وهو العلمية وأما الخمسة المتقدمة وهي ما امتنع لالف التأنيث أو للوصف والزيادتين أو للوصف ووزن الفعل أو للوصف والعدل أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل (١٩٤) فانها لا تنصرف نكرة فلو سمي بشئ منها لم ينصرف أيضا أما ما فيه ألف التأنيث فلانها كافية في منع الصرف وهم من قال في حواء امتنع للتأنيث والعلمية وأما ما فيه الوصف مع زيادتي فعلان أو وزن أفعل فلان العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية والزيادتين أو للعلمية ووزن أفعل وأما ما فيه الوصف والعدل وذلك آخر وفعال ومفعل نحو أحاد وموحد فمذهب سيبويه أنها اذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل قال في شرح الكافية وكل معدول سمي به فعدله باق الا سحر وأمس في لغة بني تميم فان عدلهما بزول بالتسمية فيصرفان بخلاف غيرهما من المعدولات فان عدله بالتسمية باق فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عددا كان أو غيره هذا هو مذهب سيبويه ومن عزا اليه غير ذلك فقد أخطأ وقوله ما لم يقل والى هذا أشرت بقولي

على الكسر فعال علما مؤنثا وهذا أولى مما ذكره البعض لما يلزم عليه من قصور النظم فتدبر (قوله فهو كحذام) فتبنيه على لغة الحجاز وتعربه غير منصرف على لغة تميم وان كان آخره راء فعلى ما تقدم أيضا نحو حذار ويسار اه دماميني (قوله ولا يجوز البناء) قال الدماميني أي فيما سمي به مذكر اه أي لانه ما سمي به مؤنث حتى يعترض بان في كلامه تناقضا لان قضية التشبيه بحذام جواز البناء فينافي قوله ولا يجوز البناء لكن لو ذكره قبل قوله وان سمي به مؤنث الخ لسلم من الايهام (قوله من كل الخ) حال من ما بيان لها (قوله من كل ما التعريف فيه أثر) أي مما يمكن تنكيره فلا يرد ان فعل في التوكيد مما يؤثر فيه التعريف مع أنه لا ينكر لوجوب اضافته ولو نبه الى ضمير المؤكد (قوله ووهم من قال الخ) أي لان ألف التأنيث كافية في المنع فلا وجه لاعتبار غيرها (قوله وكل معدول الخ) حاصل ما قرن به بين ما يبقى فيه العدل بعد التسمية وما يزول فيه بعدها أن الاول فيه ما يشعر بالعدل وهو تغيير الحركات بخلاف الثاني اه زكريا ووجه بعضهم زوال عدل سحر وأمس بالتسمية بان أل لا تجامع العلمية (قوله في لغة بني تميم) راجع لامس فقط أي وأما في لغة الحجازيين فمبني على الكسر (قوله فان عدله بالتسمية باق) الباء بمعنى مع متعلقة ببقي (قوله عددا كان) أي غير سحر وأمس وتسمية نحو ثلاث مسمى به عددا باعتبار ما كان (قوله هذا كلامه بلفظه) يحتمل أنه قاله تقوية لنقله ويحتمل أنه قاله تبريا من التكرار الذي فيه لان قوله وهو خلاف مذهب سيبويه يغني عنه التنصيص على مذهبه أول العبارة (قوله أو مع العدل الى فعال أو مفعل) لا يشمل آخر مع أن حكمه حكم معدول العدد ولو أسقط قوله الى فعال أو مفعل لشمله (قوله شابهت حالها قبل التسمية) لم يقل عاد الوصف لان معنى أحمر مثلا قبل التسمية ذات ما اتصفت بالحمرة وبعد التسمية الذات المعينة بلا قصد وصفيتها بالحمرة وبعد التنكير ذات ما مسماة باحمر بلا قصد وصفية بالحمرة ولما لوحظ بعد التنكير اتصاف الذات المبهمة بالتسمية بأحمر أشبه أحمر بعد التنكير حاله قبل التسمية في ابهام الذات وملاحظة مطلق الاتصاف ولم يجعل وصفا بالتسمية حقيقة لعدم التعبير بقولنا مسمى بأحمر (قوله لشبه الوصف) القياس على موانع تقدمت أن يقال للوصف بحسب الاصل لكن كل صحيح (قوله وخالف الاخفش في باب سكران فصرفه) أي عند قصد تنكيره (قوله وأما باب أحمر) أي عند قصد تنكيره ففيه أربعة مذاهب الخ لو قال وخالف المبرد والاخفش في أحد قوليه في باب أحمر فصرفاه ثم قال والفراء وابن الانباري فقالا ان سمي بأحمر رجل أحمر الخ ثم قال والفارسي في بعض كتبه لجاز الصرف وتركه لكان أخصر وأولى لتقدم ذكر باب أحمر وذكر المذهب الاول فيه وأنسب بقوله وخالف الاخفش في باب سكران فصرفه (قوله الاول منع الصرف) أي لشبه الوصفية ووزن الفعل (قوله والثاني الصرف) أي لان الوصفية زالت بالعلمية بلا عود بعد التنكير

وعدل غير سحر وأمس في * تسمية تعرض غير منتفي وذهب الاخفش وأبو علي وابن برهان الى صرف (قوله العدد المعدول مسمى به وهو خلاف مذهب سيبويه رحمه الله تعالى هذا كلامه بلفظه وأما الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فقد تقدم الكلام على التسمية به واذا نكر شئ من هذه الانواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضا أما ذو ألف التأنيث فللالف واما ذو الوصف مع زيادتي فعلان أو مع وزن أفعل أو مع العدل الى فعال أو مفعل فلانها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه العلل هذا مذهب سيبويه وخالف الاخفش في باب سكران فصرفه واما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب الاول منع الصرف وهو الصحيح والثاني الصرف وهو مذهب المبرد

(قوله والاخفش فى أحد قوليه) حكى أن أبا عثمان المازنى سأل الاخفش لم صرفت أربع فى نحو مررت بنسوة أربع فقال لانه فى الاصل اسم للعدد والوصف به عارض فلم يعتد به فقال هلا اعتبرت أحر اذا نكرته يعنى فى كونه وصفا فى الاصل والتسمية به عارضة فلم يأت بمقنع ولعل مواقفته سيبويه آخرا من أجل ذلك كذا فى الفارضى (قوله لم ينصرف بعد التنكير) أى لمشابهة حال التنكير حال الوصفية فى وجود المشتق منه وهو الحمرة فى المدلول فكأن الوصفية باقية بعد التنكير وهذا أحسن مما علل به البعض (قوله يجوز صرفه وتركه) فالصرف نظرا الى زوال الوصفية بالعلمية والعلمية بالتنكير وتركه نظرا الى شبه الوصفية ووزن الفعل (قوله فمن صرف أحر بعد التسمية) أى بعد زوالها بالتنكير (قوله مجردا من من) أى لفظا وتقديرا كما يؤخذ مما بعده كأن سمى شخص باكرم (قوله لانه لا يعود الى مثل الحال الخ) أى لان أفعل من اذا كان وصفا معتادا ذات معينة ثبت لها الزيادة على ذات أخرى معينة واذا سمى به صار دالا على الذات فقط واذا نكر صار دالا على ذات ما ثابت لها الزيادة ولم ينظر الى كون الزيادة على ذات أخرى فلم ترجع الحالة الاولى ولا شبهها الا ان شبهها يكون مركبا أيضا من مفضل ومفضل عليه وان كانا مبهمين نقله البعض عن البهوتى وأقره وأنا أقول فيه نظر من وجوه الاول أن ما ادعاه من كون معنى أفعل من اذا كان وصفا ذاتا معينة الخ غير مسلم لتصريحهم بان مدلول الصفات ذات مبهمة لا معينة والتعيين اذا وجد يكون بقرينة لا بالوضع وتصريحهم بان المفضل عليه قد يكون معينا وقد يكون مبهما الثانى أن ما ادعاه من كون معناه اذا نكر بعد التسمية ذاتا ما ثابت لها الزيادة غير مسلم بل معناه ذات ما ثابت لها التسمية بكذا ومن صرح بهذا وبكون مدلول الصفة ذاتا ما مبهمة ذلك البعض قبل هذه القولة بنحو نصف صفحة الثالث أن ما ادعاه من عدم رجوع شبه الحالة الاولى ينازع فيه ما تقدم فى الكلام على قول الشارح لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية من توجيه المشابهة بان معنى أحر مثلا بعد التنكير ذات ما مسماة باحر فلما لوحظ بعد التنكير اتصاف الذات المبهمة بالتسمية بأحر أشبه أحر بعد التنكير حاله قبل التسمية فى الابهام وملاحظة مطلق الاتصاف ووجه المنازعة أن هذا التوجيه بعينه جار فى أفعل من بعد التنكير وهذا يدل على رجوعه لشبه الحالة الاولى وأما ما ادعاه من كون شبهها يكون مركبا أيضا من مفضل ومفضل عليه ففى محل المنع لان ذلك غير لازم وحينئذ يقال هلا منع من الصرف وأما ما فى الشرح من تعليل عدم العود بان الوصفية مشروطة بمصاحبة من فلا يدل الا على عدم عود الوصفية لا على عدم عود شبهها فيما مر على أن الوصفية المشروطة بمصاحبة من الوصفية بالزيادة لا مطلق الوصفية فتأمل (قوله ومايكون منه منقوصا الخ) أى والذى يكون مما لا ينصرف منقوصا فهو يقتضى نهيج جوار فى اعرابه فلو سميت بيرمى ويقضى أعللته اعلال جوار ولو سميت بيغزو ويدعو ورجعت بالواو والياء أجريته مجرى جوار وتقول فى النصب رأيت يرمى ويغزى قال بعضهم ووجه الرجوع بالواو والياء ما ثبت أن الاسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمة فتقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها واذا سميت بيرم من لم يرم رددت اليه ما حذف منه ومنعته من الصرف تقول هذا يرم ومررت بيرم والتنوين للعوض ورأيت يرمى واذا سميت بيغز من لم يغز قلت هذا يغزو ومررت بيغزو ورأيت يغزى الا أن هذا ترد اليه الواو وتقلب ياء لما تقدم ثم يستعمل استعمال جوار منع (قوله من الاسماء التى لا تنصرف) يشير الى أن الهاء فى منه لما لا ينصرف أعم من المعرفة والنكرة ليشمل محل الخلاف والوفاق كما سيذكره (قوله فلا وجه لما حمل الخ) اعتذر كلام الناظم من انه اشار الى الانواع السبعة دون الخمسة لان حكم المنقوص فيهما واحد فتأمله فى غير التعريف اعيم تصغير اعمى فانه غير منصرف للوصف والوزن ويلحقه التنوين رفعا وجرا نحو هذا أعيم ومررت بأعيم ورأيت اعيمى والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما فى نحو جوار

وهو مذهب الفراء وابن الانبارى والرابع انه يجوز صرفه وتركه صرفه قاله الفارسى فى بعض كتبه واما المعدول الى فعال او مفعل فمن صرف أحر بعد التسمية صرفه وقد تقدم الخلاف فى الجمع اذا نكر بعد التسمية ﴿تنبيه﴾ اذا سمى بافعل التفضيل مجردا من من ثم نكر بعد التسمية انصرف باجماع كما قاله فى شرح الكافية قال لانه لا يعود الى مثل الحال التى كان عليها اذا كان صفة فان ريسفيته مشروطة بمصاحبة من لفظا أو تقديرا اه فان سمى به مع من ثم نكر امتنع صرفه قولا واحدا وكلام الكافية وشرحها يقتضى اجراء الخلاف فى نحو أحر فيه (ومايكون منه منقوصا فى * اعرابه نهج جوار يقتفى) يعنى ان ما كان منقوصا من الاسماء التى لا تنصرف سواء كان من الانواع السبعة التى احدى علتيها العلمية او من الانواع الخمسة التى قبلها فانه يجرى مجرى جوار وغواش وقد تقدم ان نحو جوار يلحقه التنوين رفعا وجرا فلا وجه لما حمل عليه المرادى

وهذا الاخلاف فيه ومثاله في التعريف قاض اسم امرأة فانه غير منصرف للتأنيث والعلمية ويعيل تصغير يعلى ويرم مسمى به فانه غير منصرف للوزن والعلمية والتنوين فيهما في الرفع والجر عوض من الياء المحذوفة وذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائي الى ان قاض اسم امرأة ويعيل ويرم يجري مجرى الصحيح في ترك تنوينه ووجوه بفتحة ظاهرة فيقولون هذا يعيلي ويرمي

عنه بأن الباعث له على ذلك ان أقرب مذكور الى الضمير في ومايكون منه ما التعريف فيه آثار وبان العلم المنقوص محل الخلاف فيعتنى به (قوله وهذا الاخلاف فيه) أي لاخلاف في حذف الياء ولحوق التنوين رفعا وجرا في نحو أعيم بخلاف قاض ويعيل ويرم أعلاما ففي حذف يائه ولحوق التنوين له رفعا وجرا خلاف نبه عليه بقوله الآتي وذهب يونس الخ (قوله الى أن نحو قاض الخ) أي من كل علم منقوص وجد فيه مقتضى منع الصرف قال سم يمكن الفرق من جهة المعنى على قولهم بخفة العلم فاحتملت الحركة على الياء (قوله يجري مجرى الصحيح الخ) حاصل مذهبهم أن المعرف تثبت يائه مطلقا وتسكن رفعا لثقل الضمة وتفتح جرا ونصبا لخفة الفتحة (قوله خلفا) بفتح المعجمة واللام أي عتيقا جدا وأراد به الضعيف رث البنية وقوله مقلوليا بضم الميم لانه اسم فاعل اقلولى أي تجافى وانكمش كما في القاموس فقول التصريح بفتح الميم غير ظاهر ولعل المراد بالمقلولى هنا دميم الخلقة (قوله مولى موالبا) بان اضافه مولى الى موالبا جمع مولى (قوله أو تناسب) هو قسمان تناسب لكلمات منصرفة انضم اليها غير منصرف نحو سلاسلا وأغلالا وتناسب لرؤس الآي كقوارير الاول فانه رأس آية فنون ليناسب بقية رؤس الآي في التنوين أو بدله وهو الالف في الوقف وأما قوارير الثاني فنون ليشاكل قوارير الاول كذا قال شيخنا وهو الصواب الموافق لما في التصريح وغيره وأما ما في كلام البعض من العكس فخطأ (قوله صرف) أي وجوبا في الضرورة وجوازا في التناسب (قوله ويوم دخلت الخدر) بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال أي الهودج وقوله انك مرجلي أي مصيري راجلة أي ماشية لعقرك ظهر بعيري تصريح (قوله وأتاها) أي ناقة صالح عليه الصلاة والسلام أحيمر هو الذي عقرها وكان أحمر أزرق أصهب كانحي السهم أي كمثل السهم والعضب السيف وعقيرا فعيل بمعنى فيه المذكر والمؤنث اه عيني وقال الدماميني كانحي السهم من اضافة الماضي الى المعتبر (قوله أحدهما ما فيه ألف التأنيث المقصورة) مقتضى التعليل الآتي أن تكون ألف الالحاق المقصورة كألف التأنيث المقصورة (قوله اذ يزيد بقدر ما ينقص) لانه اذا نون سقطت الالف لالتقاء الساكنين والتنوين قدر الالف المحذوفة وكل ساكن وأجيب بانه قد يكون فيه فائدة بان تلتقي الالف مع ساكن بعده فيحتاج الشاعر الى كسر الاول فينون ثم يكسر ومقتضى هذا انه اذا لم يحتج الى تنوينه لم ينون اه مرادي وهو مبني على أن الضرورة مالا مندوحة عنه لاطلاق ما وقع في الشعر اه سم أي مما لا يقع مثله في النثر (قوله ورد بقوله الخ) قال الصفوي وضعف الرد بمنع الدليل لان تنوين المؤنث بالالف كثير في لغة فلعل الشاعر من أهل هذه اللغة (قوله دنيا) معطوف على جزأ والمعنى فجاعل منه جزأ الآخرتي وجاعل منه دنيا تنفع (قوله لاجل من) أي لقيامها مقام المضاف اليه فالمانع قوي لكونه كلمة مستقلة بخلاف سائر موانع الصرف وقوله فلا يجمع بينهما أي بين التنوين ومن ملفوظة أو مقدرة أي لا اختيارا ولا ضرورة (قوله ومذهب البصريين جوازه) ويدل له قول امرئ القيس وما الاصباح منك بأمثل فصرف أمثل للضرورة مع وجود من المقدمة عليه في قوله منك قاله الدماميني (قوله انما هو الوزن والوصف) أي فيجوز الجمع بينهما وبين التنوين ضرورة لعدم قوتهما قوة من (قوله صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد) كسلاسلا وسببه جمعهم له جمع السلامة نحو سوا حيات فأشبه الآحاد اه

فقالت لك الويلات انك مرجلي
وقوله
وأتاها أحيمر كانحي السهم يعضب فقال كوني عقيرا
وقوله
تبصر خليلي هل ترى من ظعائن
وهو كثير نعم اختلف في نوعين * أحدهما ما فيه ألف التأنيث المقصورة فمنع بعضهم صرفه للضرورة قال لانه لا فائدة فيه اذ يزيد بقدر ما ينقص ورد بقوله
اني مقسم ما ملكت فجاعل
جزأ لآخرتي ودنيا تنفع
أنشده ابن الاعرابي بتنوين دنيا وثانيهما أفعل من منع الكوفيون صرفه للضرورة قالوا لان حذف تنوينه لاجل من فلا يجمع بينهما ومذهب الدماميني البصريين جوازه لان المانع له انما هو الوزن والوصف كاحمر لا من بدليل صرف خير منه وشر منه لزوال الوزن ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائي سلاسلا وأغلالا وسعيرا قوارير قوارير او قراءة الاعمش ابن مهران ولا يغوثا ويعوقا ونسرا

﴿تنبيه﴾ أجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الاحاد اختيارا وزعم قوم ان صرف مالا ينصرف مطلقا لغة قال الاخفش

وكان هذه لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه فى الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام (والمصروف قد لا ينصرف) أى للضرورة أجاز ذلك الكوفيون والاخفش والفارسى وأباه سائر البصريين والصحيح الجواز واختاره الناظم لثبوت سماعه من ذلك قوله وما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس فى مجمع وقوله وقائلة ما بال دوسر بعدنا * صحاقلبه عن آل ليلى وعن هند وقوله طلب الازارق بالكتائب اذهوت * بشبيب غائلة النفوس غدور (١٩٧) وأبيات أخر ﴿تنبيه﴾ فصل بعض المتأخرين بين ما فيه علمية فأجاز منعه لوجود احدى العلتين وبين ما ليس كذلك فصرفه ويؤيده أن ذلك لم يسمع الا فى العلم وأجاز قوم منهم ثعلب وأحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختيارا ﴿خاتمة﴾ قال فى شرح الكافية مالا ينصرف بالنسبة الى التكبير والتصغير أربعة أقسام مالا ينصرف مكبرا ولا مصغرا ومالا ينصرف مكبرا وينصرف مصغرا ومالا ينصرف مصغرا وينصرف مكبرا ومايجوز فيه الوجهان مكبرا ويحتم منعه مصغرا فالاول نحو يعلبك وطلحة وزينب وحمراء وسكران واسحق وأحمر وزيد مما لا يعدم سبب المنع فى تكبير ولا تصغير * والثانى نحو عمر وشمر وسرحان وعلق وجندل أعلاما مما يزول بتصغيره سبب المنع فان تصغيرها عمير وشمير وسريحين وعليق وجنيدل بزوال مثال العدل ووزن الفعل وألحق

دمامينى (قوله فى الكلام) أى النثر (قوله وأباه) أى منعه سائر البصريين لكونه خروجا عن الاصل بخلاف صرف مالا ينصرف فانه رجوع الى الاصل فاحتمل فى الضرورة وللكوفيين ومن وافقهم أن يمنعوا عدم تجويز الضرورة والخروج عن الاصل (قوله طلب الازارق) أصله الازارقة فحذف الهاء للضرورة جمع أزرق بتقديم الزاى على الراء قوم من الخوارج نسبوا الى نافع بن الازرق وهو مفعول طلب وفاعله ضمير يعود على سفيان نائب الحجاج وزوج ابنته والكتائب جمع كتيبة بفوقية بعد الكاف وهى الجيش واذ ظرف زمان وهوت من هوى به الامر اذا أطمعه وغره وغائلة النفوس فاعل هوت أى شرها وغدور مبالغة غادرة خبر لمحذوف أو بدل من غائلة والشاعد فى شبيب بشين معجمة مفتوحة فموحدة مكسورة فتحتية فموحدة وهو شبيب بن زيد رأس الازارقة كذا فى العينى وشيخ الاسلام فقول البعض فى هوت أى سقطت فيه شئ (قوله بين ما فيه علمية) اقتصاره على العلمية يقتضى أن غيرها كالوصفية فى نحو قائم ليس مثلها وانما لمزية العلمية على غيرها لان لها من القوة ما ليس لغيرها ولورود السماع فيها دون غيرها كذا فى حاشيته شيخنا وعليه كان المناسب للشارح أن يعلل بعد ذكر لا بوجود احدى العلتين لانه يقتضى أن غير العلمية من العلل مثلها فليتأمل (قوله فأجاز منعه) أى فى الضرورة فهذا التفصيل خاص بالضرورة كما هو ظاهر كلام الشارح لكن ظاهر صنيع التصريح عدم اختصاصه بالضرورة وعبارته فى منع المصروف أربعة مذاهب أحدها الجواز مطلقا الثانى المنع مطلقا الثالث وهو الصحيح الجواز فى الشعر والمنع فى الاختيار الرابع يجوز فى العلم خاصة (قوله أربعة أقسام) هى مبنية على قاعدة وهى أن كل مصغر لم يذهب تصغيره أحد سببيه فهو غير منصرف والا فهو منصرف دمامينى (قوله وسرحان) بخلاف سكران لانك تقول فى تصغيره سكيران فتبقى الزيادتان بحالهما اه دمامينى وهو بكسر السين كما فى القاموس وفسره بعمان منها الذئب والاسد والمراد المجعول علما (قوله وعلق) هو فى الاصل اسم نبت (قوله وجندل) هو فى الاصل جمع جندل والجندل قال فى القاموس كجعفر ما بقله الرجل من الحجارة وتكسر الدال اه (قوله بزوال مثال العدل) اذ العدل فى عمر تقديرى فلا يصار اليه الا عند سماع الاسم ممنوعا من الصرف وما سمع من أفواههم عمير الا مصروفا فصار ادعاء العدل فيه مناقضا لكلامهم واذا حكمنا فى أدد بأنه غير معدول مع مجيئه على صيغة عمر لكونه مصروفا فهذا أجدر دمامينى (قوله نحو تحلئ) ضبطه فى التصريح بكسر التاء الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة آخره قال الشارح فى شرحه على التوضيح هو شعر وجه الاديم ووسخه وسواده وما أفسده الدبغ من الجلد اذا قشر والتهبط بكسرات مشددة الباء طائر والترتب كقنفذ وجندب الشئ المقيم الثابت اه والتوسط مصدر توسط (قوله مما حذف) وهو أحد المثلين فى توسط وتهبط بان يقال توسيط وتهبيط وأما تحلئ وترتب فلم يحذف منهما شئ فكلامه بالنظر للبعض (قوله الا منع الصرف) أى لوجود التاء لفظا

﴿اعراب الفعل﴾

(قوله حينئذ) أى حين اذ جرد من ناصب وجازم (قوله والرافع له التجرد) لان الرفع دائر معه وجودا

سرحان وعلق وصيغة منتهى التكسير والثالث نحو تحلئ وتوسط وترتب وتهبط اعلاما مما يشكل فيه بالتصغير سبب المنع فان تصغيرها تحيلئ وتويسط وتريتب وتهيبط على وزن مضارع بيطر فالتصغير كل لها سبب المنع فمنعت من الصرف فيه دون التكبير فلو جئ فى التصغير بياء معوضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل * الرابع نحو هند وهنيدة فلك فيه مكبرا وجهان وليس لك فيه مصغرا الا منع الصرف والله أعلم ﴿اعراب الفعل﴾ (ارفع مضارعا اذا يجرد * من ناصب وجازم كتسعد) يعنى انه يجب رفع المضارع حينئذ والرافع له التجرد المذكور كما ذهب اليه حذاق الكوفيين منهم الفراء لا وقوعه موقع الاسم كما قال

وعدما والدوران مشعر بالعلية اه دماميني لان الدوران من مسالكها (قوله ولا نفس المضارعة) لانها انما اقتضت مطلق الاعراب لا خصوص الرفع لكن هذا لا يأتي على قول الكوفيين ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته اياه (قوله ولا حروف المضارعة) لان جزء الشئ لا يعمل فيه (قوله كما نسب للكسائي) قال وانما لم تعمل مع عامل النصب والجزم لقوتهما عنها (قوله فانه ينتقض الخ) جوابه أن المراد الحلول في الجملة اه حفيد وأيضا فالرفع استقر قبل حرف التحضيض ونحوه فلم يغيره اذ أثر العامل لا يغير الا بعامل آخر اه تصريح (قوله بنحو هلا تفعل) لان اداة التحضيض مختصة بالفعل ومن نحو المذكورات سيقوم زيد وسوف يقوم زيد (قوله وجعلت أفعل) لان أفعال الشروع لا يكون خبرها اسما مفردا الا شذوذا كمامر (قوله ومالك لا تفعل) قال شيخنا لعله لانه لم يسمع الاسم بعد مالك وان كانت الجملة في تأويله لانها حال أي أي شئ ثبت لك حالة كونك غير فاعل (قوله ورأيت الذي تفعل) لان الصلة لا تكون اسما مفردا (قوله فبطل القول بان رافعه وقوعه موقع الاسم) أي الذي هو أقوى من القول الثالث والرابع لكونه قول البصريين مع ظهور بطلانهما مما تقدم فاندفع اعتراض البعض على قوله وصح القول بأن رافعه التجرد بان مجردا بطال ان الرافع وقوعه موقع الاسم لا يقتضي صحة أن الرافع التجرد وانما يقتضيها بطال الاقوال الثلاثة (قوله وأجاب الشارح بالا نسلم الخ) هذا جواب بمنع أن التجرد عدمي وتسليم أن العدمي لا يكون علة للوجودي ولك أن تقول سلمنا أنه عدمي لكن لا نسلم أن العدمي لا يكون علة للوجودي على الاطلاق بل ذلك في الاعدام المطلقة أما العدم المضاف كالعمى فيجوز كونه علة للوجودي (قوله لانه عبارة عن استعمال المضارع الخ) الاستعمال هنا مصدر المبني للمجهول ليكون وصفا للفعل فيصح تفسير التجرد الذي هو وصف للفعل به (قوله اكتفاء بتقدم ذلك في باب الاعراب) قال يس لا حاجة الى ذلك لان رفع المضارع أعم من كونه لفظيا أو محليا كالمضارع المؤكد بالنون والذي فاعله نون الاناث اه وهو تابع في ذلك لشيخه سم قال شيخنا وفيه نظر اذ المضارع مع أحدى النونين ليس له محل رفع أبدا وله محل النصب والجزم صرح بذلك القليوبي وغيره (قوله وبلن انصبه) ولا يجوز الفصل بين لن والفعل اختيارا عند البصريين وهشام وأجاز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل ووافقه الفراء على القسم وزاد الفصل بأظن والشرط كذلك في السيوطي (قوله أي الادوات الخ) تفسير لقوله وبلن انصبه وكي مع ملاحظة قوله كذا بان وقوله وانصبوا بان المستقبلا فافهم (قوله ما أثبت بحرف التنفيس) أي معه وخصه بالذكر لمشاركته لن في تخليص الفعل للاستقبال (قوله خلافا للزمخشري الخ) وافقه على التأكيد كثيرون ورد ادعاؤه التأبيد بانه لا دليل عليه وبانها لو كانت للتأبيد للزم التناقض بذكر اليوم في فلن أكلم اليوم انسيا والتكرار بذكر أبدا في ولن يتمنوه أبدا وأما التأبيد في لن يخلقوا ذبابا فلامر خارجي لا من مقتضيات لن ويجاب عن التناقض بان القائل بالتأبيد انما يقول به عند اطلاق منفيها وخلوه عن مقيد انه وعن التكرار بان هذا ليس تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لان الاسم لا يرادف الحروف لان التأبيد نفس معنى أبدا وجزء معنى لن فلا يكون تكرارا وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما فهم بالتضمن كذا في الشمني وحاصله أنه ليس من التكرار بل من توكيد معنى تضمنى لكلمة سابقة بلفظ دل على هذا المعنى مطابقة (قوله خلافا للفراء) لان المعهود ابدال النون ألفا كتفعا لا العكس (قوله خلافا للخليل والكسائي) لان دعوى التركيب انما تصح اذا كان الحرفان ظاهرين

أعوذ جه والثاني في كشافه وليس أصلها الا فابدلت الالف نونا خلافا للفراء ولا لا أن حذفت الهمزة تخفيفا والالف للساكنين خلافا للخليل والكسائي ﴿تنبيهات﴾ الاول

ان الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع فبطل القول بان رافعه وقوعه موقع الاسم وصح القول بان رافعه التجرد اه ورد الاول بان التجرد عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يكون علة للوجودي وأجاب الشارح بالا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمي لانه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال الشئ والمحي به على صفة ما ليس بعدمي ﴿تنبيه﴾ انما لم يقيد المضارع هنا بالذي لم يباشره نون توكيد ولا نون اناث اكتفاء بتقدم ذلك في باب الاعراب (وبلن انصبه وكي) أي الادوات التي تنصب المضارع أربع وهي لن وكي وأن واذن وسيأتي الكلام على الاخيرتين فامال لحرف نفي تختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال وتنصبه كما تنصب لا الاسم نحو لن أضرب ولن أقوم فتنفي ما أثبت بحرف التنفيس ولا تفيد تابيد النفي ولا تاكيده خلافا للزمخشري الاول في

الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن أضرب وبه استدل سيبويه على بساطتها ومنع ذلك الاخفش الصغير
* الثاني تاتي ان للدعاء كما أنت لا كذلك وفاقا لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور من ذلك قوله لن تزالوا كذلكم ثم لازلت لكم
خالدا تلوذ الجبال وأما قلن أكون ظهير اللمجرمين فقيل ليس منه لان فعل الدعاء (١٩٩) لا يسند الى المتكلم بل الى المخاطب

ظاهرين حالة التركيب كلولا والظاهر هنا جزء كل منهما (قوله الجمهور على جوازالخ) استثنى أبو حيان
التمييز فلا يجوز عرفا ان يتصبب زيد عرقا ان يتصبب زيد دماميني انما يمتنع ذلك عند الجمهور لمنعهم تقديم التمييز على
عامله فلا يقال عندهم عرفا تصبب زيد فهو ممتنع قبل مجيء لن وأما ابن مالك فلا يسلم هذا الاستثناء
لانه يجوز تقديم التمييز على عامله المتصرف بقلة كما تقدم فيجوز عنده قليلا عرفا ان يتصبب زيد اه
ملخصا (قوله وبه استدل سيبويه على بساطتها) وجه الاستدلال أنه يمتنع تقديم معمول معمول أن
عليها ونوقش في الدليل بانه يجوز أن يتغير حكم الشئ بالتركيب دماميني (قوله ومنع ذلك الاخفش)
لان النفي له صدر الكلام ورد بان ذلك خاص بما بخلاف لن بدليل قول الشاعر

* مه عاذلي فهائما ان أبرحا (قوله لن تزالوا كذلكم) الدليل على أنه دعاء لا اخبار عطف الدعاء عليه
وهو ثم لازلت الخ أفاده سم (قوله فلن يحل) بفتح اللام من حليت المرأة في عيني بالكسر تحلى بالفتح
وأما حلا الشئ في فمضارعه يحلو في والكاف في قوله بعدلك مكسورة والمنظر بفتح الظاء (قوله
لن يخب الآن الخ) البيت من المنسرح الا انه سقط من قلم الناسخ لفظ من بعد حرك والملقمة بتسكين
اللام سواء حلقة الحديد وحلقة القوم وجوز بعضهم الفتح كما في البيت (قوله اسما مختصرا من
كيف) فتكون بمعنى كيف ويليها الاسم والماضي والمضارع مرفوعا ونظيرها في الاختصار
سوأفعل أي سوف أفعل وحكى الكوفيون سف أقوم كذا في الرضي (قوله كي تجنحون الخ) أي
كيف تميلون والسلم بكسر السين وفتحها الصلح وثئرت بالمثلثة في أوله مبني للمفعول من ثأرت القتيل
وبالقتيل قتلت قاتله واللظى النار والهيجاء الحرب عد كما في البيت وتقصر وتضطرم تلتهب والجملتان
حالان من فاعل تجنحون أو الثانية حال من قتلاكم ثمني (قوله كيما يضر وينفع) أي الضر والنفع
(قوله وقيل ما كافة) أي كفت كي المصدرية عن نصب المضارع (قوله مضمرة) أي وجوبا كما يشير
اليه وهو منصوب على الحالية من أن (قوله ولا يجوز اظهار أن بعدها الخ) جعل في التسهيل اظهار
أن بعد كي قليلا ونقل في الهمع عن الكوفيين جواز اظهارها اختيارا (قوله كيما أن تغر وتخدعا)
العطف تفسيري كما قاله الشمني ويظهر لي أن ما زائدة بين الجار ومجروره نحو فبما رحمة من الله لنت لهم
وصدر البيت فقالت أكل الناس أصبحت مانحا * لسانك كيما الخ (قوله معنى وعملا) أما الثاني فظاهر
وأما الاول فلان كلا حرف مصدري استقبالي (قوله ويتعين ذلك الخ) ويتعين كونها جارة اذا جاءت
قبل اللام سيوطي (قوله لدخول حرف الجر عليها) أي ولا يجمع بين حرفي جر في الفصيح ولذلك ان تقول
هنا جاز ذلك ويكون الثاني مؤكدا كما لو وقع بعدها أن وكما لو جاءت قبل نحو كي لا فر الا أن يقال
الضرورة داعية الى التوكيد هنالك أي فيما اذا توسطت كي بين اللام وأن أو تقدمت على اللام
بخلاف ما هنا وفيه نظر اه سم ببعض تغيير ولعل وجه النظر أن الضرورة لا تدعو في صورة التوسط
الى كون خصوص كي تأكيد اللام لاندفاعها بكون أن تأكيدا لكي ويمكن دفعه بان المراد الضرورة
المتخلص منها على وجه وجيه وسيأتي أن جعل كي تأكيد اللام أولى من جعل أن تأكيدا لكي من
ثلاثة أوجه فتأمل (قوله أردت لكيما أن تطير بقربتي) تمامه وتتركها شنا ببيداء بلقع * تطير
تذهب سريعا مستعار من طيران الطير والشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة والبيداء بفتح
الموحدة والمد الارض التي يبيد أي يهلك من يدخل فيها والبلقع الارض القفر التي لا شئ فيها شمني

ذلك في الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن كما في نحو لكيما لا تأسوا ولا يجوز أن تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها فان وقع
بعدها أن كقوله أردت لكيما أن تطير بقربتي * احتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأن وأن تكون تعليلية مؤكدة للام
ويترجح هذا الثاني بامور وهو الاول ان أن أم الباب فلو جعلت مؤكدة لكي لكانت كي هي الناصبة فيلزم تقديم الفرع على الاصل
* الثاني ما كان أصلا في بابه

أو الغائب ويرده قوله ثم لازلت لكم * الثالث زعم
بعضهم أنها قد تجزم كقوله
فلن يحل للعينين بعدك
منظر * وقوله ان يخب
الآن من رجائك من *
حرك دون بابه الحلقة
والاول محتمل للاجتزاء
بالفتحة عن الالف
للضرورة وأما كي فعلى
ثلاثة أوجه أحدها
أن تكون اسما مختصرا
من كيف كقوله كي
تجنحون الى سلم وما ثئرت
* قتلاكم ولظى الهيجاء
تضطرم * الثاني أن تكون
بمنزلة لام التعليل معنى
وعملا وهي الداخلة على
ما الاستفهامية في قولهم
في السؤال عن العلة كيمه
بمعنى له وعلى ما المصدرية
كما في قوله * اذا أنت لم تنفع
فضر فانما * يرجى الفتى
كيما يضر وينفع * وقيل
ما كافة وعلى أن المصدرية
مضمرة نحو جئت كي
تكرمني اذا قدرت النصب
بان ولا يجوز اظهار أن
بعدها وأما قوله كيما أن
تغر وتخدعا فضرورة
* الثالث أن تكون بمنزلة
أن المصدرية معنى وعملا
وهو مراد الناظم ويتعين

(قوله لايكون مؤكدا لغيره) أي لايليق أن يكون مؤكدا لغيره وليس المراد لايجوز أن يكون مؤكدا لغيره لان مقتضى ماقدمه جوازه بمرجوحية (قوله تنبيهات) أي تتعلق بكي وأما التنبيهات قبل فتتعلق بلن والحاصل أنه أورد كلا بتنبيهات ذكرها في محشه وهذا يغنيك عما للبعض من التكلف الباردة (قوله على تقدير كي تفعل ماذا) أي لكي تفعل أي شئ والمتبادر من عبارته أن أداة الاستفهام في هذا التركيب بحسب أصله ماذا الاما وحدها وحينئذ لا يظهر قوله واخراج ما الخ لما يأتي قريبا ولا قوله في غير الجر لان أنف ماذا الاستفهامية لا تحذف لا في الجر ولا في غيره فالمناسب جعل تعبيره بماذا المجرد بيان أن ما في كيمه استفهامية لا لان الاصل ماذا (قوله واخراج ما الخ) ذهب بعضهم الى أنها لا يلزم صدريتها وفي الصحيح أقول ماذا قال ابن مالك فيه شاهد على أن ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا تفارق وجوب التصدير شمني (قوله كي لتقضيني) باسكان الياء آخر الفعل للضرورة لان البيت من المديد كما قاله العيني قال ومختلس بفتح اللام مصدر ميمي بمعنى الاختلاس اه وأقره شيخنا والبعض ولا حاجة الى جعله مصدرا ميميا بل الظاهر أنه اسم مفعول حال من ما (قوله لان لام الجر لا تفصل الخ) أي فليس النصب بكي بل بأن المضمرة بعد اللام المؤكدة لكي الجارة فبطل القول بأنها مصدرية ناصبة للفعل دائما (قوله حرف جر دائما) أي والنصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة ورد بقوله تعالى لكيلا تأسوا فان زعم ان كي تأكيد للام كقوله * ولا للما بهم أبدا دواء * رد بان التصحيح المقيس لا يخرج على الشاذ تصريح (قوله ومنعه الجمهور) لان كي من الموصولات الحرفية ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وان كانت جارة فان مضمرة بعدها وهي موصولة دائما (قوله اذا فصل بين كي الخ) قال أبو حيان وأجمعوا على جواز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية وبما الزائدة وبهما معا وأما الفصل بغير ماذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار مطلقا سواء رفع الفعل أو نصب وجوزه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها فيرفع الفعل واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل فينصب الفعل فتلخص في الفصل ثلاثة أقوال اه سيوطي وبه يعلم ما في كلام الشارح من الاجمال والايهام (قوله بالرفع لا بالنصب) أي مع الرفع لا مع النصب (قوله وطرفك الخ) الطرف العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر يطلق على الواحد والجماعة قال تعالى لا يرتد اليهم طرفهم وهو مبتدأ خبره جملة الشرط والجزاء ولا يجوز نصبه بمحذوف يفسره احبسنه لان فعل الجزاء لا يعمل في متقدم على شرطه فلا يفسر عاملا فيه اه شمني وقوله فاحبسنه أي عن النظر البنا وقوله كما يحسبوا قال شيخنا السيد أي يظنوا من حسب كما في نسخة قديمة بيدي من شرح الكافية ضبط قلم وتنظر بتاء الخطاب اه والمعنى اذا جئتنا فلا تجعل نظرك الينا بل الى غيرنا ليظنوا أن هواك للشئ الذي تنظر اليه لا لمحبوبتك فيستتر أمرك (قوله ونصب بها) فتكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها (قوله كاف التشبيه الخ) عبارة المغني وقال ابن مالك هي كاف التعليل وما الكافة اه وهي تفيد أن كونها كاف التشبيه بحسب الاصل (قوله فنصبت) يلزم عليه عمل عامل الاسم المختص به في الفعل وهو ممتنع وأجيب بأن نسبة نصب الفعل الى الكاف التعليلية كنسبته الى اللام التعليلية وهي نسبة مجازية باعتبار أن النصب بأن مضمرة بعدها ولا يخفى أن التكلف فيما قاله ابن مالك وأن رواية لكي يحسبوا مؤيدة لقول الفارسي وأنه يمكن أن يقال ان ما في البيت مصدرية لا كافة والفعل منصوب بها حملا على أن أختها كما قيل في كما تكونوا يولى عليكم كذا في الشمني وأنا أقول لا يخفى أن ادعاءه التكلف فيما قاله ابن مالك غير ظاهر وان تبعه البعض وان أسهل مما قاله ومما قاله ابن مالك ومما قاله الفارسي أن تكون الكاف تعليلية وما

لفعل كيلا يكون دولة فان جعلت جارة كانت أن مقدرة بعدها وان جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها * (تنبيهات) * الاول ما سبق من أن كي تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الكوفيون الى أنها ناصبة للفعل دائما وتأولوا كيمه على تقدير كي تفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف ألفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت ومما يرد قولهم قوله

فاوقدت ناري كي ليبصر ضوؤها * وقوله كي لتقضيني رقية ماله وعدتني غير مختلس لان لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه وذهب قوم الى أنها حرف جر دائما ونقل عن الاخفش * الثاني أجاز الكسائي تقديم معمول معمولها عليها نحو جئت الدوكي أتعلم ومنعه الجمهور * الثالث اذا فصل بين كي والفعل لم يبطل عملها خلافا للكسائي نحو جئت كي فيك أرغب والكسائي يجيزه بالرفع لا بالنصب قيل والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختيار * الرابع زعم الفارسي أن أصل كما في قوله وطرفك اما جئتنا فاحبسنه * كما يحسبوا أن مصدرية الهوى حيث تنظره كيما حذفت ابقاء ونصب بها وذهب المصنف الى أنها كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت

وذلك قليل وقد جاء الفعل بعدها مرفوعا في قوله لا تشتم الناس كما لا تشتم * الخامس اذا قيل جئت لتكرمني فالنصب بان مضمرة وجوز أبو سعيد كون المضمر كي والاول أولى لان أن أمكن في عمل النصب من غيرها فهي أقوى على التجوز فيها بان تعمل مضمرة و (كذا بأن) أي من نواصب المضارع أن المصدرية نحو وان تصوموا الذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي (لا بعد علم) أي ونحوه من أفعال اليقين فانها لا تنصبه لانها حينئذ المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان نحو علم أن سيكون أولا يرون أن لا يرجع أي أنه سيكون وأنه لا يرجع وأما قراءة بعضهم أن لا يرجع بالنصب وقوله رضي عن الله ان الناس قد علموا * أن لا يدانيها من خلقه بشر * فما شذ نعم اذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده ولذلك أجاز سيبويه ما علمت الا أن تقوم بالنصب قال لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك أشير عليك أن تقوم وقيل يجوز بلا تاويل ذهب اليه الفراء وابن الانباري والجمهور على المنع (والتي من بعد ظن) ونحوه من أفعال الرجحان (فانصب بها) المضارع ان شئت بناء على أنها الناصبة له (والرفع صحح واعتقد) حينئذ (تخفيفها من أن) الثقيلة (فهو مطرد) وقد قرئ بالوجهين وحسبوا أن لا تكون فتنة قرأ أبو عمرو وحمزة

مصدرية كما في قوله تعالى واذكروه كما هداكم والفعل مرفوع بالنون المحذوفة تخفيفا كما في قوله * أبيت أسري وتبيتي تدلكي * فاحفظه (قوله وذلك قليل) أي النصب بكاف التشبيه المضمنة معنى التعليل كذا قال شيخنا وهو صريح في بقائها على افادة التشبيه مع زيادة التعليل والظاهر أنها في مثل ذلك للتعليل فقط ولعل تسمية المصنف لها كاف التشبيه باعتبار الاصل كما مر فتدبر (قوله وجوز أبو سعيد) أي السيرافي ووافقه ابن كيسان وحملهما على ذلك أن العرب أظهرت بعد لام كي أن تارة وكي تارة همع (قوله كذا بأن) هي أم الباب لانها تعمل ظاهرة ومقدرة وانما آخرها عن ان وكي لطول الكلام عليها عنهما قال في الهمع ويقال فيها عن بابدال الهمزة عينا (قوله أن ونحوه) حمل كلام المصنف على أن المعنى لا بعد مادة علم فاحتاج الى قوله ونحوه والاولى حمله على أن المعنى لا بعد مفيد علم كرأى وتحقق وتيقن وتبين وظن مستعملا في العلم وحينئذ لا يحتاج الى ذلك ومثل هذا يقال في قوله والتي من بعد ظن (قوله رضي عن الله) يعني تثنى عليه ونشكره وقوله ان الناس الخ استئناف بياني مسوق للتعليل وقوله أن لا يدانيها أي يقاربها في المفاخر (قوله اذا أول العلم بغيره) من ذلك ما اذا أريد به الظن (قوله ولذلك أجاز سيبويه الخ) ومنع المبرد النصب بعد العلم مطلقا باقيا على حقيقته أو مؤولا كما في الهمع (قوله خرج مخرج الاشارة) أي وقع موقع الكلام الدال على الاشارة فمعنى ما علمت الخ ما أشير عليك الا بان تقوم وقوله فجرى الخ أي فعومل معاملة قولك أشير الخ في نصب الفعل (قوله والجمهور على المنع) أي منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل قال الدماميني هو الصواب لان الناصبة تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت لانها تخلص المضارع للاستقبال فلا تقع بعد أفعال التحقيق بخلاف المخففة فانها تقتضي تأكيد الشئ وثبوته واستقراره اه وفيه عندي نظر لانه ان أريد بعدم استقرار مدخولها وثبوته عدم تيقنه فممنوع وتعليله باستقبال مدخولها لا يفيده فقد يكون المستقبل متيقنا وحينئذ لم يضر تلو أن أفعال اليقين وان أريد به عدم حصوله وقت التكلم فسلم لكن لا يلزم من ذلك عدم تيقن حصوله في المستقبل فاذا كان كذلك لم يضر تلو أن أفعال اليقين فتكييف التصويب الذي ارتكبه وقال انه فرضي انما وجب كونها مخففة لان العلم لا يناسبه الا التوكيد وأن الثقيلة كالمخففة في التوكيد وأما أن المصدرية فانها للرجاء والطمع فلا يناسبان العلم اه ثم ما ذكرناه من أن المراد بالمنع في قول الشارح والجمهور على المنع منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل لا مطلقا هو المتبادر من عبارة التصريح والهمع والذي ترجاه شيخنا ويدل له تعليل الدماميني الذي قدمناه فقول البعض بعد العلم مطلقا غير ظاهر وقد تلخص أن الاقوال ثلاثة قول المبرد بالمنع مطلقا ولم يذكره الشارح وقول الفراء وابن الانباري بالجواز مطلقا وقول سيبويه والجمهور بالتفصيل فاعرف ذلك (قوله والتي من بعد ظن الخ) قال أبو حيان وليس في الواقعة بعد الشك الا النصب سيوطي (قوله واعتقد حينئذ) أي حين اذ رفعت بها (قوله هو الارجح الخ) أي لان الناصبة للمضارع أكثر وقوعا من المخففة أما عند الفصل فالارجح الرفع لان الفصل بين المخففة ومدخولها أكثر من الفصل بين الناصبة للمضارع ومدخولها كذا قال البعض وقد يقال أكثرية الفصل بين المخففة ومدخولها معارض بأكثرية وقوع الناصبة للمضارع ومقتضى ذلك استواء الوجهين عند الفصل ويؤيده اختلاف القراء عند الفصل في قوله تعالى وحسبوا أن لا تكون فتنة ولو كان راجحا لاتفقوا عليه كما اتفقوا على النصب لرجحانه في قوله تعالى أحسب الناس أن يتركوا كما سيذكره الشارح نعم ذكر بعضهم أن السبعة قد يتفقون على المرجوح فافهم (قوله عند عدم الفصل) أي بل فقط لانها التي يحتمل

 والكسائي برفع تكون والباقون بنصبه نعم النصب هو الارجح عند عدم الفصل بينها وبين الفعل ولهذا اتفقوا عليه في قوله تعالى أحسب الناس أن يتركوا ﴿تنبيهات﴾ الاول اجرى سيبويه والاخفش ان

معها كون أن مخففة أو ناصبة لجواز الفصل بها بين المخففة والفعل أو الناصبة والفعل بخلاف غيرها مما يفصل به بين المخففة والفعل كان وقد ولو وحرف التنفيس لان غيرها لا يفصل به بين الناصبة والفعل فعنه يتعين كون أن مخففة فيجب الرفع لا أنه يترجح فقط فقول شيخنا عند عدم الفصل أي بلا أو لن أو ما أشبههما من الحروف التي تفصل بين أن المخففة والفعل غير صحيح (قوله بعد الخوف) أي الذي لم يستعمل بمعنى العلم والا كان من بابه سم (قوله لتيقن المخوف) أي عند يقينه قال سم ويفهم منه وجوب النصب عند عدم التيقن وهو شامل لظن المخوف فظاهره أنه حينئذ لا يلحق بالظن كما ألحق بالعلم عند التيقن فليراجع اه وقد يقال الذي يفهم من قوله لتيقن المخوف أنه لا يجب الرفع عند عدم التيقن وعدم وجوب الرفع صادق بوجوب النصب وبجواز الوجهين فتأمل (قوله ان لا أذوقها) أي برفع أذوق كبقية القوافي والضمير للخمرة (قوله ومنع ذلك الفراء) أي فأوجب النصب في تلك الصورة ونقله في الهمع عن المبرد (قوله أجاز الفراء الخ) ومذهب البصريين المنع لان معمول الصلة من تمامها فكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها همع (قوله تعددا) أي قويت معدته كناية عن كبره (قوله أو امكان تقدير عامل مضمر) أي كان جزائي أن أجلد بالعصا أن أجلد فالجار والمجرور متعلق بأجلد المحذوف لا المذكور دماميني (قوله أجاز بعضهم الخ) أما الجمهور ومنهم سيبويه فيمنعون في الاختيار الفصل مطلقا (قوله بالظرف الخ) وأجازه الكوفيون بالشرط نحو أردت أن ان تزرني أزورك بالنصب همع (قوله وشبهه) هو الجار والمجرور (قوله لما رأيت الخ) يلغزبه فيقال أين جواب لما ومع انتصب أدع والجواب أن الاصل لن ما فادغمت النون في الميم لتقارب مخرجهما أن يكتبا منفصلين لكن وصلا خطأ في بعض النسخ للالغاز وما ظرفية مصدرية وقد فصل بها او بصلتها بين لن والفعل وأشهد ليس معطوفا على أدع لما فانه قوله لن أدع القتال بل منصوب بان مضمرة وأن والفعل عطف على القتال أي لن أدع القتال وشهود الهيجا فهو من عطف الفعل على المصدر الصريح ونظيره في الالغاز قوله

إعافت الماء في الشتاء فقلنا ٭ بردية تصاد فيه سمينا

فيقال كيف يكون التبريد سببا لمصادفته سمينا وجوابه أن الاصل بل ردية بوزن عدية من الورود أي اشربه تجدية سمينا (قوله اللحياني) بكسر اللام وسكون الحاء المهملة ولحيان أبو قبيلة وصباح بفتح الصاد المهملة وتشديد الموحدة وآخره حاء مهملة أبو بطن من ضبة وضبة بجهة مفتوحة وموحدة مشددة أبو قبيلة ثمني مع زيادة قولي أبو بطن من ضبة واللحياني من البصريين كما في الهمع (قوله اذا ما غدونا) أي بكرنا وخطب بحاء مهملة فطاء مهملة مكسورة مضارع حطب أي جمع الحطب وهو جواب الامر (قوله أن تعلم بها) الضمير المستتر في تعلم يرجع الى بثينة محبوبة الشاعر الذي هو جميل والضمير البارز في بها يرجع الى الحاجة المذكورة في البيت قبله والثقل بكسر فسكون واحد الاثقال وهي الاشياء الثقيلة (قوله وهو فتركها) حصر المنصوب في فتركها لانه المنصوب نصا بخلاف فتردها اذ قد يدعى أنه مجزوم وحرك تخلصا من التقاء الساكنين وكانت حركته فتحة للخفة (قوله تأتي أن مضمرة الخ) وضمير اللام متكلم في قول بعض العرب أن فعلت وضميرا للمخاطب في نحو أنت وأنت الخ قال الكوفيون وشرطية كان المكسورة كما في قوله

أبا خراشة أما أنت ذا نفر ٭ فان قومي لم تأكلهم الضبع

ورجحه في المغني بأمور منها مجيء الفاء بعدها كثيرا كما في البيت وتقدم تخريجه على غير قولهم في باب كان وأخواتها قبيل ونافية كان المكسورة كما في قوله تعالى حكاية عن طائفة من أهل الكتاب أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم وخرجه الزمخشري وغيره على معنى صدر منكم ما صدر كراهة أن يؤتى الخ أي حملكم على ذلك الحسد فيكون متعلقا بمحذوف من مقول قل أو على معنى ولا تظهروا الايمان

بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف نحو خفت أن لا تفعل وخشيت أن تقوم ومنه قوله

٭ أخاف اذا ما مت أن لا أذوقها ٭ ومنع ذلك الفراء ٭ الثاني أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها مستشهدا بقوله ربيته حتى اذا تعددا كان جزائي بالعصا أن أجلدا قال في التسهيل ولا حجة فيما استشهد به لتدوره أو امكان تقدير عامل مضمر ٭ الثالث أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا نحو أريد أن عندك أقعد وقد ورد ذلك مع غيرها اضطرارا كقوله لما رأيت أبا يزيد مقاتلا أدع القتال وأشهد الهيجا ٭ والتقدير لن أدع القتال مع شهود الهيجا ٭ وتأويله أبي يزيد ٭ الرابع أجاز بعض الكوفيين الجزم بها ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة وأنشدوا اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا ٭ تعالوا الى أن يأتنا الصيد نحطب ٭ وقوله أحاذر أن تعلم بها فتردها فتتركها ثقلا علي كاهيا وفي هذا نظر لان عطف المنصوب وهو فتتركها عليه يدل على أنه سكن للضرورة لا مجزوم ٭ الخامس تأتي أن

بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب الا لمن تبع دينكم فيكون متعلقا بقوله ولا تؤمنوا وجملة قل ان الهدى هدى الله اعتراض وفوقش بان ماقبل الا لا يعمل فيما بعدها الا المستثنى والمستثنى منه وتابع أحدهما وأجيب باحتمال أن الزمخشري لا يرى ذلك في الظرف والجار والمجرور لتوسعهم فيهما (قوله مفسرة) أي لمتعلق فعل قبلها قال الرضي وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا نحو كتبت اليه أن قم أي كتبت اليه شيأ هو قم أو ظاهرا نحو اذ أوحينا الى أمك ما يوحى أن اقذفيه دماميني (قوله المسبوقة بجملة الخ) بقي قيدان وهما ان يتأخر عنها جملة ولم تقترن بجار فخرج من التعريف وآخر دعواهم أن الحمد لله لعدم تقدم الجملة فان فيه مخففة من الثقيلة كما في الفارضي وغيره وانما لم تكن المسبوقة بمفرد مفسرة لان المفسرة ليس ما بعدها من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم فيه وما بعد المسبوقة بمفرد ليس كذلك فان أن الحمد لله خبر آخر دعواهم قاله الرضي وقلت له ان أفعل لوجود حروف القول فلا يقال هذا التركيب لعدم وجوده في كلامهم لان الجملة تقع مفعولا لصريح القول وعلى تسليم أنه يقال لا نجعل أن فيه تفسيرية بل زائدة وجوز الزمخشري في أن اعبدوا الله أن تكون أن مفسرة على تأويل قلت بامرت واستحسنه في المغني قال وعلى هذا فمعنى شرطهم أن لا يكون في الجملة قبلها حروف القول أي باقيا على حقيقته غير مؤول بغيره اه وجوز ابن عصفور أن يفسر بها صريح القول ولا يقال أخذت عسجدا أن ذهبا لعدم تأخر الجملة فلا يؤتى بان بل تحذف أو يؤتى ببدلها باي وكتبت اليه بان افعل أو كتبت اليه ان أفعل اذا قدر معها الباء لاقترانها بالجار فهي مصدرية في الموضعين لان حرف الجر لا يدخل الا على اسم صريح أو مؤول (قوله أن اصنع الفلك) قيل الجملة مفسرة فلا محل لها كما في المغني وفيه عندي نظر لانه انما يظهر في المفسرة التي ليست في معنى المفرد كما في زيد اضربنه لا في المفسرة بعد أن للمفعول لان الظاهر أن هذه في محل نصب تبعا لما فسرته لانها في معنى هذا اللفظ فيحل المفرد محلها وفي كلام الكافيجي ما نصه الظاهر أن الايحاء متعلق بالجملة تعلق مفعوله فتكون منصوبة المحل اه وهو يؤيد ما قلنا ان أراد المفعولية في المعنى مع بقاء أن على كونها مفسرة فان أراد المفعولية في اللفظ مع كون أن زائدة فشئ آخر فتدبر (قوله وانطلق الملأ الخ) ليس المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام كأنه ليس المراد بالمشي في ان امشوا المشي المتعارف بل الاستمرار على الشئ ﴿فائدة﴾ اذا ولي أن الصالحة للتفسير مضارع معه لا نحو أشرت اليه أن لا يفعل جاز رفعه على تقدير لا نافية وجزمه على تقدير ها ناهية وعليهما فان مفسرة ونصبه على تقدير ها نافية وان مصدرية فان فقدت لا امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب اه مغني أقول يصح على الجزم بلا ناهية ان تكون ان مصدرية بناء على الاصح من كونها توصل بالامر والنهي (قوله التالية للما) أي التوقيتية كما في المغني احترازا عن النافية وهي الجازمة والموجبة وهي التي بمعنى الا فما يقتضيه كلام البعض من مغايرة الجازمة للنافية فاسد (قوله نحو فلما أن جاء البشير) وتقول أكرمك لما ان يقوم زيد بالرفع فارضي (قوله لكان لكم الخ) جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه بناء على أن الشرط الامتناعي كغيره في كون الجواب له عند تقدمه أو جواب لو وجواب القسم محذوف بناء على أن الجواب للامتناعي تقدم على القسم أو تأخر أو جواب لو ولو وما دخلت عليه جواب القسم وسياتي هذا الخلاف في بحث عوامل الجزم (قوله وما لنا أن لا نقاتل) ان قلت ليست هذه من مواضع الزيادة المتقدمة قلت الاخفش لا يخص الزيادة بما تقدم بل زعم أنها تزاد في غير ذلك اه تصريح ووجه زيادتها في الآية أن ما لنا ونحوه كما لك لا يقع بعده عند الاخفش الا الفعل الصريح على أن الجملة حالية نحو مالي لا أرى الهدهد أو الاسم الصريح على أنه حال نحو مالك قائما دون المؤول بالاسم ولا يرد أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال لان دليل

مفسرة وزائدة فلا تنصب المضارع فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو فاوحينا اليه أن اصنع الفلك وانطلق الملأ منهم أن امشوا والزائدة هي التالية للما نحو فلما أن جاء البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله

كأن ظبية تعطو الى وارق السلم

في رواية الجر وبين القسم ولو كقوله

فاقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

وأجاز الاخفش اعمال الزائدة واستدل بالسماع كقوله تعالى وما لنا أن لا نقاتل وبالقياس على حرف الجر الزائد ولا حجة في ذلك لانها في الآية مصدرية فقيل دخلت بعد

الاستقبال أن غير الزائدة لا الزائدة كذا فى الدمامينى (قوله لتأوله بما منعنا) أى فان لا تقاتل مفعول ثان للجار والمجرور ولتأوله بفعل يتعدى لاثنين (قوله اعمال الجار والمجرور) وهو لنا فى المفعول وهو أن لا تقاتل اه سم قال الدمامينى قد يقال انما يرد ذلك لو كان أن لا تقاتل عند هذا القائل مفعولا مصرحا وليس فى كلامه ما يقتضيه لاحتمال أن يكون عنده على نزع الخافض وهو عن فانه يقال منعته عن كذا كما فى الصحاح وغيره والمحل نصب أو خفض على الخلاف (قوله أن لا تكون لا زائدة) أى كما لزم على هذا القول اذ المعنى عليه وما منعنا أن تقاتل سم (قوله والصواب قول بعضهم الخ) هذا مقابل القيل السابق كما هو صريح المغنى لا قول الاخفش كما زعم البعض لانه قابل قول الاخفش بقوله لانها فى الآية مصدرية ثم ذكر قولين على أنها مصدرية (قوله فى أن لا تقاتل) فتكون أن مصدرية منسبكة مع ما بعدها بمصدر مجرور بجار محذوف متعلق بما تعلق به لنا (قوله وافترق بينها الخ) هذا رد لقياس الاخفش أن الزائدة على حرف الجر الزائد (قوله حملا) أى بالحمل على ما اجتمع أن كلا منهما حرف مصدرى ثنائى وبعضهم أعمل ما المصدرية حملا على أن المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم اه مغنى قال الدمامينى ولا حاجة الى جعل ما هنا ناصبة فان فى ذلك اثبات حكم لها لم يثبت فى غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع نثرا ونظما اه (قوله حيث استحقت) أى أن عملا أى واجبا كما يفيده كلام الشارح والظرف متعلق بأهمل (قوله وذلك) أى استحقاق أن العمل (قوله لمن أراد أن يتم) أى بالرفع والقول بأن أصله يتمون فهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو للساكنين واستصحب ذلك خطا والجمع باعتبار معنى من تكلف تصريح (قوله أن تقرآن الخ) اما فى محل نصب بدل من حاجة فى قوله قبله

يا صاحبى فدت نفسى نفوسكما ● وحيثما كنتما لا قيتما رشدا
أن تحملا حاجة لى خف محملها ● وتصنعا نعمة عندى بها ويدا

أو من أن تحملا المنصوب بمحذوف تقديره آسأ بكما واما فى محل رفع خبر مبتدا محذوف عائدا الى حاجة أى هى أن تقرآن وانشاهد فى أن الاولى وليست مخففة من الثقيلة خلافا للكوفيين قيل بدليل أن المعطوفة عليها واعترض بأنه لا مانع من عطف أن الناصبة وصلتها على أن المخففة وصلتها اذ هو عطف مصدر على مصدر اه يس مع زيادة وقد يجاب بأن مراده أن عطف أن الناصبة مرجح لكون أن المعطوف عليها ناصبة للتناسب والترجيح كاف فى الاستشهاد ولا يلزم التعيين ولك أن تستدل على كونها ليست المخففة بعدم وقوعها بعد دال علم أو ظن فاحفظه (قوله ظاهر كلام المصنف الخ) وظاهره أيضا اختصاصها بالاهمال ووجهه أنهم يتوسعون فى الامهات وضعفها من جهة أنها قد تهمل لا ينافى كونها أما اذ لا يلزم فى الام قوتها من كل وجه فاندفع اعتراض البعض (قوله ونصبوا) اعلم أن أكثر العرب يلتزم اعمال اذن عند استيفاء شروطه وانقليل منهم يلتزم اهمالها عند ذلك كما سيذكره الشارح اذا علمت ذلك فالضمير فى نصبوا لاكثر العرب وهو على الوجوب فقول البعض تبعا للشيخا ونصبوا أى جوازا كما سينبه الشارح عليه غير ظاهر فتأمل والواو فى والفعل بعدها حالية وموصلا حال من الضمير المستكن فى الخبر أعنى بعد وقوله أو قبله اليمين اما معطوف على بعد واليمين فاعل الظرف لاعتماده على المبتدا أو مبتدأ مؤخر وقبله خبر مقدم واما معطوف على موصلا على الوجهين المذكورين فى العطف على بعد والمراد بالبعدية على هذا ما يشمل البعدية مع الانفصال (قوله أن يكون الفعل مستقبلا) اجراها مجرى سائر النواصب وانما لم تعمل النواصب فى فعل الحال لان له تحققا فى الوجود كالاسماء فلا يعمل فيه عوامل الافعال دماميني (قوله فيجب الرفع فى اذن تصدق الخ) أى لانه حال ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع للاستقبال هـ مع (قوله أن تكون مصدرة) أى فى جملتها بحيث لا يسبقها شئ له تعلق بما بعدها وانما لم

ما لنا لتأوله بما منعنا وفيه نظر لانه لم يثبت اعمال الجار والمجرور فى المفعول ولان الاصل أن لا تكون لا زائدة والصواب قول بعضهم ان الاصل وما لنا فى أن لا نقاتل وافترق بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه باق مع الزيادة بخلافها وانها قد وليها الاسم فى البيت الاول والحرف فى الثانى (وبعضهم) أى بعض العرب (أهمل أن حملا على ما اختها) أى المصدرية (حيث استحقت عملا) أى واجبا وذلك اذا لم يتقدمها علم أو ظن كقراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة وقوله أن تقرآن على أسماء وبحكما منى السلام وأن لا تشعرا أحدا

هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فهى عندهم مخففة من الثقيلة ﴿تنبيه﴾ ظاهر كلام المصنف أن اهمالها مقيس (ونصبوا باذن المستقبلا ● ان صدرت والفعل بعد موصلا ● أو قبله اليمين) أى شروط النصب باذن ثلاثة ● الاول ان يكون الفعل مستقبلا فيجب الرفع فى اذا تصدق جوابا لمن قال أنا أحبك ● الثانى أن تكون مصدرة فان تأخرت نحو أكرمك اذا

تعمل غير مصدرة لضعفها بعدم تصدرها عن العمل اه دماميني وفي الشمني أن تركه تصديرها داخلة على المضارع انما يكون في ثلاثة مواضع بالاستقراء أن يكون ما بعدها خبر ما قبلها نحو أنا اذن أكرمك أو جوابا للشرط قبلها نحو ان تزرني اذن أكرمك أو لقسم قبلها نحو والله اذن لأخرجن انتهى وفي الموضع الاول خلاف كما في الهمع فاجاز هشام النصب بعد مبتدا كالمثال وأجازه الكسائي بعد اسم ان نحو اني اذن أهلك أو أطير أو اسم كان نحو كان زيد اذن يكرمك قال أبو حيان وقياس قوله جواز النصب بعد ظن نحو ظننت زيد اذن يكرمك (قوله أهملت) أي وجوبا بالاخلاف لان الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه همع (قوله بمثلها) أي بمثل مقالته سابقا تمن علي وقوله لا أقبلها أي لا أترك مقالتي سابقا أتمنى عليك أن أكون كاتبا عندك وعبد العزيز هذا والد عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه وأخو عبد الملك بن مروان تولى امارة مصر لا الخلافة العظمى كما في الشمني وغيره كان الشاعر وهو كثير عزة امتدحه بقصيدة أعجبته فقال له تمن علي فقال له أتمنى عليك أن أكون كاتبك فقال له ويحك أنت لا تحسن الكتابة وأعطاه جائزة فعمم على أنهان قال له عبد العزيز ثانيا تمن علي لا يتمنى الا كونه كاتبه وقد عد هذا من حمقه وارجاع الضمير للمقالة هو ما قاله الدماميني والعيني وأرجعه الشمني لخطة الرشد في قوله قبل

عجبت لتركي خطة الرشد بعدما ... بدا لي من عبد العزيز قبولها

والشاهد في قوله لا أقبلها حيث رفعه لعدم تصدر اذن لكونها جواب قسم سابق عليها في قوله حلفت برب الراقصات الى منى الخ وجواب الشرط محذوف فعلم مما في كلام الحواشي من الخلل (قوله شطيرا) بفتح الشين المعجمة أي غريبا وأهلك بكسر اللام ويجوز فتحها على ما في القاموس (قوله أن لا يفصل الخ) لضعفها مع الفصل عن العمل اه تصريح (قوله بالقسم) كذا بلا النافية لان القسم تأكيد لربط اذن ولا لم يعتد بها فاصلة في أن فكذا في اذن سيوطي (قوله والدعاء) نحو اذن غفر الله لك أكرمك (قوله بمعمول الفعل) فلو قدم معمول الفعل على اذن نحو زيدا اذن أكرم فذهب الفراء الى أنه يبطل عملها وأجاز الكسائي الرفع والنصب قال أبو حيان ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك ومقتضى اشتراطهم في عملها التصدر أن لا تعمل حينئذ لانها غير مصدرة ويحتمل أن يقال تعمل لانها وان لم تتصدر لفظا فهي مصدرة في النية لان النية بالمعمول التاخير اه سيوطي قال سم ويؤخذ من كلامه عدم العمل قطعا في نحو يا زيد اذن أكرمك لان المتقدم عليها غير معمول اه وفيه عندي نظر لتصدرها في جملتها ولان نحو هذا المثال ليس من المواضع الثلاثة المحصور فيها عدم تصدرها داخلة على المضارع كما مر (قوله عند الكسائي النصب) فيه أنه تقدم عن الكسائي في الفصل بين كي والفعل بمعموله أنه يبطل عملها ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كي المصدرية الاتصال بالفعل لانهما في تاويل اسم واحد سم (قوله وعند هشام الرفع) لضعف عملها بالفصل وكان القياس بطلان العمل فلا أقل من أن يكون مرجوحا (قوله وانصب وارفعا) وقد يجزم ان اقتضاه الحال كما سياتي في الشرح وانما جاز النصب والرفع لانك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون اذن في ابتداء جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط والغاؤها أجود كما في الرضي لانها غير متصدرة في الظاهر اه سم ويشير الى رجحانه قوله وارفعا بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفا ومقتضى التعليل المذكور تعين النصب اذا كانت الواو أو الفاء استئنافية كما اذا قيل لك آتيك غدا فقلت له مستانفا اذن أكرمك (قوله على ماله محل) قال البعض كان الاولى أن يقول على ماله اعراب ليشمل اللفظي والمحلي بقرينة التمثيل اه ويدفع بان ماله محل شامل لما اعرابه لفظي لانه معرب لفظا ومحلا فهو مما له محل فتدبر (قوله ألغيت) أي وجوبا

أهملت وكذا ان وقعت حشوا كقوله

لئن عادلي عبد العزيز بمثلها ... وأمكنني منها اذا لا أقيلها

فاما قوله

لا تفركن ليوم شطيرا ... اني اذن أهلك أو أطيرا

فضرورة أو الظبر محذوف أي اني لا أستطيع ذلك ثم استانف اذن أهلك فان كان المتقدم عليها حرف عطف فسياتي ، الثالث ان لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم فيجب الرفع في نحو اذن أنا أكرمك ويغتفر الفصل بالقسم كقوله

اذن والله نرميهم بحرب ... يشيب الطفل من قبل المشيب

وأجاز ابن باشاذ الفصل بالنداء والدعاء وابن عصفور الفصل بالظرف والصحيح المنع اذ لم يسمع شيء من ذلك وأجاز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل والاختيار حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع (وانصب وارفعا ، اذا أذن من بعد عطف) بالواو والفاء (وقعا) وقد قرئ شاذا واذا لا يلبثوا خلفك فاذا لا يؤتوا الناس نقيرا على الاعمال نعم الغالب الرفع على الاهمال وبه قرأ السبعة

(تنبيهات) الاول أطلق العطف والتحقيق انه اذا كان العطف على ماله محل ألغيت فاذا قيل ان تزرني أزرك واذن أحسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وأهملت اذن

لوقوعها حشوا كما سيذكره الشارح (قوله لوقوعها حشوا) أي بين جزأي الجواب وان شئت قلت بين الشرط والجواب لان المعطوف على الجواب جواب (قوله أو على الجملتين معا) أي جملتي الشرط والجواب (قوله وقيل يتعين النصب) ليس المراد وقيل ان قدرت العطف على الجملتين معا يتعين النصب لانه ينافيه قوله لان ما بعدها مستأنف بل المراد وقيل ان لم تعطف على الجواب أعم من أن تقدر الواو عاطفة أو استئنافية ثم المراد تعين النصب على لغة أكثر العرب الملتزمين اعمال اذن عند استيفاء الشروط فلا ينافي جواز الرفع على لغة بعضهم الملغى لها عند استيفاء الشروط فاندفع ما قال به البعض (قوله لان ما بعدها مستأنف) أي بناء على أن الواو استئنافية وقوله أولان المعطوف الخ أي بناء على أنها عاطفة (قوله فالمذهبان) أي القول بجواز الامرين والقول بتعين النصب (قوله الى أنها اسم) أي غير ناصب للفعل وانما الناصب له أن مضمرة بعده كما سيذكره (قوله وعوض عنها التنوين) أي وحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله وأضمرت أن) ونحو المفرد المؤول به أن ومدخولها عند صاحب هذا القول فاعل أي اذا جئتني وقع اكرامك لا مبتدأ خبره محذوف أي حاصل والا وجبت اقتران الرابطة الواجبة مع الجملة الاسمية الواقعة جوابا قاله الدماميني وذهب الرضي الى انها اسم وأصلها اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين وفتح ليكون في صورة ظرف منصوب وقصد جعله صالحا لجميع الازمنة بعد ما كان مختصا بالماضي وضمن معنى الشرط غالبا قال وانما قلنا غالبا لانه لا معنى للشرط في نحو قال فعلتها اذا وأنا من الضالين ثم قال واذا كان معنى الشرط في الماضي جاز اجراؤه مجرى لو في قرن جوابه باللام نحو اذا لاذقناك أي لو ركنت شيئا قليلا لاذقناك واذا كان معنى الشرط في المستقبل جاز قرن جوابها بالفاء كقوله

ما ان أتيت بشئ أنت تكرهه ● اذا فلا رفعت سوطا الى يدي

أي ان أتيت فلا الخ وقد تستعمل بعد لو وان توكيدا لهما نحو لو زرتني اذن لاكرمتك وان جئتني اذن أزورك ثم قال ولما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع مستقبل واحتمل معنى مجرد الزمان والمضارع حال وقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلصه للاستقبال فتحمل اذن على الغالب فيها من الجزاء لانتفاء الحالية المانعة من الجزاء بسبب النصب بان ثم قال وانما ادعينا أن اذن زمانية لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها وقلب نونها في الوقف ألفا يرجح جانب اسميتها وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم ونحوه يقوي كونها غير ناصبة بنفسها كأن ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله اه ولا يخفى أن أكثر ما قاله مبني على أن أصلها اذا وفي حاشية السيوطي على المغني عن بعضهم أن اذن تأتي على وجهين حرف ناصب للمضارع مختص به واسم أصله اذا أو اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين وهذه تدخل على غير المضارع وعلى المضارع فيرفع فيجوز أن تقول لمن قال أنا آتيك اذن أكرمك بالرفع على أن الاصل اذا أتيتني أكرمك وبالنصب على أنها الحرفية اه (قوله وعلى الاول) أي على أنها حرف أما على الثاني فبسيطة قطعا وقوله لامركبة من اذ وأن نقلت حركة الهمزة الى الذال ثم حذفت اه سم أي وغلب عليها حكم الحرفية وهذا قول الخليل قال فاذا قال القائل أزورك فقلت اذن أكرمك فكأنك قلت حينئذ اكرامي واقع اه أي ولا من اذا وأن حذفت همزة أن ثم ألف اذا لالتقاء الساكنين كما يقول الرندي مستدلا بأنها تعطى الربط كاذا رأيت النصب كأن أفاد كل ذلك في الهمع (قوله وعلى البساطة) قيد بذلك لان القائل بالتركيب يجعل النصب بأن المشتملة عليها اذن كما في حاشية السيوطي على المغني (قوله لا أن مضمرة بعدها) كما ذهب اليه الخليل في أحد قوليه لان أن لا تضمر الا بعد عاطف أو جار اه دماميني واعتل الخليل بعدم اختصاصها لدخولها على الجملة الاسمية نحو اذن عبد الله يأتيك بهمع (قوله كما أفهمه

(قوله لوقوعها حشوا أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف أولان المعطوف على الاول أول ومثل ذلك زيد يقوم اذن أحسن اليه ان عطفت على الفعلية رفعت أو على الاسمية فالمذهبان والثاني الصحيح الذي عليه الجمهور أن اذن حرف وذهب بعض الكوفيين الى أنها اسم والاصل في اذن أكرمك اذا جئتني أكرمك ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين وأضمرت أن وعلى الاول فالصحيح أنها بسيطة لا مركبة من اذ وأن وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة لا أن مضمرة بعدها كما أفهمه

(قوله ولا يخفى رد لخروج الرضي عن المذهبين (قوله وفي حاشية الخ) لا يلاقي شيأ مما مر

كلامه * الثالث معناها عند سيبويه الجواب والجزاء فقال الشلوبين في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال أحبك فتقول اذن أظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا * الرابع اختلف في لفظها عند الوقف عليها والصحيح أن نونها تبدل ألفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها كنون لن وان روى ذلك عن المازني والمبرد وينبني على هذا الخلاف خلاف في كتابتها والجمهور يكتبونها بالالف وكذا رسمت في المصاحف والمازني والمبرد (٢٠٧) بالنون وعن الفراء ان عملت كتبت بالالف والا كتبت بالنون لتفرق بينها وبين اذا وتبعه ابن خروف * الخامس حكى سيبويه وعيسى بن عمر أن من العرب من يلغيها مع استيفاء الشروط وهي لغة نادرة ولكنها القياس لانها غير مختصة وانما أعملها الاكثرون حملا على ظن لانها امثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزأيها كما حلت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال اه (وبين لا ولام جر التزم * اظهار أن ناصبة) نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة الا يعلم أهل الكتاب لافي الآية الاولى نافية وفي الثانية مؤكدة زائدة (وان عدم * لا فان اعمل مظهرا أو مضمرا) لافي موضع الرفع بعدم وأن في موضع النصب بأعمل ومظهرا ومضمرا نصب على الحال امامن أن ان كانا اسمي مفعول أو من فاعل أعمل المستتر ان كانا اسمي فاعل أي يجوز اظهار أن واضمارها بعد اللام اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا فالاضمار نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين والاظهار نحو وأمرت لان أكون أول المسلمين فان سبقها كون ناقص ماض منفي وجب اضماران بعدها وهذا أشار اليه بقوله (وبعد نفي كان حتما أضمرا) أي نحو وما كان الله ليظلمهم لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام لام الجحود وسماها النحاس لام النفي وهو الصواب

كلامه) يعني قوله ونصبوا باذن المستقبلا (قوله الجواب) أي لكلام آخر ملفوظ أو مقدر سواء وقعت في الصدر أو الحشو أو الآخر وقوله والجزاء أي المجازاة لمضمون كلام آخر وفي كلامه مسامحة أي ربط الجواب الخ (قوله فقال الشلوبين في كل موضع) وتكلف تخريج نحو قال فعلتها اذا وأنا من الضالين على الشرط والجزاء أي ان كنت فعلت الوكزة كافرا لا أعصمك كما زعمت يا فرعون فأنا من الضالين بل فعلتها غير قاصد القتل وغير كافر لا أعصمك (قوله اذن أظنك صادقا) برفع أظن لانه للحال كما في قيده ما سننقله عن الرضي (قوله اذ لا مجازاة هنا) قال الرضي لان الشرط والجزاء انما في الاستقبال أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال اه ولان ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة (قوله اختلف في لفظها الخ) أي في غير القرآن أما فيه فيوقف عليها ويكتب بالالف اجماعا كما في الاتقان اتباعا للمصحف العثماني قال السيوطي في حاشية المغني ينبغي أن يكون الخلاف في الوقف عليها مبنيا على الخلاف في حقيقتها فعلى أنها حرف يوقف عليها بالنون وعلى أنها اسم منون يوقف عليها بالالف (قوله والجمهور يكتبونها الخ) المناسب فالجمهور وبالفاء كما في عبارة المغني (قوله والمازني والمبرد بالنون) وعزاه أبو حيان الى الجمهور (قوله وعن الفراء الخ) ونقل السيوطي قولا بالعكس لضعفها في الاهمال وقوتها في العمل (قوله ان عملت كتبت بالالف) لمنع العمل التباسها باذا الظرفية ويرد عليه أن العمل في اللفظ وليس الاشكال لازما في الفرق في الكتابة محتاج له على العمل أيضا (قوله وهي لغة نادرة) تلقاها البصريون بالقبول فلا التفات الى قول من أنكرها دامامينى (قوله وبين لا) أي سواء كانت نافية أو زائدة ولهذا مثل بمثالين (قوله ناصبة) أتى به مع علمه من كون الكلام في أن الناصبة دفعا لتوهم اهمالها لفصلها من العمل بلا (قوله فان اعمل) أي أن الواقعة بعد لام الجر سواء كانت للتعليل كما مثل أو للعاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا أو للتوكيد وهي الآتية بعد فعل منعد نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين قاله الفاكهي أي أو للتعدية نحو أعددت زيدا لمقاتل (قوله اذ لم يسبقها الخ) أخذه من قوله الآتي وبعد نفي كان الخ (قوله ماض) أي لفظا ومعنى أو معنى فقط (قوله نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين الخ) اختلف في اللام في نحو الآيتين فقيل زائدة وقيل للتعليل والمفعول محذوف أي وأمرنا بما أمر نا به لنسلم لرب العالمين وقيل للتعليل ولا مفعول بل الفعل في معنى مصدر مرفوع بالابتداء واللام ومجروراها خبر عنه لان الفعل اذا جرد عن الزمان وأريد به الحدث فقط كان كالاسم في صحة الاضافة والاسناد اليه كذا في المغني والشمني (قوله وبعد نفي كان الخ) يعني مالم ينتقض النفي نحو ما كان زيد الا ليضرب عمرا ويجوز ذلك مع لام كي نحو ما جاء زيد الا ليضرب عمرا قاله أبو حيان وظاهر قوله ويجوز ذلك مع لام كي أن المراد بقوله مالم ينتقض النفي أنه لا يجوز انتقاض النفي مع لام الجحود فتأمل قال والفرق أن النفي مسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذي تتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفي ما بعدها وفي لام كي يتسلط على ما بعدها نحو ما جاء زيد ليضرب فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المجيء الا بقرينة تدل على انتفائه اه وحاصل الفرق كما قاله شيخنا أن النفي مع لام الجحود مسلط على الكلام بتمامه أعني ما قبلها وما بعدها ومع لام كي مسلط على ما بعدها فقط أي فاغتفر الانتقاض معها بخلاف لام الجحود (قوله لام الجحود) من تسمية العام بالخاص لان الجحود انكار الحق

لا مطلق النفي والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني اه تصريح وبهذا يندفع تصويب قول العباس (قوله والتي قبلها الام كي) وحكمها الكسر وقصرها لغة تميم هم (قوله لانها للسبب) أي في الجملة والا فلام كي قد تكون لغير السبب كالتي للعاقبة والزائدة والمعدية (قوله وجوب اظهارها مع المقرون بلا) كراهة اجتماع اللامين مع (قوله ووجوب اضمارها الخ) علل بان اثبات ما كان زيد ليفعل كان زيد سيفعل جعلت اللام معادلة للسين فكما لا يجمع بين أن والسين لا يجمع بين أن واللام ذكريا (قوله ليست لام الجحود) بل هي لام كي نحو ما كان زيد ليلعب أي ما وجد للعب (قوله لان لم تنفي المضارع) لو قال لان لم تقلب المضارع الى المضي لانجح مطلقا لو به وفي بعض النسخ لان لم تنفي الماضي أي الماضي معنى وهو المضارع لفظا ولا اشكال عليها فتامل (قوله لمن أجازه في أخواتها) نحو ما أصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وقوله ولمن أجازه في ظننت أي قياسا نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا ولم أظن زيدا ليضرب عمرا قال أبو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه اه فما يتبادر من قول البعض والحق أن اللام فيما ذكر لام كي لا لام الجحود كما يظهر بالنظر في المعنى اه من جواز هذه التراكيب ممنوع مع أن دعواه أن اللام فيها لام كي وأن النظر في المعنى يرشد الى ذلك باطلة قال في التصريح وبعضهم أجازه في كل فعل تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل اه قال يس وهو فاسد لان هذه يعني اللام في نحو ما جاء زيد ليفعل لام كي (قوله ما ذكره من أن اللام الخ) لان كلامه في أن ترافعه بعد لام الجر لقربه وبين لا ولام جر الخ (قوله وانتصب بأن مضمرة) انما قال مضمرة مع أن النصب عند البصريين بعد اللام بأن مظهرة أو مضمرة وعند الكوفيين باللام أظهرت ان أو أضمرت كما سيصرح به الشارح عند شرح قول المصنف وبعد حتى الخ لاجل قول ثعلب لانه انما يأتي عند اضمار أن فتأمل (قوله ناصبة بنفسها) أي بطريق الاصالة بدليل ما بعده واحتجوا بقوله

لقد علمتني أم عمرو ولم أكن ... مقالتها ما كنت حيا لأسمعا

اذ لو كانت أن الناصبة للزم تقدم معمول صلتها عليها وهو ممتنع ورد بأن مقالتها معمول لمحذوف يفسره المذكور والضمير ما مر في قوله كان جزائي بالعصا أن أجلدا وقوله ما كنت أي مدة وجودي حيا (قوله لقيامها مقام أن) أي نيابة عن أن (قوله اختلف في الفعل الخ) الظاهر أن هذا الاختلاف مبني على الاختلاف في الناصب هل هو اللام أو أن المضمرة (قوله الى أنه) أي الفعل وفيه مسامحة لان الخبر جملة الفعل والفاعل (قوله واللام للتوكيد) أي زائدة للتوكيد النفي كالباء في ما زيد بقائم واعترض قولهم بأن اللام الزائدة تعمل الجر في الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل في الافعال وأجيب بأنهم لعلهم لا يسلمون هذه الكلية اه دماميني قال الحفيد وتظهر فائدة الخلاف في قولك ما كان محمد طعامك لتأكل فانه لا يجوز على رأي البصريين لان ما في حيز أن لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأي الكوفيين لان اللام لا تمنع العمل فيما قبلها (قوله واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف) قال المرادي قولهم متعلقة بالخبر يقتضي أنها ليست زائدة وتقديرهم مريدا يقتضي أنها زائدة تقوية للعامل اه وفي المغني أن المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل بينهما اه فزيادتها عند الكوفيين محضة وعند البصريين غير محضة (قوله وقدروه الخ) تقدير مريد اغير لازم فيما يظهر بل قد يقدر غيره اذا اقتضاه المقام كما قدر في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال وان كان مكرهم أهلا لتزول الخ وبدل لما قلناه ما يأتي عن شرح التسهيل (قوله لان اللام جارة عندهم) أي جارة غير زائدة زيادة محضة أي والجار غير الزائد زيادة محضة لا بد له من متعلق (قوله الا أن الناصب عنده أن مضمرة) اعترض بأنه يلزمه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز وأجيب بما قاله بعضهم من أن الاخبار بالفعل المؤول بالمصدر عن الجثة جائز كما في زيد اما أن يعيش واما

اظهارها مع المقرون بلا ووجوب اضمارها بعد نفي كان وجواز الامرين فيما عدا ذلك ولا يجب الاضمار بعد كان الناقصة لان اللام بعدها ليست لام الجحود وانما لم يقيد كلامه بالناقصة اكتفاء بأنها المفهومة عند اطلاق كان لشهرتها وكثرتها في أبواب النحو ودخل في قوله نفي كان نحو لم يكن أي المضارع المنفي بلم كما رأيت لان لم تنفي المضارع وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان خلافا لمن أجازه في أخواتها قياسا أو ان أجازه في ظننت

﴿تنبيهات﴾ الاول ما ذكره من أن اللام التي ينصب الفعل بعدها هي لام الجر والنصب بأن مضمرة هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن اللام ناصبة بنفسها وذهب ثعلب الى أن اللام ناصبة بنفسها انابت مقام ان والخلاف في اللامين أعني لام الجحود ولام كي هو الثاني اختلف في الفعل الرافع بعد اللام فذهب الكوفيون الى أنه خبر كان واللام للتوكيد وذهب البصريون الى أن الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وقدروه ما كان زيد مريد ليفعل وانما ذهبوا الى ذلك لان اللام جارة عندهم وما بعدها في تأويل مصدر وصرح المصنف بانها مؤكدة لنفي الخبر الا أن الناصب عنده ان مضمرة فهو قول ثالث قال الشيخ أبو حيان ليس بقول بصري ولا كوفي

ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة وبه صرح الشارح لكن قال فى شرحه لهذا الموضع من التسهيل سمعت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لا لانها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح

أن يموت وان لم يجز الاخبار بالمصدر الصريح عنها لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر الصريح لاسيما وقد التزم اضمار أن فصار منخرطا فى سلك الفعل على أنه يحتمل أن يكون فى الكلام حذف (قوله ومقتضى قوله مؤكدة) أى مع قوله لنفى الخبر اذ لولاه لا أمكن حمل قوله مؤكدة على أنها مقوية للعامل فيوافق ما يأتى عن شرح التسهيل ويكون نفس قول البصريين ولا يرد عليه لزوم الاخبار بالمصدر عن الجثة وقوله انها زائدة أى محضة (قوله لكن قال) أى الناظم فى شرحه الخ كذا قال شيخنا وشيخنا السيد وهو الظاهر وأرجع البعض الضمير للشارح ابن الناظم فانه له شرح على التسهيل كما فى الهمع ثم رأيت فى بعض النسخ لكن قال المصنف فى شرحه الخ وهو نص فى الاول ورأيت بخط بعض الفضلاء بهامش الهمع عزو العبارة التى فى الشرح الى شرح التسهيل لابن الناظم وهو نص فى الثانى والجمع ممكن والله أعلم (قوله لصحة الكلام بدونها) هذا ظاهر على تقدير ما يتعدى بنفسه كريد ادون ما يتعدى باللام كستعد الا أن يراد أن اللام يصح حذفها لفظا لاطراد حذف الجار مع أن هذا وقال فى المغنى وجه كونها مؤكدة على رأى البصريين أن الاصل ما كان قاصد الفعل ونفى قصد الفعل أبلغ من نفيه (قوله لا لانها زائدة) أى محضة بأن يكون دخولها فى الكلام كخروجها وقوله اذ لو كانت زائدة أى محضة والا فلام التقوية زائدة لكن زيادتها غير محضة كامر (قوله لم يكن لنصب الفعل الخ) اذ يلزم عليه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز أى الا بتكلف ولا ينافى ما مر فقوله وجه صحيح أى خال عن التكلف (قوله لام اختصاص) أى دلت على اختصاص الارادة المنفية بالفعل وهذا لا ينافى كونها للتقوية العامل أو للتعدية لجواز كونها لهما باعتبارين (قوله أو هاتما) هو بمعنى قول البصريين مريدا (قوله أى فما كان جمع) قال سم أى ضرورة الى هذا التقدير اه أى لصحة فما جمع مريد ليغلب الخ وقد يقال الداعى اليه موافقة النظائر وعبارة الدماميني والشمنى ليس ما ذكره فى البيت وقول أبى الدرداء متعينا لجواز أن يكون المعنى فى البيت فما جمع متأهلا لغلب قومى وفى قول أبى الدرداء وما أنا مريد اتركهما (قوله ما نالا دعها) أى ما كنت فلما حذف الفعل انفصل الضمير (قوله أطلق النافى) أى الذى تضمنه قوله ونفى كان (قوله وان كانت تنفى الماضى) أى فى المعنى وقوله لكن تدل على اتصال نفيه بالحال أى وشرط النافى هنا أن يكون نافيا للحدث فى الماضى فقط (قوله وأما ان) ألحقها السيوطى وغيره بلن قال ولا يجوز ان كان زيد ليخرج (قوله فى قراءة غير الكسائى) أما فى قراءته بفتح اللام ورفع الفعل فان مخففة من الثقيلة واللام للفصل أى وان مكرهم لتزول منه الامور المشبهة فى عظمها بالجبال كبأس أعدائهم الكثيرين (قوله انها لام الجحود) أى ليس مكرهم أهلا لتزول منه الجبال أى ما هو كالجبال ثباتا وتمكنا من آيات الله تعالى وشرائعه وباختلاف المشبه بالجبال على وجهى النفى والاثبات يندفع التنافى بينهما (قوله ان الفعل بعد لام الجحود) أما بعد لام كى فيرفع غير ضمير الاسم السابق وقوله لا يرفع الاضمير الخ لعل هذا أغلبى لا واجب بدليل تعبيره بعده دون عنه وأنه يبعد جدا امتناع ما كان زيد ليضربه أبوه ثم رأيت الدماميني ذكر أن المخرجين للآية على النفى لا يشترطون رفع الفعل ضمير الاسم السابق وقوله الاسم السابق أى المرفوع بفعل الكون (قوله شرطية) أى حذف جوابها لعلمه مما قبلها وقوله جزاء مكرهم اشارة الى تقدير مضاف فى الآية وقوله وهو أى جزاء مكرهم وقوله الاسم السابق أى المرفوع بفعل الكون (قوله معدا الاجل زوال الخ) كان الاظهر اسقاط أجل وجعل اللام للتعدية صلة معدا أى مهيأ ولا ينافيه أن الغرض كون اللام لام كى لان المراد بلام كى ما هو أعم من لام التعليل كما مر وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض (قوله الامور العظام) كبأس الجيش الكثير من أعدائهم (قوله لان أن

واغناها عن لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا أو هيئا أو مستعدا لان يفعل * الثالث قد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله فما جمع يغلب جمع قومى * مقاومة ولا فرد لفرد * أى فما كان جمع ومنه قول أبى الدرداء فى الركعتين بعد العصر ما أنا لادعهما * الرابع أطلق النافى ومراده ما ينفى الماضى وذلك ما ولم دون ان لانها تختص بالمستقبل وكذلك لا لان نفى غير المستقبل بها قليل وأما لما فانها وان كانت تنفى الماضى لكن تدل على اتصال نفيه بالحال وأما ان فهى بمعنى ما واطلاقه يشملها وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال فى قراءة غير الكسائى انها لام الجحود لكن يبعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الا ضمير الاسم السابق والذى يظهر أنها لام كى وأن ان شرطية أى وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا لاجل زوال الامور العظام المشبهة فى عظمها بالجبال كما يقال أنا أشجع من فلان وان كان معدا للنوازل * الخامس أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود واظهار

أن مستدلا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى والصحيح المنع ولا حجة فى الآية لان أن

يفترى فى تاويل مصدر هو الخبر (كذلك بعد أو اذا يصلح فى موضعها حتى أو الا أن تخفى) أن مبتدأ وتخفى خبره وكذلك وبعد متعلقان بتخفى وحتى فاعل يصلح والاعطف عليه أى كذا يجب اضماران بعد واذا صلح فى موضعها حتى نحو لازمنك أو تقضينى حقى وقوله * لاستسهلن الصعب أو أدرك المنى * فما انقادت الآمال الا لصابر والا كقولك لاقتلن الكافر أو يسلم وقوله وكنت اذا غمزت قناة قوم * كسرت كعوبها أو تستقيما ويحتمل الوجهين قوله فقلت له لاتبك عينك انما * نحاول ملكا أو نموت فنعذرا واحترز بقوله اذا يصلح فى موضعها حتى أو الا من التى لا يصلح فى موضعها أحد الحرفين فان المضارع اذا ورد بعدها منصوبا جاز اظهار أن كقوله

ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو أسوأ لم علقما

﴿تنبيهات﴾ الاول قال فى شرح الكافية وتقدير الا وحتى فى موضع أو تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابى المرتب على اللفظ أن يقدر قبل أو مصدر وبعدها أن ناصبة للفعل وهما فى تأويل مصدر معطوف باو على المقدر قبلها فتقدير لاستسهلن أو يقدم

يفترى فى تاويل مصدر) أى وهذا المصدر بمعنى اسم المفعول كما أن القرآن مصدر بمعنى اسم المفعول فحصل التطابق (قوله كذلك) الاشارة راجعة الى أن بعد نفى كان (قوله اذا يصلح) أى من حيث المعنى كما سينبه الشارح عليه وقوله حتى هو فيما يتطاول وقوله أو الا هو فيما لا يتطاول (قوله متعلقان بتخفى) لكن تعلق بعد على وجه الظرفية تخفى وتعلق كذلك على وجه الحالية من فاعل تخفى أو الوصفية لمفعول مطلق تخفى أى تخفاء كذلك أى تخفاء ذلك (قوله أى كذا يجب الخ) هذا بيان لحاصل المعنى والا فالتقدير أن تخفى بعد أن اذا يصلح فى موضعها حتى أو الا حال كونه كان بعد نفى كان فى وجوب الخفاء أو خفاء كذا، أن بعد نفى كان فى الوجوب وانما وجب ليتجانس المتعاطفان صورة بخلاف ما لو قيل لا طيعن الله أو أن يغفر لى فلا تجانس فى الصورة لذكر أن فى المعطوف دون المعطوف عليه وقال الجامى وأما الفاء والواو وأو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها قال ابن الناظم وانما نصب المضارع بعد أو هذه ليفرقوا بين أو التى لمجرد العطف المفيدة مساواة ما بعدها لما قبلها فى الشك مثلا وأو التى تقتضى مخالفة ما بعدها لما قبلها فى ذلك فان ما قبلها محقق الوقوع حتى يحصل ما بعدها وكان النصب بعدها بان مضمرة لا بها نفسها لعدم اختصاصها (قوله نحو لازمنك الخ) لا يتعين فى هذا المثال تقدير حتى بل هو صالح للتقديرات الثلاثة التعليل والغاية والاستثناء من الازمان كما قاله الشارح فى شرحه على التوضيح قال ويتعين الاول فى نحو لأطيعن الله أو يغفر لى والثانى فى نحو لأنتظرنه أو يجىء والثالث فى نحو لأقتلن الكافر أو يسلم اه وقد يقال لأنتظرنه أو يجىء صالح للاستثناء فتأمل وأما لاستسهلن الخ فصالح للتعليل والغاية وجوز أبو حيان أن تكون أو فيه للاستثناء قال الدماميني وليس بشئ اه وفيه نظر (قوله المنى) جمع منية ما يتمنى والمراد بالآمال المأمولات وبانقيادها حصولها قاله الشمنى (قوله وكنت اذا غمزت الخ) بالغين والزاى المعجمتين عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب النواشز فى أطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا أخذ فى اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التى ينشأ عنها فسادهم الا أن يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسرها ارتفع من أطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا أن تستقيم اه تصريح ويظهر صحة تقدير حتى بمعنييها أيضا فى هذا البيت فتدبر ﴿فائدة﴾ قال شارح أبيات الايضاح وقع هذا البيت فى قصيدة لزياد الاعجم غالبها مرفوع القوافى وبعضها مجرورها وقال الزمخشرى فى شرح أبيات الكتاب أبيات القصيدة غير منصوبة وانما أنشده سيبويه منصوبا لانه سمعه كذلك ممن يستشهد بقوله وانشاد الابيات على الوقف مذهب لبعض العرب فان أنشد بيت منها أنشد على حقه من الاعراب وان أنشد جميعها أنشد على الوقف من شرح شواهد المغنى للسيوطى (قوله اذا ورد بعدها منصوبا) فيه اشارة الى جواز وروده بعدها مرفوعا مع عدم تقدير ناصب (قوله ولولا رجال الخ) رزام براء مكسورة فزاى ثم من تميم وأعزة صفة ثانية لرجال وآل سبيع بالتصغير حى أيضا وهو معطوف على رجال لا رزام فيما يظهر لئلا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه باجنبى وهو أعزة والشاهد فى أو أسوأ فانه منصوب بان مضمرة جوازا لعدم صحة تقدير أو باحد الحرفين اذ المعنى لولا رجال واساءتهم علقم قال العينى منادى مرخم أى يا علقمة وبهذا التقرير يعلم ما فى كلام البعض من الابهام (قوله المرتب على اللفظ) أى الذى يقتضيه لفظ الفعل المنصوب بعد أو بان المقدرة ولفظ أو التى لاحد الشيئين لاقتضاء الاول كون ما بعد أو مصدرا مؤولا والثانى كون المعطوف عليه مصدرا كالمعطوف ليتجانس الشيآن اللذان أولاحدهما (قوله أن يقدر قبل أو مصدر) أى يتوهم ويلحظ قبلها مصدر متصيد من الفعل السابق فلا ينافى قوله الآتى ولكن عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم

وانما قدر لان الفعل بعد أو مؤول بمصدر ولا يصح عطف الاسم على الفعل الا في نحو يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي على ما سبق في آخر العطف فلا بد أن يكون المعطوف عليه هنا اسما والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم (قوله ليكون) بفتح اللام (قوله في غيرهما) أي غير المثالين المذكورين (قوله انتصب بالمخالفة) أي مخالفة الثاني للاول من حيث لم يكن شريكه في المعنى ولا معطوفا عليه اه همع ونقض بنحو ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فان الثاني خالف الاول في المعنى ولم يختلف الاعراب الا أن يخص ذلك بالفعل لضعفه عن الاسم في الاعراب (قوله أن النصب بان الخ) ولذا لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل لانها حرف عطف وجوزا الاخفش الفصل بينهما بالشرط نحو لازمنك أو ان شاء الله تقضيني حتى سيوطي (قوله ولكنها عطفت) لعل الاستدراك لرفع ما يتوهم من قوله حرف عطف من ظهور المتعاطفين كما هو الغالب (قوله متوهم) انما كان متوهما لعدم آلة السبك لفظا وتقديرا (قوله ومن ثم) أي من أجل أنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم لزم اضمار أن بعدها فيه أنه لا يتسبب عن عطفها مصدرا مقدرا على مصدر متوهم لزوم اضمار أن ولا اضمارها اذ لو ظهرت لم تخرج عن عطفها مصدرا مقدرا أي من أن والفعل على مصدر متوهم فكان عليه أن يعلل اللزوم بتجانس المتعاطفين في الصورة كامر وبهذا علم ما في قول البعض تبعا للشيخ انا الاولى أن يقال ومن ثم أضمرت أن بعدها لان عطفها ما ذكر لا يقتضي لزوم اضمار أن (قوله موقع الى أن أو الا أن) الصواب حذف أن فان أو انما وقعت موقع الى وحدها أو الا وحدها اه دماميني أي لانها لو كانت بمعنى الى أن أو الا أن لزم التكرار اذ النصب بان مضمرة بعدها على الراجح وقد يجاب بأن المراد الواقعة مع المضمر بعدها موقع الى أن أو الا أن (قوله لان لحتى معنيين الخ) وجه الشارح الاحسنية بما حاصله عموم كلامه هنا ويتوجه أيضا بسلامته من الاعتراض على كلامه في التسهيل بما مر عن الدماميني (قوله بمعنى كي يغفر لي) ولا يناسب هنا معنى الى ولا معنى الا لانه يوهم انقطاع الارضاء اذا حصل الغفران سم (قوله فانه يوهم الخ) أي ايهاما قويا اذ أصل الايهام موجود في العبارتين أيضا أفاده سم (قوله وبعد حتى) أي الجارة ومن أحكامها أنها لا يفصل بينها وبين الفعل شئ وأجازه بعضهم بالظرف والشرط الماضي والقسم والجار والمجرور والمفعول اه سيوطي والظرف متعلق باضمار الذي هو مبتدأ وهكذا اما متعلق أيضا باضمار والخبر حتم فيكون قوله هكذا توكيدا لان معناه كالاضمار السابق في الوجوب والوجوب مستفاد من قوله حتم وعلى هذا اقتصر والحكموا بان قول المصنف هكذا حشو واما خبر وقوله حتم خبر ثان جيء به لبيان وجه الشبه وعلى هذا فلا يكون في كلامه توكيد لعدم استفادة التحتم من التشبيه لاحتمال أنه في نصب المضارع بها فقط (قوله والغالب في حتى حينئذ) أي حين اذ أضمرت أن بعدها أن تكون للغاية هذا مخالف لقول الجامي الاغلب فيها أن تستعمل بمعنى كي اه وانما تكون للغاية اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها وللتعليل اذا كان مسببا عما قبلها كذا في التصريح واحترز بقوله حينئذ عن حتى الابتدائية فانها بمعنى الفاء (قوله بجد حتى تسر) الغاية هنا ممكنة أيضا سم (قوله بمعنى الا أن) الصواب اسقاط أن لما تقدم قبيل الا التي حتى تكون بمعناها للاستثناء المنقطع وقال الدماميني سواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعا وجعل الاستثناء في والله لا أفعل حتى تفعل أي الا أن تفعل متصلا مفرغا للظرف اذ المعنى لا أفعل وقتا من الاوقات فعلك وتظهر أن الغاية ممكنة فيه وفي البيت الآتي منقطعا اذ المعنى ليس العطاء في حال الغنى سماحة لكن في حال الفقر والغاية ممكنة فيه كما قاله الفاكهي تبعا للدماميني وابن الناظم لكن ظرفيه سم بان النفي قبل حتى لا ينقطع عما بعدها بل هو ثابت مع ثبوته فكيف تكون غائيه فتأمل ولا تنافي بين كونها جارة وكونها بمعنى الا الا ان عمل

الكسائي الى أن أو المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى أن الفعل انتصب بالمخالفة والصحيح ان النصب بان مضمرة بعدها لان أو حرف عطف فلا عمل لها ولكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ومن ثم لزم اضمار ان بعدها اه الثالث قوله اذا يصلح في موضعها حتى او الاحسن من قوله في التسهيل بعد أو الواقعة موقع الى ان أو الا أن لان لحتى معنيين كلاهما يصح هنا الاول الغاية مثل الى والثاني التعليل مثل كي فيشمل كلامه هنا نحو لارضين الله أو يغفر لي بخلاف كلام التسهيل لان المعنى حتى يغفر لي بمعنى كي يغفر لي وقد بان لك أن قول الشارح يريد حتى بمعنى الى لا الى بمعنى كي لا وجه له وكلتا العبارتين خير من قول الشارح بعد أو بمعنى الى أو الا فانه يوهم أن أو ترادف الحرفين وليس كذلك بل هي أو العاطفة كامر (وبعد حتى هكذا اضمار أن حتم) أي واجب والغالب في حتى حينئذ أن تكون للغاية نحو لان نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وعلامتها أن يصلح في موضعها الى وقد تكون للتعليل (بجد حتى تسر ذا حزن) وعلامتها أن يصلح في موضعها كي وزاد في التسهيل أنها تكون بمعنى الا أن كقوله

الجر ثبت مع افادة الاستثناء كلا وحاشا اذا جرهما (قوله من الفضول) جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات المال وهي مالا يحتاج اليه منه دماميني (قوله على غرابته) أي مع غرابته (قوله حتى أن تفعل) ففسر الا بحتى وقضيه أن حتى تكون بمعنى الا (قوله حتى يقولا) أي الا أن يقولا والاستثناء مفرغ للظرف والمعنى وما يعلمان أحدا في وقت الا وقت أن يقولا الخ (قوله وأن المراد معنى الغاية) أي يمتد انتفاء تعليمهما الى وقت قولهما ذلك واعترضه الدماميني بان هذا وان أمكن لكن لا مرجح له حتى يكون هو الظاهر دون الاستثناء (قوله نعم هو) أي كون حتى بمعنى الا ظاهر في قوله والله الخ والمعنى لا أترك الاخذ بثأر شيخي أي الحسين بن علي الا أن أقتل هذين الحيين أي لكن أقتل هذين الحيين فالاستثناء منقطع كما قاله الدماميني ونقله في الهمع عن ابن هشام الخضراوي مقتصرا عليه وتصحيح البعض تبعا لشيخنا كونه متصلا لان قتل الحيين أخذ بالثأر باطل لان المعنى حينئذ لا أترك أخذ ثأر شيخي الا قتل الحيين فاترك وهو فاسد ولا يصح كونها للغاية لان المعنى عليه يمتد انتفاء ترك الاخذ بالثأر الى قتل الحيين فينقطع الانتفاء ويوجد الترك وهو فاسد وأما كونها للتعليل أي ينتفي الترك المذكور لكوني أقتل الحيين فصحيح لولا ما أفاده الشارح وصرح به الشيخ خالد من أن حتى التعليلية هي التي ما بعدها مسبب عما قبلها لا ان ما بعد حتى في البيت ليس مسببا عما قبلها كما قاله الشارح بل هو سبب لما قبلها فعلم ما في تجويز الشمني وتبعه شيخنا والبعض كونها للغاية وكونها للتعليل فكم ممن يعرف الرجال بالحق ومما مر من أن المراد بشيخ الشاعر الحسين بن علي هو ما ذكره بعضهم والذي قاله الدماميني والشمني والسيوطي أن قائل البيت امرؤ القيس بن حجر حين بلغه أن بني أسد قتلت أباه وأن المراد بشيخه أبوه (قوله حتى أبير) بهمزة مضمومة فموحدة فراء أو دال مهملة من أبار الله أرآباده أهلكه ومالك وكاهل قبيلتان من بني أسد قاله الشمني (قوله لان ما بعدها) وهو قتل الحيين ليس غاية لما قبلها وهو انتفاء ترك الاخذ بالثأر ولا مسببا عما قبلها بل هو سبب له أي فلم يصح كونها غائية ولا تعليلية فثبت كونها استثنائية اذ لا تخرج حتى في البيت عن المعاني الثلاثة فاذا انتفى اثنان تعين الثالث فلا غبار على التعليل خلافا للبعض وقول شيخنا هذا يعني النفي في كلام الشارح بحسب الظاهر وان كانت الغاية والتعليل محتملين احتمالا مرجوحا علم رد ما أسلفناه فتنبه (قوله أو مؤولا به) أي أو غير حال من ماض أو مستقبل مؤولا به (قوله ارفعن حتما) لان نصبه بتقدير أن وهي للاستقبال والحال ينافيه (قوله وانصب المستقبلا) أي وجوبا ان كان الاستقبال حقيقيا بان كان بالنسبة الى زمن التكلم وجوازا ان لم يكن حقيقيا بان كان بالنسبة الى ما قبل حتى والمراد المستقبل الذي لم يؤول بالحال كما قاله سم لوجوب رفع المستقبل المؤول به وانما شرط في نصب المضارع استقباله لان نصبه بان المضمرة وهي تخلصه للاستقبال (قوله الى زمن المتكلم) أي بالكلام الذي وقع فيه حتى (قوله وكالآية السابقة) وهي لن نبرح عليه الخ وقد يقال انها من القسم الثاني فان العكوف عليه و رجوع موسى ماضيان بالنسبة الى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة الى العكوف فهو على حد الزلزال وقول الرسول في الآية الآتية والجواب أن قوله تعالى قالوا ان نبرح عليه عاكفين الخ فيه حكاية كلامهم وعبارتهم الصادرة منهم فالمنظور اليه فيه هو المحكي لا الحكاية ورجوع موسى مستقبل بالنسبة الى زمن التكلم بالمحكي لانه المعتبر في المحكي بخلاف ما في الآية الآتية فانه ليس حكاية لكلام آخر بل هو اخبار منه فينظر فيه لزمن النزول لانه زمن التكلم بالنظر اليه اه سم والحاصل أن ما كان حكاية كلام ينظر فيه لزمن المحكي وهو وقت حصول الواقعة وما كان غير حكاية كلام ينظر فيه لزمن الاخبار لها (قوله بالنسبة الى ما قبلها) أي لزمن الفعل قبلها قال سم أي ولم يكن للحال حقيقة بدليل ما يأتي أنه يجب رفع الحال حقيقة مع أنه قد يكون مستقبلا بالنسبة لما قبلها نحو

ليس العطاء من الفضول سماحة
حتى تجود ومالديك قليل

وهذا المعنى على غرابته ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم والله لا أفعل الا أن تفعل المعنى حتى أن تفعل وصرح به ابن هشام الخضراوي ونقله أبو البقاء عن بعضهم وما يعلمان من أحد حتى يقولا والظاهر في هذه الآية خلافه وأن المراد معنى الغاية نعم هو ظاهر في قوله والله لا يذهب شيخي باطلا حتى أبير مالكا وكاهلا لان ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه

﴿تنبيه﴾ ذهب الكوفيون الى أن حتى ناصبة بنفسها وأجازوا اظهار أن بعدها توكيدا كما أجاز وا ذلك بعد لام الجحود (وا لوحتى حالا او مؤولا به) أي بالحال (ارفعن) حتما (وانصب المستقبلا) أي لا ينصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلا ثم ان كان استقباله حقيقيا بان كان بالنسبة الى زمن التكلم فالنصب واجب نحو لاسيرن حتى أدخل المدينة وكالآية السابقة وان كان غير حقيقي بان كان بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالنصب جائز لا واجب نحو

سرت حتى أدخلها اذا قلت ذلك حال الدخول اه وقوله خاصة أى لا بالنسبة الى زمن التكلم (قوله وزلزلوا) أى أزعجوا ازعاجا شديدا شبيها بالزلزلة (قوله الرسول) وهو اليسع أو شعياء دماميني (قوله قال قولهم) أى الرسول والذين آمنوا معه (قوله الى زمن قص ذلك علينا) أى زمن تكلم جبريل بالآية وهو زمن نزولها أى لانه ناص المضارع الى زمن القص (قوله على تأويله بالحال) بان يقدر القول المناسب واقعا فى الحال أى فى زمن التكلم لا ستحضار صورته العجيبة كأنه قيل حتى حاء الآن أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون (قوله على تأويله بالمستقبل) بان يقدر القول حالا مقدرة على القول ويلزم اسناد القول على ما اشير اليه الشرح (قوله فالاول الخ) عبارة الدماميني قال ابن الحاجب من رفع يقول فعلى رائحة الاخبار بوقوع ما بين الزلزال والقول من غير الاول على وجه الحقيقة والثانى على حكاية الحال المراد منها الاعلام بتحقق وقوع القول عن الزلزال ومن نصب فعلى ارادة الاستمرار بوقوع شئ فشيئا من الزلزال وان آخره مترقبا وقوعه عند حصول الزلزال وهو القول وليس منه اخبار بوقوع القول كما فى قراءة الرفع وان كان الوقوع ثابتا فى نفس الامر ولكن ليس فى الكلام دليل آخر على هذه القراءة على ذلك الثابت بخلاف قراءة الرفع لان اقتران القول بالزلزال يدل على ان القول مترقبا فى قراءة النصب ليكون مستقبلا اذ لو قدر واقعا اذ ذاك حالا على وجه الحكاية لامر لم يسلم ينصب وعلى النصب يحتمل أن يكون حتى بمعنى الى وأن يكون بمعنى كى وعلى الرفع حرف ابتداء اه (قوله بالدخول فى القول) بان يقدر زمن التكلم فالماضى فرض حاصلا فى الحال ولو قال بدل الدخول فى القول لكان أرجح (قوله فهو) أى القول حال بالنسبة الى ذلك الحال أى باعتبار ذلك الحال وهى عند بعضهم القول من التكلم (قوله والثانى بقدر الخ) فرض هذا الأول فيما اذا كان الفعل قد مضى وهل يأتى فيما اذا كان الفعل حالا حقيقة وقد يقال انه فيه أولى وأقرب الى اعتبار النسبة التى فى الماضى فليحرر أن وجوب الرفع فى الحال حقيقة قاله ونزل بالمستقبل وفى كلام الرضى والحفيد ما يوافقه لكن يخالفه ظاهر ما فى المغنى وظاهر قول الدماميني فى شرح التسهيل فيما يتعلق بمسئلة حتى أسهل طريق أن يقال ان صيغ المضارع بعدها الوقوع الماضى مرفوعة وحتى قول الرسول مثار فيه الرفع والنصب والا فمتى كان خبرا صير الرفع أو مستقبلا نصب اه أقول مم (قوله يعزم عليه) أى القول فهو أى الفعل مستقبل بالنسبة الى ذلك الحال أى باعتبار ذلك الحال وهى بمعنى اضافهم بالعزم زمن التكلم على القول (قوله والرفع حينئذ واجب) مثله قول الناظم الآتى ورفع قبل حتى كان صار والرفع حيث ذاك واجب كما مر وما فى أن يكون مستقبلا فيما قبلها فمع الرفع ثم لا يسير حتى طلع الشمس وما سرت حتى أدخلها او أسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية أما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير وأما الثانى فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير وأما الثالث

و زلزلوا حتى يقول الرسول فان قولهم انما هو مستقبل الى الزلزال لا الى زمن قص ذلك علينا او الرفع فيه وقرأ الرفع على أن له الحال والنصب فيه وقرأ فيه على تأويله بالمستقبل فالاول عند الصاف فيما فيه والرسول والذين آمنوا معه الدخول فى القول فهو حال بالنسبة الى ذلك الحال والثانى يقدر فيه بالعزم عليه فهو مستقبل بالنسبة الى ذلك الحال ولا يرتفع الفعل بعد حتى الا بشروط الاول أن يكون حالا اما حقيقة نحو سرت حتى أدخلها اذا قلت ذلك وأنت فى حالة الدخول والرفع حينئذ واجب أو لا نحو حتى يقول الرسول فى قراءة من رفع والرفع حينئذ كثير كما مر والثانى أن يكون مستقبلا عما قبلها فمع الرفع ثم لا يسير حتى طلع الشمس وما سرت حتى أدخلها او أسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية أما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير وأما الثانى فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير وأما الثالث

فلان السبب لم يتحقق ويجوز الرفع في أيهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها الان السير محقق وانما الشك في عين الفاعل أو في عين الزمان وأجاز الاخفش (٣١٤) الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام ايجابا ثم أدخلت اداة النفي على الكلام

التقليل جاز الرفع على ضعف نقله شيخنا عن الرضي ثم رأيت الدماميني ذكره (قوله فلان السبب لم يتحقق) أي للاستفهام عنه فلو رفع لزم تحقق وقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وذلك لا يصح أفاده في التصريح (قوله وأجاز الاخفش الخ) قال الرضي نقلا عن الاخفش الا أن العرب لم تتكلم بذلك الدماميني والذي يظهر اجراء ما قاله الاخفش في الاستفهام أيضا بان يقدر الكلام خاليا عن الاستفهام ثم أدخلت أداته على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة كأن يقول شخص لآخر سرت حتى تدخلها فشككت أنت في صدق الخبر فتقول أنت للمخاطب هل سرت حتى تدخلها أي هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح اه (قوله على الكلام بأسره) فيكون التقدير ما سرت فأنا لا أدخلها (قوله لم يمنع الرفع فيها) أي لوجود الشرط لان عدم السير يتسبب عنه عدم الدخول أي فلا خلاف في الحقيقة (قوله أن يكون فضلة) لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر لانه اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملة بعدها مستأنفة تصريح (قوله فيجب النصب في نحو سيري الخ) ينبغي ما لم يتم الكلام بتقدير مبتدأ أو خبر والا لم يجب اه سم أي وقامت قرينة على التقدير (قوله ان قدرت الخ) وان قدرت كان تامة أو قدرا الظرف وهو أمس خبرا جاز الرفع لان ما بعد حتى فضلة (قوله على ثلاثة أضرب) أي كائنة على ثلاثة أقسام من كينونة المجمل على المفصل أو الجنس على الانواع فابدال جارة وعاطفة وابتدائية من ثلاثة أضرب صحيح وان كان بحيث لو أسقط المبدل منه صار التركيب غير مألوف فتدبر (قوله جارة) وهي ثلاثة أقسام غائية وتعليلية واستئنافية كما تقدم (قوله وابتدائية) قال شيخنا السيد مفتضى كلامه هنا وفي التنبيه الثالث أن الابتدائية ليست غائية والذي في المغني وشرح جمع الجوامع للمحلي أنها غائية أي غير جارة (قوله أي حرف تبتدأ بعده الجمل) فالابتدائية هي الداخلة على الجمل اسمية أو فعلية (قوله فمازالت القتلى الخ) تمج أي تقذف ودجلة بكسر الدال نهر العراق والاشكل الابيض الذي يخالطه حمرة اه زكريا وقوله بكسر الدال أي وفتحها (قوله يغشون) بغين معجمة مبني للمجهول أي يؤتون ونهر من هر من باب ضرب أي صوت كذا في المصباح أي حتى ما تصوت على الضيوف لكثرتهم أو اشتغالها بآثار القرى بصف قوما بكثرة غشيان الضيوف لهم (قوله أن حتى هذه) أي الداخلة على الماضي نحو حتى عفوا كما في حواشي زكريا وقوله جارة أي للمصدر المنسبك من أن مضمرة والفعل (قوله وبعدها) هي فاء السببية أي التي قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها بقرينة العدول عن العطف على الفعل الى النصب وقوله جواب نفي أو طلب سمي جوابا لان ما قبله من النفي والطلب المحضين لما كان غير ثابت المضمون أشبه الشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع فيكون ما بعد الفاء كالجواب للشرط قال الحفيد وسواء النفي بالحرف كما أو الفعل كليس أو الاسم كغير والتقليل المراد به النفي كالنفي نحو قلما تأتينا فتحدثنا وربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها نحو قد كنت في خير فتعرفه قاله السيوطي وزاد خامس وهو التشبيه المراد به النفي كما سينبه عليه الشارح (قوله محضين) اعترض ابن هشام تقييد النفي بالمحض بانه يخرج تالي التقرير نحو ألم يسيروا في الارض فتكون لكن في العمدة وشرحها أن تالي التقرير لا ينصب جوابه وفي التوضيح أن مما احترز عنه بتقييد النفي بالمحض النفي التالي تقريرا نحو ألم تأتني فاحسن اليك اذ المراد الاستفهام الحقيقي قال خالد فثبت أن الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب جوابه لعدم تمحض النفي وما ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفي وان كان تاليا تقريرا أو لانه جواب الاستفهام اه وقال في المغني ولكون جواب الشئ مسببا عنه امتنع النصب جوابا للاستفهام في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة لان

بأسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك الثالث أن يكون فضلة فيجب النصب في نحو سيري حتى أدخلها وكذا في كان سيري أمس حتى أدخلها ان قدرت كان ناقصة ولم تقدر الظرف خبرا اه ﴿تنبيهات﴾ الاول تجيء حتى في الكلام على ثلاثة أضرب جارة وعاطفة وقدمنا وابتدائية أي حرف تبتدأ بعده الجمل أي تستأنف فتدخل على الجمل الاسمية كقوله

فمازالت القتلى تمج دماءها
بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقوله * يغشون حتى ما تهر كلابهم * وقراءة نافع حتى يقول الرسول وعلى الفعلية التي فعلها ماض نحو حتى عفوا وقالوا وزعم المصنف أن حتى هذه جارة ونوزع في ذلك * الثاني اذا كان الفعل حالا أو مؤولا به نحو حتى ابتدائية واذا كان مستقبلا أو مؤولا به فهي الجارة وأن مضمرة بعدها كما تقدم * الثالث علامة كونه حالا أو مؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فضلة مسببا عما قبلها اه رؤية

(وبعد فجواب نفي أو طلب * محضين أن وسترها حتم نصب) أن مبتدأ وتنصب خبرها وسترها حتم مبتدأ وخبر

رؤية انزال الماء ليست سبب اخضرار الارض بل سببه نفس انزال الماء بخلافه فى آية ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع فى الارض سبب كمال العقل هذا هو الصواب اه بايضاح من الشمنى وعليه فيكون فى النفى التالى تقرير اتفصيل لكن تعليل خالد بمراعاة صورة النفى أو الاستفهام قد يقتضى جواز النصب فى آية ألم تر فلعل المراد مراعاتهما شذوذا أو هو موافقة لقول حكاه فى المغنى ورده أن النصب فى الآية جائز عربية كما فى آية ألم يسيروا لكن قصد العطف على أنزل بتأويل تصح باب بحت ويوافق هذا القول قول الهمع لا فرق فى النفى بين كونه محضا نحو لا يقضى عليهم فيموتوا أم لا بان نقض بالا نحو ما ناتينا فتحدثنا الا بخير أو دخلت عليه أداة الاستفهام التقريرى نحو ألم نائتنا فتحدثنا ويجوز فى هذا الجزم والرفع أيضا اه ملخصا فتامل واعترض سم تقييد الطلب بالمحض بانه يوهم رجوعه لكل أنواعه مع أنه خاص منها بالامر والنهى والدعاء ومعنى كون الثلاثة محضة أن تكون بفعل صريح فى ذلك (قوله فى موضع الحال) أى أو معترضة (قوله و بعد متعلق بنصب) وجعله ابن المصنف حالا من مفعوله المحذوف أى نصب الفعل واقعا بعد ماذكر (قوله لا يقضى عليهم فيموتوا) أى لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا أى لا يكون قضاء عليهم فموت لهم لانتفاء المسبب بانتفاء سببه وهو القضاء به وانما قدروا هذا التقدير فيه وفيما ياتى لاقتضاء ان المقدرة كون ما بعد الفاء مصدرا ولا يصح عطف الاسم على الفعل الا فى نحو يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى كما تقدم فلا بد أن يكون المعطوف عليه اسما والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم وهذا كما فى المغنى من العطف المسمى بالعطف على المعنى والعطف على التوهم فاعرفه وفى قول شيخنا والبعض استرواحا بقول الشارح بعد على معنى ما ناتينا محدثا أى لا يقضى عليهم ميتين نظر لتصريحهم بان ما بعد الفاء مسبب عما قبلها فيكون متاخرا عنه والحالية تقتضى خلاف ذلك ويمكن دفع هذا بان يراد بالقضاء بالموت تعلق الارادة به تنجيزا فيما لا يزال والموت مقارن له وجودا متاخر رتبة فتدبر (قوله اما أمر الخ) أى أو نهى كما ياتى فالجملة مع النفى المتقدم تسعة مجموعة فى قول بعضهم

مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذا لك النفى قد كملا

والفرق بين العرض والتحضيض أن الاول الطلب بلين ورفق والثانى الطلب بحث وازعاج (قوله أو استفهام) أى باى أداة كانت وقد يحذف السبب بعد الاستفهام لوضوح المعنى نحو متى فاسير معك أى متى تسير (قوله يا ناقى الخ) ناق مرخم ناقة والعنق بفتحتين ضرب من السير أى لتكن منك سير فاستراحة وكذا يقال فيما ياتى (قوله فيسحتكم) بضم الياء وكسر الحاء أو بفتحهما أى يهلككم (قوله لا يحدث ما ماثور الخ) الماثور بالمثلثة المال المتروك والتراث الوراث فابدلت الواو تاء ولعل معنى وان قدمت تراثه أى وان تقادمت واريثه من غيرهم وهو باق عندهم فانه لا ينفع (قوله سنن) بفتحتين أى طريق (قوله فيدفأ مقرور الخ) المقرور بالقاف البردان والمرمل العادم للقوت (قوله لياناتى) جمع لبانة بضم اللام وهى الحاجة وانما قال بعض الروح لان الارتداد مرتب على الرجاء وقد لا يتحقق المرجو (قوله فاصدق وأكون من الصالحين) وقرئ وأكن بالجزم عطفا على محل فاصدق بناء على أن جواب الطلب المقرون بالفاء معها فى محل جزم بجعل المصدر المسبوك من أن وصلتها مبتدأ حذف خبره والجملة جواب شرط مقدر أى ان أخرتنى فتصدقى ثابت وأكن وضعفه فى المغنى قال والتحقيق أنه عطف على فاصدق بتقدير سقوط الفاء وجزم أصدق ويسمى العطف على المعنى أى العطف الملحوظ فيه المعنى لان المعنى أخرنى أصدق ثم قال ويقال له فى غير القرآن العطف على التوهم أى تاد باو على الثانى مشى فى الاتقان نقلا عن الخليل وسيبويه وفى التسهيل فقال وقد يجزم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم اسقوطها الجزم اه قال الدماميني كقراءة أبى عمرو لولا أخرتنى الى أجل قريب فاصدق وأكن ثم قال والجزم فى ذلك على توهم وتقدير سقوط الفاء (قوله لولا

فى موضع الحال من فاعل نصب و بعد متعلق بنصب يعنى أن أن تنصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب نفى نحو لا يقضى عليهم فيموتوا أو جواب طلب وهو ما أمر أو نهى أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو تمن فالامر نحو قوله * يا ناق سيرى عنقا فسيحا * الى سليمان فنستريحا والنهى نحو لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وقوله * لا يحدث عن ما ثور ان قدمت * تراثه فيحق الحزن والندم * والدعاء نحو ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم وقوله رب وفقنى فلا أعدل عن * سنن الساعين فى خير سنن وقوله فيا رب عجل ما أؤمل منهم * فيدفأ مقرور ويشبع مرمل والاستفهام نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا وقوله هل تعرفون لياناتى فارجوا أن * تقضى فيرتد بعض الروح للجسد والعرض نحو قوله يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما * قد حدثوك فما راء كمن سمعا والتحضيض نحو لولا أخرتنى الى أجل قريب فاصدق وأكن من الصالحين وقوله * لولا

تعوجين) أى تعطفين (قوله لمجرد العطف) يفيد أن فاء الجواب عاطفة أيضا وهو كذلك على ما يأتى واحترز أيضا عن الفاء الاستئنافية كقوله

ألم تسأل الربع القواء فينطق * وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق

فانها فينطق للاستئناف أى فهو ينطق وليست للعطف ولا للسببية اذ العطف يقتضى الجزم والسببية تقتضى النصب وهو مرفوع ولو نصب لجاز لكن القوافى مرفوعة كذا قيل وزيفه الدماميني بان النصب مع السببية غالب لا لازم فقد ورد الرفع معها كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ولعل مراده مع وجود السببية وان لم تقصد بان قصد مجرد العطف فلا ينافى لزوم النصب مع قصدها بدليل قول الشارح واذا قصد الجواب لم يكن الفعل الا منصوبا الخ فان قوله أو على معنى الخ اشارة الى قصد السببية لكن قال فى المغنى للرفع استئنافا وجه آخر وهو أن يكون على معنى السببية وانتفاء الثانى لانتفاء الاول وهو أحد وجهى النصب وهو قليل جدا وعليه قوله

ولقد تركت صبية مرحومة * لم تدر ما جزع عليك فتجزع

أى لم تعرف الجزع فلم تجزع وأجازه ابن خروف فى قراءة عيسى بن عمر فيموتون والاعلم فى قراءة السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا مثله فى فيموتوا لكن عدل عنه لتناسب الفواصل والمشهور فى توجيهه أنه لم يقصد الى معنى السببية بل الى مجرد العطف على الفعل وادخاله معه فى سلك النفى ولا يحسن حمل التنزيل على القليل جدا اه باختصار والقواء الخالى والبيداء القفر والسملق الارض التى لا تنبت شيأ (قوله بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا الخ) قال شيخنا ذكر على كل من الرفع والنصب وجهين فالرفع على العطف أو الاستئناف والنصب على الحالية أو ترتب انتفاء الثانى على انتفاء الاول فتأمل اه وكون الفاء على ثانى وجهى الرفع للاستئناف غير متعين بل يصح كونها للعطف جملة على جملة بل يتعين كون هذا مراد الشارح فرضه الكلام فى الفاء التى لمجرد العطف حيث قال واحترز بفاء الجواب عن الفاء التى لمجرد العطف فاعرفه وقوله على الحالية متابعة لقول الشارح على معنى ما تأتينا محدثا وفيه ما أسلفناه سابقا من النظر والتحول عنه وكان الاولى للشارح أن يقول على معنى ما يكون منك اتيان يترتب عليه تحديث وحاصله جعل الثانى قيدا للاول فينصب عليه النفى لان الغالب انصباب النفى على القيد فيصدق بثبوت المقيد وبانتفائه أيضا ﴿فائدة﴾ اذا قلت ما يليق بالله الظلم فيظلمنا فالفعلان منفيان وانتفاء الثانى مسبب عن انتفاء الاول فيجوز رفع الثانى على مجرد العطف أى فما يظلمنا ونصبه على ترتب انتفاء الثانى على انتفاء الاول أى فكيف يظلمنا واذا قلت ما يحكم الله تعالى بحكم فيجور فالثانى فقط هو المنفى والنصب واجب على جعل الثانى قيدا للاول أى ما يكون منه حكم يترتب عليه جور (قوله وبمعنى ما تأتينا) أى فى المستقبل فانت تحدثنا أى الآن والافظاهره مشكل اذ لا يمكن أن يحدثه مع عدم الاتيان اه زكريا وصوره البعض بان يكون أحدهما على شط نهر والآخر على شطه الآخر (قوله فيكون المقصود نفى اجتماعهما) أى لانصباب النفى حينئذ على المعطوف أى ما يكون منك اتيان يعقبه تحديث أعم من أن ينتفى أصل الاتيان أيضا أو يثبت هذا مقتضى عبارة الشارح ومقتضى عبارتى المغنى والرضى ثبوت أصل الاتيان على هذا المعنى وعبارة الثانى ومعنى النفى فى ما تأتينا فتحدثنا انتفى الاتيان فانتفى التحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان هذا هو القياس ثم قال ويجوز أن يكون النفى راجعا الى التحديث فى الحقيقة لا الى الاتيان أى ما يكون منك اتيان بعده تحديث وان حصل مطلق الاتيان وعلى هذا المعنى ليس فى الفاء معنى السببية لكن انتصب الفعل عليه تشبيها بفاء السببية اه (قوله أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا) هذا المثال وان صح فيه المعنيان المذكوران لكن ليس كل مثال كذلك فقد قال فى المغنى وعلى المعنى الاول يعنى الثانى من

تعوجين يا سلمى على دنف * فتخمدى نار وجد كاد يفنيه * والتمنى نحو ياليتنى كنت معهم فافوز فوزا عظيما وقوله

يا ليت أم خليد زارت فوفت * ودام لى ولها عمر فنصطحبا * واحترز بفاء الجواب عن الفاء التى لمجرد العطف نحو ما تأتينا فما تحدثنا بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا فالفعلان مقصود انتفيهما وبمعنى ما تأتينا فانت تحدثنا على اضمار مبتدا فيكون المقصود نفى الاول واثبات الثانى واذا قصد الجواب لم يكن الفعل الا منصوبا على معنى ما تأتينا محدثا فيكون المقصود نفى اجتماعهما أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفى الثانى لانتفاء الاول واحترز بمحضين عن النفى الذى ليس بمحض وهو المنتقض بالا والمتلو بنفى نحو ما أنت تأتينا الا فتحدثنا وبنحو ما تزال تأتينا فتحدثنا ومن الطلب الذى ليس بمحض

وهو الطلب باسم الفعل أو بالمصدر أو بما لفظه خبر نحو صه فاكرمك وحسبك الحديث فينام الناس ونحو سكوتا فينام الناس ونحو رزقني الله مالا فانفقه في الخير فلا يكون لشئ من ذلك جواب منصوب وسياتي التنبيه على خلاف في بعض ذلك ﴿تنبيهات﴾ الاول مما مثل به في شرح الكافية لجواب النفي المنتقض ماقام فما كل الاطعامه قال ومنه قول (٢١٧) الشاعر وماقام منا قائم في ندينا

وجهي قصد الجواب في كلام الشارح جاء قوله سبحانه وتعالى لا يقضى عليهم فيموتوا أي فكيف يموتون ويمتنع أن يكون على الثاني يعني الاول في كلام الشارح اذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتوا اه وهذا أيضا يعكر على ماسبق عن شيخنا والبعض من قولهما في الآية أي لا يقضى عليهم ميتين (قوله وهو الطلب باسم الفعل) انما لم يكن محضا لانه ليس موضوعا للطلب بناء على الصحيح أنه موضوع للفظ الفعل وكذا على أنه موضوع للحدث أما على أنه موضوع لمعنى الفعل فشكل أفاده سم (قوله أو بالمصدر) أي الواقع بدلا من اللفظ بفعله قال ابن هشام الحق أن المصدر الصريح اذا كان للطلب ينصب مابعده سيوطي (قوله وحسبك الحديث) مقتضاه أن حسب اسم فعل أمر وليس كذلك لان حسب اما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فضمته بناء واما اسم فاعل بمعنى كافي فضمته اعراب فكان ينبغي تاخير هذا المثال عما بعده لان حسبك الحديث جملة خبرية بمعنى الامر اي اكتف فهو من قبيل رزقني الله مالا الخ (قوله في ندينا) الندي مجلس القوم ومتحدثهم ومنادلة قائم زكريا قوله جاز النصب) اي والرفع كما في النكت وانما جاز النصب لان الانتقاض انما جاء بعد استحقاق الفعل النصب ويتفرع على ذلك ما اذا قلت ماجاءني أحد الا زيدا فاكرمه فان جعلت الهاء لاحد نصبت لتقدم الفعل في التقدير على الانتقاض النفي وان جعلتها لزيد رفعت لتاخره عنه في التقدير (قوله قد تضمران الخ) سيذكره المصنف في الجوازم بقوله والفعل من بعد الجزا ان يقترن الخ وهناك بسطه (قوله ونحو اذا قضى امر الخ) انما لم يجعل منصوبا في جواب كن لانه ليس هناك قول كن حقيقة بل هو كناية عن تعلق القدرة تغيرا لوجود الشئ ولما سياتي عن ابن هشام من انه لا يجوز توافق الجواب والمجاب في الفعل والفاعل بل لابد من اختلافهما فيهما او في احدهما فلا يقال قم تقم و بعضهم جعله منصوبا في جوابه نظرا الى وجود السببية في هذه الصورة ورده ماذكرناه عن ابن هشام (قوله اضطرارا) راجع للامرين قبله فقوله نحو ما انت الخ نظير للعاري في الشعر لامثال (قوله يلحق بالنفي التشبيه الخ) وفي التسهيل وشرحه للدماميني ما نصه وربما بني بعد فنصب الجواب بعد هاذ كر ذلك ابن سيده صاحب المحكم وحكى عن بعض الفصحاء قد كنت في خير فتعرفه يريد ما كنت في خير فتعرفه اه (قوله غير قائم الزيدان) أي ما قائم الزيدان فليس المعتبر في غير هنا مجرد المغايرة (قوله بالمخالفة) قال الفارضي لان الثاني خبر والاول ليس بخبر لانه اما نفي او طلب فلما خالفه في المعنى خالفه في الاعراب ونقض بنحو ماجاءني زيد لكن عمرو وجاءني زيد لا عمرو فقد خالف الثاني الاول في المعنى ولم يخالفه في الاعراب اه ومراده بالخبر مالیس نفيا ولا طلبا (قوله الى ان الفاء هي الناصبة) عبارة الفارضي وعن الجرمي النصب هنا بالفاء والواو وردبانهما عاطفتان وحرف العطف لا يعمل لعدم اختصاصه (قوله لان الفاء عاطفة الخ) ولذا امتنع عندهم تقديم الجواب على سببه نحو ما زيد فتكرمه ياتينا واجازه الكوفيون اذ الفاء عندهم ليست للعطف ومذهبهم جواز تقديم جواب الشرط على الشرط دماميني (قوله لكنها الخ) استدراك على قوله عاطفة دفع به توهم انها عطفت صريحا على صريح (قوله عطفت مصدرا الخ) استشكله الرضي بان فاء العطف لا تكون للسببية الا اذا عطفت جملة على جملة واختار هو جعلها للسببية فقط لا للعطف قال وانما نصبوا ما بعدها تنبيها على تسببه عما قبلها وعدم عطفه عليه اذ المضارع المنصوب بان مفرد وما قبل الفاء المذكورة جملة فيكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا اه وقوله جملة على جملة

فينطلق الا بالتي هي أعرف وتبعه الشارح في التمثيل بذلك واعترضهما المرادي وقال ان النفي اذا انتقض بالا بعد الفاء جاز النصب نص على ذلك سيبويه وعلى النصب أنشد * فينطق الا بالتي هي أعرف * الثاني قد تضمر أن بعد الفاء الواقعة بين مجزوم وأداة شرط أو بعدهما أو بعد حصر بانما اختيارا نحو ان تاتني فتحسن الي أكافئك ونحو متى زرتني أحسن اليك فأكرمك ونحو اذا قضى أمرا فانما يقول له كن فيكون في قراءة من نصب و بعد الحصر بالا والخبر المثبت الخالي من الشرط اضطرارا نحو ما أنت الا تاتينا فتحدثنا ونحو قوله

* سأترك منزلي لبني تميم
وألحق بالحجاز فاستريحا *

الثالث يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو كاد يزال علينا فنشمتا أي ما أنت وال علينا فذكره في التسهيل وقال في شرح الكافية ان غير اذا قدر تفيد نفيا فيكون لها جواب منصوب كالنفي الصريح فيقال غير قائم الزيدان فتكرمهما اشار

الى ذلك ابن السراج ثم قال ولا يجوز هذا عندي قلت وهو عندي جائز والله أعلم هذا كلامه بحروفه * الرابع ذهب بعض الكوفيين الى أن ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة و بعضهم الى ان الفاء هي الناصبة كما تقدم في او والصحيح مذهب البصريين لان الفاء عاطفة فلا عمل لها لكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر منوهم والتقدير في نحو ما تاتينا فتحدثنا

اى أوصفة على صفة كما بيناه فى باب العطف وللجماعة دفع الاستشكال بمنع الحصر والحاق المصادر بالجمل والصفات (قوله وكذا يقدر فى جميع المواضع) يؤخذ منه انه يشترط فى النصب ان يتقدم على الفاء ما يتصيد منه مصدر من فعل اوشبهه وهو كذلك فقد قال السيوطى يشترط ان لا يكون المتقدم جملة اسمية خبرها جامد فان كان نحو ما انت زيدا فنكرمك امتنع النصب وتعين القطع او العطف والقطع احسن لان العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث انه عطف فعلية على اسمية اه ومراده بالقطع الاستئناف وقال فى محل آخر يتعين الرفع فى نحو هل اخوك زيد فنكرمه بخلاف نحو أفى الدار زيد فنكرمه او أزيد منا فنكرمه لنيابة الجار والمجرور مناب الفعل (قوله وقوع الفعل) اى فى الزمن الماضى (قوله فالتقدير) اى فى المثال الثانى واما التقدير فى الاول ليكن منك اعلام بسبب ضرب زيد فجازاة لك منه (قوله اعلام بذهاب زيد) اى بمكان ذهاب زيد لان المكان هو المجهول المسؤل عنه (قوله والواو كالفا) ألحق الكوفيون بهما ثم فى قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم فى الماء الدائم ثم يغتسل منه وضعف بانه يصير المعنى على النصب النهى عن الجمع بين البول والاغتسال فيقتضى أن البول فى الماء الدائم بلا غسل منه غير داخل تحت النهى وليس كذلك وأجاب فى المغنى بان اعتبار المفهوم محله اذا لم يصد عنه دليل والدليل هنا قام على الغائه وجوز ابن مالك وغيره فى الحديث الرفع على الاستئناف لا العطف والا لزم عطف الخبر على الانشاء ويؤخذ من هذا أن ثم تكون استئنافية وبه صرح صاحب وصف المبانى قاله الدمامينى (قوله ان تقدم مفهوم مع) أى مع العطف فلا ينافى ما صرحوا به من أنها اعاطفة مصدرا مقدرا على مصدر متوهم قال فى المغنى ويسمى الكوفيون هذه الواو واو الصرف اه وخالف الرضى فى كون الواو التى ينصب المضارع بعدها عاطفة فقد قال لما قصد فى واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من أول الامر الى أنها ليست للعطف فهى اذن اما واو الحال وأكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها فى تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم وأقوم وقيامى ثابت أى فى حال ثبوت قيامى واما بمعنى مع أى قم مع قيامى كما قصدوا فى المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة أى ليكن قيام منك وقيام منى لم يكن فيه تنصيص على معنى الجمع اه واستظهره الدمامينى ودفع استشكال وجوب حذف الخبر مع عدم سد شئ مسده بان ذلك لكثرة الاستعمال (قوله أى يقصد بها المصاحبة) أى لا التشريك بين الفعلين ويؤخذ من كلامه أن النصب بعدها ليس على معنى الجواب كما هو بعد الفاء وهو كذلك خلافا لمن زعمه ورقولهم الواو تقع فى جواب كذا فيه تجوز ظاهر أفاده زكريا عن المرادى (قوله جلدا) الجلد من الرجال الصلب القوى على الشئ (قوله ولما يعلم الله الخ) الخطاب بالآية لجماعة جاهدوا ولم يصبروا على ما أصابهم وطمعوا مع ذلك فى دخول الجنة مع أن الطمع فى ذلك انما ينبغى اذا اجتمع مع الجهاد الصبر فالمعنى بل حسبتم أن تدخلوا الجنة ولم يكن لله علم بجهادكم مصاحب للعلم بصبركم أى ولم يجتمع علمه بجهادكم وعلمه بصبركم لعدم وقوع صبركم واذا لم يقع صبرهم لم يعلم الله تعالى بوقوعه لان علم غير الواقع واقعا جهل واذا انتفى عنه تعالى هذا العلم انتفى عنه العلم المصاحب له فلا ينافى هذا ما قرروه من تعلق علمه تعالى بالمعدوم لان معنى تعلقه بالمعدوم أنه تعالى يعلم عدمه لا وقوعه (قوله فقلت ادعى) أصله ادعوى بضم العين فلما حذفت الواو لالتقائها ساكنة مع الياء بعد حذف حركة الواو استثقالا لها كسرت العين لمناسبة الياء ويجوز فى الهمزة الضم نظرا لضم العين فى الاصل والكسر نظرا لكسرها الآن أفاده الاسقاطى على ابن عقيل وقوله ان أندى من الندى بفتح النون والدال مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت اه زكريا واللام فى لصوت زائدة بين المتضايفين

ما يكون منك ايمان فقد يثبت وكذا يقدر فى جميع المواضع * الخامس شرط فى التسهيل فى نصب جواب الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل احترازا من نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع فلم يمكن سببا مصدر مستقبل منه وهو مذهب ابى على ولم يشترط ذلك المغاربة وحكى ابن كيسان ائن ذهب زيد فنتبعه بالنصب مع ان الفعل فى ذلك محقق الوقوع واذا لم يمكن سببا مصدر مستقبل من الجملة سبكناه من لازمها فالتقدير ليكن منك اعلام بذهاب زيد فاتباع منا (والواو كالفا) فى جميع ما تقدم (ان تقدم مفهوم مع) اى يقصد بها المصاحبة (كلا تكن جلدا وتظهر الجزع) اى لا تجمع بين هذين وقد سمع النصب مع الواو فى خمسة عشر مع مع الفاء الاول النفى نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين * الثانى الامر نحو قوله

فقلت ادعى وأدعو ان أندى
لصوت ان ينادى داعيان

الثالث النهى نحو قوله

لا تنه عن خلق وتاتى مثله
عار عليك اذا فعلت عظيم

* الرابع الاستفهام نحو

على ما يؤخذ من العيني ولا حاجة اليه لصحة كون المعنى ان أبعد ذهاب الصوت كما قاله الدماميني والشمني (قوله أتيت الخ) التاء في الفعلين لام الكلمة والخطاب في الاول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم في الثاني من الهمزة فاستشكال من قال كيف ضم التاء من تبيت وهو للمخاطب وفتحها من أبيت وهو للمتكلم غلط والكرى النوم وشبهه بالماء في أن بكل راحة النفس واستعاره له بالكناية وريان تخييل والباء في بليلة الملسوع بمعنى في وليلة الملسوع كناية عن ليلة الشهر (قوله ألم ألك جاركم الخ) الاستفهام للتقرير وتقدم ما فيه (قوله في قراءة حمزة وحفص) بنصب تكذب وتكون ووافقهما ابن عامر في الثاني (قوله وقس الباقي) وهو الدعاء والعرض والتحضيض والترجي وقال أبو حيان لا ينبغي أن يقدم على ذلك الا بسماع (قوله في غير الموجب) أي غير الخبر المثبت وغيره هو النفي والطلب وقوله من حيث الخ من بمعنى في وهو كما قاله شيخنا بدل من غير الموجب أي في الامكنة التي ينتصب فيها ما بعد الفاء (قوله عطف الفعل) فيه تسمح اذ المعطوف أن والفعل المؤولان بالمصدر لكن لما كان الموجود في اللفظ الفعل فقط اقتصر عليه وبهذا يعلم ما في كلام البعض (قوله بمعنى مع فقط) أي للمصاحبة دون الاشتراك بين الفعلين والا فهي للعطف أيضا كما سبق وكما يدل عليه قوله وأردت عطف الفعل الخ (قوله ولا بد مع هذا الخ) هذا علم من قول ابن السراج وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها اه زكريا أي فليس زائدا على كلام ابن السراج كما يقتضيه كلام الشارح بقي أن رفع ما بعد الواو استئنافا لا باحته بعد النهي عما قبلها لا يتوقف على تقدير مبتدا فانا الداعي الى تقديره ثم رأيت في شرح الدماميني عند قول المغني أجرى ابن مالك ثم مجرى الفاء والواو بعد الطلب فاجاز في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه ثلاثة أوجه الرفع بتقدير ثم هو يغتسل فيه وبه جاءت الرواية والجزم بالعطف على موضع فعل النهي والنصب بان مضمرة مانصه تقدير هو ليس لاجل كونه متعينا وانما هو لتحقيق كون الكلام مستأنفا كما جرت به عادة النحاة عند الاستئناف اه (قوله على التشريك بين الفعلين في النهي) أي على النهي عن كل منهما كما عبر به في المغني وغيره قال الدماميني ولي فيه نظر اذ لا موجب لتعين أن يكون المراد النهي عن كل منهما بل يحتمل أن المراد النهي عن الجمع بينهما كما قالوا اذا قلت ما جاءني زيد وعمرو احتمل أن المراد نفي كل منهما على كل حال وان المراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء فاذا جيء بلا صار الكلام نصا في المعنى الاول فكذا اذا قلت لا تضرب زيدا وعمرا احتمل تعلق النهي بكل منهما مطلقا وتعلقه بهما على معنى الاجتماع ولا يتعين الاول الا بلا ولا فرق في ذلك بين الاسم والفعل قال الشمني يرتفع هذا النظر بان معنى قولهم النهي عن كل منهما أي ظاهرا فلا ينافي احتمال النهي عن الجمع بينهما (قوله على ذلك المعنى) أي بناء ما بعد الواو على مبتدا محذوف ولا موقع للاستدراك بعد بل كان عليه أن يحذفه أو يبدله بقوله وهو تقدير الخ ولا يصح رجوع الاشارة الى النهي عن الجمع لانه يمنع منه كون الاشارة للبعيد وكون الرفع على النهي عن الاول والباحة الثاني لا على النهي عن الجمع اللهم الا أن يكون هذا توجيها للرفع غير المشهور وعليه تكون الواو للحال لا للاستئناف ثم رأيت صاحب المغني نقل هذا عن ابن الناظم وبحث فيه وعبارته وان رفعت فالمشهور أنه نهى عن الاول والباحة للثاني وأن المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه أنه مستأنف فلم يتوجه اليه حرف النهي وقال بدر الدين بن مالك ان معناه كمعنى وجه النصب ولكنه على تقدير لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن اه وكأنه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم اذ جعلوا الكل من أوجه الاعراب معنى اه بالحرف (قوله وبعد غير النفي) قال السيوطي نقلا عن ابن هشام ينبغي أن يستثنى أيضا الواقع للتمني في نحو فلو أن لنا كرة فنكون ووجهه أن اشرابها التمني طارئ عليها فلذا لم يسمع الجزم بعدها اه وغير النفي هو

قوله البيت ريان الجفون من الكرى • وابيت منك بليلة الملسوع • وقوله الم ألك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والاخاء • الخامس التمني نحو يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين في قراءة حمزة وحفص وقس الباقي قال ابن السراج الواو ينصب ما بعدها في غير الموجب من حيث انتصب ما بعد الفاء وانما يكون كذلك اذا لم ترد الاشتراك بين الفعل والفعل وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها كما كان في الفاء واضمرت ان وتكون الواو في هذا بمعنى مع فقط ولا بد مع هذا الذي ذكره من رعاية أن لا يكون الفعل بعد الواو مبنيا على مبتدا محذوف لانه متى كان كذلك وجب رفعه ومن ثم جاز فيما بعد الواو من نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه الجزم على التشريك بين الفعلين في النهي والنصب على النهي عن الجمع والرفع على ذلك المعنى ولكن على تقدير وأنت تشرب اللبن ﴿تنبيه﴾ الخلاف في الواو كالخلاف في الفاء وقد تقدم (وبعد غير النفي جزما اعتمد) جزما مفعول به مقدم أي اعتمد الجزم

وذلك بعد الطلب بأنواعه كقوله فهاب ذلك من ذكرى حبيب ومنزل * وكذا بقية الامثلة أما النفي فلا يجزم جوابه لانه يقتضي تحقق عدم الوقوع كما يقتضي الايجاب تحقق الوقوع فلا يجزم بعده كما لا يجزم بعد الايجاب وبذلك قال وبعد غير النفي واحترز بقوله والجزاء قد قصد عما اذا لم يقصد الجزاء فانه لا يجزم بل يرفع اما مقصودا به الوصف نحو ليت لي مالا أنفق منه أو الحال أو الاستئناف ويحتملهما قوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا وقوله كرروا الى حرثيكم تعمروها كما تكرر الى أوطانها البقر

(تنبيهان) الاول قال في شرح الكافية الجزم عند التعري من الفاء جائز باجماع * الثاني اختلف في جازم الفعل حينئذ فقيل ان لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم واليه ذهب ابن خروف واختاره المصنف ونسبه الى الخليل وسيبويه وقيل ان الامر والنهي وباقيها نابت عن الشرط أي حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه في العمل منابها فجزمت وهو مذهب الفارسي والسيرافي وابن عصفور وقيل الجزم بشرط مقدر دل عليه الطلب واليه ذهب أكثر المتأخرين وقيل الجزم بلام مقدرة فاذا قيل ألا تنزل تصب خيرا فمعناه لتصب خيرا وهو ضعيف ولا يطرد الا بتجوز وتكلف

الطلب (قوله ان تسقط الفا) أي لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعي سبق الوجود (قوله والجزاء قد قصد) بان تقدره مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كأن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط اه تصريح والواو في والجزاء قد قصد حالية (قوله وكذا بقية الامثلة) نحو لا تعص الله يدخلك الجنة ويارب وفقني أطعك وعل تزورني أزرك وليت لي مالا أنفقه وألا تنزل تصب خيرا ولولا تحبي أكرمك ولعلك تقدم أحسن اليك (قوله فلا يجزم جوابه) أي على الصحيح خلافا للزجاج كما في الهمع (قوله كما لا يجزم الخ) ففيه حمل الشيء على نقيضه (قوله اما مقصودا به الوصف) يتعين ان كان قبل الفعل نكرة لا تصلح لمجيء الحال منها نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني في قراءة من رفع والمراد ارث العلم والنبوة فلا اعتراض بخلاف الارث بموت يحيى في حياة زكريا عليهما الصلاة والسلام وقوله أو الحال يتعين ان كان قبله معرفة نحو ذرهم في خوضهم يلعبون فان كان قبله نكرة تصلح لمجيء الحال منها احتمل الوصفية والحالية نحو أكرم شخصا من العلماء يقرأ وبهذا التقرير يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من الابهام (قوله ويحتملهما) أي الحال والاستئناف ومما يحتملهما قراءة ابن ذكوان وألق ما في يمينك تلقف بالرفع قال الدماميني وقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم يحتمل الامرين المذكورين والنعت أيضا (قوله كرروا الى حرثيكم الخ) النكرة الرجوع وبابه رد وحرثيكم تثنية حرة وهي أرض ذات حجارة سود اه مختار (قوله جائز باجماع) أي وانما الخلاف في عامله كما قال الثاني اختلف الخ (قوله فقيل ان لفظ الطلب الخ) حاصله أربعة أقوال على الاولين يكون العامل مذكورا وهو لفظ الطلب الا أنه على الاول لتضمنه معنى حرف الشرط وعلى الثاني لنيابته عنه وعلى الاخيرين يكون مقدرا (قوله ضمن معنى حرف الشرط) كما أن أسماء الشرط انما جزمت لذلك اه تصريح ونوقش بان تضمن الفعل معنى الحرف اما غير واقع أو غير كثير بخلاف تضمن الاسم معنى الحرف وفي الهمع أن ابن عصفور رد هذا القول بانه يقتضي كون العامل جملة ولا يوجد عامل جملة وأبا حيان بان في تضمين الثني مثلا معنى ان تأتني تضمين معنيين معنى ان ومعنى تأتني ولا يوجد في لسانهم تضمين معنيين مع أن معنى ان تأتني معنى غير طلبي فلو تضمنه فعل الطلب لكان الشيء الواحد طلبا غير طلب اه باختصار (قوله نابت عن الشرط الخ) كما أن النصب بضربا في ضربا زيدا النيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه ورد بأن نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط اذ لا تعليق في الطلب بخلاف الشرط والارجح في ضربا زيدا أن زيدا منصوب بالفعل المحذوف لا المصدر اه تصريح وقد يمنع ما ذكره من ترجيح نصب زيد في ضربا زيدا بالفعل لا بالمصدر (قوله جملة الشرط) أي أداته وفعله (قوله بشرط مقدر) أي هو وفعله بعد الطلب لدلالته على الشرط وفعله والظاهر أنه يتعين تقديران لانها أم الادوات بل صرحوا بأنه لا يحذف منها الا هي (قوله ولا يطرد الا بتجوز وتكلف) بمنزلة التعليل للضعف أي لانه لا يستقيم من جهة المعنى في كل موضع الا بتجوز وتكلف في بعض المواضع نحو أكرمني أكرمك أما التجوز فلما قيل من أن أمر المتكلم نفسه انما هو على التجوز بتنزيل نفسه منزلة الاجنبي وأما التكلف فلان دخول لام الامر على فعل المتكلم قليل كما سيأتي فلا يحسن تخريج الكثير عليه ولا يرد على صاحب هذا القول ما سيأتي في الجوازم أن اللام انما تجزم محذوفة اختيارا بعد قول لانه لا يسلم هذا الحصر بل يقول يجزمها محذوفة اختيارا قياسا في جواب الطلب أيضا ولم يفهم البعض مراد الشارح بالاطراد مع ظهوره فخطأه في قوله الا بتجوز وتكلف فقال قوله لا يطرد الا بتجوز وتكلف أي لا ينقاس في سائر المواضع لان اللام انما تجزم محذوفة اختيارا بعد قول كما سيأتي في الجوازم وكان الصواب حذف قوله الا بتجوز وتكلف لانه لا معنى له فتامله اه وقد ظهر لك ان كان عندك أدنى تنبه أنه لم يخطئ

والمختار القول الثالث لا ماذهب اليه المصنف لان الشرط لابد له من فعل ولا جائز أن يكون هو الطلب بنفسه ولا مضمنا له مع معنى حرف الشرط لما فيه من زيادة مخالفة الاصل ولا مقدرا بعده لامتناع اظهاره بدون حرف الشرط بخلاف اظهاره معه ولانه يستلزم أن يكون العامل جملة وذلك لا يوجد له نظير اهـ (وشرط جزم بعد نهى) فيما مر أن يصح (أن تضع ان) الشرطية (قبل لا) النافية (دون تخالف) فى المعنى (يقع) ومن ثم جاز لا تدن من الاسد تسلم وامتنع لا تدن من الاسد يأكلك بالجزم خلافا للكسائى وأما قول الصحابى يارسول الله لا تشرف يصبك سهم وقوله عليه الصلاة والسلام من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يؤذنا

الا ابن أخت خالته (قوله والمختار القول الثالث) أبطله المصنف بقوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة قال لان تقدير أداة الشرط يستلزم أن لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال لكن التخلف واقع قال الدمامينى وهذا مبنى على أن بين الشرط والجزاء ملازمة عقلية وهو ممنوع قال بعض المتأخرين يكفى الشرط فى كونه شرطا توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على أشياء أخر نحو ان توضأت صحت صلاتك وأجاب ابن المصنف عن اعتراض والده بان الحكم مسند اليهم على سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيحتمل أن يكون الاصل يقم أكثرهم ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف اليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد المؤمنين مطلقهم بل المخلصون منهم وكل مخلص قال له الرسول أقم الصلاة أقامها وقال المبرد التقدير قل لهم أقيموا يقيموا فالجزم فى جواب أقيموا المقدر لا فى جواب قل ورده فى المغنى بان الجواب لابد أن يخالف المجاب اما فى الفعل والفاعل نحو ائتنى أكرمك أو فى الفعل نحو أسلم تدخل الجنة أو فى الفاعل نحو قم أقم ولا يجوز أن يتوافقا فيهما بقى شئ آخر يظهر لى وهو أن مقول قل فى الآية على أن يقيموا المجزوم فى جواب الامر محذوف لدلالة الجواب عليه أى قل لهم أقيموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناكم يقيموا الخ اذ لا يصح أن يكون هو الجواب لان مقول القول مفعول به للقول فلا يصح جوابا له لوجوب استقلال الجواب لكن هذا التقدير ظاهر على غير القول بان جزم الجواب بلام أمر مقدرة أما عليه فيلزم تكرار الامر بالاقامة والانفاق لو قدرنا ذلك ويجبنى ما ارتضاه المصنف فى هذه الآية أن يقيموا مجزوم بلام أمر مقدرة من غير أن يكون جوابا فيكون مقول القول الا أنه محكى بالمعنى اذ لو حكاه بلفظه لقال لتقيموا بناء الخطاب فاحفظ هذا التحقيق (قوله لان الشرط) أى أداته لابد له الخ أجيب بان هذا فى الشرط التحقيقى لا التقديرى الذى كلام المصنف فيه لان المصنف لم يجعله شرطا حقيقة بل مضمنا معناه (قوله أن يكون هو) أى الفعل الطلب بنفسه لان الطلب لا يصلح لمباشرة الاداة (قوله ولا مضمنا) معطوف على الطلب أى ولا يجوز أن يكون هو أى الفعل مضمنا له أى للطلب أى مجعولا فى ضمن الطلب فعلم أن ما تكلفه شيخنا والبعض لا حاجة اليه (قوله لما فيه من زيادة مخالفة الاصل) وذلك لان تضمن الطلب معنى الحرف مخالف للاصل فتضمنه مع ذلك فعل الشرط فيه زيادة مخالفة للاصل (قوله بدون حرف الشرط) أى وانما يجوز تقديره اذا جاز اظهاره مع حرف الشرط ولهذا قال بخلاف اظهاره معه وانما لم يجز اظهار حرف الشرط هنا لان الطلب قد تضمن معناه فلا يصح اظهاره مع فعل الشرط (قوله ولانه) أى ماذهب اليه المصنف يستلزم أن يكون العامل جملة أى جملة الطلب ويرد هذا على القول الثانى أيضا ولك أن تقول لا نسلم الاستلزام المذكور بل العامل على ماذهب اليه المصنف وكذا على الثانى الفعل فقط لا الجملة فافهم (قوله فيما مر) أى فيما اذا سقطت الفاء وقصد الجزاء (قوله أن يصح) أشار به الى أن الكلام على تقدير مضاف لان الشرط صحة وضع ماذكر لا وضعه بالفعل ولهذا الشرط أجمع السبعة على الرفع فى قوله تعالى ولا تمنن تستكثر وأما قراءة الحسن البصرى تستكثر بالجزم فعلى ابداله من تمنن لا على الجواب أو على أن المعنى تستكثر من الثواب أى تزدد منه (قوله قبل لا النافية) وفى بعض النسخ قبل لا الناهية وكل صحيح لانها قبل دخول ان ناهية وبعده نافية فتسميتها ناهية باعتبار الحالة الاولى وتسميتها نافية باعتبار الثانية أفاده الفارضى (قوله دون تخالف) حال من ان والمراد بالتخالف بطلان المعنى (قوله خلافا للكسائى) فانه لم يشترط صحة دخول ان على لا وجوز الجزم فى نحو لا تدن من الاسد يأكلك بتقدير ان تدن بغير نفى واحتج بنحو الاثر والحديث الآتيين وسيأتى الجواب عنهما وبالقياس على النصب فانه يجوز لا تدن من الاسد فيأكلك ورد البصريون القياس بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفى قياسا له على النصب قال فى التصريح وفى الرد نظر فان الكوفيين قائلون بجواز الجزم بعد النفى (قوله

ربح الثوم بجزمه على الابدال من فعل النهي لا على الجواب على ان الرواية المشهورة في الثاني بإثبات الياء ﴿تنبيهان﴾ الاول قال في شرح الكافية لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائي وقال المرادي وقد نسب ذلك الى الكوفيين ٭ الثاني شرط الجزم بعد الامر صحة وضع ان تفعل كما أن شرطه بعد النهي صحة وضع ان لا تفعل فيمتنع الجزم في نحو أحسن الي لا أحسن اليك فانه لا يجوز ان تحسن الي ان لا أحسن اليك (٢٢٣) لكونه غير مناسب وكلام التسهيل يوهم اجراء خلاف الكسائي فيه انتهى (والامر ان كان بغير افعل) بأن كان بلفظ الخبر أو باسم فعل أو باسم غيره (فلا تنصب جوابه) مع الفاء كما تقدم (وجزمه اقبلا) عند حذفها قال في شرح الكافية باجماع وذلك نحو قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم وقوله اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وقوله ٭ مكانك تحمدي أو تستريحي ٭ وقولهم حسبك الحديث ينم الناس فان المعنى آمنوا وليتق واثبتي واكفف ﴿تنبيهان﴾ الاول أجاز الكسائي النصب بعد الفاء المجاب بها اسم فعل أمر نحوه أو خبر بمعنى الامر نحو حسبك وذكر في شرح الكافية ان الكسائي انفرد بجواز ذلك لكن أجازه ابن عصفور في جواب نزال ونحوه من اسم الفعل المشتق وحكاه ابن هشام عن ابن جني فالذي انفرد به الكسائي ماسوى ذلك ٭ الثاني أجاز الكسائي أيضا نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو غفر الله لزيد ليستريح فيدخله الجنة (والفعل بعد الفاء في الرجا نصب ٭ كنصب ما الى التمني ينتسب) وفاقا للفراء لثبوت ذلك سماعا كقراءة حفص عن عاصم لعلي أبلغ الاسباب أسباب السموات فاطلع وكذلك لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى وقول الراجز أنشده الفراء

على صروف الدهر أو دولاتها ٭ تدلنا اللمة من لماتها فنستريح النفس من زفراتها

ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب وتأولوا ذلك بما فيه بعد وقول أبي موسى وقد أشرب بها معي لبث من قرأ فاطلع نصبا

بريح الثوم) بضم المثلثة (قوله على الابدال) أي ابدال الاشتمال تصريح (قوله بعد الامر) غير الامر من أنواع الطلب غير النهي كالامر في الشرط المذكور نحو أين بيتك أزرك أي ان تعرفني أزرك بخلاف أين بيتك أضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولك ان تعرفني أضرب زيدا في السوق وقس الباقي نقله شيخنا عن بعضهم (قوله يوهم اجراء الخ) قال الدماميني فيجوز عنده أي الكسائي أسلم تدخل النار بمعنى ان لم تسلم تدخل النار وبجريان خلاف الكسائي فيه أيضا صرح صاحب الهمع والرضي مقيدا تجويزه في القسمين بقيام القرينة (قوله فلا تنصب جوابه) أي عند الاكثرين كما سيذكره الشارح فلا تنصب في نحو صه فأحسن اليك ونزال فتصيب خيرا بل يجب الرفع اذ لا يتصيد من اسم الفعل مصدر يعطف عليه ما بعد الفاء لو نصب لجمود اسم الفعل غالبا (قوله مع الفاء) قيد بها مع أن الواو كذلك لاجل قوله وجزمه اقبلا فان الجزم خاص بما اذا كان الساقط الفاء كما مر في قوله وجزما اعتمدا ان تسقط الفا الخ (قوله يغفر لكم ذنوبكم الخ) هذا هو صواب التلاوة وفي بعض النسخ زيادة من وهي غير صواب والجزم في جواب تؤمنون وتجاهدون لانهما بمعنى الامر لا في جواب الاستفهام لان غفران الذنوب لا يتسبب عن الدلالة بل عن الايمان والجهاد وقيل الجزم في جوابه تنزيلا للسبب منزلة المسبب وهو الامتثال (قوله مكانك) اسم فعل بمعنى اثبتي تحمدي أي بالشجاعة أو تستريحي أي بالقتل من آلام الدنيا والخطاب للنفس (قوله حسبك الحديث ينم الناس) حسبك اما اسم فاعل بمعنى كافيك واما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فقول الشارح واكفف بيان للمراد من جملة المبتدا والخبر أو من جملة اسم الفعل وفاعله لا لمعنى لفظ حسب (قوله نحو حسبك) أي مع قولك الحديث لان الخبر الذي بمعنى الامر جملة حسبك الحديث (قوله ونحوه من اسم الفعل المشتق) كضراب عمرا فيستقيم نحو صه فأحسن اليك (قوله بعد الفاء) قيد بذلك لعدم سماع النصب بعد الواو في الرجا وكذا بعدها في الدعاء والعرض والتحضيض كما مر عن أبي حيان (قوله في الرجا) أفرده بالذكر مع دخوله في الطلب اهتماما بشأنه لكون البصريين خالفوا فيه (قوله كقراءة حفص الخ) لا حجة فيه لجواز نصب أطلع جوابا لقوله ابن أو عطفا على الاسباب على حد ٭ ولبس عباءة وتقر عيني ٭ أو عطفا على المعنى في لعلي أبلغ فان خبر لعل يقترن بأن كثيرا نحو فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض اه ز كربا والاحتمال الثالث يأتي في الآية الثانية وفي الرجز وهذا معنى قول الشارح الآتي وتأولوا ذلك بما فيه بعد (قوله على صروف الخ) أي لعل حوادث الدهر والدولات جمع دولة قال أبو عبيدة الدولة بالضم اسم الشئ الذي يتداول يكون مرة لهذا ومرة لهذا والدولة بالفتح الفعل وقال أبو عمرو بن العلاء الدولة بضم الدال في المال وبفتحها في الحرب وقيل هما واحد كذا في المختار قال ز كريا وتدلنا من الادالة وهي الغلبة والنصر واللمة بالفتح الشدة وهي مفعول ثان لتدلنا والشاهد في فنستريح والزفرات جمع زفرة وهي الشدة وسكنت الفاء للضرورة اه وقوله وهي مفعول ثان غير ظاهر وان تبعه شيخنا والبعض والظاهر أنه منصوب بنزع الخافض أي باللمة ان أريد بالادالة الغلبة ولعل قصد الشاعر على هذا ترجي الموت

يقتضى تفصيلا ﴿تنبيه﴾ القياس جواز جزم جواب الترجي اذا اسقطت الفاء عند من أجاز النصب وذكر في الارتشاف أنه قد
سمع الجزم بعد الترجي وهو يدل على صحة ماذهب اليه الفراء انتهى (وان على اسم خالص فعل عطف * ينصبه أن ثابتا
أو منحذف) فعل رفع بالنيابة

ليستريح من مشقات الدنيا أو ترجي اشتداد الكرب ليعقبه الفرج فيستريح من الكروب كما قال تعالى فان مع العسر يسرا أو على اللمة أو باللمة النازلة بالعدا ان أريد بالادالة النصر والمعنى عليه ظاهر وقوله وهي الشدة في كلام الدماميني والشمني أنها ادخال النفس بشدة والشهيق اخراجه (قوله يقتضي تفصيلا) وهو أن الترجي ان أشرب معنى التمني نصب الفعل بعد الفاء في جوابه والا فلا (قوله على صحة ماذهب اليه الفراء) من نصب الفعل بعد الفاء في جواب الترجي لان الجزم فرع النصب (قوله ينصبه أن) ينبغي أن يضبط بالياء التحتية لانه اعتبر تذكير أن لكونه حرفا أو لفظا بدليل قوله ثابتا أو منحذف كذا ذكره شيخنا وتبعه البعض والظاهر أنه لا يتعين بل يجوز ضبطه بالتاء الفوقية على تأويل أن بالكلمة فيكون قوله ثابتا أو منحذف على تذكير أن بعد تأنيثها قال السيوطي قال ابن هشام ظاهر كلام المصنف وجوب النصب ويشكل عليه القراءة بالرفع في أو يرسل رسولا والجواب أنه حينئذ مستأنف لا معطوف على الاسم اه ويلزمه أن تكون أو للاستئناف (قوله وينصبه جواب الشرط) ورفع لكون فعل الشرط ماضيا كما يأتي في قوله وبعد ماض رفعك الجزا حسن (قوله بالسكون للضرورة) أي عند غير ربيعة أما عندهم فالسكون لغة ويحتمل أن المصنف جرى عليها (قوله على اسم خالص) أي من شائبة الفعلية بان لا يكون في تأويل الفعل وهو الجامد (قوله للبس عباءة الخ) الصحيح ولبس بوا والعطف والشفوف بضم الشين المعجمة وبالفاءين الثياب الرقاق اه عيني ومنه

ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو أسوأ علقما

بنصب أسوأ فلا يشترط خصوص المصدر كما سيذكره (قوله عطفا على وحيا) استثناء الوحي والارسال من التكليم منقطع لانهما ليسا منه وقوله الا وحيا أي الهاما كما وقع لام موسى وقوله أو من وراء حجاب أي أو تكليما من وراء حجاب كما وقع لموسى عليه الصلاة والسلام وقوله أو يرسل أي ارسال كما هو عادة الانبياء وجعل في المغني الاستثناء مفرغا فقال كان في الآية تحتمل النقصان والتمام والزيادة وهي أضعفها فعلى النقصان الخبر ما للبشر وحيا استثناء مفرغ من الاحوال فمعناه موحيا أو موحى اليه على كونه حالا من الفاعل أو المفعول وقوله أو من وراء حجاب أي أو مكلما أو مكلما من وراء حجاب وقوله أو يرسل رسولا أي أو ارسالا الملك الوحي اليه أي أو مرسلا أو مرسلا واما وحيا والتفريغ في الاخبار أي ما كان تكليمهم الا ايحاء أو تكليما من وراء حجاب أو ارسالا وجعل الايحاء والارسال تكليما على حذف مضاف أي تكليم وحي أو تكليم ارسال وليشر على هذا تبيين فهو خبر لمحذوف أي ارادتي ليشر أو مفعول لمحذوف أي ليشر أعني وعلى التمام فالتفريغ في الاحوال من الفاعل أو المفعول وليشر تبيين أو متعلق بكان التامة وعلى الزيادة فالتفريغ في الاحوال من الضمير المستتر في ليشر الواقع خبر الأن يكلمه الله اه ملخصا مع تغيير وزيادة من الدماميني والشمني وغيرهما (قوله لولا توقع معترك الخ) المعترك بالعين المهملة المتعرض لسؤال المعروف والاتراب جمع ترب بكسر الفوقية وهو الموافق في العمر (قوله اني وقتلي سليكا) أي لاجل تحصيل غرض غيري وسليك بالتصغير اسم رجل والشاهد في نصب أعقله أي أعطى دينه وعافت كرهت أي ان البقر اذا كرهت شرب الماء وامتنعت منه لا تضرب لانها ذات لبن وانما يضرب الثور لتفزع هي فتشرب ووجه الشبه أن كلا حصل له ضرر لاجل نفع غيره (قوله في تأويل الذي يطير) لانه صلة أل وصلتها في تأويل الفعل (قوله ومن العطف على المصدر المتوهم) قد يقال المصدر المتوهم يصدق عليه أنه اسم خالص فكيف يحترز عنه بالخالص ويجاب بان المراد اسم خالص موجود لانه المتبادر

أو منحذف) فعل رفع بالنيابة بفعل مضمر يفسره الفعل بعده وينصبه جواب الشرط وأن بالفتح فاعل ينصبه وثابتا حال من أن ومنحذف عطف عليه وقف عليه بالسكون للضرورة أي ينصب الفعل بان مضمرة جوازا في مواضع وهي خمسة كما ينصب بها مضمرة وجوبا في خمسة مواضع وقدمرت * فالاول من مواضع الجواز بعد اللام اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا وقد سبق في قوله وان عدم لافان اعمل مظهرا أو مضمرا والاربعة الباقية هي المرادة بهذا البيت وهي أن تعطف الفعل على اسم خالص بأحد هذه الحروف الاربعة الواو وأو والفاء وثم نحو قوله

للبس عباءة وتقر عيني
أحب الي من لبس الشفوف

ونحو أو يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالنصب عطفا على وحيا ونحو قوله

لولا توقع معترك فارضيه
ما كنت أوثر أترابا على ترب

وكقوله

اني وقتلي سليكا ثم أعقله
كالثور يضرب لما عافت البقر

والاحتراز بالخالص من الاسم الذي في تأويل الفعل نحو الطائر فيغضب زيد الذباب فيغضب واجب الرفع لان الطائر في تأويل الذي يطير ومن العطف على المصدر المتوهم فانه يجب فيه اضمار أن كما ﴿تنبيهات﴾ الاول انما قال على اسم ولم يقل على مصدر